

دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني

الدراسات الفائزة في

المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

المؤلفون

د. أحمد عبد الحكيم شهاب أ. أحمد عوض الكومي د. إلهام جبر شمالي
أ. إيمان سمعان عطا الله أ. باسل صالح القاضي أ. جوان محمود صالح
د. حكمت عايش المصري أ. حيان جابر أ. رامي أحمد أبو زبيدة
د. عمر خضر سعد أ. كمال عمار بوناب د. لبيد عماد بن محمد
د. محمد عبد الرحمن عاشور د. محمود عبد المجيد عساف أ. نسمة حسين العطار
أ. هاجر أحمد زايدي أ. يوسف صلاح الأشقر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني

الدراسات الفائزة في
المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"

تحرير

أ.د. محسن محمد صالح

المؤلفون

د. أحمد عبد الحكيم شهاب أ. أحمد عوض الكومي د. إلهام جبر شمالي
أ. إيمان سمعان عطا الله أ. باسل صالح القاضي أ. جوان محمود صالح
د. حكمت عايش المصري أ. حيان جابر أ. رامي أحمد أبو زبيدة
د. عمر خضر سعد أ. كمال عمار بوناب د. لبيد عماد بن محمد
د. محمد عبد الرحمن عاشور د. محمود عبد المجيد عساف أ. نسمة حسين العطار
أ. هاجر أحمد زايد أ. يوسف صلاح الأشقر

مساعدو التحرير

أ. إقبال وليد عميش أ. إيمان عصام برغوت
أ. رنا مصطفى جرجور أ. فاطمة حسان عيتاني



Studies on Normalization with the Zionist State

The Award-Winning Studies of the International Research Competition “No to Normalization”

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2022م – 1443هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-026-6

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 1 80 36 44

تلفاكس: + 961 1 80 36 43

ص.ب.: 14-5034، بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



تصميم وإخراج

ربيع معروف مراد

شكر وتقدير

يسر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أن يُعرب عن شكره وتقديره لمركز

المبادرة الاستراتيجية فلسطين - ماليزيا

على تقديم منحة مالية أتاحَت إصدار

هذا الكتاب

فهرس المحتويات

- شكر وتقدير.....3
- فهرس المحتويات.....5
- أعضاء اللجان المشرفة على المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع".....7
- مقدمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.....9
- مقدمة الهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة.....11
- مقدمة أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات - غزة.....13
- الفصل الأول: التطبيع في الشريعة وأخطاره على القضية الفلسطينية والدول والشعوب العربية والإسلامية**.....(15-49)
د. محمد عبد الرحمن عاشور
- الفصل الثاني: التطبيع في المخيال الديني اليهودي**.....(51-84)
د. ليبيد عماد بن محمد
- الفصل الثالث: التطبيع مع الاحتلال الصهيوني ودوره في إنكفاء عقيدة الاستعمار الاستيطاني**.....(85-107)
كمال عمار بوناب
- الفصل الرابع: التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي وأثره على حقوق الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي**.....(109-147)
إيمان سمعان سعيد عطا الله
- الفصل الخامس: التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي**.....(149-181)
د. عمر خضر يونس سعد وهاجر أحمد زايدبي
- الفصل السادس: التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية**.....(183-227)
د. إلهام جبر شمالي وجوان محمود صالح

- الفصل السابع: انعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب
التربوي العربي (275-229)
د. محمود عبد المجيد عساف
- الفصل الثامن: دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية
وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في
ظلّ التطبيع (321-277)
د. حكمت عايش المصري
- الفصل التاسع: المسؤولية المدنية لدول التطبيع مع "إسرائيل" (353-323)
د. أحمد شهاب ويوسف الأشقر ونسمة العطار
- الفصل العاشر: مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية (383-355)
باسل صالح القاضي
- الفصل الحادي عشر: دور شعوب المنطقة في مجابهة التطبيع (414-385)
حيّان محمد سليمان (حيّان جابر)
- الفصل الثاني عشر: الدوافع الأمنية للتطبيع العربي - الإسرائيلي وأثرها
على القضية الفلسطينية (445-415)
أحمد عوض الكومسي
- الفصل الثالث عشر: الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني (483-447)
رامسي أحمد أبو زبيدة
- فهرست (493-485)

أعضاء اللجان المشرفة على المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"

أولاً: أعضاء اللجنة المشرفة على المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع":

م	الاسم	الجهة
1	د. إبراهيم الزعيم	مدير مركز المبادرة الاستراتيجية فلسطين - ماليزيا
2	أ. رامي الزقزوق	جمعية المكتبات والمعلومات الفلسطينية
3	أ. فواز رزق السوسي	مدير دائرة التنمية الثقافية بالهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة
4	د. محمد فايز الشريف	المستشار الثقافي لرئيس الهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة
5	أ. وائل سعد	مساعد المدير لعام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
6	أ. وائل المبحوح	رئيس أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات

ثانياً: أعضاء لجنة الدعم الفني للمسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع":

م	الاسم	الجهة
1	أ. إبراهيم خليل حسونة	الهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة
2	أ. محمد عبد النعيزي	الهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة
3	أ. محمد عرفات غنيم	الهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة

ثالثاً: أعضاء لجنة تحكيم المسابقة البحثية الدولية "للتطبيع":

م	الاسم	اللقب
1	د. إبراهيم حبيب	أستاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية بكلية الرباط الجامعية - غزة
2	د. أحمد حماد	أستاذ العلاقات العامة والإعلام بجامعة الأقصى - غزة
3	أ. د. أسامة أبو نحل	أستاذ دكتور التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر - غزة
4	د. أنور البرعاوي	وكيل وزارة الثقافة الفلسطينية الأسبق
5	د. إياد زكي عقل	عميد كلية الزيتونة الجامعية للعلوم والتنمية بغزة سابقاً، وأستاذ العلوم التربوية
6	د. تيسير إبراهيم	أستاذ الفقه وأصوله المشارك، وعميد كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية
7	د. خالد شعبان	أستاذ العلوم السياسية المساعد
8	د. رفيق أبو هاني	أستاذ العلوم السياسية
9	أ.د. زكريا السنوار	أستاذ دكتور التاريخ الحديث والمعاصر بالجامعة الإسلامية - غزة
10	د. سالم أبو مخدة	أستاذ الفقه المشارك بالجامعة الإسلامية - غزة
11	د. سامي أبو جلهوم	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
12	د. صادق قنديل	أستاذ الفقه المساعد بالجامعة الإسلامية - غزة
13	د. عاطف أبو هريريد	أستاذ الفقه المشارك بالجامعة الإسلامية - غزة
14	د. عبد الحميد العيلة	مستشار قانوني سابق بالمجلس التشريعي الفلسطيني
15	د. عبير ثابت	أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر - غزة
16	د. عثمان أبو مسامح	أستاذ القانون المساعد بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية
17	د. عصام شرير	أستاذ الفقه المساعد
18	د. عماد أبو رحمة	مستشار مركز مسارات
19	د. غسان حرب	أستاذ العلاقات العامة والإعلام بجامعة الأقصى - غزة
20	أ.د. مازن هنية	وزير العدل الفلسطيني السابق، وأستاذ دكتور الفقه وأصوله بالجامعة الإسلامية - غزة
21	د. محمد أبو مصطفى	الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي الفلسطيني
22	أ.د. مخيمر أبو سعدة	أستاذ دكتور العلوم السياسية بجامعة الأزهر - غزة
23	د. نهاد الشيخ خليل	أستاذ التاريخ المساعد بالجامعة الإسلامية - غزة
24	د. نوار ثابت	دكتوراه فلسفة، باحثة ومحررة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر
25	د. هشام المغاري	أستاذ العلوم الأمنية والاستراتيجية وعميد كلية العودة الجامعية - غزة



مقدمة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثمة أزمة جوهرية في المشروع الصهيوني هي أنه نشأ ككيان غريب في بيئة معادية؛ وبهذا أسس لحالة صراع مستمرة مع البيئة العربية الإسلامية التي اصطنع في وسطها، وأصبح شرط بقائه مرتبطاً بضعف ما حوله وتخلفه وتشرذمه، كما أصبح شرط نهضة المنطقة مرتبطاً بالتخلص من هذا الكيان "السرطاني" من جسد الأمة.

ويأتي "التطبيع" محاولة للانتفاف على حالة العداء تجاه هذا الكيان. إذ إن استمرار حالة الصراع تعني أن الأمة لن تبقى ضعيفة إلى الأبد، كما أن الكيان لن يبقى قوياً إلى الأبد، وأن سنن التغيير والتداول متحققة لا محالة، مصحوبة بوعد الله سبحانه للمؤمنين في فواتح سورة الإسراء. ولذلك، يرى الكيان الصهيوني أن تحوُّله إلى كيان طبيعي في بيئة صديقة أو غير معادية، هو أفضل ضمانة لبقائه وإطالة عمره؛ مع استمرار هذه البيئة على ضعفها وانقسامها، واستمراره هو شرطياً عليها.

ولذلك، فإن مقاومة "التطبيع" ليست مجرد عمل دعائي تعبوي، بل هي:

- تدخل في جوهر الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمنطقة والأمة.
- تدخل في جوهر حماية الذات، وبناء "جهاز مناعة" الذي لا يقوم جسد الأمة إلا به.
- تدخل في جوهر وضوح الرؤية وتوجيه البوصلة والمسارات الكبرى للأمة.
- تدخل في جوهر إنشاء البيئة المناسبة للتغيير والنهوض الحضاري، وجيل الجهاد، ومشروع التحرير.
- تمنع الاستفراد بالشعب الفلسطيني، وتدعم صموده، وتدعم مقاومته بكافة أشكالها.

وبالتالي، فإن مقاومة "التطبيع" تأخذ مسارات متعددة متوازنة متكاملة إيمانية، وتربوية، وثقافية، وعلمية، وحضارية، وسياسية، واقتصادية، وإعلامية، وأمنية، وجهادية...؛ وهي تعبير عميق عن التحام الأمة بقضيتها المركزية، حتى تحرير كل فلسطين.

لقد سعدنا في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن نكون شريكاً أساسياً في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"، كما سُررنا بالتفاعل الكبير الذي شهدته المسابقة، والأبحاث المنشورة هي أبحاث علمية محكمة، تم إجازتها من الجهة التي حكمت المسابقة، وتم اختيار أبحاث هذا المجلد من بين 82 بحثاً تم استلامها. ونحن إذ نتولى طباعة الأبحاث الفائزة في هذا المجلد، لنتوجه بالشكر إلى شركائنا: الهيئة العامة للشباب والثقافة، وأكاديمية المسيري للدراسات والتدريب، ومركز المبادرة الاستراتيجية - ماليزيا، على الجهود الكبيرة التي بذلوها وعلى روح التعاون المثمر التي أسهمت في إنجاح هذه المسابقة؛ كما نشكر السادة في هيئة التحكيم التي قامت بتحكيم الأبحاث واتخاذ القرارات بشأن الأبحاث الفائزة.

لقد قامت الجهة العلمية المختصة في مركز الزيتونة، بانتقاء 13 بحثاً لنشرها في هذا المجلد. وتم توزيعها على صفحات الكتاب، قدر الإمكان، وفق تصنيف موضوعي، وليس بالضرورة وفق الترتيب أو الدرجة التي حصل عليها في المسابقة. وقد بذل مساعداو التحرير في المركز جهداً كبيراً في تحرير المادة العلمية وضبط المصطلحات، ليخرج الكتاب بالشكل الأفضل، فلهم جزيل الشكر.

والحمد لله رب العالمين

أ. د. محسن محمد صالح

محرر الكتاب

المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مقدمة

الهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين وبعد:

ما من شك أن التطبيع يعد من أخطر المشاريع التصفوية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، فالاحتلال يهدف من خلاله إلى إحداث تغيير في المنطقة العربية سواء الرسمية فيها أم الشعبية أم مؤسسات المجتمع المدني، للقبول والتسليم بوجوده كدولة طبيعية داخل الشرق الأوسط، وتصفية القضية الفلسطينية وإنهائها؛ كما يسعى أيضاً للتغطية على الجرائم المتواصلة التي يمارسها بحق شعبنا الفلسطيني، وتحسين صورته أمام العالم.

والتطبيع لا يتعرض فقط للقضية الفلسطينية، وإن كانت هي جوهر الصراع وبؤرة التركيز، ولكن أيضاً يمثل تمداً لهذا السرطان الخبيث في جسد الأمة، للفتك بها والسيطرة على مقدراتها.

ولذلك، ومن منطلق واجبنا في الهيئة العامة للشباب والثقافة، وللتأكيد على الحفاظ على هويتنا الفلسطينية، وتعزيز ثقافة المقاومة لدى أبناء الأمة تجاه ما يحدث من مخاطر، فقد أعلننا عن هذه المسابقة والتي تحمل عنوان "لا للتطبيع"، وبالشراكة مع المؤسسات المختلفة.

ومنحنا فرصة المشاركة لأبناء الأمة العربية والإسلامية للتأكيد على أن هذه المخاطر لا تمس قضية الأمة الجوهرية فحسب، بل تمس الأمة بأكملها.

ولله الحمد، فقد تقدم أكثر من 160 باحثاً في داخل فلسطين وخارجها، وتشكلت لجان التحكيم والتقييم، وانتهت بإعلان أفضل الأبحاث التي تقدمت.

وإنني هنا أود أن أشكر كل من أسهم في إنجاز هذه المسابقة، سواءً اللجنة التحضيرية، أم لجان التحكيم، أم المؤسسات الشريكة أم الباحثين.

والله أسأل القبول والسداد.

أ. أحمد عياد محيسن

رئيس الهيئة العامة للشباب والثقافة

غزة - فلسطين

مقدمة

أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات - غزة

يُعدُّ التطبيعُ العربي والإسلامي مع الاحتلال؛ بأنواعه ومجالاته المختلفة، أخطرَ ما يمكن أن تواجهه القضية الفلسطينية في الوقت الراهن، حيث إنه يهدف بشكل رئيسي إلى إعادة تشكيل منظومة القيم والمفاهيم العربية والإسلامية تجاه الاحتلال، وفق الرؤية الصهيونية؛ وهو ما يتطلب بالضرورة ضربَ فكرة المقاومة من جهة، وفكرة إسلامية وعروبة القضية الفلسطينية من جهة أخرى، فكان لزاماً على كل جهات الاختصاص المبادرة للتعريف بمخاطر التطبيع وتداعياته الخطيرة المتوقعة على الفلسطينيين؛ شعباً وقضية، والوقوف بكل ما أوتوا من قوة في وجه التطبيع والمطبّعين.

مع انطلاقة أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات، حالفها الحظ بالمشاركة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"؛ بمشاركة الزملاء في الهيئة العامة للشباب والثقافة الفلسطينية، ومركز المبادرة الاستراتيجية فلسطين - ماليزيا، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، والتي مثلت (أي المسابقة) تظاهرة ثقافية ووطنية مميزة، خصوصاً في ذلك الوقت الذي شهد هرولة عربية نحو التطبيع مع الاحتلال؛ إذ سعت الجهات المشرفة على المسابقة إلى زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي في المباحث المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتعزيز الانتماء والشعور الوطني الفلسطيني والإسلامي والعربي تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى الإسهام في تزويد المكتبة العربية بإنتاج فكري وعلمي حول التطبيع. كما هدفت المسابقة إلى تعزيز الثقافة الفلسطينية، وإبراز دورها كوسيلة فعالة ومؤثرة لمقاومة الاحتلال، والتوعية بمخاطر التطبيع وضرورة محاربهه بمختلف الوسائل والأدوات، ولفت الانتباه للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، والمؤامرات الصهيونية حولها.

تعددت وتنوعت المحاور التي جاءت عليها المسابقة؛ فمن محور حكم التطبيع مع الاحتلال من الناحية الشرعية للوصول إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بالتطبيع، إلى محور أثر التطبيع على القضية الفلسطينية بشكل عام، ودور شعوب الأمة ومؤسساتها في مواجهة التطبيع للوقوف على مواقف الشعوب العربية والإسلامية في مواجهة التطبيع والمطبّعين، إلى المحور المختص بمخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية

والإسلامية ذاتها؛ لبيان تأثير التطبيع على العرب والمسلمين في كافة المجالات، إلى المحور الأخير الذي ركّز على التطبيع مع الاحتلال وفق القانون الدولي والإنساني، في ظلّ جرائم الاحتلال التي لا تتوقف تجاه الشعب الفلسطيني؛ للوقوف على الأطر القانونية الناظمة لمواجهة التطبيع.

إنّ أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات إذ تفخر بتقديمها اليوم مع شركائها المميزين عملاً بحثياً مميزاً، يثري المكتبة العربية في مسألة التطبيع على وجه الخصوص، فإنها تقدم خالص شكرها واحترامها وتقديرها لكل الذين أسهموا في إخراج هذا العمل البحثي إلى النور، وخصوصاً اللجنة المشرفة على المسابقة، والزملاء في الدعم الفني، والسادة الأساتذة المحكّمين، ونخص هنا بالذكر مركز المبادرة الاستراتيجية فلسطين - ماليزيا على منحتهم الكريمة بطباعة هذا المرجع، علاوة على مشاركتهم المالية في جوائز المسابقة ذاتها، كما نقدم جزيل الشكر لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على تحملهم عبء إخراج هذا العمل إلى النور على الوجه الأمثل؛ فكانوا عند حُسن الظن بهم كعهدنا الدائم بهم، ولدورهم الأساسي في تقديم الاستشارات العلمية، وضبط المعايير المتعلقة بالأبحاث وتحكيمها، وفي تغطية نسبة كبيرة من الجوائز المالية للمسابقة. وعظيم الشكر والتقدير لمعالي د. باسم نعيم الوزير الفلسطيني الأسبق، ورئيس حملة المقاطعة ومناهضة التطبيع، الذي منح أكاديمية المسيري شرف المشاركة في هذه المسابقة البحثية الجديرة بالتقدير والإشادة، والشكر موصول أيضاً للزملاء الكرام في الهيئة العامة للشباب والثقافة على ما بذلوه من جهد يفوق العادة في الإشراف على المسابقة وإخراجها بما خرجت عليه من حلة بهية وعمل متميز، ولا يمكن أن ننسى جهود ومشاركة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية بغزة بعد تكرمها بدعم المسابقة بمنحة مالية أسهمت في توفير كافة احتياجات ومتطلبات المسابقة، فلهم كل الشكر وخالص التحية.

نأمل أن يكون هذا العمل إضافة نوعية في مجال العمل البحثي في الشأن الفلسطيني عامة، وفي مسألة التطبيع مع الاحتلال على وجه الخصوص، وأن يكون عملاً مفيداً للقارئ العربي في كل مكان.

أ. وائل المبحوح

رئيس أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات

غزة - فلسطين



الفصل الأول

**التطبيع في الشريعة وأخطاره
على القضية الفلسطينية
والدول والشعوب العربية والإسلامية**

د. محمد عبد الرحمن عاشور

التطبيع في الشريعة وأخطاره على القضية الفلسطينية والدول والشعوب العربية والإسلامية

د. محمد عبد الرحمن عاشور¹

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ [المائدة: 51].

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”لأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَىٰ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّىٰ لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا“.²

ملخص:

تناول البحث مسألة مهمة جداً من المسائل المستجدة، المطروقة في عصرنا بقوة، ألا وهي: التطبيع، حيث بين الباحث حقيقة ومعنى التطبيع، والألفاظ ذات الصلة به، ووجه العلاقة بينهما، ومن ثم ذكر الباحث حكم التطبيع وسرد الأدلة الشرعية عليه مع بيان وجه الدلالة منها، وكذلك ذكر فتاوى العلماء في حكم التطبيع، ثم ذكر طائفة من أخطار التطبيع وآثاره على القضية الفلسطينية من جهة، وعلى الدول والشعوب العربية والإسلامية من جهة أخرى، ثم ذكر من خلال بعض الأدلة القرآنية وأقوال المفسرين فيها، لطيفة وإضاءة قرآنية؛ تفيد بأن التطبيع وبالرغم من ضرره فإنه سيقرب ويعجل زوال الكيان ”إسرائيل“، ومن ثم ختم بطائفة من النتائج والتوصيات، ومن أبرزها أن التطبيع يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية وضياعها، وتشريد ما تبقى من أهلها، ويعترف للعدو الصهيوني بأحقّيته بأرض فلسطين ومقدساتها، وصولاً إلى تغيير

¹ د. محمد عبد الرحمن عاشور: دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله. أستاذ الفقه وأصوله المساعد بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية - غزة. كتب بحثين محكمين.

² أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب، 1388/3، ح 1767.

صورة العدو الصهيوني في نظر الشعوب العربية والإسلامية من عدو لدود إلى صديق حميم. أما أهم التوصيات فهي أن التطبيع كارثة وطامة كبرى على الأمة بأسرها بشكل عام، وعلى الفلسطينيين بشكل خاص، مما يحتاج إلى مواجهته من الجميع وتنسيق الجهود فيما بينهم، واستعمال كل الوسائل المسموعة والمقروءة في مكافحته وتبيين أخطاره، وتحذير الناس منه، وأهم هذه الوسائل هي الإنترنت لأنه أوسع انتشاراً، ويؤدي إلى وصول الفكرة لأكبر قدر من الناس، وكذلك تأليف كتيبات صغيرة عن التطبيع وتوزيعها بالمجان على الناس، لأن الكتيب الصغير أدي للقراءة والفهم عند العامة، والله أعلم.

كلمات مفتاحية:

التطبيع	الألفاظ	القضية
أضرار	الشعوب	الدول

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن التطبيع مع العدو الصهيوني المحتل في وقتنا الحاضر تسارع بشدة، فقد هرولت الكثير من الدول العربية للتطبيع مع العدو الصهيوني بالمجان، بدون مراعاة لحقوق الشعب الفلسطيني المحتل والذي يسعى لنيل حريته والانعقاد من الاحتلال الصهيوني البغيض. والتطبيع يعني إقامة علاقات طبيعية بين العرب والمسلمين من جهة والكيان الصهيوني الغاصب من جهة أخرى؛ بدايةً بفتح السفارات وتبادل الزيارات، مروراً بالتبادل التجاري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره، هذا وقد حذرت العديد من النصوص القرآنية من مهادنة الأعداء وموالاتهم وخصوصاً اليهود، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾ [المتحنة: 1]، بالإضافة إلى أن التطبيع المشؤوم له أضرار بالغة على القضية الفلسطينية، وعلى الدول والشعوب العربية والإسلامية، وتحدث الباحث عن تعريف التطبيع، والألفاظ ذات الصلة به، وحكمه في الشريعة الإسلامية، ومن ثم أضراره وأخطاره على القضية الفلسطينية والدول والشعوب العربية والإسلامية، وقد تناول الباحث هذه الدراسة المهمة تحت عنوان: ”حكم التطبيع في الشريعة وأخطاره على القضية الفلسطينية والدول والشعوب العربية والإسلامية“.

أولاً: طبيعة الموضوع:

البحث دراسة شرعية تأصيلية لحقيقة التطبيع، وحكمه في الشريعة الإسلامية، من خلال الأدلة الشرعية من القرآن والسنة وبيان وجه الدلالة منها، ثم ذكر ما يترتب على التطبيع من مخاطر وأضرار، سواء ما يخص القضية الفلسطينية، أم ما يخص الدول والشعوب العربية والإسلامية.

ثانياً: أهمية الموضوع:

تتلخص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. طرح موضوع التطبيع وتداوله حالياً بشكل كبير، لقيام بعض الدول به، فأصبح هو الشغل الشاغل للناس وأسئلتهم واستفساراتهم.
2. تزداد أهمية الموضوع من خلال تعلقه بالقضية الأولى للعرب والمسلمين، قضية فلسطين والتي تعني قضية القدس والمسجد الأقصى المبارك.
3. الكوارث الكبرى التي تترتب على التطبيع مع المحتل الصهيوني، فهي تحتاج إلى توضيح وتفصيل، ولفت الأنظار الدول والشعوب.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

1. ما ذكره الباحث من أهمية للموضوع؛ سبباً رئيسي في اختياره.
2. تجلية الحكم الشرعي للتطبيع، بتحبير الأدلة عليه وبيان وجه الدلالة منها، حتى تكون واضحة للجميع، خصوصاً لمن تلبس الأمر عليهم؛ بسبب سموم الإعلام والفضائيات، وبعض الشخصيات.
3. محاولة المشاركة ولو بالشيء اليسير في عمل يفيد القضية الفلسطينية، وأهلها الصابرين المحتسبين، من خلال محاربة التطبيع وتجريم من يقوم به.
4. إثراء المسابقة البحثية "لا للتطبيع" سعياً لإنجاحها ورفعتها وظهورها، واستفادة أكبر كم من الناس منها.

رابعاً: مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن تساؤلات مهمة، وصولاً لحل مشكلة، وتتمثل التساؤلات في الآتي:

1. ما هو التطبيع وأين نشأ؟
2. ما هو الحكم الشرعي للتطبيع؟
3. هل هناك آثار ومخاطر مترتبة على التطبيع فيما يخص القضية الفلسطينية، وكذلك الدول والشعوب العربية والإسلامية؟

خامساً: جهود السابقين:

بعد البحث والتنقيب عن موضوع الدراسة لم أعثر على كتاب أو بحث مستقل يلمم شتات الموضوع، ويعرض جميع مفرداته خصوصاً فيما يخص الحكم الشرعي وما يتعلق به من أدلة، وبما أنه موضوع مستجد فإن الكتابة عنه قليلة، ومن هذه الكتابات:

1. الراجحي، عادل، **التطبيع.. أصبح العدو اللدود صديقاً حميماً!**، د.م. د.ن. د.ت.
2. صالح الرقب، "حكم التطبيع مع العدو اليهودي المحتل لفلسطين وبيان مخاطره على المسلمين"، الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور صالح حسين الرقب، 2020/8/29.
3. أسامة الأشقر، دليل مكافحة التطبيع الثقافي، موقع المركز الفلسطيني لمكافحة التطبيع، 2018/4/20.



4. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1-2020/10/26**، سلسلة ملف معلومات 27. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020. ولكن هذه الكتابات لم تُحط بموضوع البحث من جميع الجوانب، فأراد الباحث المشاركة بهذا البحث بجمع مفردات الدراسة؛ خصوصاً فيما يتعلق بالحكم الشرعي للتطبيع، وترتيبها وتأليفها، ووضعها في قالب بشكلٍ ميسّر ومنظم.

سادساً: خطة البحث:

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

1. المبحث الأول: حقيقة التطبيع والألفاظ ذات الصلة به.
2. المبحث الثاني: حكم التطبيع في الشريعة والأدلة عليه.
3. المبحث الثالث: أضرار التطبيع وأخطاره على القضية الفلسطينية، وعلى الدول والشعوب العربية والإسلامية.
4. الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

سابعاً: منهج البحث:

المنهج الذي اتبعه الباحث هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء وتتبع حقيقة التطبيع والألفاظ ذات الصلة به، ثم جمع الأدلة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ووصفها وعرضها وتحليلها، وقد اتبع الخطوات الآتية:

1. عزو الآيات إلى سورها، وكتابتها بخط المصحف، وتوثيقها في المتن مبتدئاً باسم السورة، ثم رقم الآية.
2. تخريج الأحاديث من مظانها الأصلية، مع كتابتها بخط مميز، فما كان في الصحيحين تمّ توثيقه في الحاشية بدون الحكم عليه، وما كان في غيرهما، وتُتق ودُكر الحكم عليه غالباً.
3. تمّ توثيق المصادر والمراجع في الحواشي بدايةً بما اشتهر به المؤلف من اسم أو لقب أو كنية، ثم اسم الكتاب مقتضباً، ثم رقم الجزء إن وجد ثم الصفحة، وفي قائمة المصادر والمراجع تمّ تفصيل البيانات الخاصة بالمؤلف والكتاب؛ وذلك لعدم إثقال الحواشي بذلك.

المبحث الأول: حقيقة التطبيع والألفاظ ذات الصلة به:

إن التطبيع مع العدو الصهيوني من القضايا الواقعة بقوة في عصرنا، وقد رأينا العديد من الدول العربية والإسلامية هرولت للتطبيع مع العدو الصهيوني بالمجان، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني المحتل، والتطبيع يعني إقامة العرب والمسلمين علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني، من تبادل تجاري، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وخبراتي، وغير ذلك، والباحث وضّح المقصود بالتطبيع، ثم ذكر بعض الألفاظ ذات الصلة به، وبَيَّن وجه العلاقة بينهما، وذلك في مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول: حقيقة التطبيع:

أولاً: تعريف التطبيع في اللغة والاصطلاح:

1. **التطبيع في اللغة:** اشتق من (طبع)، وجاء في لسان العرب لابن منظور:³

الطَّبْعُ والطَّبِيعَةُ الخَلِيقَةُ والسَّجِيَّةُ التي جُبِلَ عليها الإنسان، والطَّبَاعُ كالطَّبِيعَةِ مُؤَنَّتَةٌ، وقال أبو القاسم الزجاجي الطَّبَاعُ واحدٌ مذكر كالنَّحَّاسِ والنَّجَّارِ، قال الأزهري: ويجمع طَبَعُ الإنسانِ طِبَاعاً وهو ما طَبَعَ عليه من طِبَاعِ الإنسانِ في مأكَلِهِ ومَشْرَبِهِ وسُهولةِ أخلاقِهِ وحُزُونَتِهَا وعُسْرِهَا ويُسْرِهَا وشِدَّتِهِ ورَخَاوَتِهِ وبُخْلِهِ وسَخَائِهِ، والطَّبَاعُ واحدٌ طِبَاعِ الإنسانِ.... وحكى اللحياني له طابِعٌ حسن بكسر الباء أي طَبِيعَةٌ، وأنشد له طابِعٌ يَجْرِي عليه وإنما تَفَاضِلُ ما بَيْنَ الرَّجَالِ الطَّبَائِعُ، وطَبَعَهُ اللهُ على الأمرِ يَطْبَعُهُ طَبْعاً فَطَرَهُ، وطَبَعَ اللهُ الخَلْقَ على الطَّبَائِعِ التي خَلَقَهَا فأنشأهم عليها وهي خَلَائِقُهُم يَطْبَعُهُم طَبْعاً خَلَقَهُمْ، وهي طَبِيعَتُهُ التي طَبَعَ عليها وطَبَعَهَا والتي طَبَعَ، عن اللحياني لم يزد على ذلك، أراد التي طَبَعَ صاحبها عليها.... والطَّبَاعُ ما رُكِبَ في الإنسانِ من جميعِ الأخلاقِ التي لا يكادُ يَزْأولُها من الخَيْرِ والشرِّ، والطَّبَعُ ابتداءً صَنَعَةُ الشَّيْءِ تقول طَبَعْتُ اللَّبَنَ طَبْعاً، وطَبَعَ الدرهم والسيف وغيرهما يَطْبَعُهُ طَبْعاً؛ صَاغَهُ، والطَّبَاعُ الذي يَأْخُذُ الحَدِيدَةَ المَسْتَطِيلَةَ فَيَطْبَعُ منها سِيفاً أو سَكِّيناً أو سَناناً أو نحو ذلك؛ وصنَعَتُهُ الطَّبَاعَةُ، وطَبَعْتُ من الطينِ جِرَّةً عَمِلْتُ، والطَّبَاعُ الذي يَعْمَلُهَا، والطَّبَعُ الخَتْمُ وهو التأثير في الطين ونحوه.

³ محمد بن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر (بيروت: دار صادر، د.ت).



وجاء في تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي⁴:

والطابع كهاجر وتكسر الباء (...): ما يطبع ويختم، كالخاتم والخاتم، وفي حديث الدعاء: "أختمه بأمين، فإن آمن مثل الطابع على الصحيفة"⁵ أي الخاتم، يريد أنه يختم عليها، وترفع كما يفعل الإنسان بما يعز عليه،.... الطباعة ككتابة، حرفته على القياس فيما جاء من نظائره.... والتطبيع: التنجيس، قال يزيد بن الطثري: "وعن تخلطي في الشرب يا لئيل بيننا من الكدر المأبى شرباً مطبوعاً" أراد: أن تخلطي وهي لغة تميم، والمطبع الذي نجس، والمأبى: الذي تأبى الإبل شربه.

إذاً التطبيع أيضاً يحمل معنى سالباً مستقزراً وهو التنجيس.

يؤخذ من التعريف اللغوي للطبع الذي اشتق منه التطبيع: أنه الخليفة والسجية التي جُبِل عليها الإنسان، والطبع صنعة الشيء تقول طبعت اللبن، وطبع الدرهم والسيف يطبعه طبعاً؛ أي صاغه، والطباع هو الذي يطبع هذه الأشياء وصنعتة الطباعة، والطبع الختم وهو التأثير في الطين ونحوه، وكذلك من معانيه التنجيس، وهذه المعاني هي الأقرب للتطبيع بحيث يقوم المطبع بجبل الناس وحملهم وتعويدهم على أشياء معينة هو يريدها، ويقوم بصياغة التطبيع ومخرجاته كما يقوم الطباع بطبع السيوف والسكين ونحوه، والتطبيع يؤثر في الناس كما يؤثر الختم في الطين ونحوه، ومن أهم المعاني التي تخدم البحث هو التنجيس وكأن المطبع يقوم بتنجيس وتلوين أفكار الناس ومعتقداتهم بحيث يصبحون يرون العدو صديقاً.

مع ملاحظة أنه لا يوجد مادة تطبيع في المعاجم العربية؛ لأنها كلمة مستحدثة، فالمعنى الحالي للتطبيع Normalization اشتق من الكلمة الإنجليزية Normal بمعنى العادي، أو المتعارف عليه.⁶

كما أن مصطلح التطبيع المعاصر يحمل في طياته معنى التصيير والجعل، فطبعته أي جعلته طبيعياً، وهذا المعنى مستحدث ولكن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز هذا

⁴ محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994).

⁵ أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، 310/1، ح 938، قال الشيخ الألباني: ضعيف.

⁶ عادل الراجحي، التطبيع.. يصبح العدو اللدود صديقاً حميماً! (دم. دن. دت)، ص 1.

الاستخدام، قياساً على كثرة الاشتقاق من أسماء الأجناس، وهو هنا "الطبيعة" فهو يشبه قولهم: التمصير والتمدين والتجنيس.⁷

2. التطبيع في الاصطلاح: كما ذكرنا التطبيع مصطلح حادث ويمكن تعريف

التطبيع: بأنه العودة بالأشياء إلى طبيعتها وسابق عهدها.⁸

أما التطبيع مع العدو الصهيوني فيعني: "كل اتفاقٍ رسميٍّ أو غير رسميٍّ، أو تبادل تجاري، أو ثقافي، أو تعاون اقتصادي، مع إسرائيليين رسميين أو غير رسميين".⁹

أما مفهوم التطبيع الحالي مع العدو الصهيوني فيعني الانتقال في العلاقات بين الطرفين المتنازعين من مرحلة العداء إلى مرحلة طبيعية، وتتنفي فيها حالة التناقض أو الحرب، وتقوم على أساس المصالح المتبادلة وحسن الجوار والتعاون في الميادين والمجالات كافة.¹⁰

وجوهر التطبيع مع العدو الصهيوني هو إحداث تغيير على الجانب العربي والإسلامي، على أن يبدأ هذا التغيير بالتسليم بوجود "إسرائيل" كـ "دولة يهودية" في المنطقة، ويمتد إلى تقييد قدرات العالم العربي العسكرية وتغيير معتقداته السياسية، وإعادة صياغة شبكة علاقاته، إضافة إلى تحقيق مطالب أمنية وإقليمية، وصولاً إلى تغيير المواقف تجاه هذا الكيان بصورة جذرية،¹¹ كالإقرار بوجوده وأحقّيته في الأرض، والهوية اليهودية وغير ذلك.

وبقدر ما يبدو التطبيع في ذاته هدفاً من أهداف الاستراتيجية الصهيونية لتحقيق أهداف العدو في المنطقة فإنه أيضاً يعدّ أداة من أدواتها في العمل، ويتكامل مع أدوات العمل الأخرى من عسكرية وديبلوماسية،¹² فالتطبيع يفتح الباب على مصراعيه للعدو، ويجعله يحقق أهدافه من خلال فكّ العزلة عنه وانخراطه في المنطقة العربية والإسلامية

⁷ أسامة الأشقر، دليل مكافحة التطبيع الثقافي، موقع المركز الفلسطيني لمكافحة التطبيع، 2018/4/20، انظر:

<http://panc.ps/166063>

⁸ عادل الراجحي، التطبيع.. يصبح العدو اللدود صديقاً حميماً!، ص 1.

⁹ المرجع نفسه.

¹⁰ أسامة الأشقر، دليل مكافحة التطبيع الثقافي، المركز الفلسطيني لمكافحة التطبيع، 2018/4/20.

¹¹ المرجع نفسه.

¹² المرجع نفسه.



الذي هو محرومٌ منها منذ زمن بعيد بسبب احتلاله لفلسطين بغير وجه حقٍّ، وتعسفه واضطهاده لشعبها، ومصادرة حقوقه وممتلكاته وكيانه وهويته.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتطبيع:

هناك العديد من الألفاظ ذات الصلة بالتطبيع، وقد اختار الباحث ثلاثة منها لقوة صلتها بالتطبيع وهي: الموالاتة، والمداهنة، والهدنة، ثم بيّن وجه العلاقة بينها وبين التطبيع.

أولاً: الموالاتة:

1. تعريف الموالاتة في اللغة والاصطلاح:

أ. في اللغة: أصل الموالاتة من الوَلِيّ، بسكون اللام، وهو القُرْب والدُّنُو، ومنه قول النبي ﷺ للغلام: "كُلُّ مما يليك"¹³؛ أي مما يقاربك، وإلى بين شيئين: تَابَعَ بينهما بلا تفرقة؛ ومنه الموالاتة في أعمال الوضوء أي المتابعة بينها بلا تفرقة، فأصل الموالاتة: القرب والمتابعة، والموالاتة هي المحبة بغض النظر عن درجة هذا الحب ومرتبته، فكل من أحببته وأعطيته ابتداءً من غير مكافأة فقد أوليته، وواليته أي أدنيتته إلى نفسك،¹⁴ والوَلِيُّ وَالْمَوْلَى يستعملان في ذلك كل واحد منهما يقال في معنى الفاعل: أي: المُوَالِي، وفي معنى المفعول: أي: المُوَالَى، يقال للمؤمن: هو وِلِيُّ اللَّهِ عزَّ وجلَّ ولم يرد مَوْلَاهُ، وقد يقال: اللَّهُ تَعَالَى وَوَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ وَمَوْلَاهُمْ،¹⁵ والموالاتة ضدّ المعاداة والوَلِيُّ ضدّ العدو، وهو الناصر، والمعين، والحليف، والمحب، والصديق، والقريب في النسب، والمعْتَق، والمعْتَق، والعَبْدُ، وكل من قام بأمر فهو وِلِيُّهُ؛ كولي الأمر، وولي المرأة في النكاح وولي اليتيم ونحوه.¹⁶

إذاً الموالاتة ضدّ المعاداة وتعني النصر، والمحبة، والمودة، والحلف، والإعانة، والصدقة، وهذه المعاني هي الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي.

¹³ أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأطعمة، باب الأكل مما يليه، 68/7، ح 5377، ومسلم: كتاب الأشربة، باب حديث الطعام والشراب وأحكامهما، 1599/3، ح 2022.

¹⁴ إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط 4 (بيروت: دار العلم للملايين، 1990) ج 7، ص 378.

¹⁵ أبو القاسم الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي (بيروت: دار القلم، 1992)، ص 885.

¹⁶ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط 8 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998)، ص 1344.

ب. في الاصطلاح: من خلال المعنى اللغوي تبين أن الموالاتة تعني النصر، والمحبة، والإكرام، والاحترام، والكون مع المحبوبين ظاهراً وباطناً، وكذلك الدنو والتقرب، والولاية ضدّ العداوة، والولي عكس العدو، والمؤمنون أولياء الرحمن، والكافرون أولياء الطاغوت والشيطان، ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 257].

ومن ذلك النهي عن موالاتة اليهود والنصارى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51].

قال الطبري:

والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال:

إن الله تعالى ذكره نهى المؤمنين جميعاً أن يتخذوا اليهود والنصارى أنصاراً وحلفاءً على أهل الإيمان بالله ورسوله وغيرهم، وأخبر أنه من اتخذهم نصيراً وحليفاً وولياً من دون الله ورسوله والمؤمنين، فإنه منهم في التحزب على الله وعلى رسوله والمؤمنين، وأن الله ورسوله منه بريتان.¹⁷

وقال الطبري أيضاً:

يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾، ومن يتول اليهود والنصارى دون المؤمنين، فإنه منهم. يقول: فإن من تولاهم ونصرهم على المؤمنين، فهو من أهل دينهم وملتهم، فإنه لا يتولى متولاً أحداً إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راضٍ. وإذا رضي ورضي دينه، فقد عادى ما خالفه وسخطه، وصار حكمه حكمه.¹⁸

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز: ”نهى الله تعالى المؤمنين بهذه الآية عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء في النصر والخلة المؤدية إلى الامتزاج والمعاضدة، وحكم هذه

¹⁷ محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري: جامع البيان في تفسير آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2000)، ج 10، ص 398.

¹⁸ المرجع نفسه، ص 400.

الآية باق، وكل من أكثر مخالطة هذين الصنفين فله حظه من هذا المقت الذي تضمنه قوله تعالى: **فَإِنَّهُ مِنْهُمْ**¹⁹.

ومن هنا يتبين أن موالاتة الكفار تعني: التقرب إليهم وإظهار الودّ لهم، بالنوايا والأقوال والأفعال.²⁰

ومن مظاهر موالاتة الكفار، ومنهم اليهود والنصارى، اتباع أهوائهم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنَّ آتِبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۗ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 120].

ومنه طاعتهم فيما يأمرون ويشيرون، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: 100].

ومنه الركون إليهم وإظهار الودّ لهم، قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ ۗ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۗ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22].

ويدخل في جملة ما تقدم إكرام الكفار، وتقريبهم وخصوصاً من الحكام، ومشاورتهم في الأمور المهمة، واتخاذهم بطانة من دون المؤمنين، ومعاونتهم على ظلمهم، ونصرتهم، والتشبه بأعمالهم وعاداتهم وتقاليدهم، وأخذ الأمة بوسائل الترغيب والترهيب والإعلام للتشبه بهم وتقليدهم في شؤون الحياة.

ويدخل فيه معاونتهم والتآمر معهم، وتنفيذ مخططاتهم، والدخول في تنظيماهم وأحلافهم، والتجسس من أجلهم، ونقل عورات المسلمين وأسرار الأمة إليهم، والقتال في صفتهم، وتحسين أفكارهم ومناهجهم وقيمهم وتصوراتهم والدعوة إليها.²¹

¹⁹ أبو محمد عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز: في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ج 2، ص 203.

²⁰ محمد نعيم ياسين، الإيمان: أركانه - حقيقته - نواقضه (الإسكندرية: دار عمر بن الخطاب)، ص 110-111.

²¹ المرجع نفسه.

2. العلاقة بين الموالاة والتطبيع:

من خلال تعريف الموالاة في اللغة والاصطلاح ظهر لنا تمام الظهور والوضوح العلاقة القوية الظاهرة بين الموالاة والتطبيع، فكما تقوم الموالاة على المحبة، والنصرة، والدنو، والتقرب من الأعداء ومسالمتهم ومؤازرتهم، فإن هذه المعاني بعينها موجودة في التطبيع؛ بل هي صلب التطبيع، الذي يعني الدنو من العدو، ومحبته، ومناصرته، ومعاونته، ومظاهرتة على المسلمين، وشطب القيم والمبادئ والأفكار المتعلقة بمعاداته؛ بل وقلب هذه المبادئ والقيم والحقائق، وحمل الناس للتصديق بها، وكل ذلك يصب في صالح اليهود، ويسهل لهم تنفيذ مخططاتهم، بابتلاع ما تبقى من أرض فلسطين، والسيطرة على المنطقة، بل على الأمة العربية والإسلامية بأسرها؛ لكن مع ملاحظة أن التطبيع أعم من الموالاة، فالموالاة ممكن أن تكون في جوانب محددة، أما التطبيع فلا حدود له.

ثانياً: المداهنة:

1. تعريف المداهنة في اللغة والاصطلاح:

أ. المداهنة في اللغة: مأخوذة من الدهن وهو التّطلي بالدهن والأديم، والمداهنة والإدّهان: المصانعة، وإظهار خلاف ما تُضمّر.²²

والمدهن: هو الذي ظاهره خلاف باطنه، ومنه المنافق الذي يُلين جانبه ليُخفي كُفْره.²³
وداهنت الرجل: إذا واريته وأظهرت له خلاف ما تُضمّر له.²⁴

والإدّهان: الغش، والتلين والمقاربة في الكلام لمن لا ينبغي له التلين.²⁵

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: 9].

أي تلين لهم يا محمد ﷺ، فيلينون لك، أو تُرخص لهم فيرخصون لك، أو تصانعهم في دينهم، فيصانعونك في دينك.²⁶

والمعنى: لو ركنت إليهم يا محمد ﷺ وتركت الحق، وعاملتهم بحسب معاملتهم، فيمالئونك ويعاملونك بمثلها.²⁷

²² محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر (بيروت: مكتبة لبنان، 1995)، ص 218.

²³ المرجع نفسه.

²⁴ أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون (بيروت: دار الفكر، 1979)، ج 2، ص 308.

²⁵ محمد بن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 1447.

²⁶ أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ص 308.

²⁷ محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج 6، ص 181.

ب. **المداهنة في الاصطلاح:** عرفها العلماء بعدة تعريفات متقاربة منها هذه الثلاثة، وهي كما يلي:

- ”هي أن ترى مُنكراً وتقدر على دفعه، ولم تدفعه، حفظاً لجانب مرتكبه، أو جانب غيره؛ لقلة مبالاة في الدين“.²⁸
- ”هي بذل الدين لصالح الدنيا“.²⁹
- ”هي أن تلقى الفاسق المظهِر للفسق فتؤالفه، وتؤاكله، وترضى بأفعاله المنكرة، ولا تُنكرها ولو بالقلب؛ وهو أضعف الإيمان“.³⁰

يُلاحظ من هذه التعريفات أن المداهنة هي إظهار خلاف ما يُبطن الإنسان، من خلال التَّصَنُّعِ لِلْفُسَاقِ، وَالظَّلْمَةِ، وَالتَّمَلُّقِ لَهُمْ، وَإِظْهَارِ مَوَدَّتِهِمْ؛ من أجل تحصيل منفعة دنيوية مُعينة، كصداقة، أو مال، أو نحو ذلك.

2. العلاقة بين المداهنة والتطبيع:

المداهنة تعني بذل الدين من أجل الدنيا، من خلال مسaireة الظالم في ظلمه، وموافقة الفاسق على فسقه، فتؤالفه وتؤاكله، وتظهر مودته، وترضى بأفعاله المنكرة، وهذه المعاني موجودة في التطبيع من خلال مسaireة العدو الصهيوني الظالم، والموافقة على ظلمه وأفعاله المنكرة بحق الفلسطينيين، وإظهار مودته ونصرته، وغير ذلك من المنكرات والأضرار التي لا حصر لها.

ثالثاً: الهدنة:

1. تعريف الهدنة في اللغة والاصطلاح:

أ. **الهدنة في اللغة:** بمعنى السكون بعد الهيجان، وهدن بمعنى سكن، وهادنه مهادنة أي صالحه، واسم الهدنة يقال للصالح بعد القتال، والموادعة بين المسلمين والكفار، وبين كل متحاربين.³¹

²⁸ علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**، تحقيق نصر الدين تونسي (القاهرة: شركة القدس للتصدير، 2007)، ص 326.

²⁹ محمد عبد الرحمن المباركفوري، **تحفة الأحوذى: بشرح جامع الترمذي** (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج 6، ص 113.

³⁰ أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (بيروت: دار المعرفة)، ج 10، ص 528.

³¹ محمد بن منظور، **لسان العرب**، ج 6، ص 4638.

ب. الهدنة في الاصطلاح: عرفها الفقهاء بتعريفات متقاربة تدور حول معنى
الموادعة، والمعاهدة، والمسالمة، والمصالحة، فهي:

عند الحنفية: الصلح على ترك القتال مدة، بمال أو غير مال إذا رأى الإمام مصلحة
في ذلك.³²

وعند المالكية: عقد المسلم مع الحربي على المسالمة مدة ليس هو فيها تحت حكم
الإسلام.³³

وعند الشافعية: مصالحة أهل الحرب على ترك القتال لمدة معينة، بعوض أو غير
عوض.³⁴

وعند الحنابلة: عقد لإمام أو نائبه على ترك القتال مع غير المسلمين مدة معلومة
بقدر الحاجة.³⁵

2. شروط الهدنة:

لا بدّ لصحة عقد الهدنة من توفر الشروط الآتية:

أ. أن يعقدها الإمام أو نائبه دون غيرهما، وهذا مذهب جمهور الفقهاء.³⁶

ب. أن تكون لمصلحة المسلمين، كالعجز عن القتال مثلاً، ولا بدّ فيها من تحقيق المصلحة
للمسلمين، والأغراض المقصودة شرعاً، وإذا لم تتحقق كل المنافع فلا حاجة لعقدها
بالاتفاق.³⁷

³² علاء الدين محمد السمرقندي، تحفة الفقهاء (بيروت: دار الكتب العلمية، 1984)، ج 3، ص 297.

³³ محمد بن يوسف العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل (بيروت: دار الفكر، 1978)، ج 3، ص 386.

³⁴ محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج 6،
ص 86.

³⁵ منصور بن إدريس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال هلال (بيروت: دار الفكر، 1982)،
ج 3، ص 111.

³⁶ إبراهيم بن علي الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق محمد الزحيلي، ط 2 (بيروت: دار القلم،
2001)، ج 3، ص 322.

³⁷ كمال الدين محمد بن الهمام، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المهتدي (بيروت: دار الفكر)، ج 5،
ص 455.



ج. أن تكون مدتها محددة يحددها الإمام باجتهاده، فلا تنعقد هدنة مطلقة لأن إطلاقها بلا تحديد المدة يؤدي إلى ترك الجهاد؛ وهذا مذهب جمهور الفقهاء.³⁸

د. أن تخلو من أي شرط فاسد، فلا يجوز للإمام أن يعقدها على شروط محظورة شرعاً تضر بالمسلمين، كأن يشترط الكفار على المسلمين منع فك الأسرى، أو معاونة المشركين على المسلمين، وغير ذلك من الشروط الفاسدة.³⁹

3. العلاقة بين الهدنة والتطبيع:

يتفق كلٌّ من الهدنة والتطبيع بأنهما صلحٌ مع العدو، ولكن الهدنة محددة بشروط معينة من أهمها أن تكون لمصلحة المسلمين، وتحقق الأغراض المقصودة شرعاً، وأن تكون مدتها محددة، وأن تخلو من أي شرط فاسد يضرّ بالمسلمين؛ كالتعاون مع العدو ومساعدته ومناصرته ضدّ المسلمين، أما التطبيع فعلاوة على أنه لا يحقق أيّ مصلحة من مصالح المسلمين الحقيقية، فهو يحمل في طياته كل الشروط الفاسدة والمدمرة؛ كالتعامل مع العدو ومناصرته ومسالته ومعاونته في كل المجالات، والوقوف معه ضدّ المسلمين، بل الجريمة الأكبر هي إقراره على احتلاله لفلسطين، والتسليم له بأحقّيته بها، وكذلك التسليم بجرائمه، وبالتالي ضياع أرض فلسطين المباركة ومقدساتها وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، فيا لها من جريمة.

المبحث الثاني: حكم التطبيع في الشريعة والأدلة عليه:

بيّن الباحث في المبحث الأول حقيقة التطبيع، وأصبح معناه واضحاً جلياً، واتضح لكل ذي لبّ أن التطبيع محرّمٌ صرفاً؛ بل هو جريمة كبرى؛ وهو من أكبر المنكرات والموبقات، لما فيه من مظاهرة الأعداء ومناصرتهم على المظلومين والمقهورين والمستضعفين من المسلمين، وقد تضافرت وتكاثرت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والمعقول على حرمة التطبيع، وكذلك فتاوى العلماء بخصوص التطبيع، وقد اختار الباحث بعضاً منها تجنباً للإطالة، وذلك في مطلبين، الأول يتناول الأدلة على حرمة التطبيع، والثاني يتناول فتاوى العلماء بحرمة التطبيع.

³⁸ محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق محمد عيش (بيروت: دار الفكر، 2002)، ج 2، ص 602.

³⁹ محمد بن يوسف العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل، ص 386.

المطلب الأول: الأدلة على حرمة التطبيع:

أولاً: من القرآن:

1. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51].

وجه الدلالة: لا يتخذ أحد منكم أحداً من اليهود والنصارى ولياً، بمعنى: لا تصافوهم ولا تعاشرهم مصافاة الأحاب ومعاشرتهم، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، أي: من جملتهم، وحكمه حكمهم وإن زعم أنه مخالف لهم في الدين، فهو بدلالة الحال منهم لداللتها على كمال الموافقة، وهل يوجد موالاتة ومصافاة ومحابة للأعداء أكبر وأعظم من التطبيع.⁴⁰

2. قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: 29].

وجه الدلالة: أمرنا الله بقتال الكفار وأوجه علينا، والتطبيع يعطل هذه الآية.⁴¹

3. قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلِيَاءُ لِجَعَلْنَا لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: 75].

وجه الدلالة: إذا كان الله قد أوجب القتال لإنقاذ المستضعفين فكيف نصالح اليهود صلحاً يُمكّنهم من المستضعفين من المسلمين في فلسطين،⁴² وهذا ممّا يتضمّنه التطبيع.

4. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: 9].

⁴⁰ محمد بن محمد القاسمي، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تحقيق باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، ج 4، ص 162.

⁴¹ أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام سمير البخاري (الرياض: دار الكتب، 2003)، ج 8، ص 109.

⁴² محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري: جامع البيان في تفسير آي القرآن، ج 8، ص 543.

وجه الدلالة: والتطبيع مع اليهود يعني وقف قتالهم، وهم يقاتلوننا في الدين، وقد أخرجوا ملايين المسلمين من أرضهم فلسطين، وما زالوا يخرجون شعب فلسطين من ديارهم، ويمنعون عودتهم.⁴³

5. قال تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: 12].

وجه الدلالة: أمر الله تعالى بمقاتلة الناقض والطاعن في الدين، فكيف نعقد معهم ما يسمونه صلحاً؛ في الوقت الذي يحرم عقده كما في الآيات السابقة.

ثانياً: الأدلة من السنة النبوية:

لم يثبت أن الرسول ﷺ أو الخلفاء الراشدين رضِيَ اللهُ عنهم صالحوا كفاراً سيطروا على أرض إسلامية فصالحوهم على أن يأخذ المسلمون جزءاً من هذه الأرض التي سيطر عليها الكفار ليقموا عليها حكماً علمانياً أو دينياً يهودياً؟

والتطبيع يضاد الأحاديث الصحيحة التي تأمر بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وبالصلح المزعوم اليوم أدخلوا اليهود والنصارى إلى جزيرة العرب. وقد جاءت عدة أحاديث، تدل على هذا المعنى ومنها:

1. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لأخرجنَّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدعُ إلا مسلماً".⁴⁴

2. عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال: آخر ما تكلم به النبي ﷺ: "أخرجوا يهود أهل الحجاز، وأهل نجران من جزيرة العرب، واعلموا أن شرار الناس الذين اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد".⁴⁵

والمراد بجزيرة العرب في هذه الأحاديث: الجزيرة العربية كلها، التي يحيط بها البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، وتنتهي شمالاً إلى أطراف الشام والعراق.⁴⁶

⁴³ أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 18، ص 60.

⁴⁴ أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب، 1388/3، ح 1767.

⁴⁵ أخرجه أحمد في المسند: 195/1، ح 1694، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

⁴⁶ أبو زكريا النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ط 2 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1972)، ج 11، ص 93.

3. وهذه الاتفاقيات التطبيعية مع العدو المحارب المحتل لأرض المسلمين باطلة للحديث: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد"،⁴⁷ فهذا الصلح المزعوم المذموم ليس عليه أمر الرسول ﷺ بل هو مضاف له.

4. والتطبيع صلح باطل لما فيه من الشروط الباطلة المضادة للإسلام، وقد جاء في الحديث: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط"،⁴⁸ فالتطبيع فيه من الشروط الباطلة ما فيه، من اعتراف بكيان يهود، ونصرتهم، وإلغاء الجهاد ضدهم، ونحوه.

ثالثاً: الأدلة العقلية على حرمة التطبيع:

1. لا يؤمن اليهود بالمعاهدات والمواثيق مع غيرهم، ودينهم نبذها وضرب بها عرض الحائط، وقد أخبر الله عنهم بذلك، قال تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 100]، وقال سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 13].

فكيف بعد هذه التحذيرات من الله عز وجل أن نقيم معهم صلحاً مجانياً من خلال التطبيع المشؤوم.

2. أثبت اليهود أنهم لا يستجيبون لمنطق الشجب والاستنكار أو المطالبة، وأن ما اغتصبوه من الأمة لا يمكن أن يردوا شيئاً منه إلا بالقوة، لا بإقامة علاقات "سلام" وتطبيع معهم، وتاريخهم كله قديماً وحالياً ينطق بهذه الحقيقة الثابتة، والقرآن الكريم يُشير إليها بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75]. فكيف للعرب المسلمين

⁴⁷ أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على جور فالصلح مردود، 184/3، ح 2697، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، 1343/3، ح 1718.

⁴⁸ أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، 98/1، ح 456، ومسلم: كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، 214/4، ح 3852.

أن يقيموا مع اليهود تطبيعاً وهم بهذه الصفات المقيتة، فالأصل أن نأخذ منهم ما أخذوه بالقوة والقتال، لا أن نكافئهم على ظلمهم وبغيهم بالتطبيع معهم.

3. إنَّ اليهود في فلسطين غرباء ودخلاء، قد جُلبوا من أطراف وبلدان عدة، ولا علاقة لهم ولا لأبائهم وأجدادهم بأرض فلسطين، ولا علاقة لهم بأحد من الأنبياء عليهم السلام، ومعلوم أنَّ حكم أرض فلسطين ينطبق على حكم الأرض المفتوحة عنوةً أو صلحاً من أراضي المسلمين، وقد اتفق السلف من علماء الأمة الإسلامية على أنها تعدّ داخلة في دار الإسلام، وبالتالي لا يجب التنازل عنها، بل يجب الدفاع عنها والقتال دونها.⁴⁹

وهكذا فالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية والأدلة العقلية متوافرة ومتضافرة وتدل بمجموعها على عدم جواز إقرار الظالم على ظلمه، وهذا في الحقيقة موقف النقل والعقل، ومن خلال هذه الأدلة لا يشكُّ عاقل في تحريم التطبيع مع اليهود، طالما أنهم مستمرّون في ظلمهم للشعب الفلسطيني باغتصاب أرضه—بل أرض فلسطين العربية والإسلامية—وتشريد منه.

المطلب الثاني: فتاوى العلماء بحرمة التطبيع:

في هذا المطلب تناول الباحث طائفة من فتاوى العلماء بحكم التطبيع وبيان حرمة؛ فلقد صدرت فتاوى عديدة من كبار العلماء المسلمين يبيّنون فيها الحكم الشرعي فيمن يظاهر الكافرين ويواليهم ويساعدهم، وقد عدّوا فعله ناقضاً من نواقض الإسلام، وحكموا بكفره وردته، ما دام عمله فيه مناصرة ومعاونة للكفار في تحقيق أهدافهم، وأنَّ حكمه القتل كفاً لتوليه الكفار، وإليك هذه الفتاوى:⁵⁰

1. فتوى لعلماء وقضاة وخطباء فلسطين صادرة عن مؤتمر علماء فلسطين الذي انعقد في القدس سنة 1355هـ الموافق سنة 1935م، نصت على حرمة بيع الأراضي الفلسطينية لليهود، لأنه يحقق المقاصد الصهيونية في تهويد أرض فلسطين، وأن من باع الأرض عالماً بنتيجة ذلك راضياً بها، فهذا يستلزم الكفر والردة، وأشاروا إلى فتاوى

⁴⁹ صالح الرقب، حكم التطبيع مع العدو اليهودي المحتل لفلسطين وبيان مخاطره على المسلمين، الموقع الرسمي

للأستاذ الدكتور صالح حسين الرقب، 2020/8/29، انظر:

<http://www.drregeb.com/index.php?action=detail&id=143>

⁵⁰ المرجع نفسه.

علماء المسلمين في العراق، ومصر، والهند، والمغرب، وسورية، والأقطار الأخرى بأنها أيضاً تحرّم بيع الأرض في فلسطين لليهود، ثم ذكروا الأدلة في ذلك.

2. فتوى علماء الأزهر في إقامة الصلح و"السلام" مع اليهود والاعتراف بدولتهم سنة 1956:

إن الصلح مع إسرائيل لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار للغاصب على الاستمرار في غصب ما اغتصبه وتمكينه، والاعتراف بأحقّيته بالبقاء على عدوانه، فلا يجوز للمسلمين أن يصلحوا هؤلاء اليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين واعتدوا فيها على أهلها وعلى أموالهم، بل يجب على المسلمين أن يتعاونوا جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم لردّ هذه البلاد إلى أهلها، ومن قصر في ذلك أو فرط فيه، أو خذل المسلمين عن الجهاد أو دعا إلى ما من شأنه تفريق الكلمة وتشيت الشمل والتمكين لدول الاستعمار من تنفيذ مخططهم ضدّ العرب والإسلام وضدّ فلسطين فهو في حكم الإسلام: مفارق جماعة المسلمين، ومقترف أعظم الآثام.

3. وفتوى علماء المؤتمر الدولي الإسلامي المنعقد في باكستان سنة 1388هـ/1968م.

4. فتوى لجنة الفتوى في الأزهر الصادرة سنة 1375هـ بتحري التطبيع مع اليهود.

5. أصدر مجموعة من العلماء سنة 1409هـ/1989م، بلغ عددهم 63 عالماً من 18 دولة

فتوى بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين.

6. جاء في موسوعة المفاهيم لمجمع البحوث التابع للأزهر الشريف:

الذي يدلُّ اليهود على عورات المسلمين، ويتسبب في قتل الأبطال على أيدي اليهود يعدّ محارباً، يستوجب قتله؛ لأنّه تسبب في قتل المسلمين، وسبب السبب يأخذ حكم السبب، ومن أعان على القتل ولم يباشره كان قاتلاً أيضاً، على أن هذا الأمر الذي قام به من التعاون مع الأعداء يعدّ خيانة لله وخيانة لرسوله ﷺ، وخيانة لهذا الدين، وخيانة للمسلمين....

7. فتوى الشيخ العلامة المحقق أحمد شاکر:

أما التعاون مع الإنجليز بأي نوع من أنواع التعاون، قلّ أو كثر، فهو الردة الجامعة، والكفر الصّراح، لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأول، ولا ينجي من حكمه عصبية حمقاء، ولا سياسة خرقاء، ولا مجاملة هي النفاق، سواء



أكان ذلك من أفراد أو حكومات أو زعماء. كلهم في الكفر والردة سواء، إلا من جهل وأخطأ، ثم استدرك أمره فتاب وأخذ سبيل المؤمنين، فأولئك عسى الله أن يتوب عليهم، إن أخلصوا من قلوبهم الله لا للسياسة ولا للناس..... ولا يجوز لمسلم في أي بقعة من بقاع الأرض أن يتعاون مع اليهود بأي نوع من أنواع التعاون، وإن التعاون معهم حكمه حكم التعاون مع الإنجليز الردة والخروج من الإسلام جملة، أيأ كان لون المتعاون معهم أو نوعه أو جنسه. وما كنت يوماً بالأحمق ولا بالغر... ولكني أراني أبصر المسلمين بمواقف أقدامهم، وبما أمرهم الله به، وبما أعد لهم من ذل في الدنيا وعذاب في الآخرة إذا أعطوا مقاد أنفسهم وعقولهم لأعداء الله، وأريد أن أعرفهم حكم الله في هذا التعاون مع أعدائهم، الذين استذلوا وحاربوهم في دينهم وفي بلادهم، وأريد أن أعرفهم عواقب هذه الردة التي يتمرغ في حمايتها كل من أصر على التعاون مع الأعداء.

8. فتوى الشيخ سليمان العلوان، تحت فصل: الناقض الثامن من نواقض الإسلام؛ مظاهره المشركين ومعاونتهم على المسلمين: ”ومظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين فتنة عظيمة قد عمّت فأعمت، ورزية رمت فأصمّت، وفتنة دعت القلوب فأجابها كل قلب مفتون بحب المشركين، ولا سيما في هذا الزمن، الذي كثر فيه الجهل، وقل فيه العلم، وتوفرت فيه أسباب الفتن، وغلب الهوى واستحكم، وانطمست أعلام السنن والآثار.“

9. فتوى الشيخ الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي:

هؤلاء الخونة، الذين يعاونون أعداء أمتهم على الإثم والعدوان. هؤلاء حكمهم حكم اليهود المحتلين، لأن ولاءهم لهم، وعونهم لهم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51]. بل الحق أني أرى هؤلاء شراً من اليهود الغزاة المعتدين، فإن اليهودي عدو واضح معروف، وهذا عدو من جلدتنا، ويتكلم بلساننا، فهو من المنافقين الذين قال الله عنهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ [النساء: 145]. فالمنافق شر من الكافر.

والتطبيع يعني الاستسلام للكفار وعلو شأنهم، وإضاعة للدين، وللأراضي الإسلامية. وإذا عرفنا ذلك فإن التطبيع مع اليهود محرّم شرعاً، ولا يجوز لأحد كائناً من كان أن يعقده بتلك الصورة، وإذا وقع كذلك فإنه يقعّ صلحاً باطلاً. وهو يتضمن عدّة منكرات محرّمة، بل من هو كبائر الذنوب، وبعضها قد يصل للكفر، والعيان بالله تعالى.

10. أصدر مجموعة كبيرة جداً من علماء اليمن فتوى في تحريم التطبيع مع اليهود.
11. فتوى مؤتمر علماء فلسطين المنعقد سنة 1412هـ؛ أفتوا بحرمة المشاركة في مؤتمر مدريد، وأفتوا أيضاً بحرمة التطبيع مع اليهود ثم ذكروا الأدلة الشرعية في ذلك.
12. أصدر علماء فلسطين من خلال رابطة علماء فلسطين في 2007/1/25 فتوى بتحريم التنازل عن حق عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه فلسطين: معللين ذلك بأنه يعني التنازل عن ملكية المسلمين للأرض وتبعيةها للوقف الإسلامي، وقالوا:

فإذا كان بيع الأراضي المقدسة في بلاد الشام لغير المسلمين لا يجوز، ويحرمه الشارع الحكيم، وقد سبق أن أفتى علماء المسلمين في جميع أنحاء المعمورة بتجريم من فعله وكفروا من اعتقد حله؛ فكيف بمن تنازل عن الأرض عبر التنازل عن حق عودة شعبنا الفلسطيني المسلم إلى أرضه المقدسة؟ فلا يحق لأحد مهما كان موقعه أن يتنازل أو يبيع شيئاً منها، وإن فعله فهو مردود عليه. وخلصوا في نهاية الفتوى إلى عدة نقاط:

أولاً: إن المتنازل عن حق العودة يلغي وقف أمير المؤمنين لأرض الشام على ذراري المسلمين.

ثانياً: إن المتنازل عن حق العودة عامل ومُظاهر على إخراج المسلمين من ديارهم، وخروج فلسطين من ملكية الوقف الإسلامي إلى غيره، ومُقر بحق ملكية اليهود لها.

ثالثاً: إنه ظالم ومانع لمساجد الله، وعلى رأسها الأقصى قبلية المسلمين الأولى، أن يذكر فيها اسمه وساع في خرابها. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: 114].

رابعاً: إنه متخذ لليهود أولياء؛ لأن عمله يعد مساعدة ونصراً لهم على المسلمين: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51].

خامساً: إنه مؤذٍ وخائن لله ولرسوله وللمؤمنين.

سادساً: إنه كافر ومرتد عن دين الله، وبذلك يصبح أحد الثلاثة الذين يحل دمهم.



واختتموا فتواهم بقولهم:

وعليه فإننا في رابطة علماء فلسطين ومن خلال هذا المؤتمر نؤكد على أن حق المسلمين في فلسطين التاريخية كاملة حق مقدس ثابت لا يملك أحد التنازل عنه، ولا تُسقطه معاهدة، ولا وثيقة، ولا وعد، ولا يجوز الصلح عليه، ولا على أي جزء منه. وإن حق العودة إلى فلسطين مقدس، لا ينبغي لفلسطيني أن يهاجر من بلاده مختاراً بدون حق ولا وجه شرعي، أو أن يتنازل عن هذا الحق، وأن يرضى بتعويض أو توطين في مكان آخر، ومن اعتقد حل ذلك فهو كافر مرتد.⁵¹

المبحث الثالث: أضرار التطبيع وأخطاره على القضية الفلسطينية، وعلى الدول والشعوب العربية والإسلامية:

من خلال استعراض الباحث لحقيقة التطبيع وحكمه في الشريعة تبين بوضوح مدى ضرر التطبيع وخطورته العظمى، سواء على القضية الفلسطينية، أم على الدول والشعوب العربية والإسلامية، وقد تزاممت آثار التطبيع من كثرتها وعظم أمرها، لذا ذكر الباحث أهم هذه المخاطر والأضرار، وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: أضرار التطبيع وأخطاره على القضية الفلسطينية:

في هذا المطلب سرد الباحث عدة أضرار ومخاطر للتطبيع على القضية الفلسطينية في عدة نقاط وهي:

1. التطبيع يؤدي إلى وقف الجهاد وبالتالي تعطيل تحرير أرض فلسطين الإسلامية، وهذا أهم مقتضيات التطبيع، وفي ذلك مخالفة لأوامر الله ورسوله القاضية بالجهاد وتحرير الأراضي والمقدسات الإسلامية من دنس الأعداء وعلى رأسها فلسطين المباركة.

⁵¹ صالح الرقب، حكم التطبيع مع العدو اليهودي المحتل لفلسطين وبيان مخاطره على المسلمين، الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور صالح حسين الرقب، 2020/8/29.

2. التطبيع يؤدي إلى تشويه صورة الجهاد والمجاهدين في فلسطين ونعتهم بـ "الإرهاب" والتطرف، وهذا سيؤدي إلى وقف الدعم والمساندة العربية والإسلامية الواجبة لهم، وتركهم بمفردهم في مواجهة العدو الصهيوني وآلته، مما سيؤدي إلى خذلانهم وهزيمتهم.
3. التسليم بشرعية وجود الكيان الصهيوني "إسرائيلي" وإضفاء الشرعية على اغتصابه لأرض فلسطين المباركة.
4. حرمان اللاجئين الفلسطينيين من عودتهم المقدسة إلى ديارهم التي هُجروا منها قسراً بفعل الإجرام الصهيوني.
5. ضياع المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، عبر الاعتراف للعدو بسيادته وملكيته لأرض فلسطين المباركة ومقدساتها.
6. إقامة المزيد من المستوطنات التي ستلتهم ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية على مسمع ومرأى؛ بل ومباركة من بعض الدول العربية والإسلامية.
7. جلب المزيد من الصهاينة المهاجرين لأرض فلسطين المباركة، لأن التطبيع سيمنحهم الأمان الكامل، ويُسلم لهم الجيران والأحباب "المطبعين" أن الأرض أرضهم وهم أحق الشعوب بها.
8. وقف كافة أشكال الدعم سواء المادي أم المعنوي عن الفلسطينيين، تحت حجة التطبيع مع العدو، مما سيؤدي إلى ضعف الفلسطيني، وهدم مقومات صموده، وبالتالي طرده من أرضه.
9. توسيع نطاق التجسس والتآمر على الفلسطينيين وقضيتهم من خلال السفارات الصهيونية التي ستفتح في البلدان المطبّعة، وتصبح أوكاراً للتجسس وتنفيذ مخططات الصهاينة، وبالتالي يصبح الفلسطيني محاصراً من الجهات والجوانب كافة.
10. تحويل الفلسطيني من صاحب حقّ وأرض، ومقاتل مجاهد، إلى متسوّل مغتصب، "إرهابي متطرف"، متسلط على المساكين الآمنين من بني صهيون.
11. إحياء حلم إقامة "دولة إسرائيل" الكبرى من خلال ما سيمنحه التطبيع للصهاينة من امتيازات في جميع المجالات.

12. تصفية القضية الفلسطينية برمّتها، وضياع الفلسطينيين وأرضهم وديارهم بالكلية من خلال هذا التطبيع الكارثي الذي سيلوّث العقول والقلوب ويحولها؛ بحيث يصبح العدو الصهيوني صديقاً حميماً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

اكتفى الباحث بذكر بعض مخاطر التطبيع وأضراره على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ولو توسّع في سرد الأضرار لكان في حاجة لأبحاث عدة، بل لكتب ومجلدات.

المطلب الثاني: أضرار التطبيع وأخطاره على الدول العربية والإسلامية وشعوبها:

سار الباحث في هذا المطلب على النهج نفسه في المطلب السابق، حيث سرد عدة أضرار وأخطار للتطبيع في صيغة نقاط، وذلك فراراً من الإطالة، ورغبةً في تغطية الموضوع من غالب النواحي بقدر المستطاع، وإليك الأضرار والمخاطر:

1. التطبيع يؤدي إلى اتخاذ اليهود والنصارى أعواناً وأنصاراً،⁵² وقد نهى الله عز وجل عن ذلك فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51]، وبالتالي يجلب غضب الربّ سبحانه وتعالى ويؤدي إلى الخسران المبين في الدنيا والآخرة.

2. الركون للظالمين المحتلين الغاصبين،⁵³ وقد نهى الله عز وجل عن ذلك فقال: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: 113].

3. التطبيع يؤدي إلى عملية قلب جذرية للنظرة العربية والإسلامية تجاه اليهود، بحيث ينشأ عربي مسلم جديد بمفاهيم جديدة، تتوافق مع آراء اليهود وتوجهاتهم ومزاعمهم بالأحقية بفلسطين وأرضها.

4. يؤدي إلى تغييب وعي الشعوب وتلوّيته، وتحريف التاريخ والهوية والأصول.

⁵² محمد بن سعيد القحطاني، الولاء والبراء في الإسلام، تقديم عبد الرزاق عفيفي، ط 8 (الرياض: دار طيبة، 1993)، ص 233. (بتصرف)

⁵³ المرجع نفسه، ص 238. (بتصرف)

5. وقوف الأمة العربية والإسلامية تجاه القضية الفلسطينية؛ مشلولة مقيدة بملوثات التطبيع ومخرجاته.
6. شطب كلمة "عدو" من الذاكرة العربية والإسلامية، واستبدالها بصديق وحميم.⁵⁴
7. إضعاف الانتماء العربي والإسلامي لفلسطين وأرضها وشعبها ومقدساتها، وترك شعب فلسطين يعارك الصهاينة وحيداً بلا مدد ولا سند.
8. إعادة كتابة التاريخ الحضاري للمنطقة العربية، عبر تزييف الحقائق والبديهيات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاحتلالية الاستعمارية، التي أقحمت الكيان الصهيوني في الوطن العربي.
9. التوقف عن تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية للكيان الصهيوني، بما في ذلك الوارد منها في القرآن الكريم والسنة النبوية.
10. التطبيع يعدّ الوسيلة الأفضل والرافعة الأجدر للتغلغل الصهيوني في المنطقة العربية، وغزوها اقتصادياً وفكرياً وثقافياً.
11. غزو العقل العربي المسلم الذي يناصب اليهود العداء، وتغيير تصورات المسلمين في المزاعم اليهودية، على أن اليهود شعب وديع، يريد ويعشق السلام.
12. إحداث تغيير جذري في نمط السلوك الإسلامي تجاه اليهود وكيانهم الغاصب، وذلك بمسالمتهم ومداهنتهم.
13. تهويد عقلية العرب والمسلمين وإفساد عقائدهم، وإزالة حاجز البراء عنهم.
14. بثّ مزاعم اليهود وادعاءاتهم الباطلة بأحقّيتهم بفلسطين المباركة، وذلك عن طريق الأبواق المأجورة للدول المطبّعة، سواء الفضائيات، أم الكتاب، أم الصحف والمجلات، أم مواقع الإنترنت وغيرها من المنصات، وقد خرج بعضهم على الفضائيات ليدافع عن أحقية الصهاينة بأرض فلسطين.

⁵⁴ قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1-2020/10/26، سلسلة ملف معلومات 27 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 112-113.



15. تحوّل الدول المطبّعة وحكوماتها إلى خدم للصهاينة، وحماة ومناصرين لهم، في كل المجالات، وقد حدث ذلك جلياً مع دولة الإمارات العربية حيث قامت باستيراد منتجات المستوطنات المحرم استيرادها دولياً، علاوة على تحريمها شرعياً.
16. الغزو الفكري للشعوب من خلال بثّ أفكار الصهاينة وعاداتهم وأطباعهم المنحلة، مما يؤثر على الشعوب والدول أخلاقياً ودينياً.
17. كسر الحاجز النفسي بين الشعوب العربية والإسلامية وبين الصهاينة، بحيث يتقبل العرب والمسلمون دولة الكيان الصهيوني، كما يتقبلون أي دولة أخرى.
18. التسليم بالمطالب الأمنية من خلال تبادل المعلومات مع الصهاينة للقضاء على المجاهدين أينما وجدوا.
19. قتل أي تحرك عربي وإسلامي، حالي أو مستقبلي، يسعى لتحرير فلسطين واستعادة أرضها ومقدساتها الإسلامية.
20. تحويل نظرة الشعوب العربية والإسلامية للشعب الفلسطيني وجهاده، من شعب محتل يجاهد ويقاوم عدوه المتغطرس من أجل نيل حقوقه؛ إلى مجموعة من المتطرفين الإرهابيين، وقد صدح ذلك من أفواه الكثير من المرجفين أمثال: ضاحي خلفان وأمثاله.⁵⁵
21. إهداء أرض فلسطين المباركة للكيان الصهيوني الغاصب بلا مقابل، وتشريد بقية الفلسطينيين، وتصفية قضيتهم.
22. زيادة ميزانية الصهاينة المالية من خلال عقد الاتفاقيات المتعددة معهم، ومنها ترويج منتجاتهم وبضائعهم، وتسويقها في الدول العربية والإسلامية، مما يضاعف قوتهم الاقتصادية والعسكرية، ويزيد من نفوذهم في المنطقة بأسرها.
- اكتفى الباحث بهذه النقاط القليلة بالرغم من كثرتها لمضار التطبيع وأخطاره، مع العلم أن الإعياء والتعب والحزن أصاب الباحث خلال سرده لهذه المصائب، فحسبنا الله ونعم الوكيل على كل من طبّع وخان وفرطّ وباع، ومكّن الصهاينة من أرض فلسطين وشعبها.

⁵⁵ المرجع نفسه، ص 95 و210-211.

لطيفة وإضاءة مهمة:

التطبيع حسب ما نراه فهو من أوله إلى آخره، وظاهره وباطنه، شرٌّ على شر، وضررٌ في ضرر، وخطرٌ ما بعده خطر، ولكن الذي يقرر ويقدر هو ربُّ البشر سبحانه وتعالى وهو يقول في كتابه العزيز: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۗ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 216]، ويقول أيضاً: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].

ولا يشك عاقل أن المسلمين موعودون بالقضاء على الكيان الغاصب "إسرائيل" واستعادة أرض فلسطين المباركة؛ ولكن القضاء الموعود على تلك "الدولة" سيأتي بعد الإفساد والعلو الكبير في الأرض الذي سيفعلونه، وقد أخبر عنه المولى سبحانه وتعالى في قوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 4]، قال المفسرون في معنى هذه الآية: لتفسدن في الأرض بقتل الناس وظلمهم، ولتعلمن أي تتجبرون عن طاعة الله، وتطفون وتفجرون على الناس،⁵⁶ وجاء في التحرير والتنوير لابن عاشور: "ولتعلمن علواً كبيراً مجازاً في الطغيان والعصيان"،⁵⁷ وجاء في الضلال لسيد قطب رحمه الله: "وأنهم—أي بني إسرائيل—سيعلون في الأرض المقدسة وسيسيطرون، وكلما ارتفعوا فاتخذوا الارتفاع وسيلة للإفساد سلط الله عليهم من عباده من يقهرهم، ويستبيح حرمتهم، ويدمرهم تدميراً"،⁵⁸ وجاء في موضع آخر في الضلال: "ولقد عادوا—أي اليهود—إلى الإفساد في صورة "إسرائيل" التي أذاقت العرب أصحاب الأرض الويلات، وليسطن الله عليهم من يسومهم سوء العذاب، تصديقاً لوعده الله القاطع ووفقاً لسنته التي لا تتخلف، وأن غداً لناظره قريب".⁵⁹ من خلال استعراض هذه التفسيرات تأكد أن تدمير الكيان الصهيوني وزواله لن يتم إلا بعد تحقق الإفساد والعلو الكبير.

كذلك قال الله تعالى في آية أخرى مخبراً عن يهود: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُثَقَّفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾

⁵⁶ عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز، ج 3، ص 438.

⁵⁷ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984)، ج 15، ص 30.

⁵⁸ سيد قطب إبراهيم، في ضلال القرآن (القاهرة: دار الشروق)، ج 4، ص 2213.

⁵⁹ المرجع نفسه، ص 2214.

ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿112﴾ [آل عمران: 112]، جاء في تفسير هذه الآية: ضربت عليهم الذلة فهي متصلة بهم ولا يسلمون منها إلا بحبلٍ أي عهدٍ من الله بأن يسلموا، أو عهدٍ من الناس أي حلفهم ونصرهم بقبائل أولي بأس شديد،⁶⁰ هذا وقد انقطع حبلهم وعهدهم من الله لأنهم كفروا وفجروا، فلم يبقَ لهم إلا حبل الناس، وهو نصرتهم من قبائل أو دول أولي بأس وقوة، وهو ما حدث للكيان الصهيوني منذ نشأته إلى يومنا هذا، ابتداءً بحبل بريطانيا ومن الالها، وانهاءً بحبل أمريكا ومن تأمر معها، وعلى رأسهم رئيس أمريكا دونالد ترامب Donald Trump الذي رعى اتفاقيات التطبيع الأخيرة؛ من أجل تحقيق مصالح الكيان الصهيوني العليا.

بالإضافة إلى ذلك فإن التطبيع من الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية، وأداة فاعلة من أدواتها في العمل، ويتكامل مع أدوات العمل الأخرى العسكرية والديبلوماسية، فالعمل العسكري مهما كانت طاقاته وقدراته يبقى عاجزاً عن تحقيق جزء مهم من الأهداف الحيوية الأخرى للحركة الصهيونية، فهو عاجزٌ عن تحقيق إدماج "إسرائيل" في المنطقة، وعن تلبية احتياجاتها لمصادر المياه، وعن تلبية احتياجات النمو الاقتصادي، وعن فك العزلة العربية والإسلامية عن الكيان، وعن هذا الأخير أُضربُ مثالاً يوضح معنى العلو المشار إليه فيما سبق: فهب لو أن أحداً من الناس يسكن في حارةٍ ما وتتوفر له كل إمكانيات الحياة ومتعتها؛ ولكنه مقاطعٌ من جيرانه ومحيطه بالكامل، فهل سيكون مرتاح البال، أو هل سيوصف بأنه ذو شأنٍ عظيمٍ؛ بالقطع لا، فكل هذه الأمور تكفل بها التطبيع، مما يحقق كمال العلو وتمامه وعظمتها المشار إليها في قوله تعالى: ولتعلن... ومع تحقق كمال العلو وتمامه فإنه يكون قد تحقق شرط زوال كيان اليهود، واقترب ودنا هلاكهم، وسيعجل بالعباد الموحدين الذين سيدخلون المسجد الأقصى كما دخلوه أول مرة، ويتبرروا ويدمروا ما علا الكيان الصهيوني تدميراً شديداً لا مثيل له.

هذا ما استنتجه الباحث من خلال الآيات وربطها بالوقائع والأحداث، فإن التطبيع ستكون معه، بإذن الله نهاية دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل"؛ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [سورة الإسراء: الآية 51]، والله أعلم.

⁶⁰ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 4، ص 65.

خاتمة:

وتتضمن أبرز النتائج وأهم التوصيات:

أولاً: أبرز النتائج:

1. من معاني التطبيع في اللغة التنجيس، فالمطبع ينجس الأفكار والقلوب والعقول ويخرجها عن طهارتها وفطرتها ويجعلها غير صالحة للتمييز بين الصواب والخطأ، والحق والباطل، كما تفعل النجاسة بالماء بحيث تخرجه عن طهارته وفطرتة وتجعله غير صالحاً للاستعمال.
2. كلمة التطبيع كلمة مستحدثة اشتقت من الكلمة الإنجليزية Normal بمعنى العادي أو المتعارف عليه.
3. جوهر التطبيع مع العدو الصهيوني يعني إحداث تغيير جذري على الجانب العربي في أفكاره ومعتقداته ونظرته للعدو، على أن ينتهي بالإقرار بأحقية الكيان الصهيوني بأرض فلسطين المباركة.
4. من أكثر الألفاظ صلة بالتطبيع الموالاتة، وهي محرمة بالإجماع، ولكن التطبيع أعم من الموالاتة وأكثر خطراً منها، لأن الموالاتة ممكن أن تكون في جوانب محددة، أما التطبيع فلا حدود له.
5. التطبيع محرّم شرعاً بالقرآن والسنة وإجماع الأمة والمعقول.
6. أجمع العلماء المعاصرين في فتاويهم على حرمة التطبيع، وبأنه جريمة كبرى.
7. التطبيع كارثة كبرى تحتاج إلى تضافر جهود الجميع لمواجهتها بشتى السبل المشروعة والمتاحة، عبر الفضائيات والصحف والمجلات، وشتى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة.
8. للتطبيع آثار ومخاطر مدمّرة على القضية الفلسطينية أهمها تصفية القضية وضياعها وتشريد ما تبقى من شعبها، والتسليم للكيان الصهيوني بأرض فلسطين المباركة.
9. التطبيع يحوّل الدول المطبّعة وحكوماتها ومن اقتنع من شعوبها إلى خدم للصهاينة ومناصرين لهم في كل المجالات.



10. التطبيع يزيد من نفوذ العدو في المنطقة، ويجعله يسيطر عليها بالكامل مما يحقق للصهاينة حلم "إسرائيل" الكبرى ولو معنوياً، وبدون حروب ولا خسائر.
11. اليهود مضروبٌ عليهم الذلة والمسكنة بنصّ القرآن الكريم إلى يوم القيامة، ولكنهم يتغلبون عليها بتحالفاتهم مع الدول العظمى كأمریکا ومن والاها من الدول المطبّعة، وهو ما يؤدي إلى رفعتهم وعلو شأنهم بالرغم من هذه الذلة.
12. التطبيع يوجد به معنىٌ خفيّ وهو كمال علو اليهود أو ما يسمى "إسرائيل" وكمال العلوّ وتمامه يقرب من زوالهم وهلاكهم، وهذا ما نرجوه من الله عز وجل.

ثانياً: أهم التوصيات:

1. تشكيل أجسام من الأمة كالجمعيات والمؤسسات والفعاليات لمكافحة التطبيع ومقاومته وبيان آثاره التدميرية.
2. تأليف الكتيبات الصغيرة في مخاطر التطبيع وتوزيعها على الناس مجاناً، لأن الكتيب الصغير أقرب لتقبّل الناس له وقراءته وفهمه، وهذا الأمر يحتاج إلى جهد في التأليف والتمويل والنشر والتوزيع، لذا فليجد كل قادر بما عنده من أجل إنجاح هذا المشروع وجعله صدقةً خالصةً لوجه الله تعالى.
3. دعم المقاومة والجهاد في فلسطين، وإبقاء جذوتها مستعرة مع العدو، حتى ينفذح هذا العدو وتبقى قضية فلسطين حيّة حاضرة أمام شعوب المنطقة، وهذا يعيق التطبيع بشكل كبير.
4. تصدر العلماء لمواجهة التطبيع من خلال إصدار الفتاوى الدورية، وعقد المؤتمرات العلمية بشكل دوري ومستمر؛ لتجريم التطبيع وتعرية القائمين عليه.
5. مهاجمة تواطؤ بعض الجهات الرسمية والوزارات والجمعيات المشاركة في تغطية مشروعات التطبيع والمروّجة لها وفضحها.
6. إقامة المظاهرات والاحتجاجات في الدول التي تقيم لقاءات مع الإسرائيليين ضمن مخطط التطبيع، بالاعتصام أمام أماكن تلك الاجتماعات، بحيث يشعر العدو ومن معه من المطبّعين أن هناك مقاومة حقيقية ورفض كبير للتطبيع معه.
7. إشراك كافة شرائح المجتمع العربي والإسلامي في مقاومة التطبيع؛ من طلبة، ومتقنين، وكتّاب، ورجال دين، وعلماء، وتجار، وتنسيق الجهود فيما بينهم.

8. الاستفادة من الإنترنت وخصوصاً في نشر ثقافة مكافحة التطبيع.
9. تعميم ثقافة مناهضة التطبيع في الأوساط الشبابية، وصولاً إلى تعميمها كثقافة شعبية عامة.
10. فضح المطبّعين وتعريتهم والرد على ادعاءاتهم الباطلة بشأن التطبيع ودحضها أولاً بأول.
11. تعميم ثقافة "لا للتطبيع" في المؤسسات كافة؛ من مدارس، وجامعات، ومساجد، ووزارات، وأماكن عامة يرتادها الناس، كلما جاءوا تلك الأماكن وجدوا تلك العبارة "لا للتطبيع" حتى يعلق في أذهان الناس محاربة التطبيع ويصبح الأمر بشكل فطري وعفوي.

Abstract

Normalization in Shari'ah and Its Dangers to the Palestine Issue, and the Arab and Muslim Countries and Their Peoples

The research deals with a very important emerging issue that is strongly raised in our time, which is normalization. It explains its actual meaning, terms and the relations between them, then mentions the Islamic rulings of normalization and the evidences from the *Shariah*, in addition to the related fatwas of scholars. The study discusses a range of the normalization risks and their impact on the Palestine issue, on one hand, and on the Arab and Muslim countries and peoples, on the other hand. After that, it mentions some Quranic evidences and interpretations indicating that normalization despite its harm, will accelerate the demise of the mutant entity, Israel.

Finally, the researcher presents some results and recommendations.

Keywords:

Normalization	Terms	The Issue
Risks	Peoples	Countries

الفصل الثاني

التطبيع في المخيال الديني اليهودي
هل هناك مستقبل لعلاقة سوية
بين ”الأغيار“ و”شعب الله المختار“؟

د. لبيد عماد بن محمد

التطبيع في المخيال الديني اليهودي

هل هناك مستقبل لعلاقة سوية

بين ”الأغيار“ و”شعب الله المختار“؟

د. لبيد عماد بن محمد¹

ملخص:

يعدّ التطبيع كظاهرة في العلاقات الدولية عموماً والسرديات الكولونيالية خصوصاً؛ إرثاً تاريخياً متفرداً بتجلياته المتشعبة، مرس وما زال يمارس بطرق وآليات مختلفة تبعاً للسياق التاريخي الذي حدث ويحدث فيه، ودرجة سطوة المركب الأيديولوجي في مخيال ممارسه. وتعدّ العلاقة التطبيعية ذات الخلفيات التي تستند إلى المحركات الأيديولوجية الأعد بين كل تجارب التطبيع الأخرى حيث يغيب عنها الواقع (العقل) ويحل محله الخيال والتمثيل (الأيديولوجيا والثيولوجيا)، إذ لا حوار حقيقي حينئذ، بل حواجز من الشعور الخفي بالفوقية أو الدونية، أو الكراهية والإقصائية.

تهدف هذه الدراسة إلى استقراء سطوة التناقضات القيمية الدينية في نموذج التطبيع العربي الإسرائيلي الجديد من منظور المخيال الديني اليهودي للأغيار، وتطرح هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسية مفادها: هل يمكن—في هذه الحالة الطبيعية—للاعتبارات السياسية والأمنية والمصالح الاقتصادية أن تتجاوز المركب الديني؟

الكلمات المفتاحية:

التطبيع	فلسطين	”إسرائيل“	المخيال
---------	--------	-----------	---------

¹ د. لبيد عماد بن محمد: أستاذ محاضر في جامعة محمد لين دباغين، الجزائر. كاتب مختص بالشأن الفلسطيني والإسرائيلي، نُشر له كتابان، والعديد من المقالات المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

مقدمة:

يعدّ التطبيع كظاهرة في العلاقات الدولية عموماً والسرديات الكولونيلية خصوصاً؛ إرثاً تاريخياً متفرداً بتجلياته المتشعبة، مورس وما زال يمارس بطرق وآليات مختلفة تبعاً للسياق التاريخي الذي حدث ويحدث فيه.

في الحالة العربية، يُطرح التطبيع بكثرة ضمن سياق الصراع العربي الإسرائيلي بمساره الطويل، الذي تراوح على مدار نصف القرن العشرين بين اتجاهين أساسيين: اتجاه الصدام واتجاه التسوية، وفي خضمّه عرف المجتمع الأكاديمي أيضاً العديد من المفاهيم، منها ما جاء في السياق الأول؛ الحروب، والإبادة، والاستيطان، والتهويد، والأبرتهويد...، ومنها ما ورد في السياق الثاني؛ التقارب، و"السلام"، والتسوية، والتعاون، والتطبيع.

وإذا كان التطبيع في سياقه العام العربي الفلسطيني هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصاً للجمع، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، بين فلسطينيين، و/أو عرب، وإسرائيليين، أفراداً كانوا أم مؤسسات، ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني؛ فإنه في سياقه الديني يأخذ مدلولاً أكثر تعقيداً، إذ يشير إلى مسار من التوافقات السياسية والاقتصادية والأمنية البينية المبنية على أرضية من التناقضات القيمية والدينية.

تسعى هذه الدراسة إلى استقراء هذه التناقضات القيمية الدينية من منظور إدراك المخيال الديني اليهودي، خصوصاً وسرديات، اعتذاريات وتجليات، أساطير وخرافات للتطبيع، وذلك باستقراء الموروث الديني التوراتي والتلمودي اليهودي القديم الذي كان وما زال الرافد الأساسي للفكر الصهيوني الإسرائيلي الاحتلالي الاستيطاني، والاحتلالي التوسعي الأبارتهيدي، ومن ثم السياسة الإسرائيلية تجاه الأغيار، الجوار العربي بصفة خاصة، وإسقاطه بصورة مباشرة على موجة التطبيع الجديدة بين "إسرائيل"، الواقعة بين هيمنة الحكومات اليمينية المتطرفة وتزايد سطوة الحريديم، وبعض البلدان العربية، في محاولة لفهم متغيرات ومؤشرات علاقة تبدو من الوهلة الأولى أنها غير متجانسة. فهل لمثل هذه العلاقات—انطلاقاً من هذه المعطيات والخلفيات—مستقبل سوي؟، وهل يمكن للسياسة أن تتجاوز القيم والاعتقادات الدينية اليهودية الراسخة



لآلاف السنين؟، وهل يمكن حقاً صناعة قيم معيارية مشتركة، هيكل أمني جديد للمنطقة وميثاق اقتصادي ضخم، قائمة على أساس رابح/ رابح...، وبإمكانها تجاوز الاعتبارات الأيديولوجية لدى الطرفين؟ وأخيراً ما هي تأثيرات وانعكاسات التطبيع على مستقبل الحل الفلسطيني؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال المتغيرات المتعلقة بالتطبيع، والدين، التي نحاول تحليلها وتفكيكها، فالكثير من الأبحاث والدراسات الأكاديمية تنظر إلى التطبيع من الزاوية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، وتهمل دور الجانب الديني في ذلك، غير أنه من الأهمية القصوى معرفة وإدراك التركيبة الدينية للشخصية اليهودية انطلاقاً من النص التوراتي والتلمودي، ومدى انعكاس ذلك على سلوكها وتفاعلها مع المحيط الخارجي من الأعيان، ودرجة استعدادها النفسي والاجتماعي لبناء علاقات بينية وفق مقاربة رابح/ رابح.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. محاولة استقراء المخيال الديني اليهودي ومدى تأثيره على مخرجات السلوك الإسرائيلي.
2. التنبيه إلى ما قد يكون للمركّب الديني اليهودي من أثر وتأثير واضح وخفي، على مسار التطبيع مع بعض البلدان العربية التي سعت إلى ذلك.
3. التأكيد على صعوبة قيام علاقة مستقبلية سوية بين "إسرائيل" ومحيطها العربي المطبّع، من منطلق المعطيات الدينية الإقصائية الصفرية لأحد الطرفين.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على التعددية المنهجية، وهي لازمة لمثل هذه الأنواع من البحوث، فالمنهج التاريخي يبدو ضرورياً لاستقراء وتتبع الأحداث، والنصوص القديمة، ومسار التقارب والتطبيع، وتحليلها وتفكيكها، كما البناء المنهجي للدراسة لا يستوي دون المنهج المقارن اللازم لدراسة الحالات والفترات الزمنية والفواعل من خلال استخراج متغيرات عدة. ناهيك عن اعتمادنا على العديد من المداخل والاقتربات.

خطة البحث:

أولاً: الذات الحلولية اليهودية والتطبيع: الأنا "المقدس" والآخر "المباح":

1. اليهودي "المقدس" والرفض الأزلي للأغيار "الغويم".

2. الإحلالية الاقصائية تجاه الأغيار في المخيال الديني اليهودي.

ثانياً: العهود والمواثيق التطبيعية بين "شعب الله المختار" والأغيار في ميزان المخيال الديني اليهودي:

1. اتجاه بناء عهد أمني جديد للمنطقة: هل يمكن حقاً بناء الأمن في ظل عقيدة أمنية إسرائيلية ذات بعد ديني توراتي؟

2. اتجاه بناء ميثاق اقتصادي مشترك: هل يمكن للاقتصاد أن يتجاوز القيم الدينية المتناقضة؟

ثالثاً: دلالات التطبيع العربي الإسرائيلي وانعكاساته على مستقبل القضية الفلسطينية:

1. التطبيع كإقرار عربي ضمني بـ"إسرائيل" "دولة يهودية": الدلالات والانعكاسات.

2. التطبيع العربي الإسرائيلي: دلالاته وانعكاساته على طبيعة وبنية ومسار الصراع.

أولاً: الذات الحلولية اليهودية والتطبيع: الأنا "المقدس" والآخر "المباح":

تعدّ العلاقة مع الآخر بوجوهها المختلفة مثل الحياد والتعاطف، الحب والكرهية، إحدى أهم محركات إنتاج الهوية في صورها الفردية والجمعية، وقد تكون هذه العلاقة مبنية على مستندات واقعية، كلون البشرية، ومستوى الفرد الثقافي والمادي، وقوة وضعف الجماعة التي ينتمي إليها الفرد أو الأفراد...، أو أيديولوجية متخيلة، كالانتماء إلى عرق أو دين أو مذهب معين، دون المستندات الواقعية.

وتعدّ هذه العلاقة التطبيعية التي تستند إلى المحركات الأيديولوجية، أو تؤثر فيها، هي الأخطر والأعقد بين كل المحركات الأخرى حيث يغيب عنها الواقع (العقل) ويحل محله



الخيال والمتخيل (الأيديولوجيا)، إذ لا حوار حينها، بل حواجز من الشعور بالفوقية أو الدونية، أو الكراهية والإقصائية.²

وفي هذا الجانب، تطرح ظاهرة التطبيع في موجتها الأخيرة المرتبطة أكثر بالتقارب الخليجي الإسرائيلي،³ كجزء من تجارب التطبيع العربي الإسرائيلي منذ سبعينيات القرن العشرين، العديد من الإشكاليات ذات البعد الأيديولوجي الديني، وتتجلى هذه المسألة بأكثر حدة عند استقراء الموروث الثقافي الديني اليهودي التوراتي التلمودي الذي يشكل مرتكزاً أساسياً مبلوراً للمخيل الديني اليهودي تجاه غير اليهود، والذي ما فتى يؤثر ويتحكم بشدة في التوجهات السياسية للحكومات الإسرائيلية المختلفة، من "اليمين" إلى "اليسار".

بيد أن الحديث عن أي علاقات من هذا النوع والتي قد تكون مبنية على مظاهر تقارب سياسي أو مؤشرات تبادل اقتصادي تجاري، أو إجراءات تعاون استخباراتي أمني، لا يحدد على الإطلاق دور وأثر متغير القيم والاعتبارات الأيديولوجية في هذا الشأن، باعتبار أن القيم المعيارية المشتركة تعدّ الرافد الأساسي والجوهري الذي يحدّد في الأخير مصير ومستقبل أي تقارب مهما كان شكله، أو نوعه وطبيعته.

عطفاً على ما سبق، يمكن إسقاط موضوع أثر مسألة الأيديولوجيا والقيم على الفعل التطبيعي العربي الإسرائيلي انطلاقاً من استقراءنا لطبيعة الروافد القيمة المغذية للشخصية اليهودية، والمتحكمة بنسب كبيرة في مخرجاتها وسلوكياتها من جهة، وما يقابلها من قيم واعتقادات، وهل يمكن أن تتوافق وتتناسق مع سلوكيات الطرف الآخر، العربي الإسلامي؟

1. اليهودي "المقدّس" والرفض الأزلي للأغيار "الغويم":

بالعودة إلى المخيال الديني اليهودي، نجد أنه من الإشكاليات الأساسية التي تثار في الأدبيات اليهودية مسألة الانتماء اليهودي. وقد طرح السؤال منذ البداية كما يلي: هل ينتمي اليهودي إلى الجنس البشري ككل أم إلى الشعب اليهودي المختار أو "المقدّس"؟

² بوجناح بوسعد، وليبيا شنتوح، "الأخر في الفكر الديني اليهودي وتغذية نزعة العدا والتعصب: دراسة في (التناخ والتلمود)،" مجلة الشهاب، مجلد 4، عدد 3، أيلول/سبتمبر 2018، ص 320-337.

³ شملت الموجة أيضاً إلى حدّ الآن بعض البلدان العربية الإفريقية وعلى رأسها السودان والمملكة المغربية بعد ما كان الأمر مقتصرًا على مصر والأردن من سبعينيات القرن العشرين.

وهل الخالق هو إله اليهود وحدهم "كما يتصور بعض اليهود" أم إله العالمين؟، وفي ذلك يرى عبد الوهاب المسيري أن الإجابة القاطعة عن هذا السؤال داخل النسق— والمخيال—الديني اليهودي غير ممكنة؛ فهناك من القرائن ما يؤيد النزعة العالمية والانتماء إلى الجنس البشري، وهناك من القرائن ما يساند الرأي المناقض، ففي تراث "القبالة"،⁴ أصبح التمييز بين الشعب اليهودي والأغيار حاداً إلى أقصى درجة، حتى أن "القباليين" ذهبوا إلى أن اليهود قد خلقوا من طينة مختلفة عن تلك التي خلق منها بقية البشر وإلى أن الأغيار خلقوا على شكل الإنسان حتى يمكنهم القيام بخدمة اليهود.

يدّعي اليهود أنهم "أحباء الله" وأنهم شعب الله المختار اصطفاهم على العالمين، فهم مميّزون عن باقي البشر، وشعوب العالم أقل منهم منزلة، فأرواح بني "إسرائيل" كما يعتقدون تتميز عن باقي الأرواح بأنها جزء من الله كما أن الابن جزء من أبيه، أما الأمم الأخرى من غير اليهود فقد أطلق عليهم العهد القديم اسم "أميين" أو "غويم" أي حيوانات، فهي حيوانات سائحة في شكل إنسان تتكلم لخدمة أبناء الله المختارين،⁵ وقال الحاخام كوهين في كتابه "التلمود": "يمكن تقسيم العالم إلى قسمين؛ إسرائيل من جهة، والأمم الأخرى مجتمعة من جهة أخرى، فإسرائيل هي الشعب المختار، وهذه عقيدة أساسية".⁶ واليهودي يعدّ عند الله أسمى من الملائكة فقد جاء في التلمود: "أن النطفة التي خلقت منها بقية الشعوب هي نطفة حصان"، وجاء فيه أيضاً: "وخلق الله الأجني على هيئة إنسان ليكون لائقاً لخدمة اليهود الذين خلقت لأجلهم الدنيا"،⁷ لذلك تمّ التنظير لتفرد الجنس اليهودي عن باقي الأجناس تماشياً مع النزعات العنصرية التي كانت سائدة في فلسفة القرن التاسع عشر والتي كانت ترى أن جنساً ما متفوق بشكل طبيعي على غيره من الأجناس، وما دام اليهود جنس الله المختار فينبغي ألا يذوب في الأجناس

⁴ القبالة: مجموعة التفسيرات والتأويلات الباطنية والصوفية عند اليهود، فاسمها مشتق من كلمة عبرية تفيد معنى التواتر أو القبول أو التقبل أو ما تلقاه المرء عن السلف، أي التقاليد والتراث، وكان يُقصد بها أصلاً تراث اليهودية الشفوي المتناقل فيما يعرف باسم الشريعة الشفوية، ثم أصبحت الكلمة تعني منذ أواخر القرن الثاني عشر أشكال التصوف والعلم الحاخامي المتطورة، وقد أطلق العارفون بأسرار "القبالة" على أنفسهم لقب "العارفين بالفيض الرباني"، ويمكن القول إن هذا المذهب يمثل الجانب الصوفي الباطني لليهودية.

⁵ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الادعاءات الصهيونية والرد عليها** (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص 74.

⁶ روجيه جارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية**، ط 3 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2001)، ص 54.

⁷ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الادعاءات الصهيونية والرد عليها**، ص 75.

الأخرى الأقل منه شأنًا،⁸ لذا وجب إقامة وطن قومي في أرض الميعاد يكون متفرداً عن البلدان الأخرى حفاظاً على نقاوة الجنس اليهودي، فاليهود نشيطون وشجعان وحازمون وأذكياء، أما العرب مثلاً فهم منحطون وأغبياء وخونة لا ينتجون إلا الأمور الشاذة المتأثرة بصمت الصحراء.⁹ فاليهودي يمتلك الجرأة أكثر مما يمتلكه الأوروبي العادي والمتوسط، ناهيك بالآسيويين والإفريقيين؛ بل إن الثقافة اليهودية هي القوة المحركة لكل الثقافات العالمية.

عطفاً على ذلك يذهب عبد الوهاب المسيري إلى القول بعبارة "الاستقلال اليهودي" والتي يرى أنها تشير إلى أن لليهود شخصيتهم اليهودية المستقلة وتاريخهم اليهودي المستقل عن تواريخ الأغيار...، ويدل على ذلك في حديث أعداد من اليهود عن حبّ العزلة والرفض المطلق للاندماج وتفضيلهم "الجيتو" على الحياة مع الأغيار، بل ويتحدثون عن سمات جوهرية داخل الطبيعة البشرية اليهودية تجعلهم مستقلين عن باقي البشر ومختلفين عنهم. ومن المفارقات والتطرف أيضاً—حسبه—إن الجماعات اليهودية تطرح تصوراً لليهود باعتبارهم قد خلّقوا من عجينة مغايرة لتلك التي خلّقت منها الأغيار.¹⁰

يذهب زئيف فلاديمير جابوتنسكي Ze'ev Vladimir Jabotinsky إلى أبعد من ذلك حين يقول:

إن كل إنسان على خطأ، وأنت وحدك—الصهيووني—على صواب، لا تحاول أن تجد أعذاراً من أجل ذلك فهي غير ضرورية وغير صحيحة، وليس بوسعك أن تعتقد بأنك شيئاً في العالم إذا اعترفت ولو لمرة واحدة أن خصومك قد يكونون على صواب لا أنت، فهذه ليست الطريقة لتحقيق أي أمر، لا توجد في العالم إلا حقيقة واحدة وهي بكاملها ملكك أنت.¹¹

⁸ ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية في إنجلترا والصهيونية العنصرية، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز (بيروت: دار الحمراء، 1977)، ص 164.

⁹ المرجع نفسه، ص 65.

¹⁰ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (القاهرة: دار الشروق، 2004)، مجلد 2، ص 16.

¹¹ عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي (دمشق: دار الفكر المعاصر، 2002)، ص 112.

وقد ورد في سفر اللاويين في العهد القديم "إن الرب إلهكم الذي ميّزكم من الشعوب، فتتميزون بين البهائم الطاهرة والنجسة فلا تدنّسوا نفوسكم بالبهائم والطيور، ولا بكل ما يدبّ على الأرض مما ميّزته لكم ليكون نجساً". "إن الله قد ميّز إسرائيل من سائر الشعوب" [سفر اللاويين 20-24].¹²

2. الإحلالية الإقصائية تجاه الأغيار في المخيال الديني اليهودي: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"

ينطلق مفهوم الإحلال في المخيال اليهودي حسب عبد الوهاب المسيري من الإنكار الكامل لتاريخ وجغرافية السكان الأصليين في الأرض التي سيهاجرون إليها ويستوطنون فيها، فهي عادة، حسب اعتقادهم، أرض عذراء بلا تاريخ، غير مأهولة بالبشر، أرض بلا شعب،¹³ كما أنها أرض وحسب ليس لها حدود واضحة، لذا فهي تتسع حسب قوة هذا الأخير في التوسع والامتلاك (المحراث والسيف) ومقدرته، وعليه، فإن ارتباط نهاية التاريخ بنهاية الجغرافية في الفكر اليهودي تجاه الأغيار أمر ثابت وجلي. والثابت أكثر هو تهميش السكان الأصليين للمنطقة واحتقارهم كسمة راسخة في الوجدان الديني الاستعماري الإحلالي اليهودي الصهيوني، فحتى وإن كانت "الأرض العذراء" مأهولة بالسكان، فهم قليلو العدد، ومتخلفون يفتقرون إلى الفنون والعلوم والمهارات المختلفة، لهم "القابلية للاستعمار"¹⁴ والاستعباد، يهملون الثروات

¹² الكتاب المقدس، طبعة "ريجار داطسن" في لندن سنة 1831 على النسخة المطبوعة في روما سنة 1671م لمنعة الكنائس الشرقية، ص 74.

¹³ عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، ص 114.

¹⁴ القابلية للاستعمار: مصطلح استعمله المفكر الجزائري مالك بن نبي يشير فيه إلى ظاهرة منطلقها تدخل المستعمر من أجل إيجاد نموذجاً للحياة والفكر والحركة في المستعمرات، وبعد أن تتم السيطرة المعنوية والمادية يصبح هذا الفرد المستعمر يقبل بالحدود التي يرسمها له الاستعمار ويفكر داخلها، ولا يخرج عليها، ويرسم شخصيته طبقاً لحدودها، بل ويدافع حتى لا تزول تلك الحدود التي أقتنع بها المستعمر، وحينها نكون هنا أمام فرد يعاني من "القابلية للاستعمار". وفي الغالب، فإن القابلية للاستعمار هي رضوخ داخلي عميق للاستعمار، هذا الرضوخ ناتج عن إقناع الاستعمار للأفراد المستعمرين (الأهالي) بتفوقه عليهم وعدم قدرتهم على إدارة شؤون حياتهم بدونهم، ودونيتهم في كل شيء. كما يرى مالك بن نبي أن القابلية للاستعمار قد تكون ناتجة عن الواقعة الاستعمارية أي خضوع شعب ما للاستعمار، كما قد تكون ناتجة عن صفات عقلية ونفسية ترسخت في أمة معينة نتيجة ظروف وضرورة تاريخية معينة، تجعلها تفشل في القيام بفعل المقاومة، وبالتالي الشعور بالدونية اتجاه الآخر المتفوق حضارياً، ويعتقد بن نبي أن كثيراً من أفراد المجتمع الإسلامي يعانون من القابلية للاستعمار حتى ولو كانت بلدانهم غير خاضعة له.



الطبيعية الكامنة في الأرض، وهم عادة مجرد رحالة لا يستقرّون في أرض ما، وهم شعب لا تاريخ له، فأعضاؤه جزء لا يتجزأ من الطبيعة كالثعالب والذئاب وسائر الحيوانات المتوحشة، ومن ثم فلا حقوق لهم، لكل هذا فإن وجود هؤلاء الناس هو وجود عرضي، ومن الضروري وضع حل جذري ونهائي للمشكلة الديموجرافية، أي مشكلة وجود السكان الأصليين في الأرض العذراء، وضرورة اجتثاثهم تماماً.

الإحالية الإقصائية¹⁵ تجاه "الغويم" العربي في المخيال اليهودي:

الثابت في المخيال الديني اليهودي هو التفريق بين اليهود وغيرهم من الأجناس الأخرى، فالوقوف على النصوص الدينية التوراتية والتلمودية يبيّن أن الإله "يهوه القدير" فرض على اليهود تعاليم وطقوس وشعائر تعبدية تركز على الإحالية والإقصائية والعنف، ممّا جعل هذه السمات مسلمات ثابتة في مخيالهم الديني وسلوكهم تجاه الأغيار وخصوصاً العرب منهم.

بالعودة إلى كلمة "غويم" بمقابلها العربي "الأغيار"، فقد كانت الكلمة بادئ الأمر في المخيال اليهودي تنطبق على اليهود وغير اليهود، وبعد ذلك تطورت لتعني غير اليهود دون سواهم، لتتطور الكلمة مع الوقت على يد الحاخامات وتكتسب إحياءات الذمّ والقبح ليصبح معناها "الغوغاء" و"الدهماء" و"الأنجاس"، لتحمل أخيراً معنى الكفر والقذارة المادية والروحية التي تميز غير اليهود.¹⁶

ويأخذ "الغويم العربي الإسلامي"¹⁷ النصيب الوافر من الاحتقار والإقصاء في المخيال الديني اليهودي التوراتي والتلمودي، حيث ينطوي على العديد من ألفاظ السباب والذم أشهرها "حمزير" ومعناها "ابن الزنا" أو "ابن الحرام"، ويستعمل هذا اللفظ

¹⁵ ولمعلومات أكثر في موضوع تحول "إسرائيل" نحو دولة يهودية إحلالية إقصائية يمينية استيطانية، يرجى العودة إلى: هنيدة غانم، "ملخص تنفيذي: نحو ترسيخ إسرائيل دولة يهودية يمينية استيطانية، وتوجه لفرض الحل الأحادي"، في تقرير "مدار" الاستراتيجي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2016)، ص 13-24.

¹⁶ عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص 209.

¹⁷ المسيحيون أيضاً لهم نصيبهم من القبح والذم والتحقير في النصوص التوراتية والتلمودية، حيث يطلق لفظ "عاريل"، ومعناه قذر وكافر؛ لأنه لم تجر لهم عملية الختان أو الطهارة وبقوا على بدائيتهم المقيتة.

للإشارة إلى العرب كشعوب حقيرة مختلطة الأنساب، ويأخذ هذا المخيال الإقصائي العنصري روافده الأساسية من أن العربي المسلم مولود من "إبراهيم" لكن عن طريق "هاجر" التي يعدونها جارية أجنبية، فكل من ينتمي إليها منتسب بالأصل، وبالتالي يعدّ في المخيال اليهودي من أبناء الحرام "حمزير"¹⁸.

أما في الشق السياسي لهذا المخيال فصورة الثنائية الإسرائيلية - العربية تكتمل أكثر ضمن سياق محاولة استقراء "المغازلات التطبيعية" من منظور التقييم والاستشراف لمتغيرات ومؤشرات هذا التماس الثنائي الجديد والمفاجئ؛ التطبيع، حين العودة إلى إحدى الصياغات المتداولة في الفكر الثيوسياسي الصهيوني القائل بـ "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، كإيحاء وتعبير جليّ بالإقصاء والتجاهل وحتى التحقير للأغيار من الأجناس الأخرى وهم العرب بالخصوص (يرتس العرب)، والملاحظ أن هذا الشعار يتّسم بتناسقه اللفظي الساحر، فهو ينقسم إلى قسمين متساويين يستخدم كل قسم القدر نفسه من الكلمات، وكلمة "بلا" في القسمين هي المركز الثابت والعنصر المشترك، وما يتحرك هو كلمتا "الأرض" و"الشعب"، فيتبادلان مواقعهما تماماً كما يتبادل اليهود والعرب مواقعهم، حيث ينتقل اليهود من "الدياسبورا"¹⁹ إلى المركز وأرض الأجداد، في حين ينتقل العرب والفلسطينيون من المركز إلى الدياسبورا (الشتات).

وفق هذا المخيال اتهم العرب والفلسطينيون بالركود، والفجور، والحكم المتعفن، والفساد، والنفاق، والمجتمع الكاذب، وأعداء الحضارة والمدنية والتطور، بعكس اليهود الذين كانوا يعنون "التقدم" وإقامة حكومة حديثة، لذا فلن يصل العربي إلى مستوى المهوبة الطبيعية اليهودية وسيبقى اليهودي دائماً في القمة وهو ينوي البقاء هناك،²⁰ لذلك يجب تعديل المعادلة البشرية التي أقرها "يهوه القدير" في النصوص التوراتية بإعطاء اليهودي مكانته الموعودة الثابتة بجعله في المركز ومن ثم يصبح العالم كله فراغاً

¹⁸ محمد علي دولة، اليهود والغُويم - احتقار اليهود الأمم الأخرى، موقع رابطة العلماء السوريين، 2018/12/31، انظر: https://islamsyria.com/site/show_articles/442 (اطلع عليه في 2021/2/22)

¹⁹ الدياسبورا أو الشتات: مصطلح يطلق على أماكن تواجد شعوب مهاجرة من أوطانها في مناطق مختلفة من العالم ليصبحوا مشتتين فيها كمجموعات متباعدة، ويتفاعلون فيما بينهم بمختلف الوسائل للتنسيق لمحاولة العودة إلى أوطانهم. ومن الأمثلة على شعوب تعيش في الشتات: الآشوريون، والسريان، والكلدان، واليهود.

²⁰ ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية في إنجلترا والصهيونية العنصرية، ص 165.

بلا تاريخ أو بشر.²¹ وبالتالي اجتثاث الفلسطينيين والعرب من هذه الأرض أصبح أمراً حتمياً وإن الإبادة في هذا الوضع تصبح "عبادة"، بغية إقامة دولة يهودية خالصة لا تشوبها أي شوائب عرقية أو حضارية أخرى، وفي ذلك يذهب المفكر عبد الوهاب المسيري إلى القول إن صورة العربي المتخلف صورة مهمة في الأدبيات الصهيونية، مستنداً على ذلك بالعديد من الأقوال والرسائل فقد لاحظ — حسب — المفكر الصهيوني آحاد هعام Ahad Ha'am سنة 1891 "أن المستوطنين الصهاينة يعاملون العرب باحتقار وقسوة، وينظرون إليهم باعتبارهم متوحشين صحراويين، وعلى أنهم شعب يشبه الحمير، لا يرون ولا يفهمون شيئاً مما يدور حولهم".²²

انطلاقاً من مضمون الاعتذاريات الصهيونية الحلولية العضوية السالفة الذكر المبينة على مقارنة أن اليهودي موضع القداسة والعربي المتخلف خارجها، وتماشياً مع حجم تأثير الفكر اليهودي التوراتي على السلوك الإسرائيلي في العقود الأخيرة، واعتباراً للمعطيات الطبيعية الإسرائيلية الحالية مع بعض الدول العربية، يطرح التساؤل حول حقيقة ومستقبل هذه الزيجة ذات المعطيات المتناقضة، وفق ثلاثة افتراضات أساسية:

- أولهما انعتاق إسرائيلي مفاجئ من سطوة العقيدة الدينية اليهودية والفكر الصهيوني القائم على احتقار الأغيار وحرمة التعامل معهم، مخيال يهودي صهيوني قديم/عربي بالمنظور القديم.
- هناك توليفة يهودية صهيونية جديدة فرضتها معطيات إقليمية ودولية جديدة؛ أحدثت تطبيعاً للشخصية اليهودية أولاً، ثم مساراً تطبيعياً مبنياً على عهود ومواثيق جديدة تربطهم بما أمكن من العرب، مخيال يهودي صهيوني جديد/عربي جديد.
- إن مثل هذه الزيجة السياسة الجديدة تحمل في تركيبها بذور فشلها، انطلاقاً من مؤشرات التناقض والتنافر في تركيبها.

²¹ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مجلد 1، ص 145.

²² عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مجلد 7، ص 167.

ثانياً: العهود والمواثيق التطبيعية بين شعب الله المختار والأغيار في ميزان المخيال الديني اليهودي:

ينظر إلى مسألة التطبيع العربي الإسرائيلي في موجته الثالثة من زوايا عدة، سياسية، واقتصادية، وأمنية...، غير أن القراءة الدينية تظل الأكثر تعقيداً وقدرة على تفكيك أهم متغيرات ومؤشرات هذه الظاهرة القديمة الجديدة. فلا يمكننا بأي حال من الأحوال تفكيك واستقراء أي مسار أمني أو اقتصادي ثنائي ضمن هذه المنظومة التطبيعية بعيداً عن التأثيرات الدينية والقيمية لأحد الطرفين. فبالرغم من تعدد قنوات التقارب الاقتصادي والأمني ومرونتها في كثير من الأحيان، تبقى القيم والاعتقادات الدينية في المجتمعات الشرقية الأكثر تأثيراً في أي ديناميكية، سلطوية كانت أم شعبية، باعتبارها المبلور والرافد الأساسي للمخيال الجمعي.

تشير المعطيات الأولية للفعل التطبيعي العربي الإسرائيلي الحالي إلى محاولة مبدئية للجمع بين متناقضين متنافرين. أول مظاهر هذا التنافر ما يطرحه الفكر اليهودي المتشعب بالقيم التوراتية التلمودية من أفكار ومعتقدات متعلقة بالعلاقة مع الآخر العربي والإسلامي، وما تمثله هذه المعتقدات والأساطير الراسخة في المخيال الديني اليهودي الصهيوني من تأثير على السلوك السياسي الإسرائيلي الحالي ذو التجليات الإحلالية الإقصائية. أما ثانيهما فهو ما يحوزه الطرف الآخر، الطرف المستقبل للنكزات التطبيعية، من مرجعيات ومعتقدات دينية، وقيم أخلاقية، وأعراف مجتمعية، ذات تجليات تكاد توافق وتشابه الطرف الأول في الرفض.

والواضح أنه في خضم هذا الجدل، الذي يبدو أنه ذو صبغة دينية خالصة، الأولى أن يكون تساؤلنا مرتبطاً أكثر بمدى قدرة التطبيع العربي الإسرائيلي، وفقاً للمعطيات الثيولوجية السالفة الذكر، على إيجاد عهود ومواثيق أمنية واقتصادية ثابتة ومستدامة بين الطرفين؟

1. اتجاه بناء عهد أمني جديد للمنطقة: هل يمكن حقاً بناء الأمن في ظل عقيدة أمنية إسرائيلية ذات بعد ديني؟

تفترض المناقشات السائدة لموضوع الأمن تصوراً مؤداه أن أساس البحث في حدود "إسرائيل" هو التوصل إلى حدود تكفل الأمن الشامل لها، وفي إطار هذا التصور تدعي "إسرائيل" بأن الحدود الآمنة هي بالضرورة حدود جديدة موسعة سواء أكانت حدوداً



جغرافية قائمة على التوسع الاحتلالي الاستيطاني (الضفة الغربية، وهضبة الجولان، وسيناء سابقاً...) أم حدوداً تطبيعية معنوية ("السلام" مع مصر والأردن سابقاً، وبعض الدول الخليجية²³ والسودان والمغرب حالياً...)، وينبني الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن على مستويين أساسيين وهما:²⁴

المستوى الأول: تقرير عام بأن الحدود الآمنة لـ "إسرائيل" ليست خطوط سنة 1967. المستوى الثاني: تقرير إجرائي بأن الحدود الآمنة هو بحث في أمن "إسرائيل" في المجال الجيو-استراتيجي الموسع الموجودة فيه.

فوبيا الأمن وهوس البحث عن موثيق أمنية إقليمية جديدة:

أصبح المجتمع الإسرائيلي يعيش "فوبيا الأمن"،²⁵ فبالرغم من الانتصارات الكبيرة المحققة ميدانياً: الحروب، والسيطرة الأمنية الداخلية، والترتيبات الأمنية مع الفلسطينيين، والتعاون الأمني مع دول الجوار وعلى رأسها مصر والأردن... إلا أن المجتمع الإسرائيلي ما يزال يسكنه الشعور المتنامي باللا أمن ويفتقد بشدة للسلام الداخلي.

أدى هذا الشعور المتزايد مع الوقت إلى التفكير في ضرورة الوصول إلى حلول سلمية ذات مستوى موسع وعال،²⁶ تصنع الأمن، لذلك كانت الدعوة إلى تطبيق نموذج "السلام" المصري الأردني الإسرائيلي على الحالة الفلسطينية الإسرائيلية أولاً، ثم على ما أمكن من الأطراف الإقليمية الأخرى ثانياً (تركيا، الدول الخليجية...).

²³ **بلدان الخليج:** يجمعها مجلس التعاون الخليجي، ويتكوّن من ستة ممالك في شبه الجزيرة العربية: المملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت. تأسس مجلس التعاون العربي في 1981/5/25 بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي.

²⁴ جهاد الغرام، "فك الارتباط في المشروع الصهيوني لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (منذ اتفاق أوسلو... دراسة مستقبلية)"، جامعة الجزائر-3، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 147.

²⁵ **الفوبيا:** أو ما يسمى بالرهاب؛ هو ردّ فعل مصحوب بخوف مفرط وغير منطقي، يحسّ فيه المريض بخوف عميق أو ذعر عندما يواجه مصدر هذا الخوف أو العامل المحفز له، ويمكن أن يكون الخوف من مكان أو موقف أو شيء معين، وعلى عكس اضطرابات القلق العامة، عادة ما يرتبط الرهاب بشيء محدد ومستمر.

²⁶ هواجس هذا التخوف يمكن إرجاعها إلى انعدام عنصر الزمن والمجال الإقليمي، فغياب العمق الإقليمي لـ "إسرائيل" شكّل هاجساً أمنياً كبيراً، مثلاً: حسب التقديرات الإسرائيلية، فإن طائرة حربية بإمكانها عبور كل "إسرائيل" خلال أربع دقائق، وأن تصل إلى القدس عبر غور الأردن خلال دقيقتين فقط.

وفي هذا الإطار، سيكون مهماً لـ "إسرائيل" وأمنها تشكيل هيكل أمني جديد للمنطقة مرتبطاً بتوجهات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وقد يكون مبنياً على تحالف مشابه لحلف شمال الأطلسي (الناتو) (North Atlantic Treaty Organization (NATO)، أي بلورة "ناتو عربي" يمكن من بناء شبكة بينية موسعة للتبادل والتعاون المعلوماتي والاستخباراتي وفق قاعدة رابح/رابح وضمن قاعدة "السلام مقابل السلام"، ولم لا توحيد الجهود والقدرات الدفاعية البيئية الإسرائيلية العربية الخليجية ومصر والأردن؛ بهدف التصدي للتهديدات التي تعترض هذه الدول، وللملاحقة الدولية عبر مضيق هرمز في الخليج العربي، ومضيق باب المندب في البحر الأحمر.

في دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد (Center for a New American Security، الصادرة سنة 2016 وترجمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات كان الإجماع على أن بناء أي نظام أمني في المنطقة لا بد أن يمر على مجموعة من المبادئ الأساسية، نذكر منها:²⁷

- بناء هيكل متعدد الطبقات يستجيب للمخاوف الإسرائيلية وتحفظ فيه "إسرائيل" بحق الدفاع عن نفسها بنفسها.
- تكثيف الجهود الاستخباراتية المشتركة لمحاربة "الإرهاب" والتهريب مع الدول العربية المعتدلة (المطبّعة)، بحيث لا يقتصر الأمر على مصر والأردن، بل يشمل الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان أيضاً، بل ويشمل أيضاً السعودية، وقطر، ودول خليجية أخرى لها أجهزة استخباراتية قوية ومصالح مشتركة مع "إسرائيل" في مواجهة إيران و"الإرهاب".
- ضرورة بناء نظام أمني شامل للحدود لا يقتصر على السياج الحدودي، بل يشمل أيضاً حواجز إضافية ومجسات لرصد الحركة، ...
- بناء عمليات مشتركة متعددة الأطراف، مع وضع آليات لتبادل المعلومات بحيث يكون الجيش الإسرائيلي على درجة عالية من الإحاطة بمجريات الأمور.

²⁷ إيلان جولدنبرج وآخرون، تعزيز الحوار: نظام أمني لحل الدولتين، سلسلة ترجمات الزيتونة (80)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/ يوليو 2016، ص 16.

وفي هذا الجانب بالذات، يجد المطبّعون التقليديون والجدد مجالاً للمناورة والتسويق السياسي والشعبي والإعلامي للتطبيع الأمني العربي الإسرائيلي؛ من خلال إبراز التهديدات الإيرانية إلى الواجهة، وترويج الاعتقاد أن الشراكة الأمنية العربية، الإسلامية السنية، الإسرائيلية، اليهودية الصهيونية، هي السبيل الوحيد لمواجهة الخطر الإيراني، الشيعي، المشترك.

بيد أن أي توجه أو عقيدة أمنية لا يمكن أن تكون بمنأى عن عدة أبعاد أهمها البعد الديني، وتبعاً لما تمّ التطرق إليه في العناصر السابقة من تأثير مفصلي للبعد الديني على المخيال اليهودي وانعكاساته على الفعل والسلوك الإسرائيلي، نتج في هذا الإطار إلى استقراء البعد التوراتي في المنظور الأمني الإسرائيلي، وتأثيره على أي عقد أو عهد أمني جماعي ضمن سياق موجة التطبيع العربي الإسرائيلي الحالي الصريح أو الخافت؟ أو بالأحرى، هل حقاً يمكن لـ "إسرائيل" إقامة عهد أمني مشترك مع المطبّع العربي بعيداً عن تأثيرات المخيال الديني التوراتي التلمودي وإسقاطاته؟

التطبيع الأمني الإسرائيلي العربي: صدام المنظور السياسي بالمنظور الديني:

يذهب الباحث مهند عبد الحميد إلى القول إن الأمر لن يكون صادماً حين نلتمس الاستعلائية الإقصائية داخل النصوص التوراتية والتلمودية، تلك النصوص التي تدعو إلى تفضيل اليهودي ونبذ الأغيار من خلال إسهابها في تناول موضوع الأمن والحرب ومواجهة الأعداء والعلاقة معهم، وفيها يتم أيضاً قراءة العهد القديم قراءة قومية إلى حدّ الادّعاء أن الأغيار هم العرب والفلسطينيون بالتحديد.²⁸ فالعهد القديم حافل بالقصص الخيالية التي تنبذ التعامل مع الأغيار ووضع الثقة فيهم. بل من كمال التقرب إلى "يهوه القدير" وحسن العبادة معاملتهم بالاحتقار أو الإبادة، ووفق هذا المخيال الأسطوري تصبح الإبادة في حقهم عبادة. فكيف يا ترى يمكن بناء منظومة أمن جماعية وفق هذه التوليفة؟

ومن ناحية ثانية جاءت نصوص العهد القديم أيضاً مؤكدة على تحريم العهود مع الأمم الأخرى، حيث ورد في سفر الخروج ما نصه "وأجعل حدود أرضكم من البحر الأحمر جنوباً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن الصحراء شرقاً إلى الفرات شمالاً، وأسلم

²⁸ مهند عبد الحميد، اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة - والضعف والخضوع (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 2015)، ص 37.

إلى أيديكم سكان الأرض فتطردوهم من أمام وجوهكم. لا تقطعوا لهم ولا لآلهتهم عهداً، ولا يقيموا في أرضكم لئلا يجعلوكم تخطؤون إلي فتعبدون آلهتهم ويكون ذلك لكم شركاً”²⁹.

وجاء في سفر التثنية ما نصّه ”وإذا أدخلكم الرب إلهكم الأرض التي أنتم مزعمون أن تمتلكوها، وطرد أماً كثيرة من أمامكم كالحثيين، والجرجاشيين، والأموريين، والكنعانيين، والفريزيين، والحويين، واليبوسيين، وهم سبعة شعوب أعظم وأكثر منكم، وأسلمهم إلى أيديكم وضربتموهم فاجعلوهم محرّمين عليكم، لا تقطعوا معهم عهداً“³⁰.

تؤكد هذه النصوص وأخرى كثيرة في التوراة والتلمود؛ طبيعة الإدراك اليهودي الصهيوني الإسرائيلي القائم على حدود الأمن المبنية على إلغاء الآخر بتاريخه وجغرافيته، وأن أمن اليهودي يفرض بالقوة ولا يطلب إلا في حالة الضعف التي يجب أن تبقى في حكم الشاذ والمؤقت.

وقد أكد التلمود كذلك هذا الحكم، وإن كان أجازته استثناء على سبيل المخادعة والمراوغة، ويفسّر التلموديون مسألة العهد مع الآخرين بقولهم: ”إن العهد إذا أبرم يجب أن يبرم بين طرفين متكافئين، ولما كان الأممي (الأغيار) لا يساوي اليهودي فإنه لا يحق لليهودي إبرام عهد معه، وحتى لو أبرم عهداً بظرف فهو في حلّ منه عندما يزول السبب، إذ من الوجهة الشرعية لا يمكن لليهودي أن يبرم معاهدة [إلا] عندما يكون ضعيفاً، ويجب أن يلغيها عندما يكون قوياً“³¹.

ومن خلال هذه النصوص نلاحظ مركزية السردية الدينية التوراتية الإقصائية تجاه الآخر، ويزداد هذا الإقصاء الممزوج بالفوبيا أكثر، عندما يتعلق الأمر بالدعاء بإمكانية بناء هيكل تعاون وارتباط أمني مع الجانب العربي، بمنظور سياسي واقتصادي بعيداً عن الدين، إذ أنه بمجرد أن نضع أنفسنا بعيداً عن الدين، قريباً من الإدراك السياسي، فإن المنطق والتجارب السابقة تشير إلى أن ”إسرائيل“ تضع مسألة الأمن ضمن نطاق ”المقدس“، إذ يستحيل أن تشارك أي مسؤولية أمنية مع طرف خارجي.

²⁹ العهد القديم، سفر الخروج 23، 33، 35.

³⁰ العهد القديم، سفر التثنية 3. 7/2.

³¹ الأرقم الزعبي، حقائق عن اليهودية (بيروت: الدار المتحدة للطباعة، 1990)، ص 51.

وهذا ما أشار له مركز الأمن الأمريكي الجديد في دراسة له سنة 2016 بالقول إنه عندما يتعلق الأمر بمسألة الأمن يرفض الإسرائيليون أي جهود تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وحتى حلف الناتو لتوفير الأمن لها، فكيف يكونوا مستعدين لوضع ثقتهم فيما يتعلق بعناصر أساسية من أمنهم بجيرانهم العرب، الأغيار المطبّعين.³²

2. اتجاه بناء ميثاق اقتصادي مشترك: هل يمكن للاقتصاد أن يتجاوز القيم الدينية المتناقضة؟:

حين الحديث عن الاقتصاد يبدو من الناحية النظرية؛ أن العامل الأيديولوجي والثيولوجي بالتحديد لم يعد المتحكم الرئيسي في ديناميكية التطبيع العربي الإسرائيلي كما في العناصر السابقة، إذ يبدو جلياً طغيان العامل الاقتصادي الذي فرضته العديد من المصالح والاحتياجات الاستراتيجية الجديدة، التي رسمت مسارات أخرى لنطاق التفاعل ومستواه بين "إسرائيل" وجيرانها العرب، مبنية على أطروحات التطبيع الشامل.

أولى نواة هذه المسارات ترجمها شمعون بيريز Shimon Peres في مشروعه الشرق الأوسط الجديد الذي لا يتوقف—حسب تصوره—عند حدود إقامة المشروع السياسي، بل يتعدى ذلك نحو تأسيس نظام إقليمي اقتصادي يتشكل وفق النموذج الأوروبي، مع بناء هيكل متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية والفنية والاختصاصية، ولذلك نجده قد طرح مشروعه على مرحلتين: مرحلة أولى تؤكد على أولوية تحقيق اتفاق لـ "السلام" مع الدول العربية، فيما تأتي مرحلة ثانية تركز على ضرورة إطلاق مفاوضات ثنائية مع كل دولة عربية على حدى، تنتهى بتطبيع كامل وشامل معها، مع تأكيده على أن أي مقارنة لن تكون ناجحة إذالم تغلّف بالرخاء الاقتصادي،³³ وهنا يمكن القول إن بيريز قد لخص المنظر الإسرائيلي في مقارنة اقتصادية براجماتية مفادها: "لا رخاء اقتصادي في المنطقة دون سلام حقيقي، ولا سلام حقيقي بدون رخاء اقتصادي مستدام"، ذلك أن الدول العربية بثرواتها ورؤوس أموالها ستبقى بحاجة ملحة للعقل والمعرفة اليهودية، وأن تكاملهما الإيجابي هو فقط من يقود إلى ذلك.

³² إيلان جولدنبيرج وآخرون، تعزيز الحوار: نظام أمني لحل الدولتين، ص 8.

³³ لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى: شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

وقد تبني بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu أيضاً هذه الاستراتيجية البراجماتية الاقتصادية القديمة بصورة جديدة، بعد ما يقارب العقدين من الزمن، حين أشار في مقال له في مجلة الإيكونوميست The Economist في كانون الثاني/يناير 2018 إلى أن: ”إسرائيل أصبحت مثلاً للاقتصاد القائم على المعرفة، حيث رأى أن العديد من الدول العربية حالياً لا تنظر إليها كعدو بل كحليف لا غنى عنه في المعركة المشتركة ضد الإسلام المتشدد، والأهم من ذلك أنها تسعى إلى التكنولوجيا الإسرائيلية لمساعدة اقتصاداتها“،³⁴ باعتبارها الشريك الجديد الموثوق للحكومات العربية في طريق الرخاء.³⁵ وعطفاً على ذلك، فقد تنامي نسق التطبيع التجاري والاقتصادي بين ”إسرائيل“ والدول العربية بوضوح خلال السنوات الأخيرة، فوفق بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) في أيلول/سبتمبر 2016، فقد قدر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو 7 مليارات دولار أمريكي، من بينها أكثر من مليار دولار للدول الخليجية العربية، ومثلت أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 7% من إجمالي الصادرات، و6% من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات.³⁶

وفي هذا الجانب يبدو نتنياهو مطمئناً واثقاً من نجاح المسار الاقتصادي للتطبيع، بحيث يبدو أنه لا يولي أهمية كبيرة لدور العوامل الأيديولوجية—الدينية تحديداً—في إعاقة تبلور علاقات أكثر عمقاً واتزاناً واستدامة بين الطرفين، بالرغم من وجود مفارقة أن المسار السياسي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة يجنح بوضوح باتجاه الحكومات اليمينية الحريدية المتطرفة، ذات الارتكازية المفعمة باليوتوبيا الدينية ”المسيانية“،³⁷ وأن

³⁴ كلايف جونز ويويل جوزانسكي، الإخوة الأعداء: ”إسرائيل“ وممالك الخليج، سلسلة ترجمات الزيتونة (84)،

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ص 3.

³⁵ منصور أبو كريمة، ”الحل الإقليمي من منظور الأحزاب الإسرائيلية في ضوء التحولات الإقليمية“، في ياسمين حلمي العائدي، أثر السلام الاقتصادي على الصراع العربي الصهيوني (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2019)، ص 138.

³⁶ وحدة الدراسات السياسية، التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه، سلسلة تقدير موقف، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/6/21، انظر:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Normalization-with-Israel-its-Manifestations-and-Motives.pdf> (اطلع عليه في 2021/2/27)

³⁷ المسيانية: أو المسيا أو المشايح المنتظر، ويأخذ معنى البطل والمخلص والمعتق. لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى كتاب: أسياشكريب، المسيانية في الفكر الديني اليهودي وأثرها في المسيحية والحركات الدينية المعاصرة (الجزائر: ألفا للوثائق، 2019).

الإدراك الإسرائيلي الرسمي والشعبي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي أصبح حبيس السرديات التوراتية اللاهوتية بدرجة كبيرة جداً،³⁸ ولعل أكبر دليل على ذلك قانون "يهودية الدولة" وما تضمنه من تعريف للدين بالقومية والقومية بالدين.

بيد أن "إسرائيل" كلما أصبحت أكثر يهودية؛ كلما تأثرت سياساتها بالاعتبارات الأيديولوجية اليهودية أكثر من تأثرها بالمصالح الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن تجاهل تأثير الديانة اليهودية على سياسات "إسرائيل" الاقتصادية. وفي ذلك يرى محسن صالح مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن الأنظمة العربية التي ظنّت أن حبل نجاتها بيد الإسرائيليين كانت خاطئة، إذ إن جوهر المشروع الصهيوني مبني أساساً على بقاء البيئة العربية الإسلامية ضعيفة مفككة متخلفة، ولأن الحالة النهضوية الحقيقية في الأمة تعني بالنسبة له خطراً وجودياً.³⁹ فحتى المعطيات الاقتصادية الواردة في مشروع "صفقة القرن" تكتنفها الكثير من مواطن الشك والريبة، إذ إن جاذبية العروض الاستثمارية الحينية لا يجب أن تغطي الانعكاسات الكارثية على الاقتصادات العربية مستقبلاً، ونقصد هنا الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية الأمريكية على الاقتصادات العربية.

وفي ذلك يذهب عبد الوهاب المسيري إلى القول:

إن التطبيع يقود إلى رفع المقاطعة العربية عن إسرائيل وفتح أسواق المنطقة أمام بضائعها. وستقوم السوق الشرق أوسطية على أساس تكامل الطاقات الاقتصادية وتقسيم العمل بين النفط العربي، والمياه التركية، والكثافة السكانية، والسوق المصرية، والخبرة والمهارة والمعرفة الإسرائيلية، وتحل مشكلة المياه في إسرائيل بإقامة مشاريع مشتركة لاستثمار مياه الأنهار الكبرى في المنطقة. وهذا المشروع هو الذي سوف يحقق الأمن لإسرائيل ويحقق "إسرائيل العظمى" التي لن تحكم الفلسطينيين فقط بل ستحكم العرب جميعاً، وتتحقق لها السيطرة والهيمنة والتربع على كامل المنطقة وثرواتها، وتدجين الشعب العربي وتطويعه، وتخريب النسيج الاجتماعي والاقتصادي في العالمين العربي والإسلامي، وهذا تأكيد استمرارية مشروعها الأساسي القائم على التوسع.

³⁸ رائد دحبور، "الصهيونية وجدلية التنوع الفكري - طبيعة الجذور الفكرية لليمين الصهيوني"، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، العدد 69، 2018، ص 76.

³⁹ قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1-2020/10/26، سلسلة ملف معلومات 27 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 528.

ثالثاً: دلالات التطبيع العربي الإسرائيلي وانعكاساته على مستقبل القضية الفلسطينية:

يمكن معالجة دلالات التطبيع العربي الإسرائيلي وتأثيراته على القضية الفلسطينية، وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على مستقبل الحل الفلسطيني؛ من خلال استقراء مخرجات المسار التطبيعي في إطار السياق الذي جاء فيه، وضمن منظومة وبنية الصراع بصفة عامة، وذلك وفق اتجاهين:

1. التطبيع كإقرار عربي ضمني بـ"إسرائيل" دولة يهودية: الدلالات والانعكاسات:

بداية، يلاحظ الارتباك المفاهيمي في الطرح الإسرائيلي لفكرة "يهودية الدولة"، حيث يبدو جلياً تشابك المفاهيم واختلاف التفسيرات وتباين الإسقاطات السياسية، ويتجلى ذلك في تصريح تسيبي ليفني Tzipi Livni في 2010/5/27 قائلة: "كلنا ندافع عن فكرة دولة إسرائيل في العالم ونشرح للجميع أننا دولة يهودية وديموقراطية، لكن كيف يمكن أن نناضل في شوارع العالم سعياً نحو دولة الشعب اليهودي، في حين أننا لم نعرف حتى الآن فيما بيننا ما هي". فـ"يهودية الدولة" ليس لها المعنى نفسه؛ "دولة اليهود" أو "إسرائيل" دولة قومية لـ"الشعب اليهودي"، كما أن "الدولة اليهودية الديمقراطية" تأخذ أبعاداً وشروطاً أخرى يجب الالتزام بها، فلكل من هذه الاصطلاحات إسقاطاتها على الواقع والمستقبل.⁴⁰

يرجع مكن هذا الارتباك إلى سؤال جوهرى ومرجعي في الفكر الأيديولوجي والسياسي اليهودي مفاده: من هو اليهودي أصلاً؟، وهل يعرف اليهودي تعريفاً قومياً أم تعريفاً دينياً؟، أي: هل نريد دولة يهودية بالمفهوم الديني أم بالمفهوم القومي؟ أم خليطاً بين الاثنين؟

⁴⁰ هنيديّة غانم، عن الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، موقع عرب 48، 2012/5/18، انظر:

(اطلع عليه في 2021/2/25) <https://www.arab48.com>

وفي ذلك تضيف هنيدي غانم قائلة إن:

الصراع بين التعريف الديني لليهودي والتعريف القومي له شكّل محل نزاع وصراع مستمر ترك أثره على وجه المستقبل الإسرائيلي ككل. وفيما رأى التعريف الأرثوذكسي (الديني) في اليهودية انتماءً دينياً في الأساس، فإن التعريف القومي حاول الذهاب بالتعريف نحو الانتماء الإثني والثقافي، مع الاعتراف بالبعد الديني. وقد شهدت العقود المتعاقبة بعد إقامة إسرائيل توتراً بين تيارات أيديولوجية مختلفة تحاول أخذ التعريف نحو ما تريد، حيث يبدو اليوم أن الفروق أخذت في التقلص باتجاه قبول التعريف الأرثوذكسي أكثر من القومي.⁴¹

ويمكن إرجاع هذا الإشكال بين التيار المتدين والعلماني؛ إلى إصرار العلمانيين على توسيع مفهوم اليهودي لزيادة أعداد الهجرة إلى "إسرائيل" لتشمل كل الأطياف، في حين يصرّ المتدينون على المحافظة على النقاء اليهودي من الأغيار، يقصد هنا بالخصوص الأغيار من المكون العربي المحيط بـ"إسرائيل"، "كوسيلة للوصول إلى الدولة اليهودية النقية من شوائبهم". وهنا يبرز أكثر سطوة المخيال الديني اليهودي؛ الذي يرى بضرورة الحفاظ على النقاء اليهودي وعدم الاختلاط مع العرب الذين يرون فيهم أقل منزلة، فأبي توجه — حسبهم — نحو التماس السياسي والثقافي والديني، التطبيع، هو تهديد للجنس اليهودي وصفائه ونقائه، فمن الواجب الحفاظ على النقاء التزاماً بما ورد في العهد القديم، التوراة، والتلمود.

سرعان ما انتقل النقاش الداخلي حول من هو اليهودي؟ من نقاش يهودي - يهودي إلى نقاش عام؛ نقاش يهودي - فلسطيني، ما هي الدولة اليهودية؟، وهل تعرّف تعريفاً دينياً أم تعريفاً قومياً؟ أم مزيجاً بين ذلك؟ وهنا تجب الإشارة إلى أنه إذا كانت مسألة الجدل الداخلي اليهودي ليس لها آثار وانعكاسات كبيرة على الفلسطينيين والعرب، فإن النقاش الثاني يشكّل تأثيراً مباشراً ومصيرياً عليهم.

⁴¹ هنيدي غانم، "إسرائيل كـ"دولة يهودية وديموقراطية"، إشكالية تعريف "من هو يهودي"، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، العدد 39-40، 2010/1/30، ص 10.

التطبيع والاعتراف: أي علاقة؟

يعني التطبيع بصفة آلية اعتراف الدول العربية المطبّعة بـ "إسرائيل" دولة يهودية، وبالتالي دمج بنية الصراع القومي والديني معاً، وبالرغم من الادعاء الإسرائيلي - الصهيوني في البداية أن القومية اليهودية هي أكبر وأبعد من المركّب الديني والطرح التوراتي، بل إنها تحويه لكنها لا تقتصر عليه، فإن التطبيع لا يحيل على الاعتراف بالبعد الديني فحسب، وإنما يقود إلى الإقرار العربي بالحق التاريخي اليهودي، ومن ثم الإقرار ألياً وضمنياً بالرواية اليهودية في هذا المجال.

بيد أن هذه الرواية كانت تحاول في البداية التأكيد على أن اليهود هم السكان الأصليون لتلك الأرض كشعب،⁴² ثم سرعان ما تمّ مزج البعد القومي بالبعد الديني من خلال مفهوم الأرض الموعودة، حيث يدعي اليهود أن فلسطين هي الأرض التي أعطاهم إياها "يهوه القدير" الرب، مستندين في ذلك إلى تبريرات توراتية وتلمودية.

وبدون الغوص في أسبقية اليهودية كديانة وكقومية، أو مرحلة الامتزاج بينهما في أطروحة التطبيع والاعتراف بـ "يهودية الدولة"، فإن هذا الاعتراف يعني في عموميته ما يلي:⁴³

أ. الإقرار بالرواية اليهودية بإشكالاتها التاريخية والقانونية: فموضوع التطبيع لا يتعلق فقط بالإقرار بوجود "إسرائيل"، وإنما يرتبط أيضاً بالاعتراف الكامل بأطروحتها وروايتها التاريخية والدينية والسياسية حول الصراع عامة؛ الاستيطان، والنكبة، والنكسة، واللاجئين، والقدس، والحدود، والمفاوضات ...

يعني ذلك أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، الإحلالي الاحتلالي الأبرتهايدي في فلسطين سيصبح عبارة عن تصحيح تاريخي، وأن الوجود الإسرائيلي الاستيطاني اليوم في فلسطين ليس سوى استرداد لحق تاريخي تمّ اغتصابه منهم في الأزمان

⁴² وهو ما تنفيه كل الدراسات والأبحاث الأنثروبولوجية إلى حدّ الآن، كما لم يتمكن اليهود من إثبات ذلك على مرّ عقود من الحفريات والتنقيب خصوصاً في أورشليم (القدس) حول أي دلائل تاريخية أنثروبولوجية تثبت مزاعمهم (الهيكل المزعوم).

⁴³ أنطوان شلحت، "تكريس إسرائيل كدولة يهودية: عن انعكاس مطلب الدولة اليهودية ودلالاته على مرآة القراءات الإسرائيلية"، في هنيدي غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية (عمّان: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2011) ص 148.

الغابرة،⁴⁴ فيصبح بذلك الوجود الفلسطيني وجوداً هامشياً، وعلى هذا النحو تكتمل الرواية الدينية التوراتية اليهودية مدعّمة بالمزاعم القومية والتاريخية لتصنع سيناريو سياسي مبني على استراتيجيات تعديل تاريخ وجغرافيا فلسطين والمنطقة العربية في عمومها، الماضي اليهودي في الشتات، وبناء أفق مستقبل جديد على المرجعية الجديدة القائمة على تصورات الشرق الأوسط الجديد، المنظر له منذ تسعينيات القرن العشرين من طرف شمعون بيريز.

بيد أن هذا التطبيع المؤلّد ضمناً للإقرار والاعتراف العربي بـ "يهودية إسرائيل" يثير العديد من التساؤلات؛ سواء فيما يخص الطبيعة الدستورية لـ "إسرائيل" المستقبلية، بين التوجه الأبارتهايدي أم الطبيعة الديمقراطية. فهل الدولة التي سيتم الاعتراف بها على أنها دولة الشعب اليهودي بمعنى أن مواطنيها هم اليهود فقط؟، أم أن بها مواطنين من الدرجة الأولى وهم اليهود ومواطنين من الدرجة الثانية وهم العرب؟، أم أن لهذا المفهوم مبتغى آخر؛ وهو الاعتراف النهائي بأن فلسطين الحالية والكثير من الأراضي العربية غير مقيّدة الحدود هي الأرض التاريخية لليهود التي فقدوها في زمن من الأزمان وعادوا إليها، وهو الموضوع الذي سيقبل الأوضاع رأساً على عقب من الناحية التاريخية والقانونية.

ب. إلغاء البعد الاستعماري الاستيطاني: بالصورة الذي يصبح فيه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في المنطقة عودة إلى أرض الأجداد، وبالتالي تسقط الصفة الاستعمارية، وكل المسؤوليات القانونية والأخلاقية حول النكبة، ووفق هذا المنطلق يصبح المستوطنون المهاجرون هم الأصليون، والفلسطينيون العرب مجرد مواطنين من درجة ثانية أو أقل، أو أقلية يجب التعامل معها وفق الظروف والأحوال.

وفي هذا الإطار يصبح الاستعمار الاستيطاني، الاحتلالي الإحلالي الأبارتهايدي الصهيوني مجرد حركة تصحيح تاريخي، أي تسقط مباشرة كل مسؤوليات الاستيطان، والمجازر، والإبادة، والتهجير، والتقتيل على مرّ العقود الماضية.

⁴⁴ أكثر ما يؤكد هذه النظرة الثابتة في المخيال الديني والسياسي اليهودي إلى حدّ اليوم؛ ورود وثيقة "إعلان قيام دولة إسرائيل" في 14/5/1948 بتسمية "وثيقة استقلال إسرائيل"، كإحياء على الاستقلال من الاستعمار العربي الفلسطيني.

ج. **تقوية الصبغة الدينية للصراع:** فالتطبيع يقود ضمناً إلى الاعتراف والإقرار المباشر بمختلف النصوص التوراتية والأساطير والخرافات التلمودية التي تبرز السلوكيات السياسية الحالية، مما يعطي القوة أيضاً للتيار الاستيطاني اليهودي الديني منه أو العلماني لتبرير الاستيطان، وفق مقولة أحد المؤسسين الأوائل للصهيونية: ”إن جماعة لا تؤمن بالله (اليهود والصهاينة العلمانيون) تطالب بالأرض التي منحت لها من الله (أرض الميعاد)“.

وتزداد الصورة وضوحاً حين استقراء مكنونات المخيال الديني اليهودي الدال بأن الصراع صراع وجود وليس صراع حدود، ذلك أن العديد من النصوص الدينية تبين بما لا يدع مجالاً للشك الوعد الإلهي القطعي والحصري ”يهوه القدير“ للنسل اليهودي بامتلاك الأرض الفلسطينية والعربية، وإعطائهم صك التصرف فيها بحرّية.

جاء في سفر التكوين،⁴⁵ الإصحاح (15) ما يلي: ”في ذلك اليوم بثّ الربّ مع إبراهيم عهداً قائلاً ”لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات“.

وفي السفر نفسه: الإصحاح (12) ما يلي: ”واجتاز إبراهيم“ إلى مكان شيكم إلى بلوطة عورة، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض، وظهر الربّ لإبراهيم“ وقال لنسلك أعطي هذه الأرض“.

وفي الإصحاح (13) من السفر نفسه ما يلي: ”وقال الربّ لإبراهيم.. ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها، ولنسلك إلى الأبد، واجعل نسلك كتراب الأرض، حتى إذا استطاع أحد أن يعدّ تراب الأرض فنسلك أيضاً يعدّ...“.

2. التطبيع العربي الإسرائيلي: دلالاته وانعكاساته على طبيعة وبنية ومسار الصراع:

حاول المنظر الصهيوني على مدار أكثر من عقدين من الزمن أن يقلب مجرى الصراع من أساسه، وعلى هذا الأساس لم ينجح هذا الأخير في كسب معركة الميدان في الداخل الفلسطيني عن طريق التوسع الاحتلالي الاستيطاني الإحلالي فحسب، بل استطاع أيضاً

⁴⁵ الكتاب المقدس.



أن يحدث تغييرات متفاوتة الدرجة في طبيعة الصراع برمته من خلال تغيير أطرافه وفواعله ومساراته.

يأتي التطبيع في موجته الثانية كإحدى أهم وأخطر الأدوات التي أحدثت وتحدث شرحاً عميقاً في مسارات الصراع العربي الصهيوني وبنيته، إذ يبدو من الوهلة الأولى أن المعطيات والمؤشرات الأخيرة لهذا المسار، خصوصاً الخليجي منه، ستؤدي إلى تحولات جوهرية كبرى داخل خمس دوائر على الأقل:

- الدائرة الصهيونية – الإسلامية العربية.
- الدائرة العربية – الفلسطينية.
- الدائرة الفلسطينية – الإسرائيلية.
- الدائرة الفلسطينية – الفلسطينية.
- الدائرة الإسرائيلية.

وبالرغم من التداخل الواضح بين مدخلات الدوائر السالفة الذكر وأخرى، بما يجعل من الصعوبة بمكان الفصل بين متغيراتها ومؤشراتها، إلى أنه يمكننا الحديث عن بعض المخرجات المتباينة على النحو التالي:

أ. تحجيم الصراع من الصراع العربي الصهيوني إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: أدت الصراعات الداخلية والأزمات السياسية إلى جانب غياب التنسيق بين الدول العربية وتراجع مستوى العلاقات الثنائية بين معظم هذه الدول، إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية وتحويل "السلام" من صراع عربي إسرائيلي شامل إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، مع اتجاه نحو بناء علاقات تطبيعية عربية إسرائيلية لا ترتبط بتطورات التسوية السلمية بالمنظور الكلي، العرب و"إسرائيل"، في مراحل سابقة، أو بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المرحلة الراهنة.

يقدم التطبيع فرصة لا مثيل لها للجانب الإسرائيلي للانفراد أكثر بالفلسطينيين ومحاصرتهم في زاوية أكثر ضيقاً، فبعد أن كانت القضية تأخذ بعداً عربياً إسلامياً، وينظر إليها على أنها القضية المركزية الجامعة، سيكون التطبيع ضربة قاصمة للعمل العربي المشترك حول الصراع، بحيث يكون من نتاج هذا التوجه الجديد تحييد المزيد من الأطراف والفواعل الإقليمية العربية ذات العلاقة المباشرة.

وإذا كان التطبيع، يُنظر إليه من زاوية الأطراف العربية المطبّعة بمنظور أمني ومصالح اقتصادية تجارية، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية لها أهداف أكثر بعداً وعمقاً، وبالتالي يتمكن المنظر الإسرائيلي من إضعاف وتقليل الوصاية العربية على القضية الفلسطينية. وفي ذلك يذهب الباحث منير شفيق إلى التأكيد على تمكّن "إسرائيل" من تكريس قطرية القضية الفلسطينية، حيث يرى أنها راهنت على تززع الرابطة القومية الأخلاقية بين الفلسطينيين والعرب، حينما يرى العرب أن أصحاب القضية هم الذين انعزلوا بقضيتهم عن الأمة العربية وقبلوا بالشروط الإسرائيلية وأفلوا ملف قضيتهم، حتى إنهم تفاوضوا مع الإسرائيليين من خلال قنوات منفردة وسرية، أو سلو 1993 Oslo Accords، ليضيف منير شفيق: "في هذه الحالة ستصبح أي مطالب عربية مستقبلية، رسمية أو جماهيرية بتحرير فلسطين وكأنها تدخل في شؤون الغير، وتكون حققت هدف تفكيك جبهة الإجماع العربي حول القضية"⁴⁶، ف"سلام" مستقر وثابت مع مصر أقوى دول الطوق، وعلاقات مطمئنة مع الأردن صاحبة الوضع الحساس، خصوصاً في القدس، ومن ثم اتفاقات تطبيعية رسمية جديدة مع بعض الدول الخليجية، الإمارات، والبحرين، وعمان، والعربية الإفريقية، السودان والمغرب، وعلاقات دافئة مع السعودية وقطر والكويت، من شأنها أن تكفل تفكيك الصراع وتحييد مساره من خلال تجزيئه، بحيث ينتقل الصراع وفق هذه الحالة من عربي صهيوني إلى عربي فلسطيني على النحو التالي:

من: عدو "إسرائيل" صديقي فلسطين عدوي "إسرائيل".

إلى: عدو "إسرائيل" عدوي فلسطين صديقي "إسرائيل".

ب. تحويل الصراع من فلسطيني إسرائيلي إلى فلسطيني عربي: فبالطبع، كما قلنا سابقاً، تتآكل مركزية الصراع العربي الإسرائيلي، ما يؤدي إلى استبعاد الصراع من قائمة أولويات السياسات الخارجية للأنظمة العربية بتراجع موقفها في تبني قرارات أو مواقف واضحة تجاه مسائل مصيرية في الصراع؛ الاستيطان، والتهويد، ونقل السفارة...، وبه أيضاً تتبدل وجهة نظر العديد من الحكومات العربية بشكل تدريجي،

⁴⁶ منير شفيق، أو سلو "1" "2": المسار والمآل، ط 2 (فلسطين، الخليل: دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام، 1997)، ص 35.



ليتكفك المفكك أكثر وينتقل الصراع من صراع قائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتحول مع الوقت بطريقة دراماتيكية إلى صراع فلسطيني عربي.

هذا الوضع الجديد يشير إلى أن وجود "إسرائيل" في العقل والحقل السياسي العربي الرسمي بات بحكم الأمر الواقع بشكلها الحالي وجغرافيتها التي تمتد على مساحات من الأراضي المحتلة منذ أكثر من سبعة عقود، وفي الوقت الذي يتصادم هذا الواقع ألياً ومنطقياً مع تطلعات المشروع الوطني الفلسطيني ويتعارض مع الدولة الفلسطينية "الموعودة"، يبدو أنه لا يشكل إزعاجاً لأي من الأطراف العربية الأخرى.

وعليه، فالنكزات التطبيعية العربية، خصوصاً الخليجية الإسرائيلية تعكس رغبة كل منهما لرؤية علاقات بينية ثنائية تنهي حالة "العداء" بينهما دون أن يكون الفلسطينيون جزءاً منها، وهذا لا يعدّ ترسيخاً لواقع عزل المسار الفلسطيني عن المسار العربي فحسب، وإنما مؤشراً للتصادم الحقيقي بين المسارين.

ج. تفكيك الصراع من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني -

الفلسطيني: لقد كان من أهداف مختلف الخطط الإسرائيلية السابقة الوصول إلى الانقسام الفلسطيني من خلال تغذية أسبابه، ليأتي التطبيع في موجهته الأخيرة ليكرّس هذا الأمر ويحوّل مجرى الصراع من فلسطيني - إسرائيلي إلى أن يكون أقرب إلى فلسطيني - فلسطيني.

ومن هذا المنطلق انقسم وتنقسم الدول العربية إلى قسمين: قسم يرى في حركة فتح والسلطة الفلسطينية صورة للإذعان والاستسلام، وآخر ينظر إلى حركة حماس بعين الريبة باعتبارها حركة تمرد وانقلاب وخروج عن الصف الوطني الفلسطيني والعربي، نتيجة الاقتتال الداخلي الفلسطيني بين فصيلين سياسيين كبيرين فتح وحماس، حتى أصبحت الضفة والقطاع شبه دولتين متناحرتين، وهما بالمنظور الإسرائيلي سجنين كبيرين يسهل التحكم فيهما. ناهيك عن التوتر مع الجوار العربي وانعدام الثقة، مما أدّى ذلك إلى استنزاف الإمكانيات والمقدرات الفلسطينية التي كان لزاماً استغلالها لمواجهة المشروع الاستيطاني الاحتلالي الإسرائيلي، والأمر من كل ذلك أن فرص التقارب أبعد بكثير منها من بوادر التباعد بين الطرفين، وهو ما يعدّ ورقة رابحة لـ "إسرائيل" في اتجاه تغيير مسار الصراع، وفتح آفاق جديدة للمناورة والابتزاز.

د. تقزيم الصراع ليصبح قضية إسرائيلية داخلية: فمن خلال التطبيع سيكون النجاح الإسرائيلي باهراً في تفكيك المفكك وتجزئة الجزأ، حيث يتحول جوهر القضية الفلسطينية من وجدانيته ومركزيته الإسلامية العربية الفلسطينية إلى شأن إسرائيلي داخلي، تتفاوض حوله "إسرائيل" مع أطراف فلسطينية متناقضة الأطراف ومتصادمة الرؤى والتوجهات، وحين ذاك يطرح المنظور الإسرائيلي سواء داخلياً أم خارجياً انطلاقةً من مقاربة الحكم الذاتي فتتحول مركزيتها إلى الهامش لتتضمن نقاشات مرتبطة أكثر بمسألة الديمقراطية، والعدالة، والحقوق، والمساواة الواجب ضمانها "لرعايا الفلسطينيين".

هـ. تحويل القضية الفلسطينية من قضية قومية سياسية إلى قضية إنسانية إقليمية: من أبرز ما يلفت النظر في موضوع التقارب العربي الإسرائيلي المتنامي، بروز ملامح تحييد مسار الصراع وتفكيكه، وتمييع مرتكزاته وزوايا معالجته أيديولوجياً وسياسياً، وتمكّن المنظر الإسرائيلي—تزامناً مع المخرجات السياسية والقيمية للتطبيع—من نقل القضية الفلسطينية من قضية سياسية جوهرها الاحتلال الاستيطاني الإحلالي لأرض فلسطين التاريخية وتشريد شعبها والاستيلاء على أرضهم وممتلكاتهم، إلى قضية إنسانية يجب معالجتها إنسانياً.

لقد تمكنت "إسرائيل" سابقاً من خلال الاستراتيجية المتبعة سواء الاستراتيجية العامة تجاه البلدان العربية، أم الاستراتيجية التفاوضية تجاههم والفلسطينيين من تحجيم القضية من قضية قومية سياسية لوطن مستعمر يجب تحريره إلى قضية إنسانية لا تعني فقط "إسرائيل" وإنما مسؤولية الجميع، فأراضي الدول العربية المجاورة بإمكانها استيعاب المزيد من الفلسطينيين، كما أن رؤوس الأموال الخليجية أيضاً كفيلة بمعالجة المعضلة، باعتبارها إنسانية واقتصادية، من أساسها، الشق الإنساني الاقتصادي من "صفقة القرن"، وعليه فمسألة اللاجئين مثلاً أصبحت مسألة إنسانية وليست سياسية؛ بحيث يجب النظر في حالتهم وظروفهم اللاإنسانية واقتراح حلّ من قبيل إسكانهم في دول الجوار العربي، أما قضيتا القدس والاستيطان فأصبحتا في حدّ ذاتهما تأخذان حيزاً أكبر من القضية الأساسية "قضية التحرير"، فأصبحت كل الجدالات الفكرية والسياسية متمحورة حول كيفية مساعدة الفلسطينيين إنسانياً واقتصادياً وضمان الحد الأدنى من تمتعهم بحقوقهم الإنسانية كرهاي تحت مظلة الاحتلال.



خاتمة:

من المفارقات التاريخية العجيبة التي رافقت ظهور "إسرائيل" أن أول من حمل لواء الاستعمار، والاستيطان، والتنظير لمفهوم العودة وأرض الميعاد، و"إرتس إسرائيل"، هم الصهاينة العلمانيون وعلى رأسهم تيودور هرتزل Theodor Herzl، ومكمن العجب هنا أن قوماً لا يؤمنون بالله يطالبون بأرض أعطاهم إياها الله "يهوه القدير"، مستنديين في ذلك على سرديات تاريخية أيديولوجية تمزج بين الخرافات والأساطير الأنثروبولوجية، والنصوص والمرويات الثيولوجية التوراتية والتلمودية.

لقد بدا واضحاً منذ البداية أن المشروع الاستيطاني اليهودي الصهيوني الاستعماري الإحلالي التوسعي الأبارتهايدي، ما كان له أن ينجح لو لم ينشأ داخل الحاضنة الدينية اليهودية، بكل تجلياتها وروافدها العنصرية الإقصائية تجاه كل من هو خارج دائرة القداسة الإلهية المحددة في النصوص الدينية اليهودية القديمة.

عطفاً على ذلك، ما يزال النظام الإسرائيلي إلى حدّ اليوم محافظاً على المسار الأيديولوجي نفسه، باستناده المتزايد على المعتقدات والقيم الدينية التي تعمل على إنتاج وشرعنة سياسات التفوق والفصل العنصري، وهو ما أشار إليه قانون أساس "إسرائيل" "يهودية الدولة" الصادر سنة 2017، إذ تؤكد كل أغلب أبوابه ومحاوره إلى محاولة تأصيل وتثبيت تراتبية قائمة على مقاربة "هم أو نحن، ولا مكان للآخرين".

تسهم المرجعية الدينية اليهودية في السنوات الأخيرة أكثر فأكثر في الخطاب السياسي والعسكري الإسرائيلي، إذ برز بشكل واضح ومتزايد هيمنة المفردات والرموز الدينية عليه، بشكل أظهر للعلن منظومة ثيولوجية يهودية كاملة معادية للأغيار، وهو ما طرح مفارقة أخرى، ومن نوع آخر: سيرورة إسرائيلية مجتمعية نحو التطرف والانعزال ونبذ الآخر العربي، وتقارب وتطبيع رسمي مع بعض البلدان العربية يتم تسويقه بصورة متسارعة وعلنية أيضاً.

ومن خلال ذلك، نذهب إلى القول إنه لا يمكن لكيان بُني على روافد وأسس قائمة على أن "إبادة الآخر من تمام العبادة"، وأن الصراع معه وجود وليس حدود، أن يتحول فجأة من النقيض إلى النقيض، ليحتضن في إطار مسار التطبيع—ضمن

منظومته المتطرفة الإقصائية فواعلاً كانت تصنف ضمن "العربي المتخلف، العربي الهامشي...".

وإذا كان الوضع العربي قد تأثر بدرجة كبيرة بمخرجات ما عرف بـ "الربيع العربي"، فإن التطبيع العربي الإسرائيلي هو أحد مدخلات "الربيع العبري الإسرائيلي"، فكيف يا ترى ستكون مخرجاته في السنوات القليلة القادمة؟

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن الصراع في أساسه صراع وجود وليس صراع حدود، ولا يمكن إطلاقاً بناء علاقات سوية في ظل خلفية دينية إقصائية إحلالية متجذرة، فإذا كانت نزاعات المصالح هي نزاعات ظرفية على الحدود الفاصلة بين الشخص ومن ينافسه اقتصادياً أو سياسياً، فإن الصراع الوجودي هنا في الأنموذج الإسرائيلي العربي هي مسألة بقاء الذات وليس المصالح، وإن الخيار التطبيعي في الوضع الحالي ما هو إلا انغماس في مأزق وجودي جديد.

2. لا شك أن التطبيع يضع الدول المطبّعة والقضية الفلسطينية في سلة واحدة، فلا يمكن القول إنه يضرّ طرفاً على خلاف الآخر، فالتطبيع الحالي في سماته العامة يحمل في ثناياه بذور فشله وسقوطه، ذلك أنه من "غير الطبيعي" إقامة علاقات "طبيعية" مع كيان غير طبيعي، بشذوذه البنيوي وبنيته الوظيفية، فالمشروع الصهيوني بخلفيته وأهدافه، وبنيته وتكوينه، وبأدواته ووسائله، وبتصوراته وأهدافه، وبأطروحاته وتنظيراته، يتصادم ويتناقض مع محيطه العربي بما يجعل المواجهة — الحتمية — معه مواجهة صفرية، قائمة على أساس وجودي وليس حدودي.

3. إن الروح العدوانية الإقصائية تجاه الأغيار و"الغويم" العربي الفلسطيني بالتحديد سمة وجدانية ثابتة، ونزعة فطرية يهودية صهيونية أصيلة، إذ ليس لها أي علاقة بالادعاء الإسرائيلي أنها ردة فعل ونتاج للمحيط العربي المعادي، فالأخذ بهذا التبرير يغفل حقيقة الطابع اليهودية العدوانية الإقصائية التي بلورتها الروافد الدينية التوراتية والتلمودية المتطرفة، ناهيك عن النزعة الإرهابية للشخصية اليهودية الإسرائيلية التي أثرت فيها مراحل تاريخية كالشتات ومرحلة "الجيتو" ومرحلة الصهيونية وما بعد الصهيونية.



4. أن الرهان الأساسي اليوم مبني على الشعوب وقواها المجتمعية الحية ونخبها الجديدة، لإفشال هذه الخطوات التطبعية ووأدها وهي في بداياتها، أو تبقّيها في حدّها السياسي الأدنى مع الأنظمة بدون النفوذ للمستوى الشعبي، فالتجارب الأولى التي مثلها الأنموذج المصري والأردني بينت أنه بالرغم من حدوث التطبيع العمودي إلا أن التطبيع الأفقي بقي عصياً على المطبّعين لعقود طويلة، وعليه بقي في حساب الأنظمة وليس الشعوب.

5. أن هذا الهوس التطبوعي مجرّد موجة جاءت في إطار وضع إقليمي اقتصادي؛ جائحة كورونا COVID-19، وعسكري؛ التهديد الإيراني، وسياسي؛ الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية، متقلب وغير مستقر، فحين يكتشف كل طرف حقيقة الطرف الآخر ونواياه الحقيقية، وطبيعة ما يحمله من بذور الفناء الثنائي، سيؤدي ذلك إلى العودة السريعة للوضع الذي يجب أن يكون.

Abstract

Normalization in the Jewish Religious Imagination: Is There a Future for a Normal Relationship Between the “Gentiles” and “God’s Chosen People”?

As a phenomenon in international relations in general, and colonial narratives, in particular, normalization is considered a unique historical legacy with its manifold manifestations. It has been practiced in different ways and mechanisms depending on the historical context, and the role of ideology in the practitioner’s imagination. It is worth recalling that normalization relations with ideological backgrounds are basically considered the most complex among all other experiences of normalization; for they are totally cut off from reality (reason) and are replaced by imagination (ideology and theology). In this case, there is no real dialogue, but rather barriers of hidden feelings of superiority or inferiority, or hatred and exclusion.

The present study aims to explore the influence of religious value contradictions in the new Arab-Israeli normalization model from the perspective of the Jewish religious imagination of Gentiles. It addresses the following question: Can political and security considerations and economic interests transcend the religious complex in this model of normalization?

Keywords:

Normalization	Palestine	Israel	The Imagination
---------------	-----------	--------	-----------------

الفصل الثالث

التطبيع مع الاحتلال الصهيوني
ودوره في إذكاء عقيدة
الاستعمار الاستيطاني

كمال عمار بوناب

التطبيع مع الاحتلال الصهيوني ودوره في إذكاء عقيدة الاستعمار الاستيطاني

كمال عمار بوناب¹

ملخص:

تستقصي هذه الورقة البحثية مسعى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في تطوير خطاب وممارسة بشكل مستقل وقادر على إزاحة التقاليد الاستعمارية الراسخة، وتفترض أن خطاب التطبيع وقراره مع دولة الاحتلال يعكس انزياح السياسات الخارجية العربية إلى مصيدة سوء الإدراك، والتي تتساند بدورها مع بيئة غير يقينية فرضت تبعيةً لبنائية النظام الدولي؛ وتُحاجج بأن المقاومة ورفض التطبيع منقذ لبناء سياسات خارجية اجتماعية، تُستدعى فيها محدّدات الهوية والمكانة والشرف، عوضاً عن، وعزماً على إحداث قطيعة مع ما هو سائد في الخطاب الرسمي العربي من النظر إلى السياسة الدولية بعدسات الواقعية ومُتشابكاتها من مكاسب نسبية ومصالحة وطنية ضيقة، وما يترتب عن هذه السيرورة من صيرورة إلى التبعية والإنزال.

الكلمات المفتاحية:

الاستعمار الاستيطاني	التطبيع	سوء الإدراك
السياسة الخارجية	البنيوية	الواقعية
البنائية الاجتماعية	تحليل الخطاب	المقاومة

¹ كمال عمار بوناب: أستاذ محاضر في الجامعة الجزائرية. باحث مختص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. نُشر له نحو 30 بحثاً في المجالات العلمية المحكمة، وأسندت له مهام تحكيم العديد من المقالات العلمية.

مقدمة:

منحت جائزة سايبير Sapir Prize الصهيونية للأدب سنة 2014 للكاتب روفن نامدار Reuven Namdar الذي وُلد في الأراضي المحتلة وانتقل للعيش في نيويورك، وترتّب عن ذلك جدل كبير وانتقادات واسعة من الوسط الأدبي الصهيوني، وتعلت أصواتٌ تُنددُ بمنح الجائزة لمؤلف خارج "إسرائيل" بينما يكافح الباقون من أجل البقاء؛ عبّر أحد أعضاء لجنة التحكيم عن صدمته من حظوة شخص يعيش ظروفاً اقتصادية مختلفة، يسحبُ جواز سفره من الدرج، ينفذ عليه الغبار، يأتي ليظفر بالفوز ويعود لمنزله؛ واستجابةً لهذه الشكاوى قامت إدارة لجنة الجائزة بتعديل المعايير سنة 2015 واستبعاد الكتاب الذين لا يعيشون داخل الكيان المحتل؛ خلافاً لسائر الحضارات والعقائد وحدها الصهيونية من تخضع الأدب للمبادئ الإقليمية؛ سيتمّ استيعاب هذا الاستثناء إذا عُرِف أن الأرض والهجرة ركينتان في أيديولوجية الصهاينة المُفعمّة بالنظرة القومية ضيقة الأفق والكرهية للآخر المختلف،² فالعنصرية هي شرط بقاء "إسرائيل" الاستعمارية، وخلافاً لما كانت عليه الجزائر وجنوب إفريقيا، تستند العنصرية الصهيونية إلى قرارات عسكرية مُبهمّة وقوانين طوارئ قاسية وغير صالحة تتركس ثالثاً: التمييز العرقي والاضطهاد والتشظية المنطقية.³

بررت بعض الدول العربية خطوة تطبيعها مع الاحتلال الصهيوني بأنها إسهامٌ لوقف مساعي ضمّ الأراضي؛ لم يكن هذا الادعاء يحتاج تفنيدياً ميدانياً أو رسمياً لإثبات بطلانه، فمساقاتٌ ومسارات الكولونيالية الاستيطانية في الأراضي المحتلة كفيلاً بنسف كل حجةٍ مماثلة؛ غير أن هذه الورقة البحثية تُسائل ما هو أبعد من ذلك، وتُحاجج بأن "الاتفاق الإبراهيمي" ما هو إلا عارضٌ لتراكماتٍ أنتجها النظام الدولي في حد ذاته، استحالت وفقه الدول العربية إلى متاهة التبعية والإذلال، وسوء الإدراك، والتمسك المفرط بالمقاربة الواقعية والمكاسب النسبية والمقاطرة، في مقابل توجه باقي الفواعل الدولية إلى هندسة سياساتٍ خارجية اجتماعية تحتفي بالهويات، والأفكار، والمكانة،

² Ori Yehudai, *Leaving Zion: Jewish Emigration from Palestine and Israel after World War II* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), p. 238.

³ جون دوجارد، "نظام وممارسات الفصل العنصري في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين"، صحيفة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل"، فلسطين، العدد 46، كانون الأول/ديسمبر 2011، ص 2.

والشرف، والغيرية، وهو ما أحال المقاومة، كفعل طبيعي وأصيل ومعبر عن الكينونة ما بعد الاستعمارية للدول العربية، إلى غربةٍ وشذوذٍ؛ بناءً عليه تسعى الورقة البحثية إلى ضبط الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: لماذا يُعدّ التطبيع العربي مع الاحتلال الصهيوني سوء إدراك لعقيدة الاستعمار الاستيطاني؟؛ ويستتبع ذلك طرح التساؤلات الفرعية التالية: كيف تؤثرُ موقفية الدول العربية في النظام الدولي على حُسن إدراكهم للقضية الفلسطينية؟ وما هي متطلبات تصفية التطبيع؟

تستدعي محاولات الإجابة عن الأسئلة السابقة طرح مجموعة من الفرضيات يتكفل متنُ الورقة البحثية إثبات صحّتها:

1. إن سوء إدراك الدول العربية للقضية الفلسطينية وخطر الاستعمار الاستيطاني يتساندُ مع تبنيها سياسات خارجية مُنحازة للواقعية، ومتجاهلة لراهنية وضرورة البناء الاجتماعي لهذه السياسات.

2. التطبيع هو تمثّل للانكسار النفسي، وتوغّل في تغليب ميزان القوى الدولي غير المتوازن أصلاً.

3. إن سياسة التطبيع مع دولة الاحتلال تنجم عن سوء إدراك لعقيدة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وإن عدم الإلمام بهذه العقيدة عربياً من شأنه أن يجعل منها أكثر ممارسة ونفوذاً وتغلغلاً.

4. إن تطبيع العلاقة مع المقاومة وتقويتها حقّ طبيعي مكفول للردّ على انحرافات التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، ولن يتأتى ذلك إلا بوفاق داخلي يشمل الشتات، وعلى أساس مراجعة نقدية لنكبة 1948 إجرائياً، ونكبة أوصلو نظرياً وإمبيريقياً.

تهدف الورقة البحثية إلى الوقوف على مكامن الخطر تجاه الحقيقة التالية المثبتة فعلياً بلاغياً: "كولونيالية استيطانية ذكية ومتحوّرة يقابلها إدراك عربي سيء وغير يقظ"؛ وتُراهنُ في ذلك على تقديم حُمولة مفاهيمية ذات أولويةٍ من شأنها أن تسهم في تجاوز الفاقة الإستمولوجية التي تعاني منها النظرية والممارسة السياسية العربية في كلّ ما يرتبط بالاستعمار الاستيطاني وسوء الإدراك في السياسات الخارجية؛ وتلفتُ الورقة إلى أن هذه المناظرة غير المتكافئة تجسّدت في تضاربات مفاهيمية متباينة، يبدو وفقها تجسيرُ الهوة بين المستعمر والمستعمر مُستعصياً؛ فالتطبيع في الفكر الصهيوني

يُحيل إلى قبول الأطراف العربية لدولة "إسرائيل" بأساسها الأيديولوجي⁴ المُبهم والانسيايبي، والذي يظلّ فيه الاستيطان استجابةً لمركزية فعل الهجرة ورمزيتها، سواءً صوّرَ الخطاب هذه الهجرة على أنه مشهدٌ صهيوني راقٍ، كما عبّر عن ذلك بنيامين نتنياهو لدى استقباله أكثر من 400 مهاجر في كانون الأول/ ديسمبر 2020، أم أملاً في العثور على فرص اقتصادية أفضل؛ كما أثبت ذلك المؤرخ غور ألروي Gur Alroey مستدلاً بهجرة يهود أوروبا الشرقية.⁵

تسعى الورقة البحثية إلى تشريح مادة سوء الإدراك العربي للاستعمار الصهيوني عبّر تبنيّ حُزمةٍ من الاقترابات والمصفوفات النظرية، يمكنُ إجمالها فيما يلي:

1. المنظور الواقعي البنيوي: يُسلطُ هذا المنظور الضوء على قدرة تأثير بنية النظام الدولي في تقييد شخصية الفاعلين وسلوكهم، ويستندُ إلى فرضية أن الوحدات تتصل ببعضها وفق علاقة سلطة وخضوع "الهييراكية" أو ما ينفي هذه العلاقة "الفوضى"⁶؛ هذا المنظور هو إقرارٌ وتفسيرٌ لتوجّه الدول العربية نحو التطبيع.

2. المنظور البنائي – الاجتماعي: يؤكد هذا المنظور على أن البنيات الفكرية والمعيارية والهوياتية لها قدرة وأهمية البنيات المادية نفسها في تشكيل سلوك الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين⁷؛ يُطرح هذا المنظور كإسهام شائعة ومتبناة في المنتظم الدولي ومُهملّة في السياق العربي، ويُقترح كبديل لتجاوز دوامة التبعية والإذلال، مُتعاضداً في ذلك بجسرٍ يمتد إلى التقاليد النظرية التأملية لا سيّما ما بعد الاستعمارية في العلاقات الدولية.

3. منظور علم النفس السياسي: يُعنى هذا المنظور بدراسة السلوك السياسي، أي مجموع الأنشطة التي ترمي إلى تحقيق غاياتٍ سياسية معينة، ويتجاذب هذا المنظور نقاشٌ نظري بين "الموقفية" التي تفترض أن البيئة هي محدّد سلوك صنع القرار

⁴ محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، سلسلة الثقافة القومية (16) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 14.

⁵ Ori Yehudai, *Leaving Zion: Jewish Emigration from Palestine and Israel after World War II*, p. 21.

⁶ جاك دونلي، "الواقعية"، في سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين (11)، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 59.

⁷ كريستيان رويس سميت، "البنائية"، في سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين (11)، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 331.

و"النزوعية" التي تُرجعُ السلوك إلى نتائج للاعتقادات المعرفية والأطر الذهنية والخبرات المتراكمة،⁸ وقد سيقَ هذا التضاربُ للاستعانة بمفهوم سوء الإدراك لدى روبرت جرفيس Robert Jervis وتوظيفه في قراءة دلالات التطبيع العربي.

4. **المنظور ما بعد البنيوي:** يُستحضرُ هذا المنظور لتحليل خطاب دول التطبيع وتفكيكه، وتلمسُ خطوط علاقة القوة بالمعرفة، والحفرُ الجنيالوجي والنسابي في مثلث: التطبيع - الاستعمار الاستيطاني - القضية الفلسطينية.

أولاً: ضبط مفهوم الاستعمار الاستيطاني:

نسجت الإمبريالية الأوروبية، بين أواخر القرن الخامس عشر والتاسع عشر، شبكةً تعتمد على حركة الشعوب ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والأفكار؛ في خضمّ هذا المسار تم إعادة تصنيع العالم والتوجه رأساً نحو نمط الإمبراطوريات الممتدة والمتصلة بإفريقيا وآسيا والأمريكيتين والمحيط الهادي؛ وعلى هامش هذا المسعى في الهيمنة على سيادة باقي التجمعات السياسية نشأت مصطلحات الاستعمار الذي يعني السيطرة على أراضٍ معينة من طرف جماعة غير أصلانية بطرق استيطانية ضخمة أو محدودة؛⁹ والمستعمرة التي ترمز إلى هيئة سياسية تُسيطر عليها وكالة خارجية أو كيان سياسي يُعيد إنتاج نفسه في بيئة ما.¹⁰

يستعيرُ آدم واتسون Adam Watson في تحليل العلاقات الدولية عن نظام وستفاليا Westphalian System بنموذج النظام الإمبريالي، ويفترض بأن أيّ مجتمع سياسي يعيش تجربةً ثابتة بين الرغبة في النظام والتي لن تتحقق إلا تحت مظلة الإمبراطورية، والدافعية نحو الاستقلال التي لا تتوافر إلا في ظلّ الفوضى؛ هذا التوتر القائم سيدفع البندول الافتراضي إلى التوقف، والاستقرار عند النقطة التي تميل لها

⁸ دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي: أوضاع، وأفراد، وحالات، ترجمة ياسمين حداد (الدوحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 22-23.

⁹ David Pearson, *The Politics of Ethnicity in Settler Societies: States of Unease* (New York: Palgrave Macmillan, 2001), pp. 3-4.

¹⁰ Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview* (New York: Palgrave Macmillan, 2001), pp. 2-3.

فواعل العلاقات الدولية: علاقات الهيمنة؛¹¹ وغالباً ما تتحكّم الدولة الإمبريالية الأم في حيوات الشعوب المستعمرة، وتستفيد من الدمج بين قوة عمل السكان الأصليين وموارد المستعمرة، بمقابل حرصها على مُصادرة فائض القيمة واحتجاز تطورها الاقتصادي والاجتماعي؛¹² وبحسب جورج بالاندييه Georges Balandier فإن الاستعمار يتّسم بالهيمنة التي تفرضها أقلية أجنبية متميزة ثقافياً وإثنياً، وتتصرّف على أساس منطلقات العنصرية ودغمائية التفوق الثقافي؛¹³ ومن شأن هذا التعريف للاستعمار أن يُحيل إلى طرح فرضيات غير مُتبناة عن أصل الدولة التي تُبنى أساساً بطريقتين: التجمع الإرادي والسيطرة المفروضة من قوى خارجية؛ ويثبت واقع الحال أنّ دول الغزو أكثر عدداً بما لا يقاس من الاتحادات الفدرالية؛¹⁴ وذلك يتوافق مع تزايد الدعوات إلى نسيان وستفاليا لأن الدولة الحديثة وُلدت من رحم ظاهرتي الكولونيالية والعرق، وأن الليبرالية انبثقت من نشاط المضطهدين، وأن فكرة المساعدة المرتبطة بالتنمية الدولية فكرة فاحشة وعنصرية تحنفي بأيدولوجية تفوق البيض وتبيض التاريخ، وأن بديل ذلك هو أفكار الكرامة والإصلاح؛¹⁵ حتماً ستتغير عديد المعطيات مع الوافد، الذي لم يأخذ حقه من الدراسة والتحقيق، وهو الاستعمار الاستيطاني.

يشرح لورينزو فيراتشيني Lorenzo Veracini حاضر ظاهرة الكولونيالية الاستيطانية بأربع مقولات أساسية:¹⁶

1. الكولونيالية الاستيطانية ليست استعماراً: الاستعمار له شكل فيروسي، والفيروسات تواجه أربع تحديات رئيسية؛ كيف تنتقل من عائل إلى آخر، وكيف تخترق إحدى خلايا العائل، وكيف تتحكم في أجهزة الخلية لتنتج نسخاً جديدة عن

¹¹ Barry Buzan, *An Introduction to the English School of International Relations: The Societal Approach* (Cambridge: Polity Press, 2014), p. 53.

¹² وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، العدد 66، 2017، ص 118.

¹³ Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*, p. 4.

¹⁴ جورج بالاندييه، *الأنثروبولوجيا السياسية*، ترجمة علي المصري (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص 184-185.

¹⁵ Gurminder K. Bhambra et al., "Why is Mainstream International Relations Blind to Racism?," site of *Foreign Policy* magazine, 3/7/2020, <https://foreignpolicy.com/2020/07/03/why-is-mainstream-international-relations-ir-blind-to-racism-colonialism/>

¹⁶ Lorenzo Veracini, *The Settler Colonial Present* (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p. 6.

الفيروس ذاته، وكيف تواصل العمل على العائل التالي؛¹⁷ وبالمثل، في سياق علاقة نموذجية بين السيد والعبد يحتاج المستعمر إلى شعوب مستعمرة ليتشبَّث بالحياة؛ خلافاً لذلك يتخذ الاستعمار الاستيطاني شكلاً بكتيرياً، إذ لا تحتاج البكتيريا للخلايا الحية حتى تتكاثر، يكفيها فقط أن تلتصق بالأسطح وتشكّل تجمعات تسمى بالأغشية الحيوية أو الحصير الميكروبية، وعلى منوال ذلك تلتحق جماعات الاستيطانيين بالأرض، غير أنهم لن يكونوا في حاجة إلى الآخرين الأصليين، لا سيّما ما يتعلق بسرديات المستوطنات النقية.

2. **الاستيطانيون ليسوا بمهاجرين:** تتحكم في هذه المقولة حجّتان متضاربتان تقعان على طرفي طيف متعارض؛ تفسّر الأولى الهجرة على أنها إرادية بالكامل، بينما تردّها الثانية إلى إجبارٍ يقوم على الفقد المطلق للاختيار؛ وفي موقعه الجديد سيكون المستوطن قادراً على استحضر نفسه ومن ثم سيحتكر حظوة الساكن الأصلي في الترحيب بالآخرين من عدمه.

3. **الاستعمار الاستيطاني ليس في مكان آخر:** في سنة 2007 صوّتت كتلة من الدول وهي: كندا، ونيوزيلندا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية ضدّ إعلان حقوق الشعوب الأصلية الأممي؛ ومثل ما دلّ هذا السلوك على محورية الشعوب الأصلية في الكولونياليات الاستيطانية، فإنه يدلّ أيضاً على أن النظام السياسي يسيطر عليه الوافدون حصرياً، وأن الديموقراطيات الليبرالية تستبطن مواجهة بين الأهالي والاستيطانيين.

4. **الاستعمار الاستيطاني ليس بمُنته:** تترسّخ في عالم اليوم دعائم عدم الاستقرار، حيث إنّ 10% من سكان العالم مرشحون لأن يكونوا لاجئين، فتغيّر المناخ سيستدعي نقل السيادة والسكان، وهذا هو جوهر المشاريع الكولونيالية الاستيطانية؛ ستكون هناك حاجة ملحة للاقتباس، ولو تحويراً، من فكر فريدريك نيتشه Friedrich Nietzsche ومارتن هايدغر Martin Heidegger، سيصنّع الاستعمار الاستيطاني بشراً جُددًا، فلا ثورة استيطانية دون بشر أفضل يُصمّمهم الاستيطان ذاته،

¹⁷ ديفيد كوامن، الفيض: أمراض الحيوانات المعدية وجائحة الوباء التالية بين البشر - الجزء الثاني، سلسلة عالم المعرفة (416)، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 9.

وسيكون هناك تراكمٌ للروايات والأعمال السينمائية ذات الإيحاءات الاستيطانية على غرار قصص الأفلام عن مصاصي الدماء: دراكولا Dracula وتوايلايت Twilight.¹⁸

إذا؛ تتحدّى ظاهرة الاستعمار الاستيطاني بشكل جذري التنميطات والتصنيفات المعتادة للاستعمار، وتعلن تمردها على التيبولوجيا المتداولة في تقسيم المستعمرات إلى مختلطة ومزروعة ونقية، وتقلل من قيمة الارتباط بالمركز الميتروبوليتاني، وتعدّ في المقابل بقلب تامّ للموازين، إذ بمجرد أن يصبح الاستيطانيون أغلبية سيكفون عن التصرف كونهم مستعمرين، ولن يكون من المتاح للسكان الأصليين إلا أن يستوعبوا أنهم أصبحوا أقلية لكي يكفوا عن الاعتقاد بوجود مستعمر؛ وتدعم هذه الفكرة من نظرية "استخلاص الشظايا" في ستينيات القرن العشرين للويس هارتز Louis Hartz الذي دعا إلى تطوير منفصل لمجتمع جديد غير خاضع لأحكام المجتمع القديم ومتحرر من الاستعمار، وفي سنة 1972 وصف أرغيري إمانويل Arghiri Emmanuel المستوطنين بأنهم قوة ثالثة غير قابلة للاختزال، وبعدها ثالث من صيغ نضال الشعب النبيلة ضدّ الإمبريالية،¹⁹ في حين ارتدى إدوارد جودن Edward Goodin عباءة الناصح للبشرية محاججاً بأنه يجب أن نستوطن مثل المستوطنين لكي نعيش حياة أفضل.²⁰ هكذا؛ أحاط الاستعمار الاستيطاني نفسه بسياج من البراكسيس تتوحّد فيه النظرية والأيدولوجيا والممارسة؛ العلاقة بينهم دورية ومتبادلة، بل إن البعض رفعه إلى مصاف اليوتوبيا والمدينة الفاضلة التي تعدّ بواقع أكثر واقعية من ما هو قائم، وفي جانب آخر تظهر "المدرسة الأسترالية" محايدة ومكتفية بتشريح وشرح للظاهرة؛ باتريك وولف Patrick Wolfe، مثلاً، يعتقد أن الاستعمار الاستيطاني يقوم على منطق "الإزالة" للسكان الأصليين، هدفه الحصول على الأرض وتدشين رأسمالية جديدة يعاني فيها الأصليين من الغربة الثقافية؛ محاوره لخصها فيراتشيني في مخاطبة المستعمر الاستيطاني للمستعمر "أنت ارحل من هنا"، عوضاً عن "أنت، اعمل لدي"، وهي العبارة السائدة في الاستعمار الكلاسيكي؛²¹ وبين هذا وذلك

¹⁸ Lorenzo Veracini, *The Settler Colonial Present*, pp. 13 and 94.

¹⁹ Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*, pp. 5 and 7.

²⁰ Lorenzo Veracini, *The Settler Colonial Present*, p. 6.

²¹ وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، ص 115.

يبدو أنّ القلم العربي كان غائباً عن رصد فهم هذا النوع المتحوّر من الاستعمار، ما جعل أحجية التطبيع العربي ومحجّاتها قابلة لأن تصنّف في خانة سوء الإدراك في العلاقات الدولية.

ثانياً: سوء الإدراك في السياسة الخارجية:

تعدّ مقولة "موقفك يعتمد على موقعك" معبرة عن ومفسرة لجنوح نظريات العلاقات الدولية السائدة إلى تمثّل صيغ مفرطة من المقاربة الموقفية التي تعظّم من تأثير الموقف والوضع في النظام الدولي على سلوك الدولة بمقابل انتقاصها من سائر خاصياتها، فكل ما فوق النزعات الفردية يكون موقفياً؛ هذا الاستحضار المفرط لمقاربة الإنسان الاقتصادي المدرك عقلياً للمحيط، وتبيئتها على مفهوم الدولة، يبدو قاصراً عن تقديم شروحات وافية حول أسباب استكانة الدولة لـ "الإذعان" الصادر من إشارات النظام الدولي،²² و"الإذلال" الذي بات عنصراً مهيكلاً للسياسة الدولية، يقوم على سياسة ممنهجة في إنكار الآخر ورفضه والتنكر لحقوقه وتمايزه، تزامناً مع صعود مطرد لنظرة عالمية منغلقة على ذاتها تبدو فيها الغيرية خاضعة لمقاييس يفرضها الأقوياء.²³

دفع روبرت جرفيس، في كتابه "الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية" سنة 1976، بعلم النفس إلى الواجهة في مجال العلاقات الدولية، محاججاً بأن المنطلقات الموقفية لا تكفّ لتفسير قرارات القادة، ومحلاً طرائق التفكير التي تؤدي بهم إلى تفسير الإشارات التي يتعمّد القادة الآخرون إرسالها،²⁴ متسائلاً عن أسباب وعواقب سوء الإدراك وأنماط الأخطاء الإدراكية التي تحدث بشكل شائع في عملية اتخاذ القرار، مؤكداً على وجود عوامل معرفية باردة تنتج وجهات نظر غير دقيقة عن العالم؛²⁵ وسوء الإدراك، حسب جرفيس، مفهوم زلق يصعب ضبطه وتحديده، وثمة مقاربتان عامتان لتعريفه، تتعامل الأولى معه كنتيجة للفارق بين الإدراك والواقع، ويرتبط في الثانية

²² دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي: أوضاع، وأفراد، وحالات، ص 359، و362.

²³ برتران بديع، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، سلسلة ترجمان، ترجمة جان ماجد جبور (الدوحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 14.

²⁴ دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي: أوضاع، وأفراد، وحالات، ص 364.

²⁵ Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2017), p. 3.

بعملية صنع القرار التي تجنح عن النموذج العقلاني القياسي لمعالجة المعلومات، وأكثر أنواع سوء الإدراك أهمية هو سوء إدراك وتقدير قدرات ونوايا الخصوم والأطراف الثالثة؛²⁶ إضافة إلى سوء الإدراك الناشئ عن توزيع المعلومات الحيوية بشكل غير متساوٍ بين حكومتَي الدولتين، وسوء إدراك بفعل تصور خاطئ يميل بالفاعل إلى رؤية ذاته على أنها مركزية في نظر الآخرين، وسوء الإدراك بسبب المبالغة في تقدير مركزية الدولة وافترض صانعو القرار أن الوكلاء يتصرفون بناء على التعليمات؛²⁷ إضافةً لميل القائد السياسي إلى المبالغة في أهمية دولته كونها هدفاً مؤثراً لعداء أو صداقة الدول الأخرى، وغيرها من الأصناف التي تدل في مجملها عن عجز السياسة الخارجية في فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير التصورات والانطباعات على عملية صنع القرار،²⁸ وبحسب جرفيس فإن السؤال الصحيح لا ينبغي أن يوجه إلى هل كان الإدراك صحيحاً؟، بل إلى ما إذا كان مستمداً من المعلومات المتوافرة؟، ومقياس التقييم في ذلك هو: إلى أي حد توافقت عملية صنع القرار مع النموذج العقلاني لمعالجة المعلومات؟²⁹

يعرّف غراهام أليسون Graham Allison العقلانية بأنها خياراً ملائماً يحقق قيمة عالية ضمن قيود وعقبات محددة، ويفترض جون فون نيومان John Von Neumann وأوسكار مورجنستين Oskar Morgenstern أن يكون للفاعل العقلاني قدرة على ترتيب الأفضليات وتحديد البدائل والعواقب المترتبة عنها، وأن يحقق الفاعل مجموع الأهداف والغايات؛ ويميز الباحثون بين العقلانية الخفيفة التي تشير إلى المتابعة الاستراتيجية للأفضليات الثابتة والمرتببة، والعقلانية المشددة التي تربط أفضليات القادة بمصالح مادية وشخصية وسعيهم للمحافظة على السلطة وتعزيزها؛ ويتبع القادة في ذلك إرسال أو تفسير إشارات تفهم على أنها التزام مسبق أو الاستعداد لدفع تكاليف تجنب الخسارة، كما هو الحال في لعبة الشجاع والجبان، أو إبداء نيات التحركات التعاونية، مثل استراتيجية هذا مقابل ذلك لروبرت أكسلرود Robert Axelrod، أو

²⁶ دافيد أو. سيرز وآخرون، المرجع في علم النفس السياسي، ترجمة ربيع وهبة وآخرون (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ج 1، ص 456-457.

²⁷ Robert Jervis, *perception and misperception in international politics*, pp. 211, and 330.

²⁸ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 420.

²⁹ دافيد أو. سيرز وآخرون، المرجع في علم النفس السياسي، ص 460.

قبول صفقة الاسترحام، مثل معضلة استجواب السجينين،³⁰ لذلك لا تصنّف المعتقدات والرغبات والنيات على أنها أدوات خيالية، بل هي، في مسار صنع قرار السياسة الخارجية، حالات مقصودة تنتج حقائق اجتماعية،³¹ فالنيات تدلّ على أن السلوك عمدي وأن الفاعل يخطّط للتصرف بأساليب معينة وفق تباين ظروف المستقبل.³²

إذاً؛ ظلت دراسة تحليل السياسة الخارجية، ولعقود عديدة، نوعاً من المشاريع الحرة العائمة، غير المترابطة منطقياً، والمنفصلة عن نظريات العلاقات الدولية السائدة، وقد صنّفت محاولات بول فيوتي Paul Viotti ومارك كوبي Mark Kauppi لربط الحقل بنظرية الاعتماد المتبادل الليبرالية على أنها مشبوهة فكرياً، فيما رأى بريان وايت Brian White أنه لا يوجد اتصال ضروري بين السياسة الخارجية والواقعية، لذلك بدأ أن النهج النفسية – المعرفية في تحليل السياسات الخارجية ملائمة على نحو أوثق لوعود نظرية البنائية الاجتماعية،³³ التي تُولي أهمية قصوى لأدوار الأفكار والهويات والعقائد في تفسير سلوك الفاعلين؛ وبحسب ريتشارد نيد ليبو Richard Ned Lebow فإن جذور نظريات العلاقات الدولية القائمة تعود إلى الشهوة الليبرالية والماركسية، أو الخوف (الواقعية)، فيما تعرّضت الروح Thumos إلى الإهمال والتجاهل على الرغم من أن الروح متواجدة في كل مكان وينتج عنها الدافع العالمي لنيل الاعتراف واحترام الذات، ويتمّ التعبير عنها في السعي نحو الشرف والمكانة؛ وعلى الرغم من أن المؤسسات والدول لا يمتلكون نفوساً ولا عواطف إلا أنّ صانعي القرار وممثلي الجماعات يحوزونها، وهم يقومون في كثير من الأحيان بإسقاط احتياجاتهم وطموحاتهم وانكساراتهم النفسية على وحداتهم السياسية، ومن ثمّ يشعرون بالرضا عن أنفسهم إذا ما أبلت تلك الوحدات بلاءً حسناً أو حققت انتصارات أو ما يبدو أنه كذلك؛ فكثيراً ما كان السعي إلى

³⁰ أليكس مينتس، وكارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016)، ص 95، و 111.

³¹ Nicholas Onuf, "Institutions, intentions and international relations," *Review of International Studies*, Cambridge University Press, New York, vol. 28, no. 2, 2002, p. 227.

³² دافيد أو. سيرز وآخرون، المرجع في علم النفس السياسي، ص 459.

³³ David Patrick Houghton, "Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach," *Foreign Policy Analysis* journal, vol. 3, issue 1, 2007, p. 24.

الشرف والمكانة يتم على حساب مصالح الدولة،³⁴ والمُصَحَّح الأعظم لشتى أشكال سوء الإدراك، حسب رالف وايت Ralph White، هو التفهّم Empathy بمعنى وضع النفس في مكان الآخر لفهم واقعه على نحو أفضل، فالتفهّم الواقعي هو مُضادّ خطأ العزْو وهو مَصَدِّ الحرب؛³⁵ ونأياً عن الموازنة العقلانية للمصالح الذاتية يراهن المتفهّم، أحياناً، على علاقات "الثقة"، أي التوقعات غير المشروطة بأن الآخر سيفعل الصواب، وأن إعطاء حرية التصرف للآخر بكل ثقة ستدفعه إلى الالتزام بتوفير إطار من الاحترام.³⁶ بأن جلياً تسلّح "الاتفاق الإبراهيمي" بحمولة التفهّم والثقة، مُدعيّاً ارتداء عدسات الواقعية السياسية؛ للحفاظ على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني واستنفاذ المنطقة من مآلات الكراهية والبغضاء، وما هي إلا أيام تلت التوقيع على الاتفاق حتى كشف الاحتلال الصهيوني عن مخطّط لإقامة 6,200 وحدة استيطانية شرقي القدس؛ لقد آمن قادة التطبيع بأن الكذب، على شعوبهم وعلى باقي الدول، أداة مهمّة لإدارة شؤون الدولة يتوجب توظيفها إذا كان المقابل تحقيق منافع استراتيجية،³⁷ غير أنّ الإشكال الحقيقي لا يكمن في كذب القادة، بل في سوء إدراكهم لهذه المنافع ونوايا الطرف الآخر وعقائده ومُدرّكاته، ولِقصر نظر العدسة التي يفسّرون بها الأحداث؛ أي عدسة الواقعية.

ثالثاً: التطبيع العربي مع الاحتلال الصهيوني، سوء إدراك لعقيدة الاستعمار الاستيطاني:

السّمة الأهم للصهيونية أنها استعمار استيطاني، أي استعمار لا يأخذ شكل جيش يقهر الأمة المحتلة ليستغلّ مقدراتها الاقتصادية والبشرية، وإنما يركّز على نقل مستوطنين أوروبيين من بلدهم الأم إلى بلدهم الجديد ليستقروا فيه ويتّخذوه وطناً لهم؛ وهو استعمار عميل تبنته ورعته الإمبريالية لدرجة أصبح المجتمع الصهيوني

³⁴ ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، سلسلة عالم المعرفة (403)، ترجمة إيهاب عبد الرحمن علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 25، و195.

³⁵ دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي: أوضاع، وأفراد، وحالات، ص 379.

³⁶ Hiski Haukkala et al., *Trust in International Relations: Rationalist, Constructivist, and Psychological Approaches* (London and New York: Routledge, 2018), pp. 2 and 133.

³⁷ جون جي. ميرشيمر، لماذا يكذب القادة؟: حقيقة الكذب في السياسة الدولية، سلسلة عالم المعرفة (443)، ترجمة غانم النجار (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 115.

أكثر مجتمع يتحصّل على المعونات المالية؛³⁸ والمفارقة أنّ الغرب لم يجعل من "إسرائيل" جزءاً منه إلا حين قام بإخراجها من أوروبا وتصديرها إلى الشرق، فالعداء للسّامية استفحل في أوروبا تجاه اليهود، ولكي يُقبلوا كجزء من أوروبا كان لزاماً عليهم أن يُخرجوهم منها؛³⁹ ومن ثمّ اتّخذت المسألة اليهودية معنى مختلفاً بشكل حاسم لا سيّما بعد أوشفيتز Auschwitz، حين طغت شخصية اليهودي على الأفق التفسيرية لمنظري الفلسفة القارية، وكتب تيودور أدورنو Theodor Adorno "من البربري أن يُكتب الشّعْر بعد أوشفيتز"، أصبح من البذء التفلسف كما هو معتاد لأنّ صدمة معسكرات الاعتقال التقت بأوهام الحداثة والعقلانية والتكنولوجيا، فكان اليهود محور كتابات جان بول سارتر Jean-Paul Sartre وإيمانويل ليفيناس Emmanuel Levinas وغيرهم ممّن رفضوا إسقاط المقاييس الأخلاقية لمعاناة اليهود على الظلم الكاسح الذي يتعرّض له الشعب الفلسطيني؛⁴⁰ قبل هؤلاء برزّ منظر الديموقراطية والمساواة ألكسي دو توكفيل Alexis de Tocqueville، الذي كان في الوقت نفسه أكبر منظر ومشجّع على الاستيطان الفرنسي للجزائر؛ يقول دو توكفيل: "ما لم يكن لنا سكان أوروبيون في الجزائر فإننا سنبقى مخيّمين على الساحل الإفريقي ولن نستقر هناك؛ ينبغي أن نجعل الاستيطان والحرب يسيران معاً"؛⁴¹ هكذا تحوّرت المسألة اليهودية مثل ما يتحوّر الاستعمار الاستيطاني، طوّر الاثنان ميكانيزمات تضمن لهما التعايش في بيئة شديدة التعقّد، في مقابل ذلك غاب عن الأنظمة السياسية العربية مجازاة هذا التحول على الرغم من أنّ فلسطين ظلّت وستبقى رمزاً لأحجية واقع العالم العربي ما بعد الاستعماري؛ ما يشي بأن موجة التطبيع مع الاحتلال الصهيوني لا تعدو أن تكون لحظةً في حركية تاريخية متسارعة لم يستوعبها القادة العرب، وفي ذلك يتشابه "السلام الإبراهيمي" وما تلاه مع اتفاقية مولوتوف - ريبنتراب Molotov-Ribbentrop Pact، أو معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا، والتي كانت لها آثار

³⁸ عبد الوهاب محمد المسيري، الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة (60) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص 124-125.

³⁹ عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 136.

⁴⁰ Zahi Zalloua, *Continental Philosophy and the Palestinian Question: Beyond the Jew and the Greek* (New York: Bloomsbury, 2017), p. 3.

⁴¹ ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر: في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 61.

مدمرة على العالم، وما زالت توسم لحدّ اليوم على أنها سوء إدراك من القادة السوفييت للموقف الدولي، وبالمثل يظهر سوء الإدراك العربي في المناحي التالية:

1. التطبيع دعامةً للأطماع الصهيونية الجيو-سياسية: يكمن جوهر الجيو-بوليتيك الصهيوني الشرق أوسطي؛ في الحفاظ على مركزية الأيديولوجيا للهيمنة على الأرض والمياه وتركيبية الأمن، والتزام الاحتلال بإبداء الرغبة في محادثات "السلام"، هو مطية للدفاع أكثر عن موقفه الأصولي والمتزمت في إدمان المظلومية، والذي يصور "إسرائيل" على أنها دولة اليهود المحاصرة المتمسكة بالديموقراطية في ظل بيئة جيو-سياسية مضطربة، ومن اللافت أن يتوافق "الاتفاق الإبراهيمي" زمانياً مع مخطط "إسرائيل 2020" المتبنى سنة 2003، وهو مخطط يطرح رؤية تنموية واسعة النطاق وغير مركزية تهدف إلى زيادة مستمرة تراكمياً في أعداد اليهود، وتحويل "إسرائيل" إلى مركز جذب ديموجرافي؛ لذلك أياً كانت طبيعة التغييرات في الشرق الأوسط ستظل سياسة المستوطنات الصهيونية ثابتة وغير قابلة للتغيير وبمناى عن أيّ تحولات سياسية.⁴²

2. التطبيع "سلام" متعام عن حرب الديموجرافيا الصهيونية: أعلن المطبوعون فتح صفحة جديدة من التعاون غير المشروط مع الاحتلال الصهيوني، وتماهوا بذلك، بشكل عجيب، مع مقولة تسيبي ليفني سنة 2013: "إننا لا ننوي الجدل في شأن الماضي، لكننا نريد اجترح الحلول وصنع القرارات من أجل المستقبل"؛ يحيل هذا التماهي إلى أن قضية اللاجئين، على مركزيتها وعدالتها، لن تكون في حكم المؤجل بل هي في حكم الملغاة، فلا مجال لأحقية الحديث عن طرد الصهاينة لما يقارب 750 ألف فلسطيني من موطنهم عقب نكبة 1948؛ وستفسح هذه الهدنة الباب للصهيونية لتخوض بأريحية وغلبة معركة الديموجرافيا أو حرب المهود، وما ينجر عنها من سلوكيات وقرارات عنصرية متطرفة؛ على غرار بناء الجدار العازل الذي رأى فيه بنيامين نتنياهو أنه يساعد في منع التدفق الديموجرافي، بل إن النظرية الديموجرافية الصهيونية لا تمنع من تحسين معايير التعليم لعرب "إسرائيل"، حيث تفترض هذه النظرية وجود رابط بين

⁴² غازي وليد فلاح، "التداعيات الإقليمية لمطلب إسرائيل باعتراف الفلسطينيين بها دولة يهودية"، في مجموعة مؤلفين، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصوّر مستقبل المشروع الوطني (الدوحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)،

مستوى التعليم وانخفاض معدّل الإنجاب؛⁴³ يتعامى التطبيع عن هذا السلاح في الحرب الاستيطانية كما يتعامى عن حقيقة فصل قطاع غزة سنة 2005 لأسباب ديموجرافية، وتشير التقديرات، أنه وفي ظل استمرار هذا الستاتيكيو، فإنّ الغلبة الديموجرافية سنة 2048 ستكون بشكل مريح لليهود، وبالتالي سيصبح من الممكن واقعاً تصور دولة واحدة بأغلبية سكانية يهودية.⁴⁴

3. التطبيع إقراراً بالتّشظي ودعمٌ للعنف داخل فلسطين: ينظرُ الاحتلال

الصهيوني إلى الانقسام الفلسطيني السياسي – الجغرافي على أنه منعطف تاريخي مهم من شأنه إضعاف الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وإفقار عدالة قضيته دولياً؛⁴⁵ وبشكل يتجاوز ظاهرة البانتوستانات تمّ تغليف مواطني غزة والضفة الغربية بأغشية خلف جُدُر، فنشأت مفارقةً استيطانية بامتياز وهي أن الجسم الغريب أصبح هو الرافض أو المتقبّل، متى شاء، للجسم الأصيل؛⁴⁶ وبحسب دراسات ما بعد الكولونيالية فإنّ النخب الحاكمة تنخرط بشكل مباشر أو بالوكالة، بقصد أو بدون قصد، في أعمال عنف مدبرة ومدعومة من الاستعمار الاستيطاني والقوة العظمى، وبالمثل، في حالة فلسطين، كشف تقرير المبعوث الأممي ألفارو دي سوتو Álvaro de Soto عن خطة أمريكية هدفت للإطاحة بحكومة حماس عسكرياً وإحباط أي جهود لإمكانية قيام تحالف مع فتح، وذكر التقرير ذاته أن إثارة الاستياء الشعبي ضدّ حكم حماس كان شرطاً مسبقاً لا بدّ من توافره لإقالة الحكومة المنتخبة ديموقراطياً بالعُنوة،⁴⁷ وكما أرشدت الوثائق الأمريكية ما كان لأزمة القطاع أن تؤوّل إلى ما آلت إليه لولا التجاوب الذي أبدته السلطة الفلسطينية وحركة فتح مع ضغوط الإدارة الأمريكية منذ

⁴³ المرجع نفسه، ص 215، و 220.

⁴⁴ يوسف كبراج، "الديموجرافيا والصراعات في إسرائيل/ فلسطين: توقّعات للمستقبل"، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، المجلد 2، العدد 8، ربيع 2014، ص 41.

⁴⁵ محمود محارب، "سياسة إسرائيل تجاه غزة"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 45، تموز/ يوليو 2020، ص 114.

⁴⁶ عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا، ص 167.

⁴⁷ عماد الصوص، "الديمقراطية المنتخبة والاستبداد النافذ: فشل الديمقراطية الانتخابية الفلسطينية 2006–2007"، مجلة سياسات عربية، العدد 45، تموز/ يوليو 2020، ص 19.

سنة 2006، بل وتحوّلت هي ذاتها إلى شريك أساسي في "جريمة" حصار قطاع غزة؛⁴⁸ لا يكفي هنا الاعتقاد المُبتذل بأن عداء بعض الأنظمة العربية المطبّعة لحماس هو الدافع الرئيسي الذي يقف خلف هذا التواطؤ المطبق على قطاع غزة، وإلا كيف نفسّر انقياد حزب العدالة والتنمية المغربي إلى هذا المآل المتخاذل؛ لا بدّ من الجزم بأنّ هناك سوء إدراك آخر، ويتعلّق بالمسألة العربية في حدّ ذاتها وللموقف العربي في النّظام الدولي القائم.

4. التطبيع سوء إدراك للمسألة العربية وللموقفية الدولية: يُنذر التراكم الكميّ للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني بتحوّلات جذرية تمسّ الكيف في القضية الفلسطينية، إذ إن العرب، وليس الفلسطينيين وحدهم، هم أساس المعركة ضدّ الصهيونية الاستيطانية التوسعية وغير المنتهية، فلا وجود لقضية فلسطينية خارج السياق العربي؛ وباستهلاك دول التطبيع لمصطلحات "وحدانية التمثيل" و"استقلالية القرار" وإيعازها حصراً إلى منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) فهم يروّجون لـ "فلسطنة القضية" عوضاً عن قضية فلسطينية شاملة، ومن ثمّ تقليص هذه الفلسطنة، المقلّصة أصلاً، إلى قاطني غزة والضفة دون غيرهم، وتدرجياً ستُعدم المقاومة وتُزال فلسطين من حلقات التحرر ويتحول الصراع الشامل مع الصهيونية إلى نزاع حدودي مُقتضب؛⁴⁹ هكذا يستحضر المطبّع، وبكل قسوة وحزم، دلالية التلاعب بالخطاب والنصوص والتقارير ليكرّس هامشية القضية الفلسطينية الأعم على حساب أولويات السياسات الأمنية الأضيق، عقدة الأحجام القرّمية والتهديد الإيراني لـ "البحرين والإمارات" وعراقيل توسّع المغرب في الصحراء الغربية، وفي مقابل ذلك يظهر المطبّع ذاته حملاً وديعاً حين يتمثّل الانكسار النفسي تجاه المصطلح الصهيوني وتركه عبرياً على حاله دون تغيير أو تعديل، مصطلح "قدس الأقداس" مثلاً لا حصراً، عكس المصطلح الصهيوني النابع من الإيمان بأن اليهودية انتماءً قومي؛ على سبيل المثال تتمّ عبرنة موسى إلى موشيه وإسحاق إلى يتسحاق،⁵⁰ فالتطبيع ليس مسaireً للاستيطان في الاستيلاء على الأرض فحسب، بل يمتدّ ليكون معيناً له لإحكام قبضته على السيكلوجيا واللغة؛ ويدرك المطبّع أن

⁴⁸ أسامة أبو ارشيد، "توجهات السياسة الخارجية الأميركية نحو غزة بعد عام 2007"، مجلة سياسات عربية، العدد 45، تموز/ يوليو 2020، ص 140.

⁴⁹ عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا، ص 171، و174.

⁵⁰ عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 29.



التعويل العربي الزائد على الشرعية الدولية والمجتمع الدولي ما هو إلا مناشدة لعوالم افتراضية حلت محل العالم الحقيقي: عالم معركة التحرر والمقاومة، وهو توغلٌ في خطب ودّ الولايات المتحدة وتغليب واقع ميزان القوى الدولي غير المتوازن في الأصل؛⁵¹ ميزانٌ يذوي ويترنح منذ عقود تحت وطأة راهنية الروح الليبرالية للقانون الدولي.

يقول الاستراتيجي كارل فون كلاوسوفيتز Carl von Clausewitz ”الحرب هي استمرارٌ للسياسة بوسائل أخرى“؛ يدرك الاحتلال الصهيوني أن علاقته بالمحيط تقوم أساساً على العدوان والعداء، وبفرازة لحظة تاريخية نادرة منحتة موجة التطبيع فرصة مؤاتية لقولبة مقولة كلاوسوفيتز السابقة إلى ”السياسة هي استمرارٌ للحرب“؛ غير أن حركية التاريخ تنبئ بأن التطبيع العربي في عهد دونالد ترامب ليس إلا عارضاً أو ضرراً هامشياً لحدثٍ أكبر بوقوعٍ جَلَل؛ ذلك هو اتفاق أوسلو سنة 1993 أو النكبة الثانية بعد نكبة 1948؛ وأن تحرر منظمة التحرير من كفنها، ورفع الحصار عن غزة، ووضع حدٍّ لتشرذم الأطراف الفاعلة، ومن ثمّ التفرغ الواعي لمعركتي الاستيطان والديموجرافيا لن يمرّ حتماً إلا بمراجعة نقدية شاملة لنكبة أوسلو.

بدلاً عن الخازمة: نحو تصفيةٍ أبديةٍ للتطبيع:

”الاتفاق الإبراهيمي“ سليل نكبة أوسلو؛ تلك اللحظة التي جعلت الصهيونية تسبق فلسطين والعرب بخطوة، وباتت كلّ مفاوضات مستقبلية تبدو أنها مقيدة بخيوط متشابكة أبرمت بإحكام لدرجة أن أسلوب التفاوض الفلسطيني منذ سنة 1993 بدا وكأنه يتسمّ بسوء التنظيم والافتقار إلى خبراء حقيقيين؛⁵² وعلى الرغم من أن التطبيع ركب موجة ما هو قائم، واستبعد القضية الفلسطينية من كونها أهم عقبة في عملية ”السلام“ الشرق أوسطي إلى تصويرها على أنها مجرد إلهاء عن التهديدات الحقيقية المباشرة؛⁵³ بالرغم من ذلك تبدو هذه الأفكار الرنانة عن الواقعية وبرجماتية الدولة، والتي تُسخر

⁵¹ عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا، ص 175.

⁵² إدوارد سعيد، ”أوسلو 2“: سلام بلا أرض (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص 9.

⁵³ Aziz Ur Rehman, "Causes behind the Abraham Accord and its consequences For the peace process in the Middle East," *The Middle East Journal for Social Sciences (MEIJSS)*, Malaysia, vol. 2, no. 4, 2020, p. 73.

لها مراكز أبحاث وقنوات إعلام، تبدو حبيسة فكّي كماشة، ومأزقاً حقيقياً لا ينفك أن تظهر آثاره غير المتناسقة على المدى القريب، فمن جهة لا تعدو الواقعية أن تكون ترديداً معيباً لأيدولوجية سائدة يقوم بترديدها وترويجها مثقفو الطبقة الوسطى أو ”مثقفو الأجهزة الأمنية“ الذين يستعين بهم الحكّام العرب غير الديموقراطيين، لا سيّما أولئك الحكّام الذين بنوا صرح منظومتهم على أساس الشرعية الباعثة على السعادة؛ يقول إدوارد سعيد: ”إنّ قبولنا كفلسطينيين بنصيحة استراتيجي الأمر الواقع معناه خسارة جولة مفاوضات الوضع النهائي حتى قبل دخولها“،⁵⁴ ومن جهة ثانية تنزعُ الدول المغالية في، والمفتتنة بالواقعية إلى القفز على قاطرة المرشح الأقوى أو الفائز الراهن في النظام الدولي حتى لا تُعرض الخسارة أمنهم للخطر، ويحاول المتقاطرون زيادة مكاسبهم وتقليل خسائرهم ولا خيار في ذلك للدول الضعيفة، مثل دول التطبيع، سوى إجادة ”التخمين“، فهي تأمل أن انحيازها المبكر للأقوى والمنتصر سيجلبُ لها معاملة تفضيلية، ولكن في حالة الفوضى الدولية لا ضامن بأن ينقلب المهيمن على المتقاطر لاحقاً؛⁵⁵ تماماً مثل ما تعيش الرباط المطبّعة على وقع مطارق اللايقين من أن تلجأ إدارة جو بايدن Joe Biden أو إدارة لاحقة إلى إلغاء اعتراف ترامب بمغربية الصحراء الغربية؛ هي عودة إلى فرضية أنّ التطبيع ليس إلا انزواءً في معسكر المذلولين في العلاقات الدولية، فالإذلال هو ثمن عدم تحطّي المداولات الاستراتيجية، والتّعامي على أن السياسة الخارجية يجب أن تُدار بمنطق أنها ”اجتماعية“ وليست، حصراً، نتاج لعبة تجري في نادٍ مقفل فواعله وحوشٌ باردة.⁵⁶

تُشير الإحصائيات إلى أن 78% من الرأي العام العربي متوافق على أن القضية الفلسطينية قضية جميع العرب ولا تخصّ الفلسطينيين وحدهم، فيما رفض 88% من المستجيبين اعتراف بلدانهم بـ ”إسرائيل“؛⁵⁷ بقدر ما تتهافت البروباجاندا التّطبيعية أمام لغة الأرقام وتتكشّف على ضوئها عورة وسم (هاشتاج) ”فلسطين ليست قضيتي“، بقدر ما يُحيل ذلك إلى معضلة تلبّسٍ آخر من المطبّع بالواقعية التي تزدرى الرأي العام

⁵⁴ إدوارد سعيد، ”أوسلو 2“: سلام بلا أرض، ص 10.

⁵⁵ جاك دونللي، ”الواقعية“، ص 60.

⁵⁶ برتران ديدع، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ص 249.

⁵⁷ ”المؤشر العربي 2020/2019: في نقاط“، برنامج قياس الرأي العام العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول/أكتوبر 2020، ص 53، و55.

على أساس أن مطالبه آنيةً ولحظيةً واستعجالية بعيدة عن الرؤى الاستراتيجية وأن قوته وهمية وعاجزة وليس في مقدورها ممارسة أيّ سياسات زجرية تجاه الدول؛ المفارقة هنا أن هذه الأفكار تعيش غربةً وشذوذاً في مهدها، أيّ في الولايات المتحدة الأمريكية، وكما يقرّ بذلك أساطينُ الواقعية الذين يشكون من هيمنة التقاليد الاجتماعية على السياسة الخارجية الأمريكية وأن الرؤساء الأمريكيين يتميزون بكراهية شديدة للتفكير بطريقة توازن القوة،⁵⁸ فيما يُصرّ صانع القرار العربي، بصفاقة نادرة، على استحضار الواقعية في شكلها المتطرّف للبيئة العربية المتميزة؛ ما يعني بأن نكران الدول العربية لثقل الرأي العام ما هو إلا تمثّلٌ ومحصّلة للعيش داخل متاهة ودوامة الشرعية والمشروعية في الداخل، والتبعية والإذلال في الخارج.

إذا كان الاحتلال الصهيوني هو سجان قطاع غزة، فإن العولمة ورببتهما الإذلال هما سجان دول التطبيع، فالعولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ويعمل على التفتيت والتشتيت، العولمة هي نهاية السياسة، وإذا غابت السياسة أو انتهت فالبديل الحتمي هو الفوضى⁵⁹ أو الإذلال الذي يرتبط بإخفاقات الساعين إلى تحديد مكانتهم تحت وطأة عوامل اللا مساواة والانتقاص والوصم، وإلى أن يكون متاحاً لدول التطبيع أن تعقد العزم لبناء سياسة خارجية اجتماعية، وتتخلّص من المقاطرة غير اليقينية والمحفوفة بالمخاطر، وأن تُدرك بأن النظام الوستفالي، الذي لم يخرجوا بعد من عباءته، كان مهيكلاً ووظيفياً وحصرياً بدرجة لا تتيح له التكيف تلقائياً مع العولمة، إلى أن يدركوا ذلك يتوجّب على الطرف الأضعف أن يعي أنه بقدر ما يتألم ففي مقدوره أيضاً أن يتسبّب بالأذى؛⁶⁰ فالمقاومة ضدّ المحتل فعل إنساني نبيل، المقاومة هي الأصل وما دونها هو الاستثناء؛ إن المستعمر مسؤول ومجبور عن استدامة النقائص الاقتصادية وتعميق القيود السياسية، وما إن يستفيق المستضعف من صدمته سيوجد حتماً جواً من التعاطف الرهيب، المقاومة لا تقاوم وأعمال العنف ستصبح مبرّرة أخلاقياً، في النهاية

⁵⁸ جون جي. ميرشيمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص 10، و29.

⁵⁹ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدينة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 147، و150.

⁶⁰ برتران بديع، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ص 247، و249.

سيكتشف المستعمرُ وعيه الذي يقوده إلى الهروب من مأزق السّجن، وسيدرك أن هذا العالم الضيق المزروع بأنواع المنع لا يمكن استبداله إلا بصنوف شتى من العنف المطلق، فالعنف "أستاذ للحقائق الاجتماعية" يسمح للمستعمر بأن يصبح صانعاً للتاريخ وليس مُتلقياً له فحسب؛ سيدرك المستعمر أنه هو أيضاً عرضة للموت وأنّ المستعمر قادرٌ بدوره على العنف، سيكتشف الفلسطيني أن حياته وأنفاسه وقلبه النابض مثله مثل المستوطن؛ العنف سيُنهي حتماً الوضع الاستعماري الاستيطاني القائم، ويفتح المجال لنزعة إنسانية يتعرّف فيها الطرفان إلى بعضهما بوصفهما كائنات حرة؛⁶¹ إن إحياء المقاومة أولوية قصوى لعدالة القضية الفلسطينية، وهي ردّ ما بعد استعماري عقلاني وطبيعي على أوهام التطبيع الوستفالية، ولكن يجب أن يمرّ ذلك وجوباً بعقلنةٍ لنكبة أوسلو في شكل توافق واستيعابٍ سياسي شامل.

⁶¹ بوناب كمال، "الأبعاد المعرفية والثقافية والسياسية للفلسفة القانونية"، مجلة المدونة، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 463، و464.



Abstract

Normalization with the Zionist Occupation and Its Role in Reviving the Settler Colonial Ideology

This research paper investigates the endeavor of the Zionist settler colonialism to develop an independent discourse and practice that are capable of ousting the established colonial traditions. It assumes that the rhetoric and decision of normalization with the occupying state reflects the shift of Arab foreign policies and their falling into the trap of misperception, which in turn creates uncertainty that would impose dependence on the international system. Furthermore, this paper argues that the resistance and the rejection of normalization is a way to build social foreign policies, in which the determinants of identity, status and honour are addressed; instead of what is prevalent in the official Arab discourse, where international politics are approached through realism while taking into consideration relative gains and narrow national interests; a process that would lead to some sort of dependence and humiliation.

Keywords:

Settler Colonialism	Normalization	Misperception
Foreign Policy	Structuralism	Realism
Social Construct	Discourse Analysis	Resistance

الفصل الرابع

التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي
وأثره على حقوق الفلسطينيين
وفقاً للقانون الدولي
دراسة تحليلية وصفية

إيمان سمعان سعيد عطا الله

التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي وأثره على حقوق الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي دراسة تحليلية وصفية

إيمان سمعان سعيد عطا الله¹

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بيان شامل حول الأثر القانوني الذي يترتب عليه التطبيع العربي الإسرائيلي على حقوق الفلسطينيين المشروعة دولياً، والوقوف على الآليات العملية والقانونية لإحياء القضية الفلسطينية.

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث ستقوم بتحليل بنود اتفاقية التطبيع التي تمسّ حقوق الشعب الفلسطيني بشكل أو بآخر، بالإضافة لجمع المعلومات من مصادرها، وعبر المقابلات الشخصية مع ذوي الخبرة والاختصاص؛ وقد تمّ تقسيم الدراسة إلى مبحثين وخاتمة، يتناول المبحث الأول الإطار القانوني للتطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، أما المبحث الثاني فيبحث في آثار التطبيع المترتبة على حقوق الفلسطينيين وآليات تفاديها.

وفي الختام توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها؛ أنه يترتب على التطبيع آثار قانونية في ثلاثة اتجاهات؛ الأول على الاحتلال الإسرائيلي، بأن يصبح ذا سيادة معترف بها وأن يخرج من صفة العداوة لدى الدول المطبّعة، وكأنها أعطت الحق للاحتلال بارتكاب المزيد من الجرائم بحق الفلسطينيين؛ والثاني على العرب، فلم تُعدّ فلسطين قضيتهم الأولى! كما يُشكّل التطبيع مخالفة صريحة لقرارات جامعة الدول العربية؛ التطبيع يدمر الثقافة والهوية الحضارية الإسلامية للمنطقة العربية بأكملها، والثالث على الفلسطينيين، إذ يضعف التطبيع الموقف العربي، والإسلامي، والفلسطيني، والدولي الداعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فالتطبيع يسهم في تقويض فرص الشعب الفلسطيني من نيل

¹ إيمان سمعان سعيد عطا الله: حاصلة على شهادة الماجستير في القانون العام من الجامعة الإسلامية بغزة. كتبت العديد من الأبحاث والمقالات المتعلقة بالشأن القانوني والتشريع الفلسطيني.

حقوقه؛ لا سيّما حقّ تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967، وفقدانه للدعم العربي لقضيته العادلة، وبالتالي تكريس الاحتلال وتماديّه في ممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني.

كما وأوصت الباحثة بجملة من التوصيات أهمها:

1. توعية الجماهير العربية بخطورة التطبيع وفضح المطبّعين.
2. توحيد جهود المؤسسات الوطنية والحقوقية الداعية لمقاطعة الاحتلال اقتصادياً، ومحاسبته، وفضح انتهاكاته لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية.
3. مطالبة البرلمانات العربية بسنّ قوانين تُجرّم التطبيع وتحاسب المطبّعين.
4. تفعيل المطالبات القضائية داخل كل بلد مطبّع؛ للظن في قرار تطبيع هذا البلد مع "إسرائيل"، كما حدث في المغرب.

كلمات مفتاحية:

الاحتلال الإسرائيلي	القانون الدولي	التطبيع العربي - الإسرائيلي
---------------------	----------------	-----------------------------

مقدمة:

تسارعت مؤخراً العديد من الدول العربية لتوقيع اتفاقيات تعاون واسع مع الاحتلال الإسرائيلي فيما عرف بالتطبيع، كان أولها الإمارات والبحرين، في مخالفة صريحة لقرارات جامعة الدول العربية؛ الداعية إلى عدم الصلح مع الاحتلال إلا بعد حل عادل للفلسطينيين على أساس حلّ الدولتين و”المبادرة العربية للسلام“! وفي تجاوز سافر لحقوق الفلسطينيين الذين ما زالوا يتعرضون لويلات الاحتلال؛ الأمر الذي يدفع الاحتلال لارتكاب مزيد من الجرائم وانتهاكات بحق الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس عبر توسيع الاستيطان والضم.

في هذا البحث ستسلط الباحثة الضوء على التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال مبحثين، الأول يتناول الإطار القانوني للتطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، والثاني يبحث في آثار التطبيع المترتبة على حقوق الفلسطينيين وآليات تفاديها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية موضوعاته وخطورة تأثير التطبيع على القضية الفلسطينية؛ وتتمثل في:

1. الوقوف على الطبيعة القانونية لإبرام اتفاقيات تطبيع مع احتلال ما زال قائماً ويمارس جرائم وانتهاكات بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم؛ في خرق واضح لقواعد القانون الدولي الإنساني.
2. وجود مخالفة صارخة وواضحة؛ جراء التطبيع مع الاحتلال للعديد من المواثيق والقرارات العربية والدولية، وبالتالي تؤثر سلباً على حقوق الشعب الفلسطيني.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استيضاح الطبيعة القانونية للتطبيع، ومعرفة الأثر المترتب على حقوق الشعب الفلسطيني عبر التساؤل الرئيسي؛ هل هناك مشروعية قانونية لإبرام اتفاقيات تطبيع مع احتلال ما زال قائماً ويمارس انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية، وما هو أثر التطبيع على حقوق الفلسطينيين؟

أسئلة البحث:

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الطبيعة القانونية للتطبيع؟
2. هل لاتفاق ديبلماسي الحق بإلغاء قرارات عربية ودولية سابقة تُقرّ بحقوق للشعب الفلسطيني؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين اتفاقيات التطبيع وخطة "صفقة القرن"؟
4. ما هي أخطر بنود اتفاقيات التطبيع على القضية الفلسطينية؟
5. ما هو أثر التطبيع على حق مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل، وفق القانون الدولي الإنساني؟
6. ما هي الآليات القانونية والعملية لإحياء القضية الفلسطينية دولياً وعربياً؟

فرضيات البحث:

توافقاً مع مشكلة البحث فإن الباحثة تنطلق من أربع فرضيات وهي:

1. يشكل التطبيع مخالفة واضحة للقرارات العربية والدولية الداعية لعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع الاحتلال إلا بعد إيجاد حل عادل للفلسطينيين.
2. تُعدّ اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال أساساً جديداً لمفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية؛ وهي سقف تفاوضي ضمن "صفقة القرن".
3. تسارع الدول العربية وقبولها توقيع اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال وإقامة علاقات دبلوماسية معه سيسهم بشكل كبير بتراجع التأييد الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني؛ لا سيما حق مقاومة الاحتلال الذي بات حليفاً للعرب وبالتالي إسقاط القضية الفلسطينية.
4. التطبيع العربي الإسرائيلي سيحوّل قضية فلسطين من قضية عربية إلى قضية خاصة بالفلسطينيين وهدمهم، فقد أصبح العرب عبئاً على الفلسطينيين وليسوا حلفاء داعمين لهم، وبالتالي سيتفرد الاحتلال الإسرائيلي بالفلسطينيين، وستزداد جرائمه ضد الفلسطينيين دون مساءلة أو محاسبة.



هدف البحث:

- تسعى الباحثة من خلال بحثها إلى تحقيق الأهداف التالية:
1. التعرف على مدى مشروعية اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال.
 2. تبيان خطورة الأثر المترتب على حقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي حشد الطاقات العربية لمجابهة التطبيع، والحد من آثاره، وفضح جرائم الاحتلال.
 3. التعرف إلى الآليات العملية والقانونية لإحياء قضية فلسطين دولياً وعربياً.

منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ إنه يركز على وصف الموضوع وصفاً دقيقاً ويعبر عنه كماً ونوعاً؛ حيث ستقوم الباحثة بتحليل بنود اتفاقية التطبيع التي تمسّ بحقوق الشعب الفلسطيني بشكل أو بآخر، بالإضافة لجمع المعلومات وعبر المقابلات الشخصية مع ذوي الخبرة والاختصاص.

نطاق وحدود البحث:

1. **النطاق الزمني:** من 2020/1/27، التاريخ الذي أعلن فيه دونالد ترامب الرئيس الأمريكي عن "صفقة القرن"، وتبعه تسارع الدول العربية وأولها الإمارات للإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الاحتلال بما يسمى التطبيع في 2020/8/13.
2. **النطاق المكاني:** نظراً لأن اتفاقيات التطبيع تعقد مع الطرف الإسرائيلي والعرب؛ فإن النطاق المكاني هو منطقة الشرق الأوسط.
3. **النطاق الموضوعي:** اقتصر هذا البحث إلى التعرف على مدى مشروعية اتفاقيات التطبيع، وتحليل بنودها لمعرفة أثرها على حقوق الشعب الفلسطيني، ومدى مخالفته لقرارات دولية وعربية داعمة للقضية الفلسطينية.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: الإطار القانوني للتطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي:

- المطلب الأول: ماهية التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.
- المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لاتفاق التطبيع العربي الإسرائيلي.
- المطلب الثالث: أبرز قرارات جامعة الدول العربية المناهضة للتطبيع.

المبحث الثاني: آثار التطبيع المترتبة على حقوق الفلسطينيين وآليات تفاديها:

المطلب الأول: أهم حقوق الشعب الفلسطيني وفق القانون الدولي.

المطلب الثاني: الآثار القانونية للتطبيع، المترتبة على حقوق الفلسطينيين.

المطلب الثالث: الآليات العملية والقانونية لإحياء القضية الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

لقد تمّ تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات تحليلية وتقارير، وأخرى رسائل ماجستير، وذلك على النحو التالي:

1. رسائل الماجستير:

دراسة ماجستير للباحث سعيد يقين داود، "التطبيع بين المفهوم والممارسة دراسة حالة التطبيع العربي - الإسرائيلي"، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2002.

هدف الدراسة أنها تحاول أن تتقف عند حدود مفهوم التطبيع في إطاره العام، وتجارب ممارسته لدى الدول التي خاضت حروباً بينها وانتهت بتطبيع علاقاتها من جديد، ثم دراسة ظاهرة التطبيع في إطارها الإقليمي خصوصاً بين دولة لم تكن ناشئة وموجودة أصلاً ودولاً كانت قائمة بالفعل ومُعترف بها، أي بين "إسرائيل" والأطراف العربية المختلفة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها؛ أنه يُشكّل الوصول بالعرب نحو علاقات طبيعية مع "إسرائيل" عند الغرب؛ هدفاً استراتيجياً من منظور ثقافي، واقتصادي، وسياسي، على اعتبار أن حليفهم الاستراتيجية ووجههم الحضاري في الشرق يجب أن تحيا بسلام وأمن، لما لهذا الوجود الإسرائيلي الآمن والمندمج في سوق إقليمية واسعة وبيئة ثقافية مختلفة؛ من نفع ثقافي واقتصادي وسياسي يحقق للغرب نفوذاً أيديولوجياً واقتصادياً، ونفوذاً سياسياً مهماً.

2. الدراسات التحليلية والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث:

أ. حسن براري، دراسة تحليلية "اتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الواعدة وأثرها على الأردن"، مؤسسة فريديش إيبيرت، عمان، أيلول/سبتمبر 2020.

تناولت محاور هذه الدراسة ثلاث نقاط أساسية؛ تغوص النقطة الأولى في الطريقة التي أبصرت بها هذه الصفقة النور، في ضوء تبدل نظرة الإمارات للتهديدات المحدقة بها، وتبحث النقطة الثانية في انعكاسات هذه الصفقة على مصالح الأردن الوطنية، فيما يتناول القسم الأخير الخيارات المتاحة أمام الأردن، وكيف يمكن له الاستجابة لهذا التطور الجديد في ضوء الانهيار الواضح لتضامن العرب مع الفلسطينيين.

وأهم ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة:

- أن "اتفاق أبراهام" ليس بفاتحة إلى تسوية سلمية، بل إلى مزيد من التوسع الإسرائيلي على حساب كل من الفلسطينيين والأردنيين.
- يأتي الاتفاق بغرض عزل الفلسطينيين وإضعافهم، من أجل إرغامهم على تسوية الصراع بالشروط التي تضعها "إسرائيل".

ب. محمود جرابعة، "اتفاق التطبيع الإماراتي/ البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2020.

أهم النقاط التي ركزت عليها الورقة؛ هي أن تأثيرات الاتفاق على القضية الفلسطينية ستكون على الأغلب واسعة وعميقة، وترصد ثلاثة تداعيات رئيسية ستهيمن على الواقع الفلسطيني خلال الفترة القادمة، أولاً؛ تفاقم أزمة الثقة ما بين الفلسطينيين وقيادتهم، ثانياً؛ احتدام الصراع لخلافة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، وأخيراً؛ فك الارتباط ما بين النظام الرسمي العربي والقضية الفلسطينية.

وأهم توصل إليه الباحث في هذه الورقة، أنه ستسهم اتفاقية التطبيع الإماراتية والبحرينية مع "إسرائيل" في مزيد من العزل للقضية الفلسطينية عن محيطها العربي. وفي مسعاهم للرد، أعلن الفلسطينيون عزمهم على التوحد لاستعادة الزخم الشعبي، لكنهم من الناحية الواقعية يفتقرون للتماسك الداخلي ويحتاجون لثقة الجمهور والذي يمكن أن يكون عبر استعادة الوحدة الوطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، وتجديد القيادة بواسطة الانتخابات.

ج. "التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.

ملخص ما جاء به التقدير؛ أن الدول العربية ولا سيما دول الخليج العربي، ولأسباب داخلية وخارجية مختلفة، تتجه إلى تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، وذلك قبل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وتعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع "إسرائيل" يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع، علماً أن الرأي العام العربي ما زال يرفض بأغلبية كبيرة الاعتراف بـ "إسرائيل".

د. تقرير اللجنة القانونية حول عدم المشروعية القانونية للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، المجلس التشريعي الفلسطيني، الدورة غير العادية الخامسة، الجلسة الأولى، الاجتماع الخامس والسبعون، رام الله وغزة، 2020/10/14، عند الساعة 11:00 صباحاً.

أهم ما خلاص له التقرير؛ أن التطبيع يمثلّ خيانة لدماء الفلسطينيين والعرب، ومن الناحية القانونية يشكل التطبيع مخالفة لقرارات جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد البرلمانات العربي، وقرارات القمم العربية المتعاقبة ضدّ التطبيع ومبادئها، كما ويعدّ مخالفة صريحة لساتير الدول العربية والتي ثبتت على مواقفها، وأصدرت القوانين التي ما تزال سارية حتى اللحظة في مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل.

أما أهم التوصيات فهي دعوة برلمانات الدول العربية والإسلامية برفض التوقيع، ورفض إقرار اتفاقيات "السلام" والتطبيع الموقعة بين حكومات الأنظمة التابعة لها والكيان الصهيوني؛ وعدم المصادقة عليها كون ذلك يمثل الإرادة الشعبية في بلدانهم.

هـ. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1-2020/10/26، سلسلة ملف معلومات 27. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020.

يعرض هذا الملف أهم الأخبار والتقارير والمقالات التي سلطت الضوء على تطور مسار هذا التطبيع وتداعياته على القضية الفلسطينية وقد تولى الإشراف على إعداد هذا الملف د. محسن محمد صالح، بينما تولى أ. باسم القاسم عملية إعداد النص وإدارة التحرير.

وأهم ما توصل هذا الملف إليه؛ أن ما يجري من توقيع اتفاقات تطبيعية في العلن بين بعض البلدان الخليجية، الإمارات والبحرين وانضمام دولة السودان العربية الواقعة في القارة الإفريقية، والكيان الصهيوني تحوّل جيو-سياسي خطير، سيؤدي إذا ما استمر إلى إعادة صياغة التحالفات التي سادت في المنطقة حتى سنوات قريبة، ولا شك أن القضية الفلسطينية ستدفع ثمناً باهظاً بسبب هذه الهرولة غير المحسوبة، فستدرك الأنظمة المطبّعة لاحقاً أن ما كانت تسعى إليه إنما هو سراب، فالتطور والازدهار لا يأتي من طريق تل أبيب.

التعقيب على الدراسات السابقة:

هذا البحث يتفق مع الدراسات السابقة في كونه استكمالاً لها في العديد من الموضوعات الأدبية التي تناولتها، ولكنه يضيف ما إذا كان هناك آثار قانونية تترتب من التطبيع على حقوق الشعب الفلسطيني؛ كحق العودة وتقرير مصيره وسبل تفادي هذه الآثار.

المبحث الأول: الإطار القانوني للتطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي:

تمّ توقيع اتفاقين إماراتي وبحريني للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في 2020/9/15، فقد أصدر البيت الأبيض بعد ساعات من التوقيع ثلاثة نصوص؛ تتضمن إعلان "اتفاقيات أبراهام" بين تل أبيب وأبو ظبي والمنامة، واتفاقية التطبيع الثنائية بين الإمارات والاحتلال الإسرائيلي، ويتألف من أربع صفحات وملحق من ثلاث صفحات ونسخة من اتفاقية البحرين مع الاحتلال الإسرائيلي.

ستوضح الباحثة في هذا المبحث ماهية هذا التطبيع، وذلك من خلال المطالب التالية:

- المطالب الأول: ماهية التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.
- المطالب الثاني: الطبيعة القانونية لاتفاقيات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.
- المطالب الثالث: أبرز قرارات جامعة الدول العربية المناهضة للتطبيع.

المطلب الأول: ماهية التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي:

- في هذا المطلب ستبين الباحثة ماهية التطبيع، ويشمل التعريف اللغوي والاصطلاحي، وأشكال التطبيع، وأهدافه، وأسباب رفضه وذلك كالتالي:
- الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتطبيع.
 - الفرع الثاني: أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.
 - الفرع الثالث: أهداف التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.
 - الفرع الرابع: أسباب رفض التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي:

ستتناول الباحثة بشيء من التفصيل مفهوم التطبيع من خلال التالي:

أولاً: التعريف اللغوي للتطبيع:

اشتق لفظ التطبيع Normalization من الكلمة الإنجليزية Normal بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه، وفي مختار الصحاح الطبع هو السجية التي جُبل عليها الإنسان، ولا توجد مادة تطبيع في المعاجم العربية لأنها محدثة، فالمعنى الحالي مأخوذ من ترجمة هذه الكلمة عن لفظة إنجليزية تم تداولها أخيراً، خصوصاً في اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords، ولكن يمكن تصور المعنى من كلمة التطبيع من حيث المبدأ أنه "هو العودة بالأشياء إلى سابق عهدها وطبيعتها"².

ثانياً: تعريف التطبيع اصطلاحاً:

يُعرف التطبيع بأنه: ممارسة سياسات (على مستوى الحكومات)، أو أفعال (على مستوى الأفراد والجماعات)، للتعامل مع إسرائيل أو الإسرائيليين على أنهم جزء طبيعي في الوطن العربي، وتجاهل ممارسات الحكومة الإسرائيلية والإسرائيليين في إبادة وتشريد الفلسطينيين. ويسعى "التطبيع" إلى إنشاء علاقات مع إسرائيل، وتجاوز الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين من غير تحميلهم مسؤولية تلك الجرائم.³

² عادل الراجحي، التطبيع.. يصبح العدو اللدود صديقاً حميماً (د.م. دن. دت)، ص 1، كتاب منشور للمؤلف على موقع مكتبة نور، انظر: <https://www.noor-book.com> (اطلع عليه في 2021/3/3)

³ عبد القدوس الهاشمي، أخطار التطبيع العربي مع العدو الصهيوني، موقع الجزيرة.نت، 2017/6/8، انظر: <https://www.aljazeera.net/blogs> (اطلع عليه في 2021/2/4)

وفي الدبلوماسية وعالم العلاقات الدولية، فـ”التطبيع“ يعني عودة العلاقات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافية، وغيرها بين دولتين كانتا قبل ذلك في حالة حرب أو عداوة أو انقطاع للعلاقات بينهما، أو لم تتمتعاً بأيّ علاقة كانت.⁴

أما التعريف القانوني للتطبيع فإنه لا يوجد أحد من الفقهاء قد عرّف التطبيع بعد؛ ولكنّ هذا المصطلح قد استخدم كغطاء، كي تقوم الدول بالتطبيع مع دولة احتلال أفعالها مجرمة لدى المجموعة العربية التي تنتمي إليها؛ فجاء في سياق مختلف؛ حيث إن الوضع الطبيعي أن ”إسرائيل“ تُعدّ دولة احتلال، والوضع غير الطبيعي أن تُعقد اتفاقيات مع دولة احتلال! فكان ”التطبيع“ نتيجة لأن الوضع لم يكن طبيعياً من قبل.⁵

ومما سبق فإن الباحثة تُعرّف التطبيع أنه إقامة علاقات دبلوماسية بكافة المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، بين دولتين فأكثر إحداها غير مرحّب بها لدى الوجدان الجمعي لشعوب الدولة الأخرى؛ بهدف دمجها وشرعنة وجودها وإذابة كل التصورات السلبية تجاهها.

الفرع الثاني: أشكال التطبيع:

وتعني أشكال التطبيع تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون في مجالات الحياة، منها العلمية، والفنية، والمهنية، والأكاديمية، والعسكرية، الثقافي، وتهدف إلى إزالة الحواجز بين العرب والمحتلين.⁶

ستتناول الباحثة هذه الأشكال من خلال ما جاء في بنود ”اتفاق أبراهام“، حيث تلاحظ الباحثة أن الاتفاقية في البند الرابع⁷ منها؛ قد وضّح أن الركيزة الأساسية لعلاقة البلدين هي التفاهم والتنسيق والتعاون، في مجالات ”السلام“ والاستقرار في الشرق

⁴ هشام البستاني، مقاومة التطبيع: ورقة مفاهيمية، موقع صحيفة الأخبار، بيروت، 2013/4/19، انظر: <https://al-akhbar.com> (اطلع عليه في 2021/2/4)

⁵ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد أبو مصطفى، مساعد قانوني لدى المجلس التشريعي الفلسطيني - غزة ومحاضر جامعي، بمقر المجلس التشريعي غزة، 2020/12/30.

⁶ مقابلة أجرتها الباحثة مع عبد القادر جرادة، أستاذ القانون الدولي الجنائي المشارك بالجامعة الإسلامية، غزة، 2020/12/20.

⁷ تشير الباحثة إلى النص في المبحث الثاني.

الأوسط ككل، ولأجل تحقيق هذه الركيزة فقد حدد البند الخامس⁸ من الاتفاقية، المجالات التي يمكن للطرفين أن يبرما اتفاقات ثنائية لتحقيقها، وهي كالتالي⁹:

1. تطبيع ثقافي: هو التبادل والتفاعل الثقافي الحي والمباشر، من خلال المؤتمرات والمحافل الثقافية والأدبية، مما يعني، القبول بالطرف الإسرائيلي وبالكيان الذي يمثله.
2. تطبيع اقتصادي: هو دخول الاحتلال الإسرائيلي إلى الأسواق العربية، وتسويق منتجاته بأسماء شركات وهمية.
3. تطبيع إعلامي: يكون من خلال بثّ مقابلات مع أشخاص من الاحتلال الإسرائيلي على قنوات عربية، إضافة إلى تغيير اسم فلسطين على الخريطة إلى "إسرائيل"؛ وذلك من أجل جعل فلسطين اسماً منسياً.
4. تطبيع تجاري: هو تعامل التجار ورجال الأعمال في البلدان العربية مع شركات إسرائيلية؛ من أجل إدخال منتجات هذه الشركات إلى تلك البلدان، أو من خلال الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية كاستخراج النفط والغاز.
5. تطبيع ديني/ سياحي: يكون من خلال تنظيم المكاتب السياحية العربية لرحلات إلى القدس؛ بذريعة زيارة الأماكن المقدسة والحج الديني.
6. تطبيع فني: يتجسد ذلك من خلال زيارة شخصيات فنية أو ثقافية عربية وازنة لفلسطين المحتلة؛ من أجل المشاركة في احتفالات أو مناسبات الاحتلال.
7. تطبيع دبلوماسي: يكون من خلال فتح سفارات أو ممثلات دبلوماسية لـ "إسرائيل" في البلدان المطبّع معها؛ وذلك لتقوية العلاقات فيما بينهما.
8. تطبيع عسكري: هو تعاون بين "إسرائيل" والبلدان العربية؛ عبر إنشاء "إسرائيل" لمعسكرات تدريب واستقبال الضباط في الجيوش العربية من أجل تدريبهم، وإجراء صفقات بيع أسلحة بين هذه الدول.
9. تطبيع رياضي: يكون عبر استضافة الدول لفرق إسرائيلية مشاركة في مختلف المجالات الرياضية على أراضيها أو تمويل هذه الفرق.

⁸ تشير الباحثة إلى النص في المبحث الثاني.

⁹ أشكال التطبيع، موقع حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، 2020/11/4، انظر: <https://bdsmovement.net> (اطلع عليه في 2021/2/2)



10. تطبيع جوي: يكون عبر تنظيم رحلات جوية بين الدولة المطبّعة و"إسرائيل".
11. تطبيع أمني: يشمل تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين "إسرائيل" والدول العربية.¹⁰

الفرع الثالث: أهداف التطبيع:

ستتناول الباحثة أهداف التطبيع من وجهة نظر أطراف الاتفاقية كالتالي:

أولاً: أهداف التطبيع من وجهة نظر الدول العربية المطبّعة:

تعتقد الأنظمة المطبّعة أن التطبيع مع "إسرائيل" يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها منه، علماً أن الرأي العام العربي ما زال يرفض بأغلبية كبيرة الاعتراف بـ"إسرائيل". وقد توصلت علاقات بعض الدول مع "إسرائيل" إلى درجة التحالف قبل إقامة علاقات دبلوماسية؛ ما يجعل مصطلح التطبيع قاصراً عن الوصف.¹¹

ثانياً: أهداف التطبيع من وجهة نظر الإسرائيليين:

هناك عدة أهداف ومطامع إسرائيلية يمكن أن تجنيها من التطبيع مع العرب تتلخص بالتالي:

1. أهداف ومطامع اقتصادية: عبر استغلال الثروات الطبيعية والنفطية الخليجية لصالحها،¹² وعندما تنتهي أزمة جائحة كورونا، سيحرص الإسرائيليون على استكشاف الصحاري والشواطئ ومراكز التسوق في الخليج.¹³ كذلك فإن أهم ثروة ومطمع اقتصادي هو النفط الخليجي، أولاً؛ وكما وضع الدكتور عبد الله النفيسي، خلال برنامج بلا حدود عبر قناة الجزيرة قبل عشرين عاماً، أن هناك أسباباً خفية

¹⁰ الحملة الدولية للعودة إلى فلسطين، لقاء دولي ببيروت وغزة: كل أشكال التطبيع مع "الكيان الصهيوني" خيانة، موقع وكالة الأناضول، 2019/3/5، انظر: <https://www.aa.com.tr> (اطلع عليه في 2021/2/3)

¹¹ التطبيع العربي مع إسرائيل.. مظاهره ودوافعه، موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2020/6/21، انظر: <https://www.alaraby.co.uk>، نقلاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (اطلع عليه في 2021/2/2)

¹² الأهداف الإسرائيلية من التطبيع مع العالم العربي...، موقع الوفاق أون لاين، 2020/10/26، انظر:

<https://al-vefagh.ir/News/294549.html?catid=20&titl> (اطلع عليه في 2021/2/4)

¹³ جيرمي بوين، تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين: خمسة أسباب توضح أهمية الخطوة التاريخية، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2020/9/15، انظر: <https://www.bbc.com> (اطلع عليه في 2021/2/4)

لـ"إسرائيل" من التطبيع، فالنفت الخليجي هو قريب من "إسرائيل"، ورخيص، وحالياً يستورد الصهاينة النفط من الخارج، فعندما يتمّ التطبيع سيسهل عليهم الحصول على نفط الخليج بأرخص الأسعار، ثانياً؛ إن السوق الخليجية هي سوق ذات نمط استهلاكي متسارع، ربما قد تستهدف "إسرائيل" تحويل السوق إلى محطة "ترانزيت" لبضائعها وإعادة تصديرها كما يجري في دبي، وثالثاً؛ توطين الفلسطينيين في الصحراء الخليجية.¹⁴

2. أهداف ومطامع سياسية: استغلت "إسرائيل" التغيرات الإقليمية والعالمية؛ خصوصاً بعد اتفاقات "السلام" مع مصر والأردن والفلسطينيين، ولاحقاً ما سمي بـ"الربيع العربي"، وانهيار أنظمة عربية بائدة، والخطر الإيراني، كي تحصد ثماراً دبلوماسية وسياسية وتحقق أهدافاً استراتيجية، على شكل اتفاقات تطبيع رسمية،¹⁵ فالهدف الأساسي هو شطب القضية الفلسطينية وتصفيتها، وقبر حق العودة، ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود سنة 1967 وتكريس الاحتلال للأراضي الفلسطينية وإضعاف السلطة الفلسطينية، عدا عن تسوية القضية بعيداً عن "المبادرة العربية للسلام".¹⁶

3. أهداف جيو-سياسية.¹⁷

4. أهداف مخبراتية: يتضح ذلك للباحثة من خلال البند رقم 4 من "اتفاق أبراهام"؛ حيث ستعرج الباحثة عليه عند ذكر الآثار في المبحث الثاني.

ثالثاً: أهداف التطبيع من وجهة نظر أمريكا الراحية للاتفاق:

إن إدارة ترامب لديها مصلحة في تنفيذ تصور استراتيجي لإعادة تنظيم ميزان القوى في الشرق الأوسط، وتسعى لتحالف سني لمجابهة إيران ولتقوية نفوذها في

¹⁴ قناة الجزيرة، برنامج "بلا حدود"، 2000/4/12، انظر: قناة أحمد منصور، موقع يوتيوب، 2020/4/29، انظر: <https://www.youtube.com> (اطلع عليه في 2021/2/4)

¹⁵ الأهداف الإسرائيلية من التطبيع مع العالم العربي...!، موقع الوفاق أون لاين، 2020/10/26. (اطلع عليه في 2021/2/3)

¹⁶ المرجع نفسه.

¹⁷ المرجع نفسه.



مقابل الصين وروسيا، كما وتهدف إلى تقديم مخطط جديد لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع تحرير الدول العربية من الالتزامات التقليدية للقضية الفلسطينية.¹⁸

ويبقى القول باتجاه؛ إن التطبيع العربي الإسرائيلي أصبح يُشكّل أهم المكونات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، انطلاقاً من أنه سيحقق أبرز مكوّن للاستراتيجية الأمريكية؛ وهي إزالة إفرازات الصراع والعداء، وتدشين روابط تعاونية بين العالم العربي و"إسرائيل" تنهي احتمال نشوب الحروب.¹⁹

الفرع الرابع: أسباب رفض التطبيع:

1. إن "إسرائيل" تعدّ دولة احتلالٍ لأراضٍ عربية وفلسطينية، فهي دولة تحتل أراضٍ عربية كفلسطين، وجنوب لبنان، وهضبة الجولان، وبعض المناطق في الضفة الغربية التي تمسّ الأردن؛ هذا الاحتلال جعل هناك حساسية لكي تقيم بعض الدول العربية اتفاقيات، حيث كانت بمجرد حدوث هذا الاحتلال وإلى عهد قريب متمسكة بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وحقّ كافة الدول العربية باستعادة أراضيها. وقد اتخذت مواقف منذ إنشاء جامعة الدول العربية؛ تستنكر التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي قبل التوصل إلى حلٍّ للقضية الفلسطينية، ففلسطين ما زالت تخضع لاحتلال إسرائيلي مجرم، وعليه؛ فإنّ أحكام القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention لسنة 1949 بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، تنطبق على الأراضي الفلسطينية، والقانون الدولي الإنساني بصورة عامة،²⁰ لذلك رأت منظمة العفو الدولية Amnesty International أنه لا يمكن لأيّ اتفاق دبلوماسي أن يغيّر الواجبات القانونية لـ "إسرائيل" كقوة محتلة، ويجب أن تشمل أي عملية تهدف إلى "سلام" عادل ودائم في "إسرائيل" / فلسطين؛ كإزالة المستوطنات الإسرائيلية غير

¹⁸ محمد بدر، "اتفاق إبراهيم" ما هي أهداف الإمارات وترامب وإسرائيل؟، موقع الحدث، 2020/10/2، انظر: <https://www.alhadath.ps/article> (اطلع عليه في 2021/2/4)

¹⁹ سعيد يقين داود، "التطبيع بين المفهوم والممارسة: دراسة حالة التطبيع العربي - الإسرائيلي"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، فلسطين، ص 99.

²⁰ تقرير اللجنة القانونية حول عدم المشروعية القانونية للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، المجلس التشريعي الفلسطيني، الدورة غير العادية الخامسة، الجلسة الأولى، الاجتماع الخامس والسبعون، رام الله وغزة، 2020/10/14؛ وانظر أيضاً: اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل: أسئلة وأجوبة متكررة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020/8/16، انظر: <https://www.nad.ps> (اطلع عليه في 2020/11/23)

القانونية، وكما يجب أن تشمل التسوية السلمية ووضع حدٍّ للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، والتعويض لضحايا الجرائم بموجب القانون الدولي.²¹

2. ممارسات "إسرائيل" الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني من حروب، وقتل، وعدم احترام لحق الطفل وحق المرأة، والحقوق التي نصّت عليها اتفاقيات جنيف الأربعة، لا سيّما اتفاقية جنيف الرابعة للأشخاص الذين يرحلون تحت الاحتلال "حماية المدنيين"، واتفاقيات حقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و"إسرائيل" دولة موقعة على هذه العهود لكنها لا تحترم بنودها، وهذا السبب أدعى لرفض بعض الدول الحرة للتطبيع.

3. عدم احترام "إسرائيل" للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة؛ لا سيّما قرار 194 "عودة اللاجئين وتعويضهم"، وحق تقرير المصير.²²

4. سبب شرعي، فبالرغم من أن البحث يتناول الجانب القانوني إلا أنني كباحثة مسلمة بالدرجة الأولى لا بدّ وأن أعرج ولو بالقليل على فتاوى بعض العلماء؛ فمنها فتوى موريتانية تقول إن العلاقة مع الكيان الغاصب لأرض فلسطين المحتل لبيت المقدس وأكنافه حرام ولا تجوز بحال، وذلك لأن "حقيقة هذا التطبيع هو مساندة ودعم كامل للصهاينة الغاصبين على كافة ما يقومون به من حصار وقتل وتدمير، ولا يمتّ إلى الصلح بصلة..."²³

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لاتفاقات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي:

في هذا المطلب ستبين الباحثة دلالة تسمية الاتفاق الرسمي الثلاثي بـ "اتفاق أبراهام"، والتكييف القانوني له، وتوضح ما إذا كان هناك فرق بين اتفاق التطبيع وبين اتفاقات "السلام" العربية الإسرائيلية السابقة، ككامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو، ثم ختاماً،

²¹ هذه الدول والمنظمات نددت بقرار البحرين تطبيع العلاقات مع إسرائيل، العربي الجديد، 2020/9/12. (اطلع عليه في 2020/11/23)

²² مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد أبو مصطفى، 2020/12/30.

²³ فتوى موريتانية في تحريم التطبيع، موقع العلم، 2021/2/1، انظر: <http://elalem.info> (اطلع عليه في 2021/3/3)

توضح فيما إذا كان هناك علاقة قانونية بين "اتفاق أبراهام" و"صفقة القرن"، وذلك عبر الفروع التالية:

الفرع الأول: دلالات تسمية اتفاقيات التطبيع الثلاثي بـ "اتفاق أبراهام".

الفرع الثاني: التكيف القانوني لـ "اتفاق أبراهام" وفق القانون الدولي.

الفرع الثالث: الفرق بين اتفاقيات التطبيع واتفاقيات "السلام" العربي الإسرائيلي السابقة.

الفرع الرابع: العلاقة القانونية بين اتفاق التطبيع و"صفقة القرن".

الفرع الأول: دلالات تسمية اتفاقيات التطبيع الثلاثي بـ "اتفاق أبراهام":

إن المقصود من كلمة أبراهام هو سيدنا إبراهيم عليه السلام أبو الأنبياء، وأن أمريكا، الجهة الراعية للاتفاق، تبنت التسمية الدينية له؛ لتدل على مدى انغماس إدارة ترامب بالعقلية الأيديولوجية التي شكلت الخلفية الأساسية لعناصر خطتها المسماة بـ "صفقة القرن"، وتكريس البعد الديني على البعد السياسي والحوار القائمة على القانون الدولي والشرعية الدولية، حيث لم تشكل هذه الاتفاقيات حلاً متوازناً لإنهاء الصراع بل تؤججه؛ لا سيما أن استخدام الرواية والعقلية الدينية في الصراع لن تسهم في حله ولن تقود إلى سلام بين أنصار الديانات الثلاث، بل على العكس ستفاقم الصراع وستحوه إلى حرب بين الأديان.²⁴

الفرع الثاني: التكيف القانوني لـ "اتفاق أبراهام" وفق القانون الدولي:

يعدّ "اتفاق أبراهام" وفق القانون الدولي إجراءً صحيحاً، فهو عبارة عن اتفاق مكتوب تمّ بين أكثر من دولتين تنتميان للأسرة الدولية ويهدف إلى إحداث نتائج قانونية؛ وهو ينطبق على مصطلح المعاهدة بالمفهوم الواسع الذي أشارت إليه اتفاقية فيينا Vienna Convention on the Law of Treaties (VCLT) لسنة 1969؛ المعاهدة هي "كل اتفاق يعقد بين أعضاء الأسرة الدولية ويهدف إلى إحداث نتائج قانونية معينة".²⁵

²⁴ اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل: أسئلة وأجوبة متكررة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020/8/16. (اطلع عليه في 2020/11/23)

²⁵ قانون فيينا لسنة 1969 المادة رقم 3.

لكن عند النظر لما تمّ التوقيع عليه تحت ما يسمى باتفاقات التطبيع؛ نجد أن الكلمة المستخدمة لتوصيف الأمر هي "اتفاق أبراهام" بين تل أبيب وأبو ظبي والمنامة؛ فهل وفق القانون الدولي تختلف المعاهدة عن الاتفاقية أو الاتفاق، وحتى نصل لتحديد الطبيعة القانونية لما تمّ توقيعه؛ فإن الباحثة ستعرج بشيء من التفصيل على الفرق بين كلٍّ من المعاهدة والاتفاقية والاتفاق من خلال السطور التالية.

إن تعبيراً المعاهدة والاتفاقية convention هما مترادفان وتصبح التفرقة بينهما في أكثر الأحيان، فالمادة 38 من نظام محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) مثلاً؛ تتحدث عن الاتفاقيات الدولية وتستعمل هذا التعبير ككلمة مرادفة لكلمة معاهدة، وعلى الرغم من ذلك فإن البعض يؤكد على استعمال وتفضيل تعبير الاتفاقية على المعاهدة في حالات ثلاث، الأولى؛ حينما يكون أحد الأطراف منظمة دولية، حيث إن المعاهدات تفرض تدخل رئيس الدول، وليس للمنظمات رئيس مماثل، وعلى ذلك فإن المعاهدات التي تعدها هيئة الأمم المتحدة أو فروعها تُدعى اتفاقيات، والحالة الثانية؛ عند الحديث عن الاتفاقيات الجماعية المتضمنة قواعد قانونية دولية؛ كاتفاقيات لاهاي Hague Conventions حول قانون الحرب وتسوية المنازعات الدولية، واتفاقيات جنيف حول المواضيع المختلفة "قانون المعاهدات وقانون البحار..."؛ أما الحالة الثالثة؛ فهي عند الحديث عن الاتفاقيات في الحقل الاقتصادي كالاتفاقيات الجمركية.²⁶

وتلاحظ الباحثة أن أياً من الحالات الثلاثة، السابقة الذكر، لا تنطبق على "اتفاق أبراهام"؛ فهو ليس اتفاقاً بين منظمات دولية أو أحد أطرافها منظمة، ولا هو اتفاق جماعي، ولكنه اتفاق متعدد المجالات ومنها الاقتصادية، فيمكن اعتباره اتفاقية وهو كذلك سمي.

فالالاتفاق بالمعنى اللغوي يعني اجتماع وجهات النظر والتفاهم حول نقطة أو مسألة معينة، ويعنى باللغة القانونية التصرف الذي يتخذه طرفان، أو أكثر، برضاها بهدف إحداث نتائج قانونية بينهما وهذا التصرف له أشكال وأغراض مختلفة فهو قد يكون بين دول، أو بين دولة ومنظمة دولية، أو بين منظمات دولية، أو بين دولة وفرد، أو بين أفراد، وقد يكون اتفاقاً إقليمياً أو تجارياً أو صناعياً أو ثقافياً، وقد يعقد بالطريقة التي تعقد بها المعاهدة أو أشكال خاصة أخرى.²⁷

²⁶ محمد المجذوب، القانون الدولي العام (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1994)، ص 327.

²⁷ المرجع نفسه، ص 327-328.



نلاحظ مما سبق أن المعاهدات تعقد بتدخل رئيس الدولة، بينما الاتفاقات العادية بالشكل المختصر تعقد دون تدخل الرئيس، بل عادة بواسطة وزراء الخارجية أو رجال السلك الدبلوماسي، وهذا ما تمّ بالفعل في مراسيم توقيع "اتفاق أبراهام".

فلا يوجد ما يمنع الدول من إقامة علاقات واتفاقات فيما بينها طالما أن كلتاهما عنصراً من الأسرة الدولية، وليس هناك ما يمنع قانوناً أن تقيم الإمارات والبحرين وغيرها من الدول المطبّعة علاقات مع "إسرائيل"؛ التي تعدّ في المجتمع الدولي كدولة هي موجودة ومعترف بها وممثلة بكل المنظمات والمؤسسات الدولية، ما عدا تجاه الدول التي لا تقرّ أو لا تعترف بها.²⁸

فمن ناحية القانون الدولي تعدّ "دولة إسرائيل" معترف بها لدى المجتمع الدولي. ففي 1947/11/29 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations قرارها المشؤوم رقم 181 بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وقد حاز القرار أغلبية الثلثين بضغط أمريكي ودعم روسي قوي، بالرغم من أن هذا القرار غير ملزم ومخالف للأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة من حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير مصيرهم بأنفسهم،²⁹ إلا أن "إسرائيل" حصلت على تصويت دولي بإقامة "دولة إسرائيل" سنة 1948 بالرغم من عدم اعتراف الفلسطينيين والدول العربية بوجودها؛ حيث جاء في قرار الجمعية العامة رقم A/RES/273(III) الصادر في 1949/5/11 على وجه الخصوص أنه أخذاً بعين الاعتبار بيان "دولة إسرائيل" بشأن قبولها الالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة Charter of the United Nations، وتعهدتها بتنفيذ هذه الالتزامات منذ أن تصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وبناءً على القرارين الصادرين في 1947/11/29 وفي 1948/12/11، ونظراً للبيانات والتفسيرات التي قدمها مندوب حكومة "إسرائيل" في اللجنة السياسية بصدد تنفيذ القرارين المذكورين، وفي ضوء ذلك قررت الجمعية العامة قبول "إسرائيل" في عضوية الأمم المتحدة، حيث تبنت الجمعية هذا القرار في جلستها العامة رقم 207، بـ 27 صوتاً مقابل 12 وامتناع 9، ولكن مع ذلك لم تفعل الحكومة الإسرائيلية شيئاً لتنفيذ هذا القرار.³⁰

²⁸ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد أبو مصطفى، 2020/12/30.

²⁹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 59-60.

³⁰ حنا عيسى، "أهمية القرار 194 لعام 1948م بخصوص قضية اللاجئين"، مجلة الميلاء، القدس، فلسطين، العدد 21، تشرين الأول/أكتوبر، 1997، ص 49.

فأي اتفاق يوقع بين أي دولة من دول المجتمع الدولي وأخرى سواء كان اقتصادياً أم سياسياً أم اجتماعياً أم ثقافياً أم تجارياً أم عسكرياً؛ لا يوجد ما يمنعه وهو اتفاق صحيح وفق القانون الدولي، ولا يحتاج إلى أي غطاء إلا إذا كان غير مشروع ويخالف مبادئ الأمم المتحدة، وداستير الدول هي التي تمنع إقامة أي اتفاق بناءً على معيار مخالفته للنظام والآداب العامة في الدولة أم لا. فما توقعه الدول بين بعضها البعض هو شأن داخلي بينهم، وإذا كان لا يختلف مع دساتيرها، ووفق القانون الدولي فهو أمر مشروع.

الفرع الثالث: الفرق بين اتفاقيات التطبيع واتفاقيات "السلام" العربي الإسرائيلي السابقة:

يجب التفريق بين اتفاقيات التطبيع وبين اتفاقيات إطار "السلام" في الشرق الأوسط؛ مثل كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، فالأخيرة تمت في سياق حروب بين أطرافها، فقد جاءت لتحديد الحدود وتوقف القتال، فهناك حاجة لإبرامها، ففي مصر مثلاً نجد الشعب المصري إلى اليوم غير متقبل للوجود الإسرائيلي على مصر، ولكن هناك اتفاقية "سلام" وجيوش تحرسها، فقد فرضت أمراً واقعاً موجوداً بين دولتين، وهذه الدول بعد توقيعها هذه الاتفاقيات لم يحدث بينها الترحيب والانفتاح التجاري والاقتصادي وغيره كما في "اتفاق أبراهام"،³¹ أو الذي يعدّه البعض أنه يميل إلى كونه تحالف استراتيجي أكثر منه اتفاق تطبيع، فهو على عكس اتفاقيات "السلام" السابقة التي وقعتها مصر في سنة 1978 والأردن في سنة 1994 لتسوية نتائج الحروب السابقة مع "إسرائيل"، فقد جاءت سياقاته لتعكس التحالفات الاستراتيجية والعسكرية التي تتشكل في المنطقة، فكل من الإمارات والبحرين لا تملكان حدوداً مشتركة مع "إسرائيل"، ولم تخوضا حروباً مباشرة معها، بل على العكس تماماً، عقدت الدولتان علاقات متعددة المجالات مع تل أبيب، منذ أكثر من عقد من الزمان.³²

³¹ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد أبو مصطفى، 2020/12/30.

³² محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الإماراتي/ البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/20، انظر: studies.aljazeera.net (اطلع عليه في 2020/2/5)



الفرع الرابع: العلاقة القانونية بين اتفاق التطبيع و"صفقة القرن":

"إن تطبيق البعد الإقليمي في صفقة العصر والهادف إلى بناء تحالف إقليمي بين الدول العربية لا سيّما دول الخليج وبين "إسرائيل" هو في الواقع على حساب الحقوق الفلسطينية، وليس لمواجهة أخطار وهمية كخطر إيران وخطر الإرهاب"³³، ولا يمكن فصل اتفاق التطبيع العربي - الإسرائيلي عن الخطة الأمريكية لتسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فالإدارة الأمريكية تسعى ضمن خطتها إلى عكس أولويات "السلام" وعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي، وهذا يعني أن "السلام" يمكن أن يتحقق بعد التطبيع مع الدول العربية، وكما تعتقد الإدارة الأمريكية أنه كلما تقدمت العلاقات العربية - الإسرائيلية زاد عزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي؛ وهو ما سيدفعهم إلى التماهي مع بنود الخطة الأمريكية وقبولها، مما سيؤدي إلى تهميش القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدول العربية³⁴، ويتضح للباحثة من خلال بنود "اتفاق أبراهام"؛ علاقة التطبيع بخطة أمريكا في الشرق الأوسط، وهذا ما سنتذكره في المبحث الثاني.

المطلب الثالث: أبرز قرارات جامعة الدول العربية المناهضة للتطبيع:

القرار العربي الأول برفض التطبيع مع "إسرائيل"؛ كان ينطلق من مبدأ أن "إسرائيل" عدو للأمة العربية ومحتل لأرضها، وهذا القرار لم يظهر بعد حرب 1967 واحتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وقرارات قمة الخرطوم لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات مع "إسرائيل"، بل سابق لذلك، حيث يعود لقرار اتخذته جامعة الدول العربية سنة 1950 يدعو لمقاطعة "إسرائيل"، وقد تمّ كسر هذا القرار عملياً عندما وقّعت مصر اتفاقية "سلام" مع "إسرائيل" سنة 1979، ثم تلتها منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993 مع توقيع اتفاقية أوسلو، وبعد سنة الأردن في اتفاقية وادي عربة، ثم جاءت "المبادرة العربية للسلام" سنة 2002؛ التي قالت بأن وقف المقاطعة واستعداد العرب للاعتراف بـ "إسرائيل" والتطبيع الكامل معها،

³³ اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل: أسئلة وأجوبة متكررة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020/8/16.

³⁴ محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الإماراتي/ البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/20.

مرهون بانسحاب هذه الأخيرة من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، وقيام الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967 مع إيجاد حلٍ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.³⁵

وبعد توقيع اتفاقات التطبيع الحالية، فإن موقف الجامعة لفه الغموض في بداية الأمر، فقد أسقطت مشروع القرار الفلسطيني الراض لاتفاق التطبيع الإماراتي؛³⁶ ثم صدر مؤخراً قراراً على المستوى الوزاري؛ بالتشديد على تمسك الدول العربية بحل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، و"مبادرة السلام العربية" التي أقرت سنة 2002 بكامل عناصرها.³⁷

يلاحظ مما سبق أن للجامعة دورها الذي لا يعدو عن توصيات وقرارات غير ملزمة، ذلك أنها جامعة توافقية لتوطيد الروابط والصلات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الأطراف.³⁸

المبحث الثاني: آثار التطبيع المترتبة على حقوق الفلسطينيين وآليات تفاديها:

من الممكن أن تتأثر حقوق الشعب الفلسطيني المكفولة دولياً بشكل أو بآخر جراء اتفاقيات التطبيع العربي مع الاحتلال؛ وستتطرق الباحثة لأبرز هذه الآثار لا سيما القانونية، ومن ثم تناقش آليات تفاديها؛ وذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: أهم حقوق الشعب الفلسطيني وفق القانون الدولي.
- المطلب الثاني: الآثار القانونية للتطبيع المترتبة على حقوق الفلسطينيين.
- المطلب الثالث: الآليات العملية والقانونية لإحياء القضية الفلسطينية.

³⁵ إبراهيم أبراش، التطبيع وانتهاء معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، موقع حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020/6/18، انظر: <https://hadarat.net>

³⁶ المرجع نفسه.

³⁷ جلسة وزراء خارجية مجلس جامعة الدول العربية، (دورة غير عادية)، موقع المملكة، 2021/2/8، انظر: <https://www.almamlakatv.com> (اطلع عليه في 2021/2/12)

³⁸ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد أبو مصطفى، 2020/12/30.



المطلب الأول: أهم حقوق الشعب الفلسطيني وفق القانون الدولي:

تشير الباحثة هنا بشكل مبسط ومختصر إلى أبرز حقوق الشعب الفلسطيني المكفولة في القانون الدولي، وذلك كالتالي:

- الفرع الأول: حق العودة.
- الفرع الثاني: حق تقرير المصير.

الفرع الأول: حق العودة:

”هو حق كل فرد أو أفراد، وذرياتهم، في العودة إلى الأماكن التي كانوا يقيمون فيها والتي أكرهوا على مغادرتها. وحقهم في استرداد ممتلكاتهم التي تركوها أو فقدوها، أو في الحصول على تعويضات عنها، وحقهم في الحصول على تعويضات عن المعاناة والآلام النفسية التي كابدها“.³⁹

وقد أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات أبرزها القرار رقم 194؛ فالقرار 194 يتكون من 15 بنداً، إلا أن ما يهمننا في جزئية العودة هو البند الحادي عشر حيث ينص على التالي: ”إن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ينبغي أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة ممكنة، وينبغي دفع تعويضات عن أملاك أولئك الذين لا يرغبون في العودة، كما ينبغي تعويضهم عن الخسارة وعن الأضرار اللاحقة بأملاكهم والتي توجب مبادئ القانون الدولي والإنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة دفعها“.

الفرع الثاني: حق تقرير المصير:

لقد نصّ كلٌّ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، Social and Cultural Rights لسنة 1976؛ نصّاً صراحة على أن مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها هو من أهم المبادئ العامة لحقوق الإنسان، فقد ورد في

³⁹ محمود الحنفي، ”القرار 194“، مجلة العودة، مركز العودة الفلسطيني، لندن، العدد الأول، تشرين الأول/أكتوبر، 2007، ص 26.

المادة الأولى منهما، وفي سنة 1958 و1960 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين يمنحاً الشعوب المستعمرة حقّ تقرير المصير من أجل إنماء العلاقات الدولية بين الدول، كما اتخذت سنة 1970 قراراً بحق الشعوب المضطهدة الحصول على تقرير مصيرها ومنحت الشعوب حقّ الكفاح المسلح ضدّ الاستعمار، وقد أكدت قرارات مؤتمر باندونج Bandung Conference سنة 1954 حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في الكفاح المسلح في تحقيق هذا المبدأ.

المطلب الثاني: الآثار القانونية للتطبيع المترتبة على حقوق الفلسطينيين:

يترتب على اتفاقات التطبيع العربي الإسرائيلي عدة آثار إما سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو قانونية؛ وفي هذا المطلب ستحاول الباحثة، بأسلوب التحليل لبندود "اتفاق أبراهام"، استخلاص أبرز الآثار القانونية التي يرتبها هذا الاتفاق، كونه أول اتفاق رسمي عربي واسع المجالات وذلك عبر الآتي:

- الفرع الأول: آثار "اتفاق أبراهام" على الاحتلال الإسرائيلي.
- الفرع الثاني: آثار "اتفاق أبراهام" على العرب المطبّعين.
- الفرع الثالث: آثار "اتفاق أبراهام" على الفلسطينيين.

الفرع الأول: آثار "اتفاق أبراهام" على الاحتلال الإسرائيلي:

1. أن يصبح الاحتلال دولة ذات سيادة معترف بها وأن يخرج من صفة العداوة.⁴⁰
2. يشجع التطبيع الاحتلال، بل ويعطيه الحق بما يفعله تجاه الفلسطينيين؛ بارتكابه للمخالفات القانونية، وبعدم احترامه لمن يقبعون تحت احتلاله، وبالتأكيد على مخالفاته للاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وبالتأكيد على أنها ممارسات صحيحة وهنا خطورة التطبيع؛⁴¹ فموافقة الإمارات على توسيع التعاون الدبلوماسي مع "إسرائيل"؛ هو تفويض مطلق لها ستستغله لمواصلة ارتكاب جرائمها ضدّ الفلسطينيين.⁴²

⁴⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع عبد القادر جرادة، رئيس المركز العربي للعلوم الجنائية وأستاذ القانون الدولي الجنائي المشارك، غزة، 2020/12/20.

⁴¹ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد أبو مصطفى، 2020/12/30.

⁴² اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل: أسئلة وأجوبة متكررة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020/8/16.



3. قد يحقق التطبيع الأمن و"السلام" بعد الرفض العربي لوجوده سنوات طويلة، خصوصاً وأن الكيان الصهيوني يدعي أنه يعيش أفضل لحظاته: إدارة أمريكية شريكة في جرائمه، شبكة علاقات واسعة مع معظم دول العالم، تطبيع عربي غير مسبوق.

لكن الأمور ليست ما يدعي به قادة الكيان الصهيوني، فما تزال الأنظمة العربية في أغلبها لم توقع اتفاقات رسمية معهم، و"سلام" مصر والأردن بارد لا حياة فيه إلا عبر التنسيق الأمني.⁴³

4. هذا الاتفاق لا يشجع "إسرائيل" على الاستمرار في رفض مبدأ "الأرض مقابل السلام" وحلّ الدولتين على أساس حدود ما قبل سنة 1967 فحسب؛ بل يخدم مشروع اليمين المتطرف، "إسرائيل الكبرى"، الاستعماري، مما سيشكل مصدراً دائماً للاضطرابات بالمنطقة، وسيؤثر على السلم والأمن الدوليين، فقد أوضح بالفعل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بعد إصدار البيان المشترك بأنه "قد جلب السلام مقابل السلام"، وقال أيضاً: "من كان يحلم يوماً بوجود اتفاق سلام مع دولة عربية دون عودتنا إلى حدود 1967".⁴⁴

5. اتفاقيات التطبيع تسهم في تخفيف عزلة "إسرائيل" كما وتعدّ إنجازاً حقيقياً للإسرائيليين؛⁴⁵ فـ"إسرائيل" بمختلف حكوماتها طالما سعت بشتى السبل ومنذ أن قامت؛ كي تقيم علاقات علنية مع العالمين العربي والإسلامي، لتحقيق ثماراً دبلوماسية على شكل اتفاقات تطبيع رسمية.⁴⁶

⁴³ عادل عامر، آثار التطبيع على القضية الفلسطينية والكيان الصهيوني، موقع دنيا الوطن، 2020/12/21، انظر: <https://pulpit.alwatanvoice.com/article> (اطلع عليه في 2021/2/4)

⁴⁴ اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل: أسئلة وأجوبة متكررة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020/8/16.

⁴⁵ الأهداف الإسرائيلية من التطبيع مع العالم العربي...!، موقع الوفاق أون لاين، 2020/10/26. (اطلع عليه في 2021/2/3)

⁴⁶ وديع عواودة، الأهداف الخفية لإسرائيل في اتفاقات التطبيع مع العرب، موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2020/9/19، انظر: <https://www.alquds.co.uk> (اطلع عليه في 2021/2/4)

الفرع الثاني: آثار "اتفاق أبراهام" على العرب المطبّعين:

1. تحرر العرب المطبّعين من عبء القضية الفلسطينية والتزاماتهم تجاهها، فلم تُعدّ قضية فلسطين قضيتهم الأولى فالاحتلال أصبح حليفاً لهم، ولم يُعدّ منطق حلّ الدولتين شرطاً واجباً لإنجاح "عملية سلام" شاملة، بل سعت الإمارات خلف الكواليس إلى الترويج لسردية واقع جديد يقلل من شأن وأهمية القضية الفلسطينية، فعلى نحو مفاجئ انتشر وسم (هاشتاج) "فلسطين ليست قضيتي" عبر موقع تويتر Twitter في كل من الإمارات والسعودية، وحصل ذلك قبل بضعة أشهر من الإعلان عن "اتفاقية أبراهام"،⁴⁷ في مخالفة لدستور الإمارات الذي ينصّ على وجوب استهداف سياستها الخارجية لنصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية.
2. التطبيع سيكسر الحاجز النفسي لدى العرب في التعامل مع فلسطين في ظلّ بقاء المحتل، وقد تؤدي لاحقاً إلى تجاوز الحاجز النفسي في التعامل مع المحتل ذاته، وإهمال حقوق الشعب الفلسطيني.⁴⁸
3. إن اتفاقيات التطبيع تشكل مخالفة صريحة لقرارات جامعة الدول العربية المناهضة للتطبيع لا سيّما مشروع "المبادرة العربية للسلام".
4. خسارة العرب الكثير من قوّتهم؛ بسبب فرقتهم وتفرّقهم جراء اتفاقيات التطبيع وما يترتب عليها من التزامات تجاه الاحتلال، فمن أبرز أهداف "إسرائيل" التطبيعية هي عزل الدول العربية بعضها عن بعض.
5. تدمير الثقافة والهوية الحضارية الإسلامية للمنطقة العربية بأكملها وإحداث التفكيك والفوضى داخل كل بلد عربي، وذلك لأنّ التطبيع يتيح لجامعات اليهود ومراكز أبحاثهم ودراساتهم أن تصبح مرجعية علمية للمنطقة، تطبيقاً لبند التعاون الثقافي والأكاديمي في "اتفاق أبراهام"، وبالتالي تعزيز المشروع الصهيوني الموجّه لتدمير العرب.⁴⁹

⁴⁷ حسن البراري، اتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن (عمّان: مؤسسة

فريدريش إيبيرت، 2020)، ص 8.

⁴⁸ عبد القدوس الهاشمي، أخطار التطبيع العربي مع العدو الصهيوني، الجزيرة نت، 8/6/2017.

⁴⁹ عادل الراجحي، التطبيع.. يصبح العدو اللدود صديقاً حميماً، ص 5.



الفرع الثالث: آثار "اتفاق أبراهام" على الفلسطينيين:

هذه الآثار باعتقاد الباحثة تمسّ الفلسطينيين وحقوقهم من عدة جوانب كالتالي:

أولاً: الجانب السياسي:

1. فقدان القيادة الفلسطينية لنفوذ قوي وحلفاء ضمن النظام الرسمي العربي، فمنذ اندلاع الثورات العربية وزيادة نفوذ إيران بالمنطقة بدأ حضور القضية الفلسطينية على الساحة العربية يتآكل بشكل مستمر، فقد أظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني في سنة 2015؛ أن 80% من الفلسطينيين يعتقدون بأن العالم العربي مشغول عنهم بهومومه الأخرى وأن فلسطين لم تعد قضيتها الأولى.⁵⁰

2. يبقى الفلسطينيون على يقين بأن التطبيع يقوّض من فرص نيلهم حقوقهم، بالرغم من تظاهر الإمارات بأن الاتفاق جاء من أجل مساعدة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم،⁵¹ فقد كذّب بنيامين نتنياهو هذه المواقف الإماراتية، ورأى أن الاتفاق "فتح عهداً جديداً في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي"، مؤكداً أن تطبيع العلاقات مع دولة الإمارات ستكون نتيجته تأجيل مخطط الضم الإسرائيلي، الذي لم يتخلّ عنه، وأضاف: "لقد جلبت السلام، وسأحقق الضم". بينما صرّح مسؤول إسرائيلي كبير أن "إسرائيل" مصممة على ضمّ مناطق في الضفة الغربية، مضيفاً "أن إدارة ترامب طلبت منها تعليق إعلان السيادة مؤقتاً بغية البدء بوضع اتفاق السلام التاريخي مع الإمارات وضع التطبيق"⁵²

3. أثر التطبيع على ممارسة حقّ الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال وتقرير مصيره:

لقد أضعف "اتفاق أبراهام" الموقف العربي والإسلامي والفلسطيني والدولي الداعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الفلسطينيين لحقهم في تقرير مصيرهم واستقلالهم؛ حيث يعدّ ذلك ركيزة أساسية لأي حلّ عادل للقضية الفلسطينية وتفصيل ذلك كالتالي:

⁵⁰ محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الإماراتي/ البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/20. (اطلع عليه في 2020/2/5)

⁵¹ حسن البراري، اتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن، ص 9.

⁵² ماهر الشريف، اتفاق لم يكن مفاجئاً، لكنه شكّل طعنة للفلسطينيين، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020/8/14، انظر: <https://www.palestine-studies.org/ar> (اطلع عليه في 2021/2/12)

أ. ملاحقة المقاومة الفلسطينية في فلسطين وخارجها؛ سيضعف التطبيع حقّ الفلسطينيين في ممارسة حقّ مقاومة الاحتلال، المشروع بشتى الوسائل، وسيؤدي هذا التطبيع إلى ملاحقة أنشطة المقاومة وكل من يفكر في مجابهة الاحتلال الإسرائيلي ولو بالكلمة، وطرده الفلسطينيين المشبوهين ومقاطعتهم؛ كما حصل مع محمد عساف الفنان الفلسطيني كأبسط مثال، وسيضعف موقف الفلسطينيين وسينفردون بالصراع مع الاحتلال كونهم أصحاب القضية.

ويتضح ذلك كله من نصّ البند رقم 534 من "اتفاق أبراهام"، حيث وبقراءة تحليلية من وجهة نظر الباحثة للنصّ، فإن المقاومة الفلسطينية قد تتعرض للمضايقات؛ ويؤكد هذا القول ما ذهبت إليه صحيفة إسبانية تدعى بوبليكو Publica في تقرير لها بعنوان "التطبيع العربي الإسرائيلي يسحق القانون الدولي" أن "المقاومة الفلسطينية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي الوحشي لا تُنعت "بالإرهاب" فحسب في أوروبا المقفرة وغير المنطقية بشكل متزايد، بل تتبنى الدول العربية أيضاً هذا الموقف، وهي الدول التي تخلت عن العدالة في بحثها عن السلطة وحماية كل شيء بما في ذلك الفساد". وأضافت الصحيفة: "ربما لا يوجد صراع آخر في العالم حيث يدعي المعتدون "الدفاع عن النفس" لتبرير التجاوزات التي يرتكبونها يومياً، ولا يوجد صراع آخر تصنف فيه الأعمال المشروعة لمكافحة الاحتلال العسكري على أنها "إرهابية"، مع استخفاف يتعارض مع القانون ومفارقة تسامح المجتمع الدولي". وختمت الصحيفة أنه "يجب حل السلطة الفلسطينية قريباً، فمن المحتمل أنه في وقت قصير جداً سيكون الضرر الذي سيلحق بالقضية الفلسطينية لا رجوع فيه تماماً، وستنتهي إسرائيل التي تروج لها أوروبا بأنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" بالإعلان عن سيادتها على جميع الأراضي المحتلة، وهو أمر يحدث بالفعل".⁵⁴

⁵³ بند رقم 4 من اتفاق أبراهام: "السلام والاستقرار: يولي الطرفان أهمية للتفاهم والتعاون والتنسيق بينهما في مجالات السلام والاستقرار، باعتبار ذلك ركيزة أساسية لعلاقتهما وسيلة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ككل. ويتعهد الطرفان باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي أنشطة إرهابية أو عدائية ضدّ بعضهما البعض في أراضيها أو انطلاقاً منها، ورفض أي دعم لمثل هذه الأنشطة في الخارج أو السماح بمثل هذا الدعم في أراضيها أو انطلاقاً منها. كما يتعهد الطرفان بدراسة هذه الأمور ومناقشتها بانتظام، وإبرام اتفاقات وترتيبات مفصلة بشأن التنسيق والتعاون".

⁵⁴ شافية محمدي، "بوبليكو": التطبيع العربي مع إسرائيل يسحق القانون الدولي، موقع عربي، 21، 2020/9/15، انظر: <https://arabi21.com/story> (اطلع عليه في 2020/11/23)



ب. قطع الكثير من طرق المداد للمقاومة الفلسطينية سواء العسكرية أم التمويينية، كما تقلل مساحة الوجود للفصائل الفلسطينية على التراب العربي، ومن ثم يقطع سبيل التواصل بين الخارج والداخل لهذه الفصائل، وستجد نفسها في مأزق، كلما وجدت الدول العربية تهول باتجاه الكيان الصهيوني، غير عابئة بما تجره هذه الهولة من تنسيق أمني عالٍ مع الكيان الصهيوني في المجال الأمني والاستخباراتي خصوصاً، مما يضرها ضرراً كبيراً.⁵⁵

ج. خطر عقد اتفاقات ثنائية في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، كما نصّت المادة رقم 5 من الاتفاقية،⁵⁶ حيث يخشى التعاون باستخدام الطيران الإسرائيلي وتنفيذ هجمات على الفلسطينيين، فقد تستعين "إسرائيل" بالدول العربية المطبّعة لخوض حرب بالوكالة ضدّ الشعب الفلسطيني.

4. أثر التطبيع على حقّ الفلسطينيين بالعودة للأرض المحتلة، وتعويضهم، وإقامة دولتهم على حدود سنة 1967، وفق قرار التقسيم 181 و"المبادرة العربية للسلام" التي تعترف بحلّ الدولتين:

تستنجد الباحثة من البند السابع من "اتفاق أبراهام" الذي ينصّ على أجندة استراتيجية للشرق الأوسط: يقف الطرفان على استعداد للانضمام إلى الولايات المتحدة لتطوير وإطلاق "أجندة استراتيجية للشرق الأوسط": من أجل توسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاستقرار في المنطقة، وغيرها من أشكال التعاون الإقليمي. وتستنجد أن الاتفاق لم يُشر بشكل صريح ما هي الأجندة الاستراتيجية للشرق الأوسط، وما هو مضمونها! ولكن الباحثة تعتقد أن المقصود بها صفقة ترامب "صفقة القرن".

⁵⁵ عادل الراجحي، التطبيع.. أصبح العدو اللدود صديقاً حميماً، ص 16.

⁵⁶ بند رقم 5: "التعاون والاتفاقات في مجالات أخرى: يعمل الطرفان على دفع قضية السلام والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وإطلاق العنان للإمكانات العظيمة لبلديهما والمنطقة، ومن أجل تلك الأغراض يبرم الطرفان اتفاقيات ثنائية في المجالات التالية في أقرب وقت ممكن عملياً: الرعاية الصحية، والعلوم، والتكنولوجيا، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والسياحة، والثقافة، والرياضة، والطاقة، والبيئة، والتعليم، والترتيبات البحرية، والاتصالات والبريد، والزراعة والأمن الغذائي، والمياه والتعاون القانوني".

ذلك أن "صفقة القرن" لها بُعد إقليمي يهدف إلى بناء تحالف إقليمي بين بعض الدول العربية، وخصوصاً الخليجية، وبين "إسرائيل"، وهذا التحالف سيكون في الواقع على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وليس لمواجهة أخطار وهمية كخطر "الإرهاب" أو الخطر الإيراني.⁵⁷

ثانياً: الجانب الثقافي:

إن التطبيع "يستهدف جهاز مناعة الأمة، ويستهدف تحقيق حالة استلاب ديني وحضاري وثقافي وتاريخي في الأمة، وأن تحل الرواية اليهودية الصهيونية مكان الرواية الإسلامية، العربية، الفلسطينية. وهذا لن ينجح".⁵⁸ والتطبيع بكافة أشكاله لا سيماً الثقافي يعدّ من أخطر المجالات على القضية الفلسطينية، فتعتقد الباحثة أنه سيتم شطب فلسطين من المناهج التعليمية للدول العربية المطبّعة في إطار التعاون الثقافي، وبالتالي تعزيز الرواية الإسرائيلية، وتقويض فرص الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه وفقدانه للدعم العربي لقضيته العادلة، وبالتالي تكريس الاحتلال وتماديه في ممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني.

فقد أورد موقع صحيفة ידיعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth أن الإمارات بدأت فعلياً بتدريس معاهدة "السلام" بين الإمارات و"إسرائيل" لطلبة المدارس الإماراتية، وتركز على قضايا التعاون، و"السلام"، والقيم الإسلامية الأساسية، والخصائص الوطنية الإماراتية.⁵⁹

⁵⁷ اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل: أسئلة وأجوبة متكررة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020/8/16، ص 2.

⁵⁸ ورقة عمل للأستاذ الدكتور محسن محمد صالح، ضمن الجلسة الثانية التي كانت بعنوان "التطبيع العربي بين الاستراتيجية الصهيونية والهولة العربية" من "المؤتمر الدولي لمقاومة التطبيع"، الذي نظمه المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2021/3/3-2/27، عبر نظام مؤتمرات الفيديو، موقع المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع وموقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/2/28، انظر:

<http://www.panc.ps/print/2021>، و <https://www.alzaytouna.net> (اطلع عليه في 2021/3/3)

⁵⁹ قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1-2020/10/26، سلسلة ملف معلومات 27 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 95، انظر: <https://www.alzaytouna.net> (اطلع عليه في 2021/3/3)

ختاماً، فإن الباحثة سلطت الضوء على مدى تأثير الحقوق الفلسطينية جراء اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع "إسرائيل"، وهذا لا يعني أن حقوق الشعب الفلسطيني ستتغير أو ستخالفها الإمارات، فالإمارات دولة لا تستطيع مخالفة ميثاق الأمم المتحدة أو تنكر حقوق الشعب الفلسطيني المكفولة وفق قرارات الأمم المتحدة؛ لكن الآثار الخفية تتمثل بتقويض فرص الفلسطينيين لنيل حقوقهم المشروعة.

وأكد على ذلك الأستاذ صلاح عبد العاطي الناشط الحقوقي الفلسطيني؛ بأنه لا يترتب على عملية التطبيع انتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني أو الاتفاق على القضية الفلسطينية، لكن الآثار القانونية المترتبة تتمثل في تراجع مكانة القضية الفلسطينية ودعم الحقوق الفلسطينية والعربية من قبل النظام العربي وجامعة الدول العربية، مما سيضعف من حضور القضية الفلسطينية ومكانتها.⁶⁰

المطلب الثالث: الآليات العملية والقانونية لإحياء القضية الفلسطينية:

تذكر الباحثة على شكل نقاط أهم ما يمكن اتخاذه لإعادة الزخم للقضية الفلسطينية وذلك كالتالي:

1. قانونياً: ضرورة رفض البرلمانات العربية المصادقة على قرارات التطبيع، والعمل على سنّ تشريعات تُدين وتفصح كل المطبوعين من أشخاص ومؤسسات، وتجرم أفعالهم التطبيعية.

2. على المحامين العرب: تفعيل المطالبات القضائية للطعن في قرار التطبيع مع "إسرائيل" كما حدث في المغرب، حيث تقدّم المحامي والمنسق العام لـ "المؤتمر القومي الإسلامي"، خالد السفياني، بطعن في قرارات السلطة الحكومية ذات العلاقة بالتطبيع السياسي والديبلوماسي والاقتصادي والسياحي مع تل أبيب، أمام محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في المغرب.⁶¹

3. ترى الباحثة ضرورة تفعيل المقاطعة الاقتصادية لـ "إسرائيل"، عبر نشر المنتجات والشركات التي تروج لمنتجات "إسرائيل" في الدول العربية والغربية، مع

⁶⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع صلاح عبد العاطي، رئيس مجلس إدارة الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني - حشد، عبر موقع فيسبوك، غزة، 2021/2/15.

⁶¹ عادل نجدي، المغرب: دعوى قضائية لإسقاط التطبيع مع إسرائيل، العربي الجديد، 2021/12/29. (اطلع عليه في 2021/2/4)

تضمنتها عبارات وصور تؤكد ارتكاب "إسرائيل" جرائم وممارسات قمعية بحق الفلسطينيين، وبالتالي فضحها وتعريتها.

4. تشكيل أوسع حائط صدّ لضمان انتزاع مزيد من القرارات الداعمة لحقوق ونضال الشعب الفلسطيني،⁶² والعمل على محاسبته أمام المحكمة الجنائية الدولية (International Criminal Court (ICC).

5. تشكيل خطة عربية توعوية لإنقاذ الوعي العربي من مخاطر التطبيع، وللتأكيد على الرواية الفلسطينية ودحض الرواية الإسرائيلية.

6. تكثيف النشاطات التوعوية لدول شرق آسيا لكونها ساحة مهمة كدول إندونيسيا وماليزيا وغيرها، فللموساد Mossad وقواه الناعمة دور كبير في اختراق وعي هذه الشعوب، عبر الوفود الصهيونية، ونشر مرئيات، فيديوهات، باللغة المالايوية أو الإندونيسية، فهي تحتاج جهد لإظهار حقيقة الكيان الصهيوني البشع.⁶³

7. أخيراً على الصعيد الفلسطيني؛ يجب العمل على إنهاء الانقسام السياسي، حتى يتسنى لأصحاب القضية إحياءها وفق برنامج واستراتيجية متفق عليها.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، توصلت الباحثة إلى عدة نتائج وتوصيات وهي كالتالي:

أولاً: النتائج:

1. حقوق الشعب الفلسطيني مثبتة في القانون الدولي ولا تلغيها أي اتفاقية دولية.
2. مصطلح التطبيع لم يُعرّفه أي فقيه قانوني من قبل وليس له أي تعريف في القانون الدولي؛ إنما يأتي في سياق غير طبيعي، وأطلق كغطاء لتبرير قيام الدول العربية بإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة احتلال ما زالت تمارس انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

⁶² مقابلة أجرتها الباحثة مع صلاح عبد العاطي، 2021/2/15.

⁶³ بكر أبو بكر، "التطبيع" بين فكر الإلغاء - وضرورة الاتصال، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2018/11/2، انظر: <https://democraticac.de> (اطلع عليه في 2021/2/4)



3. الطبيعة القانونية لـ"اتفاق أبراهام" وفق القانون الدولي؛ هو اتفاق دولي لا يوجد ما يمنعه قانوناً طالما لا يخالف مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، إلا أن أسباب رفضه من الشعوب العربية تتمثل في أنه يخالف قرارات جامعة الدول العربية ذلك أن أحد أطرافه يعدّ دولة تحتل، وما زالت، أجزاء من الأراضي العربية، والتطبيع معه هو موافقة غير مباشرة على جرائمه وإعطائه الحق في ارتكاب المزيد.

4. يترتب على اتفاقات التطبيع العربي الإسرائيلي عدة آثار، إما سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو قانونية...؛ أما القانونية فهي في ثلاثة اتجاهات، الأول؛ على الاحتلال الإسرائيلي، بأن يصبح الاحتلال ذو سيادة معترف بها وأن يخرج من صفة العداوة لدى الدول المطبّعة، وكأنها أعطت الحق للاحتلال بارتكاب المزيد من الجرائم بحق الفلسطينيين؛ والثاني؛ على العرب، فلم تُعدّ فلسطين قضيتهم الأولى! كما يُشكّل التطبيع مخالفة صريحة لقرارات جامعة الدول العربية؛ التطبيع يدمر الثقافة والهوية الحضارية الإسلامية للمنطقة العربية بأكملها، والثالث؛ على الفلسطينيين، فالتطبيع يضعف الموقف العربي والإسلامي والفلسطيني والدولي الداعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، كما يسهم في تقويض فرص الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه؛ لا سيّما حقّ تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967، وفقدانه للدعم العربي لقضيته العادلة، وبالتالي تكريس الاحتلال وتماديه في ممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني.

5. إن التطبيع سيشكل أهم المكونات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، وهي إزالة إفرات الصراع والعداء، وتدشين روابط تعاونية بين العالم العربي و"إسرائيل"، الأمر الذي ينهي احتمال نشوب حروب وتوترات بالمنطقة.

6. لتفادي آثار التطبيع يتوجب حشد الطاقات بكافة المجالات التشريعية، والقضائية، والقانونية، والاقتصادية من العرب والفلسطينيين لزيادة الوعي العربي بخطورة التطبيع، ومقاطعة ومحاسبة "إسرائيل".

ثانياً: التوصيات:

1. فلسطينياً يجب العمل على إنهاء الانقسام السياسي، حتى يتسنى لأصحاب القضية إحياءها وفق برنامج واستراتيجية متفق عليها.
2. ضرورة تشكيل كتل عربي دولي قوي، ينتزع مزيداً من القرارات الداعمة للقضية الفلسطينية، ولمواجهة التحديات العربية والدولية القائمة على تصفية القضية الفلسطينية.
3. توحيد جهود المؤسسات الوطنية والحقوقية؛ الداعية لمقاطعة الاحتلال اقتصادياً، ولحاسبته، وفضح انتهاكاته لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية.
4. عقد ندوات ومؤتمرات شعبية توعوية، وتشكيل خطة عربية لإنقاذ الوعي العربي؛ عبر توعية شاملة للتعرف على التطبيع، وأنواعه، وأهدافه، ومخاطره، وللتأكيد على الرواية الفلسطينية ودحض الرواية الإسرائيلية.
5. على برلمانات الدول غير المطبّعة رفض التطبيع قانونياً وعدم المصادقة على اتفاقات التطبيع، وضرورة تشريع قوانين بإدانة وتجريم التطبيع، وفضح كل المطبّعين من أشخاص ومؤسسات، ومحاسبتهم على أفعالهم المسيئة بحق العرب والمسلمين.
6. تفعيل المطالبات القضائية داخل كل بلد مطبّع للطعن في قرار تطبيع هذا البلد مع "إسرائيل"، كما حدث في المغرب.

الملاحق:

ملحق رقم 1: أسئلة المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة:

السؤال الأول:

الذي يطلع على بنود الاتفاقية بين الإمارات و"إسرائيل" يجد أنها تركز على التعاون في كافة المجالات بين البلدين وأنها خلّت من أي نص مباشر يؤثر على القضية الفلسطينية أو يلغى حقاً من الحقوق الثابتة.. ما هي الآثار القانونية التي تتركبها مثل هذه الاتفاقيات مع المحتل !!؟



السؤال الثاني:

ما مدى مشروعية هذه الاتفاقيات من ناحية قانونية؟! كونها معاهدة بين دولتين لا سيّما أن "إسرائيل" معترف بها دولياً عند قيامها سنة 1948 لكن كونها ما زالت وفق القانون الدولي واتفاقيات جنيف دولة احتلال لأراضي 1967.. فما هي مشروعية إقامة علاقات دبلوماسية معها؟!

السؤال الثالث:

ما هي طبيعة العلاقة بين اتفاقات التطبيع وخطة صفقة القرن؟

السؤال الرابع:

ما هي الآليات القانونية والعملية اللازم اتباعها فلسطينياً وعربياً لإحياء القضية الفلسطينية ولضمان عودة التأييد الدولي لحقوقهم وضمان عدم تراجع هذا التأييد بعد التطبيع؟ وما هو أثر التطبيع على حق مقاومة الاحتلال وفق القانون الدولي والإنساني؟

ملحق رقم (2): أسماء الشخصيات التي تمت مقابلتهم:

المؤسسة	المسمى الوظيفي	الاسم
المركز العربي للعلوم الجنائية	رئيس المركز العربي للعلوم الجنائية وأستاذ القانون الدولي الجنائي المشارك	د. عبد القادر صابر جرادة
المجلس التشريعي الفلسطيني	مساعد قانوني في المجلس التشريعي دكتوراة علوم سياسية وقانون دولي	د. محمد سالم أبو مصطفى
الهيئة الدولية حشد	رئيس مجلس ادارة الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني - حشد	أ. صلاح عبد العاطي

calling for the end of the Israeli occupation. It undermines the chances of the Palestinian people obtaining their rights, particularly the right to self-determination and the establishment of a Palestinian State on the borders of 1967. It makes the Palestinians lose the Arab support for their just cause, hence the occupation would become stronger and continue its criminal practices against the Palestinian people.

The researcher also made number of recommendations, the most important of which are:

1. Educating the Arab public about the danger of normalization and exposing the normalizers.
2. Unifying the efforts of national and legal institutions to economically boycott the occupation, hold it accountable and expose its violations of human rights and international humanitarian law in the Palestinian territories.
3. Asking Arab parliaments to enact laws criminalizing normalization and holding the normalizers accountable.
4. Activating lawsuits in each normalizing country to challenge the normalization decision of each country, as happened in Morocco.

Key words:

Israeli-Arab normalization	International Law	Israeli Occupation
----------------------------	-------------------	--------------------

Abstract

Normalization with the Israeli Occupation and Its Impact on the Rights of Palestinians According to International Law *Descriptive Analytical Study*

This study aims to provide a comprehensive discussion on the legal impact of the Israeli-Arab normalization on the internationally legitimate rights of Palestinians, while trying to identify practical and legal mechanisms for reviving the Palestine issue. To achieve these objectives, the researcher applied the descriptive analytical method. She analyzed the provisions of the normalization agreement that affect in one way or another the rights of the Palestinian people, collected information from their sources and conducted interviews with experienced and competent people. The study is divided into two branches and a conclusion; the first discusses the legal framework of Arab normalization with the Israeli occupation, while the second examines the effects of normalization on the rights of Palestinians and how to avoid them. At the end, the researcher reached several conclusions, the most important of which is that normalization has three legal implications:

First, on the Israeli occupation: becoming a recognized sovereignty, hence it isn't anymore an enemy to the normalizing states. As if they had given the right to the occupier to commit more crimes against the Palestinians; Second, on the Arabs: For Palestine is not their prime case anymore! Normalization is also an explicit violation of the resolutions of the Arab League; normalization destroys the Islamic culture and identity of the entire Arab region; and Third, on the Palestinians: Normalization weakens the Arab, Islamic, Palestinian and international positions

الفصل الخامس

**التطبيع بين انعدام الشرعية
ونحقق المسؤولية في ضوء
المبادرة العربية والقانون الدولي**

د. عمر خضر يونس سعد وهاجر أحمد زايدي

التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي

د. عمر خضر يونس سعد¹ وهاجر أحمد زايد²

ملخص:

يهدف البحث الموسوم بعنوان "التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي" إلى استجلاء الموقف القانوني من خطوات التطبيع، وذلك من خلال مناقشة خطوات التطبيع على محك الشرعية، في ضوء الالتزام القانوني والقومي والأخلاقي المفروض على الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، لا سيّما ما ألزمت الدول العربية به نفسها من خلال تبنيها لـ "المبادرة العربية للسلام"، والتي اشترطت فيها إقرار "إسرائيل" بالحقوق الفلسطينية بحدها الأدنى كشرط للتطبيع مع "إسرائيل"، وعليه تكون خطوات التطبيع الفردية منعدمة الشرعية العربية. ونهدف كذلك لاستجلاء موقف القانون الدولي من خطوات التطبيع الفردية التي تنتكر للحق الفلسطيني، حيث يُعدُّ القانون الدولي أحد مصادر قيام مسؤولية الاحتلال تجاه الفلسطينيين في ظلّ تواصل جرائمه وانتهاكاته بحق الأرض والإنسان الفلسطيني، ضارباً بعرض الحائط القرارات الدولية ذات الصلة، ما يعني أن المطبّعين مع الاحتلال، في ظلّ استمرار جرائمه، يُعدّون شركاء له في تحمل المسؤولية الدولية والأخلاقية والقومية.

الكلمات المفتاحية:

القانون الدولي	"المبادرة العربية للسلام"	التطبيع
الاحتلال الإسرائيلي		القضية الفلسطينية

¹ د. عمر خضر يونس سعد: أستاذ القانون الخاص في الجامعات الفلسطينية. حاصل على دكتوراه القانون الخاص من جامعة تونس المنار بالجمهورية التونسية، ولديه العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية. أشرف وشارك في مناقشة عشرات رسائل الماجستير.

² هاجر أحمد زايد: تونسية، حاصلة على شهادة الإجازة الأساسية في القانون الخاص من كلية الحقوق والعلوم السياسية بمدينة سوسة، وباحثة ماجستير في القانون العدي الخاص.

مقدمة:

يشهد العالم تحولات عميقة على مستوى خطط التسوية لصراعات بعضها قديم متجدد وبعضها حديث واقع وأخرى مرتقبة، وعلى ضوء هذه التقاطعات تتحقق الرؤى العالمية لمستقبل العلاقات، فالإدراك الجيد للمشهد العربي والعالمي الراهن يكشف عن ارتباك وتحديات كبيرة تواجه واقع العلاقات الدولية ومنظومة المصالح المهترئة، فالقنبلة التي فجرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واتخذ لها اسم "صفقة القرن" مثّلت بداية طريقاً ملتويّاً لتصفية قضية عادلة وضاربة بجذورها في عمق الصراع، بل هي مناط الصراع وجسر العبور إلى تحقيق سلام عالمي، فلا جدال في عدالة القضية الفلسطينية ومشروعيتها.

بيد أن الرؤى السياسية تتبلور بمنطق القوي لا العادل، فليس غريباً الدعم الأمريكي المتواصل للكيان الصهيوني لكن هذه المرة الدعم مباشر وجريء، والأغرب مشاركة أطراف عربية في "مسرحية السلام" من خلال دور التطبيع، فلقد سعى الاحتلال منذ عقود إلى فرض رؤيته الصهيونية في تسوية الملف الفلسطيني، ولم يكن ليرضخ لرؤية غيره لتسوية تستند للشرعية الدولية والمبادرة العربية؛ فتاريخ "إسرائيل" الحافل بالانتهاكات للقوانين الدولية والمبادرات الراحية لـ "السلام" يشهد على ذلك.

إن خطوة التطبيع التي جددت علاقات قديمة وأخرجت أخرى من السرية إلى العلنية هي مشروع صهيوني قديم، حتى إن العبارة في حد ذاتها مستخرجة من قاموس صهيوني حيث يعرف التطبيع لغة بأنه؛ عملية تروم إرجاع شيء ما إلى حالته العادية أو الطبيعية،³ أما اصطلاحاً فهو؛ مصطلح صهيوني ظهر لأول مرة في المعجم الصهيوني، للإشارة إلى يهود المنفى، حيث طرحت الصهيونية نفسها على أنها الحركة السياسية التي ستقوم بتطبيع اليهود أي إعادتهم إلى "طبيعتهم" كأمة واحدة بدلاً من جماعات منتمة إلى أمم متعددة، وتمّ اعتماد المصطلح لوصف العلاقة مع العرب ليعني اعترافاً بوجود الكيان الصهيوني، وقبوله كحقيقة واقعة في المنطقة العربية من خلال الاعتراف الكامل بشرعيته الاستعمارية الاستيطانية، وشرعية مشروعته ودولته اليهودية

³ قاموس أكسفورد، ط 3 (مطبعة جامعة أكسفورد، كانون الأول/ديسمبر 2008).



الخالصة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والثقافية والديبلوماسية، وإيقاف النشاط المعادي في المؤسسات والمنابر الدولية، والتعاون الإقليمي الثنائي⁴.

ومن خلال هذا التعريف يظهر أن التطبيع يمثل عهد مفاوضات جديدة قائماً على رؤية مغايرة للثوابت، تحقق استقرار الأطراف المنتفعة من ورائها لا أكثر، في تحدٍ واضح للإجماع على أولوية القضية الفلسطينية وعدم قابلية الحق الفلسطيني للتصرف؛ فأخر عهدنا بالمفاوضات "المبادرة العربية للسلام" سنة 2002، والتي لا تلبى الحد الأدنى من الحق الفلسطيني، حيث كان المبدأ الذي يحكمها "السلام مقابل الحل العادل للقضية" ولاقت إجماعاً عربياً ودولياً، فكيف تحول الإجماع إلى قرارات فردية تعارض الإجماع العربي والدولي والشعبي؟ يمكن أن يفهم هذا التصرف الشاذ في سبيل تحقيق مصالح شخصية ضيقة لبعض الأشخاص المتنفذين في بعض "الأنظمة الوظيفية"، وهذا ما ترفضه الشعوب الحرة، ويتصادم مع الشرعية العربية والدولية، بما يبرر لطحنا موضوع التطبيع من زاوية الشرعية، لتعرية زيف شرعيته وإعدامها في مواجهة مركز قانوني قائم، وتحميل من أقدم على هذه الخطوة مسؤوليته التاريخية والأخلاقية والقانونية، من خلال بحثنا الموسوم بعنوان "التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي"، والذي نقوم فيه بتحليل خطوات التطبيع بمنطق الشرعية العربية والدولية، ونبحث في تحقق مسؤولية المطبّعين في ظلّ تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق القضية الفلسطينية.

أولاً: أهمية البحث:

تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التطبيع العربي الفردي مع الاحتلال الإسرائيلي.
2. حداثة خطوات التطبيع الفردية من بعض الدول العربية.
3. استعراض خطوة التطبيع في ضوء القانون الدولي والقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

⁴ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 7، ص 13.

4. بحث إسهام التطبيع العربي الفردي المجاني، باستمرار الجرائم في حقّ الأرض والإنسان الفلسطيني.

ثانياً: أهداف البحث:

1. إثراء المكتبة القانونية بدراسة علمية تعالج خطوة التطبيع العربي الفردي.
2. بيان تصادم خطوة التطبيع العربي الفردي مع "المبادرة العربية للسلام".
3. تسليط الضوء على انعدام شرعية خطوة التطبيع في ضوء القانون الدولي.
4. بيان مدى مسؤولية المطبّعين عن جرائم الاحتلال المستمرة بحق القضية الفلسطينية.

ثالثاً: إشكالية البحث:

نتيجة للتسارع في خطوات التطبيع العربي الفردي والمجاني مع الاحتلال الإسرائيلي في ظلّ الرفض الشعبي العربي، بما يشكل انتهاكاً للمبادرة العربية والقرارات الدولية ذات الصلة، تثور مشكلة الدراسة والتي تتمثل في التساؤل الرئيسي والذي مفاده، إلى أيّ مدى يتحمل المطبّعون المسؤولية في ظلّ انعدام شرعية التطبيع واستمرار جرائم الاحتلال؟

رابعاً: منهجية البحث:

سنتّبع في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لنصوص التشريعات والقرارات الدولية و"المبادرة العربية للسلام"، مع التعرض للمواقف السياسية العربية منها والغربية، بحسب ما يتاح لنا منها وبقدر ما يعود على البحث من فائدة.

خامساً: هيكلية البحث:

- المبحث الأول: انعدام الشرعية العربية والدولية للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي:
- المطلب الأول: تصادم التطبيع مع "المبادرة العربية للسلام".
- المطلب الثاني: تصادم التطبيع مع الشرعية الدولية.
- المبحث الثاني: تحقق المسؤولية الدولية للمطبّعين في ظلّ جرائم الاحتلال الإسرائيلي.
- المطلب الأول: المسؤولية الأصلية للمطبّعين.
- المطلب الثاني: المسؤولية المشتركة للمطبّعين مع الاحتلال.



المبحث الأول: انعدام الشرعية العربية والدولية للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي:

إن التهافت العربي الفردي على التطبيع لن يكسبه شرعية على الرغم من السعي الحثيث لتبريره وتمريده على بساط القضية الفلسطينية، وذلك لأنه يتصادم مع "المبادرة العربية للسلام" التي مثلت موقفاً عربياً جامعاً، وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول، ويتصادم مع المقررات الدولية التي تتحصن بالشرعية الدولية، وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني، وهو ما يعدم شرعيته.

المطلب الأول: تصادم التطبيع مع "المبادرة العربية للسلام":

إن المساعي الرامية لإحلال "السلام" في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تمر ضرورة عبر مفاوضات جدية ومتكافئة، تضمن حلاً عادلاً يضمن الحقوق من خلال مراعاة المراكز القانونية والواقعية والتاريخية لأطراف النزاع.

ولقد شكّل التفاوض مع "إسرائيل"، على مرّ عقود، أحد أهم الآليات الوقتية الممكنة في مواجهة الأزمة التي أوجدها وجودها في المنطقة بالرغم من قصوره عن تحقيق أي حلّ جذري يلغي الصراع المتواصل، وعُدّت "المبادرة العربية للسلام" التي أطلقتها السعودية في سنة 2002 وتمّ الإعلان عنها في القمة العربية في بيروت،⁵ ورعتها الأمم المتحدة، أحد أهم الخطوات نحو حلحلة الأزمة من بين الخطوات التي شهدتها الواقع العربي - الإسرائيلي، على الرغم من أنها لا تلبّي الحل الأدنى من الحقوق الفلسطينية، حيث لاقت ترحيباً دولياً ونالت تأييداً عربياً، فقد تضمنت خياراً استراتيجياً للدول العربية يتحقق في ظلّ الشرعية الدولية، وينص على "السلام" العادل والشامل، ويستوجب التزاماً إسرائيلياً في المقابل، وفي ما يلي استعراض لأهم بنود المبادرة التي تتعلق بالتزامات الاحتلال الإسرائيلي:

⁵ هي مبادرة عربية أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، سنة 2002، لـ "السلام" في الشرق الأوسط بين "إسرائيل" والفلسطينيين، هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترفاً بها دولياً على حدود 1967، وعودة اللاجئين، وانسحاب "إسرائيل" من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع "إسرائيل"، وقد تمّ الإعلان عن "المبادرة العربية للسلام" في القمة العربية في بيروت. وقد نالت هذه المبادرة تأييداً عربياً. انظر: نص مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت العربية عام 2002، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 10/3/2016، في:

https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2021/3/1 (اطلع عليه في 2021/3/1)

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council رقم 242.⁶

2. قبول "إسرائيل" قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها شرقي القدس.

3. التوصل لحل شامل وعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.⁷

وفي المقابل هناك بنود ألزمت الدول العربية بها نفسها إذا ما التزم الاحتلال الإسرائيلي بالبنود الخاصة به، وهذه البنود تتمثل فيما يلي:

1. اعتبار النزاع العربي - الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية "سلام" بينها وبين "إسرائيل" مع تحقيق الأمن للجميع في المنطقة.

2. إنشاء علاقات طبيعية مع "إسرائيل" في إطار هذا "السلام" الشامل.

3. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية.

كانت هذه أهم مخرجات "المبادرة العربية للسلام"، والتي دعا مجلس الجامعة "إسرائيل" للالتزام بها لتحقيق "السلام" المنشود، ودعا كذلك المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة لحقن الدماء وتهدة الوضع في المنطقة، بما يوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء.

لم تلق المبادرة العربية قبولاً إسرائيلياً بالرغم من أنها لا تعيد للفلسطينيين إلا جزءاً من أرضهم المحتلة وبالرغم من بقاء المبادرة قائمة حتى يومنا هذا إلا أن "إسرائيل"

⁶ قرار صادر عن مجلس الأمن بعد حرب "الأيام الستة" سنة 1967 في 1967/11/22، وينص على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير. انظر: قرارات مجلس الأمن، موقع الأمم المتحدة، قرار رقم 242/S/RES/1967/11/22، في: <https://www.un.org/securitycouncil/ar> (اطلع عليه في 2021/2/28)

⁷ والذي جاء في الفقرة 11 منه بأن الجمعية العامة: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة". انظر: قرار الجمعية العامة رقم 194، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 3 لسنة 1948، الفقرة 11، A/RES/194(III)، 1948/12/11، في: <https://www.un.org/ar> (اطلع عليه في 2021/2/28)



لم تقبل تطبيق أي جزء من بنود المبادرة على الرغم من إجحافها بالحق الفلسطيني التاريخي.

وفي الآونة الأخيرة وأمام خطوات التطبيع الفردية المعلنة والتي اتخذتها بعض الدول العربية،⁸ تطفو المبادرة العربية على السطح مجدداً في تساؤل عن استمرار شرعيتها التي تأسست على إجماع عربي ودولي في مواجهة القرارات الفردية المتخذة بشأن "السلام" بالشرق الأوسط، وهو ما عبر عنه بمصطلح "التطبيع" الذي يأتي في إطار "الخطة الجديدة للسلام" التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب وسميت في الإعلام بـ "صفقة القرن"، وانخرطت فيها بعض الأنظمة العربية والتي تقف أمام شرعية الموقف الجمعي العربي عارية مجردة من كل التزام أخلاقي وقانوني.

وعليه، سنتولى مناقشة شرعية خطوة التطبيع من خلال قراءة مخرجاتها، بالتوازي مع المبادرة العربية والموقف العربي من هذه الخطوات، حيث عدّ التطبيع عهداً جديداً للعلاقات مع "إسرائيل"، محكوماً بمبدأ "السلام مقابل الازدهار"، في تعمد واضح وصريح لتجاوز مبدأ "السلام مقابل الأرض"، حيث قوّضت "إسرائيل" بنود المبادرة من خلال عقد علاقات فردية تحت رعاية أمريكية مع الأنظمة العربية، هذه الأنظمة هي نفسها التي أيدت مخرجات المبادرة العربية وعدّتها حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية لا مجال للاعتراف بـ "إسرائيل" دون تحقيقه؛ في تناقض واضح مع المبادئ الراسخة التي ألزمت الدول العربية بها نفسها.

ولئن عبّرت الرؤية الرسمية لغالب الأنظمة العربية عن دعم لهذه المواقف السياسية عبر تبريرها بأنها "قرارات سيادية تهم الدول المطبوعة ولا مجال للتدخل في الشأن الداخلي للدول"،⁹ بيد أن الأمر من هذه الناحية يمكن أن يكون مختل التوازن التعليلي

⁸ الدول المطبوعة هي: الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب. انظر: إسلام أبو عون، التطبيع العربي الإسرائيلي... مصالح موهومة وخسائر بعيدة، موقع قدس الإخباري، 2020/12/16، انظر: <https://qudsn.net/post/181076> (اطلع عليه في 2021/3/5)

⁹ جامعة الدول العربية تسقط مشروع القرار الفلسطيني الراض لاتفاق التطبيع الإماراتي، العربي الجديد، 2020/9/9. (اطلع عليه في 2021/2/13)

وجاء في الخبر موقف الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، خلال افتتاح جلسة اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي قال: "حق كل دولة السيادي في مباشرة سياستها الخارجية بالصورة التي تراها هو حق لا جدال فيه، وهذا أمر يحترمه هذا المجلس ويقره".

إذا ما نُظر إليه بمنطق الشرعية الشعبية، فهذه الأنظمة تعارض بقرارها إجماع شعوبها على رفض العلاقة مع "إسرائيل" طالما يغيب عن الاتفاق المصلحة الفلسطينية.

أما بعض الأنظمة التي ما زالت تحافظ على مواقف ثابتة من القضية الفلسطينية وتنسجم مواقفها مع مواقف شعوبها، فقد رفضت التطبيع الفردي المجاني، ورأت أن قضية فلسطين قضية مقدسة لا مجال للمساس بها، حيث شددت الخارجية القطرية على موقفها الثابت من إنهاء وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس ضمن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.¹⁰ وكذلك أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في تصريحات تلفزيونية، أن "هناك نوعاً من الهرولة نحو التطبيع، ونحن لن نشارك فيها ولن نباركها، والقضية الفلسطينية عندنا تبقى مقدسة بالنسبة إلينا وللشعب الجزائري برمته".¹¹

فأيّ شرعية تواجه بها الأنظمة المطبّعة شعوبها؟ وبهذا يمكن الإقرار أن الشرعية المهيمنة هي شرعية الأقوى التي تحاول شراء الصمت العالمي وليس شرعية الأعدل، وهو ما يجعل المأزق يتسع، فخيار "السلام الفردي" بقيادة الأنظمة بعيداً عن موافقة الشعوب، نتائجه ليست خافية في اتفاقات ليست ببعيدة، مصر سنة 1979، والأردن سنة 1994، لم تؤتِ أكلها ولم تحقق غير تواصل سياسي محكوم بالتنازلات والضغط، يحقق مصالح فردية، ويعيش عزلة، وتستدعيه الذاكرة على أنه أسس لفترة رديئة لا أكثر، بالتالي فهذه الاتفاقات ستواجه المصير نفسه ولن تخدم "السلام" والاستقرار في المنطقة "فمسألة التطبيع داخلية في خيارات الأمة وليست داخلية في ضرورات الأنظمة".¹²

حيث أكد استطلاع للرأي نشره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن 88% من العرب يرفضون اعتراف بلدانهم بـ "إسرائيل"،¹³ ويُفسر ذلك بطبيعتها الاستيطانية

¹⁰ هل تنظم قطر لقطار التطبيع... وزير الخارجية القطري يرد، موقع قناة العالم، 2021/1/8، انظر:

<https://www.alalamtv.net/news/5376681> (اطلع عليه في 2021/2/20)

¹¹ عثمان لحياني، الرئيس الجزائري يرفض التطبيع ويصف اتفاقاته بالهرولة، **العربي الجديد**، 2020/9/21. (اطلع عليه في 2021/2/28)

¹² محمد مهدي شمس الدين، **التطبيع بين ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة**، ط 3 (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1997)، ص 10.

¹³ استطلاع: غالبية الشعوب العربية ترفض التطبيع مع الاحتلال، عربي 21، 2020/10/15، انظر:

<https://arabi21.com/story/1307651>



والعنصرية والعدائية، فهذه الأخيرة ترفض التخلي عن هذه الطبيعة وتريد الأخذ دون تقديم شيء، وهذا مضمون التطبيع الإسرائيلي المجاني، وإلا فأين الضمانات الحقيقية لمصلحة الشعب الفلسطيني في هذه الاتفاقات؟ هل التزمت "إسرائيل" بتقديم تنازلات تضمن "السلام" في المنطقة؟ قطعاً لا.

وما نقل السفارة الأمريكية للقدس وإعلانها عاصمة لـ "إسرائيل" إلا تحد واضح للعقل الجمعي الفلسطيني والعربي ورسالة مفادها أن الحلم العربي بقيام دولة فلسطينية ليس إلا وهماً.

فقد أعلنت سفيرة الولايات المتحدة كيلي كرافت Kelly Craft في جلسة استماع لمجلس الأمن بشأن وضع "السلام" في الشرق الأوسط "أن مبادرة السلام العربية لم تعد ضرورية"¹⁴. هذا السعي الحثيث لوأد المبادرة يقابله موقف عربي - فلسطيني يرى أن المبادرة ما زالت حية ولم تمت وهي المنفذ الوحيد لحل عادل للصراع.

وعليه، فإنه لا توجد أيّ شرعية عربية للتطبيع الفردي الذي لا يستحضر الحق الفلسطيني في مواجهة الإجماع العربي سواء إجماع الأنظمة أم الشعوب. وعلى الرغم من العرقلة والجمود الذي شهدته المبادرة العربية فإنها، ومع ظهور خطوات التطبيع الفردي المجاني الذي يتجاهل الحق الفلسطيني، تستعيد أنفاسها وتجعل الموقف العربي المطبّع يواجه الخزي الشعبي والخرق القانوني والسياسي الواضح لإجماع رسمي وشعبي عربي، يرفض منطق "السلام" الإسرائيلي القائم على انتقاص الحقوق الفلسطينية.

إن التركة الثقيلة لتاريخ المفاوضات مع "إسرائيل" تزداد مشاكلها مع كل خطوة جديدة على الساحة العربية والدولية، لكن هذه المرة الأمر بدأ مختلفاً تماماً حيث إن المفاوضات السابقة، على تعاستها، مثلت خطوات لفك العزلة عن القضية الفلسطينية التي يسعى الاحتلال إلى ترسيخها للاستفراق بالقرار في شأنها دون مشاركة أو ضغط من أي طرف عربي أو دولي، فالوضع في "صفقة القرن" يقوم على تطبيع العلاقات العربية الصهيونية قبل البدء بـ "العملية السلمية"، كدافع "تحفيزي" للكيان الصهيوني

¹⁴ الولايات المتحدة تعتبر "مبادرة السلام لم تعد ضرورية"، موقع i24news، تشرين الأول/أكتوبر 2020، انظر: <https://www.i24news.tv/ar> (اطلع عليه في 2021/2/13)

من أجل التوصل لعملية سلمية، وليس بعدها،¹⁵ وهو ما يمثل فرصة مجانية للاحتلال لتنفيذ مشروعه الاحتلالي التوسعي.

وأمام غياب حلّ عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي صلب اتفاقيات التطبيع، يتعمق الفراغ العربي وينقسم بين مؤيد لسياسة خارجية بملامح جديدة خالية من الطرح الفلسطيني ورافضاً لهذا التوجه، معتبراً أن غياب حلّ للقضية الفلسطينية هو فشل جديد يضاف لسجل مليء بالفشل عبر مراحل مختلفة من الصراع، على الرغم من أن البعض يرى في المبادرة، هي الأخرى، مجرد سدّ للفراغ العربي لا أكثر، طالما لم تكن هناك جهود حقيقية للتمسك بها ودعمها على الأقل كمنطلق لـ”السلام“، يمنح الفلسطينيين جزءاً من الحق وسلطة للمطالبة باكتمال الحق حسب المتغيرات الواقعية.

وأمام هيمنة شرعية القضية الفلسطينية دولياً وعربياً وشعبياً، ليس للتطبيع سوى خانة اللا شرعية واعتباره بمثابة خرق وتأسيس لزيف لا أكثر؛ في غياب الطرف المعني بالتفاوض وصاحب الحق عن طاولة الحوار الذي ترعاه أمريكا، حيث غُيب الشق الفلسطيني المعني بالأمر عن هذه المفاوضات وعدّها رشوة اقتصادية لمقايسة الحقوق والثوابت الفلسطينية والمساومة على الأرض بالمال،¹⁶ فالحل الحقيقي لا يمكن أن يكون أحادي الجانب، وليس بخافٍ عن العقول أن ”إسرائيل“ ساعية لنزع فكرة أنها احتلال يجب مواجهته، بل جسم طبيعي في المنطقة وجارة وصديقة تسعى لحشد مساندين ومناصرين لتثبيتها على حساب الحق الأصلي والتاريخي للفلسطينيين، بالتالي مهما كانت المحاولات ومهما تعددت، فهي أمام مرآة الشرعية مشوهة وعارية، لأنها ملطخة بباطل يواجه حقاً ثابتاً، وإن كان افتعال الضبابية يؤجل رؤيته إلى حين آخر، ”فالتطبيع يكون مع الكيانات الطبيعية، أما الكيانات المصطنعة العدوانية فلا سبيل للتطبيع معها إلا من خلال تفكيك عدوانيتها وكشف زيف اصطناعيتها ووظيفيتها، وهو ما يعني زوالها واندثارها“.¹⁷

¹⁵ إبراهيم حمامي، صفقة القرن: الحلم القديم الجديد (لندن: دن، آب/أغسطس 2018)، ص 104.

¹⁶ نور أبو عيشة، في ظل الرفض الفلسطيني ما مصير.. ”مؤتمر المنامة“ و”صفقة القرن“، وكالة الأناضول، 2019/6/25. (اطلع عليه في 2021/3/1)

¹⁷ عماد الدين العشماوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، عدد خاص بالمؤتمرات، 2019/2/18.

ولئن ترافق التطبيع مع التخلي عن القضية الفلسطينية حقيقةً ولو تم رفع شعارها زيفاً،¹⁸ إلا أن هذا التخلي لا يلغيها ولا يطمس شرعيتها، والشعوب المؤتمنة على هذه القضية شريكة للفلسطينيين في نضالهم المشروع، وستستمر برفضها لهذه الخطوات عبر حضور داعم للحق الفلسطيني بالرغم من سعي "إسرائيل" ومن يحالفها إلى ضرب الشرعية الشعبية واستهدافها.

ولئن حققت "إسرائيل" "سلاماً" وهمياً مع بعض "الأنظمة الوظيفية" إلا أن أحلامها ستتحطم أمام رفض أصحاب الحق—الفلسطينيين—لهذه الخطوات المشبوهة التي تتجاوز عدالة قضيتهم، وكذلك أمام عقبة الرأي العام الشعبي العربي الذي يرفض فكرة وجود "إسرائيل" ويساند الحق الفلسطيني، بما يجعلها لا تنعم بسلام ولن تخرج عن كونها ثكنة عسكرية مستعدة دائماً للمواجهة، فاقدة للمدنية التي تحقق لها تعايش سلمي خارج حصار الخوف.

المطلب الثاني: تصادم التطبيع مع الشرعية الدولية:

تُعرف الشرعية الدولية على أنها "الالتزام بمجموعة المبادئ والقوانين التي تحكم وتوجّه العلاقات الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة، وبما تصدره هيئاتها المكلفة بحفظ السلم والأمن العالميين وعلى رأسها الأمن الدولي".¹⁹

ويعدُّ القانون الدولي الذي يعرفه فيليب منان Philippe Manin بأنه "القانون الذي ينظم العلاقات الدولية أو الروابط الدولية"²⁰ الإطار القانوني الأهم للشرعية الدولية وهو أساسها القانوني الذي تستمد منه إلزامية خضوع المجتمع الدولي لها.

ومن خلال ما سبق نبسط فعل التطبيع باعتباره يمثل موافقة وتوقيعاً على "اتفاقية السلام" أو ما اصطلح على تسميتها بـ "صفقة القرن" التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب على محك الشرعية الدولية، لتتولى بيان مدى استجابة "صفقة القرن" والتي يمثل التطبيع أحد مظاهرها للشرعية الدولية.

¹⁸ عزمي بشارة، "مستقبل القضية الفلسطينية ومآلاتها في ظل الوضع الراهن"، في المؤتمر الخامس للدراسات التاريخية "سبعون عاماً على نكبة فلسطين: الذاكرة والتاريخ"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 12-14/5/2018.

¹⁹ الشرعية الدولية، الجزيرة.نت، 16/1/2016. (اطلع عليه في 2020/2/13)

²⁰ Philippe Manin, *Droit International Public* (Paris: Masson, 1979), p. 9.

ومما لا شك فيه أن أهم المبادئ الدولية التي مثلت مكسباً قانونياً ناضلت من أجله الأمم، ومرّ عبر مراحل تاريخية مختلفة إلى أن وصل إلى مركزه القانوني الحالي، هو مبدأ ”حق الشعوب في تقرير المصير“ فلا مجال للحديث عن ”سلام“ خارج دائرة هذا الحق الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 والعهدين الدوليين لسنة 1966؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونذكر من ضمن عشرات القرارات التي تؤكد على حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والصادرة عن هذه الأخيرة قرار 3089 (د-28) الصادر في 1973/12/7 وقرار 3236 (د-29) الصادر في 1974/11/22.²¹ ومثل القرار رقم 3210 الصادر في 1974/10/14، الأكثر أهمية، حيث نصّ على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، وقد خصصت الأمم المتحدة بنداً خاصاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، هذا البند حمل عنوان ”قرار حقوق الشعب الفلسطيني“.²²

وتتالت القرارات المؤكدة على هذا الحق وعدم قابليته للتصرف،²³ وتعددت المواثيق التي نصت على شرعيته،²⁴ فقد عُرف بأنه ”تمكين شعوب الدول الواقعة تحت نيران الاستعمار أو الخاضعة تحت نظام الوصاية من أن تقرر بحرية مطلقة مصيرها والحصول على حكم ذاتي، وإقامة علاقات مع الدول المستقلة الأخرى، والاندماج في كيان دولة مستقلة“.²⁵ ونظراً للبعد الدولي لهذا الحق المستمد من المواثيق والقرارات

²¹ وسيم جابر الشنطي، ”دراسة حقوقية: صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي“، الجزيرة.نت، 2020/2/19. (اطلع عليه في 2021/2/13)

²² عبد الناصر قاسم الفراء، ”حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية“، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المينا، مصر، المجلد 69، العدد 1، 2009.

²³ نذكر منها: قرار الجمعية العامة 35/35، الصادر في 1980/11/14 والمتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير. وشددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 295/61، المؤرخ في 2007/9/13 (إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية) على أن للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير. وغيرها من القرارات.

²⁴ أكد عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر سنة 1981، ودعمته حركة عدم الانحياز، وأيدت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وغيرها من الحركات التحررية والمواثيق الدولية التي تبنت هذا الحق وأكدت عليه.

²⁵ أحمد محمد طوزان، ”التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال (مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان)“، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مجلد 29، العدد 3، 2013، ص 465.



الدولية ومن عدالة مضمونه أصبح هذا الحق قانونياً وملزماً ومن القواعد القانونية الآمرة وإن تعددت صور تطبيقاته.

وبعد هذه اللحة القانونية نأتي إلى تحليل مدى استجابة اتفاقية "السلام" المقترحة والتي نالت موافقة المطبّعين لهذا الحق، وليس بالصعب ملاحظة خلوها من التنصيص على حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فملخص الصفقة هو "ضمّ الضفة الغربية بدون القدس والمستوطنات إلى الأردن، وتسليم أهل غزة إلى مصر للسيطرة عليهم وإنهاء الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية"²⁶.

بالتالي فإن هذه الصفقة والتي يمثل التطبيع أحد مظاهرها تمثل انتهاكاً لهذا الحق، ومع ذلك نالت توقيع ومباركة بعض الأنظمة العربية، فأى شرعية لفعل التطبيع الذي ينتهك القانون الدولي في مواجهة حقّ الفلسطينيين المستمد من القانون الدولي والمتمثل بحقهم في حكم أنفسهم بأنفسهم واختيار النظام السياسي الذي يناسبهم؟! إذاً فالتطبيع خرق واضح للقانون الدولي الذي هو أساس الشرعية الدولية ولا يمكن إلا الإقرار ببطلانه قانونياً، وإن فرضته قوة الأمر الواقع والاختلال في موازين القوى وفي ميزان العدالة.

ليس هذا فحسب، بل إن التطبيع يقبر الأمل في دولة فلسطينية ذات سيادة تمثل الحد الأدنى من تطلعات الفلسطينيين، وذلك من خلال موافقته على خضوع الدولة الفلسطينية للسيطرة الإسرائيلية، من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة، وهو ما يشرّع لديمومة الاحتلال الحربي الدائم، ويخالف ما نصت عليه المادة 42 من لائحة الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907، والتي تنص على أنه "تعد أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامه"، فقلب طبيعة الاحتلال المؤقت إلى دائم اتفاق يتجاوز وينتهك أحكام القانون الدولي، فالعوار القانوني واضح وإن حاولت القوة التي تسعى لاكتساب صبغة قانونية وأخلاقية زائفة إلى إخفائه.

²⁶ عامر عبد المنعم، الخاسرون والرابحون في صفقة القرن، موقع المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2018/4/2، ص 7.

وكذلك الأمر فإن التطبيع يخرج عن اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 التي يرتكز عليها القانون الدولي الإنساني، والتي تنص على حظر تغيير الطابع الديموجرافي والمركز القانوني للأراضي المحتلة، وأيضاً المادة 49 من الاتفاقية التي تحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي لسكان الأراضي المحتلة،²⁷ فأى شرعية يواجه بها التطبيع هذه النصوص القانونية العادلة المتفق عليها عالمياً.

وعليه، فإن المخالفة الصريحة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في العديد من القرارات الصادرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية يجعل التطبيع بمثابة تحدٍّ للشرعية الدولية، ونسف للمحاولات القانونية السلمية العادلة لحل الأزمة في الشرق الأوسط وتسوية النزاع، فلا مجال للتفاوض خارج الشرعية الدولية التي تمثل مرجعية، وقيام "سلام" فردي مع "إسرائيل"، من خلال الاعتراف الذي يتنافى مع الشروط الدولية والإطار القانوني الصحيح ليس إلا لغواً سياسياً يعمق الأزمة ويهدد الاستقرار، ستكون له تداعيات خطيرة على المنطقة والعالم بأسره.

فتواصل الضم في أرض الواقع وشرعنته من خلال التطبيع ليس بالاتفاق العادل ولا القانوني، وإن كان تحت الرعاية الأمريكية التي برهنت على أنها لا تحترم القانون الدولي ومن ورائه الأعراف الدولية الملزمة والتي توافقت عليها كل دول العالم، إضافة إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" وهو ما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي أكدت أن شرقي القدس كاملاً جزء من الضفة الغربية، حيث أكد مجلس الأمن على أن جميع الإجراءات الإسرائيلية بمدينة القدس غير قانونية ضمن قراره رقم 252 لسنة 1968، وفيها انتهاك صارخ لمعاهدة جنيف.²⁸

وعليه، فإن خطوة التطبيع تمنح الاستيطان شرعية وغطاء، فأى قانون يمكنه إجازة هذا؟ فعدم إلزام "إسرائيل" باقتلاع مستوطناتها يمثل اتفاقاً على جرائم حرب وليس

²⁷ تنص الفقرة 6 من المادة 49 من ميثاق جنيف المدني لسنة 1949 على: "القوة المحتلة لا يجب أن تنقل أو تحول جزءاً من سكانها إلى الأراضي التي احتلتها". انظر: اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12/8/1949، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في: <https://www.icrc.org/ar/resources> (اطلع عليه في 2021/2/13)

²⁸ قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة، قرار رقم S/RES/252، في: <https://www.un.org/securitycouncil/ar> (اطلع عليه في 2021/2/13)

على "السلام"، حيث تعرّف المادة 8/ب/8 من نظام روما الأساسي Rome Statute للمحكمة الجنائية الدولية، الصادر سنة 1998 "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها" على أنه جريمة حرب تجرّمها المحكمة الجنائية الدولية.²⁹

كما ينص القرار 465 الصادر عن مجلس الأمن الدولي سنة 1980 على أن "سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس، تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط". كما دعا هذا القرار "إسرائيل" إلى تفكيك المستوطنات القائمة، بالإضافة للقرار رقم 446 لسنة 1979 الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي يؤكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.

وأمام هذه النصوص القانونية التي أقرتها الموثيق والإعلانات والقرارات الدولية، هل يمكن التمسك بشرعية التطبيع والذي يعدُّ أحد مظاهر خطة الضم والتي تصادم القانون الدولي وتتنكر للحق الفلسطيني؟

لم يتوقف الخرق عند هذا الحد فاتفاقية "السلام" الأمريكية التي حازت على توقيع المطبّعين تقوم على فكرة أن "لاحق في العودة"، فما مصير اللاجئين الذين منحهم الجمعية العامة للأمم المتحدة الحق في العودة إلى ديارهم في قرارها رقم 194 الذي ينص صراحة على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين، فهل صار الاتفاق على طرد الشعوب من أوطانها قانونياً ويمكنه التحصن بالشرعية الزائفة التي تحاول صناعتها بعض الأنظمة الوظيفية؟

وعليه، يتبادر للذهن تساؤل: هل حقاً قرأ المطبّعون بنود الاتفاقية التي سارعوا بإمضائها والتبجح أمام العالم بأنهم شركاء في إقامة "السلام" من خلالها، أي

²⁹ وسيم جابر الشنطي، "دراسة حقوقية: صفقة القرن بين منطقتي القوة والقانون الدولي"، الجزيرة.نت، 2020/2/19.

”سلام“ يصمد أمام كل هذه التجاوزات القانونية التي ستحرك الرفض الدولي عاجلاً أم آجلاً لمحاكمة هذه الاتفاقية، وإسقاطها قانونياً حماية للقانون الدولي الذي رسّخ الحق الفلسطيني في عشرات القرارات، وللحفاظ على استقرار المنطقة والعالم بأسره، فالمجاهرة بالتطبيع هو موافقة على تفجير المنطقة ككل، وهو ما يتنافى مع السعي المتواصل لحفظ ”السلام“ كأحد أهم ركائز الاستقرار والازدهار.

إن خطوة التطبيع الأحادي المجاني لا يواجه الفلسطينيون وحدهم بل يواجه العالم ككل لاشترك العالم في مبادئ القانون الدولي المنظمة لعلاقات الدول، وإدارة الصراع، وغياب الإجماع الدولي على اتفاق ”السلام“ الأمريكي، وخير دليل على ذلك فقد عارضت 128 دولة ما يقوم به ترامب وظهر هذا الموقف في الأمم المتحدة عندما صوتت هذه الدول لصالح قرار الجمعية العامة الذي يدعو واشنطن إلى سحب قرارها الاعتراف بالقدس عاصمة لـ”إسرائيل“.³⁰ وعليه، فإن المؤسسات الدولية التي تملك الشرعية الدولية مطالبة بالتحرك لإبطال هذه الخطوة وإعادة المطّبعين لحجمهم القانوني الحقيقي، فالقانون أداة للمقاومة وليس للخضوع. فالصفقة تجسد منطوق القوة، بمعنى أن القوي يفرض إرادته حتى لو كان ثمن ذلك الدّوس على الشرعية الدولية.³¹

تبقى القضية الفلسطينية امتحاناً للشرعية الدولية على الرغم من عجز هذه الأخيرة في مواطن كثيرة أمام الواقع المحكوم بالقوة، في تجسيد واضح لسياسة القوة، إلا أنها تبقى مطالبة بالتحرك في اتجاه إعلاء صوت القانون كلما كان هناك خرق واضح، ويبقى أمام الشعوب نضالات مستمرة لرفض هذه الشرعية ورفض كل محاولات طمسها.

وأمام غياب المرجعية القانونية للتطبيع، والاندفاع الأعمى للمطّبعين، وتجاهل الشرعية الدولية في دعم واضح للخيار الأمريكي المنحاز، الذي يُعلي المصالح ويقف فوق القانون، يكون المطّبعون أمام مسؤولية دولية أصلية ومشاركة، في ظل تواصل جرائم الاحتلال وانتهاكاته ومعاناة الشعب الفلسطيني المستمرة.

³⁰ قائمة الدول التي صوتت ”مع“ و”ضد“ قرار القدس، موقع سكاى نيوز عربية، 2017/12/21، انظر:

(اطلع عليه في 2021/2/20) <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/100651>

³¹ عزمي بشارة، صفقة ترامب - نتنهاهو (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان/ أبريل 2020).



المبحث الثاني: نحقق المسؤولية الدولية للمطبّعين في ظلّ تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي:

إن تلتخ الأنظمة بوحل التطبيع على الرغم من المزاج الشعبي الرفض يحمّلها مسؤولية أصلية عن إهدار الحق الفلسطيني، وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول، ومسؤولية مشتركة مع الاحتلال عن جرائمه المتواصلة في حق الشعب الفلسطيني، وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المسؤولية الأصلية للمطبّعين:

لا شكّ أن البعض قد يتساءل حول دوافع الدول الساعية إلى تفعيل عملية التطبيع بالرغم من عدم حدوث تحول في الموقف الإسرائيلي؟ ومن هذا المنطلق يمكن تحميل المطبّعين المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية، فلم يكن الاتفاق سوى مقايضة واضحة ثمنها الحق الفلسطيني، وهو ما اتضح من خلال المكاسب "الوهمية" التي حققتها الحكومات المطبّعة بابتزاز صهيوي-أمريكي يضرب العرف الدولي في التعاطي مع القضايا العادلة، ولا يعبر عن موقف الطرف الفلسطيني سواء من يمثل منهم تيار المفاوضات والتسوية ممثلاً بالرئيس محمود عباس الذي يحكم الضفة الغربية، أم من يمثل تيار المقاومة والحفاظ على الثوابت ممثلاً بفصائل المقاومة وعلى رأسها حركة حماس التي تحكم قطاع غزة.

وما يؤكد ذلك ما قاله رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو خلال حوار تلفزيوني مع قناة بي بي سي BBC حيث قال إن "هناك تحولاً في توجهات دول وشعوب عربية عدة تجاه إسرائيل"، مشيراً إلى أن العديد من القادة العرب يدركون "أنه لا بدّ من دفع العلاقات مع إسرائيل، في مجالات التجارة والتكنولوجيا والطاقة والمياه والأمن وغيرها، بصرف النظر عن التعثر في المسار الفلسطيني"³².

وعلى ضوء ذلك، تحصل المغرب على اعتراف أمريكي بسيادته على الصحراء الغربية، وكان الأولى أن تحل هذه الأزمة عربياً دون أن توظفها أمريكا ورقة ضغط تكسب بها توتيقاً مغربياً للاعتراف بـ"إسرائيل" كياناً طبيعياً، مع إغفال الحق الفلسطيني في

³² نتنياهو يتحدث عن دوافع الدول العربية للتطبيع مع "إسرائيل"، عربي 21، 2019/9/7، انظر:

<https://arabi21.com/story/1206005> (اطلع عليه في 2021/2/12)

ظلّ الجرائم الصهيونية المستمرة بحق الأرض والإنسان الفلسطيني، حيث غرّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تويتر منتشياً بهذا الإنجاز: ”صديقنا العظيم إسرائيل والمملكة المغربية إلى اتفاق بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة“. ثم غرّد موضحاً مقابل الاتفاق: ”وقّعت مرسوماً يقر بسيادة المغرب على الصحراء الغربية“، وأضاف: ”أؤيد عرض المغرب الجاد الذي يتمتع بالمصداقية والواقعية الخاص بالحكم الذاتي باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع بشأن الصحراء الغربية“.³³

كما سعى السودان إلى الخروج من القائمة السوداء وإسقاط تهمة الإرهاب عنه مقابل التطبيع، وهذا ما أكده بشكل صريح العديد من المسؤولين السودانيين، من أبرزهم نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، حيث قال بشكل صريح: ”نحن نحتاج إلى إسرائيل بصراحة، ولسنا خائفين من أي شخص،.... وشئنا أم أبينا، موضوع رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب مربوط بإسرائيل“.³⁴

ولا تقل الأسباب الاقتصادية التي دفعت السودان للتطبيع مع الكيان الصهيوني عن الأسباب السياسية، حيث رشحت تسريبات بشأن طلب رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان 10 مليارات دولار لإتمام صفقة التطبيع وذلك لإنهاء الأزمة الاقتصادية، في حين تحدثت تقارير عن دعم اقتصادي في حدود 3.2 مليارات دولار، وبذلك يظهر أن أحد دوافع السودان للتطبيع الضغوط الاقتصادية التي تراكمت خلال السنوات الماضية من الحصار والتصنيف الأمريكي للسودان خلال حكم الرئيس عمر البشير.³⁵

وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فقد نالت نصيباً كبيراً من الامتيازات عبر عملية التطبيع، حيث مكنتها أمريكا من معدات عسكرية وصفقات سلاح لتدعيم قوتها في مواجهة الخطر المصطنع الذي تستخدمه ”إسرائيل“ وأمريكا لكسب تأييد خليجي

³³ الخارجية المغربية تعيد نشر تغريدات ترامب عن موافقة الرباط على التطبيع مع تل أبيب، موقع روسيا اليوم، 2020/12/10، انظر: https://arabic.rt.com/middle_east/1181998 (اطلع عليه في 2021/3/1)

³⁴ أشرف كمال، كيف قفز السودان من بلد ”اللاءات الثلاث“ إلى التطبيع مع ”إسرائيل“؟، موقع الخليج أونلاين، 2020/10/24، انظر: <http://khaleej.online/ZePoPK/> (اطلع عليه في 2021/2/15)

³⁵ إسماعيل محمد علي، المصالح الاقتصادية قد تسرع التطبيع بين السودان وإسرائيل، موقع صحيفة إندبندنت عربية، لندن، 2020/2/20، انظر: <https://www.independentarabia.com> (اطلع عليه في 2021/2/15)



يخشى تقويض عرشه، إضافة إلى فتح طريق للمبادلات والرخاء الاقتصادي بين الإمارات والكيان الصهيوني.

ما سبق يُظهر بجلاء قيام الأنظمة بتثبيت عروشها مقابل اتفاق "سلام" مجحف في حق الفلسطينيين وهو ما يعري بؤسها ويكشف النقاب عن سعيها الحثيث في وأد الحركات التحررية والأصوات المناهية بحق الشعوب في العيش الكريم واحترام مقومات السيادة الحقيقية، فيتراءى الواقع السياسي بأنه انعكاس لسياسة إسرائيلية ترفض تحرر الشعوب من قيود الظلم والاستبداد ليتواصل نفوذها عبر الأنظمة الوظيفية، فهذه الأنظمة التي على مرّ عقود من الصراع العربي كشفت عن تواطؤ ومهادنة للاحتلال بوضع القضية الفلسطينية على رمح المفاوضة لتحصيل غايات أخرى لا علاقة لها بالهم الفلسطيني ومشاكل الشعب الذي يعاني ويلات الاحتلال.

إن التطبيع المجاني مع الكيان الصهيوني "جريمة سياسية وقانونية وخطيئة تاريخية"، فهو مشروع سياسي صهيوني فيه معاداة واضحة للشعب الفلسطيني وتصفية قضيته العادلة، يتحمل مرتكبوه مسؤولية إضعاف الموقف الفلسطيني،³⁶ وحرق ورقة الضغط المتمثلة في المقاطعة كأحد سبل الرد على تغول "إسرائيل" وإهدار الحق الفلسطيني، بما يعرّي هذا الأخير من كلّ وسائل الضغط الممكنة، ويضعف موقفه عربياً ودولياً في مواجهة الدعم الغربي لـ"إسرائيل"، ويحقق مسؤولية المطبّعين في مواجهة الشعب الفلسطيني ومواجهة شعوبهم الراضة للاعتراف بـ"إسرائيل"، في انقلاب واضح على الشرعية الشعبية عبر نشاط سياسي يتضارب مع القانون الدولي والأعراف السائدة التي تحكم العلاقات الدولية، وفي تصادم واضح مع الرأي العام ومزاج الشعوب العربية.

إن دعم الحصانة الإسرائيلية أمام المساءلة لا يسعف المطبّعين بالتنصل من المسؤولية عن تمهيد الطريق أمام المشروع الصهيوني الذي يهدد المنطقة العربية ككل من خلال رؤية عنصرية تقوّض دعائم التعايش السلمي، فقد تراكمت الوثائق والشهادات الإسرائيلية والعربية والفلسطينية التي تتحدث عن البعد العنصري المتشدد للكيان الصهيوني، وهو ما يهدد الأمن العربي الذي هو مسؤولية مشتركة، وما فعل

³⁶ مخاطر التطبيع مع إسرائيل على الأمن العربي وحقوق الشعب الفلسطيني، العربي الجديد، 2020/10/13. (اطلع عليه في 2021/3/1)

التطبيع إلا مجازفة كبرى وتحدُّ كبير واستراتيجي ومصيري، وفتح لشهية الاحتلال لسلسلة مستمرة من الانتهاكات بحق الإنسان والأرض في فلسطين، وربما يتجاوز ذلك لانتهاكات بحق الدول العربية عموماً ودول الطوق خصوصاً.

كل ذلك يثير علامات استفهام بشأن مستقبل الأمن العربي في إطار عسكرة المنطقة وتأجيج نار الصراعات وإدارة المعارك الوهمية لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، والاستمرار في وضع ترفضه الشعوب، والطبيعة، والمنطق، والتاريخ قبل القانون.

فلا يجب أن ينسى المطبِّعون أنهم يصنعون واقعاً جديداً يتنافى مع الحق الطبيعي والقانوني للشعب الفلسطيني في قيام دولتهم وتقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم وأمنهم وسيادتهم على الموارد الطبيعية التي يستنزفها الاحتلال، وهو حق أكد عليه قرار الجمعية العامة 1803 (د-17) المؤرخ في 1962/12/14 والمعنون: "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية"،³⁷ عبر تثبيت الاحتلال وجعله دائماً واعتباره كياناً طبيعياً، متجاهلين الحق الفلسطيني في سبيل تحصيل مكاسب ضيقة خاصة بهم.

وبناءً على ما سبق، تتحقق المسؤولية الدولية للمطبِّعين عن تغيير صبغة الاحتلال من مؤقت إلى دائم في سبيل تحقيق مصالحهم، وكذلك عن كل ما ستشهده المنطقة من جرائم وانتهاكات خصوصاً الجرائم المستمرة بحق الأرض والشعب الفلسطيني، وكذلك ما ستشهده المنطقة من تغييرات جغرافية وسياسية وطبيعية، فهناك اقتناع لدى أوساط عريضة في الدول التي طبعت علاقاتها مع "إسرائيل" منذ ثلاثة عقود تقريباً؛ مصر والأردن، بأن التطبيع مع "إسرائيل" كان وبالاً على الأصدقاء الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية.³⁸

فـ"إسرائيل" ترنو للاستفادة من المحيط العربي وتسعى جاهدة للسيطرة على المنطقة من أجل تحقيق اكتفائها، وهو ما سيكون على حساب الأمن القومي العربي؛ "فالتطبيع الصهيوني يهدف إلى التعامل مع قضية غير استراتيجية ("السلام" مع

³⁷ عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، ط 4 (تونس: مطبعة فن وألوان - الشرقية 1، 2012)، الملحق الخامس، ص 762 وما بعدها.

³⁸ صحيفة أديبات لجنة مقاومة التطبيع، عمّان، 2005/3/2؛ والقدس العربي، 2005/3/4.

الدول العربية)، للوصول إلى الهدف الاستراتيجي الصهيوني في الهيمنة على العرب³⁹، وليست استراتيجية الهيمنة فحسب ضمن المخطط الصهيوني للمنطقة بل أطماع الكيان تتجاوز إلى تحصيل تعويضات وهمية.

فالدول العربية على رأس قائمة المطالبين بالتعويض عن التهجير اليهودي حسب الرواية الصهيونية، فقد سنّ الكنيست Knesset قانون سمي بـ"قانون الحفاظ على حقّ تعويض اللاجئين اليهود من الدول العربية وإيران"، هذا القانون حسب الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية يدعم ضمان حقوق اليهود اللاجئين من الدول العربية حيث يلزم الكيان الصهيوني بضمّان شمول أيّ مفاوضات سلمية في الشرق الأوسط لمسألة تعويض اللاجئين اليهود⁴⁰، فهل المطبّعون مستعدون لدفع التعويضات؟ ومن سيعوّض الفلسطينيين عن التهجير مع العلم أن اليهود الذين غادروا الدول العربية غادروها بإرادتهم ليستولوا على أراضي الفلسطينيين، فمن الأحق بالتعويض؟

إن الضمّ الحاصل كل يوم للأراضي الفلسطينية وقضم الممتلكات يتنافى مع المنطق القانوني العادل وحقّ الملكية المقدس الذي نصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 17 منه: "لكل فرد حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً"، كما نصت المادة 25 من الإعلان ذاته على أن "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن"، وهو ما تضمنته المادة 25 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن ضمّ الأراضي الفلسطينية في الضفة بما فيها القدس يتوقف مؤقتاً⁴¹، ليس كما قال المطبّعون أن الاتفاق يوقف الضم، وبهذا يتحمل المطبّعون مسؤولية أصلية عن إهدار حقوق طبيعية مقدسة ومكفولة بموجب

³⁹ عماد الدين العشماوي، "استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها"، مجلة مداد الأداب، 2019/2/18.

⁴⁰ ملف التعويضات لليهود العرب حركته منظمة إسرائيلية وهي منظمة "العدالة من أجل اليهود المنحدرين من البلدان العربية"، وقد نالت القضية اعترافاً رسمياً من الكيان الصهيوني في شباط/فبراير 2010.

⁴¹ نتنهاو عن تعليق ضمّ أراضي الضفة بعد اتفاق الإمارات: تأجيل مؤقت، 2020/8/13، موقع سي أن أن بالعربية، انظر: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/08/13/netanyahu-annexation-not-removed-table> (اطلع عليه في 2021/3/2)

القانون الدولي، وإعلاء لمصالح ذاتية ضيقة حيث يؤكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 2334 الصادر في 2016/12/23 أن الاستيطان غير شرعي، مطالباً "إسرائيل" بوقف نشاطاتها الاستيطانية،⁴² ليأتي المطبّعون بموقف مخالف يشرّعه، ويدعمه، ويمنحه الغطاء اللازم، بما يحمّلهم مسؤولية دولية عن الحقوق الفلسطينية الثابتة بموجب القانون الدولي.

فالمطبّعون مسؤولون عن تواصل تشرد الفلسطينيين من خلال خلوّ الاعتراف بـ "إسرائيل" من أيّ ضمانة أو تنصيب على حقّ اللاجئين في العودة، وكذلك توقيّعهم على "صفقة القرن" التي تحرم اللاجئين من حقّ العودة، بما يحملهم مسؤولية عن معاناة شعب هجر قسراً من وطنه، فهل يدركون حقاً جسامته ما أقدموا عليه في حقّ الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة؟

ليس هذا فحسب، بل إن "إسرائيل" اليوم تسعى جاهدة إلى تكييف المقاومة على أنها فعل "إرهاب" ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية الداعم للموقف الإسرائيلي في المحافل الدولية، وما موجة التطبيع الفردي إلا انخراط في هذا "الترويج المفهومي" للإرهاب وضرب لمشروعية المقاومة التي تنتهج طريق التحرير وتدافع عن حقّ الشعب الفلسطيني في وطنه وكرامته، وهذا انتهاك آخر لحق أصيل من حقوق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتحرر من الاحتلال في ضوء ما كفلته الشرائع الدولية.

فالأراضي الفلسطينية بوضعها الحالي التي تحتلها "إسرائيل" تصنف في القانون الدولي على أنها تحت "الاحتلال غير المشروع"، وبما أن الاحتلال أمر غير مشروع فقد أكدت اتفاقية لاهاي لسنتي 1899 و1907 مشروعية المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المسلحة ضدّ الاحتلال. كما جاء ذلك التأكيد في بروتوكول جنيف Geneva Protocol سنة 1925 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948. وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 الصادر في 1960/12/14 المتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة، "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها...".⁴³

⁴² قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة، S/RES/2334، 2016/12/23 (اطلع عليه في 2021/2/20)

⁴³ الجمعية العامة، الأمم المتحدة، انظر: <https://www.un.org/ar/ga> (اطلع عليه في 2021/2/22)



كذلك قرار الجمعية العامة الصادر في 1969/12/12، والذي أكد على أحقية هذه الشعوب في استعمال القوة من أجل الاستقلال.⁴⁴ وبالنظر إلى المقاومة الفلسطينية نجد أنه ينطبق عليها ما ينطبق على المناطق الواقعة تحت الاحتلال بموجب المواثيق الدولية السالفة الذكر، وبالتالي لا جدال في مشروعية المقاومة كما أكد مجلس السلم العالمي World Peace Council على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كل وسائل النضال، بما فيها المقاومة لاسترداد حقوقه الشرعية المغتصبة،⁴⁵ ولقد سعى الكيان الصهيوني إلى تصنيف المقاومة الفلسطينية ووصفها بـ"الإرهاب" بهدف الإساءة للمقاومة، في محاولة لتجريدتها من صفة الشرعية الدولية، وبالتالي تجفيف منابعها والتضييق عليها، مستغلين ستار التطبيع مع بعض الدول العربية، بما يظهر للعالم وكأن الصراع انتهى، وهذا يحمل المطبوعين مسؤولية عما يلحق القضية الفلسطينية من ضرر بسبب خطواتهم التي تنازلت ضمناً عن الحق الفلسطيني وضربت بعرض الحائط القانون الدولي والشرعية العربية.⁴⁶

المطلب الثاني: المسؤولية المشتركة للمطبوعين مع الاحتلال:

إن المعركة القانونية للفلسطينيين لم تعد في مواجهة الاحتلال فقط، بل أيضاً في مواجهة المطبوعين الذين يُعدون بهذه الخطوة الخالية من أي ضمانات تتعلق بالقضية الفلسطينية؛ مشاركين، وتمسّهم المساءلة القانونية، وبالتالي تحريك الحق الفلسطيني قضائياً يجب أن يشمل المطبوعين، فجرائم الاحتلال غير قابلة للتقادم، وموثقة ومستمرة في الزمن.

فجرائم الاحتلال ترتقي لجرائم الحرب، وهذا أمر لا يمكن التشكيك فيه فالإعدامات الميدانية، وبناء المستوطنات، والاغتيالات، والاعتقالات، والتطهير العرقي، والمجازر، واستهداف المدنيين، وهدم البيوت على رؤوس أصحابها والمدارس والمستشفيات، كل هذه الممارسات التي يقوم بها الاحتلال بشكل مستمر، لا تصنيف لها سوى أنها

⁴⁴ قرار الجمعية العامة 2554 الصادر في 1969/12/12 والمتعلق بتنفيذ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب

المستعمرة. انظر: الجمعية العامة، الأمم المتحدة، في: <https://www.un.org/ar/ga/>

⁴⁵ بومدين محمد، "الحق في المقاومة في القانون الدولي على ضوء الحالة الفلسطينية"، مجلة دراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 6، كانون الثاني/يناير 2013، ص 68-100.

⁴⁶ يوسف حوري، "حول إشكالية الإرهاب والمقاومة المسلحة من أجل تقرير المصير"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2017.

جرائم حرب في القانون الدولي، ولقد عرّفت جرائم الحرب في المادة 6/ب من نظام محكمة نورمبرج على أنها:

انتهاكات قوانين وأعراف الحرب، وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر، القتل العمد والمعاملة السيئة، أو الإقصاء من أجل القيام بأعمال شاقة أو لأي هدف آخر للسكان المدنيين الموجودين على الأقاليم المحتلة، القتل أو المعاملة السيئة لأسرى الحرب، أو للأشخاص الموجودين في البحر، قتل الرهائن، نهب الأموال العامة أو الخاصة، التدمير غير المبرر للمدن والقرى، أو التخريب الذي لا تبرره ضرورات الحرب.⁴⁷

فالحروب الهمجية التي شنها الاحتلال موثقة إعلامياً بالصوت والصورة، فتاريخ الاحتلال الإسرائيلي منذ الوعد المشؤوم، تاريخ إجرامي سعى عبره إلى تهجير الفلسطينيين وإقامة المستوطنات ومصادرة أراضيهم، وتكريس نظام الإبادة عبر القتل العشوائي، متجاوزاً كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، مستغلاً علاقاته مع الدول الأوروبية وأمريكا للتهرب من أيّ مساءلة دولية، ولا يجب أن ننسى الأسرى من مختلف الأعمار، والممارسات اللاإنسانية للاحتلال ضارباً عرض الحائط بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث بلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2020 نحو 4,400 أسير،⁴⁸ وهناك المئات من الأسرى فارقوا الحياة في سجون الاحتلال في غياب محاكمات عادلة، ونزيهة، ومعاملة إنسانية، بالرغم من تنصيص المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة".

ويطلع علينا التطبيع الكامل مع الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف به كجسم طبيعي في المنطقة، بما يجعله اعترافاً بأفعاله وممارساته، ليتحمل المطبوعون مسؤولية مشاركة الاحتلال جرائمه بالسكوت عليها وتغطيتها عبر إقامة علاقات دون المناذاة بمساءلة المحتل عن جرائمه، فمحور الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة هو الزجّ بالدول العربية الكبرى في التسوية، وتحميلها أعباء الحل، وإفلات الاحتلال من المسؤولية أمام دول

⁴⁷ عادل عبد الله المسدي، المحكمة الجنائية الدولية: الاختصاص وقواعد الإحالة (مصر: دار النهضة العربية، 2002)، ص 102.

⁴⁸ عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال العام 2020، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id (اطلع عليه في 2021/2/24)

العالم.⁴⁹ فلم يشهد التاريخ اعترافاً بمجرم حرب انتهك القانون الدولي دون أن يحاسب، فالخروج عن نوااميس المجتمع الدولي عبر الانتهاكات الصارخة للحق في الحياة والأمن والعيش الكريم، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبرر، والتطبيع يعرقل ويعقد المسار الفعلي للمساءلة ويبارك الانتهاكات، بما يحمل هذه الدول المسؤولية بالشراكة مع الاحتلال عن الجرائم المستمرة التي يتعرض لها الفلسطينيون.

فالاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في تجاهله للقرارات الدولية والقضاء الدولي، بل يعمل على كسر شرعيته كلما استوجب الأمر ذلك، فهو عندما وقّع على نظام روما الأساسي لم يصادق عليها ولم يقرها نهائياً، وأشار إلى تحفظه من إمكانية تسييس المحكمة الدولية، وهذا حجر الأساس في رفض الاحتلال الإسرائيلي صلاحيات المحكمة أمام كل إدانة توجهها له.

لقد بلغ التعنت بـ"إسرائيل" إلى الحد الذي جعلها تسعى لتفعيل علاقاتها لمواجهة قرارات المحكمة الدولية، فبدل الامتثال لقرارات المحكمة وفتح الطريق أمام التحقيق الدولي، تعمل على "تكتيف الضغط السياسي والدبلوماسي والظعن في شرعية المحكمة الجنائية ووضع عراقيل أمام التحقيق الدولي، وزيادة التعاون مع أطراف دولية ضد المحكمة"،⁵⁰ وكذلك تسعى إلى تشريع قانون إسرائيلي يحظر أي تعاون مع المحكمة الدولية.

وعليه، فإن التطبيع هنا يظهر بمثابة الوسيلة القذرة لوضع العراقيل أمام التحقيقات الدولية والمساءلة والعقاب، وكان الأجدر بالدول المطبّعة أن تسعى لتحريك التحقيق في جرائم الاحتلال لا مباركتها وإقامة علاقات معه، فجرائم الاحتلال لا تقل بشاعة عن جرائم النازية، والإدانة ثابتة وإن تأجلت في الزمن.

فلم تتجاوز "إسرائيل" عداها لألمانيا إلا لما تحصلت على اعتذار وتعويض من خلال اتفاقية تعويضات في لوكسمبورغ في 10/9/1952،⁵¹ أليس هذا المنطق الذي يحكم

⁴⁹ إبراهيم حمامي، صفقة القرن: الحلم القديم الجديد، ص 41.

⁵⁰ نضال محمد وتد، تقديرات إسرائيلية: الطريق لمحاكمات بتهم جرائم الحرب لا تزال طويلة، العربي الجديد، 2021/2/7. (اطلع عليه في 2021/2/24)

⁵¹ اتفاقية لوكسمبورغ أو اتفاقية دفع التعويضات الألمانية؛ هي اتفاقية تمّ التوقيع عليها بين ألمانيا و"إسرائيل"، التزمت ألمانيا فيها بدفع تعويضات لليهود الناجين من المحرقة "الهولوكوست Holocaust" و"إسرائيل" باعتبارها الدولة التي ترث حقوق الضحايا اليهود. انظر: اتفاقية لوكسمبورغ بين ألمانيا وإسرائيل، موقع ويكيبيديا - الموسوعة الحرة، انظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki> (اطلع عليه في 2021/2/24)

”السلام“ حسب ”إسرائيل“؟ كيف يمكن تجاوز كل تلك الانتهاكات دون الاعتراف بالحق الفلسطيني والمحاسبة والتعويض؟ أين ”حقوق الشرائح السكانية الأخرى وموقعها“ حيث تعرضت للانتهاك والمصادرة على مرّ السنين؟ فالتمويل المتواصل للمستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية المحلية يتعارض مع اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 التي تحظر هذه السياسة في المادة 49 منها، التي تنص على أن ”الدولة المحتلة لا يجوز لها أن تصدر الأملاك الخاصة“، كذلك المادة 56 من الاتفاقية نفسها: ”الدولة المحتلة تعتبر بمثابة مدير للأراضي في البلد المحتل، وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة“، وأيضاً معاهدة جنيف الرابعة لسنة 1949 في المادة 49 تنص على أنه ”لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأي إجراء يؤدي إلى التغيير الديمغرافي فيها“، والمادة 53 من المعاهدة ذاتها والتي نصت على أنه ”لا يحق لقوات الاحتلال تدمير الملكية الشخصية الفردية أو الجماعية، أو ملكية الأفراد أو الدولة أو التابعة لأي سلطة في البلد المحتل“.

وأمام هذه النصوص القانونية التي تحظر فعل الاحتلال يتمادى المطبّعون في رسم علاقات ستسخ المال لإنعاش هذه السياسة ليتواصل الاستيطان كأحد أهم ركائز سياسة الاحتلال، فقد بدأ المطبّعون باستيراد بضائع من المستوطنات على الرغم من منع النشاطات الاستيطانية وتكليفها على أنها جريمة حرب، وبالرغم من الدعوة لمقاطعة بضائع المستوطنات وانخراط الكثير من الدول فيها، كعقاب للكيان الصهيوني على عدم امتثاله للقرارات الدولية، وللضغط عليه للانصياع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان؛ فقد رأى محمود نواجعة، المنسق العام لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) (The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) Movement،⁵² أن استيراد دولة الإمارات العربية بضائع المستوطنات الإسرائيلية يعد تورطاً في ”دعم الاحتلال والعنصرية“.⁵³

⁵² هي حركة فلسطينية المنشأ، عالمية الامتداد، تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار - الاستيطاني والأبرتهادي الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين، وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. انظر: ما هي حركة مقاطعة إسرائيل ”BDS“؟، موقع حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، انظر:

(اطلع عليه في 2021/3/2) <https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds>

⁵³ استيراد الإمارات بضائع المستوطنات دعم للاحتلال، مقابلة مع محمود النواجعة، المنسق العام لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، وكالة الأناضول، 2021/1/11. (اطلع عليه في 2021/2/24)

فليس الاستيراد فقط يجعل المطبّعين يشاركون في سياسة عنصرية، كذلك الصمت على التمييز العنصري الذي ينتهجه الكيان داخل الأراضي المحتلة، عبر سياسة محرمة دولياً، وهو ما يطلق عليه ”نظام الأبرتهاید“. ⁵⁴ ولقد دانت مجموعة حقوقية إسرائيلية تحت اسم ”بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B’Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories“ هذه الممارسات في تقرير لها حيث قالت إنه ”بينما يعيش الفلسطينيون تحت أشكال مختلفة من السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وداخل إسرائيل نفسها، فإن حقوقهم أقل من حقوق اليهود في المنطقة بأكملها بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن“، وقال مدير بتسيلم حجابي إلعاد Hagai El-Ad: ”إحدى النقاط الرئيسية في تحليلنا هي أن هذه منطقة جيوسياسية واحدة تحكمها حكومة واحدة هذه ليست ديمقراطية بجانب احتلال. هذا أبرتهاید بين النهر والبحر“. ⁵⁵

وأمام هذا الموقف الحقوقي الإسرائيلي نجد المطبّعين يباركون هذه العنصرية، مجاهرين بالعلاقات، متجاوزين فكرة أنه لا يوجد تساوي بين الفلسطينيين والإسرائيليين حتى في داخل ”إسرائيل“ ذاتها حيث يهيمن منطق ”المواطن من درجة ثانية“. وإن العديد من الشعارات التي ترفع في الانتخابات الإسرائيلية ليست سوى عنصرية مقبولة، من بينها ”إسرائيل بيتنا“، والمواقف والتصريحات لبعض الشخصيات الصهيونية الرافعة لشعارات عنصرية وترى تحقق الحلم اليهودي ليس ببعيد، حيث يرى رئيس الحكومة الإسرائيلي نتنياهو أن ”قانون القومية اليهودية“ هو من أهم منجزاته التشريعية.

وهنا يجب التوقف عند مصطلح ”القومية اليهودية“ حيث يلغي فكرة المواطنة ويؤسس لعنصرية دينية، وهو مشروع قانون يذكرنا بعبارة وردت في وعد بلفور Balfour Declaration ”دولة قومية لليهود“، حيث يخلو القانون الدولي من أي عبارة تشبه هذه العبارة أو تؤسس لها، هذا وإن دلّ على شيء فإنما يدل على توظيف القانون

⁵⁴ يُعرف نظام الأبرتهاید بأنه نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا من 1848 حتى تمّ إلغاء هذا النظام 1990-1993، وهو نظام محرّم في القانون الدولي ويتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الإطار الضامن لحقوق الإنسان.

⁵⁵ منظمة ”بتسيلم“ الحقوقية ستشير إلى إسرائيل باعتبارها دولة ”أبرتهاید“، موقع تايمز أوف إسرائيل، 2021/1/13، انظر: <https://ar.timesofisrael.com> (اطلع عليه في 2021/2/13)

لمزيد من الانتهاك وتحصيل الامتيازات، وبهذا القانون يصبح حق العودة الفلسطينية متناقضاً مع الدستور الإسرائيلي، أي مكانة بعد ذلك لحقوق الإنسان في خضم هذه الممارسات؟ وأي تبرير لعلاقة تعترف بإجرام متواصل غير أنها مشاركة فيه ومباركة له؟ فقد كان الأولى التنديد بأنظمة وقوانين الاحتلال والفصل العنصري وإدانتها.

وكذلك الحصار المفروض على قطاع غزة وما يعانيه القطاع من صعوبات اقتصادية واجتماعية حيث يمثل حالة من الإقامة الجبرية غير القانونية، تنتهك كل المقررات الدولية، وتتجاهل الأصوات الحقوقية المنادية باحترام حقوق الإنسان وإيقاف هذه الممارسات الهمجية. فالأفعال الإسرائيلية التي تحرم الفلسطينيين في قطاع غزة من وسائل عيشهم، والعمالة، والإسكان، والمياه، والتي تنكر حقهم في حرية التنقل، وحقهم في مغادرة بلدهم ودخوله، كل هذه الأمور يمكن أن تؤدي إلى أن تخلص محكمة ذات اختصاص إلى أن ثمة جريمة اضطهاد، وهي جريمة ضد الإنسانية، قد ارتكبت.⁵⁶

بالإضافة إلى مواصلة إقامة المستوطنات في الضفة الغربية في تحدٍ واضح للقانون الدولي الإنساني الذي يعدُّ الأراضي الفلسطينية محتلة ومستوطنات الاحتلال غير مشروعة. لكن نجد، في المقابل، المطبوعين يتجاهلون كل ذلك ويسارعون للاعتراف بـ"إسرائيل"، والتطبيع الكامل معها، ما يشجعها على الاستمرار في جرائمها ويجعلهم مشاركين لها فيها.

كما أنه يجب تفعيل حركة التضامن الدولي في مواجهة جرائم الاحتلال خصوصاً بعد الموقف الأمريكي الذي يمارس الضغط والمساومة، فقطع المساعدات عن الفلسطينيين وإغلاق مؤسساتهم ما هي إلا تركيع للسلطة الفلسطينية للاستجابة لطلبات الكيان الصهيوني من سيادة على القدس وشرعية المستوطنات، "فجوهر التطبيع الصهيوني هو تصفية وليست تسوية"، ودعم المطبوعين للاتفاقية ليس إلا محاولة لتجميد الملف الفلسطيني في القضاء الدولي، وكان الأولى التحرك في اتجاه المحاسبة لا المصاحبة على حساب الحقوق الفلسطينية الثابتة عربياً ودولياً.

وأخيراً، وعلى الرغم من منطلق القوة المهيمن وشرعية القوي، تبقى عدالة القضية شوكية يُستعصى اقتلاعها وتُظهر المطبوعون شركاء في الانتهاكات، مسهمين في ضياع

⁵⁶ تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.



الحق الفلسطيني، وهذا المشهد الانهزامي سيواجه بإرادة الشعوب التي ستهدم حظيرة التطبيع، ويعود حنينها للقضية الفلسطينية لأنها قضية معتقد وإرث تاريخي وديني في المقام الأول، وليست قطعة أرض متنازع عليها، فهي "قضية وجود لا حدود"، وقضية التطبيع قضية خاسرة لأنها تؤسس لدولة يهودية مستحيلة لا قيام لها إلا بالقهر والتهجير القسري، وهو ما يعني في الأخير فشل التطبيع⁵⁷ وبقاء النضال المشروع مستمراً، وتحمل المطبوعين للمسؤولية الأخلاقية والقانونية أمام القضاء الدولي وأمام الشعوب الحرة في لحظة الحقيقة وانتصار الحق.

خاتمة:

نخلص في ختام البحث إلى أن خطوات التطبيع الفردية ولئن حققت واقعاً جديداً لكن يبقى وهمياً وفاقداً لأسس ثباته وديمومته، ولعل لحظة سقوطه ليست ببعيدة لأن علوه سريع فكذا الأمر سيكون سقوطه أسرع، فالأنظمة العربية التي سارعت الخطى لمصافحة الكيان الصهيوني عارضت كل مقومات النجاح في تعارض توجهات الشعوب والقانون الدولي والمبادرة العربية، ولا يمكن لمثل هذه الخطوات أن تطمس تاريخية الحق الفلسطيني ومشروعيته، فالاختيارات الاستراتيجية في العلاقات تبنى على الحقوق لا المصالح، ولحظة الحقيقة لا تستثنى أحد، فمستقبل فلسطين ليس مرتين للحظة القائمة بل لاستمرار النضال، لذلك نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والنضال من أجل قضيته، والشعوب العربية داعمة ومستمرة في عقيدتها المبنية على أن فلسطين غير قابلة للتصفية أو التفاوض أو المساومة أو التقسيم، وفي ضوء ما سبق توصلنا للعديد من النتائج والتوصيات كان من أهمها ما يلي:

أولاً: أهم النتائج:

1. انعدام شرعية التطبيع الفردي المجاني لتصادمه مع "المبادرة العربية للسلام".
2. انعدام شرعية التطبيع لتعارضه مع القانون الدولي، خصوصاً الحق في تقرير المصير، ولا سيما في ظل استمرار جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الإنسان والأرض الفلسطينية.

⁵⁷ عماد الدين العشماوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها، مجلة مداد الأداب، 2019/2/18.

3. تحمّل المطبّعين للمسؤولية الأخلاقية والقانونية في ظلّ تقديم مصالحهم الشخصية على حساب القضية الفلسطينية العادلة وأمام التدايعات الكبرى لهذه الخطوة على المنطقة العربية ككل.

4. تحمّل المطبّعين مسؤولية مشتركة مع الاحتلال عن الجرائم التي يرتكبها بحق الفلسطينيين، خصوصاً وأنّ التطبيع مثّل تغطية لهذه الجرائم وتجاوز الحق الفلسطيني المقر به عربياً ودولياً.

ثانياً: أهم التوصيات:

1. تشكيل جبهة داعمة للحق الفلسطيني من الدول المعارضة للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.
2. العمل على التصدي لكل خطوات التطبيع المجاني، وكشف زيف شرعيتها بكل الوسائل المتاحة سواء أكانت قانونية، أم إعلامية، أم شعبية، والضغط على المطبّعين شعبياً.
3. إبراز دور المطبّعين في إضفاء غطاء على جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الأرض والإنسان الفلسطيني.
4. العمل بكل الطرق القانونية على تحميل المطبّعين بأسمائهم، وشخصهم المسؤولية القانونية عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني.
5. مقاطعة المطبّعين بمختلف أشكال المقاطعة واعتبار الأمر يهم الأمن القومي العربي.
6. تكثيف المسيرات المنادية بالحق في العودة، وتفعيل الضغط الشعبي عبر تضامن الشعوب العربية والأجنبية مع الحق التاريخي للشعب الفلسطيني.
7. دعم كل أشكال المقاومة بإيمان راسخ بعدالة القضية وتكثيف الجهود في إعلاء صوت القضية في المحافل الدولية.



Abstract

Normalization: Between the Lack of Legitimacy and the Realization of Responsibility, in Light of the Arab Initiative and International Law

The research entitled “Normalization Between the Lack of Legitimacy and the Realization of Responsibility in Light of the Arab Peace Initiative and International Law” aims to explore the legality of normalization. It studies its steps in light of the legal, national and moral commitment of the Arab countries towards the Palestine issue, particularly when they committed themselves to the Arab Peace Initiative. This initiative stipulated that Israel must recognize the minimum Palestinian rights as a condition for normalization with Israel, which makes the individual steps of normalization lack Arab legitimacy. We also aim to clarify the position of international law on the individual steps of normalization that renege on Palestinian rights. For the international law is considered one of the sources that define the occupation’s responsibility towards the Palestinians. This occupation has been committing crimes and violations against the land and Palestinian people, ignoring the relevant international resolutions. Hence, the normalizers are considered the occupation’s partners and they share international, moral and national responsibility.

Keywords:

Normalization	The Arab Peace Initiative	International Law
The Palestinian Issue		Israeli Occupation

الفصل السادس

التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية

د. إلهام جبر شمالي وجوان محمود صالح

التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية

د. إلهام جبر شمالي¹ وجوان محمود صالح²

ملخص:

تتناول هذه الدراسة التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية، إذ سعت "إسرائيل" بشكل حثيث لتوطيد علاقاتها مع الدول العربية، والهدف من التطبيع وفق الاستراتيجية الإسرائيلية على المستوى الثقافي، هزيمة العقل العربي المناصر للقضية الفلسطينية، والتحكم في وجدانه وعالمه النفسي وصولاً للاعتراف الشعبي بـ "إسرائيل" ككيان موجود وحتمي على أرض فلسطين، لا فرار من التعايش معه ولا غنى عن الاستعانة به لتطوير المجتمعات العربية. وشملت الدراسة البحثية أربعة محاور، فتناول المحور الأول؛ أهداف ودوافع التطبيع الثقافي، وشمل تعريف التطبيع الثقافي، والمفهوم الإسرائيلي للتطبيع الثقافي، أما المحور الثاني؛ فعرض اتفاقات التسوية كإطار للتطبيع الثقافي، وتضمن اتفاقيات التسوية العربية التي عُقدت خلال الفترة 1978-2020، وتناول المحور الثالث؛ مظاهر التطبيع الثقافي، وأبرز ما جاء فيه، تزوير التاريخ، وتعديل المناهج، وغيره، أما المحور الرابع؛ فتضمن مخاطر التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية، وقد ختمت الدراسة البحثية بخاتمة متضمنة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وخلصت لعدة نتائج من أهمها: أن المواجهة العربية والفلسطينية قابلة للتحقيق، على الرغم من الفارق الهائل في ميزان القوى الراجح لمصلحة العدو الإمبريالي الصهيوني، ومهما كانت الظروف العربية بالغة السوء.

كلمات مفتاحية:

التطبيع الثقافي	القضية الفلسطينية	الدول العربية	اتفاقات التسوية
-----------------	-------------------	---------------	-----------------

¹ د. إلهام جبر شمالي: باحثة في الدراسات الفلسطينية، ومتخصصة في تاريخ الحركة الصهيونية. حاصلة على درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس. كتبت وشاركت في كتابة العديد من الكتب والدراسات المحكمة.

² جوان محمود صالح: حاصلة على شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من جامعة الأزهر. وبكالوريوس إعلام - إذاعة وتلفزيون من جامعة الأقصى في قطاع غزة، وتعمل في المجال الإعلامي.

مقدمة:

تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة التطبيع بين بعض الأنظمة العربية مع "إسرائيل"، وتنوعت مظاهر التطبيع ما بين لقاءات وزيارات علنية وغير علنية، وفتح سفارات في الدول العربية، ووصل الحال إلى بعض الكتاب عبر اعتماد وسيلة من وسائل الإعلام الإسرائيلية منبراً له للترويج للتطبيع مع "إسرائيل"، وشارك بعض السياسيين بنشر مقالاتهم في صحف إسرائيلية.

شكل التطبيع جزءاً أصيلاً من المشروع الاستيطاني الإحلالي، ووسيلة أساسية تحقق بها "إسرائيل" إرادة الانتماء للمنطقة العربية، تمكنها من السيطرة والتمدد وتوسيع نفوذها. مصطلح التطبيع هذا من المفاهيم التي أخرجتها اتفاقيات التسوية العربية - الإسرائيلية، لتقبل الطرف الإسرائيلي، واعتباره جاراَ يمكن بناء علاقات سياسية واقتصادية وثقافية معه، على أساس أنه كيان له وزنه في منطقة الشرق الأوسط.

استطاعت "إسرائيل" في بعض الأوقات الانتصار في حرب المصطلحات بكل دالاتها اللغوية والثقافية والإعلامية والديبلوماسية، وذلك ما سيتضح من خلال هذه الدراسة التي تدور حول التطبيع الثقافي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما المدى الذي وصل إليه التطبيع الثقافي بين الدول العربية و"إسرائيل"؟ وما أبرز مجالات التطبيع بين الطرفين؟ ومن خلال التساؤل الرئيسي السابق تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا يُقصد بمفهوم التطبيع الثقافي، أهدافه، ودوافعه؟
2. كيف أسهمت اتفاقيات التسوية في الترويج للتطبيع الثقافي؟
3. ما أبرز مظاهر ومخاطر التطبيع الثقافي؟
4. كيف يمكن مواجهة التطبيع الثقافي؟



أهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على مفهوم التطبيع الثقافي، وأهدافه.
2. التعرف على اتفاقيات التسوية كمدخل للتطبيع الثقافي.
3. إظهار أبرز مظاهر التطبيع الثقافي، ومخاطره على الدول العربية.
4. استنتاج سبل مواجهة التطبيع الثقافي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تعاظم تأثير التطبيع الثقافي بكافة أشكاله؛ لذا تتضح أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. التعرف على المفهوم الإسرائيلي للتطبيع الثقافي.
2. إيضاح إلى أي مدى أسهمت اتفاقيات التسوية العربية في التمهد للتطبيع الثقافي.
3. تشكيل حلقة توثيقية لفضح ملامح التطبيع الثقافي والمُطبَّعين مع الكيان الإسرائيلي.
4. إظهار مخاطر التطبيع الثقافي وسبل مواجهته.

حدود الدراسة:

1. الحد الموضوعي: التطبيع الثقافي بكافة مظاهره بين الدول العربية و"إسرائيل".
2. الحد الزمني: تمتد فترة الدراسة ما بين السنوات 1978-2020، أي منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد، حتى سنة 2020، تلك السنة التي عُقدت فيها أربع اتفاقيات عربية رسمية للتطبيع مع "إسرائيل" برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.
3. الحد المكاني: يتركز الحد المكاني للدراسة حول الدول العربية التي عقدت اتفاقيات التطبيع مع "إسرائيل".

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج البحثي التاريخي للتأصيل، والبحث عن التطبيع الثقافي، إذ يعتمد هذا المنهج على تفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة،

ولتسهيل عملية التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي؛ وهو أسلوب من أساليب التحليل المركّز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن الموضوع المراد البحث فيه، أما منهج دراسة الحالة، فيقوم على تحليل مضمون التصريحات الرسمية وتحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع والوقوف على كل ذي أهمية، إلى جانب المنهج الاستقرائي والذي نستشرف من خلاله كيفية سبل مواجهة التطبيع الثقافي....

وقسمت الدراسة إلى أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: أهداف ودوافع التطبيع الثقافي:

تعددت أهداف ودوافع "إسرائيل" للتطبيع الثقافي مع الدول العربية، وذلك انطلاقاً من المفهوم الإسرائيلي للتطبيع، وهو المفهوم المغاير عن التعريف العربي للتطبيع الثقافي.

1. تعريف التطبيع والتطبيع الثقافي:

يعرف التطبيع بأنه إعادة الشيء إلى طبيعته، وهو مصطلح صهيوني، ظهر لأول مرة في المعجم الصهيوني للإشارة إلى يهود المنفى، حيث طرحت الصهيونية نفسها على أنها الحركة السياسية التي ستقوم بتطبيع اليهود، أي إعادتهم إلى "طبيعتهم"، كأمة واحدة بدلاً من جماعات قبلية منتمية للأمم متعددة.³

اشتق لفظ التطبيع Normalization من الكلمة الإنجليزية Normal، بمعنى العادي أو المعتاد، أو المتعارف عليه، ودُكر في معجم مختار الصحاح⁴ أن "الطبع هو السجية التي جبل عليها الإنسان"، أما المعجم الوسيط⁵ فقد ذكر أن "تطبع بكذا تخلق فيه، وطبعه على كذا أي عوده إياه"، ولا توجد مادة تطبيع في المعجم العربية لأنها محدثة، فالمعنى الحالي مأخوذ من ترجمة هذه الكلمة عن لفظة إنجليزية تمّ تداولها بعد اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979.

³ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 7، ص 13.

⁴ محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، معجم مختار الصحاح (بيروت: مكتبة لبنان، 2008)، ص 163.

⁵ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 4 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)، ص 550.



وعرّف التطبيع الثقافي بأنه: ”السعي إلى ترويض عقولنا على تقبل الفكرة الآتية: لا إمكانيةً لعيشنا إلا بقبول القامع وشروطه، وهذا التقبل ناجم عن قناعتنا بأن القامع قوي“⁶.

حمل التطبيع معنى السعي لإعادة العلاقة بين طرفين إلى طبيعتها، ومفهوم التطبيع الثقافي مع ”إسرائيل“ ينطلق من حالة غير طبيعية لإقامة هذه ”الدولة“، وكونها تشكل دولة استعمار إجلائي، إحلالي، استند على أيديولوجية مشكلة من المرجعية اللاهوتية، التي انعكست في حركته السياسية، وعزز اتجاهات العزلة الاجتماعية لدى قطاعات الطائفة اليهودية في أكثر من مكان في العالم، ونفت سياسياً وإنسانياً بشكل مطلق وجود الطرف الآخر، وبذلك تم إنتاج ثقافة طوباوية لاهوتية اغتصابية.⁷

وبذلك يمكن القول: إن مفهوم التطبيع يعمل على قبول الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين، وجعله وجوداً طبيعياً عبر التعامل معه ثقافياً من خلال الزيارات المتبادلة، والمشاركة في اللقاءات، والمؤتمرات. وبالتالي، فالتطبيع الثقافي ينطلق من نهج وأداء وعقلية جوهره كسر حاجز العداة مع ”إسرائيل“ بأشكال مختلفة، سواء أكانت ثقافية أم إعلامية أم سياسية أم غيرها.

2. المفهوم الإسرائيلي للتطبيع الثقافي:

يختلف نمط الإدراك العربي لمفهوم التطبيع عن طبيعة الإدراك الإسرائيلي، بينما رأى العرب إقرار ”السلام“ عبر الأدوات السياسية والديبلوماسية، كان التطبيع أحد الأدوات لذلك، استجابةً للشروط الإسرائيلية والأمريكية، ثم إن ”إسرائيل“ نظرت للتطبيع باعتباره إدارة الصراع وتحييد بعض أطرافه، فأساسه تضمين مواد خاصة بتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر و”إسرائيل“ أولاً، وبخلاف ذلك لم يكن التطبيع السياسي مع الفلسطينيين ثمناً ل”السلام“ أو حافزاً عليه، وإنما كان التطبيع هنا يعني في المقام الأول طبيعة التسوية، والنمط الذي سوف تنتقل إليه العلاقات بين الطرفين في ظل التسوية.⁸

⁶ بكر أبو بكر، ”التطبيع“ بين فكر الإلغاء - وضرورة الاتصال، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2018/11/2، انظر: <https://democraticac.de>

⁷ رجب أبو سريّة، ”سؤال التطبيع الثقافي بين ضرورة الإجابة وأهمية المجابهة“، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، الجزائر، العدد 4، 1997، ص 48.

⁸ محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 28.

فمن المنظور الإسرائيلي، التطبيع السياسي بين "إسرائيل" والأنظمة العربية لن يحقق "السلام" المنشود دون سريان التطبيع الثقافي، الذي يقتصر وفق المفهوم الإسرائيلي على العرب لا على "إسرائيل"، لأنها قائمة على الأيديولوجيا الصهيونية العنصرية، التي ترفض الاعتراف بالحق العربي في فلسطين، والتخلي عن هذه الأيديولوجية يفقد "إسرائيل" مبرر وجودها، وهو ما أكد عليه شمعون بيريز بشأن التطبيع الثقافي من الجانب العربي، بحجة تعزيز مفهوم "السلام"؛ ولذلك رأى ضرورة نقل التسوية من أيدي السياسيين إلى أيدي المثقفين الذين عدّهم صانعي الاتجاهات والقناعات لدى الشعوب العربية لنشر "السلام".⁹

رأى إسحق شامير Yitzhak Shamir: "أن التسوية لا تتحقق قبل أن ينزع العرب من عقولهم ما يمتّ بالعداء للصهاينة"،¹⁰ أي أنه عدّ التطبيع الثقافي مقدماً على التطبيع والعلاقات السياسية وإبرام معاهدات "السلام"، ولذلك يُعدّ التطبيع الثقافي الأهم والأكثر إلحاحاً بالنسبة لـ "إسرائيل"؛ فعبّره يمكن النفاذ إلى كافة المجالات الأخرى، فغيابه يعني إعادة بناء المقاومة الذاتية للشعوب العربية في ظلّ توقف الحروب العلنية مع "إسرائيل"، وعبر هذا التطبيع استطاعت "إسرائيل" إلغاء المقاطعة وإزالة الحواجز عنها، عبر إنشاء أكاديميات علمية مؤيدة لها في البلدان العربية، ونشر كتبها، وإقامة المؤتمرات، وبتّ دعاة الأسرلة والتغريب، والسعي لتغيير مناهج التعليم.¹¹

فالتطبيع الثقافي إذاً؛ يعبر عن القبول بالمفردات والمقاربة الصهيونية الأيديولوجية، مع إعادة صياغة التاريخ، وإعادة صياغة مناهج التعليم وشطب كل ما يشير إلى الاحتلال، وتغيير أسماء الأماكن، والاستيلاء على التراث، والعبث بالآثار وسرقتها، وإخفاء كل آثار الجرائم التي أدّت لتدمير القرى الفلسطينية وتدميرها، والمشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، خصّص للجمع بين الفلسطينيين أو العرب والإسرائيليين، أفراداً كانوا أو مؤسسات.

⁹ يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، مجلة كنعان، مركز إحياء التراث العربي، الطيبة، فلسطين، العدد 109، 2002، ص 103.

¹⁰ المرجع نفسه.

¹¹ عامر قاسم، "التطبيع مع الاحتلال في أحلامه ومخططاته وأثره على الحياة في القدس"، مجلة عين على القدس، 2018، ص 26-27.

3. الأهداف الإسرائيلية للتطبيع:

كثيرة هي الأهداف الإسرائيلية للتطبيع الثقافي؛ من إسقاط الهوية القومية العربية والذاكرة التاريخية العربية باقتلاع القنوات الثقافية الحضارية، إلى ترسيخ ثقافة هجينة تركز على مفهوم الشرق الأوسط الجديد تكون فيه "إسرائيل" الدولة المحورية، لتدمير الذات القومية وتحطيم المناعة بتهديم حصون المواجهة، وتحويل الهزيمة السياسية والعسكرية إلى هزيمة حضارية وثقافية يتم خلالها إلغاء التاريخ الفلسطيني والعربي السياسي والحضاري.¹²

المطلوب صهيونياً تطبيع العلاقات جميعها، وليس الثقافية فقط، فالصهيونية تحرص على الإمساك بزمام الثقافة للتأثير على الرأي العالمي، لقبول أفكارها وسياساتها من جهة، ومن جهة ثانية لإدارة الصراع مع الدول العربية، وقد استندت على مبرر أيديولوجي في استخدامها لسلاح الثقافة، قائم على أساس أن الثقافة هي التي سوف تحسم النزاع، ومن ثم ضرورة رؤية مظاهر التطبيع وتكريس ثقافة الاستسلام والهزيمة، عبر تكريس علاقات التبعية فكرياً وسياسياً واقتصادياً، ذلك التكريس الذي يحمل في ضرورته الداخلية الاعتراف بـ "إسرائيل".¹³

هناك إصرار إسرائيلي على التطبيع في المجالات الثقافية بالذات، ذلك الإصرار ينبع من إدراكه أن المجال الثقافي هو المؤهل والقادر على غسل عقل المواطن العربي، وتسريب الأفكار والثقافة اللا وطنية، ويمكن حصر الأهداف الإسرائيلية للتطبيع الثقافي، في:

أ. إنزال الهزيمة في عقل الإنسان العربي، وفي وجدانه، سواء بسواء، وصولاً إلى تركيعه بقبول وجود "إسرائيل" ككيان استيطاني عنصري توسعي، كأمر واقع لا مناص من الاعتراف به والتعايش معه في منظومة علاقات طبيعية.¹⁴

ب. اختلاق واقع تاريخي، يناسب الرواية الإسرائيلية لمسببات الصراع العربي - الإسرائيلي، بما ينفي الرواية الفلسطينية لأسباب الصراع، ويتناسب بما جاء في

¹² يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، ص 104.

¹³ حبيب صادق، "التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، الاقتحام والمواجهة"، مجلة شؤون أدبية، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، الإمارات، العدد 3، 1990، ص 81.

¹⁴ فخري سمعان، "التطبيع بوابة إسرائيل إلى العالم العربي"، الاتحاد، العدد 1، 1997، ص 24.

نصوصهم التوراتية المزعومة، وأن الصراع يكمن في رفض الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين، وأن الصراع سينتهي عندما يقتنع العرب بأن "إسرائيل" حقيقة قائمة؛¹⁵ وبالتالي، تفسير الحاضر وفق اختلاق تاريخي مزور، والترويج لكل ما تدّعيه "إسرائيل"، وإعادة كتابة التاريخ، وتزييف الحقائق والبداهيات التاريخية المتعلقة بكيفية استيطان فلسطين، واحتلال أجزاء من الدول العربية.

ج. دمج "إسرائيل" في المنطقة العربية، وتجريد العرب من ثقافتهم، فالأصل أن "إسرائيل" لا تمتلك ثقافة، كونهم يتشكلون من جماعات شتى، وإذا حققت ما تسعى له "إسرائيل" فهي نزوة الانتصار للمشروع الصهيوني، وما التطبيع السياسي والاقتصادي؛ إلا مظلة لما يجري من اختراق للنسيج العربي عامة والفلسطيني بشكل خاص.

د. لا تقبل "إسرائيل" من التسوية؛ إنهاء حالة الحرب بين "إسرائيل" والعالم العربي، ووقف إطلاق النار، وإقامة "سلام" شامل تستطيع معه "إسرائيل" العيش بأمان واستقرار على أرض فلسطين، والتبادل الدبلوماسي والأشكال الرسمية للعلاقة الدبلوماسية مع العرب فحسب، بل الولوج في كافة تفاصيل الحياة والمجتمع العربي.¹⁶

هـ. تبادل البرامج التلفزيونية، والصحفية، والإذاعية، والفرق الموسيقية والفنية والمسرحية، والنشاط السينمائي المشترك، وتشجيع حركة الترجمة من وإلى اللغتين العبرية والعربية.

و. المشاركة في المعارض الفنية والثقافية والأدبية، وإقامة الندوات الأدبية المشتركة، ودورات تأهيل المعلمين، وتشجيع النشاطات الثقافية، وتسويق المطبوعات الإسرائيلية.

ز. إيقاف تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية للصهيونية و"إسرائيل"، بما فيها ما ورد في القرآن الكريم، حيث كُنّفت "إسرائيل" جهودها العملية لرصد المفاهيم

¹⁵ عماد الدين العشماوي، "استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟"، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق، 2019، ص 867.

¹⁶ عصام عبد العزيز، "التطبيع أهدافه، انعكاساته، إمكانية استمراره، واستراتيجيته وآليات المواجهة، الآثار والانعكاسات"، مجلة فلسطين المسلمة، 1995، ص 54.

الإسلامية المؤثرة في الصراع مع الصهيونية وتسجيلها وتحليلها؛ كأحد أبرز وجوه العناصر البنائية للذهنية العربية.

ح. اتخاذ الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية مرجعية علمية للمنطقة بأسرها، بحيث تؤسس للمشروع الصهيوني الموجّه لتدمير الثقافة والهوية الحضارية للمنطقة العربية بأكملها، وإحداث التفكيك والفوضى داخل كل قطر عربي عبر إنكاء روح التنافر بين الديانات، والطوائف، والمذاهب، والجماعات المختلفة من جهة، ومحاولة تحقيق السيطرة الثقافية والعلمية والتقنية من جهة أخرى.

4. دوافع "إسرائيل" للتطبيع الثقافي:

جوهر التطبيع بالنسبة لـ "إسرائيل"، بمساراته واشتراطاته، هو تصفية للقضية الفلسطينية، وتحويل الشعب الفلسطيني من شعب مقاوم إلى مستسلم، قابل بأدنى الحقوق التي تعرض عليه، وتختلف دوافع "إسرائيل" للتطبيع مع الدول العربية، من دولة لأخرى، حيث مرّت تلك العلاقة بحالة من المدّ والجزر، فاستغلت خلالها "إسرائيل" وترّ التناقضات والخلافات العربية؛ لاستمالة طرف ضدّ الآخر؛ ومن أهم تلك الدوافع:

أ. تثبيت وجود "إسرائيل" كدولة ذات سيادة على أرض فلسطين، في محيطها العربي، والإقليمي، وهو ما عبر عنه ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion: "إن رغبتنا الوحيدة هي خلق الظروف الدولية التي ستقوي من أمننا القومي"،¹⁷ وما زالت "إسرائيل" تدرك أنه بعد 72 عاماً على وجودها، أنها دولة مؤقتة وطارئة، وتحاول إطالة أمد وجودها غير الطبيعي، وغير القائم على أي حقّ من الحقوق التاريخية، أو القانونية.

ب. أمن "إسرائيل" لا يتحقق مع المواقف المعادية من الدول العربية، ولتدارك هذا الخطر يجب إنهاء مصطلح النزاع العربي - الإسرائيلي، وشطبه من القاموس العربي، وتحقيق أمنها عبر اختراق دول عربية ذات شأن، وإقامة علاقات معها تُؤمّن وجودها، ويقول بن جوريون: "إن الأسلوب الآخر لضمان أمن إسرائيل، يكون

¹⁷ إبراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية، أهدافها ووسائلها وأدواتها (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1967)، ص 10-11.

عن طريق إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول وخاصة دول آسيا وإفريقيا¹⁸، وأمن "إسرائيل" هنا بالمفهوم الإسرائيلي يعني التفوق العسكري والاقتصادي على الدول العربية، بالديبلوماسية السياسية، والاختراق الثقافي المنهج، والسبيل لتحقيق ذلك هو إقامة علاقات صداقة معها تُشكّل فيها "إسرائيل" رأس الحربة.

ج. رغبة "إسرائيل" في تفعيل قضية التعويضات الخاصة بيهود الدول العربية من سبع دول عربية إلى جانب إيران، والمقدّرة بنحو 250 مليار دولار تعويضاً عن ممتلكات اليهود الذين هاجروا منها، والبالغ عددهم نحو 856 ألف يهودي،¹⁹ الأمر الذي أكّدت عليه "صفقة القرن"، وحاولت المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من ديارهم سنة 1948، وبين من أسمتهم باللاجئين اليهود من الدول العربية وضرورة تعويضهم، وهو ما يمثل قلباً للحقائق، وتزييفاً للوقائع التاريخية، وتزييفاً للوعي العربي والدولي.

هـ. إنهاء جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، وبؤرته الأساسية، وذلك بتحويل القضية الفلسطينية من جوهر الصراع إلى شأن إسرائيلي داخلي؛ تتفاوض حوله "إسرائيل" مع قلة فلسطينية، والوصول إلى حل لا يخرج عن إطار الحكم الذاتي.²⁰ "إسرائيل" لا تقبل من التطبيع أن يعطيها الأمن وينهي حالة الحرب، وإنما تريد نفوذاً حقيقياً يعطيها دور الريادة والمحورية، لتصبح دولة الاستقطاب الأولى في المنطقة.

كذلك عزل الفلسطينيين وتصفية شبكة حلفائهم، سياسياً ومالياً، ومما دلل على ذلك فشل الجامعة العربية في التأكيد على المبادرة العربية أو دعم الموقف الفلسطيني الراض للتطبيع المنفرد، ورغبة "إسرائيل" في مواجهة المقاومة الشعبية الفلسطينية، من خلال تجريم حركة المقاطعة وقوننة تكميم الأفواه في الولايات المتحدة والعديد

¹⁸ عواطف عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا 1948-1973م (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1974)، ص 28.

¹⁹ إسرائيل بصدد مطالبة 7 دول عربية وإيران بـ 250 مليار دولار، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2019/1/11، انظر: <https://www.bbc.com>

²⁰ عريب الرنتاوي، "مسارات الهرولة نحو التطبيع شرعنة إسرائيل وشيطة الفلسطينيين"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281، ص 45.

- و. هناك علاقة جدلية أدركتها "إسرائيل" والولايات المتحدة، بعد فشل اتفاقات التسوية العربية كامب ديفيد، وأوسلو، ووادي عربة، في نسج علاقات طبيعية مع الدول العربية، خصوصاً مع عدم اشتراط الحل الكامل للقضية الفلسطينية، ومن ثم إطلاق "المبادرة العربية للسلام" سنة 2002، الأمر الذي سعت إدارة ترامب على تحقيقه في سنواتها الأخيرة، وعملت على اختراق دول العالم العربي عبر دول الخليج العربي، الذين تربطهم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، من خلال البوابة الإسرائيلية، وعقد تحالفات خليجية إسرائيلية، بغية توطيد العلاقة مع إدارة ترامب.²²
- ز. لقد أصبح واضحاً أنه لا علاقة للتطبيع بحل القضية الفلسطينية، وأن من قام بعقد اتفاقات التطبيع لأسباب تخصّه، لا علاقة له بعدالة القضية الفلسطينية، وفهمت "إسرائيل" أن ذلك قبولاً بصهيونيتها، وعنصريتها، وسياستها الاستيطانية.
- ح. استخدام شعار "أعرف عدوك" كمبرر للتطبيع الثقافي، عبر اختراق الوعي الإسرائيلي، وفهم طريق تفكيرهم، ومحاولة الموضوعية عند عرض الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية، وكذلك الترويج للأهمية الثقافية والأكاديمية التي قد يجنيها المثقف العربي من زيارته لـ "إسرائيل"، والمشاركة في مؤتمراتها، والمؤتمرات المقدسة في القدس، والمتفق عليه ضمن اتفاق وادي عربة سنة 1994.²³
- ح. استخدام شعار "أعرف عدوك" كمبرر للتطبيع الثقافي، عبر اختراق الوعي الإسرائيلي، وفهم طريق تفكيرهم، ومحاولة الموضوعية عند عرض الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية، وكذلك الترويج للأهمية الثقافية والأكاديمية التي قد يجنيها المثقف العربي من زيارته لـ "إسرائيل"، والمشاركة في مؤتمراتها، والمؤتمرات المقدسة في القدس، والمتفق عليه ضمن اتفاق وادي عربة سنة 1994.²³

²¹ المرجع نفسه، ص 44.

²² علاء أبو زيد، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في التطبيع العربي - الإسرائيلي، وأثره على مدينة القدس (2017-2021م)"، من مؤتمر "التطبيع وأثره على مستقبل القدس، مؤتمر القدس العلمي - الرابع عشر"، مؤسسة القدس الدولية، غزة، 2020، ص 9.

²³ محمد سامي أبو طير، "أثر التطبيع الإسرائيلي الأردني على الأردن سياسياً وأمنياً واقتصادياً"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2020، ص 57.

الدولية التي تشارك فيها "إسرائيل"، ورصد الإنتاج الثقافي الإسرائيلي ومتابعته، ودراسة تاريخه المزعوم.²⁴

هكذا أجمعت دوافع "إسرائيل" للتطبيع مع الدول العربية على تحسين صورة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، واعتمادها كحليف استراتيجي في المنطقة بدلاً من كونها دولة مهددة للأمن القومي العربي، واستبدالها بخطر "الإسلام السياسي"، والتهديدات التركية والإيرانية.

المحور الثاني: اتفاقات التسوية كإطار للتطبيع الثقافي:

يُعدّ التطبيع من أشهر ما تضمنته اتفاقيات التسوية، حيث اشتملت معاهدات التسوية العربية - الإسرائيلية، على العديد من الملامح الثقافية، لتشكل مدخلاً لتطبيع العلاقات بين الدول العربية و"إسرائيل"، التي أخذت بعد الضمانات المعنوية؛²⁵ وذلك بهدف نزع روح العداء بين أطراف اتفاقات التسوية؛ كونها تضمنت إنهاء حالة الحرب والعداء بين المتحاربين، والامتناع عن استخدام أسباب القوة، أو التهديد بها، وحظر الدعاية المعادية بينهم، والانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة "السلام"، وتدشين التطبيع بين أطرافها، والقبول بـ"إسرائيل" في المنطقة العربية بشكل طبيعي²⁶ يؤهلها للاندماج بدول المنطقة، عبر علاقات المصالح المشتركة، ووفق إطار نظام شرق أوسطي، تشكل فيه "إسرائيل" القوة العسكرية والاقتصادية الأبرز.²⁷

تكمن أهمية التطبيع لدى "إسرائيل"، في أنه يمثل حجر الزاوية في بناء "السلام" في المنطقة، ولكن قادة "إسرائيل" ومفكرها يولّون التطبيع الثقافي أهمية خاصة؛ لذلك حرص المسؤولون على تضمين اتفاقيات التسوية مبدأ التعاون الثقافي، فتمّ لهم ما أرادوا.

²⁴ هزرشي بن جلول، "السلام والتطبيع الثقافي"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، ص 121.

²⁵ أبو علي حسن، "التطبيع مع الكيان سياسة تحويل اللاطبيعي إلى طبيعي"، مجلة الهدف، بوابة الهدف الإخبارية، غزة، العدد 2، 2019، ص 12.

²⁶ السيد محمد علي إسماعيل، "التطبيع في معاهدات السلام العربية - الإسرائيلية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، القاهرة، العدد 48، 2010، ص 693.

²⁷ عزيز حيدر، "الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 249، 2012، ص 89.

1. اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978:

وقّعت مصر اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978؛ لتكون الدولة العربية الأولى التي وثّقت علاقاتها مع "إسرائيل"، إلا أن الاتفاقية لم تذكر نصّ التطبيع لفظاً، وإنما جاءت ضمن جملة تحمل دلالاته، إذ أكّدت على "توثيق العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما بما يتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية"،²⁸ شقّت الاتفاقية الرفض العربي لـ "إسرائيل"، وفتحت ما عُرف بطريق عرضي ثنائي الاتجاه؛ للوصول إلى حالة عربية وفلسطينية مخالفة للواقع، من حالة الصراع إلى حالة السلم، فشكّلت دافعاً للدول العربية، لمن أراد إزاحة عبء الحق الفلسطيني عن كاهله، والخوض في غمار التطبيع.

كما أكّدت الاتفاقية على رغبة الطرفين في إنماء العلاقات الودية، والتعاون بينهما، وإقامة علاقات طبيعية بين طرفي المعاهدة، وتضمنت توطيد العلاقات الثقافية، وإذا كان هذا الالتزام متبادلاً بين الطرفين؛ إلا أنه وُضِعَ ليكون التزاماً مصيرياً أكثر منه إسرائيلياً؛ لأن المقاطعة كانت مصرية بالأساس، أي أن الإلغاء سيكون إلزاماً على الطرف الذي قام به، ومن هنا تبدّل الدور المصري من قيادة المقاطعة؛ لتصبح ملزمة بتنفيذ كل ما جاء في هذه الاتفاقية،²⁹ وفتحت مصر بذلك الباب واسعاً لأشكال عديدة من التطبيع، خارج نصوص الاتفاقية، خصوصاً مع اعتماد النظام المصري على المساعدات الاقتصادية والمالية الأمريكية، كأحد الموارد الأساسية في الدخل القومي المصري، واستغلال "إسرائيل" والولايات المتحدة لذلك وفرض توجهاتهما الخاصة على مصر خارج نصوص الاتفاقية، سواء ما يتعلق بمناهج التعليم، أم عبر محاولات الانفتاح على "إسرائيل".

فلم تعد تلك العلاقة الطبيعية مطلباً إسرائيلياً فقط، مقابل صلح "إسرائيل" مع العرب، بل أصبحت مطلباً عربياً من "إسرائيل" لقاء انسحابها من الأراضي المحتلة سنة 1967، وذلك يعني من وجهة النظر الإسرائيلية، أن ضمان "السلام" يحتاج

²⁸ فتحي رضوان وآخرون، عام على التطبيع (القاهرة: دار الموقف العربي، 1981)، ص 31.

²⁹ رفعت السيد أحمد (إعداد وتوثيق)، التطبيع والمطَبَّعون: العلاقات المصرية الإسرائيلية 1979-2011م، موسوعة شاملة، المجلد الأول: التطبيع السياسي والاقتصادي (القاهرة: مركز يافا، 2014)، ص 163.

بالإضافة إلى الاتفاقيات السياسية إنشاء محيط يشجع على التنمية،³⁰ وعليه، رتبت التسوية التزامات طبيعية بين أطرافها تختلف في كل معاهدة عن الأخرى، وهو ما خطط له "إسرائيل".

ونصت المادة الثالثة من ملحق المعاهدة المصرية الإسرائيلية سنة 1979، بأن يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلي، والتبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه في أقرب وقت ممكن.

2. اتفاقية أوسلو سنة 1993:

تزايدت الضغوط الأمريكية على الدول العربية؛ لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991، وتزامن ذلك مع إعلان الولايات المتحدة وروسيا عن الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام؛ بهدف دمج "إسرائيل" في المنطقة العربية، وفق رؤية توسيع التعاون بين دول الشرق الأوسط، الذي طرأ عليه جملة من التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،³¹ فتمّ تطبيع العلاقات بإعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية سنة 1993، وجاء في فقرتها الأولى بحق "إسرائيل" في العيش الآمن، وهو اعتراف صريح وغير مشروط بحق اليهود في وطن قومي على أرض فلسطين، وقبول حلّ الصراع على أساس قراري مجلس الأمن الدولي؛ رقمي 242، و338،³² وعلى ذلك الأساس تمّ إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتخذت تلك السلطة للمقاربة العربية حول العلاقة الإسرائيلية مع الفلسطينية، لدخول معترك التطبيع.

منح هذا الاتفاق الفرصة للدول العربية الراغبة في الكشف عن علاقاتها مع "إسرائيل" والتطبيع معها بشكل علني؛ لذلك اتخذ اتفاق أوسلو كأداة للتطبيع العربي الإسرائيلي على قاعدة أن الفلسطينيين قاموا بالتوافق مع "إسرائيل"، ومهادنتها، وإنهاء الحرب، والاعتراف المتبادل بينهما.

³⁰ السيد محمد علي إسماعيل، "التطبيع في معاهدات السلام العربية - الإسرائيلية"، ص 695.

³¹ وجيه كوثراني، "الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 23، 1995، ص 7.

³² عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون: من النزاع إلى التسوية، ترجمة وديع أسطفان، وماري طوقا (بيروت: دار الساقى، 1994)، ص 27.

بينما تضمن اتفاق طابا سنة 1995؛ ملحقاً كاملاً للتعاون العلمي، والثقافي، والاجتماعي، وإنشاء لجنة دائمة لتشجيع ذلك التعاون، وفق ما ورد بالمادة رقم 9.

3. اتفاقية وادي عربة سنة 1994:

أنهت المملكة الأردنية عداها مع "إسرائيل" بموجب اتفاقية وادي عربة سنة 1994، واعترف الطرفان بسيادة كل منهما باستقلاله السياسي وحقه في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وحلّ النزاعات بينهما بالوسائل السلمية، وفق ما ورد في المادة الرابعة من اتفاقية وادي عربة سنة 1994، بينما لم يرد في نصّ المعاهدة إنهاء حالة الحرب؛ لأن الدولتين لم تكونا في حالة حرب أصلاً.

ورد في المادة السابعة، فقرة ج "عدم حصر التعاون بين الدولتين فحسب، وإنما يشمل تعاوناً في النطاقات الإقليمية الأوسع، والعمل المشترك على مساعدة بعضهما البعض في تطوير علاقاتهما الاقتصادية مع الدول المحاذية، سعياً لإزالة أوجه التمييز،³³ ووفقاً لما ورد في هذه المادة يتم تطبيع تلك العلاقات أيضاً عبر أطراف أخرى، وجاء بالنصّ الصريح بأن يتم توسيع قاعدة العلاقات؛ لتشمل أطرافاً ثالثة غير الأردن و"إسرائيل"؛³⁴ أي أن المملكة تُشكّل مدخلاً لـ "إسرائيل" نحو دول العالم العربي والإسلامي، وهو الهدف الإسرائيلي بعيد المدى.

ووفقاً لتلك المادة وفقراتها فإن "إسرائيل" ضمنت تطبيع العلاقات ليس مع الأردن فحسب، ولكن مع بقية الدول العربية، حتى، ولو بطريق غير مباشرة؛ أي أنها أرادت من الأردن القيام بدور الوسيط لكسر المقاطعة العربية بأيدٍ عربية؛ لضمان الإطار الأوسع للتعاون والهيمنة الإسرائيلية على دول المنطقة، مما يعني السرعة في تطبيع العلاقات، في حين تتولى الأردن مهمة الدعاية لـ "إسرائيل"، وتوظيف التطبيع معها كوسيلة لإقامة علاقات جديدة لـ "إسرائيل".

³³ يوسف ضمرة، "التطبيع الثقافي في معاهدات التسوية "وادي عربة نموذجاً"، مجلة كنعان، العدد 104، 2001، ص 31؛ وانظر أيضاً: زيسر عيال، "إسرائيل والأردن، المرتفعات والمنخفضات"، تشرين الأول/أكتوبر 2004، ص 31. (باللغة العبرية)

³⁴ "وثائق معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية: معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، عمان، 26/10/1994"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 5، العدد 20، 1994، ص 183.

وأكد الطرفان على رغبتهما إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت بينهما؛ ولذلك فإنهما يعترفان برغبتهما في التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما، وتم إبرام اتفاقية التبادل العلمي والثقافي بينهما في كافة الميادين؛ وفقاً للمادة العاشرة من معاهدة "السلام" مع الأردن سنة 1996.

كما نصّت المادة 1/11 على الامتناع عن القيام ببتّ الدعاية المعادية القائمة على التعصب والتمييز، والقيام بأسرع وقت ممكن بإلغاء ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية، التي تعكس التعصب والتمييز، وهو ما أكدته المادة 25 بإزالة الإشارات المسيئة للطرف الآخر في المعاهدات الدولية، التي يشارك فيها طرفان، حال وجود هذه الإشارات.³⁵

بذلك وصل عدد الدول العربية التي اعترفت بـ"إسرائيل" حتى سنة 1995، ثلاث دول هي: مصر، والأردن، وموريتانيا، وهناك عدة دول أقامت علاقات دبلوماسية معها قبل أن تقطعها في فترات لاحقة؛³⁶ منها المغرب، وتونس، وقطر، في حين رفضت أغلب الدول العربية إقامة أي علاقة مع دولة الاحتلال كالجائر، وسورية، والعراق، وليبيا، ولبنان، واليمن، الأمر الذي دفع جامعة الدول العربية؛ لتبني المبادرة العربية، سنة 2002، كجزء من حلّ الصراع العربي - الإسرائيلي، والتطبيع معها، مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967،³⁷ وما تلا ذلك من تزايد الخطابات العربية الرسمية وغير الرسمية الداعية للتطبيع، حيث لم ير أصحاب تلك الخطابات أمراً مغلوفاً أو معيباً أو متناقضاً مع القضية الفلسطينية، لتشكل تلك المبادرة تحولاً جذرياً وجوهرياً في مركزية القضية الفلسطينية.

³⁵ محمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، ليبيا، العدد السابع، 2017، ص 281-282.

³⁶ إلهام شمالي، "ورقة علمية: مسار التطبيع بين المملكة المغربية و"إسرائيل"، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020/12/17، انظر: <https://www.alzaytouna.net>

³⁷ سمية عبد المحسن، "التطبيع والمقاومة عبر مئة عام من وعد بلفور"، موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2017/10/9، ص 3.

4. "صفقة القرن" سنة 2020:

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية بإصرار على إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، ومحاولة إيجاد نقطة اختراق حقيقية في جدار عملية التسوية، وإدماج "إسرائيل" في المنطقة العربية، وتعهد الحكومة الإسرائيلية بتجميد الاستيطان، مقابل التطبيع الكامل مع الدول العربية، وإقامة علاقات علنية معها، وحصر الصراع في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحييد الدول العربية عن القضية الفلسطينية،³⁸ وذلك ما سعت إليه إدارة الرئيس ترامب عبر "صفقة القرن"، وما تبعها من اتفاقات التطبيع، وأهمها "اتفاق أبراهام".

جاء في القسم الثامن عشر من الصفقة، تحت مسمى "التعليم وثقافة السلام" أن "السلام لا يتجذر في بيئة يتم فيها التسامح مع العنف وتمويله ومكافأته، بالترويج لثقافة السلام كعنصر هام في اتفاقية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية؛ لذلك يجب إنشاء ثقافة السلام ووضع حدّ للتحريض، وتمجيد العنف والإرهاب، وحظر الدعاية المعادية"، بالإضافة إلى البند رقم 3، في القسم الخاص بالتطلعات المشروعة للأطراف، الذي ينصّ على تحقيق اعتراف وتطبيع تلك الدول التي لا تعترف حالياً بـ "إسرائيل" أو التي لها علاقة بـ "إسرائيل".³⁹

5. "اتفاق أبراهام" سنة 2020:

تمكنت الإدارة الأمريكية من وضع بنود "صفقة القرن" موضع التنفيذ عبر الإعلان عن توقيع "اتفاق أبراهام" بين دولة الإمارات و "إسرائيل"، في 2020/8/13، وحاولت الإمارات تبرير الاتفاق بالحفاظ على فرص حل القضية الفلسطينية، وإيقاف مخطط ضمّ الأراضي الفلسطينية، إلا أن بنيامين نتنياهو سارع لنفي ذلك بأن الاتفاق لا يتضمن التنازل عن مخطط الضمّ، بقدر ما هو تعليق مؤقت للضمّ في سبيل تحقيق اختراقات دبلوماسية عربية.⁴⁰

³⁸ خليل العناني، "أوباما والتطبيع بين العرب وإسرائيل"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد 139، 2009، ص 95.

³⁹ "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," site of the White House, January 2020, p. 35, <https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>

⁴⁰ أسامة أبو ارشيد، "الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي: خلفياته وحيثياته"، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2020/8/13، ص 2.

طرح الاتفاق المفهوم الإسرائيلي لـ "السلام الثقافي"، الذي طالما سعت "إسرائيل" لتحقيقه، فقد حرص الإسرائيليون على التركيز على التفاهم بين الأديان والتسامح الديني، وفق نصّ المادتين رقم 5 و6 إذ يتعهد الطرفان بتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام، والتعايش المشترك، وثقافة "السلام" بين مجتمعيهما، وتطوير برامج بين "الشعبين"، وحوار بين الأديان، وتبادلات ثقافية وأكاديمية وشبابية وعلمية، وعقد اتفاقيات تتعلق بالاستثمار، والسياحة، والرحلات المباشرة، والأمن، والاتصالات، والتكنولوجيا، والطاقة، والرعاية الصحية والثقافية، والبيئة، وتعزيز ثقافة التعايش المشترك، ومواجهة التشدد الذي يحضّ على الكراهية والانقسام، و"الإرهاب"، وإقامة "منتدى مشترك رفيع المستوى للسلام والتعايش".⁴¹

إن أخطر ما تضمنه "اتفاق أبراهام" أنه فتح الباب أمام الجميع، لزيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى، وذلك يعني أن دولتي الإمارات والبحرين قد قبلتا عملياً بالقدس الموحدّة عاصمة لدولة الاحتلال، وسيطرتها على المقدسات المسيحية والإسلامية،⁴² كما سمح الاتفاق بإقامة الصلاة اليهودية في الحرم القدسي مما مثّل تغييراً واضحاً عن الوضع القائم.

المحور الثالث: مظاهر التطبيع الثقافي:

شملت مظاهر التطبيع الثقافي، مختلف مفاصل الحياة الثقافية العربية من آداب وفنون بمختلف أشكالها، ولكن التطبيع الثقافي غير وارد إسرائيلياً؛ لأنه منافٍ للأيديولوجيا الصهيونية التي قامت على أساسها "إسرائيل"، ولعل أكبر الأدلة على عدم أخذها بالتطبيع الثقافي ما تحتويه الكتب الإسرائيلية من روايات تنفي وجود الشعب الفلسطيني ومقدساته، وتصف الفلسطيني بأنه مخرب، وجبان، وهمجي، ومتخلف، ويمتلك غريزة الانتقام والعدوانية، في حين تصف اليهودي بأنه متحضر ومتقدم ومثالي، وأن لهم الحق بفلسطين اعتماداً على الوعد الإلهي التوراتي.⁴³

⁴¹ "الشرق" تنشر النص الكامل لوثائق اتفاقات الإمارات والبحرين وإسرائيل، صحيفة الشرق، 2020/9/6،

انظر: <https://asharq.com/ar>

⁴² وحدة الدراسات السياسية، "قراءة في التطبيع/ التحالف الإماراتي والبحريني مع إسرائيل"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2020/9/17.

⁴³ يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، ص 105.



وما يميّز التطبيع الثقافي عن غيره من مشاريع التطبيع الأخرى، أنه لا يحمل مشروع إحلال هيمنة ثقافية صهيونية على الحياة الثقافية العربية كما التطبيع السياسي والاقتصادي، ولكنه يهدف لتدمير المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية،⁴⁴ فالحركة الصهيونية تدرك استحالة تحقيق هيمنة ثقافية صهيونية على العرب لعراقة الهوية الثقافية والحضارية العربية والإسلامية، ولعدم وجود ثقافة صهيونية واحدة بالأساس، فـ”إسرائيل“ على مدار توأجدها شكّلت مكاناً لجمع الشتات اليهودي من دول العالم، ولم تولّف ثقافة مشتركة، فكل طائفة لها ثقافتها التي حملتها معها، وذلك واضح من خلال الصراعات الحادة بين الأحزاب الإسرائيلية.

سبق مظاهر التطبيع عقد اتفاقيات التسوية؛ حيث عُقدت لقاءات بترتيب من الولايات المتحدة وممثلين تربويين مصريين وإسرائيليين سنة 1976، على أن القفزة التي قام بها محمد أنور السادات إلى القدس شجعت بعض المثقفين والفنانين المصريين على المسارعة لتطبيع العلاقات الثقافية، فكانوا أسرع من الحكومة المصرية في خطوات التطبيع الثقافي.⁴⁵

ولذلك ليس صدفة استهداف مصر بالتطبيع؛ كون الولايات المتحدة و”إسرائيل“ أدركتا جيداً أن مصر قادرة على القيام بدور رئيسي ومحوري في تكوين صفوة العالم العربي وقيادته، وقادرة على أداء دورها في تسهيل وتوطيد العلاقات العربية – الإسرائيلية، فالمشروع الصهيوني لا يتحرك إلا في إطار المشروع الأمريكي للمنطقة، بغية الدفع باتجاه تحقيق ما عجز عن تحقيقه الاحتلال العسكري، فالثقافة هي سلاح وميدان للصراع الأيديولوجي الأشد خطورة والأعمق أثراً، فيقول عبد العظيم أنيس: ”إن المواجهة في ميدان الثقافة والتطبيع ليست بيننا وبين إسرائيل فحسب، وإنما هي بيننا وبين من يقفون داعمين ومساندين لإسرائيل“،⁴⁶ إن ما قصده أنيس اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة من قواعد ترسيخ التطبيع الثقافي بين ”إسرائيل“ ومصر ليتم توسيعه وتشمل الدول العربية كافة، وبالتالي هي شريك في التطبيع.

⁴⁴ معن بشور، ”السلام والتطبيع الثقافي“، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد 19، العدد 209، 1996، ص 6.

⁴⁵ حبيب صادق، ”التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، الاقتحام والمواجهة“، ص 81.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص 85.

وقّعت مصر مع "إسرائيل" اتفاقية التعاون في مجال التربية والثقافة والعلوم سنة 1980، ووضعت الاتفاقية أُسس الاتصالات في المادة الثالثة، للتبادل الثقافي بين الدولتين، وتبادل المطبوعات والمكتشفات الأثرية، وإقامة المعارض والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والأفلام الثقافية والعلمية؛ ومعادلة الشهادات والألقاب العلمية، وتبادل وفود الشباب الرياضية.⁴⁷

كثيرة هي مظاهر التطبيع الثقافي، ومن أهمها:

1. تزوير التاريخ والمسميات:

تجلى ذلك في استخدام المثقفين مصطلحات إسرائيلية توراتية بدلاً من تسمياتها العربية والإسلامية، فعلى سبيل المثال: أطلقت "أورشليم" على القدس، و"حائط المبكى" بدلاً عن حائط البراق، ويهودا والسامرة بدلاً من الضفة الغربية، وإعادة تسمية المدن والقرى والآثار بأسماء عبرية، وحتى المساجد والمعابد التاريخية جرى تغيير أسمائها؛ لمحو رمزياتها الثقافية والحضارية، فتحول المسجد الأقصى إلى "جبل الهيكل" بكل مما يعنيه ذلك من توجهات خطيرة تهدف إلى تنفيذ أكبر عملية سطو حضاري يتطلع إليه الإسرائيليون، لتغيب هذه الرمزية الثقافية والدينية الأكبر التي تربط العرب والمسلمين بفلسطين،⁴⁸ وبالتالي إزالة التاريخ العربي الإسلامي بأكمله عن فلسطين، لينشأ جيل لا يعلم عن فلسطين أي شيء، وألصق مصطلح "العمليات الانتحارية" بدلاً من العمليات الاستشهادية، واستخدم مسمى "الإرهاب" بدلاً من المقاومة الفلسطينية التي كلفتها كافة الشرائع والقوانين الدولية لمقاومة الاحتلال.

سعت "إسرائيل" للتغلغل الثقافي في مصر تحت مظلة المساعدات الأمريكية، فقد تلقت وزارة التعليم المصرية منحة مالية أمريكية وصلت قيمتها نحو 166 مليون جنيه، أضيف إلى ذلك آلاف الخرائط المرسومة للشرق الأوسط، تمّ فيها استبدال اسم فلسطين باسم "إسرائيل".⁴⁹

⁴⁷ هند أبو شرار، "تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 116، 1981، ص 144.

⁴⁸ عبد العزيز كامل، "صفاً! لهزيمة التطبيع.. لا تطبيع الهزيمة"، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، العدد 211، 2005، ص 64.

⁴⁹ رفعت السيد أحمد، التطبيع والمطبوعون: العلاقات المصرية الإسرائيلية 1979-2011م، موسوعة شاملة، المجلد الأول: التطبيع السياسي والاقتصادي، ص 1051.

يتضح مما سبق، أن المساعدات الأوروبية والأمريكية بشكل خاص؛ شكّلت مدخلاً للتطبيع الثقافي، فبعد كل اتفاق "سلام" عقده "إسرائيل" مع الأنظمة العربية، بذلت المساعدات الأمريكية بسخاء، كأداة ضغط ناعمة لإعادة ترتيب الخريطة السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة العربية بما يخدم المصالح الإسرائيلية، المدفوعة من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.

2. تعديل المناهج:

أرادت "إسرائيل" من التطبيع الثقافي الولوج في مفاصل الحياة العربية عبر ربط التمويل الأجنبي للمؤسسات التعليمية العربية بتطوير مناهج التعليم في الوطن العربي، ومراجعتها من العبارات المعادية؛⁵⁰ تحت حجة تطوير المناهج الدراسية في أكثر من قطر عربي، وعصرنتها لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وتجاوز مواطن الضعف والخلل، لمحو الذاكرة التاريخية العربية بشأن احتلال فلسطين، وتشريد شعبها،⁵¹ لتنسجم مع الرؤية الإسرائيلية للصراع؛ فتمّ تقليص المقررات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وشطب مصطلحات الصراع العربي - الإسرائيلي، وتمّ التركيز على الأهمية الاستراتيجية للسلم كما حدث في مصر، حيث جرى تغيير المناهج الدراسية، وجرى استبدال موضوعات بأخرى في مناهج الصف السادس الابتدائي، والثالث الإعدادي - كامب ديفيد - اتفاقية "السلام" - ومن ذلك على سبيل المثال، حذف "وقد تمكن اليهود الصهاينة اغتصاب أرض فلسطين عام 1948م، وشرّدوا معظم أهلها العرب"، وأصبح الموضوع نفسه، بعد الحذف، يتكلم عن "إسرائيل"، التي عاصمتها القدس، دون تناول أي شيء يتعلق بفلسطين.⁵²

وطالبت "إسرائيل" من الدول العربية إعادة النظر في مناهجها التربوية، وإعادة كتابة التاريخ نفسه للأجيال القادمة، وحذف بعض الآيات من القرآن الكريم؛ التي رأت أنها تسيء إلى اليهود و"إسرائيل"، كما فعلت الحكومة الإسرائيلية مع المناهج التربوية في الأراضي الفلسطينية إثر احتلالها سنة 1967، فألغت كلمة الجهاد،⁵³ وذلك ما طبقته

⁵⁰ السيد محمد علي إسماعيل، "التطبيع في معاهدات السلام العربية - الإسرائيلية"، ص 704.

⁵¹ يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، ص 105.

⁵² محسن عوض، "مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،

مجلة النشر العلمي، الكويت، مجلد 13، العدد 1، 1985، ص 152.

⁵³ معن بشور، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 5.

وزارة التربية والتعليم في المملكة المغربية أيضاً، وعدلت المملكة الأردنية منهاجها التعليمي بإلغاء المواد الإسلامية التي تدور حول كره الصهيونية للعرب والمسلمين، والمجازر التي ارتكبتها "إسرائيل"،⁵⁴ كما تابع بعض الطلاب العرب تحصيلهم العلمي في جامعات عبرية بمنح دراسية، ومتابعة طلبة يهود دراستهم بجامعات عربية.⁵⁵

إن ما تسعى إليه "إسرائيل" هو إحداث فجوة بين الطلبة العرب، من منظور تقدمها التكنولوجي والمعرفي، الذي تحاول من خلاله جذب المراكز التعليمية العربية في إطار للتعاون التعليمي مع المراكز الإسرائيلية التي تتميز بتفوقها وحصولها على تصنيف دولي لم تتمكن الدول العربية من الوصول له؛ وذلك عبر زعزعة الثقة في نفوس الجيل نحو حضارته وتاريخه، ولذلك يستلزم تقييم المناهج العربية، وفلترتها وإظهار مدى خطورة التطبيع في المناهج العربية على الثوابت العربية.

3. المؤتمرات وتبادل الزيارات:

أدركت "إسرائيل" جيداً، بأن السبيل للتطبيع هو الوصول للمثقف العربي، الذي يمثل صوت الشعب، فمن خلاله تلتصق الشعوب نضالها السياسي، والاقتصادي، والثقافي؛ لذلك استهدفت دوائر صنع القرار الإسرائيلي ترسيخ الهزيمة الحضارية، والقابلية للاستعمار بكافة المعاني، وشجعت النيل من الموروث الثقافي للأمة العربية والإسلامية، ورصدت الميزانيات لتحقيق مبتغاها، عبر تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات المصريين والإسرائيليين، وإقامة البحوث المشتركة في المجالات العلمية المختلفة، والمشاركة في المؤتمرات العلمية أو المنعقدة تحت لافتات علمية، والأهم من ذلك تغيير المناهج الدراسية المصرية، تحقيقاً لإزالة الأفكار العدائية تجاه "إسرائيل" من أذهان النشء المصري.⁵⁶

تعددت زيارات الكتاب الصهيونية، ودعواتهم للكتاب المصريين لزيارة "إسرائيل"، وعلى سبيل المثال: فقد تمّ التنسيق بين كليات الطب في جامعتيّ القدس وبئر السبع في "إسرائيل"، وجامعة عين شمس في مصر؛ لإجراء أبحاث علمية مشتركة للقضاء على مرض حمى النيل؛ بتمويل من الحكومة الأمريكية بلغت قيمته ستة ملايين دولار

⁵⁴ هزرشي بن جلول، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 119.

⁵⁵ يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، ص 105.

⁵⁶ حبيب صادق، "التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، الاقتحام والمواجهة"، ص 99.

سنة 1980، وألقى يوسف شنكر مدير قسم النساء والولادة في مستشفى هداسا محاضراته في مؤتمر جامعة عين شمس، وتمّ توسيع التطبيع الثقافي عبر تبادل مجموعات الشباب في معسكرات صيفية، وتبادل ثلاث بعثات إسرائيلية، ضمت كل بعثة ستين شاباً ما بين 15-18 عاماً، مقابل مجموعة مصرية مماثلة، وفق اتفاقية التبادل الشبابية الموقعة في 1981/3/2 بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة والوفد الإسرائيلي برئاسة ديفيد ريفلين.⁵⁷

وزار "إسرائيل" الكاتب المسرحي المصري علي سالم سنة 1994، والتقى بعدد من الإسرائيليين، ومن ثمّ وضع كتابه "رحلة إلى إسرائيل" برّ فيه زيارته؛ بمحاولته التعرف على الطرف الآخر؛ ولذلك منحه جامعة بن جوريون درجة الدكتوراه الفخرية، وأقيم له تأبين في جامعة تل أبيب بعد وفاته.⁵⁸

ونشطت المؤسسات الإسرائيلية ومراكز البحوث؛ لإقامة روابط مع المؤسسات المصرية، فقام ثلاثة خبراء من معهد شيلواح Shiloah Institute التابع لجامعة تل أبيب، إيلي ريخس Eli Rekhes مدير المعهد، والبروفيسور ايتامار راينوفيتش Itamar Rabinovich، ورئيس دائرة تاريخ الشرق الأوسط حايم شاكيد Haim Shaked عميد كلية العلوم الإنسانية في الجامعة بزيارة مصر؛ بهدف التعارف وإقامة علاقات مع مؤسسات أكاديمية مختلفة ودراسة إمكانية التعاون في مجالات الأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط.⁵⁹

كما زار المصري سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، "إسرائيل"، أكثر من ثلاث مرات آخرها سنة 2018، وألقى محاضراته في مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies (MDC)، بجامعة تل أبيب حول مصر والثورات العربية، وأجرى حواراً مع التلفزيون الإسرائيلي الرسمي، أشاد فيه بـ "إسرائيل" التي يزورها منذ عشرين سنة، ثمّ إنه استقبل السفير الإسرائيلي في بيته بالقاهرة.⁶⁰

⁵⁷ هند أبو شرار، "تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية"، ص 146.

⁵⁸ هزرشي بن جلول، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 119.

⁵⁹ هند أبو شرار، "تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية"، ص 146.

⁶⁰ هكذا دافعت سفارة إسرائيل بمصر عن سعد الدين إبراهيم، موقع عربي، 21/4/2018.

أما موريتانيا فقد عقدت مؤتمراً علمياً تحت عنوان "الإنسان والماء والكربون" بجامعة نواكشوط سنة 1997، بمشاركة ثلاثة إسرائيليين، وتعهد المشاركون، بتقديم دورات للجامعة وعدد من الوزارات في عدة مجالات منها اللغة الإنجليزية التخصصية، والتنمية الجماعية، داخل المعاهد والجامعات الإسرائيلية،⁶¹ ولكن ذلك قوبل بسخط أكاديمي وشعبي، فلم يتقدم أحد لتلك المنح والدورات من الطلبة والموظفين الموريتانيين، ورفض محاسبان موريتانيان قبول المنح والدورات التدريبية، والسفر إلى تل أبيب.⁶² لقد مثلت تلك الدعوات والدورات عامل جذب للشعب الموريتاني؛ لزيارة "إسرائيل" وتوطيد العلاقات معها على المستوى الشعبي للخروج من إطار التطبيع الحكومي الرسمي.

وتنامى التطبيع الثقافي، بزيارة وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميرري ريغيف Miri Regev، أبو ظبي في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، التي زارت المعالم السياحية الإماراتية بمشاركة وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب قرا Ayoob Kara، الذي حضر مؤتمر المندوبين المفوضين للاتصالات الذي عقد في دبي، بالإضافة إلى مشاركة وفود إسرائيلية في مسابقات دولية ومؤتمرات ثقافية وعلمية دولية عقدت في عواصم عربية، مثل أبو ظبي، والمنامة، والدوحة، وتونس، ومراكش.⁶³

وشاركت "إسرائيل" في الدورة الـ 42 للجنة التراث العالمي World Heritage Committee التابعة للأمم المتحدة في البحرين في سنة 2018.⁶⁴ عبر هذه المشاركة أرادت "إسرائيل" أن تثبت للعالم، أنها تسهم في المحافظة على التراث العالمي، على الرغم من قيامها في تدمير التراث الفلسطيني بشكل يومي، وترفض أي عمل للجنة التراث العالمي في مدينة القدس، وقيامها بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) سنة 2017.

⁶¹ مأمون سويدان، "علاقات إسرائيل مع العالم العربي"، في عاطف أسيف (محرر)، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات** (رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، 2014)، ص 427.

⁶² محمود صالح الكروي وفيصل شلال عباس، "العلاقات الموريتانية الإسرائيلية من التطبيع إلى التجميع إلى القطع"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 379، 2010، ص 63.

⁶³ وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية "تحمل رسالة سلام"، موقع i24News، 2018، انظر:

<https://www.i24news.tv>

⁶⁴ رسمياً وعلناً، دول عربية تهول للتطبيع مع إسرائيل، وكالة الأناضول، 2019/1/8.



أوضح "اتفاق أبراهام" للتطبيع عن مدى قوة العلاقة التطبيعية بين الإمارات و"إسرائيل"، إذ إنها تلقت تهنئة رسمية من الإمارات بمناسبة عيد "الحنوكاه Hanukkah" اليهودي (الأضواء) في 2020/11/28، وتمّ إشعال الشمعدان الثماني للعيد في إمارة دبي، تبعه الموافقة على مشاركة "إسرائيل" في معرض إكسبو 2020، الذي تستضيفه الإمارات، ومن ثمّ تمّ إطلاق أول حساب رسمي على موقع تويتر للجالية اليهودية في الإمارات، ضمّ ما يقارب ثلاثة آلاف يهودي من دول مختلفة يقيمون في الإمارات.⁶⁵

4. حوار الأديان والتعايش:

اتخذت "إسرائيل" من حوار الأديان والتعايش بين الحضارات مظلة لها؛ تحت حجة ترسيخ مناخ الثقة المتبادل، والتعايش، وقبول الآخر، والتسامح بين الشعوب والأديان، واتخذت "إسرائيل" من مؤتمرات حوار الأديان، التي ظاهراً إنساني ولكن مضمونها سياسي تطبيعي، وسيلة لاخترق الدول العربية والإسلامية، ومن أبرز تلك المؤتمرات مؤتمر سانت إيجيديو، الذي عقد في إيطاليا سنة 2004، تحت مسمى "الأديان والثقافات، شجاعة إنسانية وروحية جديدة"، بمشاركة إسرائيلية. أما في سنة 2008، عقد المركز الدولي لحوار الأديان في قطر، مؤتمره "القيم الدينية بين المسالمة واحترام الحياة"، وأُخذت مثل تلك المؤتمرات إسرائيلياً؛ لاخترق الدول الإسلامية الراضة للتطبيع، وكسر الحواجز النفسية، ومحو الذاكرة، والتاريخ، والحقوق الفلسطينية، والاعتراف العربي والإسلامي بـ"إسرائيل"،⁶⁶ ومن هنا كانت مؤتمرات حوار الأديان والثقافات والحضارات واجهة لشرعنة الوجود الإسرائيلي.

سعت "إسرائيل" عبر تلك المؤتمرات؛ إلى بناء جسور التواصل بين الأقليات الإثنية والدينية، ومواجهة الخطاب الإسلامي والقومي حول فلسطين، ومناهضة بعدها العربي والإسلامي، وإثارة النزعات والنغرات العرقية والطائفية،⁶⁷ وذلك عبر دعم الأقليات

⁶⁵ أبرز محطات التقارب في علاقات الإمارات وإسرائيل: السابقة على اتفاق التطبيع، موقع فرانس 24، 2020/8/14، انظر: <https://www.france24.com>

⁶⁶ هزري بن جلول، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 119.

⁶⁷ عصام عبد العزيز، "التطبيع أهدافه، انعكاساته، إمكانية استمراره، واستراتيجيته وآليات المواجهة، الآثار والانعكاسات"، ص 55.

والحركات الانفصالية وتشجيعها على الانفصال عن الدول الأم، عبر سياستها شدّ الأطراف ثم بترها، ومن ذلك دعم "إسرائيل" للتيار الراديكالي داخل الحركة الأمازيغية في المغرب، واتخاذها مدخلاً للتطبيع في محيط مجتمعي وسياسي وثقافي يرفض ربط العلاقات مع "إسرائيل"،⁶⁸ وتشكيل جمعيات الصداقة، وعلى ذلك دعمت تلك العناصر الأمازيغية القضية الفلسطينية ببعدها الإنساني فقط.

وجاءت خطبة عبد الرحمن السديس، إمام الحرم المكي، من على منبر الحرم المكي للتمهيد للتطبيع الخليجي - الإسرائيلي، عبر إشارته إلى التعامل مع اليهود في الإسلام، مستشهداً بتعامل النبي عليه أفضل الصلاة والسلام مع اليهود قائلاً: "من التنبيهات المفيدة في مسائل العقيدة، عدم الفهم الصحيح في باب الولاء والبراء، ووجود اللبس فيه بين الاعتقاد القلبي، وحسن التعامل في العلاقات الفردية والدولية"، مضيفاً: "لا يتنافى مع عدم موالاته غير المسلم، معاملته معاملة حسنة تأليفاً لقلبه واستمالة لنفسه للدخول في هذا الدين"، فالنبي محمد ﷺ مات ودرعه مرهونة عند يهودي، وأحسن إلى جاره اليهودي مما كان سبباً في إسلامه، وأضاف السديس أنه "حين يغفل منهج الحوار الإنساني، تسود لغة العنف والإقصاء والكرهية".⁶⁹

لقد مثلت تلك الخطبة التأييد العلني للتطبيع مع "إسرائيل" سياسياً وديناً؛ كونها جاءت بعد أسابيع من توقيع "اتفاق أبراهام" التطبيعي بين الإمارات و"إسرائيل"، في 2020/8/13.

وتعدّ رابطة المجتمعات اليهودية في دول الخليج، الرابطة الأولى من نوعها، آخر ما وصل إليها التطبيع الثقافي، التي تضمّ يهوداً من الدول الخليجية الست، وأعلن عن تأسيسها في 2021/2/15، برئاسة أبراهام نونو رئيس الجالية اليهودية بالبحرين أيضاً، وستنشئ الرابطة محكمة يهودية، أطلق عليها بيت دين "بيت عدل شبه الجزيرة العربية" لفضّ النزاعات المدنية، والأحوال الشخصية، والميراث، والطقوس اليهودية، للوافدين اليهود إلى الدول الخليجية من أنحاء العالم.⁷⁰

⁶⁸ محمد مصباح، "الأمازيغية في المغرب: جدل الداخل والخارج"، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

⁶⁹ "تمهد للتطبيع" .. جدل في "تويتر" حول خطبة للسديس، وكالة الأناضول، 2020/9/5.

⁷⁰ لازار بيرمان، تأسيس "بيت دين شبه الجزيرة العربية" كأول منظمة للشؤون الاجتماعية لليهود في الخليج العربي، موقع تايمز أوف إسرائيل، 2010/2/15، انظر: <https://ar.timesofisrael.com>

قدمت الإمارات نفسها كدولة منفتحة على الديانات الأخرى، وأعلن خليفة بن زايد بأن سنة 2019 هي سنة التسامح؛ ليتم الإعلان عن بناء مجمع متعدد الأديان في أبو ظبي، به كنيساً يهودياً، كما أعلنت عن افتتاح بيت العائلة الإبراهيمية في سنة 2022، والذي يضمّ مجمّعاً للأديان الثلاثة.⁷¹

بذلك أظهرت الإمارات دعماً للديانة اليهودية وفق "اتفاق أبراهام" التطبيعي، وستسهم في نشر ديانة غير الإسلام في منطقة الخليج العربي، بشكل علني، وذلك بعد أن كان اليهود يجتمعون بشكل سري كل يوم سبت في فيلا بدبي، يؤدون طقوسهم الدينية، وبذلك يكون الكنيس اليهودي الأول، والأكبر في الجزيرة العربية، بعد أن طرد الرسول ﷺ اليهود في السنة السابعة للهجرة.

5. معارض الكتاب:

منذ سنوات التطبيع الأولى بين مصر و"إسرائيل"، اشترك مصدرّون مصريون في توفير الكتب لمعرض الكتاب في الأسبوع العربي السابع، المنظم من المركز العربي اليهودي - للنشاطات الثقافية والاجتماعية في حيفا، في 1983/10/6، وهو مركز تدعمه الحكومة الإسرائيلية مادياً وأدبياً. وخلال الأسبوع الثقافي عقد لقاء حول "دور الأديب المحلي على ضوء الواقع الجديد" بمشاركة السفارة المصرية، والتقى القائم بالأعمال المصري رئيس "إسرائيل" حاييم هيرتزوج Chaim Herzog، وشارك الشاعر المغربي الطاهر بن جلون في مؤتمر أدبي بمدينة حيفا.⁷²

وشاركت السفارة الإسرائيلية في معارض الكتاب التي أقيمت بشكل سنوي في القاهرة، فعرضت الكتب والمجلات والصحف الإسرائيلية؛ إلا أن الرفض الشعبي المصري بدا واضحاً لذلك، كما قامت إحدى المؤسسات الثقافية الإسرائيلية بترجمة أعمال كتّاب وأدباء مصريين للعبرية،⁷³ كرواية الحرب في بر مصر، للكاتب الروائي يوسف القعيد، دون إذن مسبق منه.

⁷¹ تطبيع متصاعد.. تفاصيل ونشاط أول كنيس يهودي في الإمارات، موقع الخليج أونلاين، 2019/10/26، انظر: <https://alkhaleejonline.net>

⁷² رفعت السيد أحمد، التطبيع والمطبّعون: العلاقات المصرية الإسرائيلية 1979-2011م، موسوعة شاملة، المجلد الأول: التطبيع السياسي والاقتصادي، ص 1047.

⁷³ محسن عوض، "مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع"، ص 152.

نجحت "إسرائيل" عبر مشاركتها معارض الكتاب في نقل العلاقات لمرحلة الاتصال الثقافي المباشر، والانفتاح الثقافي، والقبول بالتسوية الطبيعية، وإن جاز القول فإن المصطلح الأنسب هو "الاستسلام"، فقوة الفكر الأدبي في اختراق العقول أشد من اختراق الرصاص. فالكيان من خلال معارض الكتاب والتبادل الثقافي قد هيا بوابة روايته المسمومة المغلفة بالرواية التاريخية ذات الخرافات، والأوهام التوراتية، وأكاذيب التعايش والقبول بالآخر تحت قيم الديمقراطية.

6. المراكز المشتركة:

يُعدّ المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة من أبرز المؤسسات الثقافية، التي أقيمت في مصر سنة 1982؛ وفقاً لاتفاقية التعاون العلمي بين الحكومة المصرية و"إسرائيل" الموقّعة سنة 1980، ومثل نشاط المركز اختراقاً للعقل المصري والعربي، فكان بمثابة قناة اتصال مع المؤسسات التربوية والعملية الإسرائيلية.⁷⁴ وذلك من باب تهويد التاريخ المصري، فاستراتيجية المركز قامت على نَسب الإنجازات الفكرية والسياسية والاجتماعية للأقلية اليهودية التي عاشت في مصر، وبذلك شكّل المركز أداة لاختراق النخب الثقافية، والصحفية، وتمّ تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات الإسرائيليين والمصريين، وإجراء بحوث مشتركة بين مراكز البحث والجامعات والمشاركة في المؤتمرات العلمية في البلدين،⁷⁵ كما أسّس الكاتب لطفي الخولي "جمعية القاهرة للسلام"؛ والتي هدفت لتجذير التطبيع مع المجتمع الإسرائيلي.

وأُسّس مركز أبحاث مشترك في الباقورة في الأردن، وأصدر محمود الخليلي كتاباً للأطفال؛ صادرة عن دار عوفر الصهيونية أجازتها دائرة المطبوعات الأردنية.⁷⁶

كما ظهرت مجموعات "صنّاع السلام"، والتي ضمت مؤسسات ومنظمات فلسطينية - إسرائيلية، ونظمت لقاءات ومؤتمرات ومخيمات لشبان فلسطينيين وإسرائيليين في الخارج؛ بهدف تعزيز ثقافة قبول الآخر، بغضّ النظر عما ارتكبه الآخر من مجازر وقمع، والتنكيل اليومي بحقّ الشعب الفلسطيني، ومن أهم تلك المجموعات:

⁷⁴ محمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، ص 276.

⁷⁵ هزري بن جلول، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 119.

⁷⁶ يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، ص 105.

معهد دراسات السلام في الشرق الأوسط PRIME، مركز إسرائيل - فلسطين للأبحاث والمعلومات IPCRI، منظمة أصدقاء الأرض FoEME، والسكرتارية الفلسطينية/الإسرائيلية للبيئة PIES، وعملت تلك المراكز على مراجعة المناهج التعليمية، وتقييمها بشكل دوري، وتقديم رواية جديدة للصراع، تتجاهل الرواية الفلسطينية، وقبول الرواية الإسرائيلية كرواية منطقية يمكن التعامل معها كأي آخر مقبول ومفهوم في سياق الصراع، أو ما يسمونه منهجية تعدد الروايات التاريخية، وتجاهل الاحتلال الإسرائيلي.⁷⁷

كما شارك الفنان التشكيلي المصري جورج البهجوري، المقيم في باريس، سنة 2009، في مشروع "كاريكاتير من أجل السلام"، والذي أقيم في "إسرائيل"، وعرض مهرجان كان Cannes Film Festival الفرنسي سنة 2010، الفيلم الأمريكي "اللعبة العادلة Fair Game"، والذي شارك فيه الممثل المصري خالد النبوي مع الممثلة الإسرائيلية ليزار شاهي، ومن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة الإمارات.⁷⁸

يمكن القول؛ إن "إسرائيل" استطاعت اكتساب جزءاً مما تبحث عنه من شرعية وجودها والاعتراف بسيادتها على الأرض الفلسطينية المغتصبة، ليس بالحروب العسكرية، ولا بالمفاوضات السياسية، وإنما بالتطبيع الثقافي، والأهم من ذلك ضمنت "إسرائيل" تحقيق أهم ما كان يؤرقها، ألا وهو: وقف الدعم للمقاومة الفلسطينية، وتجريمها عن طريق التعاون الإقليمي في مكافحة ما يسمونه "إرهاب الإسلام السياسي"، وتفرغها للتوسع الاستيطاني، وجلب المزيد من المهاجرين الصهاينة، والاستمرار في تهويد الأرض.

تأسيساً لما سبق، هناك سعي جاد وواضح من "إسرائيل"؛ لإقامة علاقات طبيعية بين الجامعات والمعاهد الأكاديمية العربية، ونظيرتها الإسرائيلية، تحت الشعار المزيف والخادع، فصل الأكاديمي والأدبي عن السياسي. وهذا بحد ذاته خطوة نحو التطبيع الثقافي الأكاديمي.

⁷⁷ أسامة الأشقر، دليل مكافحة التطبيع الثقافي، موقع المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع، 2018/4/20، انظر:

<http://panc.ps>

⁷⁸ رفعت السيد أحمد، التطبيع والمطبعون: العلاقات المصرية الإسرائيلية 1979-2011م، موسوعة شاملة، المجلد الأول: التطبيع السياسي والاقتصادي، ص 1214.

7. السينما والتلفزيون:

ظهرت "إسرائيل" عبر التطبيع على العديد من المحطات الفضائية العربية الإخبارية والوثائقية، والتي استضافت مسؤولين إسرائيليين رسميين وغير رسميين، بل وصل الحد لإجراء مقابلات مع جنرالات في الجيش الإسرائيلي، ارتكبوا مجازر الإبادة الجماعية، فلم تُعد كلمة عدو تستخدم في وسائل الإعلام العربية، بل واستخدمت المصطلحات الإسرائيلية للدلالة على المدن والقرى الفلسطينية، وصنفت المقاومة للمحتل من باب الإرهاب،⁷⁹ وبذلك استطاعت "إسرائيل" طرق الكثير من البيوت العربية عبر تلك المحطات، التي حاولت الوصول إليها من سنوات عديدة؛ بغية التأثير على أكبر عدد ممكن من المشاهدين العرب.

واستقبل التلفزيون الإسرائيلي وفداً من التلفزيون المصري؛ في إطار إعداد برامج عن الأماكن المقدسة، ونُظمت له البرامج واللقاءات المتعددة،⁸⁰ وفي السياق ذاته رحّب الشاعر سعيد عقل بالاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، ودعا إلى طرد الفلسطينيين من لبنان.⁸¹ كما أقام المخرج اللبناني زياد دويري أشهراً طويلة في "إسرائيل"، وصور فيلمه "الصدمة"، وأنتج ونفذ ذلك معتمداً على طواقم عمل إسرائيليين، مستغلاً جنسيتهم الأمريكية،⁸² ويروي الفيلم قصة طبيب فلسطيني من الداخل الفلسطيني، يكتشف أن زوجته نفذت عملية استشهادية في مدينة تل أبيب، والمقتبس عن رواية الكاتبة ياسمين خضر الجزائرية،⁸³ والذي مُنع من مكتب مقاطعة "إسرائيل" التابع للجامعة العربية بعرضه، إلا أن المملكة المغربية، ودولة الإمارات قامتوا بعرضه، إذ إن الفيلم تجاهل واقع الفلسطيني، وعمل على تسخيف قضيته.

أما فيلمه "قضية رقم 23" الفرنسي اللبناني، الذي أنتج سنة 2017، إذ لم يرَ المخرج في "إسرائيل" خطراً، وأنها مجرد تفصيل، ويعالج قضية فلسطين من منظور واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويستعرض الصراع بين المسيحي والفلسطيني، إذ يتمنى

⁷⁹ يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، ص 105.

⁸⁰ هند أبو شرار، "تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية"، ص 146.

⁸¹ هزري بن جلول، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 119.

⁸² المرجع نفسه.

⁸³ أمل شمووني، فيلم "الصدمة" لزياد دويري يحدث صدمة في لبنان، موقع الحرة، 2013/5/21، انظر:

اللبناني محو الفلسطينيين بالكامل، وحصل على عدة جوائز، وتمّ منع عرضه في مدينة رام الله.⁸⁴

ويُعدّ فيلم "السنونو لا تموت في القدس" النموذج الأمثل لما وصل إليه حال التطبيع الثقافي مع تونس، والذي أخرجه التونسي رضا الباهي سنة 1994، وقام بتصويره في فلسطين، وتدور أحداثه حول فلسطيني فقد أمّه، خلال حرب النكبة سنة 1948، وصحفي فرنسي يهودي جاء إلى فلسطين بحثاً عن جدّته، التي هُجرت من ألمانيا في سنوات الأربعينيات؛ ليعرض الفيلم الروايتين العربية واليهودية من خلال رحلة البحث.⁸⁵

ساوى الباهي في فيلمه بين آلام الإسرائيليين والفلسطينيين، معتبراً المعتدي والمعتدى عليه متساويين، بل إن آلام الأول آلام وجراح أعمق لا تندمل، بينما يعيش الثاني على تضييد جراح ذاكرته،⁸⁶ وقد رفض الباهي تصوير الفيلم في الأردن، وأصرّ على زيارة القدس، وتصويره تحت إمرة سلطة الاحتلال، ووصف في كثير من المواقف الإسرائيلية بالإنسانية. وقيل إن وزارة الثقافة التونسية أسهمت بقسط كبير في تمويل هذا الفيلم،⁸⁷ وهذا ما أرادت "إسرائيل" في إيجاد مقاربة عربية بين الرواية الفلسطينية والإسرائيلية، تمهّد بقبول عربي للرواية الإسرائيلية.

إن الخلاصة التي يريد الفيلم قولها هي إن التعايش مع "إسرائيل" أمر حتمي في فلسطين، وليس هناك أمل للمستقبل إلا التعايش، غير أن الفيلم لم يلقَ القبول الجماهيري؛ لأنه لا يعبر عن ضمير الشعب التونسي، والذي ما تزال مشاعره القومية والإسلامية نابضة بالحياة للقضية الفلسطينية.

كما شارك الممثل الفرنسي ميشال بوجناح، ذو الأصول اليهودية التونسية، والمعروف بمواقفه العلنية المساندة لـ "إسرائيل"، وخصوصاً مواقفه من حرب لبنان سنة 2006، ودعوته لإبادة المقاومة الفلسطينية، بأفلام تونسية ممولة من يهود فرنسا،

⁸⁴ فيلم قضية رقم 23: أجندة سياسية وأخطاء تاريخية، موقع فايس Vice، 2018/2/16، انظر: <https://www.vice.com>

⁸⁵ مهدي بن سليمان، "السينما التونسية والتطبيع الثقافي"، مجلة فلسطين المسلمة، العدد 3، 1997، ص 57.

⁸⁶ المرجع نفسه، ص 75.

⁸⁷ المرجع نفسه، ص 57.

بدأت بأدوار ثانوية كفيلم محمود بن محمود، وحاولت أوساط تونسية منع عرض الفيلم. وقد اتهم يهودي تونسي نقابة الفنانين التونسيين بـ”معاداة السامية“، وهدد بالعمل على حرمانها من جائزة نوبل Nobel Prize.⁸⁸ وسعت ”إسرائيل“ للمشاركة في مهرجان قرطاج السنوي، ولم يعد التطبيع مخجلاً لبعض دعاة التطبيع في المغرب العربي، فالمنظمات الفرانكفونية،⁸⁹ تعدّ الممول الرئيسي للسينما والمسرح التونسي، وأغلبها أموال فرنسية، المدخل الرئيسي للتطبيع؛ لذلك فالقضية الفلسطينية يمنع ظهورها في الموضوعات السينمائية والمسرحية، لغتها اللغة الفرنسية، والدين الإسلامي لا وجود له.⁹⁰

طراً تحول نوعي في التطبيع الموريتاني؛ حينما بثّ التلفزيون الرسمي الموريتاني حفل السفارة الإسرائيلية في نواكشوط احتفالاً بمناسبة مرور 53 عاماً على إقامة ”إسرائيل“، بمشاركة أعضاء من الحكومة الموريتانية، وفي الإطار ذاته قامت صحيفة موريتانية بإجراء حوار مع السفير الإسرائيلي بو عز بوسميث Boaz Bismuth سنة 2004، الذي تهجّم فيه على المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي رفضه الشارع الموريتاني معبرين عن استيائهم،⁹¹ لقد أثبتت مثل تلك اللقاءات مدى الرفض الشعبي للتعاون الإسرائيلي الموريتاني، والتضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية.

وانضمّ المخرج الجزائري مرزاق علواش لقائمة المطبّعين بمشاركته في فعاليات الدورة الـ 68 لمهرجان لوركارنو السينمائي الدولي في سويسرا، بمشاركة وزارة الخارجية الإسرائيلية. كما شارك علواش في مهرجان الأفلام الدولي في حيفا، بفيلم مدام كوراج

⁸⁸ نور الدين العلوي، هل اخترقت الصهيونية الحصن التونسي؟، موقع المغربي للدراسات والتحليل، 2017/7/8، انظر: <https://almagharebi.net>

⁸⁹ الفرانكفونية: رابطة تضم الدول والشعوب المتحدثة باللغة الفرنسية كلغة رسمية أو كلغة إضافية، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في القرن التاسع عشر.

⁹⁰ نور الدين العلوي، هل اخترقت الصهيونية الحصن التونسي؟، موقع المغربي للدراسات والتحليل، 2017/7/8.

⁹¹ هل أتاكم نبأ التطبيع الموريتاني، صحيفة الدستور، عمّان، 2007/5/30، انظر: <https://www.addustour.com>

أو السيدة الشجاعة.⁹² كما شارك الروائي الجزائري بوعلام صنصال في ”مهرجان الأدباء العالمي“ الذي تنظمه مؤسسة مشكانوت شأنانيم Mishkenot Sha’ananim في القدس.⁹³

أما خليجياً فقد حمل مسلسل ”أم هارون“، صفة التطبيع الثقافي الفج بين ”إسرائيل“، ودول الخليج العربي؛ كونه حمل أبعاداً سياسية وتاريخية وثقافية مهّدت للتطبيع؛ لتهيئة المجتمع الخليجي تدريجياً، وتجميل الشخصية اليهودية بالتضليل واختلاق تاريخ لليهود في دولة الكويت، في الوقت الذي لم يكن يتجاوز فيه عدد اليهود في الكويت نحو 50 يهودياً سنة 1890، قدموا إليها من الهند وإيران والعراق للعمل في التجارة، ولم يتجاوز عددهم 150 يهودياً حتى سنة 1926، أي أن وجودهم في الكويت كان مؤقتاً ومحدوداً، وتمت هجرتهم عبر الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel في سنوات الأربعينيات إلى فلسطين،⁹⁴ إن المغزى من طرح هذا المسلسل هو إبراز الشخصية اليهودية المسالمة الفقيرة، وما طرحه المسلسل يُعدّ ترويحاً للمطالبات الإسرائيلية، حسبما ورد في ”صفقة القرن“؛ بتعويض يهود البلاد العربية عن ممتلكاتهم وأموالهم التي تركوها في أماكن إقامتهم، فالمسلسل حمل رسائل عدة حول التعايش مع ”إسرائيل“، والقبول بما تمارسه من انتهاكات وعنصرية إسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، هذا إلى جانب الأخطاء التاريخية التي تضمنها المسلسل من إعلان الانتداب البريطاني عن إقامة ”إسرائيل“ على أرض ”إسرائيل“ وليس على أرض فلسطين....

ووقّعت لجنة أبو ظبي للأفلام، وصندوق الأفلام الإسرائيلي، ومدرسة سام شبيغل للسينما والتلفزيون Sam Spiegel Film & Television الإسرائيلية، اتفاقية تعاون للتدريب والإنتاج، تضمنت خطأً لمهرجان سينمائي إقليمي سنوي بالتناوب بين أبو ظبي و”إسرائيل“، وإقامة ورش عمل مشتركة، والتدريب في مختبر الأفلام الدولي،

⁹² مهرجان لوكارنو السينمائي الدولي الـ 68 يخصص برنامجاً للسينما، موقع الجزائر اليوم، 2015/7/29، انظر: <https://www.algeriatoday.com/>؛ والتطبيع مع إسرائيل يغضب مثقفي الجزائر، الجزيرة.نت، 2015/10/3.

⁹³ الكاتب الجزائري صنصال في إسرائيل، الجزيرة.نت، 2012/5/18.

⁹⁴ دعاء جمال، باحثة فلسطينية: إسرائيل تتفاجأ في كل دراما رمضان ببطولات مصرية نوعية، موقع بلدنا اليوم، 2020/5/19، انظر: <https://www.baladnaelyoum.com>

إضافة إلى إقامة مهرجان سينمائي إقليمي، وبرامج تدريبية متقدمة مخصصة لصناعة الأفلام بالبلدين، وللمشاركة في ورش عمل مكثفة لتطوير النصوص؛ بهدف تطوير إنتاجات مشتركة بين أبو ظبي و"إسرائيل"، واختيار طلاب إماراتين للدراسة في أحد المسارات التعليمية الثلاثة، التي تقدمها مدرسة سام شبينغل للإنتاج السينمائي.⁹⁵

مما لا شك فيه أن لغة السينما والفن والثقافة ستبقى اللغة الأقوى في إيصال الصوت والصورة للحقّ الفلسطيني، والذي عملت "إسرائيل" بكامل أجهزتها، ومن دار في فلکها، على زعزعته وتزويره بكل الوسائل المتاحة لها.

المحور الرابع: مخاطر التطبيع الثقافي، وتداعياته:

ألقي التطبيع الثقافي بظلاله على القضية الفلسطينية والوطن العربي برمّته، فخطورة التطبيع على القضية الفلسطينية، تكمن في أنه يهدف إلى تشويه الحقائق والتاريخ، وإعادة تشكيل الوعي العربي، وكتابة تاريخ فلسطين والمنطقة، بما يتوافق والرواية الصهيونية حول قيام "إسرائيل" وظروف نشأتها، وتبرير مزاعمها بأن فلسطين هي الوطن القومي لليهود، والتنكر للحقوق المشروعة للفلسطينيين، وانتزاع فلسطين من عمقها العربي.

1. مخاطر التطبيع الثقافي:

عبر الفعاليات الثقافية روّجت "إسرائيل" لروايتها المزعومة حول الوجود اليهودي في فلسطين، كما سعت لنشر ما يسمى الانفتاح على ما يسمى بالثقافة الإسرائيلية من آداب وموسيقى ومسرح؛ كخطوة مدروسة لتزييف كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية في أذهان الجيل المعاصر، وقطع صلاته بماضيه وتراثه، ووقف مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وأطماعه في المنطقة العربية، للوصول لمرحلة تغيير المفاهيم والأفكار كما تريدها "إسرائيل".

توظف "إسرائيل" التطبيع لفتح العقول والقلوب أمام الاختراق الإسرائيلي عبر وسائل الإعلام، والإصدارات، والكتابات، والأعمال الأدبية، والمنتديات العلمية

⁹⁵ يوسف حمود، بدأ مبكراً.. ما خطورة التطبيع "الثقافي" بين الإمارات و"إسرائيل"؟، الخليج أونلاين،

2020/9/22، انظر: <https://alkhaleejonline.net>

والثقافية، وملتقيات حوار الأديان والثقافات والحضارات، عبر نسج قنوات تواصل بين الجامعات والمثقفين الفنية، وتذليل العقبات أمام الاستسلام لواقع المحتل الإسرائيلي، وإعادة تشكيل المنطقة ثقافياً؛ بتعزيز عناصر قوة المشروع الإسرائيلي، مع إضعاف الانتماء القومي والشعور الوطني، وتدمير مقومات ثقافة الأمة العربية بما تحمله من قيم ومبادئ.⁹⁶

وهناك مخاطر عديدة للتطبيع الثقافي، وأهمها:

أ. إن أخطر ما يحمله التطبيع الثقافي، فرض التعامل مع "إسرائيل" كدولة طبيعية، وبالتالي إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وتأمين الغطاء السياسي والثقافي والأخلاقي للاحتلال الإسرائيلي، ونزع شرعية النضال الفلسطيني لإنهاء الاحتلال.⁹⁷

ب. إخراج الدول العربية المطبّعة من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، وتدشين تحالف عربي إسرائيلي لمواجهة الدول التي تشكل تهديداً لـ "إسرائيل" كإيران، ومنع كافة وسائل دعم المقاومة، وتحجيم قدراتها وأعمالها العسكرية ضدّ "إسرائيل".⁹⁸

ج. شطب مصطلح المقاطعة العربية لـ "إسرائيل" قولاً وفعلاً، وإحداث انقسام في المواقف العربية بين موافق ورافض للمشاريع الثقافية العربية والإسرائيلية، مما يشكّل توتراً داخل الأنظمة العربية الحاكمة، وذلك يمثل انشغالهم في شؤونهم الداخلية.⁹⁹

د. أوجد التطبيع الثقافي تياراً عربياً بين المثقفين ورجال الأعمال تبني التطبيع مع "إسرائيل"، ويروج لـ "السلام"، مما أثار مناقشات فيما بينهم، وشوَّش على موقفهم من القضية الفلسطينية، وضيَّق على المقاومة الفلسطينية داخل الدول المطبّعة.¹⁰⁰

⁹⁶ محمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، ص 289.

⁹⁷ المرجع نفسه، ص 295.

⁹⁸ عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشراف المستقبل (المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 171.

⁹⁹ عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب: من النكبة إلى أوسلو (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1999)، ص 246.

¹⁰⁰ عماد الدين العشماوي، "استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟"، ص 874.

هـ. تحول القضية الفلسطينية لقضية ثانوية، ونزع مركزيتها من القرار العربي الرسمي، لتصبح عبئاً عليها لا بدّ من تجاوزها، فد "إسرائيل" وجدت في التطبيع فرصة تاريخية للالتفاف على الموقف الفلسطيني، وإفقاذه الظهير العربي الرسمي وحتى الشعبي، وإحداث تحول بمفهوم العدو والحليف، لتنتقل "إسرائيل" من دولة محتلة إلى دولة صديقة وحليفة.¹⁰¹

و. الحد من التضامن العربي والإسلامي مع أي مجزرة أو اعتداء أو اقتحام، قد يتعرض له المسجد الأقصى بشكل خاص، ومدينة القدس بشكل عام، وهذا ما بدا واضحاً عندما رفضت جامعة الدول العربية الطلب الفلسطيني بعقد اجتماع لمناقشة اتفاق أبراهام، وعدم تعليق الأمين العام للجامعة على الاتفاق، والتأكيد على تمسكها بالمبادرة العربية، وعدم الإشارة أو الإدانة للاتفاق الإماراتي، وذلك مثل مفاجأة للفلسطينيين.¹⁰²

ز. تهويد مدينة القدس، وعزلها عن محيطها، وإخفاء طابعها الديني والثقافي والعمراني، بشكل عام وتهويد المسجد الأقصى والبلدة القديمة ومحيطها بغطاء قانوني إسرائيلي، ودعم مالي من الجماعات اليهودية المتطرفة، وغطاء سياسي عربي ودولي، وذلك وفق الرؤية التوراتية لتاريخ القدس المزعوم.

2. سبل مواجهة التطبيع الثقافي:

مقاومة التطبيع الثقافية لا يمكن أن تنحصر بالتحذير السلبي من مخاطره، أو بالإجراءات الشكلية أو الفولكلورية، أو البيانات الإعلامية الوقائية، التي تتصل به، بل يجب أن ترتقي إلى مسؤولية وطنية وقومية يتمّ عبرها وضع استراتيجية مجابهة لمشروع التطبيع الإسرائيلي ككل، فهو مشروع موجّه للثقافة والحضارة العربية والإسلامية؛ فمواجهة التطبيع الثقافي لا تكون بالانغلاق، الذي سيفضي لصراعات وانشقاقات داخلية، فالانغلاق الثقافي هو الوجه الآخر للتفكيك الثقافي، الذي تسعى

¹⁰¹ محسن محمد صالح، التطبيع الإسرائيلي - الخليجي: الركض وراء السراب، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018/11/7، انظر: <https://www.alzaytouna.net> نقلاً عن موقع تي آر تي عربي، 2018/11/6.

¹⁰² علاء أبو زيد، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في التطبيع العربي - الإسرائيلي، وأثره على مدينة القدس (2017-2021م)"، ص 26.

إليه "إسرائيل"، فمقاومة التطبيع الثقافي يقتضي ثقافة الانطلاق، القائمة على الثوابت الثقافية والروحية والقيمية ذات الجذور العميقة في التراث الثقافي العربي والإسلامي.¹⁰³

تعدّ مقاومة المشروع الصهيوني حافزاً؛ لمواجهة التخلف والفقر والجهل والاستغلال على المستوى العالمي، فحين تتم تلك المواجهة فإنه من السهل التركيز على التحديات الإسرائيلية، فمقاومة التطبيع الثقافي تكمن في الاعتناء بالتنمية البشرية باعتبارها أولوية، فهي تنمية تربوية وعلمية واجتماعية، تبني الإنسان العربي القادر على تطوير الاقتصاد والمؤسسات، فالإنسان يمثل البنية التحتية لمواجهة التطبيع الثقافي،¹⁰⁴ أي أن تطوير جامعاتنا الوطنية ومراكز الأبحاث وتخصيص موارد وإمكانات مادية لها، أولوية لتلبية متطلبات المواجهة الحضارية.

ولذلك تسعى "إسرائيل" عبر التطبيع؛ لإبقاء جامعاتها ومراكز أبحاثها ذات تقدم ريادي، وتحقيق سيطرة ثقافية وعلمية وتقنية على المنطقة بأسرها، وذلك ما عبّر عنه شمعون بيريز بأن "القوة في العقود القادمة في الجامعات وليس في الثكنات".¹⁰⁵

يمتلك الشعب الفلسطيني من القدرات التي تؤهله لابتكار صيغ وأشكال عديدة للنضال لا حدود لها، وكذلك الشعوب العربية غنية بتجارها النضالية ضد المحتل وأدواته، فالصراع مع "إسرائيل" والصهيونية من الزاوية الثقافية، ينطلق من أيديولوجية عنصرية ذات نزعة استعمارية، تتسم بالنهج الإحلالي الاستيطاني، المرتبط بالأيديولوجية الإمبريالية الاستعمارية للوطن العربي، فالصهيونية تستهدف تزييف العقل العربي وصهيئته، وإخضاعه عبر علاقة تبعية بنيوية في شتى المجالات الحياتية.¹⁰⁶

إن التطبيع الثقافي الذي تريده "إسرائيل"، يراد منه أن تصبح مفاهيم المجتمعات العربية الإسرائيلية، وفي ذلك اندثار للروح، ومحو للذات وللهوية القومية، والإجهاز على المستقبل؛ لذلك لا بدّ من مقاومة التطبيع مع "إسرائيل" بكل أشكاله، وبشكل خاص التطبيع الثقافي كونه أكثر خطورة، ولا بدّ من تبني استراتيجية واضحة الأسس، ومحددة المعالم تقوم على مجموعة من القواعد والأسس:

¹⁰³ يوسف حداد، "مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة"، ص 106-107.

¹⁰⁴ معن بشور، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 9.

¹⁰⁵ المرجع نفسه.

¹⁰⁶ حبيب صادق، "التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، الاقتحام والمواجهة"، ص 105-106.

أ. الوحدة المنهجية في عملية النضال، والوحدة المنهجية في رؤية الصراع، فصراع التطبيع الثقافي لا ينفصل عن التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني وغيره، فأهمية مواجهة التطبيع تنطلق من المواجهة الشاملة لكافة أشكال التطبيع.¹⁰⁷

ب. تكامل المواجهة الثقافية العربية عبر إحداث تغيير جذري في البرامج السياسية العربية، وهنا يأتي دور الفكر السياسي الوجدوي، وضرورة استنهاض حركة التحرر العربي، فالفكر بجميع مقولاته العلمية والعملية يمثل جوهر ثقافة المواجهة والتحدى الحضاري القائمة على الوحدة العربية، والتي من دونها لا إمكانية لمجابهة التطبيع والأيدولوجية الصهيونية.

ج. تلازم النضال ضد الصهيونية مع النضال ضد المشروع الإمبريالي الاستعماري للمنطقة العربية، فلا يمكن الفصل بين المشروعين، كون المشروع الصهيوني أساساً نشأ وترعرع في أحضان المشروع الإمبريالي، الذي ينفذ في المنطقة العربية، فالسيطرة الثقافية من أهم العوامل المساعدة على السيطرة السياسية والاقتصادية والفكرية.

ومن خلال تلك الأسس يمكن وضع آلية لمواجهة التطبيع الثقافي تتمثل في:

أ. توعية الشعوب العربية على مخاطر التطبيع، وتحصين المجتمعات العربية ثقافياً ضد المحاولات الإسرائيلية للاختراق الثقافي والتغريب والتطبيع، وتلك مهمة وطنية وإنسانية، ومن الأهمية بمكان التمسك بالهوية الثقافية القومية؛ كونها تشكل صمام الأمان للانتماء، ومعنى الوجود، والابتعاد عن التمسك بالهوية القطرية.

ب. تنسيق الجهود بين المؤسسات والفصائل المناهضة للتطبيع، والقيام بدورها في تعرية وفضح المثقفين والسياسيين المروجين للتطبيع.

ج. الرفض القطعي لكل محاولات تعديل مناهج التعليم، والتشديد على جعل تلك المناهج وسيلة للكشف عن الأهداف الإسرائيلية، و تثقيف الطلاب على وجوب مقاومة كافة أشكال التطبيع، وعدم الاستسلام لما تخطط له الصهيونية العالمية.

¹⁰⁷ المرجع نفسه.



د. مواجهة الإعلام الإسرائيلي والعربي المعادي إعلامياً؛ بفضح برامجه المروّجة لطبيعة الكيان الصهيوني، وفضح الأبواق التطبيعية، وكشف دورها المشبوه والمدان، وبيان استحالة التعايش مع الكيان الإسرائيلي القائم على اغتصاب الأرض الفلسطينية والعربية، وتشريد الشعب الفلسطيني.

هـ. الإشارة إلى أن مختلف التيارات الإسرائيلية العلمية والدينية واليسارية واليمينية هي بمجملها صهيونية تتمسك بأسس ومبادئ الحركة الصهيونية، بما في ذلك التيار الإسرائيلي المسمى "دعاة السلام"، الذي يحاول نسج علاقات عربية - إسرائيلية تحت مصطلح "السلام والتعايش".

و. مقاطعة الأفلام والمسلسلات ذات الأثر التطبيعي، والعمل على منع متابعتها بالطرق المناسبة.

ز. التنسيق بين مختلف المكونات والتيارات السياسية الفاعلة، والتنظيمات الجماهيرية، والاتحادات النقابية، والجمعيات الرياضية، والنوادي الثقافية، وتنظيم حراك شعبي دائم، للضغط على البرلمانات العربية؛ ولسنّ قوانين تجرّم التطبيع مع "إسرائيل"، وتحويل المقاطعة إلى حالة شعبية قائمة تتسم بالديمومة،¹⁰⁸ ويتم خلالها تعرية المطبّعين وفضحهم على مواقع التواصل الاجتماعي، والإشادة بكل الذين رفضوا التطبيع من الرياضيين والإعلاميين، ورجال السياسة.

ح. إبراز الآثار المستقبلية للتطبيع الثقافي، عبر رصدته والتعاون مع المنظمات والهيئات الشعبية في ذلك؛ لإظهار آفات التطبيع ونتائجها المموسة والمحسوسة في البلدان العربية.

ط. استغلال وسائل الإعلام الأوسع انتشاراً، والأقوى أثراً وعلى رأسها المساجد للتذكير بهذا البعد المهم من المعركة مع اليهود في حربهم الصامتة ضدّ القضية الفلسطينية، وإبقاء جرائمهم التاريخية، القديمة والمعاصرة، حاضرة في الذاكرة وبارزة في الأذهان.

¹⁰⁸ هزري بن جلول، "السلام والتطبيع الثقافي"، ص 122.

ي. دعم مشروع المقاومة، فهناك ارتباط وثيق بين ضعف المقاومة، وزيادة الإقبال على التطبيع رسمياً أو شعبياً والعكس صحيح.

ك. إذا كانت المقاطعة سلاحاً قوياً في وجه أصحاب مشاريع التطبيع، فإنها ينبغي أن تكون السلاح الأقوى في مقاطعة الداعين والداعمين له، باعتبارهم مناصرين للعدو، ومؤيدين للتطبيع.¹⁰⁹

ل. إبراز قضية القدس كموضوع شديد الأهمية في معركة مواجهة التطبيع الثقافي، ف”تهويد القدس“ العنوان الحقيقي للمشروع الصهيوني الكامل القائم على تهويد فلسطين بأسرها والمنطقة العربية برمّتها، فتكريس الطابع اليهودي على المدينة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية الهدف الإسرائيلي الأول لتنفيذ مخططات الحركة الصهيونية.

م. دور المثقف العربي دورٌ مهمٌ ومسؤول؛ لمواجهة برنامج التفكيك الثقافي العربي، والعقل الإسرائيلي أدرك أن الثقافة العربية صعبة الاختراق، فمن السهل اختراق بعض المثقفين العرب لتفكيك الثقافة العربية والتلاعب بها، واختراق المثقفين يمكن من الترويج للقيم والمفاهيم التي تصبّ في تدمير المناعة الثقافية العربية.¹¹⁰

ن. استخدام الدبلوماسية الرقمية للترويج عن مخاطر التطبيع الثقافي، يستلزم ذلك إنشاء لجان إعلامية متخصصة في إعادة البوصلة للقضية الفلسطينية، وإحياء حقوقها والعمل من خلالها على المقاطعة الإعلامية والفنية والثقافية مع الكيان الصهيوني، والعمل على النشر الدائم عبر الوسائل الإعلامية التقليدية والحديثة؛ لجرائم الكيان ولخطورة الوقوع في فخّ التطبيع بكافة أشكاله، مع النشر باللغات المختلفة للوصول لشرائح مجتمعية أكبر.

س. تنشيط دور المنتجين والمخرجين الفلسطينيين والعرب، وتوظيف الرواية الفلسطينية رداً على دراما التطبيع التي نشطت مؤخراً، مع الاهتمام بتصديرها باللغات الأجنبية.

¹⁰⁹ عصام عبد العزيز، ”التطبيع أهدافه، انعكاساته، إمكانية استمراره، واستراتيجيته وآليات المواجهة، الآثار والانعكاسات“، ص 65.

¹¹⁰ معن بشور، ”السلام والتطبيع الثقافي“، ص 11.



خلاصة:

إن التصدي للتطبيع الثقافي واجب قومي لا بدّ أن يقوم على استراتيجية ثابتة لا تراجع عنها، فاتفاقات التطبيع العربية - الإسرائيلية، لن تلغي التناقض الحاد بين الصهيونية ومشروعها الاستيطاني الإقلاعي، فهو مشروع قائم ضدّ النهضة العربية ومحتواها الحضاري الوجودي التحرري، ولن تلغي دور الصهيونية الوظيفي في خدمة المصالح الاستعمارية الغربية، والأمريكية؛ لذلك إن الحقّ العربي في فلسطين هو حقّ شرعي مطلق، وليس من حقّ أيّ كان التنازل عنه، فلسطيني كان أو عربي.

نتائج الدراسة:

1. ترى "إسرائيل" في التطبيع الثقافي؛ هدفاً رئيسياً من أهدافها الاستراتيجية في صراعها ضدّ الشعوب العربية.
2. غاية التطبيع الثقافي إنزال الهزيمة بعقل الإنسان العربي، وبوجدانه، وعالمه النفسي، وصولاً إلى اعترافه بـ "إسرائيل" وجوداً مشروعاً وحتمياً في المنطقة العربية، ولا فرار من التعايش معها والاستعانة بها اقتصادياً وعسكرياً، وتكنولوجياً، وغيره.
3. شكّلت اتفاقيات التسوية مع الكيان الصهيوني مدخلاً للاختراق والتطبيع الثقافي تحت مظلة "السلام" السياسي والغطاء الاقتصادي.
4. تخريب الثقافة العربية، وتزوير التاريخ العربي، ومصادرة التراث العربي وتزييفه، وتشويه القيم العربية الحضارية، وهو ما عكفت على تنفيذه فعلياً باستهداف الثقافة الفلسطينية، وذلك ما أكّدت عليه منظمة اليونسكو "إن الثقافة الفلسطينية في الأراضي المحتلة تواجه مشروعاً منظماً يستهدف الحطّ من شأنها وتزييفها واستلابها، وإن التراث الفلسطيني يتعرض للنهب وممتلكاته الثقافية يتهددها الخطر".
5. يشكل التطبيع الثقافي فصلاً من فصول الخطة الإسرائيلية الشاملة، والتي تتكامل فصولها مع التطبيع الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، وهو باب من أبواب المشروع الصهيوني الشامل في المنطقة؛ الذي يستهدف المنطقة العربية بأكملها، الإنسان وقيمه وثرواته المعنوية والمادية.
6. تندرج مواجهة التطبيع تحت خطة عربية شاملة؛ لمواجهة المشروع الصهيوني برّمته في ارتباطه العضوي بالمشروع الإمبريالي الأكبر الذي ينفذ في الدول العربية؛ لإنتاج شرق أوسط جديد.

7. المواجهة العربية والفلسطينية قابلة للتحقيق، على الرغم من الفارق الهائل في ميزان القوى الراجح لمصلحة العدو الإمبريالي الصهيوني، مهما كانت الظروف العربية بالغة السوء.
8. لا بدّ من إقامة تحالف وطيّد يجمع المثقفين العرب، ويناضل في إطار برنامج قومي استراتيجي شامل؛ يستجيب لضرورات المرحلة التاريخية الراهنة ولآفاق تطورها اللاحق، وبرنامج ثوري جديد توضع بنوده وفقراته من قبَل قيادة وطنية تشمل الغيورين على القضية الفلسطينية.
9. أصبحت القضية الفلسطينية عبئاً على كاهل الأنظمة العربية وقضية ثانوية، مما شجع الكيان لانتهاز الفرصة التاريخية لاستغلال هذه الثغرة؛ للقضاء على وحدة الصف العربي ووحدة العمل المشترك.

Abstract

Cultural Normalization and Its Repercussions on the Palestine Issue

This study deals with “Cultural Normalization and its Impact on the Palestine Issue,” as Israel has actively been seeking to consolidate its relations with the Arab countries. The Israeli strategic goal of cultural normalization is to counter the Arab notion of supporting the Palestine issue, and making the public recognize that Israel’s existence is inevitable, there is no escape from coexisting with it and it is indispensable for the development of Arab societies. The research study includes four components: First, the objectives and motives of cultural normalization, defining the term and explaining the Israeli understanding of it; Second, the agreements, exploring the peace agreements as a framework for cultural normalization, including those signed in the 1978–2020 period; Third, the manifestations of cultural normalization, most importantly the falsification of history, modification of curricula and others; Fourth, the dangers of cultural normalization and its impact on the Palestine issue. Finally, the researcher concludes that facing Israel is feasible, despite the huge difference in the balance of power, to Israel’s favor, and no matter how bad the Arab conditions are.

Keywords:

Cultural Normalization	The Palestine Issue	Arab countries
	Peace agreements	

الفصل السابع

**انعكاسات التطبيع
مع الاحتلال الإسرائيلي
على الخطاب التربوي العربي
آراء عينة من التربويين العرب**

د. محمود عبد المجيد عساف

انعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي آراء عيّنة من التربويين العرب

د. محمود عبد المجيد عساف¹

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تقدير عيّنة من التربويين العرب لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي، والكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العيّنة لهذه الانعكاسات، تعزى إلى المتغيرات: "الجنس"، و"الجنسية"، و"الرتبة العلمية". ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من 31 فقرة موزعة على 5 مجالات، على عيّنة عشوائية عرضية مكونة من 129 عضو هيئة تدريس من كليات التربية. وقد أظهرت النتائج أن درجة تقدير أفراد العيّنة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي كانت كبيرة عند وزن نسبي 77%، حيث جاء مجال "الانبهار والتبعية" في المرتبة الأولى، ومجال "تسطيح القضية" في المرتبة الأخيرة، وبدرجات كبيرة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العيّنة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى المتغيرات: "الجنس" و"الجنسية"، في حين وجدت فروق تعزى لمتغير الرتبة العلمية، وذلك لصالح الرتبة "أستاذ". وأوصى الباحث بإعادة صياغة أهداف ومحتوى تدريس بعض العلوم بما

¹ د. محمود عبد المجيد عساف: أستاذ في الإدارة والتخطيط التربوي، وعضو اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، وتجمع حكماء فلسطين، وعضو الاتحاد الدولي للغة العربية، وعضو هيئة تحكيم المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، وعضو اتحاد الأكاديميين الفلسطينيين ونقابة المدرسين الفلسطينيين، وعضو الشبكة العربية لكتاب الرأي والإعلام بمنظمة التحرير الفلسطينية (رئيس دائرة الثقافة والفنون). له أكثر من 70 بحثاً علمياً محكماً، وشارك في أكثر من 50 مؤتمراً علمياً، وأشرف أو شارك في مناقشة أكثر من 40 رسالة ماجستير. له من المؤلفات المحكّمة والموثقة 16 ما بين كتاب ورواية ونص.

يتضمن الاتجاهات السياسية والقانونية لعملية التطبيع، وآثارها على الأمن القومي العربي، ومستقبل القضية الفلسطينية وحاضرها.

كلمات مفتاحية:

الخطاب التربوي	الاحتلال الإسرائيلي	انعكاسات التطبيع
----------------	---------------------	------------------

مقدمة:

انطوى الصراع العربي الإسرائيلي خلال الخمسين سنة الماضية على منظومة مفاهيمية مفادها أنه لا تستطيع أي دولة، مهما كانت قوتها أو أساس شرعيتها، تحمّل تبعات الصراع إلى الأبد، وأن التطبيع ظاهرة في العلاقات الدولية، تشكل إرثاً تاريخياً طويلاً، يمارس تبعاً للسياق التاريخي الذي يحدث فيه، وحسب متطلبات المرحلة وتداعياتها.

لعقود عديدة عدت الدول العربية "إسرائيل" دولة عدوة، والتزمت برفض كل أشكال التطبيع معها، ورفضت التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، لكن منذ بدء عملية التسوية السياسية بين العرب و"إسرائيل" التي بدأت عملياً مع زيارة السادات للقدس سنة 1977، عملت "إسرائيل" على ربط أيّ تسوية من قبلها بآليات تؤدي إلى تطبيع وجودها اقتصادياً، وثقافياً، ورياضياً مع الدول والشعوب المجاورة لها (الفلسطيني، والأردني، والمصري،...)، ثم لتطبيع من خلال ذلك علاقاتهما مع الدول العربية الأخرى.²

فمنذ كامب ديفيد، ومدريد مروراً بأوسلو، وواشنطن ثم وادي عربة أخذ مفهوم التطبيع (كهدف استراتيجي إسرائيلي) يستهدف المؤسسات العربية السياسية والثقافية والاقتصادية، محدثاً جدلاً عربياً كبيراً، خصوصاً بعدما فشلت معاهدات "السلام"

² سعيد داود، "التطبيع بين المفهوم والممارسة: دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية المعاصرة، 2002، ص 3.



الأردنية والمصرية واتفاق أوسلو في حلّ القضية الفلسطينية، بل زادت "إسرائيل" تطرفاً وانتهاكاً للحقوق، الأمر الذي أثبت أنه لا علاقة للتطبيع بحلّ قضية فلسطين.³

ونظراً لكثافة الدلالات التي تلبّسها وانطوى عليها مفهوم التطبيع، واستناداً إلى المصالح الرسمية العربية التي فرضتها التحولات الإقليمية، فقد أثار هذا المفهوم ضجة سياسية وإعلامية وثقافية في ساحة الانفعال العربي على المستويين الرسمي والشعبي، وتبلورت اتجاهات مختلفة بين مؤيدٍ ومعارض وصلت إلى حدّ التخوين، والمطاردة، والاعتقال.

ومقابل هذا السجال ظهر المنحنى البراجماتي الداعي للتفاعل مع مجريات الأمور وفق حسابات الربح والخسارة والمصلحة، ففهمت "إسرائيل" التطبيع على أنه قبول بصهيونيتها وعنصريتها وسياساتها الاستيطانية، مهمشة "مبادرة السلام العربية" (آذار/ مارس 2002)، التي أطلقها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، ومستندة إلى التاريخ الطويل من العلاقات السرية مع بعض الدول العربية.⁴

استفادت "إسرائيل" من تحويل الخطر الجيو-سياسي في المنطقة العربية بعد أحداث الربيع العربي 2011 من "إسرائيل" إلى إيران، ومن تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط بعد غزو الولايات المتحدة للعراق سنة 2003، والذي أدى إلى تلبية الحاجات الاستراتيجية المشتركة للطموحات الأمريكية - الإسرائيلية.⁵

وبالتزامن مع تلبية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتوحيد الدول الخليجية والعربية نحو مواجهة إيران وعزلها إقليمياً، منحته السعودية فرصة توظيفها لتكون البادئ بالتطبيع مع "إسرائيل"، سعياً منها لإظهار التجديد الداخلي والخارجي على يد الأمير محمد بن سلمان، ودفعاً لتسويق نفسها كقوة معتدلة في المنطقة، ورغبة منها بمزيد من الدور الإقليمي، وتعزيزاً لشرعية سلطة الأسرة الحاكمة في الداخل، وهو الأمر

³ وحدة الدراسات السياسية، "التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه"، سلسلة تقدير موقف، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/6/21، ص 4.

⁴ جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281، خريف 2020، ص 79.

⁵ كرار البديري، "التطبيع مع إسرائيل: خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج"، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2018، ص 11.

الذي تجلى بزيارة ترامب إلى "إسرائيل" في 2017/5/22، قادماً من السعودية برحلة مباشرة هي الأولى من نوعها في تاريخ الزيارات الرسمية.⁶ وبذلك أصبحت "إسرائيل" تتمتع ببيئة مريحة عقب زيارة ترامب، وظفتها باتجاه بناء علاقات مع دول الخليج التي تشاطرها العداء لإيران، وانطلقت بموجة تطبيع جديدة تختلف عن سابقتها بأنها مع دول عربية لم تكن في حالة حرب مع "إسرائيل" في يوم من الأيام، الأمر الذي سيولد تداعيات أكثر حدة وخطورة في جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والفكرية.

فعلى الصعيد الفكري والثقافي، ستسبب هذه الموجة من التطبيع تداعيات بالغة السلبية على النسق العقيدي للنظام العربي، بل وقد تضرب فكرة العروبة، ومن ثم تهميش الخطاب التربوي الداعم لها، وهو ما أكدته العديد من الدراسات الحديثة، مثل دراسة حسن نافعة سنة 2020،⁷ ودراسة حسام يونس سنة 2020،⁸ ودراسة صالح الرقب سنة 2021.⁹

ولما كان الخطاب التربوي المعاصر يشكل ميداناً استراتيجياً تتقاطع فيه السياسة بالمعرفة والتربية بالاقتصاد، ويأخذ منحى معرفياً يتجاوب مع متطلبات العصر المتزوج باحتمالات تتجاوز حدود النظر وأبعاد التوقعات، ومتأثراً بالاتجاهات الرسمية والقنوات الإعلامية، فإنه سيتأثر بالرؤية الرسمية الحاكمة في المجتمع تجاه قضاياها والتي ستعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة قناعاتها حيال التخطيط والتشريع التعليمي، وهو ما أكدته دراسة أحمد عماد الدين خواني ونادية مهداوي سنة 2018،¹⁰

⁶ Dennis Ross, "Trump Mideast Trip Marks a shift from Obama," site of The Washington institute for Near East Policy, 24/5/2017, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/> (Accessed on 15/1/2021)

⁷ حسن نافعة، "مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281، خريف 2020، ص 16.

⁸ حسام يونس، "تداعيات التطبيع الإماراتي مع الاحتلال الإسرائيلي على واقع ومستقبل مدينة القدس"، من مؤتمر "التطبيع وأثره على مستقبل القدس"، مؤتمر القدس العلمي - الرابع عشر، مؤسسة القدس الدولية، غزة، 2020.

⁹ صالح الرقب، "حكم التطبيع مع العدو الصهيوني المحتل وبيان مخاطره على المسلمين"، موقع مفكرة للدراسات والاستراتيجيات، 2021، ص 6.

¹⁰ أحمد عماد الدين خواني ونادية مهداوي، "الخطاب التربوي وقيم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين الثابت والمتغير"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، المجلد 2، العدد 7، أيلول/سبتمبر 2018، ص 329-345.



ودراسة محمد بوكلاخ سنة 2020.¹¹ وعليه، فإن دور الخطاب التربوي الحاضن أو الحامل للمفاهيم الوطنية ذات العلاقة بالانتماء والعروبة والحقوق ينحصر في الإبلاغ، في حين تتولى الوسائط والمحاضن التربوية، أمر التصرف في هذه المفاهيم، عبر نشر المضامين والمعاني بالطرق المجدية وبأساليب القادرة على احتواء أهداف التربية وفلسفة المجتمع، وتحويله واقعاً وقناعة ملموسة، وطالما أن هذه الموجة من التطبيع جاءت في فترات لم تتخرط فيها الأجيال العربية في تجارب أيديولوجية صعبة، تعمق من الفكر وتعزز روح المجابهة والرفض، وكانت خلالها أسيرة الثقافة الاستهلاكية والتسطيح الإعلامي للقضايا، فإن انعكاساتها قد تبدو مخيفة على مستقبلهم، وعلى الخطاب التربوي الموجه لإعدادهم.

مشكلة الدراسة وتسؤلاتها:

لما كان الخطاب التربوي يسهم في تطوير المجتمع حسب مراحل التعليم المختلفة لما له من الدلالات، والتصورات، والمقومات المعرفية والإدراكية التي تؤثر في مستقبل المتعلم؛ والسياسات التربوية وضعت من أجل الحفاظ على القيم الوطنية وتعزيز العلاقة بين المتعلم ووطنه، فإن التحول في المنظور العام نحو طبيعة العلاقة مع المحتل، "إسرائيل"، في الدول التي وجدت في التطبيع مصالحتها، ستثير موجة من الضباب الثقافي والانفعالي مستقبلاً، وسيحدث تغييراً بنوياً في النظام التربوي والعربي، بعدما انتقلت "إسرائيل" من موقع "العدو للجميع" إلى "الحليف للبعض"، الأمر الذي سيؤثر على مركزية القضية الفلسطينية عربياً ودولياً.

ولما كان الخطاب التربوي العربي الآن ينحو في الاتجاه البيوتوبي (التنظيري) في معالجة القضايا المجتمعية، ويتأثر بالتناقضات بين ما هو كائن وما يجب أن يكون إلى حد كبير، كان الحذر واجباً من انعكاسات موجة التطبيع على مستقبل الأيديولوجيا العربية وخطابها التربوي: "الرافض"، و"المجدد"، و"الرسمي". وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: ما انعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي من وجهة نظر عينة من التربويين العرب؟

¹¹ محمد بوكلاخ، "منظومة القيم بين الخطاب التربوي والواقع المجتمعي"، مجلة مسالك التربية والتكوين، المجلد 3، العدد 1، تشرين الأول/أكتوبر 2020، ص 12-27.

ويتفرع من هذا السؤال، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما درجة تقدير عينة من التربويين العرب لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى المتغيرات: "الجنس"، و"الجنسية"، و"الرتبة العلمية"؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى درجة تقدير عينة من التربويين العرب لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي.
2. الكشف إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى المتغيرات: "الجنس"، و"الجنسية"، و"الرتبة العلمية".

أهمية الدراسة:

1. الأهمية الموضوعية:

تنبثق أهمية الدراسة من حساسية دور الخطاب التربوي في تشكيل شخصية المتعلمين، بما يعكسه من سلوكيات ممارسة تقوم بها المؤسسات التربوية، فيؤثر بشكل كبير مباشر وغير مباشر على اتجاهات وقناعات المجتمعات حول القضايا السياسية، في الوقت الذي قد تختلف فيه الآراء حول مردود هذه التأثيرات.

كما تظهر أهميتها من خلال ما تجاوزه موضوع التطبيع مع "إسرائيل" من سجلات وتصريحات حول أسبابه الداخلية والخارجية، ومدى تقبل الشعوب العربية له في ظل اعتبارها للقضية الفلسطينية آخر قضية استعمارية، وهو أمر لم ولن تستطيع الأنظمة العربية تغييره بشكل عام.

2. الأهمية التطبيقية:

أ. رفد المكتبة العربية والفلسطينية بدراسة ميدانية قد تعدّ الأولى من نوعها، في حدود علم الباحث، التي تتناول انعكاسات التطبيع على الخطاب التربوي العربي، في الوقت



الذي تحدث فيه أغلبهم عن انعكاساته من جوانب مختلفة؛ السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

ب. قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من:

- المسؤولين عن التعليم والتربية في المجتمعات العربية من خلال التعرف إلى انعكاسات عملية التطبيع مع "إسرائيل" على مستقبل التربية العربي.
- القيادات السياسية والشعبية المهتمة بتأصيل القضية الفلسطينية من خلال إبراز هذه الانعكاسات في أدوارهم، والتحذير منها في سلوكياتهم.
- الباحثين وطلبة الدراسات العليا، من خلال تخصيص بعض الدراسات ذات العلاقة بهذه الانعكاسات.
- أعضاء هيئة التدريس والمعلمين في الجامعات والمدارس، من خلال التركيز على ما يحد من انعكاسات التطبيع على النظام العربي، ويعيد فلسطين إلى مركزية الصراع العربي الإسرائيلي.

حدود الدراسة:

1. الحد الموضوعي: التعرف إلى درجة تقدير عينة من التربويين العرب لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي في المجالات: "السياق العام"، و"تسطيح القضية الفلسطينية"، و"التغريب"، و"تراجع الانتماء الوطني/ القومي"، و"الانبهار والتبعية".

2. الحد البشري: عينة من التربويين العرب؛ أعضاء هيئة التدريس.

3. الحد المؤسسي: كليات التربية في بعض الجامعات العربية: مصر، وسورية، والجزائر، وتونس، والكويت، والسعودية، والمغرب، والعراق.

4. الحد الزمني: تمّ تطبيق الجزء الميداني من هذه الدراسة خلال شهر كانون الثاني/يناير 2021.

مصطلحات الدراسة:

1. الانعكاسات: يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: "الآثار المعرفية والسلوكية المترتبة على نشاط الفرد، نتيجة لإدراكه تبعات عملية التطبيع على النظام العربي بشكل

عام والتربوي بشكل خاص، والمؤثرة في قناعاته حول طبيعة العلاقة مع المحتل الإسرائيلي.

2. التطبيع: عند التأمل في المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلح التطبيع يمكن القول إن التطبيع يعني في أبسط صورته، إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية. لكن من الناحية السياسية، فيعرف التطبيع بأنه: "إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع التعاوني والسلمي محل مجموعة أخرى من التفاعلات ذات الطابع التصادمي، في مختلف المجالات (الرسمية، غير الرسمية)".¹² ومن منظور العلاقات الدولية، ينظر للتطبيع على أنه: "اتفاق بين دول معترف بها شرعياً وفق مبادئ القانون الدولي، بقصد إنهاء حالة النزاع من خلال معالجة الأسباب التي أدت إليها، والبدء بترسيخ أسس للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية المتوازنة على قاعدة المساواة والاحترام والمصالح المتبادلة".¹³

وأي كانت الانتقادات حول مفهوم المصطلح وعلاقته بموجة التطبيع الأخيرة بين الدول العربية و"إسرائيل"، إلا أنه يمثل حقاً من حقوق السيادة تمارسه الدول بمحض إرادتها، دون ضغط أو إكراه، فهو مفهوم اجتماعي ثقافي يتجاوز أفق القانون والتشريعات الدولية.

المبحث الأول: التطبيع وتداعياته:

تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية و"إسرائيل" من حيث اللقاءات، والزيارات، ونشر المقالات، والتبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي والأمني، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2018 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأول زيارة علنية إلى سلطنة عُمان، تلاها لقاء مع رئيس المجلس السيادي في السودان عبد الفتاح البرهان، في أوغندا في شباط/فبراير 2020.

¹² طارق أنور، "تطبيع العلاقات من المنظور الإسرائيلي"، مجلة رؤية - العلم طريقنا للمواجهة، العدد 7-8، شباط/فبراير 1994، ص 53.

¹³ توفيق أبو بكر، المتفقون العرب الاستمالة السياسية (عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، 1998)، ص 52.



في حزيران/ يونيو 2020، نشرت صحيفة يديعوت أحرنتوت الإسرائيلية مقالاً للسفير الإماراتي في الولايات المتحدة يوسف العتيبة بعنوان: ”الضم أو التطبيع“¹⁴، والذي جاء بعد هبوط طائرة إماراتية في مطار بن غوريون Ben Gurion Airport، بحجة أنها تحمل مساعدات للشعب الفلسطيني بسبب تفشي جائحة كورونا، دون تنسيق مع الفلسطينيين. وفي الـ 17 من الشهر نفسه شارك وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش في المؤتمر الافتراضي السنوي للجنة اليهودية – الأمريكية American Jewish Committee، وأعرب عن أهمية التطبيع والتواصل مع ”إسرائيل“، إلى أن تم إعلان المبادئ في واشنطن برعاية أمريكية في 2020/8/13، مع انضمام البحرين في 2020/9/15.¹⁵

وبعيداً عن أحداث التطبيع ومظاهره السرية والعلنية بين بعض الدول العربية و”إسرائيل“، وتبريراته السياسية، فإن الواقع يشير إلى أن علاقة هذه الدول بالاحتلال باتت تتجاوز مسألة التطبيع إلى التحالف والخدمات المتبادلة على شتى المستويات الدبلوماسية، والثقافية، والرياضية بغض النظر عن موقف شعوبها أو موقف فلسطين. وبذلك يكون مفهوم التطبيع قد خرج من سياقه الوصفي/ الإشكالي إلى سياقه التطبيقي/ النزاعي، الأمر الذي أحدث لغطاً كبيراً داخل اتجاهات المؤسسة الرسمية؛ كسياسة وتوجهات المؤسسة التربوية والثقافية الأقرب إلى القاعدة الشعبية.

وحيث إن الواقع الجديد، وفق مبررات التطبيع، والمخططات الإسرائيلية، والدوافع العربية المعلنة والخفية، يشير إلى أن التطبيع مشروع سياسي ممل على العرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن هذا الواقع سيقسم الشارع والنسيج الاجتماعي العربي إلى اتجاهين؛ الواقعي، والبراجماتي – الراديكالي، وسيؤثر على النظام التربوي والثقافي في إطار من التردد والازدواجية.¹⁶ حيث يفترض الاتجاه الواقعي أن الصراع مع ”إسرائيل“ قد كلف الكثير دون جدوى، وأن المنطق الواقعي يدعو إلى إعادة النظر على

Yousef Al Otaib, Annexation will be a serious Setback for better Relations with the Arab word,¹⁴ site of Ynetnews, 12/6/2020, www.ynetnews.com/article/H1G41cTL (Accessed on 20/12/2020)

¹⁵ وحدة الدراسات السياسية، ”التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه“ سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/6/21، ص 1.

¹⁶ سعيد داود، ”التطبيع بين المفهوم والممارسة: دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي“ رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية المعاصرة، 2002، ص 112.

أساس أن القضية الفلسطينية لن تحل إلا بتسوية سياسية يكون لـ "إسرائيل" فيها الحق في الوجود والبقاء، خصوصاً في ظلّ الإقرار بعدم التكافؤ، وإقرار التعايش الذي يحتم ظهور الكثير من المفاهيم: الحوار، وحقن الدماء، ونسيان الماضي، والتطبيع.¹⁷

وعلى خلاف الاتجاه الواقعي الذي مارس التطبيع وتبناه كمنهج، ظهر الاتجاه "المعارض بشروط"، والذي يرى أنه إذا كان بعض المؤسسات العربية الرسمية قد أرغمت على الدخول في عملية التطبيع، فإن الأمر غير ملزم أبداً في التعاطي المطلق مع شروط "إسرائيل" دون قيود، وأن توضع المصالح العربية كأولوية عند ممارسة التطبيع وفق حسابات الربح والخسارة على المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، مع التركيز على تسوية القضية الفلسطينية على أساس "الأرض مقابل السلام"، وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها شرقي القدس، ووقف الاستيطان.¹⁸

تأثرت الموجة الأخيرة من التطبيع (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب) بمقدمات مهدت لها وقادت إليها، أهمها التحولات في الهياكل الاقتصادية والسياسية الدولية خلال العقدین الأخيرين، حيث تعزز الارتباط الدولي المعولم من موقع "إسرائيل" الدولي والإقليمي في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والأمن بأشكاله، والقدرة على الإسهام في الحروب عن بُعد، وهو ما شكّل عامل جذب وقوة ناعمة للعديد من الطامحين للاستفادة من التقدم في هذه المجالات، لكن هذا الأمر أثار الرفض الفلسطيني الحاد لهذه الموجة لاعتبارات مهمة: شرعنة الاحتلال، وعزل الحالة الفلسطينية وتسطيح القضية، وإسقاط المقاطعة العربية كورقة ضغط.¹⁹

أولاً: تداعيات موجة التطبيع على النظام العربي:

بعيداً عن المفهوم المنطقي للتطبيع الذي يحوّل الرفض إلى قبول، وبعيداً عن مستوى التبرير لحجم وقوع التبادل النفعي من ورائه، يمكن القول إن موجة التطبيع الأخيرة جاءت كمقاربة غريبة تقوم على المنفعة باتجاه واحد، واستبدلت مقاربة "الأرض مقابل

¹⁷ حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 133.

¹⁸ أكرم عطا الله، "التطبيع بنسخته الجديدة"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281، خريف 2020، ص 64.

¹⁹ إبراهيم أبراش، الواقعية السياسية لا تعني الاستسلام للأمر الواقع، موقع المرصد الوطني فلسطين والعالم، <https://planation.org>، انظر: 2020/12/30



السلام“ بمقاربة ”السلام مقابل السلام“، مما يخدم ”إسرائيل“ على كافة الأصعدة، كما سيعزز حملة من التدايعات الخطيرة على النظام العربي، منها:

1. **على الصعيد السياسي:** تشكل هذه الموجة تنمراً واضحاً على النظام العربي، وانتهاكاً صريحاً لمبادئه وفي مقدمتها ”مبادرة السلام العربية“، وتأتي في وقت تعلن فيها ”إسرائيل“ رفضها لمشاريع التسوية وإصرارها على ”صفقة القرن“ كأساس للتعامل مع القضية الفلسطينية، الأمر الذي سيفضي إلى مزيد من التعنت الإسرائيلي، وانهيار النظام العربي الذي ظهر جلياً في عجز مجلس الجامعة العربية عن إدانة واستنكار التطبيع.²⁰

2. **على الصعيد العسكري والأمني:** الانعكاسات الأكثر وضوحاً في العلاقة بين ”إسرائيل“ والدول العربية التي ذهبت للتطبيع، هي العسكرية والأمنية، خصوصاً في مجال الأمن السيبراني، والمفاهيم والاستراتيجيات والتوازنات والتحالفات العسكرية في المنطقة. فقد أصبحت بعض الدول العربية تسلّم بأن إيران هي مصدر التهديد الرئيسي، وباتت مستعدة للتحالف العسكري مع ”إسرائيل“، الأمر الذي من شأنه أن يقلب معادلة الأمن القومي العربي، من خلال تقديم القواعد والتسهيلات الأمنية واللوجيستية لمراقبة ما يجري في إيران مباشرة.²¹ هذه الخطوة ستؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، وحتى لو افترضنا أن هذا سيمكن الإمارات من الحصول على طائرات أف-35 أو F-35 المتطورة، فإنه سيكون بوسع ”إسرائيل“ الحصول على ثمن باهظ مقابل موافقتها على تمرير هذه الصفقة، وستظل حريصة على استمرار تفوقها العسكري. ومن أمثلة التعاون والتبادل الاقتصادي/ الأمني ما زودت به شركة أي جي تي AGT الإسرائيلية الإمارات بطائرات بدون طيار، وأسوار إلكترونية ومعدات مراقبة بقيمة 800 مليون دولار لحماية حدودها وحقول النفط، وفي سنة 2016 قامت شركة البرمجيات إن إس أو NSO ببيع تطبيق مراقبة بيجاسوس للإمارات لأهداف التجسس.²²

²⁰ حسن نافعة، ”مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل“، ص 10.

²¹ المرجع نفسه، ص 18.

²² Ian Black, “Just Below the Surface: Israel, The Arab Gulf States and the Limits of Cooperation,”

LSE Middle East Centre Report, March 2019, p. 12,

<http://eprints.lse.ac.uk/100313/7/JustBelowtheSurface.pdf> (Accessed on 15/12/2020)

3. **على الصعيد الاقتصادي:** ترسّخت العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وأكثر من دولة عربية، لتثبت أن التطبيع لم يكن بهدف حلّ القضية الفلسطينية فحسب، وإنما كان سعياً لتحقيق مصالح خاصة للنظم الحاكمة.

ويتوقع أن تكون للموجة الحالية من التطبيع تداعيات خطيرة على الاقتصاد العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص، وسيكون أي ارتقاء اقتصادي لصاح "إسرائيل" لأن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على اختراق بنى الاقتصاد العربي وهياكله أكبر بكثير من قدرة الاقتصاد العربي على اختراق بنى الاقتصاد الإسرائيلي وهياكله.²³ وتهتم "إسرائيل" بالتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة باعتباره أحد أركان بناء الثقة لتنتقية الجو السياسي العام، والأثر الذي يحققه هذا التعاون في تدعيم الاقتصاد الإسرائيلي وكسر المقاطعة، حيث تصرّ "إسرائيل" في المفاوضات والاتفاقات، وبالذات في اللجان الاقتصادية، على أن التعاون الاقتصادي الإقليمي هو الدافع لـ "السلام" وليس العكس، على اعتبار أن الاتفاق حول المسائل الاقتصادية أسهل من الاتفاق حول المسائل السياسية الجوهرية، كما ترى "إسرائيل" في التعاون الإقليمي مدخلاً ومحفزاً لمؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات الاستثمارية.²⁴

4. **على الصعيد الثقافي والفكري:** مع هذه المعطيات سيكون للتطبيع تداعيات بالغة السلبية على النسق العقيدي للنظام العربي، وقد تضرب فكرة العروبة، ومن ثم نفضي إلى تهميشها، أو تسطيح الانتماء القومي؛ فعندما يكون التطبيع مع دولة عربية غنية بعيدة عن حدود "إسرائيل" ولم تشارك في أيّ حروب معها، وعندما يكون الهدف الرئيسي من وراء التطبيع إبرام تحالف عسكري في مواجهة إيران، يتوقع أن يكون له آثار ثقافية وتربوية بالغة الخطورة على النسيج العربي، خصوصاً وأن الأجهزة الإعلامية في الدول العربية المطبوعة ستكون أكثر ميلاً للترويج لأفكار تتناقض تماماً مع أفكار العروبة والتضامن العربي مع القضية الفلسطينية.²⁵

²³ عزيز حيدر، "تطورات العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية وتعبيرها عن مسار التطبيع"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 249-250، خريف 2012، ص 88-121.

²⁴ نجيب عيسى، "رهان إسرائيل على التطبيع"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 5، كانون الثاني/يناير 1992، ص 17-25.

²⁵ حسن نافعة، "مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل"، ص 19.

ويُعد التطبيع الثقافي والفكري أخطر وجوه التطبيع، حيث يستهدف الانتقال من التطبيع مع "إسرائيل" من مستوى النظم الحاكمة إلى مستوى النخب والشعوب، حتى يعتاد الناس التعامل معها بغض النظر عن كونها عدواً، ويتبع التطبيع الثقافي والأيدولوجي تحولاً في طبيعة الخطاب التربوي الذي كان يدعم فكرة عدم شرعية "إسرائيل" كدولة، إضافة إلى غزو العقل العربي الذي يناصب اليهود العداء، وإحداث تغيير في نمط السلوك تجاه "إسرائيل" وشعبها، والتسليم بضرورة كسر الحاجز النفسي بين العرب والإسرائيليين، ونسيان ما قاموا به من جرائم ضدّ الفلسطينيين.

ثانياً: دوافع التطبيع:

تلقتي دوافع الدول المطبعة في ملفات وتتباين أهميتها وأولويتها في ملفات محددة وفق منظور مصلحة كل منها، فدوافع "إسرائيل" يغلب عليها الطابع الاستراتيجي، في حين دوافع أمريكا قد تكون تكتيكية تتعلق بدورها وحالتها الداخلية، أما بالنسبة للأنظمة العربية فهي مزيج من الدوافع الاستراتيجية والتكتيكية كما في حالة السودان والمغرب.²⁶

1. دوافع "إسرائيل":

تختلف دوافع "إسرائيل" للتطبيع مع الدول العربية من دولة إلى أخرى، لكنها تحتكم مجموعة من المحددات، بعضها معلن والآخر غير معلن، حيث مرّت تلك العلاقة بحالة من المد والجزر، واستغلت خلالها "إسرائيل" وتر التناقضات والخلافات العربية لاستمالة طرف ضدّ الآخر، كما حدث مع موريتانيا بعد عزلها عربياً نتيجة موقفها الداعم لصدام حسين إبان حرب الخليج 1991. ومن أهم دوافع "إسرائيل" للتطبيع، ما يلي:

- فرض الوجود غير المشروع، وشرعنة الإنجازات التي حققتها من خلال الانتقال بالعلاقة مع الدول العربية إلى مربع يتجاوز الثوابت، وفي مقدمتها استحقاقات "المبادرة العربية للسلام".

²⁶ "مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بعد وصول جو بايدن إلى الحكم"، موقع مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، انظر: www.fikercenter.com/position-papers (اطلع عليه في

- محاصرة الفلسطينيين، سلطة وحركات مقاومة، من خلال الانغماس في مستقبل المنطقة العربية، وتجفيف مصادر الدعم السياسي والمادي للقضية الفلسطينية، وحواسنها الشعبية في الدول المطبوعة وغيرها.²⁷
- ضمان الاعتراف الرسمي بها، ووقف عزلها، وتصدير الاحتلال على أنه حليف استراتيجي بدلاً من كونه مهدداً، من خلال تضخيم خطورة بعض القوى الإقليمية.
- توطيد العلاقة مع الدول العربية يعني استمرار سيل هجرة اليهود من هذه الدول إلى فلسطين، وتعبئتهم لخدمة الاستراتيجية الإسرائيلية تحت إطار جميع الشتات اليهودي، وتفعيل قضية التعويضات الخاصة باليهود في سبع من الدول العربية إلى جانب إيران، والمقدرة بنحو 250 مليار دولار.
- شكّل التطبيع الاقتصادي، وما زال هدفاً استراتيجياً ثابتاً في استراتيجيتها لـ "السلام"، الغرض منه إلغاء المقاطعة العربية لـ "إسرائيل" بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية، ودمج "إسرائيل" في المنطقة، وتحقيق أطماعها في المياه والطاقة.
- الرغبة في فرض معادلة "السلام مقابل السلام"، وإنهاء معادلة "الأرض مقابل السلام" وفق قرارات الشرعية الدولية، التي قامت عليها أغلب مفاوضات التسوية العربية - الإسرائيلية، التي تمّ اعتمادها في مرجعيتي مؤتمر مدريد للسلام 1991، وأوسلو سنة 1993، وعدم الطلب من "إسرائيل" الانسحاب من أي أراضٍ عربية.

2. دوافع أمريكا:²⁸

- الدعم الشخصي للرئيس الأمريكي ترامب في الانتخابات من خلال كسب ثقة اللوبي الصهيوني.
- خدمة نظريات اليمين المسيحي الصهيوني في أمريكا بحق "إسرائيل" الطبيعي في الوجود، وعدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية على الأرض.
- الضغط على الموقف الفلسطيني للتسليم بالمفاوضات وفق "صفقة القرن".

²⁷ محمد هنية، التطبيع (الدوافع والمحفزات)، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2010/9/18، انظر: www.palinfo.com/28/012 (اطلع عليه في 2021/2/9)؛ وانظر أيضاً: إلهام شمالي، "الدوافع الإسرائيلية للتطبيع مع الدول العربية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 58-59، كانون الثاني/يناير 2021.

²⁸ جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها"، ص 78.

- دعم الاستراتيجيات الأمريكية الداعية إلى عزل إيران، وإنهاء الحالة الإسلامية في بنية السياسة السودانية.

3. الدوافع العربية:

- أعلنت كل من الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب عن جزء من دوافع التسارع إلى توقيع اتفاقيات التطبيع وتنفيذها، ومن أهم ما أعلنته هذه الدول:²⁹
- الرغبة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز موقعها التنافسي، وتعظيم صورتها بعد نعتها بالضعف في مواجهة التحديات الاستراتيجية والأمنية.
- الإسهام في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة انطلاقاً من دورها الوظيفي في تحقيق "السلام".
- فتح المجال لإعفاء السودان من ديونها التي بلغت 60 مليار دولار، ومساعدتها على استعادة حصانتها السيادية، وإدماجها في المجتمع الدولي.
- وعلى الرغم مما هو معلن، إلا أن هناك ثمة دوافع أخرى كانت تقف وراء حماسة هذه الدول غير المسبوقة في تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، أهمها:³⁰
- فتح المجال أمام المغرب، بعد الاعتراف الأمريكي، بالسيادة المغربية على كل إقليم الصحراء الغربية.
- الاستجابة للضغوط الأمريكية، والتأكيد على التناسق مع سياستها بخصوص العلاقة مع "إسرائيل".
- السعي لتوفير غطاء أمريكي إسرائيلي لحماية المصالح الخليجية من الخطر الإيراني.
- تطوير دور هذه الدول في المنطقة في ظلّ تنامي دور قوى إقليمية أخرى تزاممها المكانة والدور الوظيفي.
- التخلص من عقدة العامل الفلسطيني في صناعة "السلام"، وتحييد دورها في دعم القضية الفلسطينية؛ "التحلل من الالتزام".

²⁹ أمين حبال، صفقة التطبيع.. 12 سبباً تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/8/16. (اطلع عليه في 2021/11/15)

³⁰ جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها"، ص 79-80.

المبحث الثاني: الخطاب التربوي:

من المشهور أن الخطاب التربوي بالمفهوم الفلسفي يترجم إلى أهداف تربوية في تصور ذهني أو فكرة تنمو إلى التحقق في إطار الزمان والمكان، وهو ما ينطوي على جانبين رئيسيين، الأول هو العزم والثاني هو الوسائل التي تحقق التوقع. وعليه، يحقق الخطاب التربوي دوراً مهماً في تفعيل المنظومة التربوية حسب نوعه: "مجدد"، و"رسمي"، و"إنساني"،... ويتأثر بالتحديات التي تواجه المنظومة التربوية، ومن الناحية الاصطلاحية يعرف الخطاب التربوي بأنه حالة الإبلاغ التي تترجم إرادة السلطة ويحمل رسالة تربوية تتضمن سبل تحقيقها.³¹ كما أنه يعبر عما تنتجه الرؤية الرسمية الحاكمة حيال تخطيط وتشريع النظام التعليمي الذي يضمن الإبقاء والمحافظة على النظام الاجتماعي القائم، وقد يأتي معبراً عن تصورات التحرر عن قيود المؤسسة من قبل المفكرين والعلماء والباحثين.³²

ومن المسلمات التي تتعلق بالخطاب التربوي، أنه يعد خطاباً بيداغوجياً يظهر من خلال الأفكار التي يصدرها المربي، سواء في الكيفية التي يقدم بها أم عن التبريرات التي يستخدمها، كما أنه لا يحمل نمطاً أو شكلاً موحداً، لكنها تتأثر بصراعات المجتمع وتوجهاته المختلفة.³³ وعليه، يمكن القول إن المجتمعات التي نهبت حكوماتها للتطبيع سيتأثر خطابها التربوي بأنواعه بسياساتها، الأمر الذي قد يبرز حالة من التناقضات بين الرفض والتأييد، وبين التجديد والوظيفة، وفي إطار أنواع الخطاب التربوي، والتي منها:³⁴

• **الخطاب الرفض:** الذي يرى أن أي توجيهات أو أعمال يقوم بها النظام تعدّ هيمنة وإخضاع لرؤيته في تحقيق مصالحه، وإرغام للأفراد على الانصياع للأوامر.

³¹ مصطفى محسن، الخطاب الاصطلاحى التربوي: بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري رؤية سوسولوجية نقدية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 8.

³² السيد النحراوي، "التنظير للمصطلح في الخطاب التربوي الإسلامي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين الشمس، القاهرة، العدد 32، 2016، ص 209-230.

³³ أوليفيه روبول، لغة التربية: تحليل الخطاب البيداغوجي، ترجمة عمر أوكان (المغرب: إفريقيا للشرق، 2002)، ص 13-17.

³⁴ نور الدين زمام وصورية فرج الله ومليكة جابر، "الخطاب التربوي وتحديات العولمة"، مجلة دفاتر المجيز، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، العدد 1، 2005، ص 89-91.

- **الخطاب المجدد:** حيث يرفض أنصار هذا النوع الطرق التقليدية، ويرون أن التعليم مقرون بالفعل، ويدعون للتغيير انطلاقاً من استخدام الطرائق على حساب المحتوى.
- **الخطاب الوظيفي:** وهو الداعم لفكرة أن العلوم والتقنيات كفيلة بمعالجة مختلف المشكلات التربوية، وأن المربي يقوم بالتربية لرغبة معينة ليس بالضرورة أن تؤدي إلى نتيجة محمودة.
- **الخطاب الإنساني:** وهو النمط الذي يفرق بين البحث والتعليم، وهو خطاب لا يفضل الغموض لكنه يعتمد التمييز في العمل، ويدعو إلى احترام ثقافة المجتمع والطفل كإنسان.
- **الخطاب الرسمي:** وهو من نتيجة أصحاب السلطة التربوية من وزراء ومنظمات دولية وجمعيات، ويسعى أصحاب هذا النوع إلى تأكيد دور السلطة في الإصلاحات، ومن المشهور أن هذا النوع من الخطاب هو خطاب تنظيري يقوم على التهذيب والتلطيف أكثر من الفعل، لكنه يستمد قوته من السلطة.

وتأكيداً على ما جاء به الفلاسفة الأوائل أمثال جون ديوي John Dewey وابن خلدون، فإن المنظومة التربوية اليوم، وفي ظلّ حالة التماهي والهلامية في المصطلح والمداول، وانعكاسات سيطرة السلطة على السياسات التربوية، نستطيع القول إن معالجة النقد في مجال التطبيع يحتاج إلى منظرين اجتماعيين يعبرون عن واقع المجتمع، الذي يعاني من ممارسات السياسيين، بعيداً عن المنظمات العالمية التي تقدم توجهات مختلفة، حيث إن السياسيين لا يعطون الأهمية للخطاب التربوي إلا في فترة الحملات الانتخابية أو عند حدوث أزمة كبيرة.

إن التربية اليوم ليست حكرًا على المنظومة التربوية، بل هي تكامل بين السلطة والواقع الاجتماعي، لكن الواقع العربي يشير إلى خطاب تربوي فقير عاجز عن الانطلاق من فلسفة واقعية تعبر عن المجتمع، خطاب مؤدلج بأيديولوجية السلطة، ولا يبحث عن المصلحة العامة.³⁵

ولما كان الخطاب التربوي اليوم معولماً ذا طابع تغريبي، وتغلب عليه النزعة الغربية تحت إطار أو مسميات العالمية والتعايش السلمي، فإن النخب الحاكمة وصناع القرار في الولايات المتحدة يحاولون بثّ السُّبُل الترويج لهذا التوجّه المعبأ بالرؤية الأمريكية

³⁵ صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي (الجزائر: دار العلوم للنشر، 2004)، ص 163.

للحياة والثقافة، والحصول على الكلمة العليا على المؤسسات المهتمة بالتربية والثقافة في العالم.³⁶ وقد زادت الأمور تعقيداً عندما تبنت الولايات المتحدة مشروع التطبيع العربي الإسرائيلي بحجة توحيد العالم تحت منظومة ثقافية واحدة، تتجاوز فيها الروابط الأصولية والثوابت الوطنية والدينية في المجتمع، وبهذا الوضع تذوب هوية وقيم المجتمع في هوية الآخر، وتقبل عنوة وبشكل غير مباشر ما يتنافى مع ثقافتها ومعتقداتها.

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة الخطوات والإجراءات التي تمت في الجانب الميداني من حيث المنهجية المتبعة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات لاختبار صدق الدراسة وثبات أدواتها، ومن ثم جمع البيانات من العينة الكلية للتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة، وذلك كما يلي:

1. منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يبحث عن الحاضر، ويهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة، تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة بدقة، تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة.³⁷

2. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع التربويين العرب العاملين في كليات التربية من الجنسين، وبالرتب العلمية المختلفة.

أ. العينة الاستطلاعية: تكونت من 30 عضو هيئة تدريس من الجنسين، تم اختيارهم بالطريقة العرضية بهدف تقنين أداة الدراسة وحساب الصدق والثبات.

³⁶ عادل أبو العز أحمد سلامة، تخطيط المناهج وتنظيمها: بين النظرية والتطبيق (الأردن: دار ديونو لتعليم الفكر، 2006)، ص 27.

³⁷ فؤاد أبو حطب، وآمال صادق، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية الاجتماعية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2005)، ص 25.



ب. العيّنة الفعلية: تكوّنت من 130 عضواً تمّ اختيارهم بالطريقة العرضية البسيطة من بعض الجامعات العربية، وعند التحليل تمّ استبعاد استجابة واحدة غير صالحة، وبقي حجم العيّنة 129، وجدول رقم 1 يوضح سمات عيّنة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

جدول رقم 1: توزيع أفراد العيّنة حسب المتغيرات

الجنس	ذكر	أنثى	الكلي
العدد	109	20	129
النسبة المئوية (%)	84.5	15.5	100
الجنسية	فلسطيني	عربي	الكلي
العدد	59	70	129
النسبة المئوية (%)	45.7	54.3	100
المؤهل العلمي	أستاذ مساعد فأقل	أستاذ مشارك	أستاذ
العدد	66	35	28
النسبة المئوية (%)	51.2	27.1	21.7

3. أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة، واستطلاع رأي عيّنة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي، قام الباحث بتحديد مجالات الاستبانة، وصياغة الفقرات، ومن ثم إعداد الاستبانة على شكل نموذج إلكتروني مغلق، باستخدام نماذج مايكروسوفت Microsoft، لتشمل 33 فقرة في صورتها الأولية، موزعة على خمسة مجالات: "السياق العام"، و"تسطيح القضية"، و"التغريب"، و"تراجع الانتماء الوطني"، و"الانبهار والتبعية"، حيث أعطي لكل فقرة وزناً مدرجاً وفق سلم ليكرت الخماسي Likert Scale، حسب جدول رقم 2.

جدول رقم 2: مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

وفي هذه الدراسة تمّ اعتماد الوسط الحسابي للمقياس بحيث تشير الدرجة المنخفضة إلى تدني الموافقة على ما جاء في الفقرة من وجهة نظر أفراد العيّنة، بينما تدل الدرجات المرتفعة على ارتفاع درجة الموافقة، وتحدد درجة التقدير من خلال مدى تدرّج ليكرت الخماسي هو (5-1=4) وطول الفترة (0.8)، بوزن نسبي 16%، كما في جدول رقم 3.

جدول رقم 3: درجات التقدير ل فقرات مجالات أداة الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي	درجة الاحتياج
1.8-1	من 20 إلى 36	ضعيفة جداً
أكبر من 1.8-2.6	أكبر من 36 إلى 52	ضعيفة
أكبر من 2.6-3.4	أكبر من 52 إلى 68	متوسطة
أكبر من 3.4-4.2	أكبر من 68 إلى 84	كبيرة
أكبر من 4.2-5	أكبر من 84 إلى 100	كبيرة جداً

4. صدق الاستبانة:

أ. صدق المحكمين: تمّ عرض الاستبانة في صورتها الأولية على 7 من المتخصصين في العلوم السياسية، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملحوظاتهم حول مناسبة الفقرات والمجالات، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية، في ضوء تلك الملاحظات، والإشارة إلى حذف فقرتين متكررتين ضمناً، ثم خرجت الاستبانة في صورتها النهائية ب 31 فقرة.

ب. صدق الاتساق الداخلي: جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيقها على العيّنة الاستطلاعية من خارج أفراد عيّنة الدراسة، وتمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال، والدرجة الكلية، وكذلك تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال، وجدول رقم 4 يوضح ذلك.

جدول رقم 4: معامل ارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المجال الأول: السياق العام								
1	0.657	*0.000	2	0.643	*0.000	3	0.766	*0.000
4	0.647	*0.000	5	0.780	*0.000	6	0.613	*0.000
7	0.660	*0.000						
المجال الثاني: تسطيح القضية								
1	0.515	*0.004	2	0.772	*0.000	3	0.684	*0.000
4	0.581	*0.001	5	0.771	*0.000	6	0.851	*0.000
المجال الثالث: التفرير								
1	0.713	*0.000	2	0.868	*0.000	3	0.788	*0.000
4	0.900	*0.000	5	0.830	*0.000	6	0.559	*0.001
المجال الرابع: تراجع الانتماء الوطني								
1	0.658	*0.000	2	0.378	*0.040	3	0.742	*0.000
4	0.866	*0.000	5	0.737	*0.000	6	0.726	*0.000
المجال الخامس: الانبهار والتبعية								
1	0.529	*0.003	2	0.672	*0.000	3	0.853	*0.000
4	0.907	*0.000	5	0.849	*0.000	6	0.507	*0.004

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.393.

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.304.

يتضح من جدول رقم 4 أن جميع الفقرات ترتبط بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

ج. صدق الاتساق البنائي: وللتحقق من صدق الاتساق البنائي للمجالات قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من المجالات والمجال الآخر، وكذلك كل مجال بالدرجة الكلية للاستبانة، وجدول رقم 5 يوضح ذلك.

جدول رقم 5: معامل الارتباط بين كل من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة

المجال	محتوى المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
الأول	السياق العام	*0.664	0.000
الثاني	تسطيح القضية	*0.771	0.000
الثالث	التغريب	*0.929	0.000
الرابع	تراجع الانتماء الوطني	*0.669	0.000
الخامس	الانبهار والتبعية	*0.675	0.000

5. ثبات الاستبانة:

أجرى الباحث خطوات التأكد من ثبات الاستبانة بطريقتين:

أ. طريقة التجزئة النصفية: تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات، وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين، ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون Spearman Brown، (معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ ؛ حيث r ترمز إلى معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. وجدول رقم 6 يوضح ذلك:



جدول رقم 6: معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للاستبانة

التجزئة النصفية				محتوى المجال	المجال
القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	عدد الفقرات		
*0.000	0.773	0.630	7	السياق العام	الأول
*0.000	0.795	0.659	6	تسطيح القضية	الثاني
*0.000	0.914	0.841	6	التغريب	الثالث
*0.000	0.854	0.745	6	تراجع الانتماء الوطني	الرابع
*0.000	0.683	0.518	6	الانبهار والتبعية	الخامس
*0.000	0.771	0.627	31	الدرجة الكلية للاستبانة	

يتضح من جدول رقم 6، أن معامل الثبات الكلي 0.771 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى الثبات وتطبيقها على عينة الدراسة.

ب. طريقة ألفا كرونباخ: وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل، جدول رقم 7 يوضح ذلك.

جدول رقم 7: معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	محتوى المجال	المجال
0.799	7	السياق العام	الأول
0.793	6	تسطيح القضية	الثاني
0.872	6	التغريب	الثالث
0.765	6	تراجع الانتماء الوطني	الرابع
0.826	6	الانبهار والتبعية	الخامس
0.914	31	الدرجة الكلية للاستبانة	

يتضح من جدول رقم 7، أن معامل الثبات الكلي 0.914 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها.

6. نتائج الدراسة وتفسيراتها:

السؤال الأول: ما درجة تقدير عينة من التربويين العرب لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، وجدول رقم 7 يوضح ذلك.

جدول رقم 7: تحليل مجالات الاستبانة

م	محتوى المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	السياق العام	4.11	82.20	0.453	27.834	0.000	2
2	تسطيح القضية	3.13	62.60	0.827	14.898	0.000	5
3	التغريب	3.77	75.40	0.648	13.603	0.000	4
4	تراجع الانتماء الوطني	4.05	81.00	0.497	24.072	0.000	3
5	الانبهار والتبعية	4.14	82.80	0.517	25.101	0.000	1
	الدرجة الكلية للاستبانة	3.85	77.00	0.467	20.735	0.000	

يتضح من جدول رقم 7، أن درجة تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي كانت كبيرة عند وزن نسبي 77.00%، حيث جاء مجال "الانبهار والتبعية" في المرتبة الأولى بوزن نسبي 82.20%، بدرجة كبيرة، ومجال "تسطيح القضية" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 62.60% وبدرجة متوسطة، واتضح أيضاً أن النسب جميعها جاءت متقاربة من حيث الأوزان النسبية، وتتفق هذه



النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ياسر أبو بكر ورائد عبد الجليل،³⁸ والتي أثبتت درجة تقدير كبيرة لانعكاسات التطبيع على القضية الفلسطينية والأمة العربية من وجهة نظر الأسرى، كما يؤيد هذه النتيجة خالد الحروب،³⁹ وأيمن يوسف،⁴⁰ وجواد الحمد.⁴¹ وقد يعزى السبب في هذه الدرجة الكبيرة من التقدير إلى أن تبدل مواقف بعض الدول المؤثرة، والتي لم يعد يعينها وجود "نظام عربي قومي موحد"، قد تؤثر على طبيعة الخطاب التربوي المستقبلي والحالي الداعم للمصالح الاقتصادية للنخبة الحاكمة، ليصبح محصوراً في المصالح الضيقة، بعيداً عن الانعكاسات الفكرية للأجيال التي توارثت فكرة العروبة، وعدت القضية الفلسطينية قضية محورية لا يمكن التنازل عنها.

وقد يعزى السبب في أن مجال "الانبهار والتبعية" جاء في المرتبة الأولى، إلى ضعف التجارب الأيديولوجية المتعلقة بالرفض والمجابهة، والتسويق الأمريكي المزيف للفائدة التي يمكن أن تجنيها الدول المطبّعة من القدرة الإسرائيلية في المجال العسكري/الأمني والزراعي وغيرها، في الوقت الذي تتفاقم فيه الظواهر الاستهلاكية في المجتمعات الخليجية، الأمر الذي تفاقم مع الانفجار الإعلامي والدعائي وأظهر العديد من المؤيدين للتطبيع، واعتباره ضرورة لتحالف والحفاظ على المجتمع من المخاطر الخارجية، ويغير من قيم المجتمع وتوجيهاته وفق الحاجات والمتطلبات، وهذا ما أكده بوكلاخ،⁴² من أن التغيير في الخطاب التربوي مرهون بمتطلبات المجتمع من نظر المبلّغين له، السلطة الحاكمة.

³⁸ ياسر أبو بكر، ومحمد ديك، ورائد عبد الجليل، "مخاطر التطبيع العربي مع إسرائيل على الأمة العربية وانعكاساته على القضية الفلسطينية"، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 2021/2/4، انظر: www.democraticeac.de/?p=72630 (اطلع عليه في 2021/2/11)

³⁹ خالد الحروب، "في مخاطر التطبيع العربي أربع هشاشات"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281، خريف 2020، ص 24-180.

⁴⁰ أيمن يوسف، "تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي المحتملة على القضية الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281، خريف 2020، ص 43-50.

⁴¹ جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها".

⁴² محمد بوكلاخ، "منظومة القيم بين الخطاب التربوي والواقع المجتمعي".

وقد يعزى السبب في أن جاء المجال "تسطيح القضية" في المرتبة الأخيرة، إلى أن التغيير البنيوي في النظام الإقليمي العربي، وانتقال "إسرائيل" من موقع "العدو للجميع" إلى "الحليف للبعض"، أدى إلى وجود قضايا مركزية إقليمية تحل محل القضية الفلسطينية، وبالتالي ظهور حالة من التماهي مع القضايا المستحدثة على حساب القضية الفلسطينية، فأخرجت من الخطاب التربوي من الحق إلى الاحتمال، ومن المسؤولية العربية إلى المسؤولية الفلسطينية، وهذا ما أيده نور الدين زمام،⁴³ وإبراهيم فريحات،⁴⁴ ويتوافق إلى حد كبير مع دراسة أبو بكر وعبد الجليل.⁴⁵

وفيما يلي تحليل فقرات الاستبانة، كل مجال على حدة:

المجال الأول: السياق العام:

حيث تمّ حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة، على فقرات المجال الأول، وجدول رقم 8 يوضح النتائج.

⁴³ نور الدين زمام، "الخطاب التربوي وتحديات العولمة"، ص 89.

⁴⁴ إبراهيم فريحات، "هل ما زالت فلسطين قضية العربي المركزية؟"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 24-30.

⁴⁵ ياسر أبو بكر، ومحمد ديك، ورائد عبد الجليل، "مخاطر التطبيع العربي مع إسرائيل على الأمة العربية وانعكاساته على القضية الفلسطينية"، ص 3.



جدول رقم 8: المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، والقيمة الاحتمالية، والترتيب
لفقرات مجال السياق العام

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	أدى إلى سحب المردود الخطابى عن المصلحة العامة للمجتمع (خطاب مؤدلج بأيدولوجية السلطة الحاكمة)	4.09	81.80	20.512	0.000	4
2	أضفى مزيداً من الصبغة التغريبية المتمركزة حول الذات	4.19	83.80	22.106	0.000	3
3	نجح في توسيع دائرة الخلاف البيداغوجي بين محتوى الخطاب وأساليب تنفيذه	4.25	85.00	21.457	0.000	2
4	أدى إلى تنميط الألفاظ والمصطلحات الدافعة للتربية السياسية	3.88	77.60	15.277	0.000	7
5	دفع السياق التربوي نحو الاقتصار على التثقيف العام دون الخوض في تفاصيل وحقيقة المردود السياسي للتربية	3.89	77.80	13.841	0.000	6
6	طغيان الاتجاه المؤيد للتطبيع في التعليم على الاتجاه القومي الراض	4.05	81.00	19.841	0.000	5
7	أضعف من القدرة على تحديد الدلالات والمضامين الفكرية لحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي	4.39	87.80	27.395	0.000	1

يتضح من جدول رقم 8، أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين 77.60-87.80%، ما بين متوسطة وكبيرة، حيث جاءت الفقرة 7 "أضعف من القدرة على تحديد الدلالات والمضامين الفكرية لحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي" في المرتبة الأولى بوزن نسبي 87.80% وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وقد يعزى السبب في ذلك إلى الخلاف بين المستويين الرسمي والشعبي العربي حول حقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث من الصعب الجزم بالمساواة بين المستويين على الرغم مما يتم الترويج له إعلامياً، وهذا الخلاف أوجد حالة من الصعوبة في تحديد الاتجاهات المؤيدة والمعارضة، والتفريق بين ما إذا كانت "إسرائيل" عدواً أم حليفاً، وبين ما إذا كان دافع التطبيع تبعياً أم مستقلاً.

وجاءت الفقرة 4 "أدى إلى تنميط الألفاظ والمصطلحات الدافعة للتربية السياسية" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 77.60% وبدرجة كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى تردّي مستوى الوعي السياسي بشكل عام لدى المجتمع العربي المحكوم بالسلطة والاستبداد لعقود طويلة، والتي أفرزت مبررات التطبيع تحت مسميات "السلام العالمي" و"التسامح"، واستخدامها كورقة للمساومة السياسية وتقديم مقاربات جديدة تقوم على المنفعة بعيداً عن التفكير الناقد.

المجال الثاني: تسطيح القضية الفلسطينية:

جدول رقم 9: المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، والقيمة الاحتمالية، والترتيب

لفقرات مجال تسطيح القضية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	أدى إلى الضبابية في الخطاب التربوي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية	3.75	75.00	8.746	0.000	1
2	أضعف من القدرة على تقديم صورة تنبؤية عن الهوية العربية في المستقبل	2.54	50.80	4.864-	0.000	6
3	فرض توجهاً يخفف منابع البحث في الثوابت الوطنية	3.28	65.60	2.791	0.006	3
4	أنتج صورة من صور الخطاب الوظيفي الدافع نحو العمومية في علاج المشروع الوطني	3.59	71.80	6.972	0.000	2
5	أسهم في تحويل الاهتمام بقضية التحرر من حق إلى احتمال	2.98	59.60	0.162-	0.872	4
6	إخراج القضية الفلسطينية في الخطاب التربوي من حالتها الخاصة إلى المصير العربي المشترك	2.66	53.20	3.054-	0.003	5

يتضح من جدول رقم 9، أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين 50.80-75.00% ما بين ضعيفة وكبيرة، حيث جاءت الفقرة 1 "أدى إلى الضبابية في الخطاب التربوي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية" في المرتبة الأولى بوزن نسبي 75.00% وبدرجة تقدير كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن التطبيع العربي - الإسرائيلي جاء في ظل مجموعة من الهزائم التي لحقت بالنظام السياسي العربي، خلفت تحولاً نوعياً في الفكر السياسي العربي في مسألة التعاطي مع "إسرائيل"، وانعكست على الخطاب الموجه للجمهور العربي والفلسطيني، والتضارب في المواقف من الرفض المطلق للوجود الإسرائيلي إلى القبول بها كحليف، من خلال التركيز على أن التطبيع الإسرائيلي مصلحة الدول المطبعة بالرغم من تعارضه مع القضية الفلسطينية، وهو ما أكدته دراسة سعيد داود،⁴⁶ وأكدته نتائج دراسة أبو بكر وعبد الجليل⁴⁷ على جميع بنود الاستبانة التي أظهرت انعكاسات التطبيع على القضية الفلسطينية.

وجاءت الفقرة 2 "أضعف من القدرة على تقديم صورة تنبؤية عن الهوية العربية في المستقبل" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 50.80% وبدرجة ضعيفة، وهذا يعني أن التطبيع لم يؤثر بصورة كبيرة من الناحية التربوية على الصورة التنبؤية عن الهوية العربية في المستقبل، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن مسارات التطبيع ومساعدتها حتى الآن مصدرها النظم الحاكمة أو النخب المرتبطة بها، وأن الشعوب العربية ما زالت ترفض التطبيع وتسعى لمواجهة السبيل المختلفة سياسياً واقتصادياً وتربوياً وفكرياً، وإن لم يتم تسليط الضوء على هذه الجهود، فقد أنشئت العديد من المؤسسات الهادفة إلى مقاطعة "إسرائيل" وشركاتها، وسحب الاستثمارات معها، مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس). كما سعت العديد من المجتمعات العربية إلى تشكيل تظاهرات شعبية ودعم قوانين لمناهضة التطبيع وتجريمه، مثل مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين المغربية، والمرصد العربي لمناهضة التطبيع الذي أسس في سنة 2013، ومنظمة برلمانيون من أجل القدس التونسية.⁴⁸

⁴⁶ سعيد داود، "التطبيع بين المفهوم والممارسة، دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية المعاصرة، 2002، ص 47.

⁴⁷ ياسر أبو بكر، ومحمد ديك، ورائد عبد الجليل، "مخاطر التطبيع العربي مع إسرائيل على الأمة العربية وانعكاساته على القضية الفلسطينية"، ص 8.

⁴⁸ سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2017/10/9، ص 10، انظر: www.hadracenter.com (اطلع عليه في 2012/1/21)

المجال الثالث: التغريب:

جدول رقم 10: المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب
لفقرات مجال التغريب

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	أضفى مزيداً من الوهم على الخطاب التربوي فيما يعتبر أن القضية الفلسطينية واحتلال فلسطين شأن داخلي لا علاقة للعرب به	3.82	76.40	12.206	0.000	3
2	أضفى نوعاً من التغريب الإعلامي الدافع لمتابعة أنماط الحياة المختلفة في إسرائيل	3.83	76.60	10.781	0.000	2
3	أدى إلى تشويه بعض الحقائق المتعلقة بالتراث العربي	3.71	74.20	9.147	0.000	4
4	فرض توجهها يخفف منابع الاعتزاز بالحضارة العربية، والانبهار بالتقدم العلمي الإسرائيلي	3.88	77.60	13.268	0.000	1
5	التناقض بين التمسك بالثوابت الوطنية، ودعاوى التعايش وحسن الجوار وتبادل المصالح مع الاحتلال	3.70	74.00	10.211	0.000	5
6	أدى إلى الانحراف في التفكير حول قبول الاحتلال الإسرائيلي بحجة (التعايش والتسامح)	3.68	73.60	10.064	0.000	6

يتضح من جدول رقم 10 أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين 73.60-77.60% وبدرجات كبيرة، حيث جاءت الفقرة 4 "فرض توجهاً يخفف منابع الاعتزاز بالحضارة العربية، والانبهار بالتقدم العلمي الإسرائيلي" في المرتبة الأولى بوزن نسبي 77.60% وبدرجة تقدير كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى استراتيجيات تسويق التطبيع مع "إسرائيل" من قبل الدول والحكومات المطبوعة على أن الغرض منه الاستفادة من الخبرات والتقدم العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي عزز فكرة الرجعية العربية أمام "إسرائيل"، وحاجتها للخبرة الإسرائيلية في كل المجالات، إضافة إلى الاتفاقات الاقتصادية والأمنية التي أبرمت بين هذه الدول و"إسرائيل"، والمناورات العسكرية المشتركة، وهو ما أكده محمود جرابعة⁴⁹ في دراسته حول تداعيات التطبيع على الفلسطينيين.

وجاءت الفقرة 6 "أدى إلى الانحراف في التفكير حول قبول الاحتلال الإسرائيلي بحجة (التعايش والتسامح)" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 73.60% وبدرجة كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن عملية التطبيع تمثل محاولة إسرائيلية لاخترق الوجدان العربي، وسلب الإرادة، وتكليف الوعي وتفكيكه، واحتلال العقل وإخضاعه في تقبل صهيئة العرب بدل من تعريب القضية الفلسطينية، فكان التمهيد لها في البدايات دعوة للتعايش السلمي والتسامح العالمي، وإلى أنسنة العدو من خلال خطابات المطبوعين واعتباره ضحية تشعر بالألم وتتصرف في إطار الدفاع عن نفسها، الأمر الذي دفع في اتجاه التعاطي إنسانياً مع الاحتلال تريبوياً، وهذا ما أكدته دراسة يونس⁵⁰، وأكدته عدنان أبو عامر⁵¹ في تحليله لتأثير التطبيع الإماراتي على الفلسطينيين من وجهة نظر إسرائيلية.

⁴⁹ محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الإماراتي/ البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/20، انظر: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4787#a10> (اطلع عليه في 2021/1/12)

⁵⁰ حسام يونس، "تداعيات التطبيع الإماراتي مع الاحتلال الإسرائيلي على واقع ومستقبل مدينة القدس"، ص 14.

⁵¹ عدنان أبو عامر، تأثير التطبيع الإماراتي على الفلسطينيين.. قراءة إسرائيلية، موقع قدس نت، 2020/8/29، انظر: qudsn.co/post/178353 (اطلع عليه في 2021/1/22)



المجال الرابع: الانتماء الوطني:

جدول رقم 11: المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لقرات مجال الانتماء الوطني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	التأثير على حقيقة الصراع مع إسرائيل على أساس إنهاء حل الدولتين لصالح خيار الدولة اليهودية العنصرية	3.96	79.20	16.964	0.000	6
2	التأثير على الخطاب التربوي الرافض للقبول بحلول غير وطنية للحقوق الفلسطينية مثل: التعويض، التبادل،...	3.98	79.60	16.336	0.000	5
3	تشويه النظرة تجاه مفهوم الدولة، والسلطة، والهوية الوطنية	4.06	81.20	17.961	0.000	3
4	تراجع مستوى الثقة بجدوى العمل الوطني الداعم للقضية الفلسطينية	4.03	80.60	19.147	0.000	4
5	أنتج صورة من صور الخطاب المتسامح مع انتهاكات الاحتلال وجرائمه	4.13	82.60	20.407	0.000	1
6	أنتج صورة من صور الخطاب المتجدد الدافع لقبول التطبيع كخيار استراتيجي	4.13	82.60	15.330	0.000	2

يتضح من جدول رقم 11 أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين 79.20-82.60% وبدرجات كبيرة، حيث جاءت الفقرة 5 "أنتج صورة من صور الخطاب المتسامح مع انتهاكات الاحتلال وجرائمه" في المرتبة الأولى بوزن نسبي 82.60% وبدرجة تقدير كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى ما بذله اللوبي الصهيوني

من جهود مع الحكومة الأمريكية في تدليس "عملية السلام" مع الدول العربية، وذلك لقناعة "إسرائيل" التي لا ترى أن "السلام" يعني مجرد اعتراف رسمي عربي بحق "إسرائيل" في الوجود والتعايش السلمي، بل هو تجسيد الشرعية وتعميقها عبر آليات التطبيع المباشرة،⁵² وهذا ما أكدته الاتفاقيات والمعاهدات الحديثة في موريتانيا، وعمان، والبحرين، والإمارات، والسودان، والمغرب؛ والقديمة في مصر والأردن، والتي أضفت الشرعية القانونية السياسية للتسامح أو السكوت على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق المجتمع الدولي والفلسطينيين، الأمر الذي أنتج صوراً متعددة تدعو إلى التسامح مع "إسرائيل"، والعفو عما سبق.

وجاءت الفقرة 1 "التأثير على حقيقة الصراع مع إسرائيل على أساس إنهاء حلّ الدولتين لصالح خيار الدولة اليهودية العنصرية" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 79.20% وبدرجة كبيرة، وقد يعزى السبب في تراجع تقدير هذه الفقرة على الرغم من ارتفاعها إلى ما يختزنه الضمير الجمعي العربي، والذاكرة الشعبية العربية في ثناياها من الرفض المطلق للتطبيع أو للكيان الصهيوني كحليف مؤتمن، وترى في "إسرائيل" عدواً يستهدف الوجود المادي الحضاري للأمة العربية، نظراً لما أحدثته من تعطيل للمسيرة الحضارية عبر الاحتلال، واستنزاف الطاقات العربية وثرواتها، وعدم احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما أكدته استطلاع المؤشر العربي لسنتي 2019-2020 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن 88% من المستجيبين البالغ عددهم 28 ألف شخص على مستوى 13 بلداً عربياً يرفضون اعتراف بلدانهم بـ "إسرائيل" أو التطبيع معها.⁵³

⁵² هيثم الكيلاني، التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي: وتأثيرها على الأمن العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 50-55.

⁵³ "المؤشر العربي 2020/2019: في نقاط"، برنامج قياس الرأي العام العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول/أكتوبر 2020، ص 55. (اطلع عليه في 2021/1/20)

المجال الخامس: الانبهار والتبعية:

جدول رقم 12: المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات

مجال الانبهار والتبعية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	ظهور نماذج من الخطاب المبرر للتطبيع واعتباره مصلحة عامة لأغراض التنمية والاستقرار	3.99	79.80	16.889	0.000	4
2	ظهور نماذج من الخطاب المقزم لدور المقاومة	3.98	79.60	15.124	0.000	5
3	ظهور المؤيدين الجدد الداعين إلى الاندماج الثقافي مع الاحتلال	3.95	79.00	15.113	0.000	6
4	تحميل الفلسطينيين أنفسهم مسؤولية الفشل الذي وصلت له القضية	4.10	82.00	16.732	0.000	3
5	تكريس فكرة مفادها أن السياسة لا تعرف المثالية والمشاعر القومية	40.43	88.60	21.765	0.000	1
6	التحول في الخطاب الرافض نحو التقليل من جريمة التطبيع واعتبارها ضرورة إقليمية لتحقيق السلام	4.38	87.60	27.312	0.000	2

يتضح من جدول رقم 12 أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين 79.00-88.60% وبدرجات كبيرة، حيث جاءت الفقرة 5 "تكريس فكرة مفادها أن السياسة لا تعرف المثالية والمشاعر القومية" في المرتبة الأولى بوزن نسبي 88.60% وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وقد يعزى السبب في ذلك إلى حجم الترويج الإعلامي حول شرعية التطبيع بأنه جاء لصالح الدول المطبعة في ظلّ أوضاع إقليمية تتطلب ذلك، والتي أفرزها على شكل مبررات التطبيع ودوافعه من خلال التحالفات العسكرية والاتفاقات الاقتصادية والأمنية، بعد فشل ثورات "الربيع العربي" والتي كشفت حجم الهشاشة في الأنظمة العربية، وفي فجوة الثقة والعلم والتكنولوجيا بين العالم العربي والعالم.

وعليه، تمّ الترويج إلى أن التطبيع ما هو إلا أمرًا تفرضه السياسة الدولية بغض النظر عن الضمير الجمعي المتعاطف مع القضية الفلسطينية.

وجاءت الفقرة 3 "ظهور المؤيدين الجدد الداعين إلى الاندماج الثقافي مع الاحتلال" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 79.00% وبدرجة كبيرة، وعلى الرغم من أن هذه الفقرة جاءت في المرتبة الأخيرة إلا أن درجة تقديرها كانت كبيرة، وهذا يدل على وجود أصوات تنادي بما جاء فيها خصوصاً من قبل النخب الثقافية والفكرية الموالية للسلطة في الدول المطبوعة، حيث إنه بدأ ظهور هذه الأصوات عندما وقّعت مصر أولى معاهدات التسوية مع "إسرائيل" سنة 1979، وهو ما شكّل المدرسة الواقعية في التطبيع. ولما كان الخطاب التربوي أصل التبليغ عن السياسة التربوية الصادرة عن السلطة (الحكومة)، فإنه سيأثر على الأقل في تخفيف الحدة اللا متناهية تجاه رفض التطبيع، وهذا ما أثبتته دراسة داود⁵⁴ ودراسة الحروب⁵⁵.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى المتغيرات: الجنس، الجنسية، الرتبة العلمية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تمّ التحقق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى متغير الجنسية (فلسطيني، عربي)". وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار T (Independent Samples T Test) لعينتين مستقلتين، وجدول رقم 13 يوضح ذلك.

⁵⁴ سعيد داود، "التطبيع بين المفهوم والممارسة: دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية المعاصرة، 2002، ص 66.

⁵⁵ خالد الحروب، "في مخاطر التطبيع العربي أربع هشاشات"، ص 20.



جدول رقم 13: اختبار T للعينتين المستقلتين بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنسية

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة (T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنسية	المجال
0.010	2.605	0.4361	4.20	70	عربي	السياق العام
		0.4517	4.00	59	فلسطيني	
0.861	0.175	0.8906	3.15	70	عربي	تسطيح القضية
		0.7521	3.12	59	فلسطيني	
0.817	0.232-	0.6963	3.76	70	عربي	التغريب
		0.5933	3.79	59	فلسطيني	
0.008	2.707	0.4918	4.15	70	عربي	تراجع الانتماء الوطني
		0.4771	3.92	59	فلسطيني	
0.562	0.581-	0.5857	4.11	70	عربي	الانبهار والتبعية
		0.4254	4.17	59	فلسطيني	
0.332	0.975	0.5159	3.88	70	عربي	الدرجة الكلية
		0.4019	3.80	59	فلسطيني	

قيمة T الجدولية عند درجات حرية 127 ومستوى دلالة (0.05) تساوي 1.96.

يتبين من جدول رقم 13، أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية 0.332، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة T المحسوبة تساوي 0.975 وهي أقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لجميع مجالات انعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى متغير الجنسية، وقد يعزى السبب في عدم وجود فروق في الدرجة الكلية إلى أن جميع فقرات ومجالات الاستبانة تعبر عن نتائج غير مقبولة سببها التطبيع الذي إن قبلت به الحكومات فليس بالضرورة أن تقبل به المجتمعات، كما أن التربويين العرب بجنسياتهم المختلفة يرون التطبيع شرعنة لـ "إسرائيل"، وقبول دخولها في النسيج الحضاري العربي، واعتراف

ضمني بها نفسياً وجدانياً سيؤثر أنياً أو مستقبلياً على مشاعر التسامح مع ما اقترفته "إسرائيل" من جرائم بحق الشعب الفلسطيني والمجتمعات العربية.

في حين وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لهذه الانعكاسات على الخطاب التربوي في مجالي "السياق العام" و"تراجع الانتماء الوطني" وذلك لصالح فئة "العربي"، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن نظرة الفلسطينيين للتطبيع تخرج من نطاق السياق العام والانتماء الوطني لإيمانهم بأن الصراع مع "إسرائيل" لا يمكن أن ينتهي إلا بإنهاء الاحتلال والاستيطان، والحصول على الدولة على حدود 1967 على الأقل، وبالتالي كانت انعكاسات التطبيع على كافة أنواع الخطابات المتعلقة بالفلسطينيين وليس الخطاب التربوي فقط .

الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، أنثى)". وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار T لعينتين مستقلتين. وجدول رقم 14 يوضح ذلك.

جدول رقم 14: اختبار T للعينتين المستقلتين بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة (T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المجال
0.469	0.727-	0.4732	4.09	109	ذكر	السياق العام
		0.3240	4.17	20	أنثى	
0.606	0.518	0.8116	3.15	109	ذكر	تسطيح القضية
		0.9241	3.05	20	أنثى	
0.747	0.323	0.6582	3.78	109	ذكر	التغريب
		0.6055	3.73	20	أنثى	
0.650	0.455-	0.5095	4.04	109	ذكر	تراجع الانتماء الوطني
		0.4305	4.1	20	أنثى	
0.426	0.799	0.5037	4.15	109	ذكر	الانبهار والتبعية
		0.5930	4.05	20	أنثى	
0.856	0.182	0.4714	3.85	109	ذكر	الدرجة الكلية
		0.4549	3.83	20	أنثى	

يتبين من جدول رقم 14 أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية 0.856، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة T المحسوبة تساوي 0.182 وهي أقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى متغير الجنس.

الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى الرتبة العلمية (أستاذ مساعد فأقل، أستاذ مشارك، أستاذ)". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول رقم 15: تحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير الرتبة العلمية

القيمة الدالة	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.001	7.495	1.398	2	2.796	بين المجموعات	السياق العام
		0.187	126	23.500	داخل المجموعات	
			128	26.296	المجموع	
0.109	2.258	1.515	2	3.030	بين المجموعات	تسطيح القضية
		0.671	126	84.533	داخل المجموعات	
			128	87.562	المجموع	
0.009	4.876	1.933	2	3.865	بين المجموعات	التغريب
		0.396	126	49.940	داخل المجموعات	
			128	53.805	المجموع	
0.006	0.412	1.251	2	2.501	بين المجموعات	تراجع الانتماء الوطني
		0.231	126	29.117	داخل المجموعات	
			128	31.619	المجموع	
0.657	0.421	0.114	2	0.227	بين المجموعات	الانبهار والتبعية
		0.270	126	34.036	داخل المجموعات	
			128	34.264	المجموع	
0.007	0.179	1.061	2	2.123	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.205	126	25.824	داخل المجموعات	
			128	27.947	المجموع	

قيمة F الجدولية عند درجات الحرية (2,126) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.06.



يتضح من جدول رقم 15، أن القيمة الاحتمالية لمجالي "تسطيح القضية" و"الانبهار والتبعية" كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى الرتبة العلمية، فيما كانت القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية وباقي المجالات أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة F المحسوبة للدرجة الكلية 5.179، وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي تعزى إلى الرتبة العلمية، وللتعرف إلى اتجاهات الفروق تم استخدام اختبار شيفيه، حيث كانت النتائج حسب جدول رقم 16.

جدول رقم 16: نتائج اختبار شيفيه

القيمة الاحتمالية	الفرق بين المتوسطين	المتوسط (2)	المتوسط (1)	المجال
0.699	0.09286	أستاذ مشارك	أستاذ	السياق العام
0.057	0.23578-	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	
*0.002	0.32863-	أستاذ		
0.810	0.10357	أستاذ مشارك	أستاذ	التغريب
0.145	0.28120-	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	
*0.016	0.38478-	أستاذ		
0.386	0.16881	أستاذ مشارك	أستاذ	تراجع الانتماء الوطني
0.345	0.15891-	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	
*0.006	0.32772-	أستاذ		
0.630	0.11055	أستاذ مشارك	أستاذ	الدرجة الكلية
0.203	0.18346-	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	
*0.010	0.29401-	أستاذ		

من خلال جدول رقم 16، تبين أن الفروق في الدرجة الكلية، وكذلك للمجالات المذكورة في الجدول، هي لصالح فئة الأستاذ، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن أصحاب الرتبة "أستاذ" لديهم مخزون معرفي فيما يخص تحديد الصراع القيمي والاصطلاحي حول انعكاسات التطبيع على الخطاب التربوي الرسمي، ومدى تأثيره على النسيج القيمي المستقبلي، واستقراء الواقع بين أيديولوجيا التربية والخطاب السياسي من حيث الملاءمة والتضاد على اعتبار أن دور الخطاب التربوي الحاضر أو الحامل للمفاهيم ينحصر في الإبلاغ، في حين تتولى الإدارات المتوسطة والتنفيذية أمر التصرف في هذه المفاهيم، عبر نشر مضامينها ومعانيها بالطرق التربوية المجدية.

الاستنتاجات:

وفقاً لمجريات الدراسة، ونتائجها يمكن استنتاج ما يلي:

1. الخطاب التربوي الرسمي يتأثر بدرجة كبيرة بالقرارات السياسية الداعمة لفكرة التطبيع، وقد يحمل بلاغات قد تجعله مقنعاً مؤثراً على المدى البعيد في الضمير الجمعي العربي الراض للتطبيع، وفي أيديولوجيات التعامل مع "إسرائيل" والتحول من كونها عدواً إلى حليف.
2. السلطة الحاكمة دائماً تحاول أن تقدم خطاباً مغايراً لما هو حقيقي، حيث يقدم العبارات نفسها التي تتداول في التنظير وتناسب أيديولوجيته، ويغلب عليه سمة العمومية في أحسن الأحوال.
3. هناك تعارضاً بين محتوى الخطاب التربوي الرسمي، وبين احتياجات المجتمع ومواقفه فيما يتعلق بالعلاقة مع الجانب الإسرائيلي، وأن أفضل ما يكون عليه هذا الخطاب هو الإبلاغ دون التركيز على المبررات والأسباب والدوافع.
4. جاء مفهوم التطبيع في الخطاب التربوي العربي على أنه مفهوم سياسي قصدي (مقصود لذاته)، الغرض منه إحلال التفاعلات السلمية التعاونية محل التفاعلات العدائية، بغض النظر إن كانت هذه التفاعلات ناجمة عن حروب سابقة أو التزام رسمي متوارث تجاه القضية الفلسطينية.



5. الفاعل الرئيسي في عملية التطبيع هو النظم الحاكمة بشكلها المعلن والخفي، لتحقيق مصالح خاصة وكسب ودّ النظام العالمي، كما أنها تسعى لتسريب العملية على المستوى الشعبي من خلال التطبيع الاقتصادي والثقافي.
6. أهم أسباب الهزلة وراء التطبيع هو الوضع المتردي للأنظمة العربية، الذي تطلب اتخاذ إجراءات احترازية لضمان استمرارها، واستعادة بعض الأدوار في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مكانة القضية الفلسطينية كأولوية عربية من خلال الدعوة إلى التعايش السلمي والانتقال من اعتبار "إسرائيل" عدو استراتيجي إلى حليف مستقبلي.
7. لم يظهر الخطاب الرسمي العربي من قريب أو بعيد الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه التطبيع، والمتمثلة في حلّ الأزمة الاجتماعية الكامنة في المجتمع الإسرائيلي ويحقق للحركة الصهيونية هدفاً أعلى وهو ما يتمثل في شرعية "إسرائيل" وكيانها.
8. ثمة فرق كبير بين موجة التطبيع السابقة (الأردن، ومصر) والحالية من حيث المرجعية والعمق، فقد كانت الأولى محصورة في الطابع الرسمي والأمني الضيق، ولكن انفتحت في الثانية على كافة الأصعدة والاتجاهات، بل وأفضت إلى حالة من التفاخر والتباهي به.
9. إن أعمق انعكاسات التطبيع على الخطاب التربوي العربي أنها جاءت في إطار الانبهار بالتقدم الإسرائيلي وترسانته العسكرية، وأن التطبيع الذي جاء بعيداً عن الموقف العربي الموحد والمخالف لقرارات جامعة الدول العربية ما هو إلا مصلحة متبادلة غايتها حفظ الأمن وتحقيق التعايش السلمي والرفاه الاقتصادي.

التوصيات:

- على ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها، يوصي الباحث بما يلي:
1. تبني استراتيجية فلسطينية جديدة لإدارة العلاقة مع الدول العربية المطبوعة بما يضمن عدم انسلاخها عن دورها في دعم القضية الفلسطينية.
2. إعادة صياغة أهداف التدريس ومحتواه في المدارس والجامعات بما يتضمن تحديد الاتجاهات السياسية والقانونية لعملية التطبيع وآثارها على الأمن القومي العربي ومستقبل القضية الفلسطينية.

3. التأكيد إعلامياً واجتماعياً على البعد الداخلي لخطر الكيان الصهيوني، وتأثيره على المجتمعات العربية من حيث ضعف الانتماءات، والأمنية، وتزييف الواقع.
4. الاحتكام إلى ميثاق شرف تربوي عربي يجسد الضمير الجمعي في رفض التطبيع، ويدعو السلطات السياسية إلى التعامل الحذر مع أي مقترحات للتطبيع.
5. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة مقاطعة "إسرائيل"، من خلال برامج خاصة لتدريب الشباب على الوحدة العربية والانتماء القومي، وتركيز الجهود نحو توحيد الجهود لنصرة القضية الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

Abstract

The Impact of Normalization with the Israeli Occupation on the Arab Educational Discourse (Opinions of a Sample of Arab Educators)

The study aimed to know how much do Arab educators realize the impact of normalization with the Israeli occupation on the Arab educational discourse and reveal whether there are statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) between the averages scored by the sample members due to the variables (sex, nationality and academic rank). To achieve this, the researcher followed the descriptive and analytical approach by distributing a questionnaire consisting of 31 items distributed into 5 fields, on a random sample of 129 members of the Faculties of Education. The results showed that the sample's evaluation of the impact of normalization with the Israeli occupation on the Arab educational discourse was high, with a relative weight of 77%. The field of (fascination and dependency) came first, while the domain of (underestimating the importance of the Palestine issue) came last one. There are no statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) between the average scores of the sample's evaluation of the effects of normalization attributed to the variables (sex, nationality), while there are differences attributed to the variable of academic rank (professor). The researcher recommended reformulating the objectives and contents of the curricula of some sciences, to include the political and legal aspects of normalization, and its impact on Arab national security and the future of the Palestine issue.

Keywords:

Impact of normalization	Israeli Occupation	Discourse of Education
-------------------------	--------------------	------------------------

الفصل الثامن

**دور الجامعات الفلسطينية
في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية
وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب
الجامعات في ظل التطبيع**

د. حكمت عايش المصري

دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع

د. حكمت عايش المصري¹

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع، وبلغت عينة الدراسة 160 عضواً من أعضاء هيئة التدريس في (جامعة القدس المفتوحة، وجامعة غزة، وجامعة فلسطين) بغزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتضمنت أداة الدراسة استبانة، وقد أظهرت نتائج الدراسة في ضوء التحليل الإحصائي السابق ما يلي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات اللاجئيين في ظل التطبيع، تعزى للمستوى التعليمي، والجامعة.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات اللاجئيين في ظل التطبيع، تعزى للمستوى التعليمي، والجامعة.

كلمات مفتاحية:

الجامعات الفلسطينية	المسؤولية الاجتماعية	الثوابت الوطنية	التطبيع
---------------------	----------------------	-----------------	---------

¹ د. حكمت عايش المصري: دكتوراه الفلسفة في التربية من جامعة العريش. عضو نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وعضو نقابة الصحفيين العرب، وعضو رابطة التربويين العرب. مشرف غير متفرغ في العديد من الجامعات الفلسطينية. مستشارة تربوية وأسرية. شاركت بالعديد من الأبحاث التربوية والمؤتمرات العلمية المختلفة في فلسطين والخارج.

مقدمة:

يعدُّ طلاب الجامعات وطالباتها أهمّ مكوّن بشري للمجتمع، فمن خلالهم تستطيع الدولة أن تحقق جميع آمالها، وعلى عاتقهم يتحملون نهضتها، وتستثمر الحكومات مئات الملايين من الأموال في التعليم العالي بهدف المصلحة العامة للفرد والوطن.

وتقع على عاتق الجامعات مسؤوليات جمة صارت تتخطى مجرد التعليم والبحث العلمي، لا سيّما في عصرنا الحالي بما يتسم به من تعقد في دور المؤسسة الجامعية وتعاظم للمعرفة وتتابع دائم لتأثيرات العولمة وثورة الاتصالات، مما نتج عنه تصارع في الفكر وتعدد في الأيدولوجيات، فأضحّت الجامعة هي المنوطة بالتصدي للدفاع عن الهوية الوطنية للمجتمع، وأصبحت تتولى حماية الطابع الاجتماعي والثقافي لأبنائه، ممن يلتحقون بالمؤسسة الجامعية والذين سيتولون قيادته في المستقبل.²

يعدُّ دور التعليم الجامعي هو المتصدي لقضايا المجتمع وخدمته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن خطته الاستراتيجية؛ لتدريس قضايا ذات الصلة بمسؤوليته الاجتماعية، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي الاحتياجات للأفراد والجماعات والمؤسسات عن طريق الجامعة وكلياتها، ومراكزها البحثية المختلفة، بغية إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، بوسائل وأساليب متنوعة، تتناسب مع ظروف المجتمع وحاجاته الفعلية.³

في ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه ومأسسته وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في خططها الاستراتيجية؛ حتى يكون للجامعات دور رئيسي في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياها.

² محمد الثبيتي، "دور إدارة الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبة جامعة تبوك"، مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، جامعة طيبة، السعودية، المجلد 11، العدد 3، 2016، ص 349-365.

³ سيسي أحنادو، "متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع"، مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2016، العدد 42، ص 46-63.



وتعدُّ مرحلة الجامعة من أهم المراحل في حياة الشباب، إذ إنها المسؤولة عن تأهيلهم للدخول إلى الحياة العملية، وتمكينهم من أداء أدوارهم الاجتماعية بكفاءة واقتدار، علاوة على دورها المهم في عملية التنشئة السياسية والوطنية والاجتماعية من خلال تزويدهم بالمعارف، وإكسابهم القيم والمهارات الوطنية التي تجعلهم مواطنين صالحين.⁴

والقضية الفلسطينية تعدُّ من أكثر قضايا القرن تعقيداً، وتخضع لموازين قوى وتفاعلات إقليمية ودولية، كان من المفترض أن تجسد الديبلوماسية الفلسطينية خصوصية معيّنة للتعامل مع هذا الواقع المرير، وذلك بهدف مواكبة المصالح الوطنية بالعمل إقليمياً ودولياً، مروراً بترتيب الأمور التي تخص القضية الفلسطينية، وصولاً إلى ترتيب الأمور الحياتية للمواطن الفلسطيني العادي والتعامل مع الأزمات المختلفة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني والأرض الفلسطينية المحتلة وما يعانيه فلسطينيو الشتات.⁵

والمجتمع الفلسطيني يمر بمرحلة دقيقة في تاريخه المعاصر، ويسعى إلى إنجاز مشروع التحرر الوطني، وإقامة دولته المستقلة، ويخوض من أجل ذلك صراعاً مريراً مع الاحتلال، وهذا يتطلب منا استراتيجية إعلامية محددة، وموحدة تبين وترسخ ثوابت وطنية متفق عليها، لأن هناك اختلافاً رأسياً وأفقياً بين الكل الفلسطيني، يتمثل الرأسي في الاختلاف في الرؤى في تحديد الثوابت الوطنية لدى الفصيل الواحد في مراحلها التاريخية المختلفة، وكذلك اختلاف أفقي في الرؤى في تحديد الثوابت بين الفصائل وبعضها البعض.⁶

تعدُّ سنة 2020 سنة التحديات، خصوصاً مع اتجاه بعض الدول العربية لإعلان التطبيع مع دولة الاحتلال، ولا سيما دول الخليج العربية، فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي أول دولة عربية تعلن عن تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال،

⁴ قاسم الحربي، "تنمية المواطنة لدى طلبة الجامعات السعودية (جامعة جازان نموذجاً)"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 2017، المجلد 36، العدد 176، ص 13-54.

⁵ علاء بدوان، "أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991-2013)"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2016/8/1.

⁶ شادي سمور، "دور الصحافة المدرسية في ترسيخ الثوابت الوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة" دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الصحافة والعلوم الإنسانية، غزة، 2017.

وذلك قبل التوصل إلى حلّ عادل للقضية الفلسطينية. وتعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع "إسرائيل" يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من الولايات المتحدة الأمريكية، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع.

انطلقت موجة من التطبيع والشراكة الرسمية مع "إسرائيل"، شملت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والسودان، ما أحدث خلخلة في النظام السياسي العربي، وردات فعل صاخبة في الحالة الفلسطينية، رأت في هذه الموجة انقلاباً على "مبادرة السلام العربية" (بيروت، 2002) وقرارات القمم العربية والإسلامية، التي رهنّت تطبيع العلاقة مع "إسرائيل" بانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، والتوافق على حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين.⁷

مشكلة الدراسة:

يعدُّ طلاب الجامعات شباب اليوم رجال الغد، وإضافة إلى دورهم المستقبلي في تعليم النشء القيم والمسؤولية المجتمعية من خلال غرسها بطلابهم للحفاظ عليها وعلى الثوابت الفلسطينية حيث تعتمد عليهم المجتمعات في بناء حاضرها والنهوض بمستقبلها، ويزداد الأمر أهمية عندما نتحدث عن الطلاب المعلمين الذين يقع على عاتقهم تربية أجيال المستقبل وإعدادهم، وهنا يأتي إسهام أعضاء هيئة التدريس في توجيه طلبة الجامعات تجاه المجتمع، والبحث في مشكلاته لإيجاد الحلول المناسبة لها، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية التي تعزز انتماءه لمجتمعه ووطنه، ويعوّل المجتمع الفلسطيني على الجامعات تطورات عالية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى أبنائهم الطلبة في كلية التربية؛ ليكونوا أكثر انتماء وولاءً لوطنهم، فلا يبخلوا عليه بجهدهم ووقتهم وأموالهم؛ وحتى أنفسهم يقدمونها رخيصة في سبيل تقدم المجتمع ورفاهيته.

ولا شك أن مسؤولية أعضاء هيئة التدريس الاجتماعية كبيرة في ظلّ التغييرات الديناميكية والحياتية المستمرة، وكذلك الوضع الخاص الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة؛ حيث إنهم مطالبون بتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم، في الحرص على مقدراته، والدفاع عن حرّماته، والتفاعل مع مشكلاته، وعدم التفرغ داخل أسوار الجامعة والاكتفاء بالتدريس، وفي ظلّ الحديث عن التطبيع الذي جاء

7 عبد الوهاب المسيري، ما هو التطبيع (1) - (2)، موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمين، 2017/8/23، انظر:

<https://www.ikhwanwiki.com>



بناء على تكتيك ونهج وأداء وعقلية تستهدف كسر حاجز العدا مع العدو الصهيوني بأشكال مختلفة، سواء كانت ثقافية، أم إعلامية، أم سياسية، أم اقتصادية، أم سياحية، أم دينية، أم أمنية، أم استراتيجية، أم رياضية أم غيرها، بهدف جعل الوجود الصهيوني في فلسطين وكأنه أمراً طبيعياً، كان لا بدّ من ضرورة توعية الشعوب العربية من خلال الإعلام الموجّه بأنواعه المختلفة والمناهج الدراسية، من أجل معرفة حقيقة هذا الاحتلال الذي يهدف إلى تدمير الشعوب العربية لتحقيق غايته بإقامة "إسرائيل العظمى" والتي يدعي بأن حدودها ستكون من المحيط إلى الخليج.

لذلك تأتي فكرة هذا البحث للكشف عن دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات اللاجئيين في ظلّ التطبيع، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

"ما دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع؟"

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع؟
2. ما دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى للمستوى التعليمي الأول، والثاني، والثالث، والرابع؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى لـ (جامعة القدس المفتوحة، وجامعة غزة، وجامعة فلسطين)؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى للمستوى التعليمي الأول، والثاني، والثالث، والرابع؟

6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى لـ (جامعة القدس المفتوحة، وجامعة غزة، وجامعة فلسطين)؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1. التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع.
2. التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية والتي تعدُّ من أهم متغيرات الشخصية باعتبارها جوهر الشخصية الإنسانية، الذي يحقق تكاملها وتوافقها، ويؤثر على تكيفها الاجتماعي.
2. رَفَد المكتبات المحلية بمعلومات مهمة، تفيد المهتمين والباحثين بالقضايا النفسية والاجتماعية للطلبة، والتي تؤثر على المسؤولية الاجتماعية لديهم.
3. ندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع لدى الجامعات في قطاع غزة، وبالذات كليات التربية.
4. تعميق الثوابت الفلسطينية الممثلة بالدولة الفلسطينية كاملة السيادة على حدودها التاريخية، وعاصمتها القدس الشريف، وحقّ العودة استناداً إلى الشرعية الدولية وتحرير كافة الأسرى من سجون الاحتلال.
5. تسليط الضوء على قضية التطبيع مع دولة الاحتلال الصهيوني وتوضيح خطورتها على القضية الفلسطينية.



حدود الدراسة:

1. **الحد الزمني:** تم تطبيق الدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي 2021/2020.
2. **الحد المكاني:** اقتصرت الدراسة على جامعات غزة (جامعة القدس المفتوحة، وجامعة فلسطين، وجامعة غزة).
3. **الحد الموضوعي:** اشتمل موضوع الدراسة على التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع.

مصطلحات الدراسة:

1. **الدور:** مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الجامعات الفلسطينية من توجيه الطلبة وتدريبهم وإرشادهم، وعقد المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، واللقاءات الطلابية ما يخدم في تنمية مهارات الطلاب الريادية.⁸

وتعرّف الباحثة الدور بأنه: طريقة يقوم من خلالها أساتذة الجامعات بترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب من خلال تزويدهم بمجموعة من المعلومات.

2. **الجامعات الفلسطينية:** هي المؤسسات التي يضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس، الدرجة الجامعية الأولى، وللجامعة أن تقدم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه، ويجوز لها أن تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم.⁹

وتعرّف الباحثة الجامعات الفلسطينية بأنها: الجامعات الفلسطينية المسجلة والمعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطيني، والتي تنطبق عليها معايير الجودة، وتقدم مواد دراسية للطلبة للحصول على درجات علمية تبدأ من الدبلوم، والبكالوريوس، والماجستير في فلسطين، ومنها جامعة القدس المفتوحة، وجامعة فلسطين، وجامعة غزة والتي تقتصر عليها الدراسة الحالية.

⁸ إسراء حبوش، "دور الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة في تعزيز المهارات الريادية لدى طلبتها وسبل تطويره"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التربية، غزة، 2017.

⁹ سجاد أبو دقة، "جودة المناخ التنظيمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة، وعلاقتها بالتميز الأكاديمي"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018.

3. دور الجامعات: ما تقوم به الجامعات من تقديم دعم مادي وأكاديمي ومجتمعي ومعلوماتي وقيمي.¹⁰

4. المسؤولية الاجتماعية: الأعمال المستندة إلى القيم الأخلاقية، والمعايير القانونية، واحترام الناس والبيئة، والعمل على إيجاد بيئة ومجتمع نظيف.¹¹

وتعرّف الباحثة المسؤولية الاجتماعية بأنها: القدرة على أداء الأفعال والمهام والواجبات والأدوار التي يجب أن تؤديها كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في شمال غزة، داخل وخارج الجامعة، من خلال ما تقدمه من برامج وأنشطة ودورات تدريبية وتعليمية مرتبطة بطلبة التعليم الأساسي في كليات التربية من اللاجئين، ومؤسساتها المختلفة ذات العلاقة.

5. الثوابت الفلسطينية: مجموعة الأهداف أو المبادئ أو الأسس الناظمة والجامعة التي يسعى هذا الطرف، أو ذاك إلى تحقيقها من خلال النشاط العسكري والسياسي، وهذه الثوابت لا تعدّل أو تلغى إلا إذا تحققت، أو بالأغلبية الشرعية.¹²

6. التطبيع:

- المفهوم اللغوي: يعرف التطبيع في اللغة: الطاء والباء والعين أصل صحيح بمعنى غير معتل، ويقال طَبِعَ الإنسان وسجيته بمعنى نحن نتحدث عما يتصرف فيه الإنسان وفق سجيته وطبيعته التي خلقه الله عليها دونما تكلف.
- التطبيع اصطلاحاً: هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمّم خصيصاً للجميع سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، بين فلسطينيين و/أو عرب، وإسرائيليين أفراداً كانوا أم مؤسسات، ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني. وأهم

¹⁰ هالة إعيان، "دور الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

¹¹ Elena Platonova, "Corporate Social Responsibility from an Islamic Moral Economy Perspective: A Literature Survey," *Afro Eurasian Studies journal*, MUSIAD Association, Turkey, vol. 2, issue 1-2, 2013, pp. 272-297.

¹² شادي سمور، "دور الصحافة المدرسية في ترسيخ الثوابت الوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة: دراسة تحليلية وميدانية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الصحافة والعلوم الإنسانية، غزة، 2017.



أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي، أو الفني، أو المهني، أو النسوي، أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية. ويستثنى من ذلك المنتديات والمحافل الدولية التي تعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، بالإضافة إلى المناظرات العامة. كما تستثنى من ذلك حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء، أو حدوث كارثة طبيعية، أو بيئة تستوجب التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي.

1. دور الجامعات الفلسطينية:

تعدُّ الجامعات من أرقى المحاضن للأجيال الشابة، ومنازل للعلم والفكر، وتقوم بدور حيوي في حياة مجتمعاتها، فهي المحرك الأساسي للتقدم الاجتماعي، والمصدر الجوهري لبناء كيان المجتمع الفكري والمعرفي، لهذا أصبحت الآمال معلقة على الجامعات في تحقيق مستقبل أفضل لشعوب العالم المختلفة، في عصر أصبحت فيه ثورة العلم والمعرفة أكثر أهمية من الثروات الطبيعية، والموارد المادية.¹³

إن خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ تنظيمي يتيح ممارسة الديمقراطية، وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحلّ مشكلاته، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة، وتحديّ الواقع، واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق، يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.¹⁴

ترى الباحثة في ضوء ما سبق أن الجامعات تعدُّ أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم المجتمع، وزيادة القدرة على اتخاذ قرارات ضرورية تؤثر على المجتمع بأكمله؛ كونها تمتلك طاقات علمية للدراسات والتخطيط، وتوفر بنية تحتية معرفية لتطوير المجتمع.

¹³ سليمان المزين وحامد القدرة، "دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ ثقافة الحوار المجتمعي من وجهة نظر طلبتها وسبل تعزيزه"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، رام الله، العدد 18، 2016، ص 211-226.

¹⁴ إسلام هللو، "دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة حالة - جامعة الأقصى"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، غزة، 2013.

أ. أهداف الجامعات الفلسطينية:

هدفت الجامعات في الأراضي الفلسطينية إلى ما يلي:¹⁵

- توفير فرص التعليم للتقليل من هجرة خريجي المرحلة الثانوية، مما يؤدي بدوره إلى الصمود والبقاء على الأرض.
- استقطاب الكفايات الفلسطينية المنتشرة في الخارج للعمل في الجامعات، والإسهام في تقدمها.
- الإسهام في إيجاد مجتمع فلسطيني مثقف واع، وتنمية الشخصية الفلسطينية من خلال تعميق فهم التجربة الفلسطينية المعاصرة المطروحة عليه.
- في ضوء ما سبق تستنتج الباحثة أن الارتقاء بالأداء الجامعي يسهم في رفد المجتمع بالملكات العلمية المتخصصة بمختلف حقول المعرفة، وأن إنجاز الدراسات والأبحاث التي تهتم بالمجتمع تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ب. مهام الجامعات الفلسطينية:

تتلخص مهام الجامعات الفلسطينية فيما يلي:¹⁶

- مراكز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين الأحرار والعلماء والفلاسفة ورواد الإصلاح والتطور.
- تتحمل الجامعات العبء الأكبر في حيوية الفكر، أي تطوير رأس المال الفكري والحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها.
- ربط الجامعة بما يواجه المجتمع من تحديات حاضرة ومستقبلية، يكون التعامل الإيجابي معها مدخلاً إلى التقدم والنمو في سائر المجالات.

¹⁵ عائدة باكير، "تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة"، من مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، 2011.

¹⁶ سناء الزركوش، "درجة توافر الأخلاقيات الجامعية من وجهة نظر تدريسي كلية التربية الأساسية"، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، العراق، 2016.



• التفاعل مع المجتمع المحيط بها يهدف إلى إحداث تغييرات، كمية ونوعية، في كيانه، فلا فائدة مجتمعية من الجامعة إذا لم تتمكن من تحسس مشاكل المجتمع ونواقصه، وتقوم بتقديم المساعدة في علاجها، وحتى تكون الجامعة مؤثرة وفعالة في نشاطها الموجّه لخدمة المجتمع.

• بناء المجتمع وتوجيهه قيمياً، وتلبية حاجاته وتطلعاته، مما يجعل دورها في التأثير على المجتمع محورياً وعلى جانب كبير من الأهمية، وهذا يؤكد الدور الثقافي الفكري للجامعة في المجتمع، مما يجعلها تمثل سلطة معنوية لا مثيل لها.

تضيف الباحثة أن العلاقة بين الجامعات والمجتمع تحدث تغييرات في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغييرات تتناسب مع التغييرات التي تحدث في المجتمع المحيط بها، والتحام الجامعات في المجتمع يطوّر المجتمع وينهض به إلى أفضل المستويات العلمية، والاقتصادية، والصحية، والاجتماعية والثقافية.

2. المسؤولية الاجتماعية:

سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلبة، وطاقم تدريسي، وإداريين، وموظفين؛ ومسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية، والمعرفية، والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة.¹⁷

ومما سبق ترى الباحثة أن المسؤولية الاجتماعية تتضمن عدة جوانب وأبعاد، تعدّ بمثابة خصائص وصفات للشخص المسؤول اجتماعياً؛ فهي تشمل فهم الفرد واهتمامه بقضايا ومشكلات مجتمعه، ومن ثم مشاركته وإسهامه الفعّال في حلها، وهو بذلك يؤدي واجبه الشخصي والاجتماعي نحو مجتمعه.

أ. المسؤولية المجتمعية في الجامعات الفلسطينية:

بما أن الجامعات تعدّ مراكز إشعاع حضاري، فإنه يقع على عاتقها مسؤولية كبرى من حيث إعداد بيئة جامعية، تكون بمستوى التحديات سواءً من حيث صقل شخصية الطالب بالمهارات والعلوم اللازمة أم من خلال نشاطات لا منهجية، تعزز قيم تحمل

¹⁷ Tony C. Chambers, "The Special Role of Higher Education in Society: As a Public Good for the Public Good," in Adrianna Kezar, Anthony C. Chambers and John C. Burkhardt (eds.), *Higher Education for the Public Good: Emerging Voices from a National Movement* (San Francisco: Jossey-Bass, 2005).

المسؤولية لدى طلبتها الذين سيعهد إليهم في المستقبل القريب أمانة إدارة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص؛ ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.¹⁸

يؤدي التعليم الجامعي دوراً بارزاً في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والقدرة على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة؛ حيث توظف الجامعات طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها الخاصة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي تركز على فلسفة المجتمع من ناحية، وفي الوقت نفسه فهي أداة لصنع قياداته الفنية، والمهنية، والسياسية، والفكرية من ناحية أخرى.¹⁹

ب. أهمية تنمية المسؤولية الاجتماعية:

تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:²⁰

- إن تنمية المسؤولية الاجتماعية ضرورة إنسانية، وفريضة وطنية، ومتطلب أساسي من متطلبات إعداد المواطن الصالح.
- تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد هي اللبنة الأولى لبناء مجتمع واعٍ قادرٍ على مساهمة التقدم والتغيير الهائل في كافة جوانب الحياة.
- تنقية الواقع الاجتماعي من الأمراض الاجتماعية والانحرافات السلوكية، وتنمية المواطنة الصالحة.

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن تنمية المسؤولية الاجتماعية تعدُّ حاجة اجتماعية وحاجة فردية؛ حاجة اجتماعية لأن المجتمع بأسره بمؤسساته وأجهزته في حاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعياً؛ إذ لا تنشط الحياة، ولا تنهض الهمم إلا عندما يكون لدى أعضاء المجتمع فيض من المسؤولية الاجتماعية، كما أن المسؤولية الاجتماعية حازه فردية، فما من فرد تتفتح شخصيته وتتسامى إلا وهو مرتبطب بالمجتمع ارتباطاً عاطفياً،

¹⁸ فواز المومني، "المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، الجمعية العلمية لكليات التربية في الجامعات العربية، دمشق، المجلد 15، العدد 2، 2017، ص 81-111.

¹⁹ يوسف عواد، "دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ممارسات السلم الأهلي للشباب الجامعي"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، العدد 4، 2014، ص 1-37.

²⁰ ياسر عودة، "المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.



ولن تتوفر للفرد صحته النفسية وتكامله إلا بصحة ارتباطه، وانتمائه، وتوحده مع مجتمعه ووطنه.

ج. التحديات التي أدت إلى ظهور المسؤولية الاجتماعية:

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتناميها جاء نتيجة العديد من التحديات التي من بينها:²¹

• **العولمة:** وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية.

• **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة.

• **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تنكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا، أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.

• **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبها تحديات عديدة أمام المؤسسات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذي القرار خصوصاً في ظلّ التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة.

3. الثوابت الوطنية:

الحقوق الدينية والتاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني في أرض فلسطين التي لا تقبل التبدل أو التغيير والتي تعدّ جزءاً من ثوابت الأمة الإسلامية كونها جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية فيما يخصّ الأرض المباركة لبيت المقدس وأكناف بيت المقدس، فلا تسقط بالتقادم، ولا يملك أحداً كان أن يتنازل عنها أو عن أي جزء منها.²²

²¹ زرزار العياشي، "المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية"، مجلة جامعة، أكاديمية القاسمي، فلسطين، المجلد 19، العدد 2، 2017، ص 27-52.

²² علاء بدوان، "أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991-2013)"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2016/8/1.

أ. الثوابت الوطنية وفقاً للميثاق الوطني الفلسطيني غير المعدل الصادر في سنة 1968:

نصّ الميثاق الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية على الثوابت الشاملة والتي تحوز إجماعاً فلسطينياً من كافة أطراف الطيف السياسي الفلسطيني، وتنصّ هذه الثوابت على اعتبار أرض فلسطين كاملة أرض فلسطينية، وللشعب الفلسطيني الحق الشرعي في وطنه فلسطين، ويقرر مصيره فيها بمحض إرادته واختياره بعد تحريرها، وأن الطريق الوحيد لهذا التحرير هو الكفاح المسلح، واعتبار القدس كاملة عاصمة دولة فلسطين القادمة، بالإضافة لحق العودة الكامل لكل اللاجئين.²³

نصّ الميثاق الوطني الفلسطيني على أن فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من أمتة العربية، والشعب العربي الفلسطيني صاحب الحق الشرعي في إقامة الدولة، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إدارته واختياره، ما يعني أن الحقوق الوطنية الفلسطينية ثابتة في كل فلسطين التاريخية، وأن التحرير الكامل هو أساس المشروع الوطني الفلسطيني.²⁴

ب. الخطوط العريضة للثوابت الفلسطينية:

إن الثوابت الوطنية لشعب ما تتكون بناء على حقوق وطنية أصيلة تقوم على الخطوط العريضة التالية:²⁵

- فلسطين جغرافياً وتاريخاً عربية إسلامية.
- حقّ اللاجئين في العودة.
- المقاومة حقّ مشروع لاسترداد الحقوق المسلوبة.

²³ شادي سمور، "دور الصحافة المدرسية في ترسيخ الثوابت الوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة: دراسة تحليلية وميدانية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الصحافة والعلوم الإنسانية، غزة، 2017.

²⁴ علاء بدوان، "أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991-2013)"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2016/8/1.

²⁵ عاطف أبو هرييد، "ثوابت القضية الفلسطينية رؤية شرعية"، جمعية القدس للبحوث والدراسات الإسلامية، مؤتمر جمعية القدس للبحوث والدراسات الإسلامية "ثوابت القضية الفلسطينية الواقع والتحديات"، غزة، 2006.



ج. محددات الثوابت الفلسطينية:

تحدد الثوابت الفلسطينية في ضوء المطالب التالية:²⁶

- **قضية القدس:** ترجع أهمية مدينة القدس الجغرافية إلى مركزية موقع المدينة بالنسبة لفلسطين، والعالم الخارجي، وهذا يؤكد أهميتها الدينية والعسكرية، وترجع الأهمية إلى جمعها لميزتين؛ ميزة الانغلاق الذي يكفل حماية المدينة، وميزة الانفتاح الذي يمنحها إمكانية الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة، وهذا ما يؤكد أهميتها الدينية والعسكرية، فقد اختير موقع القدس بما يجمع من صفات الانغلاق ليكون نقطة بداية الديانات الثلاثة.
- **قضية الأسرى:** تعد قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال من الثوابت الوطنية الفلسطينية التي يجمع عليها كل الفلسطينيين قادة، وفصائل نظراً لما قدمه الأسرى من تضحيات من أجل الكل الفلسطيني.
- **قضية عودة اللاجئين:** تعد من أفجع المآسي في تاريخ البشرية وأعمقها جرحاً في الضمير الإنساني، وأوضحها انتهاكاً لحقوق الإنسان، وتعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكبر عمليات التهجير القسري التي أسفرت عن لجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى مناطق مجاورة بحثاً عن الأمن وهروباً من المجازر البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، تاركين وراءهم بيوتهم وممتلكاتهم، ونتيجة عوامل عديدة سرعان ما تحوّل حلم العودة إلى مشكلة كبيرة ومعقدة هي مشكلة اللاجئين.
- **قضية الحدود:** تتميز حدود فلسطين بأنها حدود متنوعة تشمل أغلب صور الحدود السياسية المعروفة في العالم، فحدود تسير مع خطوط تقسيم المياه كحدود لبنان، وحدود تسير مع الظواهر الطبيعية كحدود مصر، وبعضها يسير في وسط الأنهار، وعلى ضفافها، والأودية الجافة، والبعض الآخر يسير على ضفاف البحيرات، وجزء منها يسير وسط البحر الميت، وحدود تسير بشكل هندسي فلكي منتظم.

²⁶ شادي سمور، "دور الصحافة المدرسية في ترسيخ الثوابت الوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة: دراسة تحليلية وميدانية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الصحافة والعلوم الإنسانية، غزة، 2017.

• **قضية الدولة:** شكلت فكرة الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، حجر الزاوية في الفكر السياسي الفلسطيني طوال قرن من الزمان تقريباً، ولم يبخل الشعب الفلسطيني بقياداته المتعددة والمتغيرة في مراحل النضال الوطني كلها عن تقديم التضحيات الجسام، من أجل تحقيق هذه الغاية الوطنية، على الرغم مما واجهه من صعوبات وعراقيل لثنيه عن تحقيق الهدف الذي يسمو على الأهداف كلها، بوصفه تجسيدا للحق الطبيعي، والتاريخي، والوطني، والقانوني للشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

4. التطبيع:

أ. مستويات التطبيع وفقاً للتعريف الشامل:

وضع عبد الوهاب المسيري مستويات التطبيع وفقاً للتعريف الشامل إلى ما يلي:

• **التطبيع السياسي والاقتصادي:** وهو يعني إعادة صياغة العلاقة بين بلدين بحيث تصبح علاقات طبيعية، وهو مستوى يصر عليه الكيان الصهيوني كشرط أساسي لتحقيق "السلام" في الشرق الأوسط.

• **التطبيع المعرفي:** هو المتعلق بالمفاهيم المعرفية لدى صناع القرار والشعوب العربية عن الكيان الصهيوني، فهناك حالة من الانفلات المعرفي في هذا الأمر. فهناك البعض من يطلق على قطاع غزة بأنها فلسطين، ولم يعد مصطلح فلسطين المحتلة شائع الاستخدام. كما يطلق اسم "دولة إسرائيل" بدلاً من الكيان الصهيوني، أو الكيان الغاصب، أو المحتل مثلاً. إلى جانب سياسة التجهيل التي يعاني منها الشارع العربي للقضية الفلسطينية والكيان الصهيوني.²⁷

• **التطبيع العلمي والفني والمهني:** والمقصود به هو الزيارات الأكاديمية، والمراكز البحثية المشتركة بين دول عربية والكيان الصهيوني، متنوعة المجالات العلمية والفنية والمهنية.

• **التطبيع النسوي والشبابي:** وما يشتمل على رحلات وزيارات لأماكن ترفيهية، سواء لفئة النساء أم الشباب.

²⁷ عبد الوهاب المسيري وآخرون، ما هو التطبيع (1) - (2)، موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمين، 2017/8/23.



ب. التطبيع وفقاً لمنظور العلاقات الدولية:

من خلال نظرة واقعية منطقية صحيحة لمفهوم التطبيع، نلاحظ أن المفاهيم المتعلقة بالتطبيع تعني "العلاقات الدولية" إلى حد كبير، وهناك العديد من التعريفات الخاصة بالعلاقات الدولية، إلا أن أدقها هو تعريف المدرسة الليبرالية الواقعية أو ما تعرف بالمدرسة الإنجليزية صاحبة نظرية الأمن الإنساني، وهذا المفهوم هو مدخل بعض الأنظمة للتعامل مع الكيان الصهيوني، وهو نفسه أيضاً المنطلق الصهيوني لتحديد التطبيع.

فقد حدد العالم باري بوزان خمس مستويات لنظرية الأمن الإنساني في العلاقات الدولية وهي:

- **البُعد العسكري:** ويخصّ المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.
- **البُعد السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- **البُعد الاقتصادي:** ويخصّ الموارد المالية، والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- **البُعد الاجتماعي:** ويخصّ قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة، والثقافة، والهوية الوطنية والدينية، والعادات، والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- **البُعد البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي، أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

5. التحديات المعاصرة:

من ضمن المحاور التي تناولتها هذه الدراسة كتحديات معاصرة ما يلي:²⁸

أ. تقليصات الأونروا:

لا شك أن تصاعد الهجمة على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) قد تراقق مع الحديث عما يسمى "صفقة القرن"، ولكن الحقيقة أن تصفية الأونروا يجيء باعتبارها تجسيدا للمسؤولية الدولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، فالتصفية مشروع سياسي متجدد تعمل عليه "إسرائيل" والولايات المتحدة منذ زمن ليس بقصير، تدرك الولايات المتحدة أن إلغاء الأونروا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر أشبه بمستحيل عموماً، أو على الأقل غير متاح في الظروف والمعطيات الراهنة. لذلك كثفت من جهودها لإفشال الأونروا كسبيل لتحويلها إلى وكالة شكلية لا حول ولا قوة لها، وبالتالي غير فاعلة، وبلا شك فإن تجربة جعل لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، والخاصة بفلسطين United Nations Conciliation Commission for Palestine، المكلفة بتوفير الحماية الدولية الشاملة وبحل قضية اللاجئين عبر تطبيق القرار 194 لسنة 1948، هيئة شكلية غير فاعلة موجودة اسمياً ولكنها غائبة كلياً عن الفعل منذ مطلع الخمسينيات، هي نموذج ناجح و متاح للولايات المتحدة و"إسرائيل". وعليه، لا يمكن فهم وقف التمويل الأمريكي للأونروا ودعوة الدول العربية في الوقت نفسه إلى تمويل الأونروا إلا باعتبارها مصيدة يراد بها التنصل من المسؤولية الدولية حيال قضية اللاجئين وحقوقهم عبر تحويلها إلى قضية عربية وفلسطينية. إن أزمة الأونروا ليست أزمة إدارية أو مالية، إنما نتاج هجمة سياسية استراتيجية منظمة ومتشعبة، توظف فيها الولايات المتحدة و"إسرائيل" وحلفاؤهما جملة من الإجراءات لتحقيق هدف إفشال الأونروا وتحويلها إلى وكالة شكلية لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم وخصوصاً حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم الأصلية، وتشمل:

²⁸ قصي إبراهيم، "المعوقات التي تواجه خدمات الرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وسبل معالجتها من منظور الخدمة الاجتماعية الدولية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، الأردن، العدد 2، 2015، ص 283-306.



تقليل الدعم للموازنة العامة للأونروا، وفرض شروط على أوجه صرف الإسهامات المقدمة، والضغط على الأونروا لتقليل الخدمات كماً ونوعاً لنقل مسؤوليات الأونروا إلى الدول المستضيفة للاجئين، وتحميل الدول العربية وخصوصاً الخليجية مسؤولية تمويل الأونروا، وتشجيع مؤسسات دولية وأهلية ولجان محلية للقيام بمهام من اختصاص الأونروا، وترويج فكرة أن الأونروا خصم للاجئين، وأنها وكالة لا تتمتع بالكفاءة اللازمة.²⁹

ب. "صفقة القرن":

إن مصطلح "صفقة القرن" ليس جديداً، بل تردد سنة 2006، عندما تمّ الحديث عن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت Ehud Olmert، أو ما عُرف بتفاهات "أولمرت - عباس"؛ وما تسرب حينها من أنها اتفاقات تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، وهي الانتخابات التي لم تأت بما يشتهي أولمرت. وفي 2017/9/20، تمت إعادة طرح المصطلح مع وجود إدارة ترامب في الولايات المتحدة، وتوفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للسعي في استكمال المخططات.³⁰

إن أبرز معالم هذه الصفقة تتلخص في:³¹

1. حكم ذاتي للفلسطينيين تحت السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (يمكن أن يُسمى شكلياً دولة)، وبالتالي إسقاط مشروع الدولتين (وفق الحد الأدنى الفلسطيني)، وإغلاق الطريق أمام تحوّل السلطة الفلسطينية إلى دولة ذات سيادة؛ مع الإعلان عن "جزرة" هي إمكانية تطوير الحكم الذاتي بناءً على "حسن سلوك" الفلسطينيين.

2. إخراج قضايا الحل النهائي من التسوية السلمية، وحسمها لصالح المعايير الإسرائيلية، وأبرزها:

²⁹ مواجهة الهجمة على الأونروا، موقع المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل، بيت لحم، فلسطين، 2018.

³⁰ إبراهيم حمّامي، "صفقة القرن: الحلم القديم الجديد"، لندن، آب/أغسطس 2018.

³¹ التقدير الاستراتيجي (110): الآفاق المستقبلية لـ "صفقة القرن" الأمريكية، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019/2/11.

- بقاء القدس، بما في ذلك البلدة القديمة التي تحوي المسجد الأقصى، تحت السيادة الإسرائيلية، واصطناع "قدس جديدة" للفلسطينيين مركزها أبو ديس، وانسحاب إسرائيلي من بعض أحياء القدس.
 - لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، ويتم حلّ قضيتهم من خلال التوطين والتعويض.
 - بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (نحو 190 مستوطنة) وشرعنة البؤر الاستيطانية القائمة (نحو 100).
 - لا سيادة لـ "الدولة الفلسطينية" المقترحة (الحكم الذاتي/ الكانتون) على الأرض، ولا سيطرة له على الحدود، ولا على مجاله الجوي، ولا على المياه، ولن يكون هناك انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، وستبقى السيادة الإسرائيلية على المستوطنات وما وراء الجدار العنصري العازل (نحو 12% من الضفة)؛ مع طروحات بأن تبقى السيادة على كافة مناطق ج في الضفة أي 60% من مساحتها الكلية.
 - لن يكون للفلسطينيين جيش عسكري، وإنما قوة شرطة تحافظ على الأمن الداخلي.
3. اعتراف العالم أجمع بـ "إسرائيل" دولة قومية لـ "الشعب اليهودي"، وبـ "الكيان الفلسطيني" دولة قومية للشعب الفلسطيني.
 4. التركيز على "السلام الاقتصادي"، ومحاولة تقديم الصفقة في صورة عملية تنموية اقتصادية للفلسطينيين وللمنطقة.
 5. التطبيع قبل التسوية: من خلال إيجاد موافقات من الدول العربية الرئيسية المعنية بالشأن الفلسطيني، خصوصاً مصر والسعودية والأردن، على الصفقة، بحيث يتم محاصرة الفلسطينيين وعزلهم، ونزع ورقة القوة العربية من أيديهم، باتجاه فرض التسوية عليهم.
 6. حرف بوصلة الصراع: من خلال السعي لإنشاء تحالف إقليمي عربي - إسرائيلي ضد إيران من جهة؛ ويستهدف من جهة أخرى تيارات "الإسلام السياسي"، وحركات التغيير وقواها والثورة في المنطقة، وبما يضمن استقرار الأنظمة السياسية المتوافقة مع السياسة الأمريكية في المنطقة.



الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. الحربي، قاسم، "تنمية المواطنة لدى طلبة الجامعات السعودية (جامعة جازان نموذجاً)"، *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 2017، المجلد 36، العدد 176*:32.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجهات نظر طلبة جامعة جازان فيما يتعلق بدور الأنشطة الطلابية في تنمية المواطنة لديهم، وبيان مدى تأثر وجهة نظرهم بمتغيرات الدراسة، وكشفت النتائج موافقة طلبة جامعة جازان على إسهام النشاط الثقافي والاجتماعي في تنمية المواطنة لديهم.

2. علي، حمدي، "دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة وتمثلها لدى الطلاب في ظل تحديات العولمة: دراسة ميدانية لعيّنة من طلبة جامعتي أسيوط وسوهاج"، *مجلة جامعة الشارقة، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 14، العدد 1، 2017*:33.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة، والتعرف على درجة تمثل هذه القيم لدى طلابها، ووعيهم بأثر تحديات العولمة في مفهوم وأبعاد المواطنة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعة تسهم بدرجة كبيرة في تنمية قيم المواطنة، وأن درجة تمثل طلبة جامعة أسيوط وسوهاج لقيم المواطنة كانت مرتفعة.

3. فارس، علي، والطاهر، طبعلي محمد، "العلاقة بين الاتجاهات نحو مفهوم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية"، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 31، 2017*:34.

³² قاسم الحربي، "تنمية المواطنة لدى طلبة الجامعات السعودية (جامعة جازان نموذجاً)".

³³ حمدي علي، "دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة وتمثلها لدى الطلاب في ظل تحديات العولمة: دراسة ميدانية لعيّنة من طلبة جامعتي أسيوط وسوهاج"، *مجلة جامعة الشارقة، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 14، العدد 1، 2017، ص 60-94*.

³⁴ علي فارس وطبعلي محمد الطاهر، "العلاقة بين الاتجاهات نحو مفهوم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية"، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 31، 2017، ص 369-384*.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص طبيعة العلاقة بين الاتجاهات نحو مفهوم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين الاتجاهات نحو مفهوم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة.

4. الثبتي، محمد، "دور إدارة الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبة جامعة تبوك"، **مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية**، جامعة طيبة، السعودية، المجلد 11، العدد 3، 2016:35

هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة جامعة تبوك في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، وكذلك تحديد ما إذا كانت هناك فروق في قيم المواطنة تعزى لمتغيرات المستوى الدراسي، والجنس، والتخصص، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ارتفاع المستوى العام للمواطنة لدى الطلبة بجامعة تبوك، واتضح أن الولاء للوطن يمثل أعلى قيم المواطنة، يليه الالتزام بمعايير المجتمع، ثم الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع.

ثانياً: الدراسات المحلية:

1. الحافي، محمد، "دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، جامعة الاستقلال، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2017:36

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، خصوصاً في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وأظهرت النتائج أن هناك دوراً إيجابياً كبيراً للنخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، وأن النخب السياسية الفلسطينية أسهمت بدور كبير جداً في تعزيز قيم حب الوطن والتضحية (الولاء والانتماء)، كما عززت الوعي بالقضايا الوطنية خصوصاً بالثوابت الوطنية (القدس واللاجئين).

³⁵ محمد الثبتي، "دور إدارة الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبة جامعة تبوك."

³⁶ محمد الحافي، وأدهم طليل، "دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، جامعة الاستقلال، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، أريحا، 2017.



2. هبة، سليم، ” دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، “مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، أريحا، المجلد 2، عدد خاص، 2017: 37

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية كانت مرتفعة .

3. سمور، شادي، ” دور الصحافة المدرسية في ترسيخ الثوابت الوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة ” دراسة ميدانية تحليلية“، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الصحافة والعلوم الإنسانية، غزة، 2017: 38

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة المدرسية في ترسيخ الثوابت الوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة، وإلقاء الضوء على الواقع الفعلي للصحافة المدرسية في المرحلة الثانوية في محافظات غزة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الثوابت الوطنية جاءت في المرتبة الأولى، وأن قضية القدس من أكثر الثوابت الوطنية الفلسطينية التي تم تداولها في صحف الحائط المدرسية .

4. عساف، محمود، والعاجز، فؤاد، ” درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لاستراتيجيات تدريس القيم المرتبطة بالمواطنة وسبل تعزيزها، “المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب، الجمعية الأردنية لعلم النفس، الأردن، المجلد 6، العدد 9، 2017: 39

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقديرات عينة من طلبة جامعتي الأزهر والإسلامية لممارسة أعضاء هيئة التدريس فيها لاستراتيجيات تدريس القيم المرتبطة بالمواطنة،

³⁷ هبة سليم، ” دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، “مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 2، عدد خاص، 2017.

³⁸ شادي سمور، ” دور الصحافة المدرسية في ترسيخ الثوابت الوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة: دراسة تحليلية وميدانية، “رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الصحافة والعلوم الإنسانية، غزة، 2017.

³⁹ محمود عساف وفؤاد العاجز، ” درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لاستراتيجيات تدريس القيم المرتبطة بالمواطنة وسبل تعزيزها، “المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب، الجمعية الأردنية لعلم النفس، الأردن، المجلد 6، العدد 9، 2017، ص 77-94.

وتوصلت النتائج إلى أن ممارسة أعضاء هيئة التدريس لاستراتيجيات تدريس القيم المرتبطة بالمواطنة من وجهة الطلبة كانت كبيرة.

5. بدوان، علاء، "أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991-2013)،" رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2016:40

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الدبلوماسية الفلسطينية في الحفاظ على الثوابت الفلسطينية، إضافة إلى التعرف على المعوقات التي واجهت العمل الدبلوماسي الفلسطيني في هذا المجال، وأظهرت النتائج أن للدبلوماسية الفلسطينية دوراً مهماً في نشر القضية الفلسطينية وثوابها الوطنية، وحقوق الشعب الفلسطيني في شتى بلدان العالم.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1. دهان، جريسي، وسينول، إيسيل، "المسؤولية الاجتماعية للشركات في مؤسسات التعليم العالي: جامعة إسطنبول بيلجي نموذجاً"،⁴¹

Dahan, Gresi and Senol. Isil, "Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case", *American International Journal of Contemporary Research*, Center for Promoting Ideas (CPI), USA, vol. 2, no. 3, 2012.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور جامعة بيلجي إسطنبول في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن جامعة بيلجي إسطنبول في مجال المسؤولية الاجتماعية هي تجربة ناجحة، حيث يوجد في الجامعة 14 مركزاً يقدم خدمات للمجتمع والباحثين مثل مركز الدراسات البيئية والطاقة، ومركز البحوث الفكرية الملكية، ومركز دراسات المجتمع المدني، كذلك استيعاب إجراءات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للجامعة مهم جداً لاكتساب سمعة طيبة وميزة تنافسية قوية.

⁴⁰ علاء بدوان، "أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991-2013)،" رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2016/8/1.

⁴¹ Gresi Dahan and Isil Senol, "Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case," *American International Journal of Contemporary Research*, Center for Promoting Ideas (CPI), USA, vol. 2, no. 3, 2012.



2. همفرايز، ميلاني، "نحو جيل جديد من القادة في أوروبا الشرقية: القيم والاتجاهات من أجل مواطنة فاعلة"⁴²:

Humphreys, Melanie J., "A New Generation of Leaders for Eastern Europe: Values and Attitudes for Active Citizenship," *Christian Higher Education journal*, Routledge, vol. 10, no. 3-4, 2011.

هدفت الدراسة إلى التعرف على القيم والاتجاهات التي تنمي المواطنة لدى طلبة جامعة ليتوانيا الدولية، وأظهرت نتائج الدراسة أن طلبة الجامعة لديهم قيم واتجاهات تقود إلى مواطنة فعالة، وأن الطلبة الذين لديهم قيم الانتماء والتكافل هم الأكثر مشاركة في إيجاد تغييرات إيجابية تجاه الآخرين، وأن برنامج تنمية القيادة يساهم في وعي الطلبة بالمعتقدات والقيم والاتجاهات التي تحفزهم على القيام بأفعال تعزز قيمة الوعي بالذات كقيمة من قيم المواطنة.

3. هو، لي-تشينغ، "استكشاف تصورات الطلبة للمواطنة في المسارات الأكاديمية في سنغافورة"⁴³:

Ho, Li-Ching et. al., "Civic Disparities: Exploring Students' Perceptions of Citizenship within Singapore's Academic Tracks," *Theory & Research in Social Education journal*, National Council for the Social Studies (NCSS), Columbia, vol. 39, no. 2, spring 2011.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي يفهم بها الطلبة في سنغافورة دورهم باعتبارهم مواطنين، من مسارات تعليمية مختلفة، حول مفهوم الديمقراطية والمواطنة، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع الطلبة وصفوا المواطنة من حيث مسؤولياتهم الخاصة نحو الدولة مثل طاعة القوانين، والمشاركة في التصويت، وأن المواطن الصالح هو الذي يحافظ على سنغافورة نظيفة، ويطيع القوانين في بلده، وأظهروا مستوى عالياً من الثقة بالحكومة ومؤسساتها، ودورها المركزي في تأمين الرفاه الاجتماعي للمواطنين، من خلال توفير السكن، والعمل، والتعليم، والصحة.

Melanie J. Humphreys, "A New Generation of Leaders for Eastern Europe: Values and Attitudes⁴² for Active Citizenship," *Christian Higher Education journal*, Routledge, vol. 10, no. 3-4, 2011, pp. 215-236.

Li-Ching Ho et. al., "Civic Disparities: Exploring Students' Perceptions of Citizenship within⁴³ Singapore's Academic Tracks," *Theory & Research in Social Education journal*, National Council for the Social Studies (NCSS), Columbia, vol. 39, no. 2, spring 2011, pp. 203-237.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. **من حيث العينة:** تشابهت الدراسة الحالية في العينة مع دراسة كل من عساف والعاجز 2017، ودهان وسينول 2012.

2. **من حيث المنهج:** تشابهت الدراسة الحالية في المنهج مع دراسة كل من عساف والعاجز 2017، ودهان وسينول 2012، والحربي 2017، وعلي 2017، وفارس 2017، وسمور 2017، وبدوان 2017، والثبتي 2016، والحافي وسليم 2017، ولي-تشيغ هو 2011، وهمفرايز 2011.

3. **من حيث الأدوات:** تشابهت الدراسة الحالية في الأدوات مع دراسة كل من عساف والعاجز 2017، ودهان وسينول 2012، والحربي 2017، وعلي 2017، وفارس 2017، وسمور 2017، وبدوان 2017، والثبتي 2016، والحافي 2017، وسليم 2017، ولي-تشيغ هو 2011، وهمفرايز 2011.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. **من حيث الهدف:** اختلفت الدراسة الحالية في الهدف مع دراسة كل من عساف والعاجز 2017، ودهان وسينول 2012، والحربي 2017، وعلي 2017، وفارس 2017، وسمور 2017، وبدوان 2017، والثبتي 2016، والحافي 2017، وسليم 2017، ولي-تشيغ هو 2011، وهمفرايز 2011.

2. **من حيث العينة:** اختلفت الدراسة الحالية في العينة مع دراسة كل من الحربي 2017، وعلي 2017، وفارس 2017، وسمور 2017، وبدوان 2017، والثبتي 2016، والحافي 2017، ولي-تشيغ هو 2011، وسليم 2017، وهمفرايز 2011.

إجراءات الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع، وفي هذا الفصل سيتم التعرف إلى الطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في جمع البيانات للوقوف على دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع.



1. منهج الدراسة:

لقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها، ويتطلب ذلك عدم التحيز في أثناء الوصف، كما يتطلب دراسة الحالة، والمسح الشامل أو مسح العينة.

2. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس؛ وهو مجموعة العناصر والأفراد الذين ينصبّ عليهم الاهتمام في دراسة معينة، أو مجموعة المشاهدات التي يتم جمعها عن تلك العناصر.

3. عينة الدراسة:

بلغت عينة الدراسة 160 من أعضاء هيئة التدريس في (جامعة القدس المفتوحة، وجامعة غزة، وجامعة فلسطين) بغزة، حيث قامت الباحثة باختيار أفراد الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتمّ توزيع أداة الدراسة والمتمثلة بالاستبانة على أفراد عينة الدراسة.

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

• التخصص:

جدول رقم 1: خصائص عينة الدراسة وسماتها

النسبة المئوية (%)	التكرار	التخصص
18.8	30	حاسوب
17.5	28	محاسبة
20	32	إدارة
28.8	46	تعليم أساسي
7.5	12	إعلام
7.5	12	إنجليزي
100	160	المجموع

يتبين من الجدول رقم 1 أن نسبة الذين تخصصهم حاسوب كانت 18.8% من عينة الدراسة، في حين كانت نسبة الذين تخصصهم محاسبة كانت 17.5% من عينة الدراسة، وكانت 20% من العينة تخصصهم إدارة، وكانت 28.8% من العينة تخصصهم تعليم أساسي، في حين كانت 7.5% من العينة تخصصهم إعلام، وكانت 7.5% من العينة تخصصهم إنجليزي.

• المستوى الدراسي:

جدول رقم 2: المستوى الدراسي لعينة الدراسة

النسبة المئوية (%)	التكرار	المستوى الدراسي
16.3	26	الأول
33.1	53	الثاني
26.3	42	الثالث
24.4	39	الرابع
100	160	المجموع

يتبين من الجدول رقم 2 أن نسبة الذين يدرسون المستوى الأول كانت 16.3% من عينة الدراسة، في حين نسبة الذين يدرسون المستوى الثاني كانت 33.1% من عينة الدراسة، وكانت نسبة الذين يدرسون المستوى الثالث 26.3% من عينة الدراسة، بينما كانت نسبة الذين يدرسون المستوى الرابع 24.4%.

• الجامعة:

جدول رقم 3: نسبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

النسبة المئوية (%)	التكرار	الجامعة
41.9	67	جامعة القدس المفتوحة
19.4	31	جامعة غزة
38.8	62	جامعة فلسطين
100	160	المجموع



يتبين من الجدول رقم 3 أن نسبة أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة كانت 41.9% من عينة الدراسة، في حين نسبة أعضاء هيئة التدريس في جامعة غزة كانت 19.4% من عينة الدراسة، وكانت نسبة أعضاء هيئة التدريس في جامعة فلسطين 38.8% من عينة الدراسة.

4. أداة الدراسة:

قامت الباحثة ببناء استبانة حول التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع؛ وذلك لتطبيقها على عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة، وجامعة غزة، وجامعة فلسطين.

وقد تكونت هذه الاستبانة من 33 فقرة موزعة على محورين، وهي:

عدد الفقرات	المحاور
16	تنمية المسؤولية المجتمعية
17	الثوابت الفلسطينية
33	المجموع

وقد راعت الباحثة في صياغة عبارات الاستبانة الأمور التالية: الوضوح، والاختصار، وتناول العبارات بجانب واحد من جوانب الموضوع، وتجنب صياغة العبارات بطريقة نفى النفي.

وقد قسمت الباحثة مدى الاستجابة في الاستبانة إلى خمسة خيارات، وهي:

كثير جداً	كثير	متوسط	قليل	قليل جداً
خمس درجات	أربع درجات	ثلاث درجات	درجتان	درجة واحدة
5	4	3	2	1

أ. صدق محتوى الاستبانة:

يبحث هذا النوع من الصدق في التحقق من أن المقياس أو الاستبانة، التي قامت الباحثة بتصميمها تقيس فعلاً ما صممت لقياسها وذلك بعرض الاستبانة على مجموعة من

الخبراء في المحور الذي تنتمي إليه هذه الأداة وهو ما يعرف بصدق المحكمين، كما يمكن التحقق من صدق المحتوى بحساب الارتباطات البينية لل فقرات أو الأبعاد مع الدرجة الكلية للاستبانة، لذلك قامت الباحثة بتعديل فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدقها كالتالي:

صدق المحكمين:

بعد انتهاء الباحثة من صياغة فقرات الاستبانة، ثم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على المحكمين المختصين في الميدان التربوي خصوصاً أساتذة جامعيين من المتخصصين في مجال التربية، لتحكيمها والإدلاء بأرائهم حول صلاحية فقرات الاستبانة أو تعديل بعض فقرات ونقل فقرات مكان أخرى أو حذف فقرات، وصياغتها من ناحية لغوية أيضاً، وصلاحية الاستبانة، وبعد إجراء بعض التعديلات عليها، لتتصف فقراتها بالدقة والوضوح، مما جعل الباحثة يطمئنوا إلى صدق محتوى هذه الاستبانة، وصلاحية تطبيقها على عينة الدراسة.

صدق الاتساق الداخلي:

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عيّنه استطلاعية وتمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (أس بي أس) Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

1. معاملات الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (تنمية المسؤولية المجتمعية) والدرجة الكلية لفقراته كما هو مبين بالجدول رقم 4.

جدول رقم 4: معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول (تنمية المسؤولية المجتمعية) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة الخضوع لدورات تدريبية لتنمية قدرة الطلبة على المشاركة المجتمعية.	0.550	دالة عند 0.01
2	يستخدم عضو هيئة التدريس أساليب تشجيعية لتحفيز الطلبة على المشاركة الفعالة في المجتمع.	0.441	دالة عند 0.01
3	يشارك عضو هيئة التدريس الطلبة بالمناسبات الوطنية.	0.454	دالة عند 0.01
4	ينمي عضو هيئة التدريس مبدأ المشاركة في حلّ المشكلات المجتمعية.	0.388	دالة عند 0.01
5	يحث عضو هيئة التدريس الطلبة على ممارسة الحياة السياسية داخل الجامعة.	0.477	دالة عند 0.01
6	يرشد عضو هيئة التدريس الطلبة للأنشطة التي تناسب قدراتهم.	0.711	دالة عند 0.01
7	ينظم عضو هيئة التدريس دروات تدريبية لتنمية مهارات الطلبة الخريجين.	0.517	دالة عند 0.01
8	يشارك عضو هيئة التدريس الطلبة في النشاطات الجامعية.	0.533	دالة عند 0.01
9	يناقش عضو هيئة التدريس طلابه في الحديث عن مشاكل المجتمع.	0.592	دالة عند 0.01
10	يساعد عضو هيئة التدريس طلابه في تنظيم فاعليات ضدّ التطبيع.	0.593	دالة عند 0.01
11	يحث عضو هيئة التدريس طلبته للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلديات.	0.478	دالة عند 0.01
12	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على القيام بالنشاطات المجتمعية والمتعلقة بالقضايا الوطنية كالتطبيع.	0.588	دالة عند 0.01
13	يساهم عضو هيئة التدريس في نشر المعلومات المتعلقة بالشخصيات الوطنية الفلسطينية لدى الطلبة.	0.704	دالة عند 0.01
14	يغرس عضو هيئة التدريس لدى الطلبة خطورة تطبيق صفقة القرن.	0.609	دالة عند 0.01
15	يؤكد عضو هيئة التدريس على أحقية الشعب الفلسطيني باسترداد أراضيه وفق حدود 1948.	0.446	دالة عند 0.01
16	يشارك عضو هيئة التدريس الطلبة في إحياء ذكرى النكبة.	0.354	دالة عند 0.01

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (تنمية المسؤولية المجتمعية)، والدرجة الكلية لفقراته، دالة عند مستوى دلالة 0.01، ومعاملات الارتباط محصورة بين المدى 0.354-0.711، وكذلك قيمة ر المحسوبة أكبر من قيمة ر الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 159 والتي تساوي 0.3988، وبذلك تعدُّ فقرات المحور الأول (تنمية المسؤولية المجتمعية)، صادقة وتقيس ما وضعت لقياسه.

2. معاملات الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الثوابت الفلسطينية) والدرجة الكلية لفقراته كما هو مبين بالجدول رقم 5.

جدول رقم 5: معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني (الثوابت الفلسطينية) مع الدرجة الكلية للمحور (الثوابت الفلسطينية)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يغرس عضو هيئة التدريس لدى طلبته مفاهيم الوحدة الوطنية الفلسطينية.	0.717	دالة عند 0.01
2	ينشر عضو هيئة التدريس لدى طلبته ثقافة التفاهم وإنهاء الانقسام.	0.666	دالة عند 0.05
3	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته الانتماء للوطن الواحد والهوية والمصير المشترك.	0.605	دالة عند 0.01
4	ينمي عضو هيئة التدريس لدى طلبته الانخراط في العمل السياسي داخل الجامعة.	0.623	دالة عند 0.01
5	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته مفاهيم وثقافة حقّ العودة للاجئين.	0.603	دالة عند 0.01
6	يناقش عضو هيئة التدريس لدى طلبته المعلومات الكافية عن دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في دعم القضية الفلسطينية.	0.616	دالة عند 0.01
7	يرسّخ عضو هيئة التدريس لدى طلبته قيم الولاء والانتماء للهوية الوطنية.	0.683	دالة عند 0.01
8	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته الوعي في تحرير القدس.	0.768	دالة عند 0.01
9	يغرس عضو هيئة التدريس لدى طلبته حقّ اللاجئين في العودة.	0.644	دالة عند 0.01
10	يناقش عضو هيئة التدريس مع طلبته الحق في إقامة دولة فلسطينية.	0.732	دالة عند 0.01



م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
11	يرسخ عضو هيئة التدريس لدى طلبته المقاومة كحق مشروع لاسترداد الحقوق المسلوبة.	0.789	دالة عند 0.01
12	يدعم عضو هيئة التدريس لدى طلبته الإيمان بالقضية الفلسطينية كالتطبيع.	0.522	دالة عند 0.01
13	يحث عضو هيئة التدريس طلبته على المشاركة في مسيرات للاعتراض على تقليصات وكالة الغوث الأونروا في خدماتها.	0.386	دالة عند 0.01
14	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته المشاركة في فعاليات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.	0.639	دالة عند 0.01
15	يهتم عضو هيئة التدريس بتوعية طلبته بقضية الأسرى.	0.441	دالة عند 0.01
16	يعمل عضو هيئة التدريس باستمرار على تعزيز قيم الصمود والمقاومة عند طلبته.	0.593	دالة عند 0.01
17	ينظم عضو هيئة التدريس لقاءات مختلفة للحديث عن خطورة التطبيع.	0.572	دالة عند 0.01

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (الثوابت الفلسطينية)، والدرجة الكلية لفقراته، دالة عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05، ومعاملات الارتباط محصورة بين المدى 0.386-0.789، وكذلك قيمة ر المحسوبة أكبر من قيمة ر الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية 159 والتي تساوي 0.3388، وبذلك تعد فقرات المحور الثاني (الثوابت الفلسطينية) صادقة وتقيس ما وضعت لقياسه.

ب. ثبات الاستبانة:

أجرت الباحثة خطوات للتأكد من ثبات الاستبانة وذلك بعد تطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين، وهما: التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

طريقة التجزئة النصفية:

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات، وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين، ثم جرى تعديل طول المحور باستخدام معادلة سبيرمان براون للتححيح حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات:

تمّ حساب ثبات الاستبيان باستخدام قانون التجزئة النصفية وذلك بإيجاد معامل الارتباط لبيرسون بين مجموع الفقرات زوجية الرتبة ومجموع الفقرات فردية الرتبة، والجدول رقم 6 يوضح ذلك:

جدول رقم 6: يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل محور من محاور الاستبانة قبل التعديل ومحاور الارتباط بعد التعديل

معامل الارتباط بعد التعديل	معامل الارتباط قبل التعديل	عدد الفقرات	المحور
0.855	0.747	16	المحور الأول (تنمية المسؤولية المجتمعية)
0.947	0.900	17	المحور الثاني (الثوابت الفلسطينية)
0.955	0.914	33	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات متوسط، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات، لذلك يمكن للباحثة تطبيقها على عينة الدراسة.

طريقة ألفا كرونباخ:

استخدمت الباحثة طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حددت قيمة معامل ألفا لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل، والجدول رقم 7 يوضح ذلك:

جدول رقم 7: يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
0.855	16	المحور الأول (تنمية المسؤولية المجتمعية)
0.947	17	المحور الثاني (الثوابت الفلسطينية)
0.955	33	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات أعلى من 0.421، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة متوسطة من الثبات، لذلك يمكن للباحثة تطبيقها على عينة الدراسة.



المعالجة الإحصائية:

للتحقق من صحة الفروض قامت الباحثة باستخدام برنامج أس بي أس وهي كالتالي:

- اختبارات T. test لحساب دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين وغير مرتبطين.
- اختبار تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات درجات المجموعات الثلاثة.
- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات والنسب المئوية.
- معاملات الارتباط لكل من بيرسون وسبيرمان للتأكد من صدق الاستبانة ومدى ارتباط كل بند من بنود الاستبانة بمجالها، وكذلك مدى ارتباط كل مجال بالمجموع الكلي للاستبانة.
- حساب ثبات الاستبانة باستخدام قانون التجزئة النصفية.
- معادلة كرونباخ ألفا لإيجاد ثبات الاستبانة.

تحليل النتائج:

يتناول هذا القسم عرض وتحليل لأهم النتائج الإحصائية التي تم الوصول إليها حول مشكلة الدراسة والتي تهدف إلى دراسة دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع، وبناء على تحليل نتائج الدراسة تمّ اختبار الفرضيات ومناقشتها، والتعليق عليها وتفسيرها بما يتناسب مع مشكلة الدراسة.

حيث إنه قد استخدم مقياس ليكرت الخماسي في إعداد أداة الدراسة، فقد تبنت الدراسة المعيار الموضح في جدول رقم 8، للحكم على اتجاه كل فقرة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى الموافقة على فقرات الدراسة ومحاورها.

جدول رقم 8: سلم المقياس المستخدم في الدراسة

المستوى	قليل جداً	قليل	متوسط	كثير	كثير جداً
الوسط الحسابي	أقل من 1.97	إلى 2.59	إلى 3.39	إلى 4.19	أكثر من 4.20
الوزن النسبي (%)	أقل من 35.9%	إلى 51.9%	إلى 67.9%	إلى 83.9%	أكثر من 84%

وهذا يعطي دلالة إحصائية على أن:

- المتوسطات التي تقل عن 1.79 تدل على وجود معارضة شديدة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين 1.80 إلى 2.59 تدل على وجود معارضة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين 2.60 إلى 3.39 تدل على حيادية الإجابة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين 3.40 إلى 4.19 تدل على الموافقة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات التي تزيد عن 4.20 تدل على الموافقة الشديدة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.

تحليل نتائج السؤال الرئيسي:

”ما دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع؟“.

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع؟

أشارت النتائج أن مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول (تنمية المسؤولية المجتمعية) بلغ مستوى الموافقة بدرجة 70.7%، بينما حصلت

الفقرة رقم 4 والتي نصها ” ينمي عضو هيئة التدريس مبدأ المشاركة في حلّ المشكلات المجتمعية.“ على الترتيب الأول حسب الوزن النسبي وكانت نسبتها المئوية 81.2%، وحصلت الفقرة رقم 5 والتي نصها ” يحث عضو هيئة التدريس الطلبة على ممارسة الحياة السياسية داخل الجامعة.“ على الترتيب الأخير حسب الوزن النسبي وكانت نسبتها المئوية 60%.

جدول رقم 9: الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الأول
(تنمية المسؤولية المجتمعية)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة الخضوع لدورات تدريبية لتنمية قدرة الطلبة على المشاركة المجتمعية.	3.59	0.97	71.80
2	يستخدم عضو هيئة التدريس أساليب تشجيعية لتحفيز الطلبة على المشاركة الفعالة في المجتمع.	3.63	1.13	72.60
3	يشارك عضو هيئة التدريس الطلبة المشاركة بالمناسبات الوطنية.	3.41	0.87	68.20
4	ينمي عضو هيئة التدريس مبدأ المشاركة في حلّ المشكلات المجتمعية.	4.06	0.77	81.20
5	يحث عضو هيئة التدريس الطلبة على ممارسة الحياة السياسية داخل الجامعة.	3.00	0.99	60.00
6	يرشد عضو هيئة التدريس الطلبة للأنشطة التي تناسب قدراتهم.	3.52	1.03	70.40
7	ينظم عضو هيئة التدريس دروات تدريبية لتنمية مهارات الطلبة الخريجين.	3.19	0.79	63.80
8	يشارك عضو هيئة التدريس الطلبة في النشاطات الجامعية.	3.91	1.06	78.20
9	يناقش عضو هيئة التدريس طلابه في الحديث عن مشاكل المجتمع.	3.75	1.13	75.00
10	يساعد عضو هيئة التدريس طلابه في حلّ مشاكلهم.	3.47	1.09	69.40
11	يحث عضو هيئة التدريس طلبته للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلديات.	3.38	0.96	67.60
12	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على القيام بالنشاطات المجتمعية والمتعلقة بالقضايا الوطنية.	3.84	0.73	76.80

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
13	يساهم عضو هيئة التدريس في نشر المعلومات المتعلقة بالشخصيات الوطنية الفلسطينية لدى الطلبة.	3.10	1.28	62.00
14	يغرس عضو هيئة التدريس لدى الطلبة خطورة تطبيق صفقة القرن.	3.14	1.29	62.80
15	يؤكد عضو هيئة التدريس على أحقية الشعب الفلسطيني باسترداد أراضيه وفق حدود 1948.	3.75	0.89	75.00
16	يشارك عضو هيئة التدريس الطلبة في إحياء ذكرى النكبة.	3.81	1.21	76.20
	الدرجة الكلية	3.53	0.54	70.70

2. ما دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع؟

أشارت النتائج أن مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني (الثوابت الفلسطينية) بلغ مستوى الموافقة بدرجة 76.1%، بينما حصلت الفقرة رقم 3 والتي نصها "يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته الانتماء للوطن الواحد والهوية والمصير المشترك." على الترتيب الأول حسب الوزن النسبي وكانت نسبتها المئوية 86.4%، وحصلت الفقرة رقم 15 والتي نصها "يهتم عضو هيئة التدريس بتوعية طلبته بقضية الأسرى." على الترتيب الأخير حسب الوزن النسبي وكانت نسبتها المئوية 61.2%.

جدول رقم 10: الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني (الثوابت الفلسطينية)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يغرس عضو هيئة التدريس لدى طلبته مفاهيم الوحدة الوطنية الفلسطينية.	4.15	0.82	83.00
2	ينشر عضو هيئة التدريس لدى طلبته ثقافة التفاهم وإنهاء الانقسام.	4.21	0.82	84.20
3	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته الانتماء للوطن الواحد والهوية والمصير المشترك.	4.32	0.84	86.40



م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
4	ينمي عضو هيئة التدريس لدى طلبته الانخراط في العمل السياسي داخل الجامعة.	3.34	1.15	66.80
5	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته مفاهيم وثقافة حق العودة للاجئين.	3.88	1.02	77.60
6	يناقش عضو هيئة التدريس لدى طلبته المعلومات الكافية عن دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في دعم القضية الفلسطينية.	3.44	1.02	68.80
7	يرسخ عضو هيئة التدريس لدى طلبته قيم الولاء والانتماء للهوية الوطنية.	4.18	0.81	83.60
8	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته الوعي في تحرير القدس.	4.02	0.89	80.40
9	يغرس عضو هيئة التدريس لدى طلبته حق اللاجئين في العودة.	4.04	1.00	80.80
10	يناقش عضو هيئة التدريس مع طلبته الحق في إقامة دولة فلسطينية.	3.92	0.98	78.40
11	يرسخ عضو هيئة التدريس لدى طلبته المقاومة كحق مشروع لاسترداد الحقوق المسلوبة.	3.74	1.29	74.80
12	يدعم عضو هيئة التدريس لدى طلبته الإيمان بالقضية الفلسطينية.	4.05	0.99	81.00
13	يحث عضو هيئة التدريس طلبته على المشاركة في مسيرات للاعتراض على تقليصات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في خدماتها.	3.71	1.19	74.20
14	يعزز عضو هيئة التدريس لدى طلبته المشاركة في فعاليات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.	3.79	0.88	75.80
15	يهتم عضو هيئة التدريس بتوعية طلبته بقضية الأسرى.	3.06	1.26	61.20
16	يعمل عضو هيئة التدريس باستمرار على تعزيز قيم الصمود والمقاومة عند طلبته.	3.69	0.88	73.80
17	ينظم عضو هيئة التدريس لقاءات مختلفة للحديث عن دور الاحتلال في تهويد العملية التعليمية داخل مدينة القدس.	3.14	1.38	62.80
	الدرجة الكلية	3.80	0.63	76.10

اختبار الفرضيات:

1. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة؟

باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي تم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة، وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول يوضح ذلك:

جدول رقم 11: معامل تحليل التباين الأحادي لإيجاد فروق ذات دلالة إحصائية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	2.720	3	0.907	2.264	0.073	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	43.325	156	0.278			
	المجموع	46.045	159				
الجامعة	بين المجموعات	0.899	2	0.449	1.563	0.213	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	45.146	157	0.288			
	المجموع	46.045	159				

أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظل التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة، حيث كانت قيمة الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمتغيرات التالية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية.



2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة؟

باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي تمّ اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات اللاجئيين في ظلّ التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة، وللتحقق من صحة الفرضية تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول يوضح ذلك:

جدول رقم 12: معامل تحليل التباين الأحادي لإيجاد فروق ذات دلالة إحصائية في تعزيز الثوابت الوطنية تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	1.767	3	0.589	1.520	0.211	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	60.429	156	0.387			
	المجموع	62.196	159				
الجامعة	بين المجموعات	0.470	2	0.235	0.597	0.551	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	61.727	157	0.393			
	المجموع	62.196	159				

أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى للمتغيرات الآتية: المستوى التعليمي، والجامعة، حيث كانت قيمة الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ للمتغيرات التالية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة في ضوء إجراءات التحليل الإحصائي السابق ما يلي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى للمستوى التعليمي، والجامعة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الجامعات في تعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في ظلّ التطبيع تعزى للمستوى التعليمي، والجامعة.

التوصيات:

توصي الدراسة في ضوء النتائج السابقة بما يلي:

1. وضع خطة استراتيجية تتبناها الجامعات لتنمية شعور الطلبة بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية الفلسطينية لديهم.
2. العمل على إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث المعمقة حول موضوع التطبيع وتأثيره على القضية الفلسطينية.
3. استحداث مساقات تدريبية تتناول القضايا المعاصرة المتعلقة بالواقع الفلسطيني ومن ضمنها التطبيع.
4. تخصيص مساقات خاصة كمتطلب جامعي تدرس لجميع الطلبة خصوصاً بالثوابت الفلسطينية.
5. إتاحة الفرصة أمام الاتحادات الطلابية داخل الجامعات لمناقشة الطلاب وتوعيتهم نحو قضايا المجتمع.
6. استخدام الوسائل الإعلامية المختلفة لإيصال قضية الشعب الفلسطيني إلى العالم.
7. اقتراح برامج للتوعية الوطنية نحو القضية الفلسطينية، ونشرها عبر الوسائل الإعلامية المختلفة.

Abstract

The Role of the Palestinian Universities in Developing Social Responsibility and Strengthening National Fundamentals in University Students in Light of Normalization

The study aims to identify the role of the Palestinian universities in developing social responsibility and strengthening national fundamentals in university students in light of normalization. The sample of the study consisted of 160 members of the Faculty (Al-Quds Open University, Gaza University, University of Palestine) in Gaza, The study used the descriptive analytical approach, its tool was a questionnaire, and the results were based on statistical analysis showed the following:

1. There are no statistically significant differences at the ($\alpha \leq 0.05$) level of the role of universities in developing social responsibility in university students in light of normalization, that are attributed to the educational level and the university.
2. There are no statistically significant differences at the ($\alpha \leq 0.05$) level of the role of universities in strengthening national fundamentals in university students in light of normalization, that are attributed to the educational level and the university.

Keywords:

The Palestinian universities	Social responsibility	National fundamentals
	Normalization	

الفصل التاسع

المسؤولية المدنية لدول التطبيع مع "إسرائيل"

د. أحمد شهاب ويوسف الأشقر ونسمة العطار

المسؤولية المدنية لدول التطبيع مع "إسرائيل"

د. أحمد شهاب¹ ويوسف الأشقر² ونسمة العطار³

ملخص:

تهدف الدراسة لتحديد وتحليل أحكام المسؤولية المدنية لدول التطبيع مع "إسرائيل"، وتفترض الدراسة قيام المسؤولية الجنائية لدول التطبيع مع "إسرائيل"، باعتبار التطبيع صورة من صور الاشتراك الإجرامي، في جريمة قائمة ومستمرة منذ 72 عاماً، وهي الاحتلال العسكري، وذلك وفقاً لأحكام نظام روما الأساسي المنظم للمحكمة الجنائية الدولية. وتستند الدراسة لأحكام وقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة والاتفاقيات والإعلانات الدولية، ومن أهمها: قرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة والذي أكد على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وهو ما يؤكد قيام المسؤولية المدنية لدولة الاحتلال الإسرائيلي ووجوب التعويض للمتضررين من الاحتلال.

والأمر لا يقتصر على جريمة الاحتلال العسكري فحسب، فالمتتبع لتاريخ الاحتلال الإسرائيلي يجد سجلاً حافلاً بالإجرام، ومن أهم هذه الجرائم: جرائم القتل، والتهجير، والاستيطان، والجدار العازل، وتهويد القدس وغيرها من الجرائم التي تحصلت على إدانة أممية ودولية، وهذا ينفي جهالة دول التطبيع بتاريخ الاحتلال الإسرائيلي الحافل بالجرائم.

¹ د. أحمد عبد الحكيم شهاب: فلسطيني، عضو نقابة المحامين الفلسطينيين وأستاذ القانون العام المساعد بالجامعة الإسلامية بغزة. حاصل على الدكتوراه في القانون العام والقضاء من جامعة التكنولوجيا في ماليزيا UTM. أشرف وشارك في مناقشة العديد من أطروحات الماجستير في الجامعات الفلسطينية، ودرّس العديد من مساقات القانون بالجامعات الفلسطينية، ونشر عشرات الأبحاث العلمية المحكمة، وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والدولية.

² يوسف صلاح الأشقر: فلسطيني مقيم في غزة، باحث دكتوراه في القانون الجنائي الدولي. حاصل على درجة الماجستير في القانون العام من جامعة الإسكندرية. محامي ومحاضر جامعي بنظام الساعات المعتمدة، ولديه العديد من الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة. عمل مع العديد من المؤسسات الحقوقية ومؤسسات الدراسات القانونية والسياسية.

³ نسمة حسين العطار: فلسطينية، باحثة في مرحلة الماجستير، تخصص القانون العام بالجامعة الإسلامية. حاصلة على مزاولة مهنة المحاماة الشرعية، ومحامية نظامية متمرنة، ومحاضرة جامعية. لديها العديد من الأبحاث العلمية الدولية المحكمة والمنشورة. عملت في العديد من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. كما شاركت في العديد من الدورات التدريبية.

ولا شك أن الأساس الذي يستند إليه الفلسطينيون في مسؤولية بريطانيا المدنية عن تسهيل هجرة اليهود لفلسطين قبل سنة 1948 واحتلال فلسطين، ومطالبتهم لبريطانيا بالاعتذار والتعويض، هو الأساس ذاته الذي تستند إليه هذه الدراسة في تحديد أساس المسؤولية المدنية والجنائية لدول التطبيع مع "إسرائيل"، وعماده قيام الاشتراك الإجرامي بصوره المتعددة.

فالتطبيع العربي مع "إسرائيل" يمنح الشرعية لدولة الاحتلال، ويمثل خروجاً عن الصف العربي القاضي بمنع إقامة أي علاقات مع "إسرائيل" بعيداً عن "مبادرة السلام العربية"، ويحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة التي أقرتها الشرعية الدولية وأهمها حق تقرير المصير، أضف إلى أن "إسرائيل" ستتخذ من التطبيع العربي موقفاً مسانداً لها أمام الإعلام الدولي وفي مسار التسوية الفلسطينية الإسرائيلي. لكل ما سبق، يُعدّ الشعب الفلسطيني متضرراً بشكل مباشر من التطبيع العربي الإسرائيلي، من خلال إضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه، وهو أساس قيام المسؤولية المدنية التي يحق للشعب الفلسطيني مطالبة دول التطبيع بها، بالإضافة للمجرم الأساسي وهو الاحتلال الإسرائيلي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة، ومن أهم النتائج المتوقعة للدراسة: قيام المسؤولية المدنية لدول التطبيع إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي، باعتبار التطبيع صورة من صور الاشتراك الإجرامي، ومن أهم التوصيات المتوقعة للدراسة: مطالبة دول التطبيع بالاعتذار للشعب الفلسطيني، والعدول عن التطبيع من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية والإعلامية والقانونية، وذلك عبر اللجوء للآليات القانونية ومطالبة دولة التطبيع بالتعويض، وضمّ دول التطبيع كطرف في كل القضايا التي تختصم الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية.

الكلمات المفتاحية:

القانون الدولي	المسؤولية المدنية	التعويض
التطبيع		الاحتلال الإسرائيلي



مقدمة:

سعت دولة الاحتلال الإسرائيلي بشتى الطرق إلى سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى إدراكها المسبق بأن فلسطين هي أرضهم؛ فعمل الاحتلال على تهجير الفلسطينيين من أرضهم، ومصادرتها، وسرقة مواردها وثرواتها، ثم عكفت على بناء المستوطنات لطمس حق الفلسطينيين في بناء دولتهم وعاصمتها القدس الشريف.

وقد أهدرت الدول العربية المطبّعة مع الاحتلال الإسرائيلي حقّ الشعب الفلسطيني من خلال اعترافها بكافة الجرائم الوحشية المرتكبة بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وتعدّ جريمة الاستيطان هي الجريمة الأكثر وضوحاً للعيان، والاستيطان مُجرّم في كافة القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، فقد أعربت الدولة المطبّعة عن استعدادها للاعتراف بالمستوطنات أنها أراضٍ إسرائيلية خالصة، ضارية بعرض الحائط كل نضالات الشعب الفلسطيني في محاولاته لإقامة دولته المستقلة، وهو ما حاول الباحثون إدراكه من خلال هذه الدراسة.

تتناول الدراسة، التي وسمت بعنوان: "المسؤولية المدنية لدول التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي"، قواعد المسؤولية المدنية لدول التطبيع مع "إسرائيل"، وتسلط الدراسة الضوء على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، حيث يتناول المبحث التمهيدي التأصيل التاريخي والقانوني لحقوق الشعب الفلسطيني من خلال توثيق أهم مراحل النضال الفلسطيني ضدّ الاحتلال على مرّ العصور.

وفي المبحث الأول، تناولت الدراسة المسؤولية الدولية بشقيها الجنائي والمدني، من خلال إظهار هذه المسؤولية، وتعريفها، وشروطها. وتناولت الدراسة في المبحث الثاني أقسام المسؤولية الدولية، وإلقاء نظرة على مسؤولية الدولة الجنائية، ثم التطرق لمفهوم المسؤولية الدولية المدنية.

توسّعت الدراسة في مفهوم المسؤولية المدنية الدولية وما يترتب عليها من تعويض من خلال دراسة مفهومها وأركانها، والتمثيل من حالات مسؤولية مدنية دولية حية، ثم التطرق لموضوع مسؤولية دول التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي من خلال جريمة الاستيطان في المبحث الثالث، حيث تمّ تقسيمه إلى مطلبين، تناول المطلب الأول جريمة

الاستيطان وأثرها على الحق الفلسطيني، أما المطلب الثاني فتناول جريمة التطبيع من نواحي قانونية وتشريعية، وأثرها، وعلاقتها بجريمة الاستيطان، ومدى مسؤولية دول التطبيع عنها.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف القواعد القانونية المجرّمة للتطبيع العربي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتحليل القواعد القانونية، وبيان مدى انطباقها على قواعد المسؤولية المدنية الدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الجريمة موضوع الدراسة، وحيث افتقرت المكتبة العربية إلى دراسة تتناول الجوانب القانونية للتطبيع العربي الإسرائيلي باعتباره جريمة مخالفة للقانون، وقد حاول الباحثون الإلمام قدر المستطاع بالموضوع بالرغم من ندرة مراجعه.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول فكرة مدى قيام المسؤولية المدنية الدولية للدول المطبّعة مع الاحتلال الإسرائيلي، وهل يمكن اعتبار التطبيع جريمة وفق التشريعات القانونية الوطنية والدولية، وما هو الأثر المترتب على اعتبار أن التطبيع جريمة؟

هيكلية الدراسة:

المبحث التمهيدي: التأسيس القانوني والتاريخي للحقوق الفلسطينية.

المبحث الأول: المسؤولية الدولية عن الجرائم الواقعة على الحقوق الفلسطينية.

المبحث الثاني: أنواع المسؤولية الدولية.

المبحث الثالث: المسؤولية الدولية لدول التطبيع عن جرائم "إسرائيل": جريمة الاستيطان نموذجاً.

المبحث التمهيدي: التأصيل التاريخي والقانوني للحقوق الفلسطينية:

شهدت فلسطين العديد من الأنظمة القانونية المختلفة على مرّ العصور؛ ويرجع ذلك لتعدد أنظمة الحكم التي مرّت عليها، ما زاد من صعوبة تحديد الوضع القانوني الذي أثر سلباً على البناء السياسي والقانوني، بالتالي أدى إلى ظهور أنظمة قانونية متنوعة ومركبة، لعلّتها تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق: قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، والأراضي المحتلة سنة 1948.⁴

اتسم النصف الثاني من القرن العشرين بكفاح الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه الأساسية الطبيعية، وخصوصاً الحق في تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، وحقّ الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم،⁵ فمُنذ إعلان دولة فلسطين في الجزائر في 15/11/1988، قررت اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمكلفة بأعمال الحكومة الالتزام باتفاقيات جنيف الأربع سنة 1949، والبروتوكولين الملحقين سنة 1977، وذلك من خلال تقديم إشعار رسمي للمجلس السويسري يقضي بالالتزام بالمنظمة بالاتفاقية المذكورة آنفاً، وتحمل ما يترتب عليها من آثار.⁶

وبعد مساعٍ حثيثة، اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية صفة عضو دائم بالأمم المتحدة بموجب القرار 3237 (د-29) وصولاً إلى "سلام" دائم استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة تحديداً قرار 242 لسنة 1967، والقرارات ذات الصلة وذلك لإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي منها، الأمر الذي نتج عنه توقيع اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" سنة 1993 بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، تبعه إبرام اتفاقية القاهرة "غزة - أريحا" سنة 1994، ثم تلتها الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة

⁴ الوضع القانوني في فلسطين، موقع معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، رام الله، 2013.

⁵ تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 35، A/57/35، 2002.

⁶ أحمد شهاب، وآخرون، "المركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة"، مجلة إرشاد للقضايا الإسلامية والمعاصرة، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور، ماليزيا، العدد 3، الإصدار الأول، 2018، ص 37.

المبرمة في واشنطن سنة 1995، وفي ضوء هذه الاتفاقيات قامت السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي تقوم بإدارة مهامها الإدارية والوظيفية وتسييرها، إلى حين تسوية قضايا الوضع النهائي.

وعلى الرغم مما قامت به منظمة التحرير من جهود إلا أنها باءت بالفشل ووصلت إلى طريق مسدود، فلم يتم النظر في قضايا الوضع النهائي بسبب سياسة التسوية التي انتهجها الاحتلال، كذلك لم يؤثر اتفاق أوسلو على الوضع القانوني الفلسطيني، وعلاوة على ذلك لم يتوقف الاحتلال الإسرائيلي عن ممارسة أبشع الجرائم بحق الفلسطينيين، ومحاولة بسط النفوذ وبقوة السلاح على الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى سياسة الاعتقال، واقتحام المدن والقرى، كما لا يخفى على الجميع ما مارسه سلطات الاحتلال من فرض الحصار البري والبحري والجوي على قطاع غزة؛ للنيل من صمود الشعب الفلسطيني أمام جبروت الاحتلال.

فباتت سلطات الاحتلال مخالفة لأحكام اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 وقواعدها، وعلى الرغم من أنها دولة طرف في هذه الاتفاقيات، وصدقت عليها فأصبحت ملزمة بحقها، استناداً لمعيار العضوية القاضي بأن كل معاهدة أو اتفاق دولي لا يكون نافذاً وملزماً إلا بحق أطرافه، إضافة إلى الطبيعة القانونية الآمرة لنصوص هذه الاتفاقيات، ما يجعلها ملزمة وواجبة الاحترام والتطبيق من قبل المحتل الإسرائيلي، وتظهر المخالفات بشكل واضح وجلي في سياستها في التعامل مع الفلسطينيين، فقد ضربت بعرض الحائط كافة الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها، كونها لم تجد رادعاً على أعمالها.

وفي سنة 2012، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، في خطوة تعدُّ انتصاراً دبلوماسياً ومكسباً قانونياً للفلسطينيين،⁷ كونها تحمل في طياتها حقوقاً مهمة أبرزها الإقرار بوجود فلسطين وجغرافيتها، ما نتج عنها حق الفلسطينيين في مواجهة سلطة الاحتلال أمام المحافل الدولية، كما تثبت حق الشعب الفلسطيني بحقوقه التاريخية على أرضه بوصفها أرضاً محتلة وليست أرضاً متنازعة عليها، ما يوجد معادلة جديدة بحق الشعب الفلسطيني بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتحرير الأراضي المحتلة، ومحاكمة القادة الإسرائيليين وملاحقتهم.

⁷ فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة، الجزيرة.نت، 2012/11/29.



ومما لا شك فيه أنه طالما ظلّ المجتمع العربي في حالة صمتٍ مطبقٍ وتقايسٍ غير مبررٍ على ما يرتكبه الاحتلال من مجازر وجرائم بحق الشعب الفلسطيني كونه جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العربي، سيطمادى الاحتلال في ارتكاب جرائمه ضدّ المدنيين، وتدنيس الأماكن المقدسة وتهويدها.

المبحث الأول: المسؤولية الدولية عن الجرائم الواقعة على الحقوق الفلسطينية:

تعدُّ المسؤولية حالة قانونية تترتب على كل من يخالف التزام أو يخرج عن المقتضى القانوني المقرر، ويمكن وصفها على اعتبارها أنها: مسؤولية دينية، أو مدنية، أو جنائية، أو دولية؛ إذا ما كان الالتزام الذي تمّ انتهاكه دينياً، أو مدنياً، أو جنائياً، أو دولياً.⁸ لما فرضت الدولة على نفسها التزامات، وألقت على عاتقها مسؤوليةً حالاً ما أخلت بأحد الواجبات المفروضة عليها، فالأصل عليها عدم مخالفة تلك الواجبات قدر المستطاع، وإلا طالتها المسؤولية الدولية، وبالتالي تعرّض نفسها للمحاسبة من قبل المجتمع الدولي. وبناء على ما سبق، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: نعرف من خلال المطلب الأول المسؤولية الدولية، مبيّنين شروطها، بينما سنتعرض في المبحث الثاني إلى أقسام المسؤولية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الدولية وشروطها:

تناولت العديد من الاتفاقيات الدولية، وكذلك الفقهاء مفهوم المسؤولية الدولية، إلا أنهم اختلفوا في وضع تعريف محدد لها، فمنهم من سار على نهج الفكر التقليدي، والبعض الآخر سار على نهج الفكر الحديث. وسيظهر ذلك من خلال دراستنا لهذا المبحث والذي سنبيين فيه: مفهوم المسؤولية الدولية في الفرع الأول، وشروطها في الفرع الثاني.

⁸ صلاح عبد البديع شلبي، الوجيز الميسر في القانون الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 111.

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الدولية:

اختلف الفقهاء على وضع تعريف شامل ومحدد للمسؤولية الدولية، وتكمن العلة خلف هذا القصور اعتبار أن الدولة هي الشخص الوحيد من أشخاص القانون الدولي الذي يترتب عليه مسؤولية دولية وبالتالي يمكن محاسبته في حال أحل بأحد التزاماته، تأثراً بالفكر التقليدي.

فقد عرّفت اتفاقية لاهاي المسؤولية الدولية على أنها: "الدولة التي تخل بأحكام هذه الاتفاقية تلتزم بالتعويض إن كان لذلك محل وتكون مسؤولةً عن كل الأفعال التي تقع من أي فرد من أفراد قواتها المسلحة".⁹

كذلك عرّفها الأستاذ بادفان: "نظام قانوني يترتب بموجبه على الدولة التي ارتكبت عملاً يحرّمه القانون الدولي، التعويض عن الضرر الذي لحق بالدولة المعتدى عليها"،¹⁰ بينما عرّفها دي فيشي: "فكرة واقعية تقوم على التزام الدولة بإصلاح النتائج المترتبة على عمل غير مشروع منسوب إليها".¹¹

وبعد الاطلاع على التعريفات السابقة، نلاحظ أن الفكر التقليدي اقتصر في تعريفه على الدولة مستثنياً باقي أشخاص القانون الدولي العام ومنها المنظمات الدولية والأفراد التي أصبحت محلاً للمساءلة الدولية.

وقد بين الدكتور محمد غانم مفهوم المسؤولية الدولية بمنظور مغاير عن سابقه فقال: "تترتب المسؤولية الدولية [من] قبل أي من أشخاص القانون الدولي إذا ما أتى ذلك الشخص أمراً يستوجب المؤاخذة وفقاً للمبادئ والقواعد القانونية السائدة في المجتمع الدولي".¹²

⁹ اتفاقية لاهاي الدولية والتي صدرت سنة 1907.

¹⁰ شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 1987)، ص 106؛ وانظر أيضاً: عبد اللطيف ظاهر، "المسؤولية الدولية المترتبة على منع الاحتلال الإسرائيلي عودة اللاجئين الفلسطينيين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة، 2016، ص 12.

¹¹ خالد الشمري، القانون الجنائي الدولي: مفهوم القانون الجنائي الدولي ومصادره - المسؤولية الجنائية الدولية - الجريمة الدولية وأنواعها - نظام تسليم المجرمين - القضاء الجنائي الدولي، ط 2 (الكويت: مكتبة النور الخيرية، 2005)، ص 37.

¹² محمد حافظ غانم، المسؤولية الدولية: دراسة لأحكام القانون الدولي التي تهم الدول العربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1962)، ص 14.



ووضّح أيضاً المقصود بها الدكتور حامد سلطان:

تنشأ في حالة الإخلال بالتزام دولي رابطة قانونية جديدة بين الشخص القانوني الذي أخلّ بالتزامه أو امتنع عن الوفاء به، والشخص القانوني الذي حدث الإخلال في مواجهته، ويترتب على نشوء هذه الرابطة الجديدة أن يلتزم الشخص القانوني الذي أخلّ بالتزامه أو امتنع عن الوفاء به والشخص القانوني الذي حدث الإخلال في مواجهته بالتعويض، ويترتب على نشوء هذه الرابطة الجديدة أن يلتزم الشخص القانوني الذي أخلّ بالتزامه أو امتنع عن الوفاء به بإزالة ما ترتب على إخلاله من النتائج، كما يحق للشخص القانوني الذي حدث الإخلال أو عدم الوفاء بالالتزام في مواجهته بالتعويض، وهذه الرابطة القانونية بين من أخلّ بالالتزام ومن حدث الإخلال في مواجهته هي الأثر الوحيد الذي يترتب في دائرة القانون الدولي على عدم الوفاء بالالتزام الدولي.¹³

ومن خلال استعراضنا للتعريفات المذكورة آنفاً يمكن تعريف المسؤولية الدولية على أنها: "هي المسؤولية المترتبة عن الإخلال بأحد الالتزامات الملقاة على عاتق أحد أشخاص القانون الدولي، سواء أكان هذا الإخلال إيجابياً أم سلبياً، ما ينجم عنه جبر الدولة المخلة بالتزام الضرر، والتعويض عنه".

الفرع الثاني: شروط المسؤولية الدولية:

لقيام المسؤولية الدولية لا بدّ من توافر عدة شروط تتمثل في: فعل يُرتب عليه القانون الدولي مسؤولية وهو "الفعل الضار أو غير المشروع"، ونسبة هذا الفعل إلى شخص من أشخاص القانون الدولي أياً كان، دولة أو منظمة أو أفراداً، على أن ينتج عن هذا الفعل غير المشروع ضرراً، مصيباً فيه أحد أشخاص القانون الدولي. فلا يتصور قيام المسؤولية الدولية دون توافر هذه الشروط الأساسية، والتي سنتناولها على نحو من التفصيل كما سيأتي لاحقاً.

أولاً: فعل غير مشروع:

يشترط أن يكون الفعل الصادر عن أحد أشخاص القانون الدولي مخالفاً للالتزامات الدولية، وأحكام القانون الدولي، والاتفاقيات والأعراف الدولية، ومنتهكاً لمبادئ القانون العامة. وللعمل غير المشروع صورتان: فعل إيجابي، وذلك عندما تقتترف الشخصية

¹³ حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، ط 4 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1969)، ص 296.

الدولية عملاً مَخْلًا لا يقتزن بما يسوغه قانوناً، على صعيد المثال ارتكاب المجازر، والمذابح كالتى ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.¹⁴

أما الصورة الأخرى فتتمثل في الفعل السلبي، وذلك عند امتناع أحد أشخاص القانون الدولي عن القيام بعمل ألزم القانون الدولي القيام به، مثل: منع الاحتلال الإسرائيلي دخول الأجهزة الطبية اللازمة للمرضى في مستشفيات قطاع غزة.

ثانياً: نسبة الفعل إلى شخص من أشخاص القانون الدولي:

وحيث إن المسؤولية الدولية تدور حول الشخصية الدولية، فلا بد أن يكون الفعل منسوباً إلى أحد أشخاص القانون الدولي، ولما كانت الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي، فتعدُّ الأفعال المخالفة للالتزامات الدولية الصادرة عنها محلاً للمساءلة الدولية. فالشخص الدولي ما هو إلا شخص اعتباري يمارس نشاطه بواسطة أشخاص طبيعيين يمثلونه ويعملون باسمه ولحسابه، فمن البديهي أن تتحمل تبعات تصرفاتهم بحكم أن التصرف صدر من العضو الطبيعي بسبب قيامه بوظيفته أو بحكم المركز الذي يشغله.¹⁵

ثالثاً: الفعل الضار:

حتى نكون بصدد مسؤولية دولية يجب أن يتحقق الضرر، وهو النتيجة المترتبة عن الفعل غير المشروع الصادر عن أحد أشخاص القانون الدولي، ما يرتب على ذلك تعويضاً وجبراً للضرر،¹⁶ فإذا لم تحقق النتيجة إحداث ضرر تنتفي المسؤولية الدولية، سواء كان الضرر مادياً؛ وهو الذي يمس مصلحة أو حقاً من حقوق أشخاص القانون الدولي أو أحد رعاياه، مثل قيام الاحتلال الإسرائيلي بتطهير المواطنين الفلسطينيين قسراً من قراهم ومدنهم، أم معنوياً؛ وهو المساس بقدر الشخص الدولي أو مكانته، كما تهان كرامة ممثليها.

¹⁴ مسعود عبد السلام، "المسؤولية الدولية: العناصر والآثار - عناصر المسؤولية القانونية الدولية"، موقع

المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، 2019/1/11، انظر: <https://eipss-eg.org>

¹⁵ أحمد سي علي، "المسؤولية الجنائية الدولية عن الجرائم الناجمة عن العدوان على غزة"، مجلة المفكر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، ص 272.

¹⁶ سهيل حسين الفتلاوي، الموجز في القانون الدولي العام (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2019)، ص 207.



المبحث الثاني: أقسام المسؤولية الدولية:

استقر الفقه والقضاء الدوليين على مسؤولية الدولة مدنياً بسبب الأفعال الضارة التي ترتكبها، إلا أن الفكر الحديث بدأ بالسير في منحى آخر من خلال إيقاع المسؤولية الجنائية وعدم الاكتفاء بالمسؤولية المدنية لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد نادى الفقه الدولي بضرورة إيقاع العقوبات الدولية على الدول التي ترتكب مخالفات دولية كالحروب الميدانية على سبيل المثال، بيد أن مؤتمر بروكسل Brussels Conference للجمعية العامة في سنة 1926 تبني فكرة الدولة المجرمة، حيث ورد فيها: "تُعرف المحكمة أن المسؤولية الجنائية تقع على عاتق الدولة". وعلى إثر ذلك يمكن تقسيم المسؤولية الدولية إلى قسمين: المسؤولية الجنائية الدولية، وهذا ما سنتناوله في الفرع الأول، والمسؤولية المدنية الدولية كما سيأتي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: المسؤولية الجنائية الدولية:

اختلف شكل المسؤولية الدولية، لا سيما إبان الحرب العالمية الأولى؛ تبعاً لتطور الفعل غير المشروع الذي يُعدُّ انتهاكاً لقواعد القانون الدولي، فلم تكن اتفاقية لاهاي لسنة 1907 قد تعرضت للمسؤولية الجنائية الدولية للفرد، واكتفت بتحديد مسؤولية الدولة بدفع التعويض، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من جرائم حرب،¹⁷ اتجه المجتمع الدولي إلى إحداث المسؤولية الجنائية الفردية، وبناءً عليه تمّ تشكيل المحاكم الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب.¹⁸

¹⁷ شكلت دول الحلفاء لجنة في لندن في 1943/1/13 للكشف عن جرائم الحرب التي ارتكبتها دول المحور في أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما عرف بتصريح سان جيمس، والذي أوضح بضرورة مواجهة كل من خرق القانون الدولي. انظر: عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949م (غزة: 2000)، ص 254.

¹⁸ كانت البداية مع تشكيل محكمة نورمبيرغ العسكرية لمحاكمة المجرمين الألمان، ثم في سنة 1993 محكمة يوغسلافيا، وفي سنة 1994 محكمة روندا، وفي سنة 2000 المحكمة الخاصة في سيراليون.

ومع محاولة جانبٍ من الفقه الدولي إنكار المسؤولية الجنائية الدولية بحجة تعارض هذه الفكرة مع مبدأ سيادة الدولة وعدم إخضاع الشخص المعنوي للمسؤولية الجنائية،¹⁹ ذهب جانب كبير من الفقه إلى تأييد هذه المسؤولية، فقد آثروا مبدأ الاختصاص على نظرية السيادة؛ تجنباً لتعارض مع معطيات عدة في القانون الدولي المعاصر،²⁰ وهذا ما اتجهت صوبه المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ما عزز من المسؤولية الجنائية الدولية للفرد.

ولمّا كان العمل الدولي يفتقر إلى وجود أيّ سابقة تدل على تطبيق عقوبات دولية، وأن المحاكمات التي أقرت المسؤولية الجنائية الدولية هي محاكمات لأفراد طبيعيين وليس لدول،²¹ فما زالت المسؤولية تكتسي بالطابع التقليدي من خلال دفع التعويض وإصلاح الضرر، بمعنى أن نموذج المسؤولية الدولية الحالية هو المسؤولية المدنية التي مؤداها احترام الالتزامات الدولية من خلال تعويض الضرر أو تقرير البطلان.

وقد ذهب الفقيه (الخبير القانوني) فيبر بالقول: "إذا كان من الممكن الحصول من الدولة على تعويض مدني نتيجة الأضرار الناجمة عن إساءة استعمال سلطتها من الناحية المدنية، وبالتالي فإنه من الممكن أيضاً مساءلة هذه الدولة جنائياً عما ترتكبه سلطاتها من جرائم دولية".²² وما عزز من هذا القول هو إقرار عصبة الأمم المتحدة وثيقة قانونية دولية ترسم فاصلاً بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة، لتكون أولى محاولات خضوع الدولة للمسؤولية الجنائية الدولية، ما أسهم في فرض عقوبات اقتصادية وأخرى عسكرية على الدول التي تدخل حرب غير مشروعة، استناداً لنص المادة 16 من العهد الخاص بالعصبة والذي يهدف إلى ردع الدولة التي تستخدم القوة المسلحة دون اللجوء إلى الوسائل السلمية التي رسمها عهد العصبة.²³

¹⁹ عبد العزيز رمضان الخطابي، أسس القانون الدولي المعاصر: دراسة في ضوء نظرية الاختصاص (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص 464.

²⁰ المرجع نفسه، ص 465

²¹ عبد اللطيف ظاهر، "المسؤولية الدولية المترتبة على منع الاحتلال الإسرائيلي عودة اللاجئين الفلسطينيين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة، 2016، ص 16، نقلاً عن: إبراهيم العناني وحازم عتلم، أصول القانون الدولي العام (القاهرة: دار النصر الحديثة، 2013)، ص 67.

²² هوارى قادة، "المسؤولية الدولية الجنائية (أساليبها ومعوقاتهما)"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2018، انظر: <https://jilrc.com>

²³ عبد العزيز رمضان الخطابي، أسس القانون الدولي المعاصر، ص 470.



وتطور إقرار ميثاق الأمم المتحدة تطور مفهوم المسؤولية، فعلاوةً على فرض عقوبات جنائية رادعة على الدول المرتكبة للجرائم، منح الميثاق صلاحيات لمجلس الأمن باعتباره الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة باتخاذ كافة التدابير العسكرية والاقتصادية، فلا يتوقف تدخل مجلس الأمن على موافقة من الدولة المعتدى عليها، ذلك لأن قمع العدوان يتعلق بحماية مصالح المجتمع الدولي.²⁴

الفرع الثاني: المسؤولية المدنية الدولية:

حقيقةً، إن أول ما يتبادر إلى أذهاننا عند سماع كلمة مسؤولية أن هناك ثمة فعل ضار يستوجب المسؤولية على المخطئ، بينما المدنية تعرف بأنها الجانب المادي من الحضارة كالعمران ووسائل الاتصال والترفيه، ما نتج عن ذلك مصطلح المسؤولية المدنية القائمة على أساس الخطأ. والواقع أن المسؤولية المدنية ليست إلا ضريبة من ضرائب التقدم، والازدهار، والتطور الحضاري الحاصل في المجتمعات الحديثة.²⁵ وفي هذا المطلب سنعرض مفهوم المسؤولية المدنية، ثم سنوضح شروطها.

أولاً: مفهوم المسؤولية المدنية:

يرتبط مفهوم المسؤولية المدنية بتحمل المخل بالتزام العواقب، نتيجة إخلاله بالواجبات المنوط بها، وذلك من خلال تعويض المتضرر وجبر الضرر الذي لحق به. وتعرف المسؤولية المدنية أنها الالتزام بالتعويض عن الضرر الذي ألحق بالغير، سواء كان هذا الالتزام محددًا في نصوص أم غير محدد. ويرى الفقيه عبد الرازق السنهوري أن "المسؤولية هي مؤاخذة المرء باعتباره مسؤولاً عما ارتكبه من أفعال، وتتراوح هذه المؤاخذة بين استهجان المجتمع لتصرفه، وبين الجزاء الذي يقرره القانون"²⁶ ويرى جانب آخر من الفقه أنها "الإخلال بالالتزامات والواجبات التي يفرضها مبدأ التعايش الإنساني، سواء أكانت هذه الالتزامات منصوصاً عليها على شكل بنود قانونية كالعقد وتسمى المسؤولية العقدية، أو عن طريق المبادئ العامة التي تُحتم احترام حقوق الغير وعدم الإضرار بهذه الحقوق وتسمى المسؤولية التقصيرية، كالتعسف باستعمال الحق

²⁴ مفيد شهاب، القانون الدولي العام، ط 2 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص 306.

²⁵ ميريام الأشقر، "المسؤولية المدنية"، موقع الموسوعة السياسية، انظر: <https://political-encyclopedia.org>

²⁶ عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (1): نظرية الالتزام بوجه عام مصادر الالتزام، ط 3 (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، 1946)، ص 842.

وتجاوز حقوق الجوار“²⁷ وبناءً على ما سبق، فإن المسؤولية المدنية تُعرّف على أنها ”المسؤولية التي تهدف إلى جبر الضرر الذي يصيب المتضرر عند إخلال المدين بالالتزام العقدي أو إخلال الشخص بالتزام قانوني مفروض عليه“، ومن خلال سرد بعض التعريفات نستنتج أن المسؤولية تنقسم إلى قسمين: مسؤولية تعاقدية ومسؤولية تقصيرية.

ويقصد بالمسؤولية التقصيرية في القانون الدولي هي التي تنشأ جراء إخلال الدولة بقاعدة من قواعد القانون الدولي أو من الحقوق الأساسية للدول الأخرى،²⁸ على خلاف من المسؤولية التعاقدية التي هي إخلال الدولة بموجباتها التعاقدية، مرتباً عليها التعويض، وتترتب الالتزامات التعاقدية للدولة من جراء انضمامها للمعاهدات.

ثانياً: أركان المسؤولية المدنية:

حتى نكون أمام مسؤولية مدنية لا بُد من توافر ثلاثة شروط، إذا ما اختلت أحد الشروط تنتفي المسؤولية، وهي على النحو التالي:

1. الخطأ:

الخطأ هو الشرط الأهم حتى تتحقق المسؤولية، ويقصد به الإخلال بالتزام قانوني عام، مع إدراك المخطئ بالإخلال الذي ارتكبه، أيًا كان إيجابياً أم سلبياً.

فالخطأ الإيجابي هو قيام المخطئ بسلوك مخالف للقانون والأعراف كمصادرة أملاك الأجانب بطريقة غير شرعية، بينما الخطأ السلبي فهو الامتناع عن القيام بعمل، كان لزاماً على الممتنع القيام به، مثل عدم حماية الأجنبي المهدد في حياته أو في أمواله والموجود على إقليم الدولة.

2. تحقق الضرر:

لا يكفي لقيام المسؤولية المدنية ارتكاب الخطأ، بل يجب أن يسبب ذلك الخطأ ضرراً، وتتعدد صور تحقق الضرر؛ فقد يكون الضرر مادياً يمس السلامة الجسدية والمال، أو ضرراً معنوياً يصيب التضمر بكرامته وشرفه.

²⁷ انظر: فرح الروسان، الفرق بين المسؤولية المدنية والجنائية، موقع سطور، 2019.

²⁸ علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام: الأصول والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي العام، النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، الحرب والحياد، ط 12 (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2015)، القسم الثاني، ص 218.



ويشترط أن يكون الضرر محققاً الوقوع، وليس إمكانية تحققه بالمستقبل، أيضاً لا بد أن يكون الضرر شخصياً، ومباشراً، ومتوقفاً، وتأكيداً على ذلك ما جاء في حكم لجنة التعويض الخاصة باحتلال العراق للكويت كما سيتم توضيحه لاحقاً بالتفصيل.

3. العلاقة السببية:

لاكتمال المسؤولية المترتبة على المتضرر يجب أن يكون هناك علاقة سببية تربط بين وقوع الخطأ من المخل بالالتزام، وبين تحقق الضرر، بمعنى أن ينتج الضرر عن الخطأ الواقع على المتضرر ما يلزم المخطئ بالمسؤولية وتحمل العقبات.

وتعدُّ قضية تعويضات غزو العراق للكويت هي مثال حيّ على المسؤولية المدنية الدولية، حيث أصدر مجلس الأمن في 1991/4/3 قراره رقم 687 القاضي بوقف إطلاق النار بين العراق والكويت، وترتب على هذا القرار وضع نظام قانوني لمعالجة الأضرار الناتجة عن الغزو، تمثلت بالتالي:

أ. إصدار القرارات رقم 686، و674، و670، و666، والقاضية بتحميل جمهورية العراق المسؤولية الكاملة عن كلِّ الخسائر التي لحقت بدولة الكويت جراء الغزو المباشر.

ب. صدور القرار رقم 687 القاضي بتأكيد التزام العراق بمبدأ التعويضات وأن هذه التعويضات تسري من خلال الأمم المتحدة.

وفي 1991/5/20 أصدر مجلس الأمن قرار 692 والذي عُدَّ الأساس القانوني لتشكيل صندوق التعويضات ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، باعتبارها الجهة الرسمية المخولة لها بالإشراف على التعويضات التي تدفعها العراق جراء غزوها للكويت، حيث تستقطع ما نسبته 25% من عائدات العراق النفطية بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء الموقعة من أجل تغطية التعويضات.²⁹

²⁹ التعويضات خرق للقانون الدولي ونهب لأموال العراق؛ وانظر أيضاً: القرار 692 (1991)، القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام 1991، موقع الأمم المتحدة، مجلس الأمن، (1991) S/RES/692، انظر: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/595/44/IMG/NR059544.pdf?OpenElement>

وبعد استعراض المقصود من المسؤولية الدولية والمسؤولية الجنائية والمدنية وبيانه، يمكن استخلاص تعريف المسؤولية المدنية الدولية على أنها: ”النظام القانوني الذي بمقتضاه تلتزم الدولة ضدّ العمل غير المشروع، المقترف من قبلها، طبقاً للقانون الدولي العام، بتعويض الدولة التي لحقها الضرر من هذا العمل“،³⁰ أو ”هي كل عمل غير مشروع يلزم اقترافه بتعويض الضرر الذي وقع بالطرف الآخر“.³¹

المبحث الثالث: المسؤولية الدولية لدول التطبيع عن جرائم ”إسرائيل“ : جريمة الاستيطان زهوجاً:

إن الأساس الذي تركز عليه المسؤولية المدنية الدولية هو الضرر كما رأينا سابقاً، والذي أصبح محققاً من خلال إقدام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي لتصبح بدورها شريكة في الجرائم المرتكبة ضدّ الفلسطينيين، وهو ما يرتب المسؤولية المدنية الدولية على هذه الدول.

وفي هذا المطلب سستمحوور دراستنا حول المسؤولية المدنية لدول التطبيع عن جريمة الاستيطان الإسرائيلي باعتبارها جريمة حرب مستمرة منذ عقود في حقّ الفلسطينيين.

المطلب الأول: جريمة الاستيطان وأثرها على الفلسطينيين:

الثابت أن الاستيطان من الجرائم المستمرة، فهو عبارة عن اتخاذ بلد ما موطناً، أو إعمار الأماكن المهجورة، في محاولة للقضاء على وطن الغير، ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف مصادرة قسم من الأراضي، كما هو الحال في فلسطين وجنوب إفريقيا.³²

³⁰ داود درعاوي، تقرير حول جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، سلسلة التقارير القانونية (24) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001)، ص 35، نقلاً عن: عبد العزيز سرحان، محاضرات في مبادئ العامة للقانون الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، 1968)، ص 413.

³¹ انظر: ج. آ. تونكين، القانون الدولي العام، ترجمة أحمد رضا (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1972)، ص 254.

³² عبد الوهاب الكيالي (محرر)، الموسوعة السياسية، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989)، ج 1، ص 182.

في هذا المطلب سنبحث في جريمة الاستيطان في القانون الدولي في الفرع الأول، على أن نتعرض إلى أثر جريمة الاستيطان على حقوق الشعب الفلسطيني في الفرع الثاني.

الفرع الأول: جريمة الاستيطان في القانون الدولي:

لم ينص نظام روما الأساسي المنظم للمحكمة الجنائية الدولية على الاستيطان بشكل مباشر، إنما يعدّه أحد الأركان العامة لجريمة الحرب، ويتمثل السلوك المادي لهذه الجريمة في قيام الاحتلال الإسرائيلي بنقل السكان المدنيين من أرضهم وترحيلهم ثم الاستيلاء على ممتلكاتهم وبناء البؤر الاستيطانية في هذه الأراضي، حيث نصّت المادة 8/ب/2/8 من النظام الأساسي للمحكمة على: "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها".

وبالرجوع للملحق أركان الجرائم في ميثاق روما، فهو ينصّ على:

1. أن يقوم مرتكب الجريمة:

أ. على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض من سكانه إلى الأرض التي يحتلها؛ أو

ب. بإبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو بعضهم داخل هذه الأرض أو خارجها.

2. أن يصدر السلوك في سياق نزاع دولي مسلّح ويكون مقترناً به.

3. أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلّح.

ويتضح من نصّ المادة السابقة أن الفقرة الأولى من هذه المادة تتحدث عن الركن المادي أي صور السلوك الإجرامي الخاص بجريمة الاستيطان، والفقرة الثانية والثالثة تتحدث عن الركنين المعنوي والدولي.

وتطبيقاً على الواقع المرير الذي يعيشه الفلسطينيون منذ عقود من الزمن بفعل الاستيطان من قبل الاحتلال الإسرائيلي، يمكن بيان أركان جريمة الاستيطان على النحو الآتي:

أولاً: السلوك الإجرامي:

ذكرنا سابقاً أن ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية لم ينص على جريمة الاستيطان بشكل مباشر، إنما نصّ على جرائم الحرب والذي يعدُّ أحد أبرز صورها تهجير السكان من أراضيهم قسراً، وهو ما نصت عليه: "أن يقوم مرتكب الجريمة على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض من سكانه إلى الأرض التي يحتلها".

وقد فرّقت هذه الفقرة بين حالتين من نقل سكان دولة الاحتلال فجعلت ذلك على صورتين: إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ونرى أن ذلك كان من باب الشمول وعدم ترك أي ثغرة لدولة الاحتلال، فقد تنقل دولة الاحتلال سكانها بطريقة مباشرة لأراضي الدولة المحتلة وقد تهىء الظروف وتسهلها لتشجعهم على الانتقال لأراضي الدولة المحتلة، وهذا تماماً ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.³³

كما يُعد هذا السلوك مخالفاً لما جاءت به المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، والمادة 85 من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف سنة 1977، كذلك المادة 14 من البروتوكول الثاني، ليس هذا فحسب بل يُعدُّ الاستيطان تجاوزاً وخرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في 2016/12/23، والذي حمل "إسرائيل" المسؤولية القانونية عن أيّ تغيير ديموجرافي له علاقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس.

ثانياً: النتيجة الإجرامية:

أفرد الباحثون فرعاً مستقلاً بعنوان أثر جريمة الاستيطان على حقوق الشعب الفلسطيني، وذلك بسبب خصوصيتها وخطورتها وتناولها بشيء من التعمق، وهو ما سوف نحيله إلى الفرع الثاني.

ثالثاً: العلاقة السببية:

يقصد بالعلاقة السببية إسناد النتيجة الإجرامية إلى مصدرها؛ فلا يمكن قيام المسؤولية إلا بتوافرها، وتأسيساً على ذلك نستنتج أن السببية عنصر جوهري في كافة الجرائم على حدّ سواء.

³³ مرام الكفارنة، "المسؤولية الجنائية الدولية لأعضاء المجلس الوزاري المصغر عن الجرائم المرتكبة في فلسطين عام 2014م"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2019، ص 144.

وتخضع جريمة الاستيطان للعلاقة المتوافرة بين النشاط الإجرامي المؤدي إلى الاستيطان والنتيجة الإجرامية التي تبلورت في نقل مرتكب الجريمة سكانه إلى الأرض التي يحتلها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، فلا يكفي قيام المسؤولية الدولية بتحقيق النتيجة فقط، بل لا بدّ من توافر العلاقة بين السلوك والنتيجة، وهو ما يكمل عناصر الركن المادي لهذه الجريمة لتصبح متكاملة الأركان.

وبناءً على ما تقدم نستنتج أن الاستيطان هو جريمة دولية قائمة لا خلاف عليها في القانون الدولي، ولا تختلف جريمة التطبيع عن غيرها من الجرائم حتى لو لم ينصّ عليها في المعاهدات والوثائق الدولية، فإن نصوص المعاهدات لا تعدو غير أنها كاشفة، وبما أن جريمة التطبيع لا تخلو من أفعال مجرمة في القانون الدولي فهي تنتهك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

الفرع الثاني: أثر جريمة الاستيطان على حقوق الشعب الفلسطيني:

يرجع السبب خلف قيام جريمة الاستيطان لدوافع سياسية أو دينية، ويعدّ الدافع الاقتصادي من أبرز الدوافع التي تسعى دولة الاحتلال الإسرائيلي بالسير نحو تحقيقها، ويتجسد ذلك في اختيار قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر المناطق الفلسطينية المؤهلة بالموارد الاقتصادية ليقم عليها الاستيطان، وعلاوة على ذلك عمدت دولة الاحتلال الإسرائيلي على مصادرة أكبر مساحات من الأراضي الزراعية الفلسطينية والتي تعدّ عصب الحياة الاقتصادية الفلسطينية، بغاية إحداث تنمية حقيقية له، تكون سبباً في تعزيز وجوده وصموده، مشكلاً خطورة على حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في التملك، كما يمنع حرية التنقل بين المدن الفلسطينية، ونهب المقدرات والثروات الاقتصادية.³⁴ ومن مظاهر الاستيطان التي أسهمت في إحداث أثر في الحياة الاقتصادية للفلسطينيين:

³⁴ سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسليم، أيار/ مايو 2002، انظر:

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab

- تشجيع الصناعات داخل المستوطنات من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية وتسهيلات القروض للمستوطنين لإقامة المصانع وربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصاد المستوطنات.³⁵
- تستغل دولة الاحتلال الإسرائيلي حاجة السكان الفلسطينيين إلى العمل، فتعمل على نقل الصناعات إلى داخل الاستيطان لتجبر العامل الفلسطيني على العمل داخل المستوطنات، مستغلة تدني الأجور مقارنة بالعمالة الأخرى.
- تفرض دولة الاحتلال الإسرائيلي ضرائب باهظة على الفلسطينيين، وترفع من تكاليف البناء، وتعقد إجراءات إعادة الإعمار وهو ما يدفع الفلسطينيين للهجرة خارج هذه المدن، ويعطي الفرصة إلى المستوطنين بالتوسع.³⁶

المطلب الثاني: جريمة التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي:

يُعدّ التطبيع العربي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي من الأفعال المجرمة استناداً لنصوص وأحكام القانون الدولي، كما يعدّ من الجرائم الخطيرة؛ تكمن خطورتها باعتراف بعض الدول العربية بدولة الاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، متجاهلةً الجرائم الدولية المرتكبة بحق الفلسطينيين من قتل، وتهجير، بما في ذلك الاعتقالات المتكررة، والتوسعة الاستيطانية، وعرقلة الحياة اليومية للفلسطينيين،³⁷ ضاربة بعرض الحائط اتفاقيات حقوق الإنسان، وكافة المواثيق الدولية التي تكفل العيش الكريم للإنسان.

وقد تناول الباحثون جريمة الاستيطان كنموذج على التطبيع العربي الإسرائيلي؛ كونه من الجرائم المستمرة في القانون الدولي، حيث يلمس الفلسطينيون أثرها بشكل يومي في كافة مناحي الحياة.

³⁵ انظر: محمد عودة علمي، تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998م (نابلس: دار الريان للطباعة، 2001)، ص 80.

³⁶ بلال محمد صالح إبراهيم، "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2010، ص 183.

³⁷ انظر: الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، انظر:

ومن ناحية أخرى اتخذت بعض التشريعات العربية موقفاً قانونياً واضحاً وصريحاً من التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث أفردت نصوص قانونية صريحة بتجريم هذا الفعل، ومعاقبة كل من يقترب هذا الجرم أو يسهم فيه، بينما عملت بعض التشريعات الأخرى بتجريم التطبيع بنصوص قابلة للتأويل. وتأسيساً على ذلك، سنتناول تباعاً التطبيع في التشريعات العربية، ثم مسؤولية الدول العربية المسهمة في جريمة الاستيطان.

الفرع الأول: التشريعات العربية المناهضة للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي:

اتجه نواب البرلمان الجزائري إلى طرح مشروع قانون يجرّم كافة أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي،³⁸ ولا يعدّ القانون الجزائري هو مشروع القانون الأول الذي يعمل على تجريم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ أقدمت عدة دول عربية على تجريم التطبيع مع الاحتلال أهمها:

- قانون مقاطعة "إسرائيل" في لبنان: صدر هذا القانون في سنة 1955 عن الجامعة العربية وتبنته الجمهورية اللبنانية، وينص بشكل قطعي على حظر التعامل مع "إسرائيل" في كافة المجالات، ويعاقب بالسجن عاماً على الأقل ولا يقتصر القانون على معاقبة المواطنين اللبنانيين، إنما رعايا الدول العربية كافة.³⁹
- قانون مناهضة التطبيع في الكويت: صدر هذا القانون في سنة 1964، ولحقه إعلان أمير الكويت أنّ البلاد في حالة حرب مع الكيان الصهيوني مستمرة.⁴⁰
- قانون حظر التعامل مع ما يسمى "إسرائيل" في قطر: صدر هذا القانون سنة 1963، ويحظر التعامل مع كافة المقيمين في "إسرائيل" أو المنتمين إلى جنسيتها، ويعاقب بالأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن ثلاثة أعوام ولا تزيد عن عشرة، وأجاز الحكم بغرامة إلى جانب العقوبة الأصلية.⁴¹

³⁸ بوبكر بلقاسم، قريباً.. مشروع قانون في البرلمان يجرّم التطبيع، موقع جزائر ULTRA، 2020/12/25، انظر: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>

³⁹ القانون رقم (0) لسنة 1955، الجريدة الرسمية، العدد 26، 1955/6/23، ص 1001-1003؛ والمرسوم رقم 12562، 1963/4/19.

⁴⁰ قانون رقم 21 لسنة 1964، بشأن حظر حيازة وتداول السلع الإسرائيلية بكل أنواعها.

⁴¹ قانون رقم 13 لسنة 1963، الجريدة الرسمية، العدد 3، 1963/5/20.

- قانون مناهضة التطبيع في العراق: صدر هذا القانون في سنة 1969، ونصّ في المادة 201 على أنه ”يعاقب بالإعدام كل من حبّد أو روج مبادئ صهيونية...“⁴²، وتمّ تعديل هذا القانون في 2010/3/14، واستبدلت عقوبة الإعدام بعقوبة السجن المؤبد.⁴³
- قانون مقاطعة كيان الاحتلال الإسرائيلي – الإمارات، صدر هذا القانون في سنة 1972، وتمّ إلغاؤه بمرسوم اتحادي رقم 4 لسنة 2020، وبإلغاء هذا القانون فإن العلاقات الإماراتية الإسرائيلية تأخذ شكلها الطبيعي فيسمح بتبادل التجارة والزيارات السياحية وغيرها.⁴⁴

الفرع الثاني: مسؤولية الدول المسهمة في جريمة الاستيطان:

قرّر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سنة 2013 إنشاء بعثة لتقصي الحقائق بشأن آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،⁴⁵ وقد أكدت اللجنة صراحةً أن الحكومة الإسرائيلية تقود بناء المستوطنات وتدعم تطويرها، ومن خلال هذا الدعم تعمل على إقامة مشاريع اقتصادية متمثلة بإنشاء مصانع معفية من الضرائب والرسوم الحكومية.

ومن ناحية أخرى، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى بشأن جدار الفصل العنصري، تناولت فيها مسألة الحوافز المالية للاستيطان في الأراضي الفلسطينية، حيث أكدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أنه لنجاح سياستها الاستيطانية تجاه المستوطنين غير الأيديولوجيين ينبغي إغراؤهم باستخدام الإعانات المالية، وتتضمن هذه الحوافز جملة من المزايا، منها: خصم بنسبة 7% في الضرائب، ومنح إسكان، ورهونات عقارية تحظى بالإعانات، وتعليم مجاني في المدارس من سنّ الثالثة، ونقل بالباصات بالمجان، ومنح للأعمال التجارية؛ وبهذا يكون نصيب الفرد القاطن في المستوطنات الإسرائيلية مقارنة بمن يقطن داخل ”إسرائيل“ أعلى بنسبة 150%.⁴⁶

⁴² عدلت هذه المادة بقانون رقم 130 لسنة 1975.

⁴³ قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.

⁴⁴ القانون رقم 15 لسنة 1972 الملغى بالمرسوم رقم 4 لسنة 2020.

⁴⁵ مرام الكفارنة، ”المسؤولية الجنائية الدولية لأعضاء المجلس الوزاري المصغر عن الجرائم المرتكبة في فلسطين عام 2014م“، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2019، ص 144.

⁴⁶ إجراءات إفتاء بشأن الآثار القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار، 2004)، ص 50.

وهو ما يعني ترتب المسؤولية المدنية على الدول المطبّعة مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعدّ المستوطنات أراضٍ إسرائيلية، وتنكر الحق الفلسطيني في السيادة على هذه الأراضي.

الفرع الثالث: الأساس القانوني للتعويض من قبل الاحتلال الإسرائيلي ودول التطبيع:

يستند أساس المسؤولية الدولية القائمة على الاحتلال الإسرائيلي كفاعل رئيسي، وباشتراك الدول المطبّعة معها، إلى العديد من القرارات والأحكام والمواثيق الدولية، ما يستوجب قيام المسؤولية المدنية الدولية عليهم من خلال التعويض عن الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين.

فالمسؤولية الدولية تقوم على الاحتلال استناداً إلى نص المادة 3 من اتفاقية لاهاي الرابعة سنة 1907، "الدولة التي تخل بأحكام هذه الاتفاقية تلتزم بالتعويض"، والمادة 52 من الاتفاقية ذاتها المذكورة آنفاً: "تقوم دولة الاحتلال بدفع مبالغ نقدية للسكان"، وقد أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية في حكمها ضدّ إنشاء مستوطنة ألون موريه 1979، حيث رأت أن "القانون الدولي العرفي يشكل جزءاً من القانون المحلي في إسرائيل، وأن أحكام لاهاي ملزمة أيضاً للإدارة العسكرية في يهودا وسامرة، لأنها جزء من القانون العرفي الدولي"، وهو ما يعني إلزام "إسرائيل" بأحكام اتفاقية لاهاي الدولية بشكل صريح.⁴⁷

بالإضافة إلى اتفاقية لاهاي السابق ذكرها فإن اتفاقية جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين زمن الحرب 1949، في المادتين 146 و147 منها أكدت على أن كل المخالفات الجسيمة التي يأتي بها الطرف المخلّ بأحكام الاتفاقية على نحو لا تبرره الضرورات الحربية، يستتبع من كل الأطراف المتعاقدة اتخاذ جميع الإجراءات بملاحقة مرتكبي هذه الأفعال، ونلاحظ أن هذين النصّين لم يتطرقا إلى التعويض بشكل مباشر، وهو ما

⁴⁷ رجا شحاده، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، ترجمة محمود زيد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص 7.

يوصلنا إلى حكم محكمة العدل الدولية الدائمة سنة 1927، والتي قضت أن "كل إخلال بمبادئ القانون الدولي يقع من دولة يستتبع التزامها بالتعويض المباشر".⁴⁸

وقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 38/144 في سنة 1983، والذي أكد في إحدى فقراته حقَّ الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى المتعرضة للعدوان والاحتلال الإسرائيلي، في استعادة مواردها وثرواتها وأنشطتها الاقتصادية، وفي نيل تعويض كامل عما أصاب تلك الموارد والثروات والأنشطة من استغلال، واستنزاف، وخسائر، وأضرار، ويتعيَّن على "إسرائيل" الامتثال لتلك المطالب.⁴⁹

إلا أن "إسرائيل" لا تلتزم بالاتفاقيات والقرارات الدولية، حيث تعوّل على قانون الأضرار المدنية أو المسمى قانون مسؤولية الدولة الصادر سنة 1952، والذي ينص في المادة 3: "الدولة غير مسؤولة عن الأضرار الناتجة عن الأعمال الحربية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي، وبناءً عليه غير مسؤولة عن التعويضات"، وقد تمّ تعديل هذا القانون في 2012/6/16، حيث وضع عقبات من غير الممكن تجاوزها لتحقيق العدالة؛ حيث لا تعويض عن أي أفعال صادرة عن القوات الإسرائيلية في ما أسماه القانون "مناطق صراع" أيضاً، يسري القانون بأثر رجعي يعود إلى 2005/9/12،⁵⁰ وليس ببعيد ما تذهب به المحاكم الإسرائيلية من رفض التعويض مدعية تطبيقها القانون الإسرائيلي سالف الذكر.⁵¹

أما الأساس القانوني لدول التطبيق، فإنه نابع من اشتراكها الجرمي في حقَّ الشعب الفلسطيني، بيد أنه وقد سبق أن أعلنت الدول المطبّعة أنها ستعمل على استيراد المنتجات

⁴⁸ عبد الرحيم طه، تعويض المتضررين مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى، سلسلة مشروع تطوير القوانين (11) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001)، ص 9، نقلاً عن: عمر محمد المحمودي، قضايا معاصرة في القانون الدولي العام (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989)، ص 77.

⁴⁹ عبد الرحيم طه، تعويض المتضررين مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى، ص 10.
⁵⁰ انظر: رقم 8 (2007) على قانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة القانونية) (1952)، موقع المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل - عدالة، 2012، انظر: <https://www.adalah.org/ar/law/view/294>

⁵¹ المحاكم الإسرائيلية تصدر قراراتين يحولان دون وصول الفلسطينيين إلى العدالة، ويفرضان ثمناً باهظاً للإنصاف القضائي، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر:

<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=4095>

المصنعة داخل المستوطنات⁵² الإسرائيلية، وهو ما يعني اعتراف ضمني من قبل هذه الدول تجاه المستوطنات، وإدانة للحق الفلسطيني بهذه الأراضي على الرغم من القرارات الدولية التي تعترف للفلسطينيين بحقوقهم، وقد سجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك مبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي يحدثها الآخرون بقولها: "إن المسؤولية الدولية للدولة بسبب الأضرار التي تلحق بالآخرين مؤداها الالتزام بتعويض هذه الأضرار متى كانت نتيجة أفعال إيجابية أو مواقف سلبية منافية للالتزامات دولية اتخذتها سلطتها أو موظفيها، ولا يجوز للدول أن تحتج بنصوص قانونها الداخلي لكي تتنصل من المسؤولية الناتجة عن الإخلال بالالتزام الدولي أو عن تنفيذه"، ويتمثل الإخلال الدولي لمجموعة دول التطبيع في القرارات الصادرة عن الجامعة العربية التي تعدُّ ملزمة لكل الأعضاء، وأهم هذه القرارات هي خطة العمل العربي الملزمة بتحريير فلسطين،⁵³ أيضاً إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، وعرفت هذه القمة التي عقدت بالسودان بقمة اللاءات العربية الثلاث "لا صلح، لا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل".⁵⁴ واشترطت الدول العربية في القمة العربية التي عُقدت في الجزائر في 1973/11/26، توافق شرطين لـ "السلام" مع "إسرائيل"؛ انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.⁵⁵ كما كان من أهم قرارات القمة العربية التي عُقدت في بغداد في 1978/11/2، إثر توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد لـ "السلام"، تجريم عقد الصلح منفرداً مع "إسرائيل". وأكدت القمة العربية التي عُقدت في عمان بالأردن في 1980/11/25، على أن قرار مجلس الأمن 242 لا يتفق جملةً وتفصيلاً مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل القضية الفلسطينية.⁵⁶

وليس هذا فحسب، بل تمّ الاتفاق في القمة العربية التي عُقدت في مدينة فاس بالمغرب في 1982/9/6، على مشروع "السلام" العربي مع "إسرائيل" بشروط انسحاب

⁵² البحرين تقبل استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية وتثير حنق الفلسطينيين، وكالة رويترز للأخبار، 2020/12/3 <https://reut.rs/3kuu9GN>؛ انظر:

⁵³ قرار صادر عن جامعة الدول العربية في 1964/9/5، الإسكندرية، مصر.

⁵⁴ قرار صادر عن جامعة الدول العربية في 1967/8/29، الخرطوم.

⁵⁵ قرار صادر عن الجامعة العربية في 1973/11/26، الجزائر.

⁵⁶ قرار صادر عن الجامعة العربية في 1980/11/25، عمان.

”إسرائيل“ من جميع الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967، وإزالة المستوطنات من هذه الأراضي وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وتأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.⁵⁷

وعلى الرغم من تجريم جامعة الدول العربية في قراراتها التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنها مؤخراً فشلت في إسقاط مشروع التطبيع حيث لم يدن البيان الختامي للجامعة العربية تطبيع الدول مع ”إسرائيل“، إنما اقتصر على تمسكه بـ ”مبادرة السلام العربية“ لحل القضية الفلسطينية والقانون الدولي.⁵⁸

خاتمة:

تفتقر المكتبة العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً إلى وجود رؤية قانونية واضحة في مجال المسؤولية الدولية للاحتلال الإسرائيلي، وبالرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أنه لا يلقي التأييد الكافي بين الباحثين، وقد عكفت هذه الدراسة على وضع بصمة في مجال الدراسات القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية الدولية على صعيدين، الأول هو المسؤولية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي جراء الممارسات اليومية، والثاني هو المسؤولية الدولية المتعلقة بالدول العربية المطبّعة مع الاحتلال جراء انتهاكها لقرارات الشرعة الدولية وقرارات قمم الجامعة العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج:

1. يمثل التطبيع مع ”إسرائيل“ انتهاكاً واضحاً وصارخاً لقرارات الشرعية الدولية، والجامعة العربية، والمنظمات الدولية والإقليمية.
2. يعدّ التطبيع انتهاكاً مباشراً للحقوق الفلسطينية، واعترافاً بشرعية الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

⁵⁷ قرار صادر عن الجامعة العربية في 1982/9/6، فاس، المملكة المغربية.

⁵⁸ قرار الجامعة العربية في 2020/9/10، عبر الفيديو كونفرانس.



3. يعدُّ التطبيع بحد ذاته جريمة مستقلة، وقد جرى تجريمه في العديد من التشريعات الوطنية مثل التشريع الجزائري، كما أنه جريمة بالاشتراك، حيث يعد التطبيع اشتراكاً ولو كان ضمناً مع "إسرائيل" في جرائمها وانتهاكاتها للحقوق الفلسطينية.
4. تقوم المسؤولية الجنائية، وتعالها المسؤولية المدنية ضدَّ "إسرائيل" كمجرم وفاعل رئيسي، ودول التطبيع كشريك، عن الأضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني وحقوقه ومقدراته.
5. يحق لكل ذي صفة ومصالحة (فلسطيني ومتضرر) أن يطالب دول التطبيع بالاعتذار والتعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة التطبيع ودعم "إسرائيل" والاعتراف بها وبشرعية احتلالها للأراضي الفلسطينية.
6. تخلص الدراسة إلى أن المسؤولية المدنية والجنائية قائمة ومكتملة الأركان ضدَّ دول التطبيع كشريك، وضدَّ "إسرائيل" كمجرم رئيسي.

ثانياً: التوصيات:

1. توصي الدراسة بوجود عدول الدول العربية عن تطبيعها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتزامها بالحفاظ على الثوابت والحقوق الفلسطينية، وتمسكها بالحق الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
2. تُحمل الدول العربية كافة الاحتلال الإسرائيلي مسؤوليته الكاملة عن الضرر في الأراضي الفلسطينية من خلال إيقاف الأفعال المكونة له وجبر الضرر الناتج عنه.
3. العمل على سنِّ تشريعات وقوانين تجرّم التطبيع في الدول التي لم تقدم على تلك الخطوة، ووضع أقصى عقوبات ممكنة على كل من يقدم على إقامة علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي.
4. تكثيف حملات المناصرة القانونية للقضية الفلسطينية في الأوساط العربية وإرجاعها إلى الواجهة باعتبار أنها القضية الأم لكل العرب، وإدراجها في المناهج التعليمية للطلاب بالإضافة إلى تجريم التطبيع والتعامل معه كجريمة يعاقب عليها لمجرد الترويج لها.

Arab normalization with Israel gives legitimacy to the occupying power, and represents a departure from the Arab consensus that prohibits the establishment of any relations with Israel except for the Arab Peace Initiative. It also deprives the Palestinian people from their legitimate rights, specially the right to self-determination, which were approved by international legitimacy. In addition, Israel will exploit Arab normalization to support it in front of the international media and during the peace process. Based on the above, the Palestinian people are directly affected by Arab-Israeli normalization, by legitimizing the Israeli occupation and its crimes. This is the basis of the civil responsibility that the Palestinian people have the right to demand from the countries of normalization, in addition to the main criminal, which is the Israeli occupation.

The study relies on the descriptive analytical approach to achieve the objectives of the study and to answer the questions of the study. The most important expected result of the study is the civil responsibility of the countries of normalization alongside the Israeli occupation, considering normalization a form of criminal participation. The most important recommendations expected from the study are: Demanding the countries that normalize with Israel to apologize to the Palestinian people and abandon normalization through diplomatic, media and legal pressures. This can be achieved by resorting to legal mechanisms, demanding compensation from the countries that normalize, and including them as a party in all issues that dispute the Israeli occupation in international forums.

Keywords:

International Law	Civil Liability	Compensation
Normalization		Israeli Occupation

Abstract

The Civil Responsibility of the Countries Normalizing with Israel

The study aims to identify and analyze the provisions of civil responsibility of the countries that normalize with Israel. The study assumes the criminal responsibility of the countries that normalize with Israel, considering normalization as a form of criminal participation in a crime that has existed and has been ongoing for 72 years. It is a military occupation, in accordance with the provisions of the Rome Statute regulating the International Criminal court. The study is based on the provisions and resolutions of international legitimacy, the United Nations and international agreements and declarations, the most important of which are: Resolution 194 issued by the United Nations, which affirms the right of return and compensation for Palestinian refugees. This confirms the civil responsibility of the Israeli occupation state and its obligation to compensate those affected by the occupation.

Moreover, it is not only about the crime of military occupation, for those who follow the history of the Israeli occupation find a record of criminality, among the most crucial of these crimes are: the crimes of murder, displacement, settlement, the separation wall, the Judaization of Jerusalem and other crimes that were condemned internationally. This negates the recognition of the countries of normalization of the long criminal history of the Israeli occupation.

There is no doubt that the basis upon which the Palestinians relied on to show Britain's civil responsibility for facilitating the immigration of Jews to Palestine before 1948 AD and the occupation of Palestine and their demand for Britain to apologize and compensate, is the same basis on which this study is based when determining the basis of the civil and criminal responsibility of the countries that normalize with Israel. Thus, this is a criminal participation in multiple forms.

الفصل العاشر

مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية

باسل صالح القاضي

مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية

باسل صالح القاضي¹

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51]

ملخص:

تناولت الدراسة مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، وغيرها. وحدد الباحث المخاطر في 13 نقطة، وعرض أسماء عشر حملات نقابية وشعبية، عربية وإسلامية، رافضة للتطبيع.

وعرضت الورقة أهمية التطبيع بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث تهدف منه إلى اعتراف كامل بوجودها وإنهاء حالة الحرب معها، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وتعهد عربي بعدم مساعدة العمل الفدائي،... وغيرها من الأهداف.

واختتمت الورقة بتوصيات أكد الكاتب فيها على ضرورة مراعاة المصلحة العربية العليا؛ بإنهاء التطبيع، والتوعية بمخاطره، والتوافق على وضع استراتيجية عربية موحدة للتصدي له، إلى جانب إعطاء مساحة أوسع لآراء النخب والفنانين وعلماء الدين للتعبير عن مواقفهم، وفضح الشخصيات الرسمية والشعبية الداعية للتطبيع.

كلمات مفتاحية:

التطبيع	الدول العربية	الشعوب العربية	"إسرائيل"
---------	---------------	----------------	-----------

¹ باسل صالح القاضي: حاصل على ماجستير في الصحافة من الجامعة الإسلامية. عمل مديعاً ومحرراً ومُعداً للبرامج والتقارير الإخبارية في عدة وسائل إعلامية. شارك في تغطية عدة أحداث ميدانية داخل غزة. وله عدة مقالات نشرت في الصحف والمواقع الإخبارية المحلية.

مقدمة:

شهدت سنة 2020 قفزة متقدمة على صعيد تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، بعد أن وقّعت الإمارات والبحرين في 2020/9/15 اتفاقيتي تطبيع للعلاقات مع "إسرائيل" في البيت الأبيض برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب،² وتبعتهما بأسابيع قليلة السودان التي اتفقت على إقامة علاقات مع "إسرائيل"،³ وفي 2020/12/10، اتجهت المغرب لمسار من سبقها، وأعلنت برعاية واشنطن تطبيع العلاقات مع "إسرائيل".⁴

وبدأ التطبيع بين العرب و"إسرائيل" من مصر؛ التي وقّع رئيسها الأسبق محمد أنور السادات سنة 1978 في كامب ديفيد اتفاقاً لـ"السلام" المنفرد، فيما بقيت الأنظمة والشعوب العربية خارج نطاقه إلى حين قدوم موجة التطبيع الثانية سنة 1991، بعد انطلاق مفاوضات "السلام" العربية - الإسرائيلية إثر مؤتمر مدريد،⁵ وفي 1994/10/17 جرى التوقيع على معاهدة "السلام" بين الأردن و"إسرائيل" المعروفة باسم وادي عربة.⁶

ولغةً اشتق لفظ التطبيع Normalization من الكلمة الإنجليزية Normal بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه، في حين لا يظهر مصطلح التطبيع في المعاجم العربية،⁷ ولكن في مقاربة للمصطلح اشتقاقاً، ظهر في معجم مختار الصحاح، الطبع: وهو السجية التي جُب عليها الإنسان،⁸ وفي المعجم الوسيط، تطبّع بكذا أي تخلّق به، وطبّعه على كذا

² الإمارات والبحرين توقعان اليوم اتفاقي سلام مع "إسرائيل"، موقع صحيفة العرب، لندن، 2020/9/15، انظر: <https://alarab.co.uk> (اطلع عليه في 2020/9/20)

³ ترامب يعلن عن اتفاق السودان وإسرائيل على تطبيع العلاقات، موقع سيوتنيك عربي، 2020/10/23، انظر: <https://arabic.sputniknews.com/> (اطلع عليه في 2020/12/12)

⁴ واشنطن تعترف بسيادة الرباط على الصحراء الغربية.. ترامب يعلن تطبيع علاقات المغرب مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/12/10. (اطلع عليه في 2020/12/12)

⁵ التطبيع مع "إسرائيل" ومقاطعها، الجزيرة.نت.

⁶ محمد شعيب، "التطبيع العربي مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد 7، 2016، ص 279-280.

⁷ محمد شومان، جدل التطبيع في الصحافة المصرية "الأهرام أنموذجاً"، صحيفة الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، السعودية، 2001/4/2، العدد 10413.

⁸ محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، معجم مختار الصحاح، ص 163.



أي عودته إياه،⁹ ويعني التطبيع من حيث المبدأ: إعادة ما هو غير طبيعي إلى طبيعته،¹⁰ ويمكن تصوّر المعنى من مصطلح التطبيع أنه: العودة بالأشياء إلى سابق عهدها وطبيعتها،¹¹ أما المعنى الحالي فهو مأخوذ عن لفظة إنجليزية تمّ تداولها بعد اتفاقيات كامب ديفيد.¹²

أما اصطلاحاً، فلتطبيع عدة تعريفات، سيعرض الباحث ثلاثة منها:

يُعرّف التطبيع: أنه المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصاً للجمع، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، بين فلسطينيين أو عرب وإسرائيليين، أفراداً كانوا أم مؤسسات، ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني، وأهم أشكاله تلك النشاطات التي تهدف إلى إيجاد شكل من التعاون مع "إسرائيل" أو إلى إزالة الحواجز النفسية.¹³

ويُعرّف أيضاً: أنه كسر الإجماع المتمثل برفض "إسرائيل"، وكل تمثيلات الرسمية، والسياسية، والأمنية، والاقتصادية، والقانونية، والثقافية، وبالتالي التعامل معها ومع مؤسساتها،¹⁴ وذلك بهدف إعادة صياغة العقل والوعي العربي، بحيث يتمّ تجريده من عقيدته وتاريخه، ومحو ذاكرته وإعادة صياغتها بشكل يقبل ويرضى بما تفرضه "إسرائيل".¹⁵

⁹ مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ص 549.

¹⁰ إبراهيم علوش، الاستراتيجية العربية للمقاومة والتطبيع، موقع العرب نيوز، 2004/5/28، انظر: <http://www.alarabnews.com/index.asp> (اطلع عليه في 2019/10/10)

¹¹ عادل الراجحي، التطبيع.. يصبح العدو اللدود صديقاً حميماً (الكويت: مكتبة النور الإلكترونية، 2000)، ص 1.

¹² حسين العودات، "الصحفيون العرب ومقاومة التطبيع"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، مصر، العدد 116 (117)، 2004، ص 119.

¹³ معايير ومواقف الحملة، تعريف التطبيع، موقع الحملة الفلسطينية للمقاومة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، 2007/11/21، انظر: <http://www.pacbi.org/arabic.php> (اطلع عليه في 2018/12/3)

¹⁴ ماجد كيالي، "فكرة التطبيع في التباساتها وأغراضها"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد 167، 2016، ص 64.

¹⁵ إبراهيم علوش، الاستراتيجية العربية للمقاومة والتطبيع، العرب نيوز، 2004/5/28.

ويُعرّفه الباحث: أنه الاعتراف والقبول المتبادل بين "إسرائيل" والدول العربية، بما يفضي لإقامة علاقات على كافة المستويات والمجالات بين العرب والإسرائيليين، بهدف كسر الحاجز النفسي لدى الشعوب، وتقبّل فكرة وجود "إسرائيل"؛ كدولة طبيعية وشرعية معترف بها على الأرض الفلسطينية التاريخية المحتلة في المنطقة العربية.

في هذه الورقة البحثية سيتطرق الباحث إلى مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية على مختلف المستويات، مع الإشارة الموجزة إلى بعض الدراسات التي تناولت التطبيع، وأبرز نتائجها التي تؤكد مخاطر التطبيع وتبرهن عدم حاجة الدول العربية للدخول في علاقات مع "إسرائيل"، بالإضافة إلى مقابلات مع شخصيات عربية وإسلامية رافضة لنهج التطبيع العربي مع "إسرائيل".

أولاً: دراسات خاصة بالتطبيع العربي مع "إسرائيل":

حرصاً من الباحث على التعمق في المشكلة البحثية؛ قام بإجراء دراسة مسحية لأهم الدراسات المرتبطة بالموضوع، وعرضها وفقاً للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

1. دراسة محمود بغدادي الراوي أبو زيد، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) على محصول القطن المصري: دراسة تحليلية،" 2020:16

هدفت الدراسة إلى تقييم النتائج المترتبة على تطبيق اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الكويز QIZ،¹⁷ بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" على محصول القطن المصري وصناعة الغزل والنسيج.

واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وفي إطارها استخدم أسلوبَي التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، كما تمّ الاعتماد على بعض معايير الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية عند تحليل البيانات المتعلقة بمحصول القطن المصري، وامتدت الفترة الزمنية للدراسة من سنة 1995 وحتى سنة 2016، ومن أبرز نتائجها:

¹⁶ محمود بغدادي الراوي أبو زيد، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) على محصول القطن المصري: دراسة تحليلية،" رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، مصر، 2020.

¹⁷ هو تشريع للكونجرس الأمريكي سنّ سنة 1996؛ ليسمح للأردن ومصر بتصدير منتجات للولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الجمارك ودون حصص محددة بشرط وجود مكونات ومدخلات من "إسرائيل" في هذه المنتجات.



أ. تتكون التركيبة السلعية لواردات اتفاقية الكويز من مدخلات الإنتاج الإسرائيلي، ومثلت المدخلات الخاصة بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ما يقرب من 67% من الإجمالي العام.

ب. بلغت نسبة إجمالي واردات اتفاقية الكويز من الأقمشة النسيجية نحو 34.8%، تلتها المواد الكيماوية بنسبة 22.7%، ووزعت النسبة الباقية من الواردات على مدخلات الإنتاج الأخرى.

ج. اتضح من تحليل التركيبة السلعية للمدخلات المستوردة من "إسرائيل"؛ أنها ليست بالمدخلات الأساسية أو النادرة، فهي متوفرة في الأسواق المصرية والعالمية وبأسعار منخفضة.

2. دراسة إياد القطراوي، "المقاطعة العربية (لإسرائيل) في ظل عملية التسوية السياسية (1993-2015): دراسة في الأبعاد والنتائج"، 2017:18

هدفت الدراسة للتعرف على جميع أشكال وأنواع المقاطعة، سواء الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية وغيرها لـ "إسرائيل"، واستعراض أشكالها ومتابعة مراحلها ومدى فعاليتها وتأثيرها، عدا عن بيان مدى التزام العرب بمقاطعة "إسرائيل" بعد عملية التسوية وما واكبها من أحداث، والدور الكبير الذي أدته المقاطعة في الضغط على "إسرائيل".

واعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي؛ لرصد خصائص ظاهرة المقاطعة وتتبعها وتحديدها، ووصف طبيعتها، وإدراك العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وتحليل دورها تجاه التعنت الإسرائيلي الراض للقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وتمتد العينة الزمنية بين سنتي 1993 و2015، ومن أبرز نتائجها:

أ. أن المقاطعة العربية كان لها دور بارز في الضغط على "إسرائيل" في مجالات عدة أبرزها الاقتصادية، والسياسية، والعلمية، والرياضية.

ب. بيّنت الدراسة أن المقاطعة هي شكل من أشكال النضال السلمي، الذي كان له دور كبير في تغيير الواقع والنظرة العالمية تجاه "إسرائيل".

¹⁸ إياد عبد الرؤوف محمد القطراوي، "المقاطعة العربية (لإسرائيل) في ظل عملية التسوية السياسية (1993-2015): دراسة في الأبعاد والنتائج"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

ج. تُعدّ المقاطعة سلاحاً فعّالاً ثبت جدواه على مرّ التاريخ، وهو لا يقلّ فعالية عن المقاومة الشعبية، بل قد يكون له تأثير أكبر إذا ما تمّ استخدامه بطريقة صحيحة.

3. دراسة دعاء محمد، "صورة المجتمع الإسرائيلي كما تعكسها الأفلام والمسلسلات المصرية وعلاقتها باتجاهات الشباب نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"، 2015:19

هدفت الدراسة إلى رصد سمات الصورة المقدمة عن المجتمع الإسرائيلي وملاحظتها في الأفلام والمسلسلات المصرية، والتعرف على علاقة مشاهدة الأعمال الدرامية باتجاهات الشباب المصري نحو قضية التطبيع مع "إسرائيل".

واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، ونظرية الغرس الثقافي، واستخدمت أداة تحليل المضمون لعيّنة عمدية قوامها ثلاثة مسلسلات وثلاثة أفلام هي: مسلسل رأفت الهجان، ومسلسل عابد كرماني، ومسلسل الصفحة، وفيلم مهمة في تل أبيب، وفيلم فتاة من إسرائيل، وفيلم ولاد العم. وأداة الاستبيان للعيّنة العمدية قوامها 250 مفردة من محافظات القاهرة، والجيزة، والقليوبية، ومن أبرز نتائجها:

أ. جاءت الأفلام والمسلسلات الدرامية العربية في مقدمة الوسائل التي يعتمد عليها الباحثون لجمع معلوماتهم عن المجتمع الإسرائيلي والشخصية الإسرائيلية بنسبة 73.1%.

ب. أظهرت اتجاهات الباحثين نحو التطبيع مع "إسرائيل" معارضة أكثر من نصف العينة بنسبة 63.9%، بينما بلغت نسبة من يؤيدون التطبيع نحو 36.1% من إجمالي العينة.

ج. اقتصرت وظيفة المرأة الإسرائيلية على الإغراء وجذب العربي أو المصري باستغلال أنوثتها، إلى جانب ظهورها بمهن مختلفة.

¹⁹ دعاء صلاح فريد محمد، "صورة المجتمع الإسرائيلي كما تعكسها الأفلام والمسلسلات المصرية وعلاقتها باتجاهات الشباب نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2015.



4. دراسة شيرين إبراهيم، "الحاجز النفسي في الصراع العربي الإسرائيلي: رؤى نخب مصرية: دراسة تحليلية ميدانية"، 2013:20

هدفت الدراسة إلى تقديم صورة أولية عن واقع الحاجز النفسي في الصراع العربي - الإسرائيلي من منظور إمبريقي، وذلك من خلال دراسة توجهات عيّنة من النخبة المصرية تجاه التطبيع مع "إسرائيل" وإمكانية تحقيق حوار معها، وفهم رؤية النخبة المصرية لصورة الآخر الإسرائيلي، بالإضافة إلى عرض وتحليل الجوانب النفسية في الصراع العربي - الإسرائيلي، والوسائل الإسرائيلية الهادفة إلى كسر الحاجز النفسي في هذا الصراع، والبحث في دور مصادر الثقافة في تشكيل الحاجز النفسي فيه.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي واستخدمت أداة الاستبانة، ومن أبرز نتائجها:

- أ. رأى نحو 88% من العيّنة قضية الصراع العربي - الإسرائيلي قضية محورية.
- ب. أيد نحو 52.5% من العيّنة زيارة الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى القدس، ورأى نحو 23% من العيّنة أن زيارة الرئيس الراحل نجحت في كسر الحاجز النفسي بين المصريين والإسرائيليين.
- ج. رفض نحو 57% من العيّنة التطبيع شكلاً ومضموناً، بينما وافق عليه نحو 40% ولكن بشروط، بالإضافة إلى رفض نحو 38% من العيّنة وجود السفير الإسرائيلي في القاهرة.

5. دراسة نهلة عبد الكريم، "دور القنوات الفضائية الإخبارية في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع "إسرائيل": دراسة تطبيقية"، 2011:21

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير القنوات الفضائية الإخبارية على الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، ورصد أنماط تعرض الجمهور

²⁰ شيرين جابر إبراهيم، "الحاجز النفسي في الصراع العربي الإسرائيلي: رؤى نخب مصرية: دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2013.

²¹ نهلة حلمي محمد عبد الكريم، "دور القنوات الفضائية الإخبارية في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع "إسرائيل": دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

المصري للقنوات الفضائية الإخبارية، بالإضافة إلى تحليل كيفية تغطية قضية الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال القنوات الفضائية الإخبارية.

واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، واستخدمت أداة الاستبانة لعينة عشوائية بسيطة قوامها 400 مفردة من المجتمع المصري، ومن أبرز نتائجها:

أ. جاءت قناة الجزيرة في مقدمة القنوات المفضلة لدى العينة في متابعة أخبار الصراع العربي - الإسرائيلي بنسبة 37.4%، تلتها قناة العربية بنسبة 27.9%.

ب. وافق نحو 88.7% من العينة على أن "إسرائيل" دولة عدوانية، ووافق نحو 81.4% على أنها دولة تتوسع على حساب جيرانها.

ج. عارضت الأغلبية التطبيع بنسبة 69.2%، بينما من لم يستطيعوا تحديد موقفهم بلغت نسبتهم 15.7% من إجمالي العينة.

ثانياً: مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية:

سيعرض الباحث مجالات التطبيع بشكل مفصل ويُعرّفها، ومن ثم سيتطرق إلى مخاطرها، إلى جانب بعض المقابلات التي تعزز الفكرة الواردة.

1. التطبيع السياسي والديبلوماسي:

ويعني إقامة علاقات سياسية بين الدول والمنظمات والشعوب و"إسرائيل"، ومن أدواته ما يلي:²²

أ. إقامة علاقات سياسية مع الاحتلال.

ب. وصف المقاومة بـ "الإرهاب".

ج. الحديث عن نزاع وليس صراع.

د. عدم تحميل "إسرائيل" أي مسؤولية عمّا لحق بالشعب الفلسطيني من نكبات وتشريد.

²² صفحة حملة المقاطعة - فلسطين BCP، موقع فيسبوك، انظر: <https://ar-ar.facebook.com/bcp.palestine>

وحساب حملة المقاطعة - فلسطين (@BCP_Palestine)، موقع تويتر، انظر:

https://twitter.com/BCP_Palestine (اطلع عليه في 2019/10/15)

هـ. تكريس نتائج الاحتلال والتمثلة في تشريع المستوطنات، وتشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية الأساسية: الاستقلال وحق تقرير المصير وحق العودة.
و. توفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية واستبدال ذلك بالمفاوضات بين طرفي النزاع.

مخاطر التطبيع السياسي والديبلوماسي:²³

- يُعدّ بمثابة البوابة الرئيسية التي تمرّ من خلالها كافة أنواع التطبيع الأخرى.
- تنبع قوته من أنه يمثل الممارسة الرسمية التي يقوم عليها النظام علناً، ويحميها ويدفع باتجاهها، ويجند القوى الممكنة في سبيل حمايتها واستمرارها.
- يتضمن التنسيق الأمني والزيارات واللقاءات السرية والعلنية، وتبادل الرسائل، وإجراء المفاوضات، وتبادل التمثيل الدبلوماسي بمختلف مستوياته.
- وتجدر الإشارة إلى أن الشرط الأساسي لمبدأ التطبيع هو "الاستسلام السياسي"، بالأحقية والرواية التاريخية الصهيونية بارتباطها وحقها بأرض فلسطين، وهذا يترتب عليه نفي المجازر التي ارتكبت على أرض فلسطين.²⁴

ويرى الدكتور أحمد ويحمان: "أن أهمية التطبيع بالنسبة لـ"إسرائيل" تتجلى في خلق ثغرات في عدم الاعتراف بها ككيان لقيط وسط المحيط العربي والإسلامي".²⁵

ويقول الدكتور أحمد الكحلاوي: "إن الاعتراف بالعدو الذي اغتصب الأرض والتسليم له بالحق في فلسطين زوراً وبهتاناً، يحقق لـ"إسرائيل" الأمن والأمان والاستمرار في انتزاع مزيد من الأرض، ليس من فلسطين وحدها، بل من كامل الأرض العربية".²⁶

²³ غسان حمدان، التطبيع استراتيجيية الاختراق الصهيوني (بيروت: دار الأمانة، 1989)، ص 18.

²⁴ مي هماش، معاني التطبيع مع الكيان الصهيوني، صحيفة الحدث، شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر، رام الله، 2019/10/1، انظر: <https://www.alhadath.ps> (اطلع عليه في 2019/10/5)

²⁵ مقابلة أجراها الباحث عبر الإنترنت مع أحمد ويحمان، رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع، 2020/7/28.

²⁶ مقابلة أجراها الباحث عبر الإنترنت مع أحمد الكحلاوي، رئيس الهيئة الوطنية التونسية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع مع "إسرائيل"، 2020/7/27.

2. التطبيع الاقتصادي:

هو إنشاء مشاريع اقتصادية كبرى مع "إسرائيل"، مثل خطوط النفط والغاز وسكك الحديد والربط الكهربائي، وغيرها من مشاريع بيع التقنية والمعرفة،²⁷ ويشمل خمسة مجالات أساسية، وهي:²⁸

- أ. التطبيع الزراعي والبيئي.
- ب. التطبيع السياحي.
- ج. التطبيع في مجال الصناعة.
- د. التطبيع التجاري والخدماتي.
- هـ. التطبيع في مجال الطاقة.

مخاطر التطبيع الاقتصادي:²⁹

- يُعدّ الأكثر انتشاراً بين الدول، لما له من تأثير على اقتصادها وأوضاعها المالية، وبما يصاحبه من إطلاق وعود بتحقيق الرفاه الاقتصادي والازدهار المالي.
- يدخل ضمن هذا النوع من التطبيع، جميع الاتفاقيات التجارية والمشاريع الاقتصادية والإنمائية المشتركة، بالإضافة إلى بروتوكولات التعاون في مجالات عدة.
- أن هذا النوع من التطبيع لا تضطلع الحكومات وحدها بمسؤوليته، إذ إن القطاع الخاص يتولى دوراً أساسياً فيه، وخصوصاً في ظلّ نظام الاقتصاد الحر الذي بات انعكاساً للنظام الرأسمالي العالمي.

²⁷ رفعت سيد أحمد، موسوعة التطبيع والمطبعون العلاقات المصرية الإسرائيلية، ط 2 (القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، 2014)، ص 389.

²⁸ محمود عبده، حصان طروادة الصهيوني على أبواب المحروسة: دراسات عن التطبيع بين مصر والكيان الصهيوني (لبنان: مركز باحث للدراسات، 2014)، ص 29.

²⁹ داليا أحمد رشدي، "التطبيع كآلية نفسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، العدد 59، 2013، ص 13.



ويقول رئيس لجنة مقاومة التطبيع والقضايا القومية في نقابة المهندسين الأردنيين صبحي أبو زغلان: "إن العرب هم الخاسر الأكبر من اتفاقيات التطبيع، وإن الاحتلال يسعى إلى جعل الموانئ الخليجية منطلقاً لترويج البضائع "الإسرائيلية"³⁰.

وتؤكد رئيسة الشبكة العربية للسيادة على الغذاء رزان زعيتر تراجع قطاعات الاقتصاد والسياحة والأمن الغذائي في العديد من الدول العربية التي وقّعت اتفاقيات تطبيع مع الاحتلال، وانعكاس هذه الاتفاقيات على شعوب هذه الدول بشكل سلبي.³¹

ومن أشكال التطبيع الاقتصادي، توقيع مرسوم يقضي بالسماح للإسرائيليين ولكل من يحمل الجواز الإسرائيلي بالسفر إلى السعودية لأغراض تجارية ودينية،³² وكذلك التوقيع على اتفاقية لبيع الغاز القطري إلى "إسرائيل"، وإنشاء بورصة الغاز القطرية في تل أبيب،³³ وتأسيس بورصة دبي للماش سنة 2004، التي تخضع لهيمنة التجار الإسرائيليين.³⁴

3. التطبيع الثقافي:

هو فتح العقول أمام الاختراق الإسرائيلي عبر توظيف الجامعات، والإصدارات والكتابات والأعمال الأدبية، والمنتديات العلمية والثقافية والفنية، وملتقيات حوار الأديان والحضارات؛ بهدف تعزيز قوة المشروع الإسرائيلي في مقابل إضعاف الانتماء القومي والشعور الوطني العربي.³⁵

³⁰ صبحي أبو زغلان، "ندوة علمية: نتائج اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال على القضية الفلسطينية والمنطقة"، من مؤتمر "حصار التطبيع"، المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، 2021/3/2.

³¹ رزان زعيتر، "ندوة علمية: نتائج اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال على القضية الفلسطينية والمنطقة"، من مؤتمر "حصار التطبيع"، المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، 2021/3/2.

³² محمد محسن وتد، تطبيع علني.. السماح "للإسرائيليين" بزيارة السعودية، الجزيرة نت، 2020/1/26. (اطلع عليه في 2020/2/5)

³³ قطر و"إسرائيل" .. 20 عاماً من الصداقة المشبوهة، موقع قطريليكس، 2017/12/16، انظر: <https://qatarileaks.com/ar> (اطلع عليه في 2019/10/7)

³⁴ تحقيق: الإمارات و"إسرائيل" .. تاريخ طويل من التطبيع والتحالف غير المعلن، موقع إمارات ليكس، 2019/7/24، انظر: <https://emiratesleaks.com> (اطلع عليه في 2019/11/10)

³⁵ محمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، ص 288.

مخاطر التطبيع الثقافي:

- يُعدّ الأخطر على الإطلاق، لما له من تأثير على ثقافة الأمم وقيمتها ومعتقداتها، إلى جانب أنه يتضمن إقامة علاقات ثقافية بين الدول بما تتضمنه من تبادل وتفاعل ثقافي حي ومباشر، من خلال المؤتمرات والمشاريع الثقافية المشتركة والمحافل الثقافية والأدبية، كما يتضمن التعاون في مجالي الفن والترجمة.³⁶
- يُعدّ "تجسّساً ثقافياً" للاطلاع على الواقع الثقافي العربي، وعلاقته بالصراع العربي الصهيوني، ووضع سيناريوهات تطويغيه على النحو الذي يخدم الوجود الصهيوني.³⁷
- يقوم على تدمير المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية،³⁸ لذلك كان الاتفاق حول الثقافة والإعلام في إطار اتفاق وادي عربة مع الأردن سنة 1994، أشدّ وقعاً وأكثر إلحاحاً على العمل الثقافي المشترك من جانب "إسرائيل".³⁹
- أن الثقافة عنصر أساسي في عمل وسائل الإعلام.⁴⁰

ومن أشكال التطبيع الثقافي، وجود عدة جمعيات يهودية تعمل في مجال التطبيع مع "إسرائيل" في المغرب، كـ "جمعية هوية وحوار" التي تأسست سنة 1974، و"التجمع العالمي لليهودية" الذي تأسس سنة 1985، و"المركز العالمي للأبحاث حول اليهود المغاربة" الذي تأسس سنة 1995، ثم "الاتحاد العالمي لليهود المغاربة" الذي تأسس في 1999/5/3.⁴¹

³⁶ سعيد يقين داوود، "التطبيع بين المفهوم والممارسة: دراسة حالة على التطبيع العربي - الإسرائيلي"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، الضفة الغربية، 2002، ص 12-13.

³⁷ محمود سلطان، "الجانوسية التي تعددت أنماطها من خفايا التطبيع مع الكيان العبري"، مجلة البيان، العدد 211، 2005، ص 87.

³⁸ معن بشور، "السلام والتطبيع الثقافي والإعلامي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 19، العدد 209، 1996، ص 51.

³⁹ سالم عوض وآخرون، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 118.

⁴⁰ مريم أبو دقة، "الخطاب العربي والإسلامي نحو الممارسات الإسرائيلية في القدس"، من مؤتمر القدس الدولي الثاني، قطاع غزة - القدس المحتلة، مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، لبنان، 2008/6/25.

⁴¹ عادل الراجحي، التطبيع.. أصبح العدو اللدود صديقاً حميماً، ص 29.



4. التطبيع الديني:

هو التطبيع الذي يقع من أحد أو بعض علماء الدين الإسلامي، أو رجال الدين المسيحي، بصفتهم الدينية، أو هو التطبيع الذي يُستخدم فيه الدين كمبررٍ ومسوّغٍ للاعتراف بـ"إسرائيل" وإقامة علاقات معها.⁴²

أ. مخاطر التطبيع الديني:

- أنه جزء من استراتيجية صهيونية جديدة تستخدم البعد الديني، لترويج الادعاءات الصهيونية، وتبرير سياسات الغزو والاستعمار تبريراً دينياً من وجهة نظر إسلامية، بحيث تصبح "إسرائيل" هي مشيئة الله وإرادته، في محاولة لتغيير ما رسخ في العقل الجمعي عند العرب من رفض لوجود كيان الاحتلال.⁴³
- مواجهة الصهيونية للإسلام باعتباره مصدراً دائماً من مصادر التعبئة وحشد المسلمين ضد "إسرائيل"، والقضاء على التحدي المتمثل في ثقافة التحرر الوطني.⁴⁴
- يرمي لتحديد المسلمين موقفهم من "إسرائيل" على ضوء تلك الصورة المرسومة لليهود في القرآن والحديث، أو على أقل تقدير، أن تشكل تلك الصورة خلفية أو أرضية للانطلاق منها عند التعامل معهم،⁴⁵ مع الإشارة إلى وجود فرق بين اليهودية كديانة، والصهيونية كحركة سياسية مجرمة.

ب. بنود وثيقة تحريم التطبيع مع "إسرائيل":⁴⁶

- تحرم شرعاً أي حالة للتطبيع مع "إسرائيل"، مهما كانت نتائج حركة الأنظمة السياسية العربية، وعلى الشعوب العربية المسلمة أن تقرّ في القرآن الكريم صباحاً ومساءً تاريخ هؤلاء الصهاينة، وأن تدرك أنه لم يكن لهم عهد عند الله، فكيف يكون لهم عهد عند الناس.

⁴² رفعت سيد أحمد، موسوعة التطبيع والمطبعون والعلاقات المصرية الإسرائيلية، ط 2، ص 1679.

⁴³ سامح إسماعيل، التطبيع الديني واختراق الأزهر، الجزيرة نت، 2017/2/6. (اطلع عليه في 2019/10/10)

⁴⁴ عواطف عبد الرحمن، الاختراق الصهيوني لمصر من 1917-2017 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص 178.

⁴⁵ ناصر الدين الشاعر، عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 47.

⁴⁶ هيئة التحريم، "وثيقة تحريم التطبيع مع "إسرائيل"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، العدد 134، 2010، ص 213-215.

• إصدار فتوى شرعية تقضي بحرمة التعامل التجاري مع الكيان الغاصب، وكل من يدعمه في احتلاله وتمكينه من قتل الفلسطينيين واضطهادهم وتشريدتهم.

• التأكيد على عدم شرعية التفريط بأي شبر من أرض فلسطين، وهو خطّ إسلامي شرعي لا ينطلق التتظير له من خصوصية مذهبية، وإنما يمثل قاعدة ينطلق منها كل تفكير فقهي شرعي اجتهادي أصيل.

ومن أشكال التطبيع الديني؛ زيارة مفتي الديار المصرية السابق الدكتور علي جمعة لمدينة القدس المحتلة في شهر نيسان/ أبريل 2012،⁴⁷ ومن الباحثين من عدّها بداية التطبيع الديني كونها تمّت بموافقة من السلطات الإسرائيلية.

ويؤكد الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين الشيخ علي القرة داغي أن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين متفق تماماً على حرمة التطبيع، وأنه ”خيانة عظمى لله ورسوله وللمسلمين“.⁴⁸

ويرى رئيس مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في لبنان، الأستاذ الدكتور محسن صالح: ”أن التطبيع يستهدف تحقيق حالة استلاب ديني وحضاري وثقافي وتاريخي في الأمة، وأن تحل الرواية اليهودية الصهيونية مكان الرواية الإسلامية، العربية، الفلسطينية، وهذا لن ينجح“.⁴⁹

وفي سنة 2017، اجتمع علماء مسلمون من أرجاء العالم في مدينة إسطنبول التركية، وأجمعوا بعد جلسات علمية ومشاورات شرعية وواقعية على أن التطبيع بكل أشكاله؛ السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية منكر ويجب النهي عنه، والتحذير منه، بل الواجب مقاومة هذا المنكر، امتثالاً لأوامر القرآن الكريم والسنة النبوية.⁵⁰

⁴⁷ خالد سعيد، مبارك كنزهم الاستراتيجي (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2016)، ص 121.

⁴⁸ علي القرة داغي، ”شخصيات إعلامية وشعبية تناقش آليات مواجهة الشعوب العربية للتطبيع مع الاحتلال“، من مؤتمر ”النبض الشعبي العربي المناهض للتطبيع“، المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، 2021/3/1.

⁴⁹ محسن محمد صالح، ”التطبيع العربي بين الاستراتيجية الصهيونية والهرولة العربية“، من ”المؤتمر الدولي لمقاومة التطبيع“، المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، 2021/3/1.

⁵⁰ خليل مبروك، ”إطلاق ميثاق علماء الأمة لمقاومة التطبيع“، مؤتمر علماء الأمة لمقاومة التطبيع السياسي مع الكيان الصهيوني، الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الجزيرة.نت، 2017/10/21، انظر:

(اطلع عليه في 2021/3/6) <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

5. التطبيع العسكري والأمني:

هو تبادل الخبرات والمعلومات العسكرية والأمنية مع "إسرائيل"، وبناء علاقات استخباراتية معها.⁵¹

مخاطر التطبيع العسكري والأمني:

- ما قاله مئير دي شاليت Meir de Shalit، مدير عام السياحة السابق ورئيس هيئة الفنادق الإسرائيلية: "إن سياحنا في مصر، أفضل للأمن "الإسرائيلي" من أي جهاز للإنذار المبكر".⁵²
- أن الجوهر الاستراتيجي للتطبيع من وجهة النظر الإسرائيلية؛ يتمثل في إحداث تغيير على الجانب العربي، ويبدأ بضرورة تقبل "إسرائيل"، ويمتد إلى تقييد قدرات العرب العسكرية وتغيير معتقداتهم.⁵³
- يهدف للتعاون في محاربة ما يسمى بـ"الإرهاب" بكل أشكاله، وإحداث نقلة نوعية عسكرياً وأمنياً.⁵⁴

6. التطبيع الرياضي:

إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية و"إسرائيل" في مجال الرياضة، سواء على مستوى المسابقات الدولية والإقليمية الرسمية، أم على المستوى الودي التدريبي، أم بتبادل اللاعبين والمدربين والعاملين في حقول الرياضة، وصولاً إلى انتهاء كافة صور المقاطعة الرياضية العربية للدولة الصهيونية، أو تنتهي معها مواقف الاتحادات الرياضية الآسيوية والإفريقية المتضامنة مع أعضائها العرب في تلك المقاطعة.⁵⁵

مخاطر التطبيع الرياضي:⁵⁶

- الاتصال الصهيوني بالجماهير والفئات العربية الشعبية البسيطة والكثيفة، التي تتابع الرياضات المتعددة.

⁵¹ صفحة حملة المقاطعة - فلسطين BCP، فيسبوك، انظر: <https://ar-ar.facebook.com/bcp.palestine>

⁵² عرفة عبدو علي، جيتو "إسرائيلي" في القاهرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990)، ص 32.

⁵³ محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 13-14.

⁵⁴ محمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، ص 279-280.

⁵⁵ رفعت سيد أحمد، موسوعة التطبيع والمطبعون العلاقات المصرية الإسرائيلية، ط 2، ص 1461.

⁵⁶ المرجع نفسه، ص 1461-1463.

- تفهّم خطورة التطبيع الرياضي من الاحتفاء الواسع لوسائل الإعلام؛ عند عقد مسابقة رياضية على أرض عربية أو العكس.
- أن الرياضة ميدان للتسامح وإعلاء الروح، وهو ما يسهم في تمرير الرواية الصهيونية. ومن أشكال التطبيع الرياضي، احتفاء الإمارات بفوز لاعب إسرائيلي بالمدالية الذهبية، وما ترتب عليه من زيارة وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ميري ريغيف الإمارات لحضور مباريات الجودو.⁵⁷

7. التطبيع الاجتماعي:

هو إقامة تجمعات ومخيمات واحتفالات مشتركة مع "إسرائيل"، وتشجيع الزيارات المتبادلة، وإقامة علاقات شخصية، بدعوى التسامح مع المجرم.⁵⁸

مخاطر التطبيع الاجتماعي:⁵⁹

- أنه تطبيع يؤسس إلى التعاطي مع دولة الاحتلال ومع الإسرائيليين ككيان طبيعي في المنطقة، مثله مثل أي دولة أو أي شعب.
- أن من أدواته، ترسيخ مفهوم شعب لشعب، وإقامة الأنشطة الرياضية المشتركة، والمهرجانات الفنية، وتشجيع السياحة مع دولة الاحتلال، والتبادل الشبابي، وفتح المنابر الإعلامية العربية وغيرها لتمرير الرواية الصهيونية.

8. التطبيع الأكاديمي:

هو عقد اتفاقيات تعاون مع جامعات "إسرائيل"، ومعاهده المختلفة، واستضافة أكاديميين إسرائيليين بدعوى فصل التعليم عن السياسة.⁶⁰

⁵⁷ التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين؟، موقع مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019/1/24،

انظر: <https://fikercenter.com>

⁵⁸ معايير ومواقف الحملة، تعريف التطبيع، الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، 2007/11/21.

⁵⁹ المرجع نفسه.

⁶⁰ صفحة حملة المقاطعة - فلسطين BCP، فيسبوك، انظر: <https://ar-ar.facebook.com/bcp.palestine>

مخاطر التطبيع الأكاديمي:⁶¹

- إن الجامعات الإسرائيلية تلعب فيه دوراً مهماً لجهة تبرير الاستعمار المستمر للأراضي الفلسطينية، وتشريع التطهير العرقي التدريجي للفلسطينيين، وإعطاء تبرير أخلاقي للقتل خارج إطار القانون.
- وضوح سياسة التمييز العنصري في الجامعات الإسرائيلية ضد الطلبة غير اليهود، أي الفلسطينيين والعرب.

9. التطبيع الإعلامي:

هو أي اتصال أو تعامل على مستوى الصحفيين والمؤسسات الإعلامية العربية والناطقة بالعربية مع دولة الاحتلال أو أحد ممثليها الشعبيين أو الرسميين، ومن أدواته استضافة قيادات وناطقين رسميين، أو متحدثين ومحللين سياسيين إسرائيليين للتعبير عن رواية الاحتلال على القنوات والإذاعات وفي الصحف العربية والفلسطينية بغض النظر عن السياق، واعتماد الرواية الإسرائيلية للأحداث ونقلها دون التحقق منها ودون إجراء التحرير والتعديل اللازمين، بالإضافة إلى زيارة الوفود الصحفية والإعلامية لمؤسسات الاحتلال ومرافقه ومنشآته وممثليه مما يندرج ضمن الدبلوماسية الشعبية.⁶²

وينقسم التطبيع الإعلامي إلى قسمين، هما:⁶³

أ. **التطبيع الإعلامي المقصود:** وهو الذي تهدف فيه وسيلة الإعلام العربية إلى التعامل والتواصل مع مستويات مختلفة في دولة الاحتلال الإسرائيلي، من أجل الاستماع إلى روايتها ونشر آرائها حول قضية معينة.

ب. **التطبيع الإعلامي غير المقصود:** وهو النشر والترويج لرواية الاحتلال الإسرائيلي ووجهة نظره، من خلال عدة ممارسات لا يقصد القائم بالعملية الاتصالية أن تؤدي إلى هذه النتيجة، أو لا يعلم أنها ستؤدي إلى هذه النتيجة.

⁶¹ موقع حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، انظر: <https://bdsmovement.net/ar>

⁶² دليل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية للتعامل مع التطبيع الإعلامي، سلسلة أدلة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، موقع منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال - تواصل، 2018/2/15، ص 3، انظر: <https://www.palmediaforum.org> (اطلع عليه في 2019/10/10)

⁶³ المرجع نفسه، ص 9.

مخاطر التطبيع الإعلامي:

- يعطي مساحة للمتحدثين والقادة والأفراد الصهاينة لاستخدام مستويات ونبرات متعددة في الخطاب والممارسة عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية؛ ومنها الأسلوب الاقتحامي والهادئ أو الناعم والتدريجي، وتمير المضمون في سياق إيجابي والثأري أو الانتقامي ووصم القضية، والاستباقي أو الردعي والتمهيدي،⁶⁴ بما يرمي إلى تغييب الرسالة الإعلامية الفلسطينية.
 - نقل رواية الاحتلال من خلال المنصات الإعلامية العربية أو الناطقة بالعربية؛ لتلميع صورة الاحتلال في وعي الشعوب العربية وإضعاف الرواية الفلسطينية.⁶⁵
 - سعيه لاستخدام المصطلحات بشكل مقصود لخدمة التوجهات الإعلامية الإسرائيلية، ومنها على سبيل المثال ”الخط الأخضر، وجيش الدفاع الإسرائيلي، وعرب إسرائيل“.⁶⁶
 - يرمي لنشر إعلانات مدفوعة الأجر في وسائل إعلام إسرائيلية، أو العكس، وتنظيم الجولات الإعلامية، التي تهدف لـ”تحسين الصورة“، إلى جانب الإنتاج البرامجي المشترك.⁶⁷
 - خطورة التطبيع الإعلامي الرقمي أو ما يعرف بـ”التطبيع الشبكي“ الذي يمنح إحساساً بالتكتمل حول اهتمام مشترك، ويشكل ”كثافة جماهيرية“، وتداول مقاطع ومواد ووصلات دعائية من إنتاج جهات رسمية في نظام الاحتلال.⁶⁸
- ويرى رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن معن بشور ”أن علينا الاعتراف بأن أبرز الحروب التي انتصر علينا فيها ”إسرائيل“ هي حرب المصطلحات،

⁶⁴ الدبلوم المكثف في مقاطعة الاحتلال ومناهضة التطبيع، موقع أكاديمية دراسات اللاجئين، 2019، انظر: <http://www.refugeeacademy.org/index.html> (اطلع عليه في 2019/10/10)

⁶⁵ دليل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية للتعامل مع التطبيع الإعلامي، منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال - تواصل، 2018/2/15، ص 3.

⁶⁶ باسل يوسف النيرب، الإعلام الإسرائيلي.. ذراع الجراد (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010)، ص 26-27.

⁶⁷ حسام شاكر، ”مقاومة التطبيع على جبهة الإعلام“، ص 1، من ندوة ”التطبيع.. استراتيجية احتلال“، حركة مقاومة التطبيع NOR، إسطنبول، 2017/9/16.

⁶⁸ المرجع نفسه.

بكل دلالاتها اللغوية، والثقافية، والإعلامية، والدبلوماسية⁶⁹، وهو الأمر الذي يترتب عليه التحذير من الانسياق وراء ما تروّجه أجهزة الحلف الصهيوني الأمريكي الإعلامية، وإلا سألت الأجيال: وما هي فلسطين!!، فلو انسقنا وراء أجهزة الإعلام الصهيونية لكان في ذلك إقراراً لليهود باحتلال أرضنا.⁷⁰

ومن أشكال التطبيع الإعلامي، استضافة قناة سكاى نيوز Sky News العربية لرئيس وزراء "إسرائيل" بنيامين نتنياهو⁷¹ واستضافة قناة الغد لوزير حرب "إسرائيل" بني جانتس Benny Gantz،⁷² وكذلك بثّ تلفزيون دبي والقناة 12 الإسرائيلية وتلفزيون البحرين بثاً مشتركاً، تبادلوا خلاله التحيات بالتزامن مع توقيع اتفاقتي التطبيع بين "إسرائيل" وكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين برعاية أمريكية.⁷³

ولم يكن هذا مفاجئاً، فقد بدأنا قبل سنوات نشاهد على قنوات إخبارية عربية وضع اسم "إسرائيل" على خريطة فلسطين، بكل ما تعنيه هذه المسألة من رمزية، ومن اللعب على الوعي والذاكرة لأجيال عربية جديدة؛ يراد لها أن تنسى قضيتها، والأثر مسؤولية مواجهة عدوها الوجودي.⁷⁴

وقد تزايد ظهور الشخصيات الصهيونية على قنوات التلفزة العربية، خصوصاً أفياخي أدري Avichay Adraee الناطق باسم الجيش الصهيوني، مما يعني إدخال الرواية الصهيونية وتبريرات الجرائم المرتكبة من قبل الكيان لكل بيت عربي.⁷⁵

⁶⁹ معن بشور، "السلام والتطبيع الثقافي والإعلامي"، ص 49.

⁷⁰ مجدي قرقر، **بين التطبيع الرسمي والرفض الشعبي** (القاهرة: المركز العربي للدراسات، 2010)، ص 72-73.

⁷¹ "هزلة إماراتية للتطبيع... نتنياهو لـ"سكاى نيوز عربية": سنغير وجه المنطقة (فيديو)، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2020/8/15، انظر: <https://mubasher.aljazeera.net> (اطلع عليه في 2021/3/6)

⁷² قناة مصرية ممولة إماراتياً تستضيف غانتس وسخط فلسطيني (شاهد)، عربي 21، 2021/2/1. (اطلع عليه في 2021/3/6)

⁷³ شاهد.. بث مشترك بين قناة إماراتية وأخرى إسرائيلية وتلفزيون البحرين، الجزيرة.نت، 2020/9/16. (اطلع عليه في 2020/9/20)

⁷⁴ بدر الإبراهيم، عن التطبيع الإعلامي مع إسرائيل، **العربي الجديد**، 2016/1/3. (اطلع عليه في 2020/2/7)

⁷⁵ معاذ العامودي، "التطبيع الإعلامي مع الكيان الصهيوني"، **مجلة البيان**، العدد 355، 2016، ص 38.

ويرى الباحث، أن مواكبة الإعلام العربي خلال السنوات الأخيرة الماضية لوجهة النظر الإسرائيلية، وإعطائها أهمية عبر القراءة والتحليل والغوص في عمق مضمونها، يحمل خطراً على الوعي الشعبي العربي والإسلامي، لجهة كسر الحاجز النفسي لقبول "إسرائيل" كدولة في المنطقة العربية، مقابل تغييب القضية الفلسطينية.

10. التطبيع الفني:

وهو المشاركة الفنية أو الثقافية داخل الكيان الغاصب، كونه عملاً متواطئاً مع الاحتلال والأبارتهيد، ويأتي تحت ذريعة أن الفن هو من أجل الفن ولا علاقة له بالسياسة.⁷⁶

مخاطر التطبيع الفني:

- أنه يشجع النقا، والتعاون، ويدعو للامتناع عن الدعاية المعادية.⁷⁷
- إنتاج مواد فنية تهدف لقطع الصلات بين ماضي الأمة وأمجادها، وحاضرها، وإعادة صياغة المفاهيم، ومناهج التفكير، بما ينسجم مع النظرة الإسرائيلية.⁷⁸
- تشكيل وتدعيم الأفكار والاتجاهات لدى الجمهور؛ من خلال تناولها لبعض القطاعات أو الفئات بصورة سلبية أو إيجابية.⁷⁹
- التأثير على القيم، والمواقف، والاتجاهات الفكرية والعاطفية، وأنماط السلوك الاجتماعي.⁸⁰

ومن أشكال التطبيع الفني، افتتاح مكتب للتمثيل التجاري بين سلطنة عُمان و"إسرائيل"؛ لدعم التعاون في الميادين الفنية ومجالات أخرى،⁸¹ واقتباس مراحل

⁷⁶ مقاطعة "إسرائيل" وداعيتها: أسئلة وإجابات مقترحة، صحيفة الأخبار، بيروت، 2013/3/5، انظر:

<https://al-akhbar.com> (اطلع عليه في 2019/10/10)

⁷⁷ عدنان السيد حسين، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية (عمان: دار النفائس، 1990)، ص 35-52.

⁷⁸ طلال محمد خلف، قيم اليهود في القصص القرآني ودورها في توجيه فكرهم التربوي المعاصر (غزة: آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص 116.

⁷⁹ دعاء صلاح فريد محمد، الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي (القاهرة: دار أطلس للنشر، 2016)، ص 21.

⁸⁰ عبد الرزاق الدليمي، عولمة التلفزيون (الأردن: دار جرير، 2005)، ص 31.

⁸¹ محمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، ص 293.

معينة من تاريخ المجتمعات العربية، مثل مسلسل ”أم هارون“؛ الذي تدور أحداثه حول حياة اليهود في الكويت في أربعينيات القرن العشرين، أو بشكل مباشر كما حصل في إحدى حلقات مسلسل ”مخرج 7“؛ التي تناولت التطبيع، وبناء العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، مقابل الاستيلاء من دعم الشعب الفلسطيني.⁸²

وبشكل عام تتمثل مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية، فيما يأتي:⁸³

1. التطبيع يجعل من الاحتلال الإسرائيلي دولة صديقة في الشرق الأوسط والوطن العربي، ولم يعد الصراع عربي - إسرائيلي، بل تقزّم إلى صراع فلسطيني - إسرائيلي، ويجري اتهام الفلسطينيين بمحاولات النزاع وإثارة الشغب مع الإسرائيليين.
2. التطبيع يجعل الدول العربية أو على الأقل الأنظمة العربية تهوّل لتدشين علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، بمعنى أنه جعل أصحاب الحق يهرولون للمهادنة وفق فهم خاطئ لبدائى سياسية أو إسلامية، من قبيل المصالح السياسية المشتركة.
3. التطبيع يُعيد رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط؛ من صراع بين العربي والاحتلال الإسرائيلي، إلى التحالف بين العربي والاحتلال الإسرائيلي في مواجهة قوى إقليمية مثل إيران.
4. حدث تغيير واضح على جانب كبير من الثقافة العربية، حيث لم تعد دولة الاحتلال الإسرائيلي هي العدو، بل هي الصديق؛ في مقابل العدو الذي يتجسد في إيران، ويجاهر بعض العرب في النظر إلى ”إسرائيل“ على أنها صديق.
5. صار بعض المتقنين العرب يشككون في أحقية الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وهذا الأمر يقدّم خدمات جليلة للاحتلال الصهيوني وعلى طبق من ذهب.
6. تدخل رجال الدين في الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل يسهم في تعزيز مكانة ”إسرائيل“، التي صارت تشكك في كون أن المسجد الأقصى عقيدة تجسدت في القرآن الكريم.

⁸² عيد السلامة، ”تقدير موقف: الدراما الرمضانية العربية 2020 وقضية التطبيع“، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2020، انظر: <https://www.masarat.ps>

⁸³ محمد شعيب، ”التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية“، ص 293-295.

7. يؤطّر التطبيع مع الاحتلال القبول بالنكبة وبالنكسة، وبسلسلة الهزائم العربية أمام الاحتلال، ويقرّ لـ "إسرائيل" بأنها صاحبة الأرض، ويسمح كذلك للاحتلال بالتسلّل إلى الوعي العربي، لا سيّما مع الحديث عن التسامح وحوار الأديان.
8. يؤدّي التطبيع بطبيعة الحال إلى تجاوز كلّ الثورات والانتفاضات التي قام بها الفلسطينيون، وبالانتصارات التي حققتها قوى المقاومة ضدّ الاحتلال، وتحويلها من فعل مقاوم إلى فعل عبثي، لا سيّما في ظلّ استماتة بعض المنظرين للأنظمة التي تسير في ركب التطبيع؛ لتظهر الخسائر البشرية والمادية التي تترتّب على العمل المقاوم.
9. يؤدّي التطبيع القائم على إقامة علاقات تجارية وسياسية وديبلوماسية مع دولة الاحتلال إلى الاعتراف بها وبالواقع الذي فرضته، ومكافأتها على جرائمها، وبسط روايتها ورؤيتها على ما عداها، مع تجاهل الرواية الفلسطينية وهدر أيّ حقّ مرتبط بها.
10. سيساعد التطبيع "إسرائيل" على المضيّ في سياساتها التي تهدف إلى الاحتفاظ بما سرقت، والاستيلاء على ما تبقى من أرض فلسطينية، ولن يضرها حالة المراوحة ما بين مفاوضات، وعود بالدخول في مفاوضات، والتحضير لجولات جديدة من المفاوضات، وهو وقت ضائع بالنسبة إلى الفلسطينيين؛ تضعه "إسرائيل" في حسابها مزيداً من السيطرة والتحكّم.
11. يساعد التطبيع "إسرائيل" في توفير بيئة تساعد على بلورة حلّ للصراع مع الشعب الفلسطيني يلتقي مع تصور اليمين الحاكم في تل أبيب، وتطلق نخب الحكم الإسرائيلية على هذا النمط من الحل؛ اسم "التسوية الإقليمية". ويقوم مفهوم التسوية الإقليمية على الجمع بين تطبيع الدول العربية علاقتها بـ "إسرائيل" مقابل تقديم "إسرائيل" تنازلات شكلية للفلسطينيين.
12. يحرر التطبيع "إسرائيل" من التزاماتها تجاه مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، وشرعنة سياسات الاحتلال وممارساته، فيما يخصّ الاستيطان.
13. من الآثار المترتبة على التطبيع الإسرائيلي - الخليجي؛ حالة الفتور في العلاقات بين بعض دول الخليج والسلطة الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى.



ويرى الباحث، أن مخاطر التطبيع العربي مع "إسرائيل" تتجاوز فكرة تقبلهم في المحيط العربي فحسب، وإنما هي تهديد طابع المنطقة العربي الإسلامي، وإدخال أفكار جديدة تبشيرية تهدد القيم والعادات والتقاليد الأصيلة للمواطن العربي.

ويقول رئيس منتدى الشرق في قطر، الأستاذ وضاح خنفر: "إن الإجماع الشعبي العربي هو أن فلسطين في المركز، وهذا مؤشر على أن قضية فلسطين لن تندثر".⁸⁴

ويرى الأستاذ أنس إبراهيم، مدير تنسيقية مناهضة الصهيونية ومقاومة التطبيع: "أنه وبالرغم من نجاح "إسرائيل" فعلاً في التطبيع مع بعض الأنظمة العربية، إلا أنها تدرك أن اختراق الشعوب العربية والإسلامية الحرة ليس بالأمر السهل، فقد أظهرت الشعوب وعياً، وأكدت أن التطبيع خيانة عظيمة".⁸⁵

ويعزز هذا الرأي، ما كشفه استطلاع المؤشر العربي في استطلاع سنة 2020، الذي أظهر توافقاً بين مواطني المنطقة العربية على رفض الاعتراف بـ "إسرائيل" بنسبة 88%، حيث فسروا موقفهم بعدد من العوامل والأسباب؛ معظمها مرتبط بالطبيعة الاستعمارية والعنصرية والتوسعية لها،⁸⁶ هذا مع الإشارة إلى أن الاستطلاعات السنوية بين سنتي 2011 و2018 أظهرت رفضاً للاعتراف بـ "إسرائيل" بنسبة تراوحت بين 84-87%، فيما جاءت نسبة الموافقين بين 7-13%.⁸⁷

ويرى رئيس لجنة مقاومة التطبيع والقضايا القومية في نقابة المهندسين الأردنيين صبحي أبو زغلان: "أن التطبيع في الدول العربية هو تطبيع رسمي من الأنظمة وليس من الشعوب".⁸⁸

⁸⁴ وضاح خنفر، "التطبيع العربي بين الاستراتيجية الصهيونية والهولة العربية"، من "المؤتمر الدولي لمقاومة التطبيع"، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2021/3/1.

⁸⁵ مقابلة أجراها الباحث عبر الإنترنت مع أنس إبراهيم، مدير تنسيقية مناهضة الصهيونية ومقاومة التطبيع، 2020/7/24.

⁸⁶ برنامج قياس الرأي العام العربي، "المؤشر العربي 2020/2019: في نقاط"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، تشرين الأول/أكتوبر 2020، انظر: <https://www.dohainstitute.org/ar/News/Pages/ACRPS-Announces-the-Results-of-the-Arab-Opinion-Index-2019-2020.aspx>

⁸⁷ برنامج قياس الرأي العام العربي، "قراءة في نتائج المؤشر العربي 2016: التقرير الكامل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017/3/14، انظر: <https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art43.aspx>

⁸⁸ صبحي أبو زغلان، "ندوة علمية: نتائج اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال على القضية الفلسطينية والمنطقة"، 2021/3/2.

ويعرض الباحث في هذا الصدد نماذج لرفض الشعوب التطبيع مع "إسرائيل"، وهي:

1. سينمائيون مصريون يرفضون التطبيع الثقافي مع "إسرائيل".⁸⁹
2. نقابيون وحزبيون أردنيون يدعون النواب لإبطال اتفاقية الغاز مع "إسرائيل".⁹⁰
3. نشطاء سعوديون يطلقون حملة معارضة للتحرك التطبيعي مع "إسرائيل".⁹¹
4. الخليج العربي يرفض التطبيع مع "إسرائيل".⁹²
5. قطريون ينتفضون ضدّ التطبيع بعد رفع نشيد الاحتلال في الدوحة.⁹³
6. بحرينيون يتحدّون قيادة بلادهم بأعلام فلسطينية وتغريدات ترفض التطبيع.⁹⁴
7. حملة في سلطنة عُمان ضدّ التطبيع.. شتّها عُمانيون وحاربها عيال زايد!⁹⁵
8. مغاربة يحتجون ضدّ زيارة محتملة لنتنياهو ويدعون الحكومة للتحرك.⁹⁶
9. مظاهرة ضدّ التطبيع مع "إسرائيل" في تونس.⁹⁷
10. موريتانيا... صحوة ضدّ التطبيع.⁹⁸

-
- ⁸⁹ علاء عبد الرازق، سينمائيون مصريون يرفضون التطبيع الثقافي مع إسرائيل، الجزيرة نت، 2019/8/9. (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹⁰ محمد الكيالي، نقابيون وحزبيون يدعون "النواب" لإبطال اتفاقية الغاز مع إسرائيل، صحيفة الغد، الأردن، 2019/1/21. انظر: <https://alghad.com> (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹¹ إياد القراء، سعوديون ضدّ التطبيع، موقع وكالة شهاب، 2016/8/2، انظر: <https://shehabnews.com> (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹² الخليج العربي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، موقع شباب قطر ضدّ التطبيع، 2016/8/3، انظر: <https://qayon.org> (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹³ قطريون ينتفضون ضدّ التطبيع بعد رفع نشيد الاحتلال في الدوحة: لتذهب كل البطولات للجحيم، موقع وطن يغرد خارج السرب، 2019/3/23، انظر: <https://www.watanserb.com> (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹⁴ محمد أبو رزق، بحرينيون يتحدون قيادة بلادهم بأعلام فلسطينية وتغريدات ترفض التطبيع، موقع الخليج أونلاين، 2019/6/25. (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹⁵ حملة في سلطنة عمان ضدّ التطبيع، شتتها عمانيون وحاربها عيال زايد!!، موقع وطن الدبور، 2018/10/27، انظر: <https://www.watan.com> (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹⁶ مغاربة يحتجون ضدّ زيارة محتملة لنتنياهو ويدعون الحكومة للتحرك، عربي 21، 2019/1/29. (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹⁷ مظاهرة ضدّ التطبيع مع إسرائيل في تونس، موقع قناة روسيا اليوم، 2019/7/8. (اطلع عليه في 2019/10/7)
- ⁹⁸ هشام الهلاي، موريتانيا.. صحوة ضدّ التطبيع، موقع الإخوان المسلمين، 2008/2/10، انظر: <https://ikhwan.online> (اطلع عليه في 2019/10/7)



ثالثاً: أهمية التطبيع لـ "إسرائيل" وتصورها لنتائجها: ⁹⁹

يمكن تلخيص التصور الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع العرب كما يلي: "إيجاد علاقات طبيعية وعادية بين الطرفين على غرار أي علاقة بين الطرفين في حالة سلام وترابطهما علاقات مودة واحترام تنتفي فيها حالة التناقض أو العداء بكافة مظاهره".

وعلى هذا الأساس، ينظر الإسرائيليون في مفاوضاتهم مع الأنظمة العربية إلى تحقيق مقومات الرؤية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات، والتي تتمثل بالمرتكزات التالية:

1. إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإقامة "سلام" تستطيع فيه "إسرائيل" أن تعيش في أمان.
2. اعتراف كامل، وإقامة العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياحية والديبلوماسية والقنصلية، وتبادل السفراء، وفتح الحدود أمام الأفراد والبضائع.
3. إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة، والاستثمار في المجالين المائي والنفطي العربي.
4. السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس ومضائق تيران.
5. كسر الحاجز النفسي بين المسلمين واليهود، بحيث يتقبل المسلمون وجود دولة اليهود في فلسطين، كأى دولة أخرى بالمنطقة.
6. التسويات السياسية مع الدول العربية تؤثر على الوضع الديموجرافي في فلسطين، وتحقيقها يساعد "إسرائيل" على تحقيق حلمها بتجميع يهود العالم في ما يسمونها "أرض الميعاد".
7. تعهد عربي بعدم مساعدة العمل الفدائي، ومنع الفدائيين من القيام بأي عمل يمس أمن وسلامة "إسرائيل"، وتقديم من يرتكب مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

⁹⁹ غسان حمدان، التطبيع استراتيجياً الاختراق الصهيوني، ص 24-25 و 117-118.

رابعاً: توصيات الورقة البحثية:

1. تحثّ الورقة على ضرورة مراعاة المصلحة العربية العليا؛ المتمثلة في التأكيد على إنهاء الأنظمة الحاكمة لعلاقاتها التطبيعية مع "إسرائيل"؛ لما للأخيرة من مصلحة فيه.
2. التنسيق والتشبيك بين مختلف المؤسسات الفلسطينية والعربية؛ لمقاومة محاولات التطبيع مع "إسرائيل" وإجهاضها.
3. التأكيد على أهمية الرفض الشعبي للتطبيع مع "إسرائيل"، باعتباره الجدار الأخير في حصن الأمتين العربية والإسلامية.
4. التوعية بمخاطر التطبيع على كافة المستويات والمجالات.
5. إعطاء مساحة أوسع لآراء النخب والفنانين وعلماء الدين؛ للتعبير عن إدانتهم لكل الخطوات التطبيعية العربية مع "إسرائيل".
6. فضح الشخصيات الرسمية والشعبية الداعية لتطبيع العلاقات العربية مع "إسرائيل"، في مقابل إبراز التوجهات الراضية للتطبيع.
7. التوافق على وضع استراتيجية عربية موحّدة للتصدي للتطبيع، بما في ذلك تعبئة الرأي العام، رفضاً وتنديداً بالتطبيع مع "إسرائيل".

Abstract

The Dangers of Normalization for the Arab and Muslim Countries and Peoples

The study discusses the risks of normalization to Arab and Muslim countries and peoples at various political, economic, cultural and military levels, etc. The researcher has identified 13 risks, and presented the names of ten Arab and Muslim trade unions and popular campaigns rejecting normalization.

The paper detailed the importance of normalization to Israel, which aims for the full recognition of the state, an end to the state of war with it, an end to the economic boycott, an Arab pledge not to aid resistance action, and other goals.

The paper was concluded with a set of recommendations in which the researcher emphasized the need to take into account the higher Arab interest; i.e., ending normalization, raising awareness of its risks, and agreeing to develop a unified Arab strategy to face it. In addition, the elites, artists and religious scholars must be given broad opportunity to express their positions, while exposing official and public figures calling for normalization.

Keywords:

Normalization	Arab countries	Arab peoples	Israel
---------------	----------------	--------------	--------

الفصل الحادي عشر

دور شعوب المنطقة في مجابهة التطبيع

حيّان محمد سليمان (حيّان جابر)

دور شعوب المنطقة في مجابهة التطبيع

حيّان محمد سليمان (حيّان جابر)¹

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة موقع شعوب المنطقة من مسار التطبيع الرسمي العربي مع الدولة الصهيونية، ولا سيّما شعوب الدول المطبّعة، حيث نحاول من خلال هذا البحث استقراء دور الشعوب في تثبيط هذا المسار أو تعزيزه. لكن ونظراً لصعوبة، بل استحالة، إجراء بحث ميداني سياسي واجتماعي مستقل في المنطقة العربية قاطبة، ولا سيّما بما يخص استقراء توجهات الشارع حول المعارضة السياسية للنظم الحاكمة، نظراً لطبيعة الأنظمة المسيطرة الاستبدادية والمغلقة على ذاتها، كان لا بدّ من العمل على انتهاج منهجية بحثية علمية، تمكّنا من فهم موقف الشعوب ودورها من هذا المسار، وهو ما تجسد في تحليل البنية الاجتماعية والسياسية المجتمعية في الدول المطبّعة، وفي قراءة التجربتين الشعبيتين المصرية والأردنية وموقف هذين الشعبين من اتفاقيات "السلام" الموقعة من قبل حكومتيهما مع الدولة الصهيونية، وفي الاعتماد على بعض المعطيات والوقائع الموثوقة حول موقف شعوب المنطقة من مسار التطبيع الرسمي الجاري الآن.

كلمات مفتاحية:

التطبيع	"إسرائيل"	دور الشعوب	اتفاقيات "السلام"
---------	-----------	------------	-------------------

¹ حيّان محمد سليمان (حيّان جابر): صحفي وباحث سياسي. مختص في مجال القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة العربية. له العديد من المقالات والتحليلات السياسية المنشورة، كما يشارك في إعداد ملحق فلسطين الشهري الصادر عن صحيفة العربي الجديد منذ آذار/ مارس 2020، وهو ناشط في المجتمع المدني الفلسطيني، وعضو مؤسس في مجموعة دافع "دولة فلسطين ديمقراطية علمانية واحدة".

منهجية البحث:

ينطلق البحث من منهجية علمية مدعّمة بالشواهد العملية، وبعض الإحصاءات الموثوقة المعتمدة أكاديمياً وسياسياً، لمحاولة الإجابة عن السؤال الدائر حول موقف شعوب المنطقة من القضية الفلسطينية، ومن الدولة الصهيونية. كما يعمل البحث على محاولة استقراء قدرات شعوب المنطقة على تثبيط المسار التطبيعي أو تسريعه، استناداً لتحليل بنية الدول المطبّعة أولاً، والحريات الفردية سياسياً واجتماعياً داخل دول المنطقة المطبّعة ثانياً، ومقارنتها بالموقف والدور الشعبي في كلٍّ من مصر والأردن؛ على اعتبارهما أول دولتين مطبّعتين رسمياً مع الدولة الصهيونية.

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية في أشهر دونالد ترامب الرئاسية الأخيرة تسارعاً غير مسبوق في عدد الدول العربية المتوجهة للتطبيع مع الدولة الصهيونية، فتزايد عدد الدول العربية الموقعة على اتفاقيات "سلام" مع الدولة الصهيونية بمن فيها الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية السودانية، والمملكة المغربية. كما تزامن ذلك مع توارد الكثير من التسريبات الصحفية التي تتحدث عن سعي أو نية أو تقبل العديد من الدول العربية الأخرى لتوقيع اتفاقيات "سلام" مع الدولة الصهيونية، والانضمام لركب الدول المطبّعة، كالمملكة العربية السعودية، ولبنان، وسورية، وقطر. لكن وبغض النظر عن مدى صحة التسريبات من عدمها، وبغض النظر عن الكيفية التي سوف تتجه إليها الأوضاع العربية في الأشهر والسنوات القادمة في هذا الشأن تحديداً، لا بدّ من محاولة استقراء الموقف الشعبي من هذا الاتجاه الرسمي، والعمل على تقدير دور وقدرات شعوب المنطقة في رسم مستقبل المنطقة، انطلاقاً من التدقيق في بعض المعطيات الواقعية، ومن مراجعة التجريبتين الشعبيتين المصرية والأردنية، وكذلك من فهم السياق العالمي والإقليمي والمتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية، ما بعد انطلاق الصيرورة الثورية العربية، نهاية سنة 2010.

لذا سأقسم البحث إلى ثلاثة أقسام كالتالي؛ القسم الأول يعنى بدراسة بنية المجتمع المدني المحلي وقدراته في كلٍّ من الدول المطبّعة، ولا سيّما بما يخصّ الحقوق والحريات



والقدرة على الاحتجاج والتنظيم؛ في حين يسلط القسم الثاني الضوء على التجربتين المصرية والأردنية محاولاً تحديد دور الشعيين المصري والأردني في تثبيط أو تعزيز المسار التطبيعي الرسمي؛ وينتهي البحث في قسمه الثالث إلى بعض الاستنتاجات المنطقية والعلمية المبينة على كلا القسمين السابقين.

أولاً: المجتمعات المدنية في الدول المطبّعة:

ترزح المنطقة العربية تحت حكم أنظمة شمولية عديدة، تختلف فيما بينها فقط بدرجات سيطرتها على المجتمع وأسرده، بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم جمهورياً كان أم ملكياً أم برلمانياً، أو أياً يكن. لكن وعلى الرغم من هذا التشابه الكبير في آليات الحكم والسيطرة، إلا أن هناك بعض التباينات التي تتيح لبعض المجتمعات هامشاً أوسع من الحركة والتعبير عن همومها، نتيجة لجملة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، التي لن نتطرق لخلفياتها الآن، إذ تتطلب معالجة بحثية متخصصة بهذا الشأن. لذا سوف أحاول استعراض أوضاع مجتمعات الدول المطبّعة بصورة موجزة ومختصرة وسريعة، كي تتمكن من البناء على واقع المجتمع المدني في متن البحث، وصولاً إلى الخلاصات والاستنتاجات.

1. الإمارات العربية المتحدة:

يصعب تلمس أيّ مظهر من مظاهر مشاركة المجتمع الإماراتي في صياغة الفضاء العام السياسي والاجتماعي، نتيجة عدة عوامل قانونية وديموقراطية، أهمها:

أ. تحكّم دولة الإمارات قبضتها على المجتمع الإماراتي عبر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدّ من مشاركة المجتمع المدني الإماراتي في الفضاء العام سياسياً وحقوقياً، الأمر الذي يتبدى في ندرة تكوّن وتشكيل جمعيات أهلية مدنية ذات طابع نضالي اجتماعياً وسياسياً، على الصعيدين النقابي والمجتمعي. حيث يجرم القانون الإماراتي إضراب واعتصام العاملين؛ وفق المادة القانونية رقم 231 التي تنص على ما يلي:

إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين العاملين عملهم أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقيين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض غير مشروع عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تجاوز سنة. وتكون العقوبة الحبس إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر، أو كان من شأنه أن يحدث اضطراباً أو فتنة بين الناس، أو إذا عطل مصلحة عامة أخرى، أو كان الجاني مريضاً.²

كما ينص قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام الصادر سنة 2008؛ على حصر دورها في الإطار الثقافي والتكافلي والخدمي فقط دون أي إشارة إلى قدرتها على تبني قضية محددة والدفاع عنها ولو فكرياً وثقافياً.³ وكما يقوّض القانون الإماراتي حرية التعبير وفق قانون الجرائم الإلكترونية الصادر سنة 2012، ومواده ذات الرقم 24 حتى الرقم 32، تحظر أي نشاط يسخر من الدولة ويحرّض عليها أو على أحد قوانينها أو يدعو للتظاهر.⁴

ب. تسهم ضخامة اليد العاملة الأجنبية مقارنة باليد العاملة المحلية، في التقليل من قدرة الفئات والطبقات العاملة في مختلف شرائح العمل من تنظيم ذاتها حول قضايا ومسائل تمس همومهم اليومية المشتركة، ما يحدّ من تطور النضال الاجتماعي المطليبي، وبالتالي يحدّ من تطور مفهوم النضال الجماعي عموماً، وأهمية التنظيم والحوار والتعاون في أيّ من مجالات الحياة المتنوعة والشاسعة. حيث تُشكّل العمالة الوافدة الخارجية أكثر من 90% من العاملين في القطاع الخاص،⁵ و88% من مجمل سكان دولة الإمارات.⁶

² قانون العقوبات الإماراتي، فصل الجرائم وعقوباتها، بند الجرائم الماسة بأمن الدولة ومصالحها، المادة 231، موقع النيابة العامة، حكومة دبي، انظر:

https://www.dxbpp.gov.ae/Law_Page.aspx?Law_ID=329&Grand_ID=2 (اطلع عليه في 2021/2/25)

³ القوانين والتشريعات، موقع وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، انظر:

<https://www.mocd.gov.ae/ar/about-mocd/laws-and-legislations.aspx> (اطلع عليه في 2021/2/25)

⁴ عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2019: المواطنة في تيارات الخليج (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2019)، ص 250.

⁵ الإمارات العربية المتحدة، موقع منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، انظر:

https://www.ilo.org/beirut/countries/united-arab-emirates/WCMS_614087/lang--ar/index.htm

(اطلع عليه في 2021/2/25)

⁶ المرجع نفسه.



ج. يبلغ مجمل تعداد سكان دولة الإمارات وفق بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء 9,304,277 نسمة لسنة 2017 مقارنة بـ 9,121,167 نسمة سنة 2016، وللعلم فقط فإن عدد الذكور يفوق عدد الإناث. حيث يبلغ العدد الإجمالي للسكان من المواطنين، وفقاً لتقدير سنة 2012، 947,997 مواطناً إماراتياً، مقابل 7,316,073 وافداً من أكثر من 200 دولة⁷، لكل منها لغتها وثقافتها وعاداتها واحتياجاتها، حيث تبلغ الكثافة السكانية الإماراتية 113.48 فرداً/كم² فقط⁸. وهو ما يمثل عائقاً ثالثاً أمام تكوين جمعيات ولجان وهيئات مجتمع مدني فاعلة وناشطة⁹.

وبالتالي أثرت ظروف المجتمع المدني الإماراتي القانونية والديموجرافية والتاريخية وأوضاعه، الصعبة والقاسية، على تجسيد موقف شعبي وسياسي من مسار التطبيع الإماراتي - الصهيوني، بحكم الصعوبات والعوائق القانونية والديموجرافية، ونتيجة الممارسات القمعية والاستبدادية، والتي تجلت في منع الكاتبة والشاعرة الإماراتية ظبية خميس من السفر إلى الخارج بسبب موقفها الرفض لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"¹⁰. ولكن بالرغم من ذلك أعلن أكاديميون إماراتيون عن إطلاق أول رابطة رسمية ضدّ التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد أيام من تطبيع أبو ظبي علاقاتها مع تل أبيب،¹¹ بهدف مضاعفة حجم الوعي بين صفوف المواطنين للتحذير من خطورة التعاون المتبادل مع الدولة الصهيونية. وأخيراً تجدر الإشارة، إلى مدى تأثير توجهات النظام الإماراتي على مجاهرة الشارع الإماراتي بمواقفه السياسية، ولا سيّما بما يخص موضوع دراستنا الحالي؛ التطبيع؛ فقد كشف استطلاع رأي أجراه معهد

⁷ حقائق وأرقام، عن دولة الإمارات، موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، انظر:

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/fact-sheet> (اطلع عليه في 2021/2/25)

⁸ كثافة السكان، البحرين، موقع Pyramid Population، 2017، انظر:

<https://www.populationpyramid.net/ar/population-density/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8>

<AD%D8%B1%D9%8A%D9%86/2017> (اطلع عليه في 2021/2/25)

⁹ للمزيد من الاطلاع على ظروف وحيثيات المجتمع الإماراتي يمكن العودة إلى كتب مركز الخليج لسياسات

التنمية وبالتحديد كتابي الثابت والمتحول 2013، و2019، موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، انظر:

<https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-30-16/2019-05-18-10-13-53>

¹⁰ ظبية خميس: الإمارات "تمنع" الأديبة من مغادرة البلد "بسبب معارضة التطبيع"، موقع هيئة الإذاعة

البريطانية (بي بي سي)، 2020/9/27، انظر: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54320320>

¹¹ تشكيل أول رابطة إماراتية ضد التطبيع مع إسرائيل، موقع أخبار سوق عكاظ، 2020/8/22، انظر:

<https://soukukkaz.com>

واشنطن للدراسات Washington Institute for Studies في 2020/6/1، والثاني في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، أي قبل توقيع اتفاق التطبيع وبعده، تحولاً غريباً وقفزة هائلة في حجم مؤيدي التطبيع، على حساب معارضيه، حيث كانت نسبة مؤيدي التطبيع في حزيران/ يونيو قرابة 19% فقط، لتصبح في تشرين الأول/ أكتوبر قرابة 47%¹².

2. مملكة البحرين:

يتمتع المجتمع المدني البحريني بحيوية ونشاط كبيرين مقارنة بنظيره الإماراتي، سياسياً واجتماعياً ومهنياً، وهو ما يعود إلى عدة عوامل قانونية وتاريخية وسياسية. فعلى الصعيد القانوني تعدّ البحرين أول دولة خليجية تفرد قانوناً خاصاً للنقابات العمالية.¹³ حيث تنص المادتين رقم 3 و4 من مرسوم قانون رقم 33 لسنة 2002 بشأن النقابات العمالية على ما يلي: ”أن حرية الانضمام للمنظمات النقابية والاستمرار فيها مكفولة“. وكذلك، ”تتمتع المنظمات النقابية العمالية المنصوص عليها بهذا القانون بالشخصية الاعتبارية المستقلة“.¹⁴ كما لا نجد في المادة 14 من القانون ذاته المعنية بشروط عضوية النقابة أي شرط يحول دون تنسيب العمالة الأجنبية.¹⁵ وكذلك تنص المادة رقم 21 على أن: ”الإضراب وسيلة سلمية مشروعة للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للعمال“،¹⁶ ومن ثم تستعرض المادة شروط الإضراب المشروع وفق القانون، التي ترقى إلى حدّ التعجيز. لكن وعلى الرغم من مدى إجحاف القانون البحريني بحقوق العمال والعاملين الاحتجاجية، غير أن الاعتراف بهذه الحقوق بما فيها حقّ الإضراب؛ مؤشر مهم على نجاح الشارع البحريني في انتزاع جزء من حقوقه

¹² ديفيد بلوك وكاثرين كيلفلاند، ”الرأي العام الإماراتي يتحول نحو تأييد السلام مع إسرائيل - ومع قطر“، موقع منتدى فكرة، معهد واشنطن للدراسات، 2020/12/10، انظر:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alray-alam-alamaraty-ythwl-nhw-tayyd-alslam-m-asrayyl-wm-qtr> (اطلع عليه في 2021/2/28)

¹³ أحمد عبد الله عسيبول وآخرون، الخليج 2013 الثابت والمتحول (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 38.

¹⁴ مرسوم بقانون رقم (33) النقابات العمالية، صدر في 2002/9/24، المادتين 3 و4، موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مملكة البحرين، انظر: <https://www.mlsd.gov.bh/sites/default/files/img/files/TradeUnionLaw.pdf> (اطلع عليه في 2021/2/28)

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ المرجع نفسه.



في الاحتجاج، مع ضرورة الاستمرار حتى انتزاع كامل حقوقه الإنسانية والسياسية المعترف بها دولياً.

وأيضاً ينظم القانون البحريني عمل الجمعيات وتشكيلها، والأندية الاجتماعية والثقافية، والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة، والمؤسسات الخاصة. وتشهد دولة البحرين نشاطاً سياسياً معارضاً خارج أطر النظام المسيطر، حيث شهدت تشكيل العديد من الجمعيات السياسية، بلغ عددها 15 جمعية، منها قرابة ثماني جمعيات مدنية ووطنية غير دينية.¹⁷ لكن وعلى الرغم من شرعية النضال النقابي والعمل السياسي، إلا أن مظاهر القمع والاستبداد وفق نصوص قانونية، تمنح النظام مطلق القدرة على حل النقابات والجمعيات المهنية والسياسية، واعتقال الناشطين فيها وصولاً إلى محاكمتهم أمام محاكم عسكرية لا مدنية، والتي تصل فيها الأحكام إلى حدّ الإعدام أو الحبس مدى الحياة، بالإضافة إلى أحكام تجيز سحب الجنسية من مواطنين معارضين لتوجهات النظام، جرت محاكمتهم دون توفر شروط المحاكمات العادلة، وهو ما دانتها منظمة العفو الدولية.¹⁸

أما من الناحية الديموجرافية، فيبلغ تعداد سكان البحرين وفق إحصاء سنة 2016، 1.424 مليون شخص، منهم 665 ألف مواطن بحريني، 759 ألف أجنبي.¹⁹ أي يشكل الأجنبي؛ غير البحرينيين؛ 53% من مجمل سكان المملكة.²⁰ حيث تبلغ الكثافة السكانية في المملكة البحرينية 1,937.84 شخصاً/كم² فقط.²¹

لكن وعلى الرغم من التضييق السياسي والقانوني على معارضي النظام المسيطر، إلا أن ذلك لم يحل دون تعبير المجتمع المدني البحريني عن ذاته وأهدافه وتوجهاته، بما فيها موقفه من التطبيع البحريني - الصهيوني، إذ لم تتأخر 17 جمعية سياسية

¹⁷ عمر الشهابي وآخرون، **الثابت والمتحول 2019**، ص 128.

¹⁸ البحرين: إسقاط الجنسية عن 115 شخصاً في محاكمة جماعية "مثيرة للسخرية"، موقع منظمة العفو الدولية، 2018/5/16، انظر: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/bahrain-citizenship-of-115-people-revoked-in-ludicrous-mass-trial

¹⁹ الإدارة العامة للإحصاء والسجل السكاني، "البحرين في أرقام 2016"، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، 2017، ص 20.

²⁰ المرجع نفسه، ص 11.

²¹ كثافة السكان، البحرين، Pyramid Population، 2017. (اطلع عليه في 2021/3/1)

ومؤسسة مجتمع مدني بحرينية عن إعلان موقفها من التطبيع ”أن التطبيع مع إسرائيل لا يمثل شعب المملكة، ولن يثمر سلاماً“.²² كما تمكنت لاحقاً 22 جمعية سياسية ومنظمة مجتمع مدني بحرينية، من إطلاق ”الوثيقة الوطنية لمناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني“، تلزم بموجبها الموقعين عليها بمقاطعة ”أي شكل من أشكال التطبيع الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي أو السياحي أو الصحي مع الكيان الصهيوني“.²³ وهو ما يعطي مؤشراً واضحاً عن مدى رفض الشارع البحريني للتطبيع، وعن عزمه لمجابهته ومقاومته بكل السبل الممكنة في القريب العاجل.

3. جمهورية السودان:

شهد السودان في 2018/12/19، ثورة شعبية عارمة، يمكن اعتبارها أكثر من الثورات تنظيمياً وحضوراً حزبياً على مستوى المنطقة العربية. وهو مؤشر كافٍ من أجل تكوين نظرة وافية عن حيوية المجتمع المدني السوداني، وقدرته على تنظيم ذاته والتحرك من أجل تحقيق أهدافه، لا سيما في ظل ديمومة الحركة الاحتجاجية والسياسية حتى الآن، وتنوع المواقف الحزبية من المستجدات اليومية الداخلية والخارجية، بما فيها الموقف من التطبيع مع الدولة الصهيونية، وهو الغرض الرئيسي من هذه الفقرة. لذا لا داعي هنا لعرض مفصل للنصوص القانونية والدستورية السودانية، خصوصاً إن أخذنا بعين الاعتبار طبيعة المرحلة غير المستقرة التي يمر بها السودان اليوم، والتي تتراوح بين تثبيت منجزات الثورة واستكمالها، وبين العودة بالزمن إلى مرحلة ما قبل الثورة وربما إلى ما هو أسوأ منها أيضاً.

غير أن النقطة السلبية الظاهرة في هذا المشهد المميز على صعيد حيوية الشارع السوداني، تتمثل في تعدد الجهات المسلحة والفاعلة داخل السودان، من قوى محسوبة على المجلس العسكري ونظام الرئيس الراحل عمر البشير، بالإضافة إلى القوى التي دخلت في صراعات مع نظام البشير؛ بما فيها القوى ذات النزعات الانفصالية. كما تثار بعض المخاوف حول حرية الشارع السوداني وحيويته مستقبلاً في ظل نظام غير مستقر

²² 17 جمعية بحرينية: التطبيع لا يمثل شعبنا ولن يثمر سلاماً، وكالة الأناضول للأخبار، 2020/9/16.
²³ قوى ومؤسسات بحرينية تطلق وثيقة لمقاطعة التطبيع، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين ”لاجئين“،

حتى الآن، مع بعض الملامح التي تشي باحتمالات سلبية إن نجحت القوى الاستبدادية ذات القدرات العسكرية والأمنية الكبيرة والضخمة، والتي تحظى كذلك بدعم إقليمي ودولي صريح ومباشر، في تثبيت أقدامها في الحكم وفرض نظام أمني واستبدادي قمعي يكّم الأفواه، ويقمع الحريات، ويقوّض منجزات الثورة، ويأسر المجتمع السوداني مرة أخرى، أو بالأصح يأسره بشكل كلي.

لكن وبغض النظر عن احتمالات المستقبل وتأثيراتها على حيوية الشارع والمجتمع المدني السوداني ودورهما، لا بدّ من الإشارة إلى سرعة تجاوب القوى والأحزاب والشارع السوداني مع التطورات السياسية السودانية، بما فيها إعلان تطبيع العلاقات مع الدولة الصهيونية، حيث شكّل 28 حزباً وتكتلاً ومنظمةً في 2020/11/7 ائتلاًفاً لمناهضة التطبيع، وتمّ توقيع ميثاق "القوى الشعبية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل" أيضاً.²⁴ الأمر الذي يوحي بإمكانية تطوير هذا التوجه مستقبلاً، وربما تحوّل إلى حملة شعبية وسياسية قوية وقادرة على وقف عجلة التطبيع كلياً، أو على الأقل مقاومتها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، ما يعني منع تطبيقه عملياً.

4. المملكة المغربية:

يعيش المجتمع المغربي حالة من الحيوية والنشاط السياسي والمهني والثقافي المميز قياساً للمنطقة العربية، حيث تناضل الكثير من الفئات والطبقات والمجموعات من أجل نيل حقوقها المنقوصة أو المسلوقة، من خلال العمل البرلماني والاحتجاج الشعبي والنضال الثقافي. حيث يوجد في المغرب أكثر من 30 حزباً، منها أحزاب قد تشكّلت منذ أكثر من 70 عاماً، وبعضها تشكّلت في العقدين الأخيرين، وهو ما يعبر عن مساحة سياسية أوسع من تلك التي تعيشها عدة مجتمعات ودول من المنطقة. كما تنشط مجموعات المجتمع المدني في العديد من النشاطات الثقافية والتفاعلية الاحتجاجية بشكل دوري، استناداً إلى حقّ يكفله الدستور المقر سنة 2011: "تؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. لا يمكن حلّ هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر

²⁴ بمشاركة 28 حزباً وتكتلاً سودانياً.. إطلاق تجمع شعبي لمقاومة التطبيع مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/11/7، انظر: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/11/7/%D8%A7%D8%A7-227>

قضائي. (الفصل 12)“،²⁵ طبعاً لا يعني ذلك غياب مظاهر القمع والاعتقال في المملكة المغربية، بقدر ما يعكس نجاح الشارع المغربي تاريخياً في انتزاع مجموعة من الحقوق المتعلقة بحق الاحتجاج، والنضال السياسي والثقافي والطبقي والمهني.

لقد أتاح المناخ القانوني والسياسي المغربي المجال أمام المجتمع المدني للتعبير عن رأيه الذي يرفض التطبيع مع الدولة الصهيونية، بعد أيام قليلة من الإعلان عنه، من خلال البيانات والعرائض المنددة بالتطبيع، والمفتوحة للتوقيع الفردي، ومن أبرز الهيئات والقوى الراضة للتطبيع نذكر: مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، المرصد المغربي لمناهضة التطبيع، فدرالية أحزاب اليسار الديمقراطي، حركة التوحيد والإصلاح، الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، النقابة الوطنية للصحافة، الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.²⁶

ثانياً: دراسة نجارب الشعبين المصري والأردني في مقاومة التطبيع:

1. جمهورية مصر العربية:

في 1977/11/9، فجر الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات مفاجأة من العيار الثقيل في كلمته أمام مجلس الشعب المصري، وبحضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) ياسر عرفات، معلناً عن استعداده زيارة الكنيست، بقوله: ”أنا أقول فعلاً مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم وستدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم“.²⁷ حيث تسبب الخطاب في قطيعة مصر عربياً، ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس.

²⁵ المحكمة الدستورية المغربية، دستور المملكة المغربية، 2011، الباب الأول: أحكام عامة، الفصل 12.

²⁶ اتساع جبهة رافضي التطبيع في المغرب، القدس العربي، 2020/12/17.

²⁷ خطاب الرئيس أنور السادات في افتتاح دورة الانعقاد الثاني لمجلس الشعب في 9 نوفمبر 1977، موقع مكتبة الإسكندرية، انظر: http://sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_669

لم يتأخر الرد الصهيوني على خطاب السادات، حيث وجه رئيس وزراء الدولة الصهيونية دعوة رسمية للسادات لزيارتهم، وتمّ الاتفاق لاحقاً على ترتيبها يوم 1977/11/19. ثمّ توالى اللقاءات والحوارات حتى توصل الجانبان الصهيوني والمصري إلى توقيع معاهدة "سلام" بينهما في كامب ديفيد في 1979/3/26. لكن وبغض النظر عن أحداث مسار "السلام" المصري - الصهيوني وتفصيله، علينا التركيز على ردّ الفعل المصري على هذه الخطوة، منذ الإعلان عنها ووصولاً إلى اليوم.

أ. ردود الفعل السياسية المصرية:

ولتكن البداية ببعض المواقف السياسية، حيث لم تتأخر ردود الأفعال السياسية المناهضة والرافضة لمبادرة السادات، إذ أعلن وزير الخارجية المصري في حينه؛ إسماعيل فهمي؛ بعد خمسة أيام على خطاب السادات أمام البرلمان، وقبل يومين من زيارة تل أبيب، استقالته تعبيراً عن رفضه مرافقة السادات في زيارته تلك، وفق ما صرح به إسماعيل في كتابه "التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط": "إن رفضي لمبادرة السادات كان يرجع منذ الوهلة الأولى إلى اقتناعي بأن هذه الزيارة في حدّ ذاتها لا مراء، ستؤثر تأثيراً عكسياً على أمور حيوية ثلاثة وهي: الأمن القومي المصري، وعلاقة مصر بالدول العربية الأخرى وتكاملها معها، وزعامة مصر للعالم العربي".²⁸

وافق السادات على استقالة إسماعيل وأعلن التلفزيون المصري الرسمي قراراً جمهورياً جديداً بتعيين محمد رياض وزيراً للشؤون الخارجية. ثم بعد ساعات قليلة أعلن التلفزيون الرسمي عن استقالة وزير الخارجية الجديد محمد رياض. ليبقى منصب وزير خارجية مصر شاغراً حتى 1977/12/25، عندما تمّ تعيين السفير محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية. ليشارك كامل في غالبية المباحثات المصرية - الصهيونية حتى 1978/9/16، يوم تقديمه استقالته، التي تمّ الإعلان عنها في اليوم التالي، والتي شرحها في كتابه "السلام الضائع في اتفاقية كامب ديفيد" بقوله: "وصلت إلى نهاية المطاف ولا بدّ من اتخاذ قرار حاسم بالنسبة لموقفنا من السادات، فقد استنفدت كل جهدي وبذلت أكثر من طاقتي في محاولة الحفاظ على موقفنا من التآكل".²⁹

²⁸ إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985)، ص 10.
²⁹ محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقية كامب ديفيد (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)، ص 485.

كما تبع توقيع الاتفاقية استقالة الفريق أول سعد الدين شاذلي من منصبه كسفير في دولة البرتغال، وأعلن اعتزاله العمل السياسي أيضاً. ثم أصدر السادات بعد أسبوعين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد قراراً بإقالة وزير الحربية المشير محمد عبد الغني الجسمي، وقرر تغيير منصب وزير الحربية إلى وزير الدفاع.

وعلى صعيد سياسي آخر عبّرت وما زالت تعبر العديد من القوى السياسية والحزبية عن تضامنها مع الشعب والقضية الفلسطينية، وعن مناهضتها للتطبيع مع الاحتلال ودعم النضال والحقوق الفلسطينية، مما يصعب عرضه وتوثيقه في متن البحث.³⁰ إذ تجلّى الرفض في موقف القوى اليسارية والناصرية والإسلامية من زيارة السادات، ثم توسعت جبهة القوى التي ترفض اتفاقية كامب ديفيد لتصبح حزب العمل الاشتراكي، أكبر أحزاب المعارضة في حينه، والذي سجل تحفظه على المعاهدة في عشر نقاط، على الرغم من تصويته إلى جانبها في مجلس الشعب، إلا أنه عاد في الذكرى الثانية لتوقيعها وسحب توقيعها.³¹

كما تجدر الإشارة إلى تعدد القرارات الرسمية المصرية التي تنطلق من اعتبار الدولة الصهيونية خطراً على الأمن القومي المصري، وهو ما نجده في قرار مجلس الوزراء المصري رقم 40 لسنة 2020، القاضي بإسقاط الجنسية المصرية عن مواطنه الحاصل على الجنسية الإسرائيلية.³² وكذلك في التباحث من أجل إسقاط الجنسية عن مواطنين مصريين يقيمون بشكل قانوني داخل الدولة الصهيونية.

ب. المواقف الشعبية والمهنية المصرية:

اتخذت العديد من النقابات والاتحادات المهنية والهيئات الثقافية المصرية موقفاً يناهض التطبيع، وعلى رأسها نقابات المحامين، والصحفيين، والأطباء، والصيادلة، والبيطريين، وبعض شعب نقابة المهندسين، والاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة، واتحاد طلاب الجمهورية، قبل حله، ونقابات المهن الفنية، ونوادي أعضاء هيئات

³⁰ للمزيد من المعلومات عن مواقف الأحزاب والقوى السياسية المصرية يمكن مطالعة كتاب: أحمد خير، ببلوجرافيا الحركات الاجتماعية في مصر.

³¹ أسامة الغزالي حرب، "الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية - الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 1، المجلد 1، شتاء 1990، ص 10.

³² الجريدة الرسمية، العدد 41، مكرر (ج)، 2020/10/13.

التدريس في الجامعات المصرية... إلخ.³³ وتبلورت بفعل الممارسة أشكال جديدة من التنظيمات المناهضة للتطبيع مع "إسرائيل"، مثل: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، واللجنة القومية لمناصرة شعبي فلسطين ولبنان، ولجنة الدفاع عن الاقتصاد القومي، ولجنة مقاطعة السينما الصهيونية، ولجنة مناهضة الصهيونية... إلخ.³⁴

كما يستدل على ثبات مواقف النقابات والاتحادات المهنية والهيئات الثقافية المصرية، من خلال العديد من أخبار مناهضة التطبيع، مثل موقف النقابات الفنية والصحفية المصرية من أزمة تطبيع الفنان المصري محمد رمضان، على خلفية انتشار صور تجمعته بشخصيات صهيونية في دبي، حيث علقت عضويته حتى التحقيق معه، والذي بدأ بالفعل في شهر كانون الأول/ ديسمبر من سنة 2020. وكذلك موجة السخط والنقد التي أثارها الفنان المصري محمد منير، عندما أعرب عن سعادته بزيارة فلسطين وأنه سيكون بمثابة مندوب "السلام" على غرار الرئيس الراحل محمد أنور السادات ونهجه، وأن الزيارة كانت تتضمن جولات غنائية في القدس، وحيفا، ورام الله، ويتم إنهاء الجولة في غزة. وهو ما تراجع عنه الفنان المصري لاحقاً نتيجة حملات الضغط والرفض والسخط الشعبي التي أصابته بسببها.

كما يحفل تاريخ النقابات والاتحادات والهيئات الثقافية المصرية بمئات المواقع المشرفة، التي تدين وتحاسب على خلفية التطبيع، والتي يسهل متابعة أخبارها عبر المواقع والصحف الإخبارية العامة، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي ومواقع الخاصة بها. مثل شطب عضوية علي سالم من نقابة المهن التمثيلية، وعضوية المخرج الراحل حسام الدين مصطفى من نقابة السينمائيين، عقاباً على زيارته الدولة الصهيونية بصحبة سالم، وتصريحاته المتكررة حول أهمية إقامة علاقات سينمائية مع الجانب الصهيوني.

في النهاية لا بدّ من المرور على بعض الإحصائيات التي ترصد المزاج الشعبي المصري من موضوع البحث والقضية الفلسطينية عموماً، حيث نجد في نتائج الاستطلاع الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أن 74% من المصريين يعدّون

³³ المرجع نفسه.

³⁴ المرجع نفسه.

القضية الفلسطينية قضية جميع العرب،³⁵ في حين عبّر 85% من المصريين عن معارضتهم الاعتراف بالدولة الصهيونية "إسرائيل".³⁶

ج. البعد الاقتصادي في التجربة المصرية:

تمثل العلاقات الاقتصادية أحد أهم مؤشرات التعاون والتقارب بين الدول، ولا سيّما الدول ذات الحدود المشتركة، كما تعبّر عن متانة العلاقة الشعبية أيضاً. ومن ناحية ثانية يمثل الاقتصاد أحد وسائل المقاومة والمجابهة والاحتجاج الفعّالة شعبياً ورسمياً، إذ تستخدمه العديد من الدول كنوع من أنواع الضغط والقسر، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستخدمه الشعوب في مواجهة الطغيان ونظم الاستغلال والقهر، كما في نضال الجنوب إفريقيين إبان سيطرة نظام الفصل العنصري، وكما في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، وهو أيضاً أحد أدوات شعوب المنطقة المناهضة للتطبيع، كما سوف نرى في النموذجين المصري حالياً والأردني لاحقاً.

إذ يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية المصرية - الصهيونية محصورة في إطارها الرسمي منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد إلى اليوم، حيث شكّل النفط أكبر بنودها طوال العقد الأول منها، من خلال استيراد الدولة الصهيونية من مصر ما قيمته 500 مليون دولار، وصدرت لها منتوجات نفطية بحدود 60 مليون دولار فقط.³⁷ ومن بعدها نجد إسهام قطاع السياحة حيث يبلغ متوسط عدد السياح الإسرائيليين قرابة 35 ألف سائح، في حين يبلغ متوسط عدد السياح المصريين بين 2,000-3,000 فقط.³⁸ حيث يعزى سبب قلة عدد المصريين المتوجهين إلى زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل الصهيونية إلى رفض المصريين تطبيع العلاقات معها من ناحية، وإلى موقف المؤسسات الدينية من التطبيع أيضاً، مثل قرار الأنبا شنودة؛ بابا الأقباط؛ بوقف الحج إلى القدس، ما دامت الكنيسة المصرية لم تتسلم دير السلطان، وتأكيد أنه المسيحيين لن يذهبوا إلى القدس إلا مع إخوانهم المسلمين.³⁹

³⁵ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "المؤشر العربي 2020/2019: في نقاط"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول/أكتوبر 2020، ص 54.

³⁶ المرجع نفسه، ص 56.

³⁷ أسامة الغزالي حرب، "الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية - الإسرائيلية"، ص 16.

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ المرجع نفسه، ص 20.



وهو الوضع الذي استمر حتى سنة 2011، حيث تفيد المعطيات الإحصائية إلى تراجع السياحة الإسرائيلية في مصر في أعقاب الثورة المصرية سنة 2011، وكذلك عقب حادثة تفجير الطائرة الروسية سنة 2016، إذ انخفض عدد السياح من 226,456 زائراً سنة 2010 إلى 133,620 زائراً سنة 2012، و140,425 زائراً سنة 2014، و148,336 زائراً سنة 2015، و100 ألف زائر سنة 2016، ثم قفز الرقم مجدداً إلى 234 ألف زائر سنة 2017، و344 ألف سنة 2018، وصولاً إلى الرقم الأعلى 700 ألف زائر سنة 2019.⁴⁰

من ناحية أخرى، قرر تجار مصر، وعمال موانئها، ومجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية المصرية وغرفة الملاحة المركزية المصرية مقاطعة السلع والبضائع والسفن الإسرائيلية إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في إطار الحملة التي شنها المصريون على المستوى الشعبي لمقاطعة كل السلع الإسرائيلية في مصر والدول العربية، احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.⁴¹

كما دعا شيخ الأزهر، محمد سيد طنطاوي، أمام أعضاء جمعية رجال الأعمال في الإسكندرية، إلى مقاطعة جميع المنتجات الأجنبية التي يمكن أن تساعد "إسرائيل" وتسيء إلى مصالح الفلسطينيين، وقال إن مقاطعة المنتجات والسلع الأجنبية بصرف النظر عن كونها أمريكية أو من دولة أخرى؛ ولخدمة القضية الفلسطينية تُعدّ مقاطعة واجبة، وشكلاً من أشكال المساندة القومية لدعم نضال الشعب الفلسطيني. وقال إن كل بضاعة تساعد العدو وتضر الفلسطينيين يجب مقاطعتها أياً كانت جنسيتها.⁴² وكذلك قال مفتي مصر، الدكتور نصر فريد واصل، إن مقاطعة البضائع الأمريكية كما الإسرائيلية واجب على كل مسلمي العالم، وإن مستورد مثل هذه البضائع يرتكب إثماً عظيماً، بل ويُعدّ أحد أسباب هزيمة العرب والمسلمين، ومسهماً في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.⁴³

⁴⁰ عبد الله المصري، ما سر تزايد عدد السائحين الإسرائيليين لمصر خلال 2019؟، عربي 21، 2020/1/9.

⁴¹ شاكِر عادل جودة، "حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محلياً"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2006، ص 132.

⁴² المرجع نفسه، ص 137.

⁴³ المرجع نفسه.

لكن وبالرغم من الرفض الشعبي للتطبيع استمرت الدولة المصرية في توقيع اتفاقيات تعاون أخرى مع الكيان الصهيوني، ففي 2004/12/14 وقّعت مصر والدولة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الكويز؛ من أجل إنشاء سبع مناطق صناعية مؤهلة، وتسمح الاتفاقية بإدخال منتجات مصرية ذات مكون إسرائيلي بنسبة 11.7% إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الجمارك.⁴⁴ ومنذ توقيع الاتفاقية عملت الحكومة المصرية على تخفيض نسبة المكون الإسرائيلي في الاتفاقية، وهو ما تحقق في سنة 2008 على تخفيضه من 11.7% إلى 10.5%، ثم في سنة 2012، قبل نحو أسبوعين من تولي حكومة محمد مرسي السلطة، وافقت الدولة الصهيونية شفهيّاً على تخفيض جديد، لكنها لم تلتزم بوعودها،⁴⁵ كما لم تنجح الدولة المصرية في فرض تخفيض آخر حتى الآن.

من كلّ ذلك ومن أرقام الإحصاءات الاقتصادية نجد أن حجم التبادل التجاري المصري - الصهيوني ضئيل جداً، قياساً مع مجمل حجم التبادل التجاري في كلا البلدين، حيث استوردت الدولة الصهيونية من دولة مصر في سنة 2018 سلعاً بقيمة 553.94 مليون دولار، وهو ما يشكل نسبة 0.76% فقط من مجمل واردات الدولة الصهيونية في السنة ذاتها.⁴⁶ أما صادراتها لمصر فتقدر بـ 112 مليون دولار فقط، ما يشكل نسبة 0.19% من مجمل صادراتها سنة 2018. حيث يعزى صغر حجم التبادل التجاري بينهما إلى موقف الشارع المصري الراض لإقامة علاقات طبيعية بينهما، وإلى قوة حركة المقاطعة الاقتصادية والثقافية الشعبية المصرية.

2. المملكة الهاشمية الأردنية:

كان اتفاق وادي عربة حصيلة تهافت رسمي عربي نحو عقد اتفاقيات "سلام" مع الدولة الصهيونية، بدأت في مؤتمر مدريد، وتمّ استكمالها لاحقاً في العديد من الجلسات التفاوضية متعددة الأطراف، التي عُقد غالبيتها في واشنطن، إلى أن اخترق ياسر عرفات جمود الجلسات متعددة الأطراف بتوقيعه أحادياً مع الجانب الصهيوني "إعلان مبادئ

⁴⁴ يمكن الاطلاع على نص اتفاقية الكويز في: نص اتفاقية الكويز، الجزيرة.نت، 2016/10/20.

⁴⁵ هيثم حسنين، "التعاون الاقتصادي المتنامي بين مصر وإسرائيل"، معهد واشنطن للدراسات، 2016/11/2، انظر: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawn-alaqtsady-almtnamy-by-n>

(اطلع عليه في 2021/2/28) msr-wasrayyl

"Israel Imports By Country," site of Trading Economics, <https://tradingeconomics.com/israel/imports-by-country>



حول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي، ممهداً الطريق أمام اتفاقات "سلام" عربية أحادية الطابع مع الجانب الصهيوني، وهو ما كان بعد قرابة العام في وادي عربة، من خلال توقيع الجانبين الأردني والصهيوني على معاهدة "سلام" مشتركة عرفت شعبياً وإعلامياً باتفاق وادي عربة. وعليه لم تكن اتفاقية الأردن مشابهة من حيث ظرفها الإقليمي والعربي للاتفاقية المصرية التي سبقتها، وإن كانت تجسيدا للاختراق الذي بدأه ياسر عرفات في اتفاق أوسلو، المتمثل بكسر التوافق العربي حول عقد مفاوضات متعددة الأطراف ورفض مبدأ التفاوض الأحادي مع الدولة الصهيونية. وعلينا هنا تسليط الضوء على رد فعل الشارع الأردني على هذه الخطوة الأردنية الأحادية.

أ. رد الفعل السياسي الأردني:

عبّرت بعض القوى السياسية الأردنية عن موقفها الراض لمسار التفاوض العربي - الصهيوني، قبل التوصل إلى معاهدة "السلام" الأردنية - الصهيونية بفترة من الزمن، بداية من رفض عدد محدود من القوى للانخراط العربي في المؤتمر الدولي لـ "السلام" الذي عقد في مدينة مدريد، وصولاً إلى إعلان ثمانية أحزاب أردنية يسارية وقومية ودينية تشكيل لجنة مقاومة التطبيع والاستسلام، قبل توقيع معاهدة "السلام" الأردنية - الصهيونية.⁴⁷ وقد كان لافتاً إصدار حزب الوطن المقرب من السلطة بياناً تحذيرياً ينبّه إلى المخاطر التي تحملها المعاهدة على الحقوق الأردنية والإنسانية والفلسطينية.

لذا ونتيجة للأجواء الشعبية والسياسية الراضة للمعاهدة وربما المسار كاملاً، شهدت الأردن يوم توقيع اتفاق وادي عربة، أي في 1994/10/26، استنفاراً أمنياً كبيراً شمل مجمل ساحات العاصمة وشوارعها ومدناً أردنية أخرى كالزرقاء وإربد، تعبيراً عن تخوف السلطات من أي فعالية أو فعاليات ترفض الاتفاق. كما رفضت وزارة الداخلية منح ترخيص لأي مسيرة سلمية في ذلك اليوم، لكنها رضخت إلى طلب الأحزاب والنقابات المهنية بالاعتصام قبل يوم واحد من التوقيع، أي في 1994/10/25 شرط تحويل مكان الاعتصام من مجلس الأمة، كما طلبت الأحزاب، إلى مبنى رئاسة الوزراء الذي يقع في منطقة معزولة.

⁴⁷ حسن البراري، الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم مضطرب، ط 2 (الأردن: مؤسسة فريديريش إيبيرت، 2019)، ص 194.

في حين نجح الإخوان المسلمون في تنظيم تجمع كبير مفاجئ، دون إعلام السلطات الأمنية، تخللته كلمات خطابية تحدثت جميعها عن رفض الاتفاق والتمسك بالحقوق الأردنية والفلسطينية،⁴⁸ تزامن مع توقيع معاهدة "السلام" الأردنية - الصهيونية، على الرغم من الاستنفار الأمني الهادف إلى منع أي حالة احتجاج على توقيع المعاهدة.

ب. المواقف الشعبية والمهنية الأردنية:

كناً قد وضحنا في الفقرة السابقة سرعة تشكيل لجنة مقاومة التطبيع والاستسلام الأردنية، دون أن نشير إلى التحاق العديد من النقابات المهنية والهيئات الثقافية بها. كما تشكل في الأردن العديد من الهيئات التي تناهض التطبيع مثل اللجنة التنفيذية العليا لحماية المواطن ومجابهة التطبيع، التي حذرت في 2021/2/5 الشباب الأردني من خطر الانخراط مع برنامج إيكوبيس EcoPeace، ودعتهم إلى المشاركة في حملة إلكترونية تناهض النشاط والتطبيع عموماً، وجمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية، بالإضافة إلى النقابات المهنية الأخرى كالفنانين والمهندسين والأطباء ورابطة الكتاب الأردنيين وغيرهم.

إذ غالباً ما تعمل هذه النقابات واللجان والهيئات على رصد أي محاولة تطبيعية فردية كانت أم جماعية، وبأي من المجالات الثقافية والسياسية والفنية والاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على فضحها واستنهاض الشارع الأردني لمحاصرتها ومجابهتها. كما تجدر الإشارة إلى ندرة المبادرات التطبيعية الفردية غير الرسمية داخل الأردن، بحكم تماسك الموقف الشعبي منها.

في المقابل تعاني جميع الجهات التي تناهض التطبيع في الأردن من مسار التطبيع على المستوى الرسمي الذي يصعب مواجهته، خصوصاً في المجالات الحيوية التي لا يملك الشارع بديلاً عنه، مثل صفقة الغاز وقناة البحرين، إذ تشكل حملة ضخمة هدفها الضغط على النظام الأردني كي يلغيها وينسحب منها، تتضمن شروحات قانونية تساعد الحكومة والنظام الأردني على التنصل منها دون أي تبعات قانونية تذكر، وكما تمّ تقديم بدائل وطنية تلبّي حاجات المجتمع الأردني ومصالحه الوطنية الآنية وبعيدة

⁴⁸ للمزيد من الاطلاع على الأوضاع الأردنية الداخلية في هذه المرحلة، انظر: عمر شبانه، "ردات الفعل في الأردن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 20، خريف 1994.



المدى دون الحاجة لهذه الاتفاقية. كما نجحت حملة "غاز العدو احتلال" في طرح الموضوع داخل مجلس النواب، الذي صوّت عليه بالإجماع في آذار/ مارس 2019 على رفض الاتفاقية. ثم تمّ تحويل القضية إلى المحكمة الدستورية، التي أصدرت قراراً بعدم حاجة الاتفاقية إلى موافقة مجلس البرلمان نظراً لكونها موقّعة بين شركتين لا حكومتين، شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وشركة نوبل إنرجي Noble Energy الصهيونية.

من ثم نجحت الحملة في دفع 58 نائباً من أصل 130 إلى توقيع مذكرة تلزم الحكومة بتقديم قانون يمنع استيراد الغاز من الدولة الصهيونية، والتي نالت تأييد مجمل المجلس بعد التصويت عليها بالإجماع في كانون الثاني/ يناير 2020. لكن وبالرغم من هذه النجاحات التشريعية والشعبية التي حققتها حملة "غاز العدو احتلال" إلى أنها لم تنجح في إيقاف الاتفاقية وخطواتها العملية حتى الآن، وهو ما يعزى إلى طبيعتها السياسية التي تتطلب موقفاً سياسياً منسجماً مع الموقف الشعبي ومع مطالبه.

في النهاية لا بدّ من المرور على بعض الإحصائيات التي ترصد المزاج الشعبي الأردني بما يخصّ موضوع البحث والقضية الفلسطينية عموماً، حيث نجد في نتائج الاستطلاع التي أجراها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن 93% من الأردنيين يعدّون القضية الفلسطينية قضية جميع العرب،⁴⁹ كما يعارض 93% منهم الاعتراف بالدولة الصهيونية "إسرائيل".⁵⁰

ج. البعد الاقتصادي في التجربة الأردنية:

يبدو من نصّ معاهدة "السلام" الأردنية - الصهيونية أن هناك مصالح صهيونية غير مباشرة من الاتفاقية، تتمثل في استغلال الاتفاقية من أجل تحسين علاقات الدولة الصهيونية مع محيطها الإقليمي، انطلاقاً من موقع المملكة الأردنية ومن ظروفها وإمكانياتها. كما تحاول الدولة الصهيونية استثمار المعاهدة من أجل فرض ذاتها كأحد مصادر الطاقة المائية والكهربائية الحيوية في المنطقة، مستغلة أزمة الطاقة الكهربائية والمائية فيها، ومستندة إلى استثمارها طويل المدى في هذين الحقلين.

⁴⁹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "المؤشر العربي 2020/2019: في نقاط"، ص 54.

⁵⁰ المرجع نفسه، ص 56.

الأمر الذي يفرض على قوى المجتمع المدني والسياسي الأردني صوغ آليات متطورة ومتكاملة من أجل مواجهة تطبيع العلاقات مع الدولة الصهيونية، ووضع مسار تكاملي مع مجمل القوى المجتمعية في المنطقة، التي تعي وتدرك جيداً مخاطر التطبيع. في حين تمثل هذه الغايات الصهيونية بعيدة المدى تحديات كبرى على القوى الوطنية الأردنية المناهضة للتطبيع، نظراً لضخامة المشاريع والغايات الخفية منها، ونتيجة طبيعة المشاريع الاستراتيجية التي تعقد بشكل مباشر مع الدولة الأردنية مثل قناة البحرين وصفقة الغاز، ما يحدّ من تأثير آليات التطبيع التقليدية، كدعوة المستهلك الأردني إلى مقاطعة البضائع الصهيونية المتواجدة في السوق الأردنية.

لكن وبالرغم من ذلك ما زالت حملة "غاز العدو احتلال" تحظى بدعم شعبي، ومستمرة في جهودها الحثيثة لإسقاط اتفاقية الغاز مع الدولة الصهيونية، وكان آخرها اعتصام أمام مجلس النواب في 2021/1/5، بالتزامن مع منح النواب الثقة لحكومة بشر الخصاونة الجديدة، حيث طالب المعتصمون مجلس النواب بالربط بين منح الثقة وتعهد حكومة الخصاونة العلني والنهائي بإلغاء الاتفاقية. مع العلم أن مجلسي النواب السابقين، 17 و 18، اتخذوا قراراً برفض هذه الاتفاقية. وعمل المجلس الثامن عشر على تشريع قانون يمنع استيراد الغاز من الصهاينة، إلا أن هذه القرارات، على ما يبدو، لم تجد من يتابعها في المجلس الجديد.

كما نجد في المادة السابعة من اتفاقية وادي عربة، العديد من النقاط التي تتحدث عن دور الأردن في توسيع التطبيع الاقتصادي مع الدولة الصهيونية، كي يصيب الدول الإقليمية، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر ما ورد في النقطة الأولى منها "في ضوء أوجه التفاهم التي تمّ التوصل إليها، يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في تعزيز التعاون الاقتصادي (لا بينهما وحسب) بل وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي".⁵¹

وهو ما يتبدى من خلال تشجيع التجار وشركات الشحن على استخدام ميناء حيفا، الذي يتطلب زمن شحن أقل من ميناءي اللاذقية وطرطوس السوريين، أو من موانئ

⁵¹ معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة"، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4958 (اطلع عليه في 2021/2/22)



تركيا، التي تتطلب لاحقاً شحناً برياً عبر العراق، بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر الأمنية في كلٍّ من سورية والعراق. وهنا تواجه حركات المقاطعة الأردنية والإقليمية صعوبة في معرفة مسار الشحن والميناء المستخدم، حيث ترجح بعض التقارير استخدام ميناء حيفا في نقل بعض السلع المشحونة من أو إلى بعض الدول الخليجية أيضاً.

أما على مستوى السلع المستوردة من الدولة الصهيونية، فقد نجحت حملات المقاطعة في محاصرة البضائع الصهيونية، الأمر الذي أدى إلى تكديسها في الأسواق، مما دفع التجار إلى إعادة تغليف بعض السلع أو إزالة أيّ عبارة تدل عن منشئها. في حين تعمل لجنة مقاومة التطبيع الأردنية على إعداد قوائم سوداء بأسماء المتعاملين مع الدولة الصهيونية أفراداً كانوا أم شركات، حيث قد توتّي هذه الخطوة ثمارها بشكل ملموس مستقبلاً، بل قد تمسّ من الناحية الأولى أكثر من جانب أيضاً، حيث قد تمسّ الأفراد والشركات المطبّعة مع الدولة الصهيونية وفق اتفاقية الكويكز، من أجل إنشاء منطقة صناعية مؤهلة، حيث تسمح الاتفاقية بإدخال منتجات أردنية ذات مكوّن إسرائيلي بنسبة لا تقل عن 8% إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الجمارك.⁵² كما قد تمسّ من ناحية ثانية اتفاقية المنطقة الصناعية المعروفة باسم "بوابة الأردن" والمنخرطين فيها.

لكن وبعيداً عن أهداف الدولة الصهيونية وأغراضها غير المباشرة من الاتفاقيات الاقتصادية مع المملكة الأردنية، يسهل ملاحظة محدودية العوائد الاقتصادية المباشرة حتى الآن بفعل الضغط والمقاطعة الشعبية. حيث تشير الأرقام الاقتصادية لسنة 2018، أن حجم مستوردات الدولة الصهيونية من المملكة الأردنية تبلغ 79.6 مليون دولار أيّ تُشكّل 0.11% فقط من مجمل مستورداتها، في حين تبلغ صادراتها من المملكة 71.5 مليون دولار ما يُشكّل نسبة 0.12% من مجمل صادراتها.

⁵² أيمن هلسا، "المناطق الصناعية المؤهلة المنشأة لتعزيز التعاون بين الأردن واسرائيل: جدوى اقتصادية معدومة وأماكن لانتهاك حقوق العمالة المهاجرة"، موقع المفكرة القانونية، بيروت، 2013/8/23، انظر:

ثالثاً: الخلاصات والاستنتاجات:

يكرس القسم الثالث من البحث جلَّ اهتمامه على تحليل المعطيات والمؤشرات التي تمَّ استعراضها في القسمين الأول والثاني، المعنيين بدراسة البنى المجتمعية وظروفها وإمكانياتها ونجاحاتها وإخفاقاتها في كلِّ من الدول المطبَّعة حديثاً، دول الإمارات المتحدة، والمملكة البحرينية، والجمهورية السودانية، والمملكة المغربية، والدول المطبَّعة قبلها في مرحلة تاريخية سابقة، جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية. بغرض فهم طبيعة المجتمعات وقدراتها، ومدى صحة أو خطأ التعويل عليها في المرحلة القادمة، وفي ظلِّ التخاذل والتواطؤ، بل وربما يصح القول في ظلِّ التآمر الإقليمي على القضية الفلسطينية، ومجمل قضايا المنطقة العادلة، كما تبينه النقاط التالية:

1. تقاليد المجتمع النضالية، حيث نجد في كلِّ من مجتمعات البحرين والمغرب والسودان ومصر والأردن، إنجازات تراكمية تمَّ تحقيقها على مدار سنوات طويلة، نجحت في فرض حدٍّ أدنى من اعتراف النظم المسيطرة بحقوق المجتمع في التنظيم السياسي والنقابي، على الرغم من جهود النظم ذاتها لسحق هذه الحقوق بشكل دوري. الأمر الذي يساعد المجتمع على تنظيم ذاته، والتحرك في العديد من القضايا التي تهمة، بما فيها مناهضة التطبيع ومواجهته، ودعم القضية الفلسطينية بإمكانياته المحدودة، ضمن نطاق التحركات التي يتمكن منها في الوضع الحالي.

2. يظهر مؤشر الكثافة السكانية في دولة الإمارات مدى تباعد المجتمع الإماراتي وصعوبة توافقه على قضايا اجتماعية وسياسية، سواء كانت قضايا متصلة بشؤون الحياة اليومية، أم نظيرتها ذات البعد الوطني والإنساني والأخلاقي، كما في الموقف من التطبيع. وهو ما يؤثر على قدرة المجتمع على كسر القيود القانونية والأمنية التي يفرضها النظام المسيطر، فكما نعلم يتطلب النضال الاجتماعي حاضنة اجتماعية ضخمة وكبيرة، متواصلة ومتقاربة معيشياً وجغرافياً. وهو ما يفتقده بشكل شبه كلي المجتمع الإماراتي، ويتوفر بالشكل الأكبر لدى المجتمع المصري.

3. تؤثر بنية النظام الأمنية والقمعية بشكل كبير على قدرات الحراك الاجتماعي وظروفه، فعلى الرغم من تشابه طبيعة الأنظمة الحاكمة إقليمياً، إلا أن هناك تباينات ملحوظة بين دولة وأخرى، تزيد من صعوبة النضال الاجتماعي أو تقللها. فكما لاحظنا



في دراسة المجتمع الإماراتي، هناك تكامل كامل بين البنية الأمنية والقانونية لصالح الاستبداد، الأمر الذي ينعكس سلباً على شكل الحراك هناك وحيويته.

4. نلاحظ تناسباً طردياً بين مستوى حرية المجتمع ونيله حقوقه من ناحية، وقوة الحركات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تناهض مسار التطبيع مع الدولة الصهيونية من ناحية أخرى. وعليه، فإن مسار استعادة الحقوق الفلسطينية والعربية يزدهر ويتألق كلما نجحت شعوب المنطقة في انتزاع المزيد من حقوقها الاجتماعية والسياسية، المحتجزة من قبل الأنظمة القمعية والاستبدادية والأمنية المتحكمة بها اليوم، وربما يصح التوقع بأن حصول الشعوب على كامل حقوقها السياسية والاجتماعية، كما في الدول المتطورة، سوف يسهم في تحقيق قفزات كبيرة على مستوى فاعلية وكفاءة وانتشار مناهضة التطبيع.

5. لقد أغفل البحث بشكل مقصود عن التعمق بدراسة تأثير الحقوق الاقتصادية من ناحية، والرفاه المادي من ناحية ثانية، على مسار مناهضة التطبيع، سلباً أو إيجاباً، وإن كان الاعتقاد الأكثر ترجيحاً ينطلق من تزايد مشاعر التضامن بين الشعوب المظلومة والمستغلة، وهو ما قد ينطبق على الشعوب المستغلة اقتصادياً والتي يغيب عنها مفهوم العدالة والمساواة الاقتصادية. حيث يتطلب هذا المجال دراسة متخصصة ومفصلة لنماذج متعددة عن مجتمعات متباينة في مستوى معيشتها الاقتصادية، وفي مستوى التزام الدولة بحقوق مجتمعاتها الاقتصادية، ومن ثم تتبّع تأثير هذا العامل على مناهضة هذه المجتمعات لمسار التطبيع، وهو ما يجب إنجازه بعد برهة من الزمن، بعد مضي بعض الزمن على تجارب الشعبين الإماراتي والبحريني تحديداً في مواجهة مسار التطبيع، نظراً لمستوى الرفاهية والوفرة المادية المتوفرة في كل منهما مع أفضلية واضحة للإمارات.

6. شهدت بعض تجارب التطبيع القديمة، ولا سيّما التجربة المصرية، تأخراً زمنياً محدوداً في نجاح المجتمع المصري في بلورة هيكله التي تناهض وتواجه مسار التطبيع، مقارنة بسرعة بلورتها في الحالة الأردنية. الأمر الذي يتطلب منا عدم التسرع في وسم بعض المجتمعات بالمطبّعة، دون الأخذ بعين الاعتبار ظروفها ومعوّقاتها الداخلية، ومدى عمق أو محدودية تجاربها الاحتجاجية والنضالية في المرحلة السابقة، ومدى حاجة المجتمعات لبناء هيكلها التنظيمية المعبرة عنها في المرحلة المقبلة.

7. تتأثر المجتمعات المحلية طرداً بالظرف الإقليمي والمناخ الدولي المحيط بها، كما شاهدنا في التجربة المجتمعية المصرية من ناحية، والأردنية من ناحية ثانية. وهو ما يسهل ملاحظته عند مقارنة مدى قوّة وتغلغل القوى التي تناهض التطبيع، وتدعم القضية الفلسطينية في بعض المراحل الزمنية التي تشهد تصاعداً فجاً في الممارسات الصهيونية الإجرامية، كالانتفاضتين الأولى والثانية، والعدوان على لبنان.

8. تمرّ الحركات الاجتماعية بأطوار عديدة صاعدة وهابطة، نتيجة تفاعل عدة عوامل داخلية وخارجية، الأمر الذي يتطلب من الباحثين والمتابعين لمسار الحركات الاجتماعية التي تناهض التطبيع، تسليط الضوء على العوامل التي تحفز المجتمعات على تجسيد موقفها الداعم مناهضة التطبيع، واستعادة الحقوق الفلسطينية والعربية المسلوبة.

9. تواجه الحركات التي تناهض التطبيع مستويين متوازنين من مسارات التطبيع في المرحلة الراهنة، مسار لوجيستي مدعوم رسمياً، ومسار معيشي يسهل تلمسه شعبياً، حيث يسهل التصدي للمسار الثاني المعيشي نظراً لطبيعته المباشرة، كما في مقاطعة السلع الصهيونية، والتطبيع الثقافي والمجتمعي، والمقاطعة السياحية. في حين يصعب مواجهة مسار التطبيع اللوجيستي المدعوم من قبل النظم المسيطرة، والمدار من قبلها، كما في اتفاقيات الكويز، وميناء حيفا، وخط الغاز، وقناة البحرين، والتعاون السيبراني... إلخ، إذ تتطلب مواجهة هذه المشاريع إلى آليات ووسائل نضالية مبتكرة ومتكاملة، ذات صلات وعلاقات تنسيق وثيقة مع حركات المقاطعة الشعبية الإقليمية والدولية.

10. على التوازي مع الأضرار والسلبيات التي فرضتها مجمل اتفاقيات "السلام" مع الجانب الصهيوني على القضية الفلسطينية ومصالح شعوب المنطقة، غير أنها نجحت في استنهاض الفعل الشعبي المباشر الداعم للقضية الفلسطينية وحركة المقاطعة. الأمر الذي يعيد القضية إلى موقعها الطبيعي كقضية شعبية تتجاوز حدودها الجغرافية الفلسطينية التاريخية.

رابعاً: التوصيات:

لقد واجهت شعوب المنطقة مسار التطبيع منذ بدايته الأولى في اتفاق كامب ديفيد المصري، وما زالت تواجهه إلى اليوم، وفق قدراتها وظروفها الذاتية والموضوعية المتاحة، إذ أوضح البحث أن تزايد فعالية المقاطعة الشعبية تتناسب طردياً مع تمتع الشعوب بحقوقها القانونية والاجتماعية والسياسية. لذا يقع على عاتق الشعوب النضال من أجل تحسين ظروفها الذاتية داخل دولها الوطنية، كي يتاح لها المناخ الأمثل من أجل إبداء الرأي وفرض رؤيتها في مختلف القضايا الداخلية والخارجية، الأمر الذي يصبّ أولاً في صالح شعوب المنطقة، وثانياً في قضايا المنطقة عامّة، وثالثاً في القضية الفلسطينية ومواجهة مسار التطبيع خصوصاً. في حين نتشارك مع جميع القوى التقدمية والتحررية الفاعلة في المنطقة مسؤولية تحسين الظروف الموضوعية، التي تسهم في تطوير النضال الاجتماعي، بما فيه النضال من أجل مواجهة مسار التطبيع الرسمي، وذلك من خلال العمل على إنجاز التوصيات التالية:

1. الاستراتيجية الفلسطينية التحررية:

نلحظ من التدقيق في تجربة رفض التطبيع ومواجهته في مصر، ومقارنتها بتجارب شعوب المنطقة في المرحلة التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو، تناسباً طردياً بين الاستراتيجية الفلسطينية السائدة، ومسار رفض ومواجهة التطبيع الرسمي والفردي، إذ تسهم استعادة رؤية وبرنامج تحرير فلسطين، كلّ فلسطين، من قبل الفلسطينيين أنفسهم، في تجذير نضالات شعوب المنطقة الداعمة للحق العربي والفلسطيني، بما فيها مواجهة المطبّعين دولاً وحكومات وأفراداً. في حين يؤدي استمرار النهج التفاوضي والاستسلامي فلسطينياً، إلى خفض سقف نضالات شعوب المنطقة وإضعافها، بما يخصّ فلسطين وقضيتها والتطبيع مع الدولة الصهيونية. لذا يقع على كاهل الشعب الفلسطيني مسؤولية استعادة استراتيجية وبرنامج تحرري شامل، لا يهادن في الحقوق، كخطوة أولى ضرورية من أجل استنهاض قوى المنطقة الشعبية، المعنية بقضية فلسطين.

2. تكامل الرؤية التحررية:

تمر المنطقة العربية في الوقت الراهن بالعديد من المنعطفات الكبرى ذات الصلة بموضوع البحث، وعلى رأسها تسارع وتيرة التطبيع الرسمي من ناحية، وتصاعد

نسق وعدد التحركات الاحتجاجية الثورية الشعبية في المنطقة من ناحية أخرى، والتي تسعى إلى هدم أسس الاستبداد والاستغلال، وتشديد دول وطنية حرة وديموقراطية، تعكس الحكم والإرادة الشعبية في مختلف القضايا والمسائل. وهو ما يتطلب من القوى الشعبية والسياسية الفلسطينية التعبير بشكل واضح عن دعمها المطلق لحق شعوب المنطقة في الاحتجاج، ورفض قوى النهب والاستغلال والاستبداد المسيطرة، لكونها حقوقاً مشروعة لجميع شعوب العالم بما فيها شعب فلسطين وشعوب المنطقة، ولأن مسار الحرية والتحرر واحد. كما وجدنا في دراسة أوضاع وظروف شعوب الدول المطبّعة منذ كامب ديفيد المصري حتى اللحظة، أن هناك تناسباً طردياً بين قوة وجذرية حركات المقاطعة ومناهضة التطبيع وانتشارها من ناحية، وبين مستوى الحريات السياسية والاجتماعية على الصعيد الوطني من ناحية ثانية.

3. تطوير آليات المقاطعة الإقليمية والدولية:

يشهد مسار التطبيع مزيداً من اتفاقيات التطبيع ذات الأبعاد الاستراتيجية والرسمية، التي يصعب على شعوب المنطقة مواجهتها وفق رؤية محلية، كما في اتفاقيات الغاز، وميناء حيفا، واتفاقيات الكويز، والتحالفات العسكرية والأمنية، والأمن السيبراني، حيث تعقد هذه الاتفاقيات بين دول، أو بين شركات تمثل الدول، كما في اتفاقيات الغاز والأمن السيبراني تحديداً، لذا تتطلب مواجهتها إمكانيات أكبر من قدرات المجتمعات المحلية؛ تضع المسؤولين عن هذه الاتفاقيات أفراداً وشركات وحكومات ودول، ضمن قوائم المقاطعة الإقليمية والدولية.

4. نسق نضالي ثابت:

تمر الحركات التي تناهض التطبيع بأطوار صاعدة وهابطة كثيرة، تبعاً للظروف المحلية والإقليمية والفلسطينية، حيث تسهم بعض الأحداث في ازدهار هذه التحركات لفترة زمنية محدودة. الأمر الذي يتطلب تركيز خطاب المقاطعة ومناهضة التطبيع على لغة المصلحة المدعّمة بالأرقام والوثائق الموثوقة، بدلاً من التركيز على الاعتماد على لغة خطابية عاطفية، وذلك عبر الكشف عن أبعاد الاتفاقيات الكارثية على مستقبل المنطقة والأوطان من ناحية، والتعريف رقمياً بإنجازات حركة المقاطعة ومناهضة التطبيع من ناحية ثانية، كما تبدى نسبياً في بيانات حملة "غاز العدو احتلال".



5. البناء على الإنجازات:

يتطلب تطوير النضال الاجتماعي أخذ الجانب المعنوي بعين الاعتبار، حيث يعتمد هذا الشكل النضالي على التطوع والمبادرة والاقتناع والتحرير، وهو ما يتحقق في فترات زمنية محدودة، كما في العدوان على لبنان والانتفاضتين الفلسطينيتين. الأمر الذي يتطلب استراتيجية مختلفة في الفترات التي يغيب فيها المحرّض الخارجي، من خلال إيلاء أهمية قصوى لضرورة تبني برنامج نضالي ذي شقين؛ يهدف الأول إلى تحقيق إنجازات صغيرة متوالية، ترفع وتشد من عزيمة وثقة المناضلين والمتطوعين؛ والثاني هو مسار نضالي استراتيجي طويل المدى يعمل على تقويض المظاهر الطبيعية الأخطر وفق الرؤية الاستراتيجية، دون الترويج إلى احتمالية إنجاز المهام الاستراتيجية سريعاً.

6. الترابط بين المناهضة والدعم:

تنطلق حملات المقاطعة ومناهضة التطبيع من هدفها الأسمى في إحقاق الحق وإعادة الحقوق المستلبة إلى مستحقيها، لكن هناك من الشعوب من يصعب عليها الانخراط في هذا المسار لأسباب أمنية محلية، كما يعاني الاقتصاد الفلسطيني داخل كل فلسطين من صعوبات جمّة، لذا قد يكون من المفيد في هذه المرحلة انتهاج مسار ذي شقين يربط بين مناهضة التطبيع ودعم اقتصاد فلسطين، وهو ما يتيح المجال أمام تعزيز إمكانيات الفلسطينيين داخل فلسطين في مقاطعتهم للاقتصاد الصهيوني، ويمنح داعمي مناهضة التطبيع وسائل أخرى في تعزيز مسار مناهضة التطبيع عبر دعم نقبض الاقتصاد الصهيوني، والاقتصاد المرتبط بالمصالح الصهيونية.

7. الترابط بين النضالين الاجتماعي والسياسي:

تطغى الطبيعة الاجتماعية على السياسية في غالبية التحركات التي تناهض التطبيع، على الرغم من أن مجمل أو أخطر مظاهر التطبيع في المنطقة تنعكس من خلال الوجود السياسي للنظم الحاكمة المطبّعة، وبالتالي فإن تجاوزها وإنهاءها يتطلب خياراً سياسياً بديلاً على مختلف الأصعدة الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، داخلياً وخارجياً.

Abstract

The Role of the Peoples of the Region in Countering Normalization

The objective of this research is to study the position of the peoples of the region towards Arab normalization with the Zionist State, particularly the peoples of the normalizing states. We try throughout this research to extrapolate the role of the people in enhancing this path or inhibiting it.

However, considering the difficulty or the impossibility to do an independent, political and social field research in the whole Arab world, especially concerning the opposition to ruling regimes, due to their authoritarian nature, I had to work on a scientific research methodology, which enables us to understand the attitude of the peoples and their role in this path. Consequently, there was an analysis of the political and social structure of the societies in the normalizing states. The positions of the Egyptian and Jordanian public towards the peace agreements signed by their states were explored. In addition, reliable sources and documented facts and figures were taken as references to understand the attitude of the public in this region towards the current normalization process.

Keywords:

Normalization	Zionist State	The role of the peoples	Peace agreements
---------------	---------------	-------------------------	------------------

الفصل الثاني عشر

الدوافع الأمنية للتطبيع العربي - الإسرائيلي وأثرها على القضية الفلسطينية

أحمد عوض الكومي

الدوافع الأمنية للتطبيع العربي - الإسرائيلي وأثرها على القضية الفلسطينية

أحمد عوض الكومي¹

ملخص:

تتناول الدراسة الدوافع الأمنية للتطبيع العربي - الإسرائيلي، باعتباره يتصدّر المخاطر الناجمة عن التحوّل في العلاقات العربية تجاه "إسرائيل" في الآونة الأخيرة، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، مستندة إلى آراء خبراء ومراقبين ومختصين أمنيين، ومستعرضة هذه الدوافع تحت ثلاثة عناوين رئيسية، تركز إلى مقومات الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجيته، انتهت إلى أن التطبيع سيقود إلى صياغة جديدة للنظريات الأمنية لمرحلة ما بعد التطبيع، ستستهدف، ضمن أبرز مخاطرها، القضية والمقاومة الفلسطينية بشكل مباشر، مقابل زيادة النفوذ الأمني لـ "إسرائيل" في المنطقة وتحقيق مكاسب أمنية على حساب الأمن القومي العربي؛ الأمر الذي يستدعي أولاً إدراك مخاطر التطبيع الأمني، والتحلل من الاتفاقيات الأخيرة، والإدارة العربية المشتركة للمخاطر، على قاعدة أن "إسرائيل" هي التهديد الأمني الوحيد في المنطقة.

كلمات مفتاحية:

التطبيع العربي - الإسرائيلي	القضية الفلسطينية	الأمن القومي الإسرائيلي
المقاومة الفلسطينية		التطبيع الأمني

¹ أحمد عوض الكومي: صحفي وباحث من قطاع غزة، حاصل على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، ويعمل مشرف أبحاث لدى المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، كما يعمل مراسلاً لدى صحف ومواقع إلكترونية عربية وأجنبية، وكتب رأي لدى صحيفة فلسطين، ولديه العديد من الأبحاث والدراسات في مجالات الإعلام والسياسة.

مقدمة:

إن واحدة من أهم منطلقات "إسرائيل" نحو تطبيع العلاقات مع الدول العربية، تكمن في زيادة نفوذها الأمني بالمنطقة، وإحداث تحوّل في أولويات الأمن القومي العربي، في ظلّ ما تشهده المنطقة من تغييرات إقليمية وتنامي أخطار ترى "إسرائيل" أنها تهدد أمنها القومي، وفي مقدمتها إيران. يُحتمّ هذا الأمر على "إسرائيل" الدخول إلى قلب النظام العربي، واختراق المجتمعات العربية؛ في مسعى لتوسيع حدودها الأمنية عبر التحالفات التي يوفرها التطبيع، بمعزل عن مصالح الدول العربية أو الأضرار التي يمكن أن تصيبها نتيجة ذلك، والانقسامات والمشاكل التي يمكن أن تنشأ داخلها. وتعدّ القضية الفلسطينية أول المتضررين من آثار ذلك أو تداعياته، بتراجعها عن اهتمامات النظام العربي لصالح قضايا أخرى، ويمكن اعتبار ذلك أول المكاسب الاستراتيجية الإسرائيلية من وراء التطبيع، عبر إيجاد تهديد أمني يحتلّ أهمية كبيرة.

لذلك يتفق غالبية الخبراء والمراقبين بأن "التطبيع الأمني" يتصدّر ترتيب المخاطر الناجمة عن التحوّل في العلاقات العربية تجاه "إسرائيل" في الآونة الأخيرة، وتحديدًا على القضية الفلسطينية، وهذا النوع من التطبيع لم يكن ترتيباً مستعجلاً لتهديدات طارئة، إنما امتداداً لمنطلقات فكرية أمنية منذ نشأة "إسرائيل" سنة 1948، لذلك فإن فهم الدوافع الأمنية للتطبيع الأخير؛ يبدأ بالعودة إلى أصوله في استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي، التي تحدد الأطر الرئيسية لأيّ علاقات تدشّنها المستويات السياسية في الدولة.

اعتمدت الدراسة على استعراض هذه الدوافع في ثلاثة عناوين رئيسية، تمثّل غطاءً لأيّ ممارسات إجرائية في المنطقة، وبالرغم من أن هذه الدوافع ترتبط في ظاهرها بمصالح خارجية لـ "إسرائيل"، فإن ما يجب التأكيد عليه أن كل تواجها الأمنية والسياسية والاستراتيجية تستهدف القضية الفلسطينية كهدف إسرائيلي مركزي، منذ تلك الرسالة التي تضمّ 67 كلمة، والتي كتبها آرثر بلفور Arthur Balfour إلى اليهودي ليونيل روتشيلد Lionel Walter Rothschild معلناً تأييد إقامة وطن لليهود في فلسطين.



أولاً: الأمن القومي الإسرائيلي:

إن البحث في الدوافع الأمنية للتطبيع يتطلب أولاً إعطاء تعريف لمفهوم الأمن من منظور إسرائيلي، ومفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وتبيان مرتكزاته التي قادت إلى صياغة محددات العلاقات ومستقبلها مع الدول العربية.

يُعرّف الأمن القومي لأي دولة في العالم، بأنه قدرتها على الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها، لكن تعريف الأمن القومي الإسرائيلي يكاد يكون شاذاً عن جميع تلك المفاهيم، إذ يعرف ديفيد بن جوريون الأمن القومي الإسرائيلي بقوله هو "الدفاع عن الوجود"، وهو في الحالة الإسرائيلية من القضايا الرئيسية في الفكر السياسي الإسرائيلي؛ نظراً لارتباط قضية الأمن بنظرة "دولة إسرائيل" ووجودها في المنطقة، فـ"إسرائيل" في مفهومها للأمن القومي استندت على مبادئ صهيونية منها "نكون أو لا نكون"، وعلى اعتبار أنها "في تهديد مستمر" من الدول العربية، وأن قضية الأمن هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية، وانطلقت "إسرائيل" في بناء نظرياتها الأمنية على العوامل الديموجرافية والاقتصادية والجيوسياسية.²

وقد وضع بن جوريون رئيس وزراء "إسرائيل" ووزير دفاعها الأول، الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة بما يتناسب مع الأخطار والتحديات التي تواجهها "إسرائيل"، وبما يتجاوب مع موازين القوى في المنطقة والعالم، وعدت الفرضية الأولى في هذه النظرية أن وجود "إسرائيل" مهدد بالخطر، وأنها تخوض "صراع وجود" ضد أعداء يحيطون بها، ويسعون لوضع حد لهذا الوجود، وأكدت الفرضية الثانية أنه لا يمكن لـ"إسرائيل" الاعتماد على جهة أو جهات خارجية لضمان وجودها، وأن العامل الإسرائيلي الذاتي له الدور الحاسم في الدفاع عن وجود الدولة، وأنه على أرضية العامل الذاتي وفاعليته يتم إقناع الدول الكبرى بتقديم الدعم لـ"إسرائيل"، أما الفرضية الثالثة فأقرت بأنه ليس في وسع "إسرائيل" فرض حل للصراع على الدول العربية بالقوة العسكرية، بيد أنها أكدت في

² خضر محمود عباس، الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته، سلسلة علم النفس الأمني (غزة: مركز الوعي للدراسات والتدريب، 2003).

الوقت نفسه أن بإمكان القوة العسكرية الإسرائيلية تحقيق أهداف سياسية مختلفة، وهذه الفرضيات الثلاث صلب نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.³

وتحت ذريعة "الأمن القومي"، شنت "إسرائيل" العديد من الحروب ضدّ الدول العربية واستهدفت أهداف داخلها، بالرغم من الاعتراف العربي بها كدولة ضمن حدود معترف بها دولياً، لكنّ ذلك لم يمنع أجهزتها الأمنية والاستخبارية من انتهاك سيادة دول عربية وارتكاب جرائم وانتهاكات تنطلق من مفهوم "إسرائيل" الخاص للأمن القومي، الذي أصبح مرادفاً لوجود الدولة.

ثانياً: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي:

يستند مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي إلى مجموعة رئيسية من المرتكزات أو المقومات التي يتأثر بها، ويترجم عملياً وميدانياً على ضوءها، وهي على النحو التالي:⁴

1. نظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة.
2. استخدام القوة: تقوم على ضرورة امتلاك قوة كبيرة تشكل عاملاً منيعاً وقوياً يحمي "إسرائيل"، ويمنع الدول العربية من محاولة القيام بأي عمل عسكري ضدها، وتعرف بنظرية "الردع ضدّ الدول العربية".
3. تأمين مظاهر الدعم والمساعدة: فـ"إسرائيل" كانت وستبقى دائماً بحاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي لها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لضمان استمرارها. وترتبط عملية الدعم بطبيعة الظروف المحيطة بها، وبصفتها كيان عنصري استيطاني لا يمتلك مقومات الدولة، سواء من الناحية الجغرافية؛ التي تتصف بصغر المساحة، والتي تشكل أحد المظاهر السلبية في نظرية الأمن الإسرائيلي، وكونها محاطة بالدول العربية من جميع الجهات.

³ علاء طاهر، حرب الفضاء: ونظرية الأمن الإسرائيلية (باريس: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991).

⁴ حسين خلف موسى، "محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء مرحلة ما بعد "الثورات العربية"، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، القاهرة، 2014/4/17، انظر: <https://democraticac.de/?p=219>



4. الأمن الإقليمي "التفوق والهيمنة": من خلال:

أ. التفوق على الدول العربية مجتمعة.

ب. قطع الطريق على الأطراف الإقليمية، والعربية خصوصاً، عن الوصول إلى تحسين مواقعها في الغرب.

ج. أمن القاعدة "تهويد الأرض والسكان".

وتقوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على مفهوم رسم خريطة استراتيجية للدول العربية، مقسمة إلى دوائر استراتيجية مهمة "حيوية"، وتقسّم "إسرائيل" العالم العربي لثلاث دوائر استراتيجية، والدوائر الرئيسية هي:⁵

• الدائرة الأولى والأهم: دائرة وادي النيل، وتقودها مصر.

• الدائرة الثانية: دائرة الشام، وتتنافس على قيادتها كل من العراق وسورية.

• الدائرة الثالثة: دائرة الخليج العربي، وتشكل السعودية الدولة المركزية فيها.

وأضاف أرييل شارون Ariel Sharon، وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، دائرتين أخيرتين إلى الدوائر أعلاه، وهما ترتبطان بالمجال الحيوي لـ "إسرائيل"، وبالمفهوم الإسرائيلي لمصادر تهديد أمنها القومي:

• الدائرة الإسلامية: وهي الدول الإسلامية النشيطة، خصوصاً إيران وباكستان ودول آسيا الوسطى.

• الدائرة الإفريقية: وهي دائرة دول منابع النيل، شرق ووسط إفريقيا، وكذلك الدول المشرفة أو ذات التأثير على البحر الأحمر.

⁵ أحمد المصري، "دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي"، جامعة الأزهر، قسم علوم سياسية، غزة، 2010.

ثالثاً: استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي:

ويعتمد قادة "إسرائيل" منذ قيامها سنة 1948 على عدم ذكر شكلها الجغرافي وحدودها، وقد نادى أول وزرائها بأن "حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها"، كما حدد قادة "إسرائيل" الأغراض الاستراتيجية لنظرية الأمن في ثلاثة مطالب:

1. تحقيق الغاية القومية.

2. تأكيد الوجود الإسرائيلي وتوفير عناصر أمنه.

3. الارتباط العضوي مع دولة عظمى.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأغراض لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي لم تقف عند حدود الغايات، بل تجاوزتها بمراحل.

لكنّ المهمات الإسرائيلية في النهاية، تتكامل في هذا الإطار الاستراتيجي، فضرب الوحدة العربية، وإغراق الأمة العربية بالنزاعات والحروب الداخلية، إنما تؤدي في الحاصل الاستراتيجي إلى السيطرة الاستراتيجية الإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط برمتها، وهذا ما حرصت وتحرص عليه أيضاً الإدارة الأمريكية ومعها الدول الأوروبية، التي تجمع على "الحفاظ على التفوق العسكري الاستراتيجي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط"، إذ إن "الهدف الرئيسي للسياسات الإسرائيلية هو السيطرة الإقليمية على الشرق الأوسط بأكمله، والمخطط الإسرائيلي هو تحييد الفلسطينيين والسيطرة التامة عليهم، حتى تتفرغ إسرائيل لتحقيق أهدافها الحقيقية، والسيطرة على الشرق الأوسط أكثر أهمية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. ومن أهم وسائل إسرائيل في تنفيذ مخططاتها هو النفوذ الإسرائيلي على السياسات الأميركية"، كما أكد البروفيسور الإسرائيلي إسرائيل شاحاك Israel Shahak.⁶

وإذ يواصل الكيان الإسرائيلي تفعيل "نظرية الأمن القومي"، فإنه يرى في عملية التسوية الجارية حالياً مع بعض الدول العربية اختباراً وليس اتجاهًا نهائياً، فتطبيقها لا يقوم على مبدأ التوازن المتبادل بل على منطلق القوة والتفوق، ويكتف دورها الاستراتيجي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتوسيع دائرة الهيمنة الإيرانية عليه، بضمان التحرك

⁶ نواف الزرو، الأمن الإسرائيلي وتجريد العرب من عناصر القوة، الجزيرة.نت، 2013/5/29.



بحرية أكبر في إعادة ترتيب أوضاعه العسكرية، وخطته الاستراتيجية، وتعزيز مصالحه، وتحقيق المكاسب في المجالات الاقتصادية والسياسية والصناعية وفي مجال العلاقات الدولية.⁷

ومنذ أيام بن جوريون وجولدا مائير Golda Meir، مروراً بليفي أشكول، Levi Eshkol وإسحق رابين Yitzhak Rabin ومناحيم بيغن Menachem Begin، وصولاً إلى إيهود باراك Ehud Barak وبنيامين نتنياهو وإيهود أولمرت، كان هناك، وما زال، قناعة أبدية أزلية إسرائيلية تقول إن "إسرائيل" في خطر في ظل المحيط العربي المعادي، وبالتالي فإن حماية "الدولة" والحفاظ عليها مادياً وروحياً، وتدعيم مستقبلها واستمرار وجودها تُعدّ مسألة تحتل مكان الصدارة في الفكر الأمني الإسرائيلي.⁸

ويمكن اعتبار أن توثيق العلاقات مع الجوار العربي عبر بوابة التطبيع، واحدة من مقومات النظرية الأمنية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة؛ تهدف إلى تمكين تحالفات "إسرائيل" مع الإقليم؛ لدوافع عدّة، في مقدّماتها الأمن القومي للدولة.

ومن المؤكد أن أي تحديثات ستطرأ على استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي أو اقتراحات مستقبلية، ستراعي مسألة التطبيع والعلاقات مع الجوار العربي، باعتبارها تحولاً استراتيجياً مهماً جداً لـ "إسرائيل"، ينتج عنها تعزيز خريطة المصالح الأمنية الإسرائيلية، على حساب التهديدات.

رابعاً: الدوافع الأمنية للتطبيع:

هناك العديد من الدوافع التي تقف خلف إقدام "إسرائيل" ودول عربية على تطبيع علاقاتهما البينية في هذا التوقيت، بعضها دوافع محلية تتعلق بكل دولة على حدة، وأخرى إقليمية مشتركة بين الطرفين.

وقد شهدت سنة 2020 تحولاً طارئاً في العلاقات العربية الإسرائيلية، بإعلان الإمارات في 2020/8/13 التطبيع مع "إسرائيل"، وهو الاتفاق الثالث من نوعه بين "إسرائيل"

⁷ عبد الرحمن جعفر الكناني، "نظرية الأمن القومي الإسرائيلي: الردع الاستراتيجي" في تحديث عقيدة القوة والتفوق، "المركز الديمقراطي العربي"، 2020/4/5، انظر: <https://democraticac.de/?p=65763>

⁸ أيمن يوسف، "قراءة في نظرية الأمن الإسرائيلي: من الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى حرب لبنان الثانية"، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، 2010.

والدول العربية منذ سنة 1948، ثم لحقتها البحرين في 11 أيلول/سبتمبر، والسودان في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وكانت المغرب الدولة العربية التي تعلن التطبيع خلال أربعة أشهر، في 10/12/2020، لكن هذه الاتفاقات بدت مختلفة ولا تشبه معاهدات "سلام" عربية سابقة مع "إسرائيل"، مثل مصر والأردن، التي أعقبت عقوداً من الصراع، ولم "يتبعها هذا النوع من الحب المفتوح"، بتعبير صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية.

وأوردت هآرتس، تعليقاً على اتفاق التطبيع الإماراتي مع "إسرائيل"، في عددها الصادر في 2020/8/18، أنه "على عكس معاهدات إسرائيل مع مصر والأردن، فإن الاتفاقية الأخيرة مع الإمارات، ليست في الحقيقة صفقة سلام، إنما تهدف إلى محاولة إجراء تعديل جيوسياسي إقليمي"، واصفة بأن "ابن زايد ذهب أبعد من السادات في اتفاقته مع "إسرائيل".

وضمن مقارنة الصحيفة الإسرائيلية للاتفاقية الجديدة مع اتفاقية مصر، فقد أشارت إلى أن "تل أبيب خاضت خمسة حروب مروعة مع مصر في ربع قرن"، معتبرة أن "السلام حتى وإن كان بارداً فإنه كان يعني بالنسبة لإسرائيل إخراج أكبر دولة عربية من صف الأعداء، مع تداعيات أمنية واقتصادية كبيرة"، أما بالنسبة لمصر "فكان الاتفاق لا يحظى بشعبية في الداخل، ولكنه تمثل في عودة شبه جزيرة سيناء، وبناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة"، وفيما يتعلق باتفاق "السلام" مع الأردن، فإنه جاء سنة 1994، بعد أكثر من ربع قرن من الصراع، "ولم يقتصر على وقف القتال بين الطرفين، لكنّه مكّن الأردنيين من الشراكة القوية لتحديد طبيعة حلّ الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين"⁹.

فقد أثبتت الحروب العربية-الإسرائيلية فشل الحرب في حماية "إسرائيل"، وعجزها عن توفير الأمن لها، على الرغم من محاولات "إسرائيل" امتلاك مختلف أنواع الأسلحة وأكثرها تقدماً، وخصوصاً الأسلحة النووية كضمان لأمن "إسرائيل"، وقد أسهمت الظروف السياسية التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط في جعل "إسرائيل" تسعى إلى تحقيق "السلام" كجزء من حماية "دولة إسرائيل" وتوفير الأمن لها، انطلاقاً من أن التفاوض مع العرب بضمانات دولية قد يلبي الحاجة إلى الأمن، وخصوصاً في ظلّ تزايد

⁹ هآرتس: ابن زايد ذهب أبعد من السادات وتطبيع الإمارات مختلف، موقع شبكة فلسطين الإخبارية، 2020/8/18، انظر: <http://pnn.ps/news/534798>

إدراكها بأنها بالرغم من تفوقها العسكري، لم تتمكن من فرض استسلام غير مشروط على العرب، بل على العكس تمكّن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوق، وأثبتت حرب 1973، وغزو لبنان 1982، وحرب تموز 2006، محدودية القوة الإسرائيلية وعجزها.¹⁰

هذه الاختلافات في دوافع الاتفاقات الأخيرة، تعزّز قناعة سابقة لدى القيادة الإسرائيلية بأن الخطر الأساسي الذي يهدد أمن "إسرائيل" في العقد الحالي (2020-2029) ليس مصدره الدول العربية، وهي قناعة تتوافق حالياً مع قناعات النخب الإسرائيلية؛ التي ترى أن الخطر الاستراتيجي الأبرز أو الأكثر تهديداً لـ "إسرائيل"، هي إيران.

وعملياً، أعلنت الدول العربية، الإمارات والبحرين والسودان، عن جزء من دوافعها للتطبيع مع "إسرائيل"، وكان في مقدّمة هذه الدوافع؛ هي رغبة هذه الدول في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواجهة التحديات الاستراتيجية، وحماية المصالح الوطنية، ونجد أنها لم تسمّي هذه الأخطار أو التحديات بأسمائها، لكنّها تلمّح غالباً إلى إيران.

واستناداً إلى ذلك، وبعد ميّل الباحث إلى استطلاع آراء عيّنة من الخبراء في الشؤون الأمنية والاستراتيجية بشأن الدوافع الأمنية للتطبيع، في إطار سؤال رئيسي ومباشر، فيمكن تصنيفها ضمن ثلاثة دوافع أمنية مركزية، تمثّل غطاءً لأيّ مسلكيات أمنية في المنطقة، وهي على النحو التالي:

1. ردع إيران:

تؤشر التحولات الجارية بشكل واضح، أمنياً وعسكرياً، إلى أن دولاً عربية أصبحت ترى في إيران، وليس "إسرائيل"، الخطر الأكبر على أمنها الوطني، ومن ثمّ باتت مستعدة للتحالف العسكري مع "إسرائيل"؛ ما يشكّل انقلاباً كاملاً للمعادلات العسكرية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة، خصوصاً أن إيران ستجد في هذه الخطوة استفزازاً كبيراً لها؛ ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.¹¹ كما يُعدّ

¹⁰ عبد الوهاب المسيري، نظرية الأمن الصهيونية، المركز الفلسطيني للإعلام، الموسوعة اليهودية، مركز المرشد للدراسات - جنين، 2011.

¹¹ جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، القدس"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، العدد 281، 2020.

المشروع النووي الإيراني السبب الرئيسي لتوجّه هذه الدول العربية، التي ترى فيه تهديداً لأمن الخليج وللعلاقات مع طهران، وتهديداً مستقبلياً أيضاً؛ لذلك يعدّ التطبيع مدخلاً إلى شراكة أمنية مع "إسرائيل" تتبنّى هذه المخاوف.

ويفسر ذلك استباق الإمارات إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران في آب/ أغسطس 2020، وإرسالها وفوداً سرية وعلنية إلى طهران، في مقدمتها مستشارها للأمن القومي طحنون بن زايد، وتوقيع اتفاقية تعاون حدودي بحري معها، قبل أيام من إعلان تطبيعها مع "إسرائيل"، في خطوة قرأها الإيرانيون بأنها "مقصودة لضبط الغضب وردة فعل الإيرانيين يوم يُعلن رسمياً عن اتفاق أبراهام"، لكن هذه الخطوة لم تحقق المطلوب، لتتوالى سريعاً التعليقات الإيرانية الغاضبة، من رأس هرم السلطة في البلاد، المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي Ali Khamenei، إلى رئيس الجمهورية حسن روحاني Hassan Rouhani، وأعلى قائد عسكري، قائد أركان القوات المسلحة اللواء محمد باقري Mohammad Bagheri، التي ركزت على استخدام مفردات قاسية في شكلها ومضمونها، باتهام أبو ظبي بارتكاب "حماقة استراتيجية" و"خيانة كبرى".

ولم تكتفِ طهران بهذه التوصيفات، بل أطلقت تهديدات صريحة ضدّ الإمارات، حيث حذرنا روحاني من إيجاد موطئ قدم لـ "إسرائيل" في المنطقة، مؤكداً أنه "حينئذ، سيتم التصرف مع الإمارات بشكل آخر"، كذلك شدّد باقري على أن القوات الإيرانية "ستنظر من الآن إلى الإمارات وفق حسابات أخرى"، محملاً إياها مسؤولية "أي حادث في الخليج يستهدف الأمن القومي الإيراني، ولو كان صغيراً".¹²

ويُفهم من ذلك أن إيران قرأت في اتفاق التطبيع تشريعاً عربياً لـ "إسرائيل" وضوءاً أخضر لها بالتموضع في المنطقة، وفي مقربة من حدودها الجنوبية في الخليج، وهو بتقديراتها الأمنية تحوّل جيوسياسي خطير، يزيد من احتمالات الصدام. لذلك، يرى المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان محمد مهدي شريعتمدار Mohammad Mahdi Shariatmadar، في مقابلة خاصة مع الباحث، أن القوى الخارجية التي تستعين بها الأنظمة العربية في بناء قوتها، لا تريد ميزان قوى في المنطقة إلا إذا كانت كفة "إسرائيل" هي الأرجح، وينقل شريعتمدار عن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت قوله، في وقت سابق: "نحن لا يمكن أن نكون عرباً،

¹² اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: أسباب غضب إيران من "الخدعة"، العربي الجديد، 2020/9/10.



لذلك على العرب أن يكونوا شرق أوسطيين“، ويرى شريعتمدار أن هذا التصريح يعبر عن السياسة الإسرائيلية في المنطقة.¹³

وتقف ثلاثة أسباب وراء الموقف الإيراني الرفض للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وهي:¹⁴

أولاً: الموقف الإيراني المبدئي الأيديولوجي والسياسي من وجود ”إسرائيل“ أساساً، وطبيعة الصراع الدائر في فلسطين المحتلة والقضية الفلسطينية عموماً، باعتبارها قضية إسلامية مركزية، فترى طهران في التطبيع تهديداً لأيديولوجيتها الثورية الخارجية، والقضية الفلسطينية، ومحاولة تأمرية لتصفية القضية، كما صرح بذلك الناطق باسم الخارجية الإيرانية وقادة إيرانيون أكثر من مرة.

ثانياً: مخاطر التطبيع على الأمن القومي الإيراني، تثير قلقاً لدى الإيرانيين، حيث من شأن أي تقارب خليجي إسرائيلي أن يسمح بوصول الكيان الإسرائيلي إلى الحدود الإيرانية الجنوبية، بعد اقترابها في الشمال بسبب العلاقات الوطيدة بين باكو وتل أبيب. هذا القلق كان حاضراً أيضاً في الحسابات الإيرانية عندما تبنت موقفاً رافضاً قاطعاً من استفتاء إقليم كردستان العراق، والعمل على إفشاله.

ثالثاً: آثار التطبيع على التوازنات الإقليمية، حيث ترى طهران في ذلك محاولة أمريكية إقليمية لتغيير موازين القوة في المنطقة ضدها، لا سيما في ظلّ التصعيد الكلامي الأمريكي، وتعاضم احتمالات ترجمته عملياً.

وفي هذا الإطار، استعرض محرر شؤون الشرق الأوسط في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) جيرمي بوين Jeremy Bowen، خمسة أسباب توضح أهمية ”تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات“ تحديداً، كان من أبرزها ما جاء تحت عنوان ”صداع استراتيجي جديد“، قال فيه إن القيادة الإيرانية ندت بـ”اتفاق أبراهام“ بشدة، فقد وضعهم تحت ضغط جديد، كما تسببت عقوبات دونالد ترامب في ألم اقتصادي حقيقي، وأصبح لدى إيران أيضاً صداعاً استراتيجياً إضافياً. وذكر بوين أن القواعد الجوية

¹³ مقابلة أجراها الباحث مع محمد مهدي شريعتمدار، المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، 2021/3/6.

¹⁴ إيران وقطار التطبيع العربي.. حسابات الريح والخسارة، الجزيرة.نت، 2017/12/18.



الإسرائيلية تُعدّ بعيدة عن إيران، أما تلك الخاصة بالإمارات، فهي عبر مياه الخليج، وأن ذلك سيكون مهماً للغاية في حال كانت هناك عودة للحديث عن ضربات جوية ضدّ المواقع النووية الإيرانية، مضيفاً: ”بات لدى إسرائيل والولايات المتحدة والبحرين والإمارات مجموعة من الخيارات الجديدة، وفي المقابل، يجد الإيرانيون أن مساحة المناورة قد تقلصت“¹⁵.

ووفق رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، فإن معظم التحديات الأمنية الحالية لـ”إسرائيل“ تنبع من تهديد واحد، وهو مطامع الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، وبقوله فإن هذه المطامع لا تتجلى في أنشطة النظام النووية العسكرية فحسب، بل في مساعيه لنشر الأسلحة وبناء محاور نفوذ في اليمن، والعراق، وسورية، ولبنان، وغازة، ومناطق أخرى أيضاً، وعلى وجه الخصوص، سعت إيران إلى تحسين ترسانتها من الصواريخ الدقيقة ونيران المواجهة الأخرى وتوسيعها، ويعود ذلك جزئياً من أجل تصدير هذه الأسلحة إلى ”الفصائل الشيعية المسلحة“ في جميع أنحاء المنطقة.¹⁶

وقد ورد ”التهديد الإيراني“ كأول محور في خريطة التهديدات العسكرية لـ”إسرائيل“ ضمن الخطة العسكرية الإسرائيلية الجديدة لرئيس الأركان الحالي أفيف كوخافي Aviv Kochavi، الذي تولّى المنصب خلفاً لآيزنكوت سنة 2019، والتي أطلق عليها اسم ”خطة تنوفا Multi-Year Tnufa Plan“. وينوي كوخافي، كجزء من الخطة، تعيين لواء

¹⁵ تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين: خمسة أسباب توضح أهمية الخطوة التاريخية، موقع هيئة

الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2020/9/15، انظر: <http://bbc.in/37OHSDa>

¹⁶ غادي آيزنكوت وغابي سييوني، ”الحملة بين الحروب“: كيف أعادت إسرائيل رسم استراتيجيتها للتصدي للنفوذ الإيراني الخبيث في المنطقة، موقع معهد واشنطن، 2019/9/4، انظر:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhmlt-byn-alhrwb-kyf-aadt-asrayyl-rsm-astratyjtjtha-lltsdy-llnfwdh-alayrany>

يهتم فقط بالقضية الإيرانية، بدءاً من الاهتمام ببرنامج طهران النووي وحتى توسعها العسكري حيال "إسرائيل"، كما سيجري أيضاً إنشاء قيادة منطقة عسكرية خاصة جديدة للتعامل مع الساحة الإيرانية.¹⁷

ولم يخف رئيس الوزراء الإسرائيلي دوافع تل أبيب من التطبيع العربي، وقال خلال حوار تلفزيوني مع بي بي سي في 2019/9/7، إن "هناك تحولاً في توجهات دول وشعوب عربية عدة تجاه إسرائيل"، معتبراً أن "الجديد هو أن دولاً عربية باتت تدرك أن بإمكاننا المضي قدماً في أمور عدة، خاصة في المجال الأمني"، وأرجع سبب التحول في نظرة العالم العربي لبلاده، على الرغم من عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، إلى "إدراك كثيرين في العالم العربي على مستوى القادة والشعوب أن إسرائيل لم تعد عدواً لهم، وإنما باتت حليفاً أساسياً في مواجهة عدوان إيران".¹⁸ أو كما قال السفير الأمريكي دنيس روس Dennis Ross المساعد الخاص للرئيس باراك أوباما Barack Obama عن اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي بأن "ما كان يحدث تحت الطاولة، سيصبح الآن مطروحاً على الطاولة. فبإمكان الاعتراف علناً بالتعاون الأمني، ولن يكون هناك ضرورة لتواجده في الظل".¹⁹

وبالتالي، فإن تقاطع المصالح الأمنية بشأن إيران، أسهم أولاً في تبدل واختلاف التقديرات الرسمية لخريطة الأعداء وألويات المواجهة، وتثبيت الرؤية الإسرائيلية لهذا التوجه، ثم أسس لروابط أمنية متقدمة، اكتملت بفضل التطبيع. ولذلك يقول مستشار الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدني نجاد Mahmud Ahmadinejad، والأمين العام لجمعية الدفاع عن الشعب الفلسطيني، مجتبي رحماندوست Mojtaba Rahmandoust، في مقابلة خاصة مع الباحث، إنه "لم يكن هناك أمن داخل الدول العربية قبل التطبيع، ولن يكون بعده"، مضيفاً: "إسرائيل تحاول إخافة الدول العربية من إيران عبر صناعة عدوٍّ مركزي، وتقديم نفسها لهم على أنها صديقة ويمكن أن تحميهم من

¹⁷ خطة "تنوفا" العسكرية الإسرائيلية الجديدة: جيش أكثر تكنولوجياً وأشد فتكاً، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2020/2/23، انظر: <https://www.madarcenter.org>

¹⁸ نتنهاو يتحدث عن دوافع الدول العربية للتطبيع مع "إسرائيل"، عربي، 2020/9/7، 21.

¹⁹ دنيس روس، الاتفاق الإسرائيلي - الإماراتي خطوة أساسية للسلام ورسالة بالغة الأهمية للفلسطينيين، معهد واشنطن، 2020/8/13، انظر: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alatfaq->

alasarayly-alaraty-khtwt-asasyt-lIslam-wrsalt-balght-alahmyt-lflstynnyin

إيران“. ويصف رحماندوست، أستاذ ”البحوث الفلسطينية“ في جامعة طهران، بأن ”التطبيع الأمني سيضيف قوة أكبر لإسرائيل، وضعف أكبر للدول العربية“، مؤكداً أن ”التطبيع الأمني سيضرّ بالقضية الفلسطينية ولن يجلب الأمن لأحد“.²⁰

2. التعاون الاستخباراتي:

لا تتوقف المصالح الأمنية بين ”إسرائيل“ ودول التطبيع عند حدود الموقف المشترك ضدّ إيران، كما أن الأخيرة ليست الهدف الوحيد لهذه المنطلقات الأمنية، فقط كشفت وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، في 2020/8/17، أن اتفاق تل أبيب وأبو ظبي على التطبيع يمهد لتكثيف التعاون الاستخباري والعسكري بينهما في البحر الأحمر، وبحسب الوثيقة، فإن التعاون في مجال الأمن يتصدر قائمة مجالات التعاون المحتملة بين البلدين، وتنصّ على أن اتفاق التطبيع يجعل من الممكن تعزيز تحالف عسكري بين دول الخليج، بالإضافة إلى تكثيف التعاون بشأن أمن البحر الأحمر.²¹

ولذلك، يُعدّ المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان محمد مهدي شريعتمدار، أن التطبيع سيقود إلى نشوء ”بؤر أمنية“ إسرائيلية حول إيران، وهذا الأمر، من وجهة نظره، سيؤدي إلى تعزيز القدرات الأمنية الإسرائيلية في مواجهة إيران، قائلاً: ”إسرائيل موجودة الآن في أذربيجان، وآسيا الوسطى، وتركيا، وحتى في العراق إن لم يكن بشكل رسمي، وأصبح الآن في الخليج“.²²

ولعل ما يعكس عمق التعاون الأمني والاستخباراتي الخفي بين ”إسرائيل“ والإمارات، المقابلة التي أجراها مراسل الشؤون العربية والفلسطينية في القناة 12 الإسرائيلية، أوهاد حيمو Ohad Hemo، مع رئيس شرطة دبي سابقاً، ضاحي خلفان، الذي كشف عن تفاصيل اغتيال الموساد الإسرائيلي القيادي في حركة حماس

²⁰ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع مجتبي رحماندوست، مستشار الرئيس الإيراني السابق أحمددي نجاد، والأمين العام لجمعية الدفاع عن الشعب الفلسطيني، 2021/3/4.

²¹ التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. خطط تعاون عسكري بالبحر الأحمر ورئيس الموساد في أبو ظبي، الجزيرة.نت، 2020/8/18.

²² مقابلة أجراها الباحث مع محمد مهدي شريعتمدار، 2021/3/6.



محمود المبحوح سنة 2011 بفندق بإمارة دبي، حيث عدّ عملية اغتيال المبحوح خطأً استراتيجياً للموساد، وقد بدا خلفان متردداً في الإفصاح عن نوعية العلاقة الاستخباراتية بين البلدين، لكنه كان واثقاً باستعداده لتبليغ المخابرات الإسرائيلية بمعلومات لمنع أي عملية تفجيرية داخل أحد المطاعم في تل أبيب وإحباطها بحال توفرت لديه معلومات بهذه الخصوص.

كما يتطلع السودان، هو الآخر، إلى توظيف التطبيع مع "إسرائيل" في التعاون بملف "مكافحة الإرهاب"؛ بما يفتح الطريق أمامه للوصول إلى البيت الأبيض وصندوق النقد الدولي، تمهيداً لإزالة اسمه من القائمة الأمريكية للدول الراحية لـ"الإرهاب"، وهو ما أعلن عنه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو Mike Pompeo في 2020/12/14؛ مما أنهى تصنيفاً استمر منذ سنة 1993، وشكّل ضغطاً على الاقتصاد السوداني، وأدى لكبح المساعدات المالية عنه.

وفي المقابل، تسعى "إسرائيل"، من خلال علاقتها بالسودان، إلى مواجهة النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية، وقد سبق أن عدّت "إسرائيل" السودان بأنها تهديد أمني؛ نظراً لكونها ممراً تستخدمه إيران لتهريب السلاح إلى حزب الله وحركة حماس؛ ما اضطرها إلى استهدافها عبر غارات جوية سنة 2009، وتنفيذ هجوم طويل المدى على مصنع ذخيرة في السودان سنة 2012.

لذلك يعدّ موقع السودان على البحر الأحمر مهماً من الناحية الاستراتيجية لـ"إسرائيل"، فهو يسيطر على الطرق البحرية المؤدية إلى ميناء إيلات، وهي عقدة رئيسية داخل شبكات نقل الأسلحة إلى غزة وسيناء، وبالتالي، فإن العلاقات الودية والتعاون الأمني الوثيق مع الخرطوم يمكن أن يقوّض إلى حدّ كبير الروابط بين إيران والمنظمات المسلحة في غزة.²³ وقد نشرت وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، في 2022/10/24، تقريراً يغطّي المصالح الإسرائيلية في السودان خلال السنوات المقبلة، وأورد التقرير أن الاهتمام الإسرائيلي الأوّل في السودان هو أمني، وجاء فيه أنه "في أعقاب الاتفاق بين تل أبيب والخرطوم، يمكن للسودان المساعدة في منع تهريب السلاح

²³ رحمة حسن، تطبيع العلاقات السودانية الإسرائيلية ومرحلة جس النبض، موقع المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2020/10/5، انظر: <https://marsad.ecss.com.eg/41556>

في خطّ السودان - مصر - غزّة، ومنع تموضع جهات تجهّز لعمليات تخريبية معادية على أراضيه، وإمكانية إحباط إقامة قواعد بحرية لجهات معادية مثل إيران وتركيا على شواطئ البحر الأحمر²⁴.

تمتلك "إسرائيل" منظومة استخبارية واسعة بمهام ومسميات متعددة، تتمثل في جمع المعلومات والقيام بكل العمليات الخاصة والضرورية، وفي مقدمتها الاستخبارات المدنية الداخلية: جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak)، والخارجية: جهاز الموساد Mossad، والعسكرية: شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان Aman)، وهذه الأجهزة تمثل "القوة السريّة لإسرائيل"، وأوكلت إليها مهمة الحفاظ على أمنها، وخوض الصراع العربي الإسرائيلي عبر فتراته.

وفي مقاربتها التقليدية للأمن، تستثمر "إسرائيل" كثيراً من الجهد في الاستخبارات والإنذار المبكر والردع؛ بقصد تقليص الإنفاق على إبقاء حالة التأهب مستمرة، وبالتالي، فإن اتفاقات التطبيع الأخيرة ستسمح لـ "إسرائيل" بجمع المعلومات الاستخباراتية من الدول العربية عبر العلاقات الدبلوماسية الجديدة.

وستوظّف "إسرائيل" غالباً هذه العلاقات في "تحسين صورتها"، ويظهر هذا بأنه هدف دبلوماسي في مضامينه وأبعاده، ولكنه بمنظور المصلحة الإسرائيلية من التطبيع قد يرتقي إلى كونه حاجة أمنية أساسية، ويُسْتَدل على ذلك في التوظيف الإعلامي له لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

فآيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، رأى في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت في 2019/9/27، أن "إسرائيل دولة لا يمكن الانتصار عليها"²⁵. وهذا يعني أن "إسرائيل" تستعمل التطبيع منصّة لتحسين صورتها كدولة تمارس حقها في تأمين نفسها في وسط مزدحم بالتهديدات، وتقديم صورة عدوانية مقابلة لأعدائها.

ويمكن الإشارة هنا إلى تصريح السفير الإسرائيلي السابق إسحاق ليفانون Itzhak Levanon بمصر، في 2020/6/8، الذي أشاد فيه بجهود الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في "تحسين صورة إسرائيل"، ورأى أن النجاح في هذا المجال

²⁴ وقف إمدادات السلاح لغزّة.. الاستخبارات الإسرائيلية تكشف عن مصالح إسرائيل في السودان، موقع وكالة سما الإخبارية، 2020/10/24، انظر: <https://samanews.ps/ar>

²⁵ آيزنكوت: لا يوجد مفهوم أمني إسرائيلي تجاه الفلسطينيين، عرب 48، 2019/9/27.

سيسمح لـ"إسرائيل" بالتقدّم في التطبيع.²⁶ وهنا يرى الخبير في الأمن القومي إبراهيم حبيب، في مقابلة خاصة مع الباحث، أن وجود "إسرائيل" وجعلها مكوّنًا طبيعيًا في المنطقة "هي حالة أمنية بالدرجة الأولى".²⁷



خريطة نشرتها وزارة الجيش الإسرائيلي لمسار شحن أسلحة تزعم أنها كانت متوجهة لقطاع غزة في 2014

ولذلك، يقول الخبير في الشؤون الأمنية محمد لافي، في مقابلة خاصة مع الباحث، إن في مقدّمة الدوافع الأمنية للتطبيع، كسر النظرية العربية تجاه "إسرائيل"، التي تعدّها "عدوًا محتلاً يجب محاربتها"، وما يتبع ذلك من مواقف وقرارات مثّلت الأرضية الصلبة في السياسة العربية طوال الثمانين سنة الماضية، إضافة إلى إعادة صياغة الثقافة الشعبية تجاه "إسرائيل"، وما يتطلبه ذلك من مراجعة المحتوى

التعليمي والإعلامي الموجّه للجمهور العربي، كما يرى لافي أن التعاون الاستخباري مع "إسرائيل" ذات السمعة القوية في العمل الاستخباري، سيساعد الأنظمة العربية في ملاحقة المعارضين المحليين، وفي مقدمتهم قيادات جماعة الإخوان المسلمين.²⁸

ويوافقه الرأي، الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني العميد أمين حطيط، الذي وصف، في مقابلة خاصة مع الباحث، الدول المطبّعة بأن معظمها ذات أنظمة استبدادية لا تنتبثق عن إرادة شعبية حرّة، وبالتالي تبقى دائماً في خشية من الشعوب، فتروّج "إسرائيل" لهذه الدول فكرة دعمها في مواجهة شعوبها، لذلك، يقول حطيط، إن التطبيع الأمني فيه مصلحة لـ"إسرائيل" بمنع تشكّل بيئات المقاومة أو التأثير عليها.²⁹

²⁶ الاحتلال يشيد بجهود السيسي في تحسين صورة "إسرائيل"، عربي 21، 2020/6/8.

²⁷ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع إبراهيم حبيب، خبير في الأمن القومي.

²⁸ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع محمد لافي، خبير في الشؤون الأمنية، 2021/3/3.

²⁹ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع العميد أمين حطيط، الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني، 2021/3/4.

واستناداً إلى الدافع الاستخباري، فإن متطلبات "إسرائيل" الأمنية خلال العقد الحالي، على المستوى الإقليمي تكمن في:³⁰

- أ. الربط بين الأمن المحلي والإقليمي، وإقامة نظام أمن إقليمي بألية متفق عليها، وبضمانات أمريكية ودولية.
 - ب. وضع ألية إسرائيلية - عربية لفض النزاعات بدعوى خفض التسلح وضبطه، ومعالجة النزاعات المسلحة، وقد تبدأ بشكل غير رسمي لدعم العلاقات، وبالإخطار المتبادل عن التدريبات العسكرية، وتطوير خطوط الاتصال المباشر.
 - ج. الاهتمام بإجراءات تبادل الثقة وعرض التطبيع مع الدول العربية، مقابل تجميد الاستيطان - وليس وقفه - وخصوصاً التطبيع الاقتصادي مع دول الخليج العربي.
 - د. منع صعود قوى إقليمية منافسة لـ "إسرائيل"، والأهم عندها خلال العقد الحالي إزالة الخطر الإيراني، إما بتعديل سلوكه في دعمه للمقاومة في لبنان وفلسطين، وتهديداته المتكررة من إزالة "إسرائيل" من الوجود، ومنع أو إيقاف برنامج إيران النووي والصاروخي، أو بتوجيه ضربة عسكرية لإيران.
- ومن هذا المنظور، وصف رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري، ضمن ندوة أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط في 2020/10/13، أن اتفاقيات التطبيع تتيح لـ "إسرائيل" الدخول إلى قلب النظام العربي، واختراق المجتمعات العربية وبتّ بذور الفتنة والانقسام بداخلها، إضافة لاستنزاف أموال الدول النفطية تحت مسمى "الاستثمار التكنولوجي".³¹ ويظهر إذاً أن التطبيع أتاح ظروفاً استراتيجية مثالية لتوفير متطلبات الأمن الإسرائيلي واحتياجاته، ومهد البيئة لتعاون استخباري "فوق الطاولة" أكثر جرأة وكثافة، وضمن أطر أمنية رسمية.

ولذلك، يؤكد ممثل حركة حماس في إيران خالد القدومي، في مقابلة خاصة مع الباحث، أن الخرق الأمني في التطبيع الأخير خطير جداً، وليس على القضية الفلسطينية فقط، قائلاً: "فمنذ 72 عاماً من الاحتلال تحتاج إسرائيل إلى اعتراف دول هامشية ليس لها

³⁰ حسين موسى، محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء مرحلة ما بعد "الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي، 2014/4/17، انظر: <https://democraticac.de/?p=219>

³¹ مخاطر التطبيع مع "إسرائيل" على الأمن العربي وحقوق الشعب الفلسطيني، العربي الجديد، 2020/10/13.

أي وزن جيوسياسي“، مشيراً إلى أن الخرق الأمني هنا هو أن التطبيع جلب “إسرائيل” بدل أن تكون بعيدة جغرافياً عن مناطق التوتر، لتصبح في منطقة الخليج وتنشئ قواعد تتحول إلى محطات تجسس على إيران، وبالتالي دول التطبيع أوجدت توتراً إضافياً. كما رأى أن الاختراق الأكبر للتطبيع، في أن الحركة الصهيونية كان من ضمن أهدافها الأساسية منذ نشأتها، أن تصبح “إسرائيل” كياناً منسجماً مع محيطها البيئي، ولأنهم لم ينجحوا في ذلك من خلال الحروب العسكرية والضغط الاقتصادي، يحاولون الآن عبر القوة الناعمة بالتطبيع.³²

3. الصناعات الأمنية:

تعدّ بعض الدول العربية متلقياً رئيسياً للخدمات الأمنية والتقنيات الاستخباراتية الإسرائيلية، ففي سنة 2008، وقّعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبوظبي عقداً مع شركة أي جي تي إنترناشونال AGT International، وهي شركة سويسرية مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي ماتي كوتشافي Mati Kochavi، لشراء معدات مراقبة للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت النفط والغاز، وزودت الشركة نفسها بأبوظبي بثلاث طائرات مسيرة، بهدف تعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية، كما زودت شرطة أبوظبي بنظام مركزي للمراقبة الأمنية، يعرف باسم عين الصقر Falcon Eye، بدأ العمل به رسمياً في تموز/ يوليو 2016، وفي واقعة عدت بداية للتعاون الاستخباراتي والأمني الإسرائيلي مع السعودية، استعانت الرياض، في آب/ أغسطس 2012، بمجموعة من الشركات العالمية في الأمن السيبراني، من بينها شركة إسرائيلية لحماية أمن المعلومات لوقف الهجوم الذي تعرضت له شركة أرامكو السعودية؛ فقد اخترق متسللون أجهزة كومبيوتر تابعة للشركة باستعمال فيروس يدعى شمعون؛ الأمر الذي أدى إلى تعطيل إنتاج النفط السعودي.³³

وبات معروفاً أن الإمارات استفادت خلال السنوات الماضية من العديد من أنظمة التجسس الإسرائيلية لملاحقة المعارضين، وللتجسس حتى على بعض قادة الدول، بالإضافة إلى نشاط وساسة بارزين في المنطقة وغيرهم، ولكن يرجح أن رفع السرية

³² مقابلة خاصة أجراها الباحث مع خالد القدومي، ممثل حركة حماس في إيران.

³³ وحدة الدراسات السياسية، “التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه”، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020/6/21.

عن العلاقة سيسرع من استفادة الإمارات من بعض الإمكانيات الأمنية والتكنولوجية الإسرائيلية، وهو ما تحدّث عنه صراحة وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش حين قال إن القضايا التي تهمّ الإمارات هي الزراعة، والأمن الغذائي، والدفاع السيبراني، والسياحة، والتكنولوجيا.³⁴

وقد أقرّ رئيس الأمن السيبراني لحكومة الإمارات، محمد حمد الكويتي، في حوار مع موقع كالكاليسست Calcalist الإسرائيلي في 2021/11/21، بأنه مع توقيع اتفاق التطبيع بدأت الكثير من المعاملات مع شركات الإنترنت الإسرائيلية، بما في ذلك مجالات الأمن السيبراني والتكنولوجيا الرقمية والتعليم، قائلاً، إن "إسرائيل شريك استراتيجي لنا، هي جيدة في مجال الدفاع السيبراني وبناء مناعة إلكترونية"، وإن "المنتجات التي طورتها إسرائيل في مجال السوفت وير والهارد وير، تساعدنا في تعزيز القدرات الحالية".³⁵

وفي السياق، تكشف وثيقة الاستخبارات الإسرائيلية الصادرة في 2020/8/17، أن شركات الأسلحة الإسرائيلية تسعى جاهدة لزيادة صادراتها الدفاعية إلى دول الخليج، مع تحوّل العلاقات إلى علنية ورسمية. ويقدرّ رئيس قطاع الأعمال في "إسرائيل"، دوبي أميتاي Dubi Amitai، أن المجالات التي ستوفر فرصاً للشركات الإسرائيلية بالاندماج، تتمثل في القطاع الأمني، ويشير إلى أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية المتخصصة في إنتاج منظومات السلاح والتقنيات القتالية، ستُمح الفرصة الأكبر للاندماج في السوق الإماراتي، وضمنها الشركات المتخصصة في إنتاج منظومات الدفاع الجوي، وتقنيات الفضاء، والتحصينات والدفاع، والشركات السيبرانية. ولعل أبرز الشركات الإسرائيلية التي عملت بالسرّ مع أبو ظبي هي أنظمة رافائيل الدفاعية المتقدمة Rafael Advanced Defense Systems المحدودة، والصناعات الجوية والعسكرية الإسرائيلية، وشركة إلبيت Elbit Systems التي تعمل على تطوير نظم إلكترونية للأسلحة المتطورة وتصنيعها.³⁶

³⁴ صفقة التطبيع.. 12 سبباً تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/8/16.

³⁵ الإمارات تقر بالتعاون مع شركات "سايبير" إسرائيلية قبل التطبيع، وكالة الأناضول، 2021/11/21، انظر: <https://www.aa.com.tr/ar>

³⁶ من السر إلى العلن.. تعاون أمني يشهر صفقات الأسلحة والاستثمارات العسكرية بين إسرائيل والإمارات، الجزيرة.نت، 2020/8/29.



ويظهر تقرير صادر عن منظمة برايفيسي انترناشونال Privacy International (PI) البريطانية غير الحكومية سنة 2016، وجود 27 شركة إسرائيلية متخصصة في هذا القطاع الأمني، وينقل أن شركة أن أس أو الإسرائيلية المعروفة، صممت برنامج بيجاسوس Pegasus الشهير للاختراق والتجسس، والذي تسبب في اختراق عشرات الهواتف لنشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين من قبل حكومتي الإمارات والسعودية.

ويعتقد الباحث في مركز هرتسليا متعدد التخصصات يوسي مان Yossi Mann، أن حجم الاستثمارات والصفقات بين الإمارات وشركات التكنولوجيا والصناعات الجوية والأسلحة الإسرائيلية بين 300 و500 مليون دولار سنوياً، علماً بأن مجمل التبادل التجاري بين "إسرائيل" والدول العربية يصل إلى 300 مليون سنوياً، وفق معطيات معهد التصدير الإسرائيلي The Israel Export and International Cooperation Institute.

وهذه الصفقات تشكل جزءاً من الجهود التي تبذلها "إسرائيل" لتوسيع نفوذها في دول دائرة مجالها الحيوي، التي تمتد من باكستان وإيران شرقاً إلى الساحل المغربي على المحيط الأطلسي غرباً، ومن دول آسيا الوسطى شمالاً إلى وسط إفريقيا وجنوبها، وباب المنذب على البحر الأحمر جنوباً، ويعدّ ذلك واحداً من العوامل الرئيسية التي توجّه السياسة الإسرائيلية.³⁷

أما عن آثار ذلك عربياً، فيرى الخبير في الشؤون الأمنية محمد لافي، أن "شراء أجهزة تقنية للتصنت، وبعض الأسلحة الفريدة من إسرائيل، سيزيد من قوة ردع الديمقراطية في الدول العربية".³⁸ ما يعني أن لهذا الدافع المتعلق بالاستثمارات الأمنية أبعاداً خطيرة على حقوق المواطن العربي والحريات العامة، وقد يؤشر ذلك إلى أهداف إسرائيلية بعيدة المدى للتطبيع الأمني تتعلق برغبتها في منع تشكّل أيّ نواة جديدة لثورات عربية شبيهة بما جرى في سنة 2011، أو بعبارة أخرى العمل لضمان عدم الفرز مرة أخرى، بافتراض أن هذه الثورات ستترك أثراً على "أمنها القومي" وبيئتها الإقليمية.

³⁷ فادي نحاس، "المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية"، في منير فخر الدين، دليل إسرائيل العام 2020 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020).

³⁸ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع محمد لافي، 2021/3/3.

خامساً: انعكاسات الدوافع الأمنية على القضية الفلسطينية:

يُظهر استعراض الدوافع الأمنية أعلاه، بأنها تحقق في ظاهرها مصالح خارجية لـ"إسرائيل"، لكن الضرر الرئيسي لها يعود على القضية الفلسطينية التي تعدّ أساس الصراع العربي الإسرائيلي، لذا فإن من الأهمية بمكان حصر هذه الأضرار: كي تتكشف الأهداف الإسرائيلية الحقيقية لهذا التطبيع، وفضح خطورتها في أن تنفّذ بإسهام عربي. إن الإحاطة الشاملة بهذه الأخطار تبدأ، من وجهة نظر الباحث، باستعراض انعكاسات كلّ دافع على حدة، على القضية الفلسطينية، ويمكن إجمالها في العناوين أدناه:

1. فك الارتباط:

في الجانب المتعلّق بإيران، فإن واحداً من الأهداف الرئيسية للردع وكبح الطموح الإيراني في المنطقة، هو تقويض الروابط بين إيران والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، والأمر نفسه في التعاون الأمني الوثيق مع الخرطوم.

وهنا يقول، الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني العميد أمين حطيط إن "إسرائيل" اعتبرت نفسها بعد العام 1982 أنها باتت بمأمن عن أي مواجهة مع الجيوش العربية، لكن الذي يورقها هو المقاومة على وجهين: المسلّحة سواء في قطاع غزة أو جنوب لبنان، وبيئة وهيئات دعم المقاومة المتواجدة في كل المناطق العربية".³⁹

ويُعدّ ما كشفته كتائب القسام، الجناح المسلّح لحركة المقاومة الإسلامية حماس، عبر برنامج "ماخفي أعظم" الاستقصائي، الذي بثته قناة الجزيرة القطرية، في 2020/9/14، من معلومات مرتبطة بإمداداتها العسكرية، عن معلومات حول جهود عربية - إسرائيلية - أمريكية تهدف إلى وقف إمداداتها العسكرية، أحد الشواهد الخطيرة على ذلك. فقد كشف البرنامج أن التحولات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، والتوجّه العربي نحو التطبيع مع "إسرائيل"، أثر على الإمدادات العسكرية الواصلة لحماس في قطاع غزة. كما ظهر في البرنامج، رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، الذي

³⁹ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع أمين حطيط، 2021/3/4.



قال إن "السودان كانت في السابق، من إحدى الدول الوسيطة التي ساهمت في احتضان ودعم المقاومة"⁴⁰. وبالتالي، فإن التطبيع ساعد في قطع شريان الإمداد الرئيسي للمقاومة الفلسطينية، حتى إن ضابطاً إسرائيلياً في جهاز الاستخبارات العسكرية أمان، وصف التطبيع بأنه "ضربة لإيران وحماس معاً".

ويقول الخبير في الأمن القومي إبراهيم حبيب حول ذلك: "إسرائيل تريد تحويل الدول العربية إلى أدوات وظيفية لحماية أمنها، وهذا نجحت فيه بشكل كبير"⁴¹. لكن ممثل حماس في إيران خالد القدومي، يدافع بأن "التطبيع ليس له جذور بين شعوب المنطقة ومدارسها الفكرية، وحتى على المستوى الحكومي فشل في أن يحرز مكاسب عامة، لكنه في المقابل عطلّ الحلّ العادل للقضية والحقوق الشرعية الفلسطينية"⁴².

2. عدوان عربي:

يسهم التعاون الاستخباري، الذي سيشهد مع التطبيع، قفزة استثنائية قد تكون غير مسبوقة في تاريخ العمل الاستخباري الإسرائيلي، كزيادة في عدد الأجهزة الاستخباراتية التي تعمل ضدّ الفلسطينيين، أو بعبارة أخرى نشوء منظومة "استخبارات إقليمية" تعمل لصالح "إسرائيل".

ويؤكد ذلك، ما أعلنه وزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين Eli Cohen، في 2020/10/25، بأن "إسرائيل تسعى، تحت مظلة أميركية، لبناء تحالف إقليمي يضم إضافة لإسرائيل، كلاً من السودان والإمارات والأردن ومصر"⁴³. وبينما لم يفصل كوهين في غايات هذا التحالف وأهدافه، إلا أن هوية جهة التصريح، وزير الاستخبارات، وطبيعة عملها، ترجّح بأن العمل موجّه ضدّ القضية الفلسطينية ولا يستثنياها.

وسينتج عن هذا التحالف، كأحد أبرز تجليات التطبيع الأمني، تكثيف جهود ملاحقة الفلسطينيين وجمع المعلومات عنهم، وتتبع قادة المقاومة وتنفيذ اغتيالات ضدّهم، على نحو ما حدث مع القيادي في حماس محمود المبحوح في دبي؛ عبر تجنيد شبكات تجسس عربية للقيام بأدوار قد لا تقل أهمية عن دور الجيوش؛ لتنفيذ عمليات وقائية وتنفيذية

⁴⁰ التحالف العربي الإسرائيلي.. هل يهدف لنزع سلاح "حماس"؟، وكالة الأناضول، 2020/9/14.

⁴¹ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع إبراهيم حبيب.

⁴² مقابلة خاصة أجراها الباحث مع خالد القدومي.

⁴³ وزير الاستخبارات الإسرائيلية: نسعى لبناء تحالف إقليمي من 5 دول، العربي الجديد، 2020/10/25.

خاصة، تخدم الأمن الإسرائيلي، وهذا يمكن اعتباره "انتصاراً كبيراً" لدور "إسرائيل" في تشويه أولويات الدفاع العربي، وهذه أخطر الانعكاسات التي ستضر بالقضية الفلسطينية، حين تصل ذروة التعاون الاستخباري إلى مستوى "عدوان عربي" على الفلسطينيين؛ التزاماً باتفاقات التطبيع وتحت ذريعة "الأمن المتبادل".

وتتجلى مؤشرات ذلك، في حملة الاعتقالات التي شنتها السلطات السعودية، في شباط/ فبراير 2020، هي الثانية من نوعها بحق مقيمين فلسطينيين داعمين أو مقربين من حركة حماس. فقد أورد حساب "معتقلي الرأي"، المعني بمعتقلي الرأي في السعودية، عبر حسابه في تويتر، أن السلطات السعودية "شنت حملة اعتقالات تعسفية جديدة طالت مقيمين فلسطينيين على خلفية دعمهم للمقاومة"، قائلاً إن "عدداً ممن اعتقلوا في الحملة هم من أقارب أو أبناء من اعتقلوا في الحملة الأولى" التي جرت في نيسان/ أبريل 2019 للسبب ذاته. وكشف أن من بين معتقلي الحملة الأولى القيادي بحماس محمد الخضري، 81 عاماً، الذي يعدّ منسق العلاقات بين السعودية وحماس، ونجله الأكبر هاني.⁴⁴

ويفسّر إصرار السعودية على موقفها ورفض الاستجابة للوساطات السياسية والاتصالات الدبلوماسية في هذه القضية، بأن حملات الاعتقال جاءت كمدخل لتوثيق العلاقة بين الرياض وتل أبيب، واستجابة لرغبة أطراف دولية، ومنها الولايات المتحدة، في التضييق على المقاومة الفلسطينية، وبالخصوص حماس، وتجفيف منابع تمويلها. وهي في أبعادها الأخرى، شكلاً من أشكال الضغوط السياسية على الحركة لقطع علاقتها بإيران. وغالباً فإن هذه الحملات، في ظلّ التطور الأخير في العلاقات العربية الإسرائيلية، ستزداد حدّة وتتسع في نطاق إقليمي أكبر؛ تتويجاً للتحالف الأمني الذي أشار إليه وزير الاستخبارات الإسرائيلي.

ولهذا السبب، يعدّ المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان محمد مهدي شريعتمدار، التطبيع جاء خطوة على طريق إيجاد تحالف مقابل لتحالف محور المقاومة، كما يعدّ ذلك "دليل انهزام عسكري وأمني".⁴⁵

⁴⁴ اعتقالات جديدة لفلسطينيين بالسعودية على خلفية دعم المقاومة، الجزيرة.نت، 2020/2/13.

⁴⁵ مقابلة أجراها الباحث مع محمد مهدي شريعتمدار، 2021/3/6.



كما أن تصدّر السعودية بموقعها الإقليمي الوزن لهذه الحملات وتنفيذ الأجندة الغربية، يؤشر إلى أنها ستكون تقليداً عربياً لبقية دول التطبيع، ما يعني بداية عهد جديد من الملاحقات والاعتقالات والتضييقات ضدّ الفلسطينيين في الدول العربية والخارج. أو كما قال الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني العميد أمين حطيط إن "المستهدف الرئيسي من التطبيع الأمني هو كل عدو حقيقي لإسرائيل، فهو يستهدف محو المقاومة في المنطقة، وتحديداً في فلسطين ولبنان وسوريا".

ويوافقه الرأي الخبير في الشؤون الأمنية محمد لافي، بأن التعاون الاستخباري سيقود إلى التضييق على كوادر المقاومة التي تعمل في الدول العربية لتوفير الدعم والإمداد للمقاومة الفلسطينية، إلى جانب إشباع البيئة الشعبية بالمفردات والرموز الإسرائيلية، بما يُسهّل التجنيد الأمني مع الإسرائيليين، "بعد أن تمّ هدم المانع النفسي الذي كان يستحيل على الإسرائيليين التحرك بوجوده".⁴⁶

3. قمع التضامن الخارجي:

توجد أسباب ظاهرة لاستثمارات دول التطبيع العربي في الصناعات الأمنية الإسرائيلية، ومنها السعي إلى تتبّع المعارضين وملاحقتهم، وإبقاء "عين الدولة" على الداخل؛ تحسباً لأي حراكات معارضة أو رافضة حتى للتطبيع مع "إسرائيل"، أو لنشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان. لكن واحدة من أبرز الاستخدامات الأمنية غير المعلنة لهذه التقنيات الإسرائيلية، هي قمع التضامن الشعبي العربي مع القضية الفلسطينية؛ من خلال فرض رقابة مشددة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وشنّ حملات تشويه إعلامية ضدّ الفلسطينيين.

ويؤكد هذا الأمر، ما كشفتته منظمة سكاى لاين Skyline International الحقوقية الدولية؛ بأن بعض الاعتقالات السعودية بحق مقيمين فلسطينيين داعمين أو مقربين من حركة حماس، تمّت بسبب تغريدات قديمة ضدّ الحرب الإسرائيلية على غزة سنة 2014، ودعم المنظمات الفلسطينية المسلحة.⁴⁷ والأمر نفسه حدث مع الشاب

⁴⁶ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع محمد لافي، 2021/3/3.

⁴⁷ سر تصعيد حماس ضد السعودية وكواليس أزمة المعتقلين منذ بدايتها، موقع عربي بوست، 2019/9/10،

انظر: <https://arabicpost.net>

السعودي عبد العزيز العوده الذي اعتقلته السلطات السعودية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019؛ لكتابته تغريدات يدافع فيها عن القضية الفلسطينية، وفق ما أعلن الأكاديمي السعودي عبد الله العوده نجل الداعية المعتقل سلمان العوده، الذي علّق قائلاً: ”بهذا الاعتقال تتكشف النوايا السيئة في الاستمرار في حملات الاعتقال والقمع حتى لمجرد تأييد القضية الفلسطينية والدفاع عنها“.⁴⁸

لذلك يقول الخبير الأمني واصف عريقات، في مقابلة خاصة مع الباحث، بأن ”الأضرار الأمنية للتطبيع تبرز في منح معلومات تفصيلية عن الفلسطينيين وكل من يدعم القضية الفلسطينية، إلى الأعداء، وتسهيل محاربتهم والتضييق عليهم، وتجفيف مصادر التمويل والتسليح“.⁴⁹ لذلك يشدد ممثل حركة حماس في إيران خالد القدومي على أن ”التطبيع حركة تحدّ كبير لعقائد المنطقة وتاريخها، وعتبة للاختراق الأمني إلى داخل المنظومة العربية، التي كانت جداراً منيعاً لمشروع المقاومة“، ويختم بأن ”الأمر إذا سارت بهذا الاتجاه، فسيكون وضع إسرائيل هو المقدم على الحق الفلسطيني“.⁵⁰

سادساً: الاستنتاجات:

- تأسيساً على ما سبق، فإنه يمكن التوصل إلى استنتاجات مهمة، على النحو التالي:
- لم تعد الدول العربية مصدر تهديد لـ ”إسرائيل“، وسيقود التطبيع الأخير إلى إيجاد صياغة جديدة للنظريات الأمنية، أو اعتماد استراتيجيات جديدة لمرحلة ”ما بعد التطبيع“، تتبنّى تعابير سياسية جديدة، تتجاوز تعبير ”الحرب الراقدة“ الذي استخدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين سابقاً؛ لوصف العلاقة القائمة بين ”إسرائيل“ والمحيط العربي.
- تسبب التطبيع بانكشاف الأمن العربي، وإضعاف الموقف الموحد من القضية الفلسطينية، ومنح ”إسرائيل“ في المقابل، ضمانات أمنية قد ينتج عنها تراجع مستويات الإنفاق الأمني بشكل كبير؛ وهو ما سيسهم في تعافي الاقتصاد الإسرائيلي.

⁴⁸ السعودية تعتقل شاباً من عائلة ”العوده“ لتغريده عن فلسطين، الخليج أونلاين، 2019/10/14.

⁴⁹ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع واصف عريقات، خبير أمني.

⁵⁰ مقابلة خاصة أجراها الباحث مع خالد القدومي.



- يدعم التطبيع وجود "إسرائيل" في الخليج العربي وتعظيم مكانتها الإقليمية، على حساب القضية الفلسطينية وأولويتها، كما أتاح لها التفاعل مع البيئة الاستراتيجية الجديدة بكل ما تحمله من فرص ومكاسب أمنية.
- سيوجد التطبيع ضغوطاً على القيادة الفلسطينية الرسمية في ملف التسوية مع "إسرائيل"، وسيزيد من التدخل العربي في القرار الفلسطيني؛ لصالح تنفيذ أجناس تصبّ في صالح "إسرائيل".
- سيشتد الخناق على المقاومة الفلسطينية، وستواجه قيوداً مشددة ستؤثر في قدرتها على تلقي الدعم وإمدادات السلاح؛ بما يسهم في تثبيت التفوق العسكري الإسرائيلي، ودعم موازين القوة لصالح "إسرائيل"، أو بعبارة أخرى، فرض "حصار عربي" عليها في قطاع غزة.
- سيمنح التطبيع "إسرائيل" ضوءاً أخضر لارتكاب جرائم ضدّ الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وسيوفّر غطاء عربياً لها.
- تضائل احتمالات اندلاع ثورات عربية جديدة أو "ربيع عربي ثانٍ" بتعبير آخر، فلم يعد ذلك يلقي بظلاله على الأمن الإسرائيلي، وتراجعت المخاوف من ذلك، لكن يظل هناك هامش لإمكانية ذلك كردّ فعل من الشعوب العربية على التطبيع.
- تغيّر الصورة العدائية عن "إسرائيل" على المستوى الرسمي وفي النطاق الدبلوماسي، ودعم روايتها التي تحاول إظهارها بأنها دولة ديموقراطية جديدة بالاندماج والقبول في الإقليم.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، فإنها في الجوانب الأمنية توصي بالتالي:

- إعادة إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك وتفعيلها، بعد إدخال تعديلات عليها تلائم التطورات الإقليمية الأخيرة.
- إطلاق منتدى أمني دائم الانعقاد، يضمّ أوسع شبكة من الخبراء الأمنيين والاستراتيجيين؛ لرصد التطبيع الأمني وتتبع مخاطره، وإجراء تحديث دائم لخريطة التهديدات المترتبة عليه، والتحذير منها.
- تأسيس غرفة أمنية مشتركة بين أقاليم المقاومة العربية، تقوم بمهام إدارة المخاطر والمعلومات الأمنية وتبادلها، وتشرف على تشديد دوائر الأمن والحماية حول

الشخصيات المهمة وقيادات المقاومة الفاعلة وتأمينها، وقد تكون الغرفة خياراً مقابلاً للتحالف الاستخباري الناشئ عن التطبيع، ومضاداً له.

- تنمية الوعي الأمني لدى المجتمع العربي، عبر تكثيف برامج التوعية الأمنية من خلال قطاعات التعليم والثقافة، والمبادرات المجتمعية والشبابية، ووسائل الإعلام والمنصات الرقمية، بالاستعانة بمختصين ومرشدين في مجال الأمن المجتمعي.
- إطلاق دليل السلامة الأمنية لتفادي أو الحذر من الأضرار المترتبة على استخدام الأنظمة العربية للتقنيات الأمنية وبرامج الاختراق والمراقبة، ويتضمن أيضاً حقائق حول أساليب الاستدراج الاستخباري الإسرائيلي؛ من أجل الوعي بها والحذر منها.
- إطلاق حملات مناصرة رقمية للدفاع عن القضية الفلسطينية وتضحيات شعبها، وفضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحقهم.
- دعم وتشجيع إنتاج تحقيقات استقصائية تواصل الكشف عن أي نشاطات أمنية عربية ضد أي مقاومة للاحتلال الإسرائيلي وأي مخاطر للتطبيع على المجتمعات العربية، على غرار تحقيق "الصفقة والسلاح" الذي أنتجته قناة الجزيرة في أيلول/سبتمبر 2020، وتحريض الرأي العام العربي ضد هذه النشاطات ومصدرها.

Abstract

The Security Motives of the Arab-Israeli Normalization and Its Impact on the Palestine Issue

The study examines the security motives of Arab-Israeli normalization, as they are the primary risk of the Arab-Israeli relations, not to mention their grave repercussions on the Palestine issue. The study is based on the opinions of experts, observers and security experts. It also reviews these motives under three main headings that are based on the components and strategy of the Israeli national security. The study concludes that normalization will lead to a new formulation of the security theories for the “post-normalization” phase, which among their most primary risks will directly target the Palestine issue and resistance. In return, the Israeli security influence in the region will increase, and there will be Israeli security gains at the expense of the Arab national security. These changes would require to realize the risks of security normalization, annul the recent agreements and establish a joint Arab risk management, on the basis that Israel is the only security threat in the region.

Keywords:

Arab-Israeli normalization	The Palestine issue	The Israeli national security
The Palestine resistance		Security normalization

الفصل الثالث عشر

الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني

رامي أحمد أبو زبيدة

الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني

رامي أحمد أبو زبيدة¹

ملخص:

نسعى خلال هذه الدراسة، إلى إبراز الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني، وكيف تعمد "إسرائيل" إلى استغلال ما يجري من تطبيع في البعد الأمني والعسكري، بغية بناء استراتيجية تستثمر من خلالها عملية التطبيع المتسارعة في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة، في ضرب ثوابت الأمن القومي العربي والموقف من القضية الفلسطينية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني يُعزّض الأمن القومي العربي لتهديدات جسيمة من بينها:

- الاستعاضة عن الأمن القومي العربي بإقامة نظام إقليمي جديد؛ يحقق لـ"إسرائيل" التوسع على حساب الأمن القومي العربي.
- ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة.
- التواجد العسكري والاستخباري داخل بعض الأقطار العربية.
- ربط "إسرائيل" بمعاهدات واتفاقيات عسكرية وأمنية مع الدول العربية.

إن الناتج العام للتطبيع العربي الإسرائيلي سيصبّ في وعاء المكاسب الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجي، ويحقق لها على هذا المستوى تفوقاً وتميزاً لا يمكن قياسه بأي معيار مادي أو اقتصادي، بينما يعرّض سيادة الأقطار العربية مجتمعة ومنفردة، وأمنها القومي لاختراقات تكلفهم مصيرهم ومستقبلهم.

كلمات مفتاحية:

التطبيع العربي - الصهيوني	القضية الفلسطينية	الأمن القومي العربي
---------------------------	-------------------	---------------------

¹ رامي أحمد أبو زبيدة: أكاديمي في كلية العودة الجامعية في قطاع غزة، وفي أكاديمية العلاقات الدولية في تركيا. كاتب ومحلل في الشأن الأمني والعسكري في العديد من القنوات الفضائية والمواقع والصحف. حاصل على شهادة الماجستير في القيادة والإدارة من أكاديمية الإدارة والسياسة في قطاع غزة.

مقدمة:

يمثل التطبيع واحداً من أخطر التحديات الجديدة التي تواجه الأمة العربية وأمنها القومي، وإن توسع عملية التطبيع في المنطقة العربية، سوف يُبقي الأمن القومي العربي والمصير العربي أسيرين للمخططات الأمريكية الصهيونية التي لا تخدم العرب ومستقبلهم.

اتخذت "إسرائيل" التعاون الأمني مفتاحاً للتطبيع، حيث قامت السياسة الخارجية الإسرائيلية بالترويج عربياً ودولياً بقدراتها على التعاون المشترك لمواجهة "العدو المشترك"، إيران و"الإرهاب"، ما أدى إلى زيادة الزيارات المتبادلة بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، وخصوصاً الخليجية. كما أدت الأزمات العربية المتنامية، أيضاً، إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية عربية، بفعل السياسات الإسرائيلية والأمريكية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

قد حققت "إسرائيل" إنجازات استراتيجية مهمة وكبيرة من خلال نقل علاقاتها مع الدول العربية من مرحلة المواجهة المسلحة مع الجيوش العربية إلى مرحلة القبول بالتسوية السلمية للصراع الدائر معها، بل إلى مرحلة تطبيع تلك العلاقات وفي كافة المجالات.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في كشف أسس الاستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع، وعوامل نجاحها، وآليات تنفيذها في البعد الأمني والعسكري، وكيفية مقاومتها. حيث تحاول الدراسة، توضيح الأثر العسكري والأمني لقضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، وما تطرحه من تحديات على العرب. واستشراف ملامح استراتيجية مضادة له.

استخدم الباحث، بشكل أساسي المنهج التحليلي على النحو الذي يساعد في فهم أسباب الظاهرة وتحليلها وتقصيها، كما تم الاستفادة بالمنهج التاريخي في سرد الأحداث ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث وخاتمة توضح نتائج البحث. يناقش المبحث الأول، أسس الاستراتيجية الصهيونية للتطبيع، ويتتبع المبحث الثاني، البعد العسكري والأمني للتطبيع الصهيوني العربي، ويوضح المبحث الثالث، أثر البعد العسكري



والأمني للتطبيع الصهيوني العربي، ويناقدش المبحث الرابع، طرق مواجهة ومقاومة التطبيع في بعده العسكري والأمني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

اتخذت "إسرائيل" التعاون العسكري والأمني مفتاحاً للتطبيع، حيث قامت السياسة الخارجية الإسرائيلية بالترويج عربياً ودولياً بقدراتها على التعاون المشترك لمواجهة "العدو المشترك"، إيران و"الإرهاب"، ما أدى إلى زيادة الزيارات المتبادلة بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، وخصوصاً الخليجية. كما أدت الأزمات العربية المتنامية، أيضاً، إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية عربية، بفعل السياسات الإسرائيلية والأمريكية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية. وعليه، يمكن صياغة السؤال المحوري، الرئيسي، في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

ما هو الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني؟

وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة وهي:

1. ما هي أسس الاستراتيجية الصهيونية للتطبيع؟
2. ما هي الأبعاد العسكرية والأمنية للتطبيع الصهيوني العربي؟
3. ما هو أثر البعد العسكري والأمني على التطبيع الصهيوني العربي؟
4. كيف يمكن مواجهة ومقاومة التطبيع في بعده العسكري والأمني؟

المبحث الأول: أسس الاستراتيجية الصهيونية للتطبيع:

سعى الصهاينة ومن يدعمونهم من القوى الغربية، منذ بدايات الهجمة الصهيونية على فلسطين وإلى اليوم، لمحاولة تطبيع العلاقات مع العرب، لتحقيق أهدافهم في المنطقة؛ من خلال غرس هذا الكيان الاستعماري الإحلالي الاستيطاني، والاعتراف بوجوده داخل منطقتنا العربية. وقد كان هذا السعي لتطبيع العلاقات مع العرب، سعياً مخططاً له يخضع لاستراتيجية طويلة المدى، واستخدم آليات متنوعة.

أولاً: مفهوم التطبيع:

التطبيع يمثل أحد المفاهيم التي أفرزها الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث إن هذا المصطلح لا يرد على نحو صريح في معاهدات "السلام" التي ربطت بعض الدول العربية مع "إسرائيل"، ولكنه جاء في إطار عمليات التسوية بين العرب و"إسرائيل".

ويُعدّ مفهوم التطبيع الذي فرضته "إسرائيل" في إطار عمليات التسوية: أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي، وأحد الأهداف الأساسية التي تسعى "إسرائيل" لتحقيقها من خلال إلزام الدول العربية التي ارتبطت معها باتفاقيات "سلام"، بإقامة علاقات طبيعية في عدد من المجالات من أجل ضمان قبول وجود "إسرائيل" ككيان شرعي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل اتفاقيات "السلام" تتضمن عدداً من المواد الخاصة بإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وثقافية، وتحرص "إسرائيل" على متابعة هذه العملية ومراقبتها عن كثب وبكل دقة، باعتبارها الهدف الأساسي من هذه الاتفاقيات.²

ثانياً: جوهر استراتيجية التطبيع وأسسها:

تقوم الاستراتيجية الصهيونية للتطبيع، على مسلمة رئيسية لم تتغير، وهي أن العرب لا يمكن أن يطبعوا علاقتهم بهذا الكيان إلا في حالات ضعفهم، أو ذوبان شخصيتهم القومية والدينية، وهو أمر يكاد يدخل في نطاق المستحيل، لقد تعلمت الصهيونية مبكراً أنها تستطيع فعل الكثير عبر الاعتماد على دولة كبرى، وعبر تفتيت الإقليم المحيط بها واستنزافها. لهذا، يجب أن نعرف أن التفتيت عقيدة أمنية أساسية للصهيونية، وأن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية مجنّدة لمنع العرب والمحيط الإسلامي من بناء قوة ذاتية حقيقية.

ومن هنا كان جوهر المضمون الاستراتيجي لـ"السلام" والتطبيع؛ وهو إحداث تغيير على الجانب العربي، هذا التغيير يبدأ بضرورة تقبل "إسرائيل"، ويمتد إلى تقييد قدرات العرب العسكرية وتغيير معتقداتهم السياسية، إذا لزم الأمر،³ وإعادة تركيبها لتتوافق مع فكرة وجود الكيان الصهيوني وشرعيته واستحالة زواله.

² محسن عوض وآخرون، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 33.

³ محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 14.



كما تقوم الاستراتيجية الصهيونية للتطبيع، على أساس رؤية محددة للصهيونية في علاقتها باليهود والعرب وفلسطين والعالم الغربي، ومن خلال اكتشاف المتغيرات الحاسمة في التاريخ، واستغلال القدرات والآليات المتاحة لديها تعمل—مع الوقت—على أن تجعلها مقبولة ومصدقة منهم جميعاً. وهذا التصور يقوم على الأسس التالية:⁴

1. اختلاق واقع تاريخي، يناسب الرواية الصهيونية لأسباب الصراع العربي معها، ويلغي الرواية الحقيقية لأسباب الصراع، من خلال الادعاء أن فلسطين أرض يهودية، فهي أرض الأجداد وأرض التوراة ووطن جميع اليهود في العالم. وأن الصراع بين العرب و"إسرائيل" ليس سببه احتلال فلسطين، لكنه يعود إلى رفض العرب لوجود الكيان الصهيوني داخل المنطقة العربية. وأن الصراع، سينتهي فقط عندما يقتنع العالم العربي بأسره، وكذلك إيران غير العربية، بأن "إسرائيل" حقيقة قائمة.

2. تفسير الحاضر على الاختلاق السابق، من خلال عرض خاطئ ومضلل للحقائق، وترويج ذلك بما يجلب له دعم القوى الإمبريالية صاحبة المصلحة في وجوده واستمراره، والمضللين بدعاياته أو المؤمنين بها من معتنقي المسيحية الصهيونية.

3. اعتبار العقبة الرئيسية أمام التطبيع، هي الرأي العام في العالم العربي، الذي يحركه الدين والقومية، مما يستلزم مواجهة خطاب الحركات الإسلامية والقومية بخطاب منافس، يعيد تشكيل منظومة القيم والمفاهيم العربية بكل السبل الممكنة، وإحداث اختراقات سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية، تؤدي إلى تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي داخل المجتمعات العربية، لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائماً ومنقسمة إلى أكثر من شطر، ولكي يعجز أي نظام في معالجة الانقسام والتخلف والوهن.

4. التسليم بمطالب "إسرائيل" الأمنية، وفرض شروط لإضعاف القدرات العسكرية العربية مثل: نزع السلاح، وفرض مناطق أمن، وتقييد تطوير القدرات الدفاعية العربية، وصناعة الأسلحة، وإحباط أي جهود لتنمية القدرات النووية.⁵

⁴ عماد الدين العشماوي، "استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟"، مجلة مداد الأدب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق، عدد خاص بالمؤتمرات 2018-2019، المجلد 2، العدد 1، ص 867.

⁵ محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، ص 25.

ثالثاً: آليات استراتيجية التطبيع المتبعة:

المطلوب أمريكياً وصهيونياً من العرب أن يتخطى التطبيع حدوده الشكلية؛ معاهدات "سلام"، وإنشاء شبكة علاقات سياسية - اقتصادية - رياضية... الخ، وتطويره وتحويله إلى هدف استراتيجي قائم بذاته، ومن دون ربطه بمشاريع التسوية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، من خلال توقيع اتفاقيات "السلام" والتطبيع مع دول عربية. تقف "إسرائيل" قاب قوسين أو أدنى من تحقيق رؤيتها الأمنية التي تقوم على نظرية "الجدار الحديدي" التي صاغها جابوتنسكي وتبناها ديفيد بن جوريون، والتي تقول إن العرب هم "أمة حية" لن يتخلوا أو يتنازلوا عن حقوقهم الأساسية، وأننا فقط إذا ما أقمنا "جداراً حديدياً" على شكل قوة عسكرية كبيرة وقوة عظمى راعية، حامية ومساندة، فربما يرضخ هؤلاء العرب ويتنازلون عندئذٍ عن "أرض إسرائيل".⁶

1. التطبيع السياسي والأمني مع الحكومات العربية، والعمل من خلاله على عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي والإسلامي والإنساني.
2. التطبيع الثقافي، من خلال تطوير قنوات للتواصل مع الجمهور العربي لتغيير صورة الكيان الصهيوني العدواني.
3. التطبيع الاقتصادي، من خلال الترويج لنظريات "السلام الاقتصادي" ورشوة الفلسطينيين ببعض الإغراءات الحياتية الاقتصادية، في مقابل تخليهم عن حقوقهم الاقتصادية التاريخية.
4. التطبيع الإعلامي، من خلال تصوير الصراع العربي - الإسرائيلي على أنه صراع فلسطيني - إسرائيلي.
5. التطبيع التكنولوجي، من خلال الترويج للتعاون التقني الذي تتفوق فيه "إسرائيل" وما يحققه من مكاسب للأنظمة الحاكمة العربية، وخصوصاً البرمجيات التي تمكن هذه الأنظمة من البقاء، حيث يشكل بقاؤها مصلحة استراتيجية لـ "إسرائيل".

⁶ عماد الدين العشماوي، "استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها"، ص 868.



رابعاً: مظاهر التطبيع العربي مع "إسرائيل":

ل عقود عديدة، عدت الدول العربية "إسرائيل" دولة عدوة، والتزمت رفض كل أشكال التطبيع معها، قبل التوصل إلى حلّ شامل وعادل للقضية الفلسطينية. وفتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدة "السلام" مع "إسرائيل" سنة 1978، على نحو منفرد، من دون اشتراط "السلام" بحل القضية الفلسطينية، أساس الصراع مع الصهيونية، ووقّعت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) اتفاقاً أوصلو مع "إسرائيل" سنة 1993، ووقّع الأردن اتفاق "سلام" مع "إسرائيل" سنة 1994. ومع ذلك، ظلّ الموقف العربي متماسكاً نوعاً ما بخصوص تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، فلم يسهم السلامان، الأردني والمصري، مع "إسرائيل" في حلّ القضية الفلسطينية، ولا اتفاق أوصلو؛ فقد ازدادت "إسرائيل" تطرفاً، وزادت في حدة ممارساتها الاحتلالية.⁷

وأصبح من الواضح أنه لا علاقة للتطبيع بحلّ قضية فلسطين، وأن من قام بذلك فلأسباب تخصّه، لا علاقة لها بتحقيق العدالة في فلسطين، وأن "إسرائيل" فهمت التطبيع على أنه قبول لها بصهيونيتها وعنصريتها وسياستها الاستيطانية. وفي آذار/مارس 2002، تبنت قمة بيروت العربية "مبادرة السلام" التي أطلقها ولي عهد السعودية في حينه، عبد الله بن عبد العزيز، وطرحت سلاماً كاملاً مع الدول العربية، بشرط انسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيو 1967، بما في ذلك الجولان، والتوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرقي القدس.⁸

وعلى الرغم من وجود تاريخ طويل من العلاقات السرية بين دول عربية عديدة و"إسرائيل"، واستمرار الأخيرة في رفضها بنود مبادرة قمة بيروت العربية، فإن خطوات التطبيع أخذت منحىً متسارعاً وعلنياً في الآونة الأخيرة. ويجري هذا التطبيع على عدة مستويات، اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وثقافية ورياضية، فقد تنامى نسق التطبيع التجاري والاقتصادي بين "إسرائيل" والدول العربية بوضوح

⁷ التطبيع العربي مع إسرائيل.. مظاهره ودوافعه، العربي الجديد، 2020/6/21. (اطلع عليه في 2021/2/25)

⁸ المرجع نفسه.

خلال السنوات الأخيرة، فوفقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، قدر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو سبعة مليارات دولار أمريكي سنوياً، من بينها أكثر من مليار دولار لدول الخليج العربية. وتمثل أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 7% من إجمالي الصادرات، و6% من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات.

تكمن الدوافع نحو رفع وتيرة التطبيع في العالم العربي مع "إسرائيل"، وبالذات في دول الخليج، في مجموعة من الأسباب، ومن أبرزها:

1. التغيير في خريطة القوى التي برزت في المرحلة الارتدادية للربيع العربي.
2. العلاقات العدائية بين دول الخليج العربي.
3. إدارة الرئيس دونالد ترامب ومواقفه وخطته تجاه القضية الفلسطينية.
4. غياب التيارات القومية والإسلامية عن المشهد السياسي العربي، التي تعدّ من أكثر التيارات عداءً للتطبيع.
5. الانقسام الفلسطيني وانشغال طرفي الانقسام بالحفاظ على علاقات مع أقطاب في العالم العربي؛ للاستفادة في الحصول على الدعم والتأييد بدل التركيز على توظيف الثقل العربي لمناهضة الاحتلال.⁹

المبحث الثاني: البعد العسكري والأمني للتطبيع الصهيوني العربي:

أثبتت الحروب العربية - الإسرائيلية فشل الحرب في حماية "إسرائيل"، وعجزها عن توفير الأمن لها، على الرغم من محاولات "إسرائيل" لاكتلاك مختلف أنواع الأسلحة وأكثرها تقدماً، وخصوصاً الأسلحة النووية، كضمان لأمن "إسرائيل"، وقد أسهمت الظروف السياسية التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط في جعل "إسرائيل" تسعى إلى تحقيق "السلام" كجزء من حماية "دولة إسرائيل" وتوفير الأمن لها، وإن التفاوض مع

⁹ خالد منصور وآخرون، تدعيم مسارات حركة (BDS) في مواجهة التطبيع العربي - الإسرائيلي، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2019/7/11، انظر: <https://www.masarat.ps> (اطلع عليه في 2021/3/2)

العرب بضمانات دولية، قد يلبي الحاجة إلى الأمن، وخصوصاً في ظلّ تزايد إدراكها، أنها بالرغم من تفوقها العسكري، لم تتمكن من فرض استسلام غير مشروط على العرب.¹⁰

أولاً: الأمن القومي الإسرائيلي كمحدد للعلاقة مع العرب:

استمد الفكر الأمني الإسرائيلي شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، وذلك في إطاره العام الذي صاغه ديفيد بن جوريون أحد مؤسسي "دولة إسرائيل" وأول رئيس وزراء للدولة العبرية، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه إن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء في الدعوة للاستيلاء على الأرض "تنفيذاً لوعد الرب"، أم من خلال القناعات اليهودية الصهيونية.

وقد مرّ مفهوم الأمن الإسرائيلي بأربع مراحل أساسية: مرحلة القاعدة الاستيطانية، ثم مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، ومرحلة التوسع، ومرحلة الهيمنة. ومن هنا ندرك أسباب هذا التغيير والحراك في المفهوم الأمني لما تقتضيه السياسة التوسعية التي تنتهجها "إسرائيل"، فهو مفهوم متحرك يتبدل بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، كما أنه لا يعني الدفاع عن أرض محدودة، بل يتحقق على أساس رديي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، إلى حين إتاحة الظروف التي تراها "إسرائيل" مناسبة لنشوب حرب تخدم مصالحها وتحقق أهدافها.¹¹

وعلى الرغم من المتغيرات والحراك في مرتكزات مفهوم الأمن الإسرائيلي، إلا أنه يمكن تحديد بعض ثوابت وركائز هذا المفهوم:¹²

1. نظرية الردع التي تبنتها "إسرائيل" في إطار عقيدتها الأمنية، بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب، ودفعهم إلى التسليم بها كأمر واقع؛ عن طريق إقناعهم بأن أيّ مجابهة معها ستكون باهظة الثمن.
2. استراتيجية الحرب الاستباقية، وهي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها "إسرائيل" ضدّ العرب، وتشكل أحد أنماط التعبير عن مصداقية الردع.

¹⁰ عبد الوهاب المسيري، تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للإعلام، الموسوعة اليهودية.

¹¹ محمد المصري، نظرية الأمن الإسرائيلي، موقع مركز الأسرى للدراسات، 2009/8/24، انظر:

<http://alasma.ps/ar/index.php?act=post&id=8585> (اطلع عليه في 2021/2/25)

¹² المرجع نفسه.

3. مفهوم الحدود الآمنة، وهذا المفهوم يُعدّ وفق هذه الاستراتيجية مفهوماً متغيراً وقابلاً للتמיד بما يتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلي.

4. العمق الاستراتيجي، والذي يُعدّ غيابه من التحديات الرئيسية للنظرية الأمنية الإسرائيلية نظراً لوضع "إسرائيل" الجغرافي، ومن هنا اعتقد مخطوطا نظرية الأمن الإسرائيلي أن من شأن أيّ حرب شاملة أن تهدد وجود الدولة، وهو ما دفعها إلى تجنب أيّ حرب من هذا النوع على أراضيها، مما استوجب بلورة مفهوم نقل المعركة إلى أرض العدو لإيجاد عمق استراتيجي مصطنع.

وفي ضوء ذلك لا يمكن النظر إلى نظرية الأمن الإسرائيلية باعتبارها أداة للحماية الذاتية كما عبّرت عن ذلك تاريخياً تلك التقاليد السياسية الثابتة، التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إنما يمكن التعامل معها كونها المنطق الفكري الذي يراد به تبرير سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الكاملة على الأرض ومن حولها من دول الجوار، بهدف ردع أيّ محاولات لاختراقات أمنية محتملة.

من وجهة النظر الإسرائيلية فإن التسوية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تستمر إلا إذا كانت مرتبطة بالردع الإسرائيلي، واحتفاظها بتفوق كامل على العرب، لأن أي "سلام" غير محمي بتفوق عسكري إسرائيلي لن يصمد طويلاً في المنطقة.

تسود رؤية إسرائيلية أمنية لأبعاد "السلام" مع المحيط العربي، فحاجة "إسرائيل" لـ "السلام" ترتبط بالخوف متعدد المصادر، "الهاجس الأمني"، لذلك توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها "إسرائيل" في المفاوضات والاتفاقات مع الدول العربية المحيطة؛ أنها تعتمد استراتيجية تهدف إلى مواصلة أوسع قدر من السيطرة العسكرية على محيطها، وهذا ما تعكسه بدقة المقولة الإسرائيلية "السلم الإسرائيلي العربي سيكون سلاماً مسلحاً"، وحديث بنيامين نتنياهو عن "السلام القائم على الأمن"، أي على قوة "إسرائيل" العسكرية، وهي تكشف عن تأثير الأيديولوجية الصهيونية، وهيمنة الشأن الأمني على الشأن السياسي، وأبعاد التسوية السياسية التي تتطلبها، ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات غير متكافئة تسيطر على أطروحات "إسرائيل" مع جوارها العرب كجزء من تنظيم شروط اندماجها الإقليمي في مرحلة ما بعد التسوية.¹³

¹³ عبد الوهاب المسيري ونظرية الأمن الصهيونية، موقع المعهد المصري للدراسات، 2020/7/17، انظر:

ثانياً: استراتيجية "إسرائيل" العسكرية ضدّ العرب بعد التطبيع:

لم تغير "إسرائيل" من استراتيجيتها العسكرية ضدّ العرب بعد عملية التسوية التي بدأتها معهم. منذ التوقيع على معاهدات كامب ديفيد مع مصر، استمرت في بناء قوة عسكرية موجهة ضدّ كل العرب مجتمعين وليس ضدّ الفلسطينيين فقط، وسعت إلى امتلاك القدرة والتفوق العسكري مقابل جميع الجيوش العربية، وضمن تفوقها العسكري على الدول العربية على أساس أنهم موحدون عسكرياً ضدّها، بينما تعاملت معهم لتحقيق التسوية على أساس منفرد وثنائي، ورفضت التفاوض معهم مجتمعين.¹⁴

وحسب دراسة يائير إيفرون Yair Evron، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية العسكرية في مرحلة "السلام"، مع العرب تتلخص بالنقاط الآتية:

1. إن أكثر ما يخيف "إسرائيل" هو قيام تحالف عسكري يضمّ جميع الدول العربية، وعلى الرغم من أن هذا الخطر قد خفّ بعد توقيع مصر على معاهدة "السلام" مع "إسرائيل" إلا أن "إسرائيل" ما زالت تخشى إعادة قيام تحالف عسكري عربي ضدّها.
2. أن تبقى نسبة التفوق العسكري الإسرائيلي مع الدول العربية بمعدل 2.1-2.8 لـ "إسرائيل" مقابل واحد للعرب.
3. إقناع الدول العربية بأنها غير قادرة على تدمير "إسرائيل"، وبالتالي تصبح التسوية السياسية معها لا بدّ منها.
4. سعي "إسرائيل" إلى عدم امتلاك الدول العربية للسلاح النووي، وأنها لن تتردد في استعمال القوة النووية ضدّ الدول العربية لكي تمنعها من امتلاكه.
5. زرع الهزيمة في نفوس الأمة العربية وإذلالها وقهرها، أمام محاولات التركيز على عنصر التفوق لدى الجانب الإسرائيلي.

لهذا فإن "إسرائيل" بنت استراتيجيتها على التفوق العسكري على جميع الجيوش العربية وتعاملت معهم على أساس أن القوة العسكرية العربية مجتمعة تشكل تهديداً

¹⁴ أحمد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 133.

لأمنها، وظلّت تلك السياسة مدرجةً في عداد التهديدات الكامنة المتربصة بأمنها، حتى في حال التوصل إلى تسوية مع العرب، وإلى نقل بؤر الصراع من حدودها مع الدول العربية إلى داخل تلك الدول، وبين بعضها البعض، بهدف تفتيت الدول العربية وتدميرها من الداخل وإقامة دويلات طائفية أو إثنية، وتبديد الطاقة العسكرية العربية في الصراعات البينية، ومنع قيام أي تنسيق أو تعاون أمني عربي، وإحباط أي مسعى لوحدة عربية، وتدمير أيّ قوة عسكرية عربية تطور ذاتها إلى حدّ ما تراه "إسرائيل" خطراً عليها.

ثالثاً: الأبعاد العسكرية والأمنية للتطبيع:

يوماً بعد يوم تتضح الأهداف الإسرائيلية من عملية التطبيع مع العرب، متجاوزةً المكاسب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية على أهميتها، وصولاً للأبعاد العسكرية والأمنية، فالإسرائيليون يعدّون الفوائد، التي سيجنونها، مع اتساع رقعة التطبيع العربي الإسرائيلي، وقد لخصّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كل ذلك، في تصريحات تلت الإعلان عن التطبيع مع السودان بقوله: "إن اتفاقات السلام مع دولة الإمارات والبحرين والسودان حتى الآن، جيدة للأمن والقلب والجيب"، حسب تعبيره، مضيفاً أن مزيداً من الدول العربية ستلتحق بركب التطبيع.¹⁵

وبالتالي، فإن اتفاقيات التطبيع بين العرب و"إسرائيل" لها العديد من الأبعاد العسكرية والأمنية، التي من أهمها:

1. حرب الوعي:

تشكل معركة الوعي والمعرفة الثقافية والحضارية والفكرية أحد أهم الأسلحة التي ينبغي اللجوء إليها والاستعانة بها في هذه المرحلة الخطيرة، كي نستطيع تحديد طبيعة هذه المعركة والأسس التي يمكن اعتمادها من قبل القوى المقاومة، لا بدّ من التعرف على الكيفية التي يدير عبرها العدو الصهيوني معركة الوعي.

بعض المتخصصين بالشؤون الإسرائيلية ومتابعة الأوضاع داخل الكيان الصهيوني يؤكدون أن العدو الصهيوني يركز في السنوات الأخيرة بشكل كبير على معركة الوعي إلى جانب المعارك الأمنية والعسكرية، وهو أنشأ أجهزة ومراكز دراسات ومؤسسات

¹⁵ قال إنها أنهت عزلة إسرائيل.. نتنياهو: اتفاقات السلام جيدة للأمن والقلب والجيب، الجزيرة.نت، 2020/10/24.



خاصة من أجل خوض هذه المعركة، وهذه المراكز تتبع الأجهزة العسكرية والأمنية، إضافةً لإشراف مؤسسات القرار الفاعلة في الكيان الصهيوني على هذه المراكز والتعاون معها في إدارة المعركة السياسية والإعلامية.¹⁶

وحسب هؤلاء المتخصصين، تركز هذه المراكز على عدة نقاط أساسية ومنها: تشويه صورة المقاومة لدى الرأي العام العالمي وحتى في الأوساط العربية والإسلامية، ودراسة كل العوامل المؤثرة في هذه البيئات والعمل من أجل تعزيز الانقسامات المذهبية والمجتمعية والسياسية، وإضعاف الإيمان والقناعة بقدرة المقاومة وقوتها والتقليل من قيمة القدرات الأمنية والعسكرية لدى قوى المقاومة، والعمل من أجل اختراق مختلف البيئات والاستفادة من الاختلافات السياسية والمذهبية أو الاجتماعية من أجل خرق هذه المجتمعات، وتغيير القنوات والآراء من أجل تسهيل عمليات التطبيع وتحويل المعركة نحو أعداء آخرين يتم اختراعهم عبر استغلال الخلافات السياسية، كما يحصل بشأن تحويل الصراع ضد إيران كبديل عن المعركة ضد العدو الصهيوني، واستغلال الأخطاء التي تحصل لتخويف الشعوب العربية والإسلامية من بعضها البعض.¹⁷

ويؤكد هؤلاء المتخصصون، أنه في السنوات الأخيرة ازداد اهتمام المؤسسات الإسرائيلية الأمنية والعسكرية والسياسية والبحثية بمعركة الوعي، وهم يستفيدون من كل الانقسامات والتوترات والأحداث الحاصلة في الدول العربية، ويضاف لذلك، تشويه صورة العرب والمسلمين بسبب انتشار التنظيمات العنيفة والمتشددة، والربط بين الإرهاب والمقاومة، أو بين الإرهاب والعرب والمسلمين والإسلام.

2. البعد المعلوماتي والاستخباري:

للبعد الاستخباري والمعلوماتي بصمات واضحة في النشاطات الإسرائيلية داخل العمق العربي. "إسرائيل" ومن خلال وزارة الخارجية، وبإشراف جهاز الموساد، لديها وحدة خاصة تختار طواقمها الدبلوماسية والأمنية للنشاط بالدول العربية تحت غطاء من السرية. هذه الشخصيات والطواقم يختارها الموساد وفق تخصصاتها،

¹⁶ قاسم قصير، في مواجهة التطبيع والإساءة للرسول: قوى المقاومة وأهمية معركة الوعي، موقع مركز الدراسات الإقليمية - فلسطين، 2020/11/7، انظر: <https://cors.ps> (اطلع عليه في 2021/3/1)

¹⁷ المرجع نفسه.

سواء الأمنية الاستخبارية أم التجارية والاقتصادية، بمعنى تقاسم أدوار هذه المنظومة والطواقم، وكلٌّ ينشط وفقاً لتخصصه ومجاله تحت مظلة الموساد.¹⁸

فقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز The New York Times الأمريكية، عن وجود علاقات سرية بين قادة الكيان الصهيوني وزعماء دول الخليج، سواء على الصعيد الأمني أم الاستخباراتي، وذلك من خلال دراسة أعدها نيري زيلبر Neri Zilber، الباحث بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy، جاء فيها: إن التحالف السري بين الكيان الصهيوني ودول الخليج يشهد تمديداً نوعياً، مشيراً إلى أن علاقات الكيان الصهيوني وثيقة مع كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في مجالي الأمن والاستخبارات ضد التهديد الإيراني المشترك.¹⁹

إن التعاون الأمني السعودي الإسرائيلي يتوافق في رفض الاتفاق النووي الذي عقده إيران مع الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة، نتيجةً لذلك بدأت التقارير تظهر حول التعاون السري بين السعوديين و”إسرائيل” لإحباط البرنامج النووي الإيراني. وفقاً لهذه التقارير، كشف قائد جيش الاحتلال الإسرائيلي الجنرال غادي آيزنكوت، أن رئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات Meir Ben-Shabbat، التقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وقال إن هناك تعاوناً أمنياً واستخباراتياً بين ”إسرائيل” والسعودية على أساس المصالح المشتركة بينهما، تتمثل بمواجهة إيران والحركات الإسلامية السلفية.²⁰

وحسب مستندات وزارة الاستخبارات فإن المصلحة الرئيسية لـ”إسرائيل” من التطبيع مع السودان هو الأمن، ”فالسودان قريب من سواحل البحر الأحمر وتقع على خطّ التهريب المباشر للبشر والسلاح، هذا المكان الاستراتيجي من شأنه أن يساعد

¹⁸ كيف قاد 20 جاسوساً ”دبلوماسياً” الإمارات والبحرين للتطبيع مع ”إسرائيل”؟، الخليج أونلاين، 2020/12/13. (اطلع عليه في 2021/2/25)

¹⁹ ”نيويورك تايمز” تفصح العلاقات السرية بين ”إسرائيل” وزعماء الخليج، موقع بوابة الحرية والعدالة، 2017/7/15، انظر: <https://fj-p.net/21926> (اطلع عليه في 2020/2/20)

²⁰ القدس العربي، 2018/3/31.



على تقليص أي تهديدات قد تمسّ المصالح الإسرائيلية على امتداد الخطوط البحرية الأساسية، كما يفتح آفاقاً للتنسيق والتعاون الأمني في المنطقة“.²¹

ومن وجهة النظر الأمنية والاستخباراتية، يجزم المحلل العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت، أليكس فيشمان Alex Fishman، أن الإعلان الرسمي عن التطبيع بين “إسرائيل” والإمارات يكشف عن حقيقة العلاقات السرية بين البلدين وكواليسها التي عرفت صعوداً وهبوطاً منذ اتفاقية أوسلو، بحيث إن هذا الاتفاق لن يغير من طبيعة التبادل التجاري الأمني القائم بين البلدين وحجمه. وإن المصلحة الاستراتيجية الواضحة والمشاركة للبلدين تكمن في التعاون المشترك ضدّ إيران، وحزب الله اللبناني، والتنظيمات المسلحة وحركات الجهاد العالمي مثل “تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)“، بحيث إن المستفيد على مدار العقدين الماضيين من هذه المصالح والتعاون، هي الصناعات العسكرية الإسرائيلية.²²

3. البعد العملياتي المشترك:

كشفت تسريبات الوثائق التي انفرد بها الموقع الأمريكي أميركان هيرالد تريبيون American Herald Tribune، عن أسماء قادة في الجيش السعودي شاركوا في تدريبات سرية مع الكيان الصهيوني؛ لإدارة قوات عسكرية مشتركة في البحر الأحمر. وقد أفصح الموقع عن أسماء لكبار الضباط في الجيش السعودي، المشاركين في التدريبات، وهم “محمد بن عبد الله الزهراني، ومحمد بن عبد الله ربيع، ووليد بن عبد الرحمن العبيدي“. وقد جاءت التدريبات ضمن مذكرة تفاهم بين الجانبين، وقّع عليها سنة 2014.²³

قيام سلاح الجو الصهيوني بإجراء مناورات جوية عسكرية، وذلك في 2017/3/27، بمشاركة عدة مقاتلات أمريكية وإيطالية وإماراتية في قاعدة سلاح الجو اليونانية. وقد شاركت طائرات أف-16 أو F-16 التابعة للإمارات إلى جانب طائرات شحن تابعة

²¹ “أمن واقتصاد ونفوذ“.. كيف ترى إسرائيل تطبيع العلاقات مع السودان؟، موقع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2021/1/27، انظر: <https://www.trtarabi.com/now/4266903> (اطلع عليه في 2020/2/15)

²² التطبيع الإماراتي الإسرائيلي ظاهره سياسي وجوهره أمني، الجزيرة.نت، 2020/8/17. (اطلع عليه في 2021/2/15)

²³ أسرار العلاقات السعودية الإسرائيلية: هل هناك تعاون عسكري بينهما بالفعل؟، موقع ساسة بوست، 2016/4/20، انظر: <https://www.sasapost.com> (اطلع عليه في 2021/2/20)

لسلاح الجو الأمريكي و12 طائرة أف 16 س ي ونحو 220 من القوات الأمريكية، في القاعدة اليونانية. علماً أن هذه، ليست هي المناورة الأولى التي يجريها سلاح الجو؛ حيث شاركت طائرات إسرائيلية في مناورة بعنوان ”العلم الأحمر Red Flag“ في الولايات المتحدة، وشارك فيها طيارون من باكستان والإمارات وإسبانيا.²⁴

كشفت صحيفة معاريف Maariv الإسرائيلية أن علاقات ”إسرائيل“ وإمارة أبو ظبي تزداد متانة في المجال العسكري، في ضوء صفقات سلاح بين الجانبين تمتد خيوطها أيضاً إلى النظام المصري وإلى اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، وأوردت معاريف، التي استندت في تقريرها إلى معلومات من مجلة إنتلجنس أون لاين Intelligence Online الفرنسية، مثالين على تواصل شركتي البيت وإبروناتيكس الإسرائيليتين مع أبو ظبي لتزويدها بطائرات مسيرة.²⁵

4. البعد التقني والإلكتروني:

يلعب الموساد دوراً بارزاً في ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي؛ ويرجع الفضل الكبير فيه إلى شركات التقنية العالية التي أسسها أفراد سابقون، عملوا في الوحدات التقنية للاستخبارات الإسرائيلية، فإن هناك وحدة مميزة في جهاز المخابرات، يسارع أفرادها بعد إنهائهم خدماتهم فيها إلى تأسيس شركات جديدة ورائدة في مجالاتهم، مستفيدين من الخبرة الهائلة التي اكتسبوها في وحداتهم.

إن الأفراد الذين كانوا قد أثبتوا جدارتهم ومهاراتهم في ميدان الجاسوسية والاختراعات، يثبتون أنفسهم مرةً أخرى في ميدان الأعمال والشركات والتجارة، مستخدمين في ذلك الطرق ذاتها، ومنطلقين من الوسائل التي تدرّبوا عليها في المؤسسة العسكرية، أما النجاح الذي حصده في عملهم السري فقد استثمروه في تجارتهم وخدمة مصالح ”إسرائيل“ وأمنها القومي.

في مقال لأندرياس كريغ Andreas Craig الخبير في الشؤون الأمنية والأكاديمي في جامعة كينغز كوليدج King’s College البريطانية، أوضح انضمام خبراء إلكترونيين

²⁴ مناورات جوية مشتركة تضم الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة، موقع قناة روسيا اليوم، 2017/3/31.

انظر: <https://arabic.rt.com/world/870941> (اطلع عليه في 2021/2/21)

²⁵ الجزيرة.نت، 2018/2/3.



إسرائيليين إلى شركات إماراتية سيئة السمعة مثل شركة دارك ماتر Dark Matter ومجموعة أن أس أو، ومن بين الخبراء مجندون قدامى في الوحدة 8200 التابعة للجيش الإسرائيلي، كما تمّ تعيين خبراء عسكريين وأمنيين متقاعدين أو متفرغين، للعمل لصالح الشركات العسكرية والأمنية الإماراتية الخاصة، فأصبح الخبراء الإسرائيليون المتقاعدون يعملون مع الإمارات كمدرّبين ومرتزقة، وينفذون مخططاتها في تعقب الإسلاميين في اليمن، ومساعدة اللواء المتقاعد خليفة حفتر في حربه على الحكومة المعترف بها دولياً.²⁶

وذكرت صحيفة هآرتس العبرية، في تقرير للكاتب حاييم لفسون Chaim Levinson، أن تل أبيب تشجع بشكل رسمي شركة أن أس أو التي يتركز عملها على الاستخبارات الإلكترونية، من أجل بيعها برنامج بيجاسوس للدول الخليجية، لكي تتمكن من التجسس على المعارضين لأنظمتها وخصومها السياسيين. ولفقت الصحيفة إلى أن برنامج 3/ بيجاسوس ج الذي طورته الشركة، يستطيع اختراق الهواتف النقالة، ونسخ محتوياتها واستخدامها عن بعد، من أجل التصوير والتسجيل، منوهة إلى أن طواقم بالشركة تعمل على رصد الثغرات، بعد التعديلات المتسارعة التي تجريها شركات الهواتف الخلوية.²⁷

كما كشفت مصادر في "إسرائيل" عن عمل ضباط استخبارات إسرائيليين في جيش الاحتياط في شركات خاصة بعضها مرتبطة بمخابرات الإمارات العربية المتحدة، ومن غير المستبعد أن يكون كل هذا التجنيد الإماراتي لخبراء السايبر cyber الإسرائيلي، يجري بموافقة الجهات العليا في "إسرائيل"، بهدف تعزيز التعاون الاستخباراتي مع الإمارات من جهة، ولكي يبقى هؤلاء الخبراء عيناً لـ "إسرائيل" لتزويدها بمعلومات تجسسية، حتى لو أعلنوا قطع علاقاتهم معها، على شركة الاستخبارات الإماراتية نفسها.

²⁶ Andreas Krieg, "The UAE and Israel: More than a marriage of convenience," site of Middle East Eye, 7/6/2020, <https://www.middleeasteye.net/opinion>

²⁷ صحيفة هآرتس، 2020/8/23، انظر: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9087661> (باللغة العبرية)

المبحث الثالث: أثر البعد العسكري والأمني للتطبيع الصهيوني العربي:

توجدُ عملية التطبيع الجارية مع "إسرائيل" مجموعةً من الإشكالات للأمن العربي ولللاقات العربية - العربية ولل قضية الفلسطينية في وقت واحد على الصعيد الأمني، والاقتصادي، والديبلوماسي، والسياسي، والقانوني، والثقافي، والفكري. فعلى الصعيد الأمني والعسكري، تؤثر التحولات الجارية بشكل واضح إلى أن دولاً عربية أصبحت ترى في إيران، وليس "إسرائيل"، الخطر الأكبر على أمنها الوطني ومن ثم باتت مستعدةً للتحالف العسكري مع "إسرائيل"، ما يشكل انقلاباً كاملاً للمعادلات العسكرية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة، خصوصاً أن إيران ستجد في هذه الخطوة استفزازاً كبيراً لها، ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.²⁸

"إسرائيل" تريد صورة انتصار على العرب بالحرب أو بالسلم. هي خاضت حروباً كثيرةً وحقت انتصارات عسكريةً عديدةً، ولكن صورة الانتصار لا تكتمل إلا بأن يرفع العرب الراية البيضاء ويستسلموا، والاتفاق مع الدول العربية في الوعي وفي اللاوعي الإسرائيلي هو وثيقة استسلام للشروط والإملاءات الإسرائيلية، وهذا هو المعنى الحقيقي لما يردده ننتياهو في كل مناسبة بأن: "إسرائيل تصنع السلام من منطلق القوة" أو "لأننا أقوىاء نحقق السلام"، وهذه لغة مخففة للرسالة الحقيقية: "أيها العرب، نحن الأقوياء وقد هزمناكم وعليكم أن تستسلموا".²⁹

يرى الباحث، أن اتفاقيات التطبيع بين العرب و"إسرائيل" سيكون لها العديد من التداعيات والآثار ذات البعد العسكري والأمني، التي تضرّ بالأمن القومي العربي سواء على المدى القصير أم البعيد، هذه الآثار يُمكن إجمالها على النحو الآتي:

²⁸ جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281، خريف 2020، ص 81.

²⁹ القدس العربي، 2020/9/23.



أولاً: إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل:

تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والسودان قد يجعل "إسرائيل" تفكر في التأثير على موقف السودان الحالي المتضامن مع مصر إزاء قضية سد النهضة، عن طريق استغلال التباين في وجهات النظر السودانية حول ملف سد النهضة، واستغلال الوضع غير المستقر سياسياً واقتصادياً في السودان؛ لتهديد أمن مصر المائي والتأثير في توجهات السودان المتضامن مع مصر إزاء السد. تحاول "إسرائيل" أن تستثمر في أزمة سد النهضة، وتطرح نفسها طرفاً رابعاً بجوار مصر والسودان وإثيوبيا، لعلها تحصل مستقبلاً على حصة من مياه النيل.³⁰

إذ لا يخفى أن لـ "إسرائيل" أحلاماً قديمةً في الحصول على حصة من مياه النيل لري صحراء النقب، وهو ما عبر عنه عملياً المهندس الإسرائيلي إيليش كيللي Elisha Kelly سنة 1974 بتصميم ترعة لسحب المياه من أسفل قناة السويس وتوصيلها إلى "إسرائيل". وتحرص الدولة العبرية على تكثيف تواجدها في كافة دول المنبع الإفريقية مثل إثيوبيا وأريتريا وكينيا والكونغو الديمقراطية. وتستخدم "إسرائيل" أدوات ديبلوماسية وقوتها الناعمة لزيادة نفوذها في حوض النيل، بما يمكنها من محاصرة الأمن القومي لكل من مصر والسودان في المنطقة.³¹

كما أن من أبرز الأهداف الإسرائيلية العامة في إفريقيا؛ التأثير في الأمن المائي والغذائي العربي وبالأخص المصري، فهي تستخدم الماء وسيلةً للضغط على الدول العربية الإفريقية، وعلى رأسها مصر، التي تُعدّ قضية المياه بالنسبة لها قضية مصير و حياة أو موت، ومن ثم فإن التنسيق الإسرائيلي مع دول منابع النيل، وخصوصاً إثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وبالتطبيع مع السودان، قد يمثل تهديداً سواً على المدى القصير أم الطويل للمصالح المصرية بشكل لا يحتمل التأويل.³²

³⁰ جاد البستاني، أثر التطبيع السوداني - الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، موقع المركز الديمقراطي العربي، 2020/11/25، انظر: <https://democraticac.de/?p=70796> (اطلع عليه في 2021/2/25)

³¹ حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وقوتها الناعمة في أفريقيا، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2010/2/21، انظر: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009> (اطلع عليه في 2021/2/25)

³² هبة جمال الدين، إسرائيل والسودان من برنارد لويس للولايات السودانية المتحدة.. فصل آخر من صفقة القرن، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/4/20، انظر: <http://www.acrseg.org/41588> (اطلع عليه في 2021/2/26)

والتهديد على المدى الطويل، قد نجده من خلال سعي "إسرائيل" للتأثير على أمن مصر المائي؛ من خلال التأثير المباشر بإقناع السودان مستقبلاً بإنشاء سدود على النيل بما يؤثر على أمن مصر المائي، خصوصاً أن "إسرائيل" لها أدوار تاريخية في هذا الشأن، ففي مجال بناء السدود المائية مثلاً؛ قدمت "إسرائيل" دراسات فنية إلى زائري رواندا لبناء سدود، وذلك في إطار برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وبالتالي التحكم في مجرى النيل.³³

يرى الباحث، أن قضية الأمن المائي من أهم المحاور الرئيسية التي أضافت بعداً جديداً للصراع العربي الإسرائيلي؛ فـ "إسرائيل" تعمل على تهديد الأمن المائي العربي، خصوصاً مصر، مستفيدةً في ذلك من النفوذ الكبير الذي تمتلكه في دول المنابع مثل إثيوبيا ورواندا وكينيا، والتطبيع مع السودان قد يفتح المجال مستقبلاً بتعزيز العلاقات مع "إسرائيل" بما يؤثر على الأمن المائي المصري، وتُعدّ الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل ليست جديدةً، إذًا، فالأهداف الإسرائيلية في تهديد الأمن المائي العربي واضحةٌ وصریحةٌ.

ثانياً: مخططات تقسيم الدول العربية والإسلامية وتفتيتها:

التطبيع هو المؤامرة التي تهدف إلى إضعاف الأمة العربية وتقسيمها إلى دويلات، من خلال مختلف الوسائل العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية. إن المخطط هو "تقسيم المقسم، وتجزئة الجزأ" من الأقطار العربية. وإن الحروب في اليمن، وليبيا، وسورية، والعراق، ليست إلا غطاءً من أجل تقسيم هذه الدول بعد إنهائها، واستهلاك مواردها البشرية والطبيعية والمالية، وهدم بنيتها الفوقية والتحتية.

فالعُدو الصهيوني بقاءه واستمراره وقوته مرتبط بضعف ما حوله، وأن ضمان استمرار هذا الكيان بتحوله من كيان غريب ومعادي في المنطقة إلى كيان طبيعي ومقبول،³⁴ كتب أول رئيس وزراء لـ "إسرائيل" ديفيد بن جوريون، في مذكراته: "إسرائيل تؤمن أن قوتها ليست في امتلاكها للسلاح النووي، وإنما في تفتيت ثلاثة جيوش عربية كبرى وهي

³³ جاد البستاني، أثر التطبيع السوداني - الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، المركز الديمقراطي العربي، 2020/11/25.

³⁴ محسن محمد صالح، ورقة عمل: "التطبيع العربي بين الاستراتيجية الصهيونية والهزلة العربية"، في "المؤتمر الدولي لمقاومة التطبيع"، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، موقع يوتيوب، 2021/3/2، انظر:

<https://www.youtube.com/watch?v>

(العراق، وسوريا، ومصر) وتحويلها إلى دويلات متناحرة على أسس دينية وطائفية،³⁵ منوهاً إلى أن "تل أبيب تؤمن بأن نجاحها في ذلك لا يعتمد على ذكائها بقدر ما يعتمد على جهل الطرف الآخر وغبائه وعمالته". واستمر تنفيذ المخطط وأسقطت مصر إثر توقيع معاهدة كامب ديفيد، وجاء الدور على العراق واستدرج إلى الفخ واحتل العراق ودمر وحل جيشه، ومن بعد ذلك جاء دور سورية وأدخلت في الصراع المدمر بين النظام المستبد والشعب السوري، فهل كل ذلك مجرد صدفة؟³⁵

وتأتي مخططات الخبراء والساسة ومراكز الفكر الإسرائيلية والأمريكية للسودان في إطار مخططات موسومة لاستهداف كافة الدول العربية، فجميعها تُستهدف عبر آلية التقسيم والتفتيت؛ بدعاوى تقرير المصير واستخدام ملف الأقليات والطوائف العرقية، ومن أبرز تلك المخططات مخطط برنارد لويس Bernard Lewis المفكر الصهيوني مستشار الرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush الأب، الذي نُشر كاملاً، حيث استهدف تقسيم كافة الدول العربية، ومخطط عويد بينون Oded Yinon، الباحث الإسرائيلي، سنة 1982.³⁶

يرى الباحث، أن "إسرائيل" تسعى، من خلال الاستفراد بالدول العربية، لإيجاد بؤر للتوتر والنزاع؛ من أجل تفجير بعض الدول من الداخل مثل السودان وموريتانيا والسعودية، كما أنها عملت من جهة أخرى على إيجاد بذور العداء بين الشعوب العربية؛ وذلك وفق أسس ودعاوى دينية وعرقية وثقافية.

ثالثاً: تأثير التواجد العسكري والأمني الإسرائيلي في الشرق الأوسط:

يوماً بعد يوم تتضح الأهداف الإسرائيلية من عملية التطبيع، متجاوزةً المكاسب الاقتصادية على أهميتها، وصولاً للأطماع العسكرية والأمنية، مع صدور تصريحات إسرائيلية تتحدث عن إقامة قواعد عسكرية في الخليج وباب المندب والبحر الأحمر، أو على الأقل الاستفادة من القواعد الإماراتية المنتشرة في هذه المناطق، مما يحقق للإسرائيليين جملة أهداف بعيدة المدى، سواء في متابعة النفوذ الإيراني، أم عدم إبقاء

³⁵ ناجي الدهان، مشروع الولايات المتحدة الإبراهيمية، موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020/9/12، انظر: http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/21803 (اطلع عليه في 2021/3/1)

³⁶ هبة جمال الدين، إسرائيل والسودان من برنارد لويس للولايات السودانية المتحدة.. فصل آخر من صفقة القرن، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/4/20.

البحر الأحمر بحيرة عربية إسلامية، كما تستهدف "إسرائيل" من ذلك تضيق الخناق على المقاومة الفلسطينية لتمنع عنها السلاح الذي يصلها من إيران عبر البحر الأحمر وصولاً إلى سيناء، ثم قطاع غزة، مما يؤكد أن أهم بنود الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي تلك المتعلقة بالعلاقات الأمنية والعسكرية، وعمل "إسرائيل" على استغلاله لزيادة نفوذها بمنطقة الخليج.³⁷

تسعى "إسرائيل" من خلال هذا التواجد العسكري في الشرق الأوسط إلى تعزيز نفوذها في تلك المنطقة، التي لها أهمية استراتيجية وحيوية وذلك قد يهدد الأمن القومي العربي، وفي ظل الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الواضحة التي تسعى إلى النفوذ والتطويق الاستراتيجي للأمن العربي وتهديده، فستحاول "إسرائيل" إقناع السودان بالتطبيع الكامل، والحصول على تسهيلات عسكرية من السودان في شكل قواعد عسكرية أو تواجد عسكري وأمني؛ من خلال تقديم الاستشارات العسكرية من جانب العسكريين المتقاعدين في الجيش الإسرائيلي، وتقديم الخبرات العسكرية أو الاستشارات الاستخباراتية، وكلها تسهيلات قد تجعل لها موطئ قدم في السودان، وهذا قد يؤثر على الأمن القومي المصري؛ نظراً للموقع الجغرافي المشترك مع السودان.

كما جاء الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، شاملاً العديد من البنود ذات الأبعاد الأمنية والعسكرية، التي تنص على التعاون الثنائي. زادت نصوص الاتفاق هذه من فرضيات الاستفادة الإسرائيلية من القواعد العسكرية الإماراتية، سواء في الخليج العربي، أم باب المندب، أم البحر الأحمر، وصولاً لأن تنشئ "إسرائيل" قاعدة عسكرية في الإمارات، وإمكانية أن تمضي بهذا المسار لزيادة موطئ أقدامها في سقطرى ومضيق باب المندب وجيبوتي.³⁸

يتوقع أن تؤدي موجة التطبيع الحالية إلى تغييرات جذرية في مفاهيم الأمن، وفي الاستراتيجيات والتوازنات والتحالفات العسكرية في المنطقة، فهذه الموجة تعني، أولاً، أن دولاً عربية أصبحت ترى في إيران، وليس في "إسرائيل"، مصدر تهديد لأمنها الوطني، وأنها باتت مستعدة إلى حد التحالف العسكري مع "إسرائيل" من أجل مواجهة هذا

³⁷ عدنان أبو عامر، الأهداف الأمنية والعسكرية الإسرائيلية من اتفاق الإمارات، المعهد المصري للدراسات، 2020/10/27. (اطلع عليه في 2021/2/25)

³⁸ صحيفة فلسطين، غزة، 2020/9/27.



الخطر، الأمر الذي من شأنه، أن يقلب معادلة الأمن القومي العربي رأساً على عقب، فهذا التحالف يعني أن بعض الدول العربية المجاورة لإيران باتت مستعدة لمنح "إسرائيل" قواعد وتسهيلات أمنية ولوجيستية، تمكنها من مراقبة ما يجري في إيران مباشرة، بعد أن كان في وسع الأخيرة أن تطلّ بنفسها مباشرة على ما يجري داخل "إسرائيل"، من خلال بعض الدول العربية المجاورة لها، وهو ما يشكل انقلاباً كاملاً للمعادلات العسكرية والأمنية والاستراتيجية التي سادت في المنطقة عقوداً.³⁹

تعتقد "إسرائيل" أنها تحقق مكسباً عسكرياً كبيراً بالتحالف مع دول قريبة من إيران، وتقع على شواطئ الخليج. وإذا تستفيد "إسرائيل" من القدرة على تمكين سلاحها البحري من التواجد في مياه الخليج، بالاستناد إلى الحاضنة الإماراتية، فقد يصل بها الأمر إلى إدخال غواصات استراتيجية قادرة على حمل الأسلحة النووية لتهديد إيران بها كورقة ضغط جنوبية.⁴⁰

يعتقد الباحث، أن فرضية إقامة قواعد عسكرية إسرائيلية في الشرق الأوسط ولدى بعض الدول العربية، أو استفادة "إسرائيل" من القواعد العسكرية الخليجية، ليست سهلة، بل خطيرة جداً، لأنه بقدر ما قد تعطي هذه الاتفاقية أملاً لدول الخليج، للدفاع عن نفسها أمام تهديد أي عدوان من إيران، فإنها في الوقت ذاته تعرضها للخطر، لأن تحقق هذه الفرضية؛ يعني أن "إسرائيل" يمكنها ضرب أهداف إيرانية في مياه الخليج، أو في قلب إيران ذاتها، وهو ما سوف يقابله باستهداف إيراني لهذه القواعد الإسرائيلية في الخليج.

رابعاً: الموساد والتطبيع:

ينشط جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الموساد بشكل كبير ومحوري في محاولاته لبناء علاقات رسمية لدولة الاحتلال الإسرائيلي مع دول في المنطقة لا يوجد بينها وبين تل أبيب علاقات دبلوماسية رسمية، تزيد من مصالحها وتستكمل مشروعها الاستيطاني في الأراضي العربية.

³⁹ حسن نافعة، عن الموجة الثالثة للتطبيع العربي مع إسرائيل، العربي الجديد، 2020/10/3. (اطلع عليه في 2021/2/26)

⁴⁰ جمال زحالقة، ماذا تكسب إسرائيل من الاتفاق مع الإمارات؟، القدس العربي، 2020/9/23. (اطلع عليه في 2021/2/26)

لذلك تسعى "إسرائيل" إلى مكسب أمني؛ من خلال التعاون المخبراتي، ونصب أجهزة تجسس إسرائيلية في الخليج والدول العربية، واتخاذ الإمارات وغيرها مناطق للقيام بعمليات تخريب في إيران ومناطق أخرى. وهذا بالتأكيد سيعرض أمن الدول العربية وسكانها لخطر الرد الإيراني.

وحول دور الموساد وتأثيره على عملية التطبيع، ذكر تقرير نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن يوسي كوهين Yossi Cohen، برفقة رئيس مجلس الأمن القومي مئير بن شبات، ومسؤولين آخرين، ينظمون رحلات إلى عدة دول خليجية في إطار مساعي نتنياهو للتطبيع علانية معها.⁴¹

ومن اللافت أن كوهين أنشأ وحدة جديدة في الموساد تختص بإدارة العلاقات مع الدول العربية، في خطوة تهمش دور وزارة الخارجية في إدارة علاقات الدولة العبرية الخارجية. هذا الدور للموساد كشف عن وجود حالة من التوتر بين جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد وبين مجلس الأمن القومي بديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، حيث يقول مسؤولون في جهاز الموساد، "إن أعضاء في مجلس الأمن القومي بديوان نتنياهو يقومون بتجاوزهم ويديرون قنوات اتصال مع الدول العربية والإسلامية دون التنسيق معهم"، بحسب ما نقله موقع أي 24 نيوز i24NEWS الإسرائيلي.⁴²

فيما قال ديفيد ميدان David Meidan، مسؤول تجنيد العملاء للموساد حول العالم إن "معياري في التواصل مع الدول العربية، وأيها الأكثر تفضيلاً استند للجغرافيا، لا سيّما الدول المتاخمة لإيران، انتقلنا حرفياً من بلد عربي إلى آخر، بدءاً بإجراء الاتصالات الشخصية، ثم ترتيب السفر، وهذه المرحلة بدأت عملياً في عام 2005، الذي شهد حدثاً مهماً للغاية، حيث زرت للمرة الأولى الإمارات العربية المتحدة".⁴³

وعليه، أينما وُجدت أرضية خصبة للتعاون والتنسيق الأمني والاستخباري ثبتت "إسرائيل" حضورها؛ عبر مكاتب سرية تحت غطاء تجاري واقتصادي؛ حيث

⁴¹ Haaretz newspaper, 13/2/2020.

⁴² "عراب التطبيع" .. من هو يوسي كوهين رئيس الموساد الإسرائيلي؟، الخليج أونلاين، 2020/8/20.

⁴³ مسؤول موساد سابق يكشف تفاصيل علاقاته السرية بالإمارات، عربي 21، 2020/8/24، انظر:

<https://arabi21.com/story/1295293>

يتبع لجهاز الموساد وحدة خاصة تشبه مقراً دبلوماسياً يستصدر جوازات سفر ووثائق مزورة، "إسرائيل" استعانت بخبرات هذه الوحدة لتنقل الرعايا والمبعوثين الإسرائيليين حول العالم، وأيضاً للتنقل بحرية في الدول العربية محط الأطماع والتنسيق، هذا بالإضافة إلى جوازات سفر أجنبية حقيقية يملكها عناصرها. بعد اغتيال القيادي في حماس محمود المبحوح، سنة 2010، والكشف عن ضلوع "إسرائيل" بذلك، ذاب الثلج وبات واضحاً عمق التعاون والتنسيق والحضور الإسرائيلي شبه الرسمي في الإمارات.⁴⁴

يرى الباحث، أن التطبيع العربي الإسرائيلي يجعل أيدي جهاز الموساد طليقةً بصورة رسمية، بما في ذلك التعاون الأمني والاستخباري، لمواجهة كل تهديد يحيط بـ"إسرائيل"، عبر الوجود العسكري الإسرائيلي في القواعد العربية، أو إقامة قواعد إسرائيلية جديدة بالمنطقة، والجاسوسية الإسرائيلية لا توفر صديقاً ولا حليفاً، حتى لو كان لهؤلاء الفضل الأول في بقاء "إسرائيل" واستمرار تفوقها الإقليمي، ومجموع عدد الأشخاص والشبكات التي أسهمت في هذه الجاسوسية يكاد لا يحصى، منذ ما قبل تأسيس الكيان الصهيوني وحتى أيامنا هذه، لذلك علينا أن نعي أن عمليات التطبيع التي تجري حالياً، ستسهم في أعمال التجسس، والتخريب، والتشجيع على الانقسامات والفتن داخل العالمين العربي والإسلامي.

خامساً: ضمّ "إسرائيل" للقيادة الوسطى:

يُعدّ القرار الأمريكي بضمّ "إسرائيل" لمنطقة القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية سينتكوم US CENTCOM، المسؤولة عن الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك بعد اتفاقيات التطبيع التي أبرمتها تل أبيب مع عدد من الدول العربية، حماية لـ"إسرائيل"، ضدّ أي تهديد، وخطورته بتحويل البلدان العربية إلى ساحة مواجهة لحماية "إسرائيل"، إذ ستشارك بشكل مباشر وغير مباشر في أي عدوان على الشعب الفلسطيني، وتُعرض بذلك شعوبها وأمنهم وحاضرهم ومستقبلهم للخطر خدمةً للعدو الإسرائيلي، كما أن هذا القرار يأتي خدمةً للمصالح الإسرائيلية واستجابةً لجماعات موالية لتل أبيب، كانت تطالب بذلك منذ وقت طويل للدفع نحو تعاون إسرائيلي عربي

⁴⁴ كيف قاد 20 جاسوساً "دبلوماسياً" الإمارات والبحرين للتطبيع مع "إسرائيل"؟، الخليج أونلاين، 2020/12/13.

ضد إيران، وهو يأتي في سياق التطبيع الذي ينتقل اليوم للتطبيع العسكري والأمني مع الاحتلال.

ولعل أبرز الآثار المترتبة على وجود "إسرائيل" ضمن منطقة مسؤولية هذه القيادة يمكن أن يتم اختصارها في النقاط الآتية:⁴⁵

1. فتح أجواء "منطقة المسؤولية" أمام النشاطات الجوية للكيان: من خلال تنسيق سلاح جو الكيان مع وسائط السيطرة الجوية للقيادة المركزية، بحيث تقوم وسائط الكيان الجوية بطلعات الاستطلاع والتدريب وجمع المعلومات في أي بقعة جغرافية من هذه المنطقة، بشكل مباشر أو عن طريق التسهيلات التي يمكن أن تمنحها قيادة المنطقة له، بحيث تظهرها على أنها جزء من القدرات القتالية لمنطقة القيادة المركزية، فلا تثير الشكوك والاعتراضات من دول المنطقة.

2. تبادل المعلومات والتقديرات الاستخبارية مع دول المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر: يستوجب دخول الكيان ضمن "منطقة المسؤولية".

3. القيام بعمليات تبادل المعلومات والتقارير الأمنية وتقديرات الموقف العملياتية والمعلوماتية: بحيث يكون الكيان مواكباً لتطورات الموقف الميدانية في منطقة المسؤولية، هذه المعلومات ستصل للكيان بشكل مباشر من جهات المسؤولية في القيادة المركزية، كما أنها ستصل إليه بشكل غير مباشر من دول لا ترتبط معه بعلاقات، عبر قناة المعلومات التابعة للقيادة المركزية.

4. المشاركة في المناورات والمشاريع التدريبية لمختلف الأسلحة والصنوف: كما أن الكيان سوف يتاح له المشاركة في المناورات العسكرية والمشاريع التعبوية التي تقوم بها القيادة المركزية مع مختلف الدول التي تقع ضمن مسؤولية هذه القيادة، حتى الدول التي لا تربطها بالكيان علاقات دبلوماسية؛ فإن جنودها سيكونون ضمن التشكيلات المناورة التي ستضطر للتنسيق مع تشكيلات الكيان المشاركة في المشاريع التعبوية حكماً، ولو بشكل غير مباشر.

⁴⁵ عبد الله أمين، الدلالات التعبوية لضم (إسرائيل) إلى القيادة المركزية الأمريكية، موقع حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021/1/30، انظر: <https://www.hadarat.net> (اطلع عليه في 2021/2/26)



5. استفادة الكيان من عمليات الإسناد بشقيها، الناري والإداري: كما سيستفيد الكيان من عمليات الإسناد الناري له في أي عملية قد يقدم عليها في المنطقة، ويمكن أيضاً أن يقدم له الإسناد الإداري المطلوب في أثناء القيام بالمهام التعبوية أو التدريبية، كعمليات التزود بالوقود جواً أو تأمين الذخائر والمؤن لجنوده وتشكيلاته المنتشرة في "منطقة المسؤولية".

6. دمج الوسائط النارية في منظومات قتالية: كما ستتيح عملية الضم هذه للكيان إمكانية دمج الوسائط النارية الخاصة به والمنتشرة في جغرافية فلسطين المحتلة ضمن منظومات قتال تخوض عمليات مشتركة، مما يكسب أطقم عمل هذه المنظومات خبرات قتالية مهمة، كما يكسب وسائط النار تلك مصداقيةً لكفاءتها مطلوبةً من حيث المبدأ من أجل رفع مستوى ثقة المقاتلين بما تحت إمرتهم وسيطرتهم من وسائط قتالية مختلفة.

7. القيام بالعمليات المشتركة مع مختلف القوات العسكرية في "منطقة المسؤولية": إن قيام تشكيلات الكيان العسكرية بالمناورات والمشاريع التدريبية مع القيادة المركزية، يساعدها على القيام مستقبلاً بعمليات مشتركة مع تلك القوات، بعد أن تكتسب عناصر ومراتب الكيان الخبرة اللازمة في القتال ضمن العمليات المشتركة.

8. العمل ضمن منظومة قيادة وسيطرة واحدة تخدم العمليات المشتركة: كما أن هذا الضم يساعد الكيان على التمرس والتأقلم للعمل ضمن منظومات قيادة وسيطرة واحدة، تخدم أصل هدف واحد في العمليات المشتركة الممكن وقوعها ضمن منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية.

يعتقد الباحث، أن ضمّ "إسرائيل" لمنطقة القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية سينتكوم، ليس فقط إعلاناً ومأسسة التعاون العسكري بين "إسرائيل" والمطبعين العرب، بل أيضاً إحداث تكامل بين المؤسسة العسكرية الصهيونية وجيوش النظم العربية، مما سيمكّن "إسرائيل" من توظيف المقدرات العسكرية التي تستخدمها القيادة الوسطى، ضمن الأجنحة الإسرائيلية الصرفة.

المبحث الرابع: طرق مواجهة التطبيع ومقاومته في بعده العسكري والأمني:

إن مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني بحد ذاته وسيلة من وسائل مقاومة العدو الصهيوني، وكذلك الوقوف في وجه مخططاته الاستيطانية والتهويدية لفلسطين والوطن العربي بأكمله، واستمرار ملاحقة المسؤولين الصهيونيين ورفض استقبالهم والتعاون معهم في كل دول العالم.

وتتعدد الأدوات المتوافرة لمواجهة التطبيع، فما يصلح في موضع قد لا يصلح في آخر، وما قد يكون ممكناً بالنسبة إلى أحدها قد لا يكون ممكناً بالنسبة إلى آخر. لكنّ الثابت هو أن أي مؤمن بالقضية الفلسطينية لن يُعَدِّم وسيلةً لنصرتها، ولعل أحد الطرق إلى ذلك رفض التطبيع ومقاومته.

يمكن القول، إن كل خطوة يمكن أن تسهم في عزل "إسرائيل" على أساس جرائمها المتتامة، هي جهد مطلوب، سواء على المستوى الفردي أم الجماعي، وليس من خطوة يمكن النظر إليها على أنها صغيرة ومتواضعة بل هي خطوة تنضم إلى غيرها من الخطوات لتشكّل حالة رافضة للاحتلال وللعلاقات معه، ولتكون واحدة من طرق مقاومة الاحتلال، إلى أن تُسترجع الأرض والحق والمقدسات.

ويمكن للباحث من منطلق متابعته للشأن العسكري والأمني الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي أن يضع مجموعة أفكار لمواجهة التطبيع ومقاومته في بعده العسكري والأمني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مواجهة التطبيع على المستوى الفردي:

مقاومة التطبيع يمكن أن تكون عبر وسائل عديدة، من ضمنها التزام مقاطعة بضائع الشركات الإسرائيلية، وتلك الداعمة للاحتلال الإسرائيلي. كذلك، الامتناع عن المشاركة في الفعاليات الثقافية أو الفنية أو حتى ما يروّج له من فعاليات تحت عنوان التسامح الديني للجمع بين المسلمين والمسيحيين واليهود من دولة الاحتلال. وقد شهدت السنوات الماضية نماذج مشرفة لحالات عديدة رفض فيها لاعبون عرب اللعب ضد لاعبين إسرائيليين، من باب رفضهم التطبيع مع الاحتلال. وفي هذه الحالات، فإن



الالتزام الفردي لا يقل أهمية عن الالتزام الجماعي، لأن هذا الأخير يتعزز برفض الأفراد التماهي مع الإسرائيلي الذي يحاول أن يقدم نفسه في قالب إنساني، ليرسم مشهداً عن دولة الاحتلال يفصلها به عن ماضيها وحاضرها الدموي ضدّ العرب والفلسطينيين.

ثانياً: مواجهة التطبيع على المستوى الجماعي:

لا شكّ في أن الأحزاب والقوى الفاعلة على اختلاف أطيافها لها دور كبير في هذا المجال، لا سيّما العمل على نشر الوعي على المستوى الشعبي للتعريف بخطورة التطبيع على القضية الفلسطينية والحق الإسلامي والعربي، وإسهاماً في تعزيز الرفض الشعبي للتطبيع كجريمة وخيانة، والتركيز على أن التطبيع يبدأ بكسر الحاجز النفسي لدى الرافضين للاحتلال، ليحوّل هذا الرفض إلى صمت وقبول، وربما دفاع عنه وانحياز إليه.

إن تطور هذا الموقف بهذا الشكل، يستدعي من قوى المقاومة الشعبية منها أن تحسم أمرها وتأخذ قرارها بعقد تحالفات عمل قائمة على المصالح المشتركة وفي مختلف المواضيع وكافة المستويات، تبدأ في الشق السياسي ولا تنتهي بالشق العسكري، لأنه من الواضح أن الدول المطبّعة مع الكيان لديها الرغبة ومهتمة بتوثيق علاقاتها العسكرية مع "إسرائيل"، خصوصاً في ظلّ حالة التوتر التي تشهدها المنطقة مع إيران، مخاطر ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي سيستثمر هذا القرار بتوفير القواعد العسكرية في المنطقة العربية، وفتح مياهاها وأجوائها وأرضها، أمام القوات الأمريكية والإسرائيلية، في حال تعرضت تل أبيب للخطر، أو قرر الثنائي الأمريكي والإسرائيلي تسديد ضربات أو عمليات عسكرية ضدّ إيران أو المقاومة.

إن مقاومة التطبيع تحتاج منّا جهداً كبيراً ووقتاً كثيراً من أجل الانتصار على العدو، وسلاح مقاطعة "إسرائيل" سلاح قوي ومؤثر في مواجهة التطبيع العسكري والاقتصادي والثقافي والفكري، وقد بذلت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) جهوداً ونشاطات كثيرة في بلاد العالم كافة، واستطاعت التأثير من خلال المؤتمرات القوية التي عقدتها في أوروبا، واستطاعت الإضرار بالكيان من خلال تفعيل المقاطعة الاقتصادية والمقاطعة الفكرية والثقافية في أوروبا، حيث تمّ وقف استيراد منتجات المستوطنات ووقف التبادل الأكاديمي مع الجامعات الإسرائيلية؛ ولقد شاهدنا الكثير من الرياضيين الأجانب والعرب يرفضون اللعب مع الرياضيين

الصهاينة، كما شاهدنا تأثير سلاح المقاطعة في الكثير من المحافل الفكرية والثقافية، التي شكلت صدمةً في الكيان الصهيوني عندما واجهت الوفود الصهيونية الطرد والغضب ووصفهم بقتلة الأطفال؛ هذه الجهود وغيرها هي مقاومة شعبية وفكرية تأتي ضمن جهود المقاومة من أجل تحرير أرض فلسطين.

ثالثاً: ما السبيل لمواجهة التطبيع الأمني والعسكري:

أبرز ما يجمع عليه أحرار العالم بمختلف أطيافهم السياسية، هو العودة إلى المقاومة ضد الاحتلال، في أشكالها المختلفة. لقد بات الاحتلال يسيطر على أجزاء واسعة من أرضنا من خلال سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي، مما يحتم العمل على استنهاض شعبنا وإعادة صياغة وسائل الصراع ولفظ أو سلو ومخلفاته، واستنهاض القواعد الشعبية ضد المشروع الصهيوني التوسعي. بات إنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني ضرورةً في ظلّ التعقيدات والمؤامرات التي تحيط بنا، لا سيّما التطبيع العربي الرسمي المتسارع مع دولة الاحتلال، في ظلّ استمرار الصمت الدولي على الجرائم التي تنتهجها "إسرائيل". لذا، يجب إبراز الأصوات الراضية للتطبيع من دول وجماعات وأفراد، وشجب أي شكل من أشكال التعامل مع الاحتلال ورفض الاعتراف بدولة الاحتلال على أي جزء من أرض فلسطين من خلال الخطوات التالية:

1. تشكيل جبهة عربية إسلامية لمقاومة التطبيع وتوحيد القوى الجهادية في المنطقة في كل الساحات، وإعادة الاعتبار للصراع مع الكيان الصهيوني كأولوية، يمكن أن تضم هذه الجبهة قوى ودولاً عربية وإسلامية رافضةً للتطبيع، تقودها إحدى الدول الإسلامية معلنةً الخطوة، عبر مؤتمر يضم الأعضاء المفترضين، وموجهة دعوة عاجلةً للأنظمة والشعوب للالتحاق بهذه الجبهة التي تعمل للحد من التطبيع، ووقف خطره على الأمن القومي العربي والإسلامي، وكشف مخططات الاحتلال العدوانية على الأمة العربية والإسلامية.

2. تأسيس وحدات داخل المؤسسات البحثية، مختصة بدراسة مخاطر التطبيع مع دول العالم العربي ومستوياته، وتوضيح الأهداف التي تسعى "إسرائيل" إلى تحقيقها في العالم العربي؛ من خلال الترويج الواسع لحجم علاقاتها مع العالم العربي، وإبراز المخاطر التي تترتب على التعاون الأمني والتكنولوجي بين الدول العربية و"إسرائيل"، بهدف تقديم الحلول والبدائل وشرح المخاطر.



3. تشكيل المجلس الإعلامي العالمي لمواجهة التطبيع؛ والذي يتبع قيادة هذه الجبهة ويضمّ إذاعات وقنوات وصحفاً ومواقع وغيرها من المنصات الإعلامية، تحدد مسار العمل للقيام ببرامج توضح مخاطر التطبيع العسكري والأمني، وما تسعى "إسرائيل" إلى تحقيقه من خلال الترويج والمبالغة في موضوع التطبيع، وتشكيل منتدى من السياسيين السابقين المناوئين للتطبيع، حيث هناك الكثير في العالم العربي، مهمته توضيح الآثار السلبية التي تترتب على التعاون الأمني والتكنولوجي بين "إسرائيل" وبلدانهم. وتسعى لكشف مخططات التطبيع وأدواته وأساليبه، وفضح أغراضه الأمنية والاستخبارية والعسكرية في العالم العربي والإسلامي، وصولاً إلى كل مكان توجد فيه الجاليات العربية والإسلامية.

4. تطوير أداء محور المقاومة وزيادة زخم الفعل والتأثير على الأرض، بحيث يسعى هذا المحور للتمدد والسيطرة لمنع توسع "السرطان" الصهيوني الأمريكي، بمعنى جعل كلفة التطبيع باهظةً، فالدول التي تطّبع، وتفتح مطاراتها لطائرات العدو، والتي تكون لاحقاً منطلقاً لهجمات على الأراضي العربية والإسلامية، يجب أن تعلم؛ أنها أصبحت في دائرة الاستهداف عند أي محاولة للسماح بالعدوان أن ينطلق من أراضيها، هذا من جانب، كما يجب العمل بالبعد الاستخباري المضاد بشقّه الدفاعي لتحسين العرب والمسلمين من الاختراق والإسقاط، والشقّ الهجومي بضرب أذرع الاحتلال الاستخبارية.

5. توفير كل سبل الدعم المالي وفتح قنوات وخطوط إمداد جديدة، لأن أي فعل مناهض سيمارس دوراً سياسياً وإعلامياً وعسكرياً يحتاج إلى دعم كبير ومتدفق، تسهم فيه القوى والمؤسسات والدول القادرة ضمن الجبهة الموحدة لمقاومة التطبيع.

6. تبني رؤية موحدة حول الأمن القومي العربي والإسلامي، تسعى نحو إقامة منظومة فاعلة للأمن القومي العربي والإسلامي، تمكّن الأمة العربية من الدفاع عن أمنها وحقوقها، وصيانة استقلالها وسيادتها على أرضها وكل تراب وطنها العربي الكبير الممتد من المحيط إلى الخليج العربي، وحماية منجزات الأمة وقيمها من التهديدات الموجهة للأقطار العربية وللأمة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا وجود للأمن القومي العربي طالما أن هذا "السرطان" الصهيوني الخبيث مستقر في قلب الوطن العربي.

إن نجاح الخطوات السابقة؛ والتي يمكن أن تكون لبنةً في بناء فكرة، ومشروعاً أكثر عمقاً قد يكتب له النجاح حال استطعنا التحليق بعيداً خارج الجغرافية الفلسطينية، وبدأنا في نسج خيوط التحالف الجديد، وحشدنا لها وأقنعنا مراكز الثقل في العالم الإسلامي والعربي لتبنيها وجيشنا الشعوب لاحتضانها، وقررنا التوقف عن العمل العشوائي المشتت الذي يفتقد مقومات النجاح ويتجرد من القدرة على التأثير.

النتائج والتوصيات:

عمد الباحث إلى تناول الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني ورصدها وتحليلها، وكيف تعمد "إسرائيل" إلى استغلال ما يجري من تطبيع في البعد الأمني والعسكري، بغية بناء استراتيجية تستثمر من خلالها عملية التطبيع المتسارعة في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة، في ضرب ثوابت الأمن القومي العربي والموقف من القضية الفلسطينية، وعلى ضوء ما سبق توصلت إلى النتائج الآتية:

1. أن الأثر العسكري والأمني للتطبيع العربي الصهيوني يعرض الأمن القومي العربي لتهديدات جسيمة من خلال؛ الاستعاضة عن الأمن القومي العربي بإقامة نظام إقليمي جديد يحقق لـ"إسرائيل" التوسع على حساب الأمن القومي العربي، وضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعةً، من خلال التواجد العسكري والاستخباري داخل بعض الأقطار العربية، وربط "إسرائيل" بمعاهدات واتفاقيات عسكرية وأمنية مع الدول العربية.

2. تؤكد شبكات التجسس الإسرائيلية التي تم اكتشافها في الدول العربية وعملياتها الإجرامية، أن "إسرائيل" هي العدو الأول لهذه الدول مجتمعةً، ولا تمييز بين دول أبرمت معها اتفاقيات "سلام" وأخرى لم تبرم هذه الاتفاقيات. فهي تستهدف أولاً وأخيراً الأمن القومي العربي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، الأمر الذي يستوجب من الجميع التعاون والتنسيق للوقوف بوجه هذا الغزو "السرطاني" والعمل على اجتثاثه من جذوره، والضغط لوقف كل أشكال التعاون الأمني مع أجهزة العدو من قبل بعض الأجهزة الرسمية، لأن في ذلك خطراً كبيراً داهماً على وجود الأمة العربية ومصالحها، وعلى كرامتها وروحها وتاريخها ومستقبلها.



3. الجاسوسية الإسرائيلية لا توفر صديقاً ولا حليفاً، حتى لو كان لهؤلاء الفضل الأول في بقاء "إسرائيل" واستمرار تفوقها الإقليمي، ومجموع عدد الأشخاص والشبكات التي أسهمت في هذه الجاسوسية يكاد لا يحصى، منذ ما قبل تأسيس الكيان الصهيوني وحتى أيامنا هذه، لذلك علينا أن نعي أن عمليات التطبيع التي تجري حالياً، ستسهم في أعمال التجسس والتخريب والتشجيع على الانقسامات والفتن داخل العالمين العربي والإسلامي، وهذا ما نشهد تطبيقات كثيرة له في الدول الواقعة على خط مسار نهر النيل. ويعتمد الموساد على مجموعة من النظريات والمخططات التي ترمي في آخر المطاف إلى تفتيت المجتمعات العربية؛ عبر إثارة الفتن وتأجيج حالات التمرد والعصيان والتنازع، وذلك من خلال الاستعانة بالجماعات الإثنية والطائفية والمذهبية التي تعيش حالات من التذمر والغضب والنزوع نحو الانفصال والتقسيم.

4. يجب الانتباه، أن الموساد سينشط في الدول العربية المطبّعة معه عبر أنشطة ظاهرة وخفية للتخريب الاجتماعي، والإفساد الأخلاقي، وترويج الدعارة والمخدرات، وتجارة الرقيق الأبيض، علماً أن هذه الأنشطة تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات السياسة الخارجية الإسرائيلية، نحو الاستحصال على حصص دسمة من مشاريع تقسيم بعض الدول العربية والإسلامية.

5. الناتج العام للتطبيع العربي الإسرائيلي سيصبّ في وعاء المكاسب الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجي، ويحقق لها على هذا المستوى تفوقاً وتميزاً لا يمكن قياسه بأي معيار مادي أو اقتصادي، بينما يعرّض سيادة الأقطار العربية مجتمعةً ومنفردةً، وأمنها القومي لاختراقات تكلفهم مصيرهم ومستقبلهم.

التوصيات، توصي الدراسة الراهنة بالتالي:

1. ضرورة تشكيل جبهة عربية إسلامية لمقاومة التطبيع وتوحيد القوى الجهادية في المنطقة في كل الساحات، وإعادة الاعتبار للصراع مع الكيان الصهيوني كأولوية، ويمكن أن تضمّ هذه الجبهة قوى ودولاً عربية وإسلامية رافضةً للتطبيع.

2. ضرورة تبني رؤية موحدة حول الأمن القومي العربي والإسلامي؛ تسعى نحو إقامة منظومة فاعلة للأمن القومي العربي والإسلامي، تمكّن الأمة العربية من الدفاع عن أمنها وحقوقها، وصيانة استقلالها، وسيادتها على أرضها.

3. تطوير أداء محور المقاومة وزيادة زخم الفعل والتأثير على الأرض لجعل كلفة التطبيع باهظةً، والعمل بالبعد الاستخباري المضاد بشقّه الدفاعي لتحصين العرب والمسلمين من الاختراق والاسقاط، والشق الهجومي بضرب أذرع الاحتلال الاستخبارية.

4. تأسيس وحدات داخل المؤسسات البحثية مختصة بدراسة مخاطر التطبيع مع دول العالم العربي ومستوياته، وإبراز المخاطر التي تترتب على التعاون الأمني والتكنولوجي بين الدول العربية و"إسرائيل"، بهدف تقديم الحلول والبدائل وشرح المخاطر.

Abstract

The Military and Security Impact of Arab-Zionist Normalization

In this study, we seek to highlight the military and security impact of Arab-Zionist normalization. It explains how Israel intends to exploit the security and military normalization in order to build a new strategy that takes advantage of the changing international and regional environment and shake the fundamentals of Arab national security and the Arab position on the Palestine issue.

The study has reached several conclusions, the most important of which is that the military and security impact of Arab-Zionist normalization exposes Arab national security to great threats, including:

- Replacing Arab national security with a new regional system that paves the way for Israel's expansion.
- Ensuring Israeli military superiority over the Arab countries.
- Israeli military and intelligence presence in some Arab countries.
- Forging Israeli military and security treaties and agreements with the Arab countries.

The general outcome of Arab-Israeli normalization will grant Israel superior strategic gains that cannot be measured by any material or economic criterion. Consequently, the sovereignty of Arab countries, collectively and individually and their national security, would be susceptible to breaches that would cost them their future.

Keywords:

Arab - Israeli normalization	The Palestine issue	Arab national security
------------------------------	---------------------	------------------------

فهرست

- (أ)
- اتفاقيات أوصلو، 78، 89، 103، 106، 126،
130-131، 195، 198، 232-233، 244،
329-330، 403، 411، 455، 463، 478،
اتفاقيات جنيف (1949)، 125-126، 128، 145،
164-165، 176، 329-330، 342، 347،
اتفاقيات كامب ديفيد، 120، 126، 130-131،
187-188، 195، 197، 205، 232، 349،
358-359، 397-398، 400، 411-412،
424، 459، 469،
اتفاقيات لاهاي، 128، 163، 172، 176، 332،
335، 347،
اتفاقية التطبيع بين السودان و"إسرائيل"،
431، 460، 467،
اتفاقية فيينا (1969)، 127،
اتفاقية الكوييز (1996)، 360-361، 402، 407،
410، 412،
اتفاقية وادي عربة (1994)، 126، 130-131،
195، 199، 232، 358، 368، 402-403،
406، 424، 455،
إثيوبيا، 467-468،
الإخوان المسلمون (الأردن)، 404،
الإخوان المسلمون (مصر)، 433،
أدرعي، أفيخاي، 375،
أدورنو، تيودور، 99،
إربد (مدينة)، 403،
الأردن، 65-66، 78، 117، 124-125،
130-131، 135، 158، 163، 170، 195،
199-200، 206، 212، 215، 264، 273،
298، 349، 358، 368، 388-389،
402-408، 424، 439، 455،
آسيا، 91، 142، 194،
آسيا الوسطى، 421، 430، 437، 473،
آل سعود، عبد الله بن عبد العزيز، 233، 455،
آل سعود، محمد بن سلمان، 233، 462،
آل نهيان، خليفة بن زايد، 211،
آل نهيان، طحنون بن زايد، 426،
آل نهيان، محمد بن زايد، 424،
آيزنكوت، غادي، 428، 432، 462،
إبراهيم، أنس، 379،
إبراهيم، سعد الدين، 207،
أبو بكر، ياسر، 255-256، 260،
أبو ديس، 298،
أبو زغلان، صبحي، 367، 379،
أبو ظبي، 119، 128، 208، 211، 217-218،
391، 426، 430، 435-436، 464،
أبو عامر، عدنان، 262،
أبو مصطفى، محمد، 112، 145،
الاتحاد السوفييتي، 99،
الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، 370،
اتفاق طابا (1995)، 199،
اتفاقيات أبراهام (2020)، 88، 98-100،
103، 116-117، 119، 121-124،
126-132، 134، 136-139، 141،
143-144، 201-202، 209-211، 220،
358، 375، 392، 424، 426-427،
429-430، 436، 460، 463، 470-471،

- الحكومة الأردنية، 404-406
- مجلس النواب/البرلمان، 403، 405-406
- أريتريا، 467
- إسبانيا، 464
- الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، 432، 439
- أستراليا، 93
- إسطنبول، 302، 370
- الإسكندرية (مدينة)، 401
- أشكول، ليفي، 423
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 126، 171-172، 174
- إفريقيا، 70، 91، 119، 194، 421، 437، 456، 467
- أكسلرود، روبرت، 96
- ألروي، غور، 90
- العاد، حجابي، 177
- ألمانيا، 99، 175، 215
- أليسون، غراهام، 96
- الإمارات العربية المتحدة، 43، 66، 78، 102، 111، 115-117، 119، 129-130، 134، 136-137، 140-141، 144، 168-169، 176، 201-202، 209-211، 213-214، 240-241، 245، 264، 281-282، 346، 358، 372، 375، 388-391، 408-409، 423-428، 430، 435-437، 439، 460، 462-465، 470، 472-473
- حكومة الإمارات، 436-437
- إمانويل، أرغيري، 94
- الأمم المتحدة، 126، 128-130، 133-134، 141، 143، 155، 161-162، 164، 166، 208، 209، 329-330، 336-337، 339
- الجمعية العامة، 129، 134، 156، 162، 164-166، 170، 172-173، 296، 330، 335، 348-349، 455
- مجلس الأمن الدولي، 156، 159، 164-165، 172، 198، 337، 339، 342، 349
- مجلس حقوق الإنسان، 346
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 208، 225
- ميثاق الأمم المتحدة، 129، 136، 141، 143، 162، 337
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 296-297، 310-311، 317، 436
- أميتاي، دوبي، 436
- الانتفاضة الأولى (1987)، 410، 413
- الانتفاضة الثانية (2000)، 401، 410، 413
- إندونيسيا، 142
- أنيس، عبد العظيم، 203
- أوباما، باراك، 429
- أوروبا، 69، 90، 99، 138، 477
- أوغندا، 238، 467
- أولمرت، إيهود، 297، 423، 426
- إيران، 66، 124، 131، 137، 171، 194، 217، 219، 233-234، 241-242، 244-245، 298، 377، 418، 421، 432-435، 437-440، 442، 450-451، 453، 461-463، 466، 470-472، 474، 477
- القوات الإيرانية، 426
- إيطاليا، 209
- إيفرون، يائير، 459



- بوسميث، بوغن، 216
- بوش، جورج (الأب)، 469
- بوكلح، محمد، 255، 235
- بيريز، شمعون، 69، 75، 190، 221
- بيغن، مناخيم، 423
- بينون، عوديد، 469
- (ت)
- تبون، عبد المجيد، 158
- ترامب، دونالد، 45، 103-104، 115، 124، 127، 137، 139، 152، 157، 161، 166، 168، 195، 201، 233-234، 244، 297، 358، 388، 427، 456
- تركيا، 65، 407، 430، 432
- تل أبيب، 119، 128، 130، 141، 207-208، 214، 362، 367، 378، 391، 397، 424، 427، 429، 431، 440، 459، 465، 469، 471، 473، 477
- تونس، 200، 208، 215، 237، 380، 396
- (ث)
- الثورة المصرية (2011)، 401
- (ج)
- جائحة كورونا، 83، 123، 239
- جابوتسكي، زئيف فلاديمير، 59، 454
- جامعة الدول العربية، 111، 113، 115، 118-119، 125، 131، 136، 141، 143، 156، 194، 200، 214، 220، 241، 273، 345، 349-350، 396
- جامعة عين شمس (مصر)، 206-207
- (ب)
- باب المنذب، 66، 437، 469-470
- بئر السبع، 206
- بارك، إيهود، 423
- باريس، 213
- باقري، محمد، 426
- الباقورة (الأردن)، 212
- باكستان، 36، 421، 437، 464
- بالاندييه، جورج، 92
- الباهي، رضا، 215
- بايدن، جو، 104
- البحر الأبيض المتوسط، 67، 177
- البحر الأحمر، 33، 66-67، 421، 430-432، 437، 462-463، 469-470
- البحر الميت، 293
- البحرين، 66، 78، 102، 113، 119، 129-130، 202، 208، 210، 239-240، 245، 264، 282، 358، 375، 388، 392-393، 408
- 424-425، 428، 460
- البرتغال، 398
- البرهان، عبد الفتاح، 168، 238
- بروتوكول جنيف (1925)، 172
- بريطانيا، 45، 326
- بشور، معن، 374
- البشير، عمر، 168، 394
- بغداد، 349
- بلفور، آرثر، 418
- بن جوريون، ديفيد، 193، 207، 419، 423، 454، 457، 468
- بن شبات، مثير، 462، 472
- البهجوري، جورج، 213
- بوزان، باري، 295

- جامعة غزة، 279، 283-285، 305-307
- جامعة فلسطين، 279، 283-285، 305-307
- جامعة القدس المفتوحة، 279، 283-285، 307-305
- جانتس، بني (بنيامين)، 375
- جدار الفصل العنصري، 100، 298، 325، 346
- جرباعة، محمود، 262
- جرفيس، روبرت، 91، 95-96
- الجزائر، 88، 99، 200، 237، 329، 349
- البرلمان الجزائري، 345
- الجسمي، محمد عبد الغني، 398
- جلون، الطاهر بن، 211
- جمعة، علي، 370
- جنوب إفريقيا، 88، 340
- جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، 432
- الجولان، 65، 125، 131، 455
- جيبوتي، 470
- الجزيرة (مدينة)، 362
- الجيش الإسرائيلي/ قوات الاحتلال، 66، 214، 282، 293، 329، 343، 348، 374-375، 428، 432، 462، 465، 470
- (ح)
- حبيب، إبراهيم، 433، 439
- حرب 1948 (النكبة)، 74-75، 89، 100، 103، 215، 309، 316، 378
- حرب 1967 (النكسة)، 74، 131، 298، 378
- حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، 425
- حرب الخليج (1991)، 198، 243، 339
- الحرب العالمية الأولى، 335
- الحرب العالمية الثانية، 335
- حرب العراق (2003)، 233
- حرب غزة (2014)، 441
- حرب لبنان (1982)، 214، 425
- حرب لبنان الثانية (2006)، 215، 425
- حركة فتح، 79، 101
- حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، 176، 194، 260، 400، 412، 477
- حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 79، 101-102، 167، 378، 430-431، 434، 438-442، 473
- كتائب عز الدين القسام، 438
- المكتب السياسي، 438
- الحروب، خالد، 255، 266
- حزب "إسرائيل بيتنا"، 177
- حزب الله (لبنان)، 431، 463
- حزب العدالة والتنمية (المغرب)، 102
- حزب العمل الاشتراكي (مصر)، 398
- حزب الوطن (الأردن)، 403
- حسين، صدام، 243
- حطيط، أمين، 433، 438، 441
- حفتر، خليفة، 464-465
- الحكومة الإسرائيلية/ حكومة الاحتلال، 120، 129، 135، 201، 205، 211، 346، 472
- حلف شمال الأطلسي (الناتو)، 66، 69
- الحمد، جواد، 255
- حيفا، 211، 216، 399
- (خ)
- خامنئي، علي، 426
- الخرطوم، 431، 438
- الخصاونة، بشر، 406
- خضر، ياسمين، 214
- الخضري، محمد، 440
- الخضري، هاني، 440



- ريخس، إيلي، 207
ريغيف، ميري، 208، 372
ريفلين، ديفيد، 207
- (ز)
- زائير، 468
الزجاجي، أبو القاسم، 22
الزرقاء (مدينة)، 403
زعيتر، رزان، 367
زام، نور الدين، 256
زيلبر، نيري، 462
- (س)
- السادات، محمد أنور، 203، 232، 358، 363،
424، 399-396
سارتر، جان بول، 99
سالم، علي، 207، 399
سدّ النهضة، 467
السديس، عبد الرحمن، 210
السعودية، 66، 78، 136، 155، 195، 233-234،
237، 298، 367، 388، 421، 435،
440-442، 455، 462، 469
- الجيش السعودي، 463
- الحكومة السعودية، 437
سعيد، إدوارد، 104
السفياني، خالد، 141
سلطان، حامد، 333
سنغافورة، 303
السنهوري، عبد الرازق، 337
السودان، 65-66، 78، 119، 168، 238، 240،
243، 245، 264، 282، 358، 388، 394،
408، 424-425، 431-432، 439، 460،
462، 467-470
- خلفان، ضاحي، 43، 430-431
الخليلي، محمود، 212
خميس، ظبية، 391
خنفر، وضاح، 379
خواني، أحمد عماد الدين، 234
الخولي، لطف، 212
- (د)
- دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 70، 456
داود، سعيد، 260، 266
دبي، 124، 208-209، 211، 367، 375، 399،
430-431، 439
دقلو، محمد حمدان (حميدتي)، 168
دو توكفيل، ألكسي، 99
الدوحة، 208، 380
دويري، زياد، 214
دي سوتو، ألفارو، 101
ديوي، جون، 247
- (ر)
- رابين، إسحق، 423، 442
رابينو فيتش، ايتامار، 207
رام الله، 215، 399
الرباط، 104
الرقب، صالح، 234
رمضان، محمد، 399
رواندا، 468
روتشيلد، ليونيل، 418
روحاني، حسن، 426
روسيا، 125، 198
الرياض (مدينة)، 435، 440
رياض، محمد، 397

(ط)

الطبري، محمد بن جرير، 26
طنطاوي، محمد سيد، 401
طهران، 426-427، 429-430

(ع)

عباس، محمود (أبو مازن)، 117، 167، 297
عبد الجليل، رائد، 255-256، 260
عبد الحميد، مهند، 67
عبد العاطي، صلاح، 141
العتيبة، يوسف، 239
العراق، 33، 36، 200، 217، 237، 339، 346
407، 421-422، 428، 430، 468-469
- الجيش العراقي، 469
عرفات، ياسر، 396، 402-403
عريقات، واصف، 442
عساف، محمد، 138
عقل، سعيد، 214
علواش، مرزاق، 216
العلوان، سليمان، 37
عُمان، 78، 238، 264، 376، 380

(غ)

غانم، محمد، 332
غانم، هنييدة، 73

سورية، 36، 200، 237، 388، 407، 421، 428،
441، 468-469
سويسرا، 216
- المجلس السويسري، 329
السيسي، عبد الفتاح، 432
سيناء، 65، 131، 424، 431، 470

(ش)

شاحاك، إسرائيل، 422
شاذلي، سعد الدين، 398
شارون، أرييل، 421
شاكرا، أحمد، 36
شاكيد، حاييم، 207
شاليط، مئير دي، 371
شامير، اسحق، 190
شريعتمدار، محمد مهدي، 426-427، 430،
440
شفيق، منير، 78
شنكر، يوسف، 207
شنودة، الأنبا (بابا الأقباط)، 400

(ص)

صالح، محسن، 71، 370
صحراء النقب، 467
صفحة القرن (2020)، 71، 80، 114-115،
127، 131، 139-140، 145، 152، 157،
159، 161، 172، 194، 201، 217، 241،
244، 296-297، 309، 316
صندوق النقد الدولي، 431
صنصال، بوعلام، 217
الصين، 125



- (ك)
- كامل، محمد إبراهيم، 397
 الكحلأوي، أحمد، 365
 كرافت، كيلبي، 159
 كردستان (العراق)، 427
 كلاوسوفيتز، كارل فون، 103
 كندا، 93
 الكنيست/البرلمان الإسرائيلي، 171، 396
 كوبي، مارك، 97
 كوتشافي، ماتي، 435
 الكونغو الديموقراطية، 467
 كوهين، إيلي، 439
 كوهين، يوسي، 472
 الكويت، 78، 217، 237، 339، 345، 377
 الكويتي، محمد حمد، 436
 كيلبي، إيشع، 467
 كينيا، 467-468
- (ل)
- لافي، محمد، 433، 437، 441
 لبنان، 125، 200، 214، 293، 345، 388، 399
 434، 438، 440
 لفنسون، حايميم، 465
 لوكسمبورغ، 175
 لويس، برنارد، 469
 ليبيا، 200، 468
 - الحكومة الليبية، 465
 ليتوانيا، 303
 ليفانوف، إسحاق، 432
 ليفني، تسيبي، 72، 100
 ليفيناس، إيمانويل، 99
- (ف)
- فاس (مدينة)، 349
 فرنسا، 215
 فريحات، إبراهيم، 256
 فهمي، إسماعيل، 397
 فيراتشيني، لورينزو، 92، 94
 فيشمان، أليكس، 463
 فيوتي، بول، 97
- (ق)
- القاهرة، 23، 207، 211-212، 362-363
 القدس، 19، 35، 74، 78، 80، 98، 113
 122، 156، 158-159، 163-166، 171
 177-178، 195، 202-205، 208
 215، 217، 220، 224، 232، 240، 284
 292-293، 298، 300-301، 310، 317
 325، 327، 329، 342، 349-351، 363
 370، 399-400، 455
 القدومي، خالد، 434، 439، 442
 قرا، أيوب، 208
 القرّة داغي، علي، 370
 القرضأوي، يوسف، 37
 قرقاش، أنور، 239، 436
 قطر، 66، 78، 200، 209، 345، 379، 388
 القعيد، يوسف، 211
 القليوبية (مدينة)، 362
 القمة العربية في بغداد (1978)، 349
 القمة العربية في بيروت (2002)، 155، 455
 القمة العربية في الجزائر (1973)، 349
 القمة العربية في السودان (1967)، 131، 349
 القمة العربية في عمان (1980)، 349
 القمة العربية في المغرب (1982)، 349
 قناة السويس، 381، 467

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

405، 399، 264، 158

مركز هرتسليا متعدد التخصصات، 437

المسجد الأقصى، 19، 31، 38، 40، 45، 126،

195، 202، 204، 220، 298، 377

- ساحة البراق، 204

المسيري، عبد الوهاب، 58-60، 63، 71، 294

مصر، 36، 65-66، 78، 124، 130-131،

135، 158، 163، 170، 189، 197، 200،

203-207، 211-212، 237، 264، 266،

273، 293، 298، 349، 358، 360، 371، 388،

396-397، 400-402، 408، 411، 421، 424،

432، 439، 455، 459، 467-469

- الحكومة المصرية، 203، 212، 402

- مجلس الشعب، 396، 398

المصري، طاهر، 434

مصطفى، حسام الدين، 399

المغرب، 36، 65-66، 78، 102، 112، 141،

144، 167-168، 200، 206، 210، 214،

237، 240، 243، 245، 264، 349، 358،

368، 388، 395، 408، 424

- حكومة المغرب، 380

المنامة، 119، 128، 208

منان، فيليب، 161

منظمة برلمانيون من أجل القدس (تونس)، 260

منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)،

102-103، 117، 131، 292، 329-330،

396، 455

- اللجنة التنفيذية، 329

منظمة التعاون الإسلامي، 118

منظمة العفو الدولية، 125، 393

منير، محمد، 399

مهداوي، نادية، 234

مورجنستين، أوسكار، 96

(م)

مائير، جولدا، 423

مؤتمر باندونج (1954)، 134

مؤتمر بروكسل (1926)، 335

المؤتمر الدولي الإسلامي - باكستان (1968)،

36

مؤتمر سانت إيجيديو (2004)، 209

مؤتمر علماء فلسطين (1412هـ)، 38

مؤتمر علماء فلسطين - القدس (1935)، 35

مؤتمر مدريد للسلام (1991)، 38، 198، 232،

244، 358، 402-403

ماليزيا، 142

مان، يوسي، 437

مبادرة السلام العربية (2002)، 113، 124،

131-132، 136، 139، 151-157،

159-160، 179، 194-195، 200، 220،

233، 241، 243، 282، 326، 350، 455

المبحوح، محمود، 431، 439، 473

مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، 462، 472

مجلس السلم العالمي، 173

المحكمة الجنائية الدولية، 142، 165، 175،

325، 336، 341-342

محكمة العدل الدولية، 128، 330، 346، 348

المحكمة العليا الإسرائيلية، 347

محكمة نورمبرج، 174

محمد، عبد الرحمن بن (ابن خلدون)، 247

المحيط الأطلسي، 437

المحيط الهادي، 91

المحيط الهندي، 33

مدريد، 403

مراكش، 208

مرسي، محمد، 402

- موريتانيا، 200، 208، 243، 264، 380، 469
 - الحكومة الموريتانية، 216
 الموساد، 142، 430، 432، 461-462، 464،
 471-473، 481
 ميدان، ديفيد، 472
 ميناء إيلات، 431
 ميناء حيفا، 406-407، 410، 412
 ميناء طرطوس، 406
 ميناء اللاذقية، 406
- (و)
- واتسون، آدم، 91
 واشنطن، 118، 123، 166، 232، 239، 330،
 358، 402
 واصل، نصر فريد، 401
 وايت، بريان، 97
 وايت، رالف، 98
 وعد بلفور (1917)، 177
 الولايات المتحدة الأمريكية/أمريكا، 45، 47، 93،
 103، 105، 124، 127، 131، 139، 157،
 159-161، 167-168، 172، 174، 187،
 194-195، 197-198، 201، 203، 205،
 213، 233، 239، 243-244، 247-248،
 282، 296-297، 360، 375، 400، 402،
 422، 424، 428، 439-440، 454، 462،
 464
 - البيت الأبيض، 119، 358
 - الحكومة الأمريكية، 206، 264
 - القوات الأمريكية، 464، 473، 475، 477
 وولف، باتريك، 94
 ويحمان، أحمد، 365
- (ي)
- اليمن، 38، 200، 428، 465، 468
 يوسف، أيمن، 255
 اليونان، 463
 يونس، حسام، 234، 262
- (ن)
- نافعة، حسن، 234
 نامدار، روفن، 88
 النبوي، خالد، 213
 ننتياهو، بنيامين، 70، 90، 100، 135، 137،
 167، 177، 201، 238، 280، 375، 423،
 458، 466، 472
 النفيسي، عبد الله، 123
 نهر الأردن، 177
 نهر الفرات، 76
 نهر النيل، 467-468، 481
 نواجعة، محمود، 176
 نواكشوط، 208، 216
 نونو، أبراهام، 210
 نيتشه، فريدريك، 93
 نيد ليبو، ريتشارد، 97
 نيوزيلندا، 93
 نيومان، جون فون، 96
 نيويورك، 88
- (هـ)
- هارتن، لويس، 94
 هايدغر، مارتن، 93

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012-2013، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014-2015، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016-2017، 2018.
11. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2018-2019، 2020.
12. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2020-2021، 2022.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005، 2006.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، 2008.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، 2009.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2008، 2011.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009، 2012.

18. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2010، 2015.
19. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2011، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2014، 2015.
21. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2015، 2016.
22. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2016، 2017.
23. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2017، 2018.
24. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2018، 2019.
25. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2019، 2020.
26. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2020، 2021.
27. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2021، 2022.

سلسلة أولست إنساناً:

28. عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
29. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
30. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.

31. فراس أبو هلال، معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.
32. ياسر علي، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
33. مريم عيتاني ومعين منّاع، معاناة اللاجئ الفلسطيني، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
34. محسن محمد صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
35. حسن ابحيص وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
36. حياة الددا، معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
37. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
38. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
39. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
40. فاطمة عيتاني ومحمد داود، معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.

57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
66. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
67. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011-2015، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.
69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، سلسلة تقرير معلومات (29)، 2022.

سلسلة ملف معلومات:

70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014، ملف معلومات 21، 2014.
71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية ”العصف المأكول“ – عملية ”الجرف الصامد“ 2014/7/7 – 2014/8/26، ملف معلومات 22، 2015.
72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، وثيقة حماس السياسية: المواقف وردود الأفعال، ملف معلومات 23، 2017.
73. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة الأونروا 2016–2018، ملف معلومات 24، 2018.
74. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، قانون الدولة القومية اليهودية 2018، ملف معلومات 25، 2018.
75. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، انعكاس جائحة كورونا على الوضعين الفلسطيني والإسرائيلي، ملف معلومات 26، 2020.
76. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1 – 2020/10/26، ملف معلومات 27، 2020.
77. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معركة ”سيف القدس“ وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً (10–21 أيار/ مايو 2021)، ملف معلومات 28، 2021.
78. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تطور ملف المصالحة والانتخابات الفلسطينية 1 أيار/ مايو 2020 – 30 أيلول/ سبتمبر 2021، ملف معلومات 29، 2021.

سلسلة دراسات علمية محكمة:

79. صابر رمضان، دراسة علمية محكمة (1): دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعوقات، 2016.

80. أشرف بدر، دراسة علمية محكمة (2): الصهيونية والغرب: من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا، 2016.
81. صابر رمضان، دراسة علمية محكمة (3): حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل، 2017.
82. وائل عبد الحميد المبحوح، دراسة علمية محكمة (4): حماس بين الميثاق والوثيقة: قراءة في الثابت والمتغير، 2017.
83. حنين مراد، دراسة علمية محكمة (5): هجرة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سورية خلال النزاع المسلح (2011-2016): دراسة استطلاعية لأوضاع فلسطينيي سورية، المهاجرين إلى أوروبا، 2017.
84. حمدي أحمد علي حسين، وأشرف عثمان بدر، دراسة علمية محكمة (6): تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني، 2017.
85. وائل عبد الحميد المبحوح، دراسة علمية محكمة (7): تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993: دراسة تحليلية، 2018.
86. وائل عبد الحميد المبحوح، دراسة علمية محكمة (8): المقاومة الشعبية الفلسطينية خيار الواقع أم استراتيجية وطنية؟: مسيرات العودة الكبرى نموذجاً، 2018.
87. أشرف بدر، دراسة علمية محكمة (9): السلطة الفلسطينية: أزمة شرعية أم مشروعية، 2018.
88. مأمون كيوان، دراسة علمية محكمة (10): حصاد العملية التشريعية للكنيست العشرين: القوانين ومشاريع القوانين 2015-2019، 2019.
89. فاطمة عيتاني، دراسة علمية محكمة (11): الوحدة الإسرائيلية 8200 ودورها في خدمة التكنولوجيا التجسسية الإسرائيلية، 2019.
90. باسم القاسم، دراسة علمية محكمة (12): الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011-2018، 2019.
91. أشرف بدر، دراسة علمية محكمة (13): النظام الأبوي في السلطة الفلسطينية، 2021.

92. أشرف بدر، دراسة علمية محكمة (14): تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية، 2021.

93. عوني فارس، دراسة علمية محكمة (15): حتى آخر نفَس: المجموعات العسكرية المُقاومة في بلدة سلواد 1967-1971، 2022.

كتب عامة:

94. وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس، 2006.

95. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

96. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، 2007، ط 2، 2010.

97. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، 2007.

98. محسن محمد صالح، محرر، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، 2007.

99. خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، 2007.

100. حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

101. محسن محمد صالح، محرر، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.

102. مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، 2008.

103. نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، 2008.

104. محسن محمد صالح، محرر، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2008، ط 2، 2012.

105. إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، 2008، ط 2، 2015.



106. عدنان أبو عامر، مترجم، دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، 2008.
107. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، 2009.
108. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين، 2009.
109. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين مناع، الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975، 2009.
110. سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
111. عبد الحميد الكيالي، محرر، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، 2009.
112. عدنان أبو عامر، مترجم، قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2009.
113. سامح خليل الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، 2009.
114. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/1858-1948م، 2009.
115. رأفت فهد مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات، 2010.
116. سامي الصلاحات، فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، ط 2 (تم النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
117. محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، 2010.
118. مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لادولتهم، 2010.
119. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، 2010، طبعة مزينة ومنقحة ومصورة، 2020.
120. عبد الرحمن محمد علي، محرر، إسرائيل والقانون الدولي، 2011.
121. كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
122. وسام أبي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006-2010، 2011.
123. سامي محمد الصلاحات، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، 2011.

124. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة، 2011.
125. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً، 2011.
126. إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، 2011.
127. عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، 2011.
128. نائل إسماعيل رمضان، أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة، 2012.
129. حسني محمد البوريني، مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين، 2012.
130. غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان، 2012.
131. دلال باجس، الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً، 2012.
132. وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية، 2012.
133. محسن محمد صالح، محرر، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، 2013.
134. بلال محمد، محرر، إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس، 2013.
135. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، 2013.
136. ناصر عبد الله عبد الجواد، الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوقة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني، 2013.
137. محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5، 2014.
138. عبد الله عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964-1973، 2014.



139. محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.
140. محسن محمد صالح، محرر، حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة، 2014، ط 2، 2015.
141. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف - وثائق - قرارات، 2007، ط 2، 2014.
142. ماهر ربحي نمر عبيد، البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب، 2014.
143. محسن محمد صالح، محرر، قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، 2014.
144. محسن محمد صالح، محرر، السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013، 2015.
145. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، 2015.
146. باسم القاسم، صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني، 2015.
147. رائد نعيرات وسليمان بشارت، النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل، 2016.
148. رامي محمود خريس، الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، 2016.
149. فرحان موسى علقم، النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجاً، 2016.
150. خلود رشاد المصري، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، 2016.
151. باسم القاسم وربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (1) التغييرات الدستورية والانتخابات، 2016.
152. باسم القاسم وربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية، 2016.
153. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي، 2016.

154. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي، 2016.
155. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي، 2016.
156. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية، 2016.
- ملاحظة: تمّ جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، وصدر عن المركز في 2016.
157. أحمد حامد البيتاوي، العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين إسرائيل الثالثة، 2016.
158. عدنان أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية، 2016.
159. أشرف عثمان بدر، إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987-2014، 2016.
160. أمل عيتاني ورناء سعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، الجماعة الإسلامية في لبنان 1975-2000، 2017.
161. بلال محمد شلش، محرر، سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال، 2017.
162. أحمد خالد الزعترى، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، 2017.
163. خالد إبراهيم أبو عرفة، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015، 2017.
164. سعيد طلال الدهشان، كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين، 2017.
165. قتيبة وليد غانم، الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995-2014، 2018.
166. وائل خالد أبو هلال، حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح، 2018.
167. عبد الحكيم حنيني، منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000-2015، 2018.

168. غسان محمد دوعر، قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968-1970، 2018.
169. محمد أكرم بلعاوي وحسان عمران، تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً، 2019.
170. عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي - الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)، 2019.
171. شاكركم الجوهري، د. موسى أبو مرزوق: مشوار حياة: ذكريات للجوء والغربة وسنوات النضال، 2019.
172. أحمد مبارك الخالدي وأنيس فوزي قاسم، رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني، 2019.
173. شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، 2019.
174. محسن محمد صالح، الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني - قطاع غزة 1949-1967، 2020.
175. إيمان أبو الخير، اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 (1967-2019)، 2020.
176. بلال ياسين، د. موسى أبو مرزوق: في العمق: قراءة في الفكر الحركي والسياسي لأول رئيس مكتب سياسي لحركة حماس 1997-2017، 2020.
177. سعيد محمد بشارت، دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000-2019، 2021.
178. شيرين طارق عيساوي، المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي العام، 2021.
179. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، 2012، طبعة مزيّدة ومنقحة، 2022.
180. محمد بلعيشة، الصفقات الفاوستية: التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى، 2022.
181. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني، 2022.
182. محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "للتطبيع"، 2022.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

183. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
184. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
185. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
186. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
187. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
188. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
189. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
190. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
191. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
192. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.
193. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2018–2019*, 2021.
194. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2020–2021*, 2022.

Am I Not a Human? Book Series:

195. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
196. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.

197. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
198. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
199. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
200. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
201. Hasan Ibhais and Khaled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
202. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
203. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
204. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
205. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
206. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

207. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
208. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
209. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
210. Ibrahim Ghushesh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghushesh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
211. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip: Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
212. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
213. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
214. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed., 2019.
215. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
216. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.
217. Mohsen Mohammad Saleh, *Basic Facts on The Palestine Issue*, 2021. (Updated and Illustrated Version)
218. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Muslim Brothers: Al-Tanzim al-Filastini – Gaza Strip 1949–1967*, 2021.
219. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestine Issue: Historical Background and Contemporary Developments*, 2014, revised and updated version, 2022.

Studies on Normalization with the Zionist State

The Award-Winning Studies of the International Research Competition

“No to Normalization”

هذا الكتاب

يُعدُّ التطبيعُ مع الاحتلال الإسرائيلي من أكبر المخاطر التي تواجهها القضية الفلسطينية في الوقت الراهن، حيث إنه يهدف بشكل رئيسي إلى إعادة تشكيل منظومة العلاقات والقيم والمفاهيم العربية والإسلامية تجاه الاحتلال، وفق الرؤية الصهيونية؛ ويهدف إلى عزل فلسطين عن أبعادها العربية والإسلامية والاستفراد بقضية فلسطين سعياً لشطبها، وإغلاق ملفها.

يحتوي هذا الكتاب على 13 بحثاً، تمّ انقائها من الأبحاث الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"، والتي نظمتها الهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة، بالمشاركة مع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، وأكاديمية المسيري للدراسات والتدريب - غزة، ومركز المبادرة الاستراتيجية - ماليزيا. والأبحاث المنشورة هي أبحاث علمية محكمة، تمّ إجازتها من الجهة التي حكمت المسابقة، وقد غطت الأبحاث بشكل متكامل الجوانب الشرعية، والتربوية، والثقافية، والحضارية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والأمنية، والعسكرية المتعلقة بمقاومة التطبيع.

يُعدّ هذا الكتاب أحد أبرز المراجع المتعلقة بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، والتي لا غنى عنها للمعنيين والمتخصصين؛ وقد خضع الكتاب لإجراءات التحرير العلمي من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وتوثيق، حتى خرج في حلته النهائية.

ISBN 978-614-494-026-6



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

